





C.4

الرايع  
جما من الجربة

فقه

✓

✓

Varak  
299



وكتبه  
 في شهر ربيع الثاني  
 سنة ٨٩٥

مكتبة  
 المجمع العلمي  
 بدمشق



# المجلد الرابع من جوامع البحر المحيط

للعبد الفقير الى الله تعالى افاض الفضايلة ثم ادرين  
 العمى الشافعي فغفر الله له برحمته واسد له مسبح  
 اوله  
 في اربعة ابواب الاول في القلبي  
 في اربعة ابواب الثاني في القلبي  
 في اربعة ابواب الثالث في القلبي  
 في اربعة ابواب الرابع في القلبي

TKB  
 Absc. 1  
 No. 720

س



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله

## كتاب الرهن

وهو في الشرع جعل عين مال وثيقه مذكورة في منها عند تعذر استيفائه ممن هو عليه ويقطع أيضا على نفس العيز وفيه أربعة أبواب لأن الرهن ينقسم إلى صحيح وقاسد والقاسد ينقسم إلى جائز ولازم وعلى كلا السقين من بعد تنازع المتعاقدين في نفسه العقد بان يجعل باب فاما معترضة صحته وبيان الصحيح منه من القاسد وباب في بيان الجائزة وباب في بيان اللازم ولحكماته وباب في التنازع الواقع

## الباب الاول

في اركان العقد ومصححاته

واركانها أربعة المرهون والعاقلة والمرهون به وصيغة العقد **الرجل الاول** المرهون ويشترط فيه ثلثة شروط **الاول** ان يكون عيناً مهيبة ومخرج به الدين والمصلحة اما ان يرفع جواز رهنه وجهاً من احدهما يجوز ولا يلزم الرهن بمجرد العقد بل يوقف عليه قبض الدين وقال صاحب البيان يلزم فيقبض العقد ويظهر ان باقي فيه الخلاف الا في هيبته اذا صححنا هيبته انه يلزم بالعقد ويستوفى على القبض او دفعي التخليه بان يقول له استوفى الدين لكن الراجح جرم توقف الرهن على القبض في كتاب الهبة وقرر في الرهن والهبة واصحهما وهو نفيه في الام انه لا يجوز ودبت بعضهم الخلاف على الخلاف في بيعه وجعل الرهن اول المنع والخلاف في الخلاف في الهبة واختار من الصباغ الصحة في البيع **الرجل الثاني** الهبة وفيه وجه انه يصح البيع والهبة ويلزم من غير قبض وكذا في الرهن لا يعتضى وجهاً رابعاً وهو رطل الهبة والرهن وصحة البيع وقال صاحب الاستقصا رهنه ممن هو عليه يصح وجهاً واحداً لانه يجوز بيعه منه قلت وكذا يجوز هيبته منه فالخلاف في رهنه من غيره لا في صاحب الهبة صرح عنده في رهنه منه ومن غيره وقد يهيد

الدين

الدين مرهوناً في باقي الحال للصرف اذ ائلف مثله المرهون وكلام القاصي بعضي نفسية الدين بمعنى آخر هو باطل ايضا فانه قال الرهن تبرع يقتصر الى القول فاختصر بالعين كالهبة فانه لو قال وهبت منك الف درهم وبعد ما عن ذمته لم يجز بل يحتاج الى استيعاف الهبة وتعيينه في العقد وكذلك في الرهن انه في اما المصلحة فلا يصح رهنها لثقلها على الزمان وان اذ ان يكون اخرتها ههنا لم يصح ايضاً لثقلها على المال ويصح رهن الخمر المشاع بشوارهه من شرهه او من غيره سواء قبل القسمة ام لا ثم القبض فيه بتسليم الحل فان كان مما لا ينقل حصل بتخليه الراهن بينه وبينه سواء حضر شرهه ام لا وان كان منقولاً توقف القبض على نقله ولبيس له ذلك الا باذن شرهه فان رضي الشريك قبضها وجرت المهاداة بينه وبين المرهون حرماناً بين الشريكين ولا بأس بتبعض المبدع من الشيوع كما لا بأس بتبعضها لا يستيف الرهن للمنافع وان امتنع فان رد المرهون من الرهن الشريك ولو في يده جاز وان تشاكاهه بأكمله عدلاً ولو في يده لههنا فان كان له منفعة اجره عليها ولو رهن نصيبه من بيت معين من في ارضه فوجهاً ناصهاً انه يصح وثانيهما لا وصحة الدعوى ودخه الفقيه المجالي وابن العنبرون والحق البيع بذلك قال النودي وهو شاذ فقد قطع الاصحاب بصحة البيع وعن المجاملي ان الخلاف فيما اذا كان الرهن بغير ادن الشريك اما اذا كان باذنه فيصح ولا يجازي الى القسمة اذا طلبها وتابعة الغرض الى الرافعي والامام اطو حكاية الخلاف عن العراقيين فان صح فافقد القسمة فربما على جواز قسمة المرهون على القول بانها افراز ودفع البيت المرهون بعضه في حصة شرهه فهل هو حلف المرهون او يلزم الراهن قيمة ما رهنه من البيت لجعل ههنا مكانه فيه احتمالاً لان الامام قال الراجح اوجهاً الثاني واختاره الارغاني في فناء ذي النهاية وتوسط الامام بغير محي بينهما فقال ان كان مختاراً في القسمة غم القيمة وان كان

صحي



مجبور فهو كالقوات ومقتضى كلام المحامي وصاحب المذهب ومن تابعهما انه على  
القول بالصحة متى مرهونا قال النووي وهو ضعيف وهذا قد تفرق  
على ان هذه الدار مقسم قسمه واحدة وهو ما قطع به الجمهور وقال  
الموتى لا يلحقه الميت وحده ويستلم بضيق الراهن الى المهر ثم يقسم الباقي  
كما لو باع نصيبه منه وقولنا معينه يخرج به العين الموصوفة فلا يصح ان  
يرهن ولا يبيع عينا موصوفة ثم يعينها بعد ذلك نص عليه الامام الحسن  
مقتضى ما تقدم عن صاحب المذهب انه يصح ان يقرضه دراهم موصوفة  
ثم يعينها في المجلس او بعد فقولنا ان يصح هذا **الشرط الثاني** ان  
يكون المرهون قابلا للبيع فمالا يجوز بيعه لا يجوز رهنه كالحرد والموقوف  
والمستولك والكاتب والشئ المتخمس وما لا يقدر على تسلمه وما لا يستفاد  
به وتصح هذا الشرط بمسائل **الاولى** رهن سواد العراق باطل لان  
المذهبية منه فتح غنوه وقسمه عمر في حلة الغنم واخلقوا في حقيقته  
قسمته فقال ابو اسحق كان في الغنمة غير راضى بالمواشي وغيرها  
فغرض اهل المجلس عن حمتها اربعة الخاسر الاراضى فحصلت الاراضى كلها  
لاهل المجلس والصحيح انه قسمها بين الغائبين ولم يحضرها باهل المجلس ثم  
استطاب قلوب الغائبين عنهما فغرضوا بغير عوض واستردوها واخلقوا  
فيما فعله بعد ذلك فالنصوص الذي عليه الاكثر وانه وقفها على  
المسلمين واجرها من اهلها والخراج المصروف عليهم اجرة منحة بودي كل سنة  
واذا كانت موقوفة فترهنها باطل وقال ابن سريج لم يقفها بل باعها من  
اهل العراق في ملام والخراج المأخوذ منهم كل سنة ثم منجم فعلى هذا  
يجوز رهنها وبيعها وعلى المنصوص الوقوف هي الارض المستغلة بالزراعة  
والغراس ووزن الموات واما الابنية التي كانت مما كالدور فاصح انها  
للمستوفى وقفا فجوز رهنها وبيعها واما الابنية والاستجار المتحد فيها  
فان كانت من رهنها واستجارها التي كانت حين الوقف فهي كالارض لا يجوز  
بيعها ولا رهنها وان احدثت فيها من غيرها جاز ان دهننت مع الارض

فعلى

فعلى قولنا يفرق الصفقة في الرهن وكذا اذا رهن الارض فطفا وقلنا  
بدخول البناء والغراس فيه كان على القولين حيث صح الرهن في البناء  
والغراس فلا يؤخذ خراج الارض من ضمنها الذي هو سطر جوار الرهن  
بل هو على الراهن فانه على الارض فان اداه المهر من من ماله باذن الراهن  
وشرط الرجوع رجع او بدونها فلا او بالاذن دون شرط الرجوع  
ففيه الوجهان فيما اذا ادب دينه باذنه من غير شرط رجوع **فرع** قال  
للجمهور جرد السواد من عبادان الى حديثه الموصل طولا وهو القادسية  
المحلون عرضا وليس المراد التحديد بمد البلاد انفسها بل المراد  
الى عمل عبادان وعمل حديثه الموصل وهو من اخر عمله من صوب العراق  
والمراد بالقادسية القرب ومحاولات خر عمله وهو عقيبها وصرح به  
بعضهم فقال من غرب القادسية الى عقيبها جلوان وفي الحديث ما هل  
فانه يدخل فيه ارض البصرة وكانت بيعة حفيدا حياها عمش بن  
الى العاص وعقبه بن جردان بعد الفتح وليس لها حكم السواد وقد  
قال المعوي لا يدخل البصرة في حكم السواد وان دخلت في حده وقال  
المادردي حضرت الشيخ ابا حامد وهو يدرس تحديدا السواد في  
كتاب الرهن وادخل فيه البصرة ثم اقبل على فقال الاذا نقول ذلك لانها  
كانت مواتا اخذها المسلمون فقال الاصحابه علقوا ما يقول فاهل البصرة  
اعرف بما قال الراعي وفي استثنائنا مما مطلقا شتاهل ايضا فالثابت الذي  
اورده صاحب المذهب وغيره ان البصرة ليست لها حكم السواد لا موضع  
من شري دجلتها سمي القرات وموضع من غربيه سمي نهر المرأة **الثانية**  
رهن البيع في رهن الحيا ان صدر من المشتري وكان له خاصة اما بالشرط  
او بان كان في المجلس وامضى البايع وحده العقد فيه طريقا اشهرها فيه  
وجوه اظهرها صحة ولزوم البيع وثانيتها لا يصح ولا يلزم البيع وثالثتها  
يلزم البيع ولا يصح الرهن الثاني انه منى على اقوال الملك ولا وجه في  
المذخور جارية في رهن الموصى له الموصى به بعد الموت وقبل القبول اهل



يصح الرهن والقبول ولا يصحان اويصح القبول دون الرهن وان كان  
الحيار لهما اول البايع فالمقبول ان رهن المشتري لا يفسد بخلاف سوا  
اذن له البايع منه ام لا وينبغي ان يصح على قولنا لا يصح ببيع  
على قولنا الملك له واما ان صدر من البايع فان كان الخيار له او لهما ففي صحته  
خلاف ينبغي على ان ذلك هل هو قسم من جهته والاصح انه فسخ فيصح الرهن  
وان كان للمشتري خاصة لم يصح الا ان ناذر له المشتري قد مر ذلك في  
البيع وهذا اكله في الرهن مع لا قباض اما الرهن الماكر من احدهما من غير  
اقباض فلا يؤثر في الخيار على الصحيح حيث موثر لوانه في القبض اعلم ان  
الغزالي في هذه الشرط وهو فابلية للبيع بحرط الحق اي اذا كان  
الدين موجلا فمستند بطمنه مشله وهي اذا رهن ما لا ينفق به في الحال لكن  
يصير مستفعا به عند المحل كما لو رهنه ثمرة عقب النابيزة لا ينفق بها عند  
المحل ان يصح هذا **الثالث** بقدم ان التفرقة بين الام وولد هما  
الصغير حرام وانه اذا فرغ منها بالبيع بطل على الصحيح قال الشافعي  
ومجوز من احدهما دون الآخر اذ لا يفرقة ولا يخلعوا به قوله اذ لا يفرقة  
والصحيح ان معناه اذ لا يفرقة بينهما وطلقا خلا ولا مالا واذا احتج  
الى البيع ببيع معا اذا دام الصغير الى البيع وقيل انه نص عليه وقال بعضهم  
معناه اذ لا يفرقة في الحال فان احتج الى البيع ففوق هذه بفرقة ضرورة  
قال لو كان حرا **التفريق** ان قلنا بالصحيح انهما باعان معا فمعلق حق  
المرتبة فاحصر الرهن من الثمن وفيه تبيينه التوزيع او حقه اظهرها ان  
الام يقوم وحدها فاقبل قيمتها ما به قومت مع الولد فاذا قبل قيمتها  
مائة وعشرة فاعلم ان الزيادة تسمى الولد عشرون وهو سند من الجملة  
فاعلم ان القسمة بينهما بالاسداس فيحصل الام خمسة اسداس والولد سدس  
فخص كل واحد من المالك والمرتهن بحقه والثاني من الولد ايضا يقوم بفرد  
وفي هذا انقل قيمة الولد فاذا قبل قيمتها مفردة تستغون بقيمة الولد عشر  
عرفنا ان التفاوت بينهما العشر فمجلد في مقابلة الولد العشر وفي مقابلة

انه

انه الباقي والثالث وهو ما اورد الامام يدل هذا ان يقوم الام وحدها  
ويقوم الولد وحدها وله ام فاذا قبل قيمتها ما به وقيمته وله ام خمسون  
علما ان التفاوت بينهما بالاثلاث فوزع الثمن عليهما اثلاثا قال الشافعي  
وهو الوجه كما سياتي في الاسعار والرابع وهو ما اورد في البيع ابو حامد  
والمادردي والاكروزي واخرون صاغت للمقرب بالام يقوم بفرد له ولها ولد  
تخصنه فاذا قبل ما به قوم وله ام وحدها فاذا قبل اربعون عرفنا ان التفاوت  
بينهما خمسين والخامس وهو ما اورد الامام يدل هذا الرابع ان  
الولد يقوم بمحضه فاقومت الام خاصة لا منقطع عنها وكلام المادردي  
يقرب منه وكلام سليم في المجرى يقتضي حماسا كسافانه قال ينظر في  
قمة الجارية وهي ذات ولد وفي قيمة الولد على الانفراد فان تساوت قيمته  
والولد خمسين كانت ثلثا الثمن فان ظاهر قوله على الانفراد ان يقوم  
ولا ام له وظهر فائدة هذا الخلاف في التوزيع وان كان لا بد من حبه وفاه  
مطالعة وظهر عندنا من غرما الميت والمفلس فلو تصرف الراهن قبل  
وفاته وان كان هذا الرهن مشروطا في بيع ولم يعلم الموتين بالولد  
ثبت له الخيار قال ابن الصباغ وبنوعه العمري وقال المادردي ان لم يعلم  
فان قلنا باع الام دون الولد فلا خيار وان قلنا باعان معا ففي الخيار  
وجهاان وجه المنع ان الام قد يزيد بضم الولد اليها ونظير المسئلة ما اذا  
رهن ارضا ايضا ثم بنت فيها نخيل فاما ان يكون التوا موجودا فيها حين  
الرهن ام لا **الحال الاول** ان لا يكون موجودا بل دفنه الراهن بعد  
او حمله السيل او الطير اليها فنبت فهي للراهن ولا تجزى على قلعها في الحال  
فان احتج الى بيعها للوفاد فظفر فان دفن عن الارض لو بيعت مفردة بالدينار  
سعت منه مفردا ولا تعلق النخل وكذا الولم ينف وكانت قيمة الارض وفيها  
النخل قيمتها ايضا ولو لم ينف ونقصت قيمتها بالاستحجار فان لم يكن الرهن  
محمورا عليه بفلس كان للمرتهن قلعها لبيع الارض بغير ما الاياذن الراهن  
في بيعها مع الارض فباعان ديورع المن عليهما وان كان محمورا عليه بفلس

ان



فلا يقلع بحال بل باعنا ويوزع الثمن عليها فما يقابل الارض بخضر به المرتز  
 وما يقابل الاستجداء بفسم من الغرام فان استقرت قيمة الارض بالاستجداء  
 حسب المقتضى ان عيل الغرام **الحالة الثانية** ان دوز النوى مد فونا فيها  
 حين الرهن ثم تمت فالمرتزق ان كان جاهلا بالحال خسر من فتح البيع  
 المستوطنة هذا الرهن ان كان مستوطنا فان لم يفتح فهو كما لو كان  
 عالما وفيه وجه انه لا خيا دلة وان كان عالما به فلا خيار واذا بيعت الارض  
 مع الخيل وزع الثمن عليها والمعتز في الحالة الاولى قيمة الارض فادعه وهنا  
 قيمتها وفيها النوى وفيه كفية اعتبار قيمة الاستجداء وحيث ان في الحالتين  
 اظهرهما كالتسوية في عموم وحدها فاذا قيل ما به قومت مع لربها فاذ  
 قيل مائة وعشرون علمنا انها زادت بالاستجداء عشرون وهي سدس الحصة  
 فقسط الثمن عليها استدا من صاحب الاستجداء والسادس والثاني ان يقوم  
 الارض وحدها والغراس وحدها ما ساء لردض فاذا قيل قيمة الارض مائة  
 والغراس خمسون علمنا ان النسبة بينهما بالاثلاث فيقسم الثمن للاثلاث  
 والوحيان كالوحيين برولين في مسئلة الام وولدها والثالث ان ياتي بها  
 قال البرمام ونظير هذه المسئلة في مسئلة الام والولد ان يحدث الولد بعد  
 الرهن بان يعلق من نكاح او من نفقة الصورة فانه فيها الوحيان في  
 كفيه الموريع كذا قال الامام واقصر الدافعي فيها على ان المرتزق من الثمن  
 قيمة حادثة لا ولد لها وكذا صاحب البيان وقال يقوم الجارية خلية من  
 الولد ثم يقوم الولد ونفس الثمن على قيمتها وفيه خطر وخسر الولد مع رب  
 وغيره ممن يمنع من التفرق منها بحكمه مع الام **رفع** قال في الاستفتاء  
 اذا رهن بهيمة ذات ولد رضع وقلنا لا يتباع الجارية دون ولدها في  
 بيع البهيمة دون ولدها وحيث ان النع ووافق قول الصيبري انه يحرم  
 التفرق من البهيمة وولدها بغير الدخ واعلم ان هذه المسئلة مستفتاه  
 على قولنا كل ما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه **الرابعة** اذا رهن على يتسارع  
 اليه الفساد كالا شيا الرطبة والطبوخة فان كان ماء كان تخفيفه

كالرطب

كالرطب والعنب الذين يحفظان صح وحفف وعلى الراهن مونة تخفيفه  
 وان كان مالا يمكن تخفيفه كالتمر الذي لا يحفف والبقول والهرابير  
 والامرات فان رهنه بدين حال صح لمران بيع في الدين او قضى من موضع  
 اخر حصل المقصود والابيع عند شرائه على الفساد وجعل منه رهنه  
 فلو تركه المرتزق حتى فسد قال المعول ان كان الراهن اذن له في بيعه  
 ضمن في الافلا وقال الجيلي في شرح التنبية لا يضمنه كالوكيل بخلاف  
 الوكيل الوصي فانها مضمنان لكن المروك في حقه من ضمانه اذا ترك الوكيل  
 عمارة عقار الطفل حتى حارب هل يضمنه واجراها فيما اذا ترك اجاره  
 هل يضمن منفعة وجزم الفقهاء بانه لو ترك فلقح ثمرته لا يضمن  
 وما تقدم تفريع على ان المرتزق يجوز له البيع بالاذن والخيار عند  
 العراقيين منعه وقال الرافعي يجوز ان يقال عليه رفع الامر الى القاضي  
 لبيعه قال النووي وهذا متعين وقال المتولي ان سكتا حتى فسدا وطلب  
 المرتزق بيعه فامتنع الراهن ضمنه الراهن وان طلب الراهن بيعه فامتنع  
 المرتزق ضمنه وان رهنه بدين موجد فاما ان يعلم خلوه قبل فساده المرتزق  
 او فساده المرتزق قبل خلوه او سدد فان علم خلوه لرجل قبل فساده  
 فهو كما لو رهنه بدين حال وان علم فساده قبل الخلوه فان شرط في  
 الرهن ان يتباع عند اسرافه على الفساد وجعل منه رهنه صح ولزم  
 الوفاء وان شرط ان لا يتباع عنده بطل الرهن وان اطلق ولم يشترط لاحدا  
 منهما فقولا ان حدهما يصح وبيع عند الاسراف وتحويل الوثيقة الي  
 الثمن ويجبر على ذلك عند الجمهور وقال الماوردي لا حبر واصحها انه لا  
 يصح وان تردد فيه ولم يعلم حده نولا الفساد قبل الخلوه او بعده ففي  
 صحة الرهن عند الاطلاق قولان مريان واولى بالصحة ولور من خلا  
 عليه رطب لا يضمن من خرج على القولين ومنهم من قطع بالصحة وفيه  
 بيعه عند خوف الفساد وحيث ان ولور من قال لا يتسارع اليه الفساد  
 فطر ما عرضه له قبل الخلوه كالوا بثلث الحنطة وتعد تخفيفه لم يبطال



الرهن وبيع عند الاشراف ويجعل ثمنه رهنا مكانه وحكي الماوردي  
قولا انه لا يجزى على بيعه ولو طرأ ما يعرضه للفناء بعد الرهن وقبل  
القبض ففي الفناء قوله ان يفرع على رهن ما يستند كما في غرض الحيوان  
لاخذ المتعاقدين قال النووي ارجحهما انه لا يفسخ برباع ويجعل عند رهنا  
واجزاهما الامام فيما اذا قبل الرهن قبل القبض ولو ائتمن المتعاقدان على رهن  
ما لا يستند بعد لزومه على نقل الوثيقة من الرهن إلى غيره كما لو قال الرهن  
نقلت حقلك من الوثيقة من هذه الحارة الى هذا العبد فقالا المرتبة قبلته  
منه لم يفسخ الا ذلك وينقل الرهن الى العبد او لا وسقى الاول فيه وجهان  
متباينان على القولين رهن ما لا يستند قال الامام ولو مرض العبد مرضا  
مخوفا الحق ما يسترع اليه الفساد في الاحياء على بيعه وجعل ثمنه رهنا  
**الخامسة** رهن العبد المراد صحيح فربعا على الصحيح في صحة بيعه وجرم  
به العرافة وعزب الرواية فقال المذهب انه لا يصح بيعه ولا رهنه  
وعلى الصحيح ان كان الرهن مشروطا ببيع فان كان الرهن على ما برده فلا حيا  
وان كان جائلا خيرا في فسخ البيع فان اجازا وكان عالما قبل العقد فان قتل  
قبل القبض فله الخيار وان قتل بعد ائتمن على انه اذا قبل في يد المشتري  
بالردة السابقة فله من ضمان البايع او المشتري وقبه وجهان فقد ما  
فان قلنا من ضمان البايع فهو رهنا من ضمان الرهن فلم يفسد الخيار وان قلنا من ضمان  
المشتري فهو رهنا من ضمان الرهن فلا خيار ولا ارش على هذا الوهم يعرف بردية الا  
بعد القتل ففي خيره وجهان جاريان في كل ما لا يعرف العبد لا بعد فواته  
وقيل الطبري عن رضه انه لا خيار وجرم به الماوردي قال الماوردي ولو كان  
اطلاع الرهن على رده بعد توثيقه فان قلنا ذلك يعيب في الحال ثبت الخيار  
والا فوجهان من نظيرهما في البيع قال صاحب المعايير ولو رهنه عيدا امضا  
فلم يعلم الرهن عرضة حتى مات في يده فلا خيار له وخبر العبد المتختم مثله  
في المحاربة بالظفر به قبل التوثيق في الرهن تختم المراد فيما تقدم لكن المتبع  
من بيعه ورضه اظهر منه في الرد وجرم به المحاملي وسلم في البيع

الدوس

6  
**السادسة** صحة رهن العبد الكافي على ادمي جنابة عمدا وخطا او على ماله  
يضمن على الخلاف المتقدم في بيعه فوهنه اولى وان صحناه ففي ثمنه  
قولان واذا جمعت بين هذين الطريقين وبين الطرق المتقدمة في البيع  
من التفرقة بين العبد والخطا والتسوية والتفرقة بين الوتيرة والمعتبر  
والتسوية والقول بان موقوف فان فداه صح والا فلا انظر من ذلك  
طرف **التفرع** ان قلنا لا يجوز رهن العبد الجاني فلا فرق بين ان  
يكون ممتنه تقي بالارش والدين ولا ولو خلاص العبد من الارش بقدا  
او اسقاط المحنى عليه لم ينعقد بل لا بد من استيفاء رهن جديد ولو  
تعلق ارش الجنابة بعد الرهن بسبب متقدم على الرهن كالوجني جنابة  
بوجبا قصاص وجوز فابيع العبد الذي يتعلق به قصاص ما على ان موجب  
العبد القصاص فوهن ثم عقاعنه على ما في فهل يفسد رهن من اصله  
او يلحق بجنابه صا درق الرهنون حتى سقى الرهن لولم يبع في الجنابة  
فيه شبه وجهان قال الامام ما خدما ان السبب هل يقدر عند السبب  
فان قدرناه عنده بان فساده وهو اختيار الشيخ ابي محمد وعلى هذا  
لو كان العبد قد حفر في بئر فجاءه وان لا باذن سيده ثم رهن ثم تردى  
فيها الستات وتعلق الصمان برقبة العبد لعدم نقص المردى او تردت  
فيها بمسمة ففي تين الفساد وجهان وان كان الرهن مشروطا ببيع  
فلم يثبت للرهن الخيار قال الماوردي ان كان البايع المرهن عالما ما الجنابة  
فلا خيار في الخيار فان قصص منه في طرفه بقي رهنا ولا خيار له وان  
مثل قصاصا فان قلنا انه من ضمان البايع فله الخيار والا فلا وان عفا  
المستحق على ماله فان فداه بقي رهنا فلا خيار للمرهن وان بيع الجنابة  
بطل الرهن في الجنابة وجهان وان عفا مطلقا سقط اثر الجنابة  
اما اذا كان جاهلا بما فان علم قبل استمر ارجحها خيرا فان فسخ فذلك  
والا فقد صار عالما وخبره ما سبق وان لم يعلم الا بعد استمر ارجحها  
على قصاص طرف لم يطل الرهن بالقصاص للمرهن خيار وان كان



قصاص نفس يقتل بطل الرهن وبه الخيار وجهان وان سنقر حكمها  
على مال فان فداه كان كالعضو على مال ان بيع بطل الرهن في الجناية  
الوجهان وان عفابلا ما استقطا اثر الجناية ثم ان لم يتبا العد من الجناية  
وكان مصراف هذا عيب يثبت الخيار وان تاب فهل ذلك عيب في الخيار  
فيه وجهان فان قلنا عيب فله الخيار والافوجهان وان قلنا يصح رهنه  
فهل يكون اختيار الفداء اقل المستعوي والامام والبعوى نعم واشكاد  
الامام الى هذا انه ياتي فيه ما تقدم في البيع وهو انه ان امتنع فله  
يلزم به ان يفتح الرهن منه وجهان فاو كان معسرا بالفداء عند الرهن  
لم يصح رهنه على المذهب وقيل يصح ويفسخه المحي عليه وقال الركن في  
لا يصير ملزما به بل هو مخير بين تسليمه لبيع في الجناية وفدايه فان  
فداه صح الرهن والبيع في الجناية وبطل الرهن ان استغرة الارش  
والبيع بقدره واستقر الرهن في كافيته **السابعة** اذا علق عتق عبده  
وامنته بصفة ثم رهنه فله اجواك **احديها** ان يرهنه بدن  
خالا او موجد يعلم خلوله قبل وجود الصفة فهو صحيح وبيع في الدين  
فان لم يتفق بعيه حتى وجدت الصفة فان فداه عتق المرهون عتق  
والفدية كاستياني وان منعناه ففي نفود العتق خلاف بيني على القولين  
على ان رهنه اعتبارا في العتق المعلق بحالة التعليق او بحالة وجود الصفة  
فان قلنا بالاول عتق وهذا الاصح عند القاضي في موضع والبعوى  
وان كان الرهن مشروطا في بيع كان للرهن فسخ البيع ان كان  
خاهلا فاله البعوى والرافعي وقال المتولي لا خيار له قال النواوي وروى  
اصح واقبح وان قلنا بالتأييد وصحة القاضي في موضع فهو كعتاق  
المرهون وفيه خلاف استياني **الثانية** ان يرهنه بدن موجد يعلم  
وجود الصفة قبل خلوله كالموعلق عتقه بدخول مريض به رهنه بدن  
موجد لا انقضاه وطريقا احدثها ان في صحة القولين رهنه ما  
يسرع اليه الفساد عند الاطلاق فعلى قول بطل وعلى قول يصح

وباع

4

وباع اذا قرب وجود الصفة ويجعل ثمنه رهنا وقال الامام هذا  
السائلما ينظم اذا قلنا بنفود العتق المعلق قبل الرهن عند وجود الصفة  
حاله الرهن اعتبارا بحالة الصفة اما اذا لم يقبل ذلك فلا خلاف  
تسارع الفساد وفوات الوثيقة فيتوجه الخلاف وثابعة الغزالي  
ومراد مني الحكم اولا على ان العتق المعلق على صفة اذا وجدت في  
حالة الرهن هل يحصل اما تقريرا على قوة العتق ونفوده فيما اذا وجد  
التعليق وحصول الصفة في دوام الرهن كما سياتي اولا في  
العبء بحالة التعليق كما تقدم في الحالة الاولى اذا كان التعليق  
موجودا قبل الرهن وحدثت الصفة بعده فان قلنا حصل ونفذ  
العتق بنا على احدثه من الماخذين خرج ذلك على رهنه ما يتسارع  
اليه الفساد وان قلنا لا ينفذ فهو بالرهن يدافع حكم التعليق  
والرهن هل يقوي على ان يدفع حكم التعليق كالبائع اولا لضعفه  
فيه الكلام المتقدم عن الامام وصحح الغزالي انه يدفعه  
والطريق الثاني وهو المشهور الصحيح وقطع به جماعة  
القطع منع الرهن وذكر ان في عصرنا من احدث هذا الخلاف  
عند الاطلاق وانه لو صح بيعه عند وجود الصفة صح  
كما في نظيره ما يقتضاه الفساد **الثانية** ان يعلق على  
صفة بخلاف ان يوجب قبل المحل وبعده كالموعلق بيمين بدخول  
الدار فطريقان احدثها وهو قول غانمهم ان في صحة قولنا  
المنع وثابتهما انه صحيح وقيل انه يخرج من صحة رهنه بدن على  
ان التدبير يعلق عتق وثابتهما انه صحيح وقيل انه يخرج عن الطريق  
القطع وهذا اذا فرغنا على الطريقة الثانية في الحالة الثانية  
اما على الاولى فعلى القاضي انه يصح هنا قطعاً واما رهنه بدن  
فقد قال الشافعي اذا رهنه ثم رهنه كان الرهن مفسوخا  
بأطلا ولا يحاب طرقتا هذا هو الذي اخاره الامام والغزالي



ان يصح واستبعد ابن الصناعات وقال هو مخالف للنص والقياس  
 الثاني وهو قول ابن سريج وأحسنه المأثور في الرافعي ان فيه قولين  
 مسدين على ابن النديم وصحة او تعليق عن بعضه فعلى الاول يصح  
 وعلى الثاني لا يصح قال الرافعي وعامة الاصحاب ما يلوون على رحيمة  
 كما نص عليه وفيه القول المتقدم في دهن العبد المعلق عنه بصفه  
 المالك لقطع بالمنع **التفريع** ان قلنا بالطريقة الاولى وهي صحة  
 البيع مطلقا للتدبيرات بحاله ويصير مدبرا موهونا فان قضى  
 الراهن الدين من غير ان يملك الرهن بقي التدبير والا فان رجوع عليه  
 مع الصديقه الدين ولو امتنع من الرجوع فيه بالفعل او بالقول ان  
 جوزه فان كان له مال اخر اجبر على فالدائن منه وبقي العبد مدبرا  
 وان لم يدر له مال اخر فوجها ان اصحابه ان يباع في الدين ويستخرج التدبير  
 ولو مات الراهن قبل الانعاف كان له مال اخر ووفائه وعنى المدبر  
 ان اخرج من الثلث وان لم يحلف عنه مع ماله قدر الدين وعنى من باقته  
 بالتدبير قد وما حملته الثلث وثانيتها محرم بفناء الرهن فان قلنا  
 بالطريقة الثانية فان صحناه بنا على انه وصية بطل التدبير وكان  
 بالرهن الرجوع عنه وهو اختيار الرزي وعرض صاحب التفرير انه لا  
 يكون رجوعا على هذا القول وان بطلناه بنا على انه تعليق عنده  
 على الخلاف المتقدم في دهن المعلق عنه بصفه فعلى الصحيح لا يصح  
 والتدبيرات بحاله وقد اوردنا على الطريقة الثالثة هذا كله اذا  
 كان الراهن هو المدين اما لو كان غيره بان دبر عبده ثم دهنه لزيد  
 دين له على خالد متبرعا فانما البيع بالرهن صحيح فقال الامام لا يصح  
 دهن هذا قطعا لان الرهن ليس رجوعا عن التدبير اما على القول  
 بانه تعليق فظاهر واما على القول بانه وصية ففي حصول الرجوع عن  
 الوصية بالرهن ولو بقاءه حيا وهذا لا يخفى والقوة التدبير  
 سقاده بالموت من غير قبوله اذا لم يكن رجوعا احتمل موت المدبر

حاشا

فجاء فقوت بقصود الرهن وهو غير من غير حاجة فطار وهذا ظاهر  
 كلام الرزي وظاهر كلام المأثور يقتضي صحته **الثامنة** اذا دهن  
 الثمار على لئلا يتجار فاما ان يرهنها معها او دونها **الحال الاولى** ان  
 يرهنها معا فان كانت مما يمكن تحفيها كالطبخ والعنب صح الرهن  
 سواء كانت موزنة او غير موزنة بدلا لهما او لم يبد منها جدي حال  
 او موزن وان كانت لا يمكن تحفيها كالنفاج والاشجار فان كان الدين  
 خالصا وان كان موطلا فطريقان أحدهما في صحة الرهن في الثمر القوي  
 في دهن ما يستوعب اليه الفسداك اذا اطلقا قلنا يصح صحتهما وان  
 قلنا لا بطل في الثمرة وفي الشجر قولنا التفريق والمالك لقطع بالصحة  
 وعلى القول بالصحة ففي اجبار الراهن على بيعها عند الرجوع **الثانية**  
 ان يرهنها وحدها فاما لئلا يرهنها بعدد والصلاح او قبله **القسم الاول**  
 ان يرهنها بعدد والصلاح فصحيح مطلقا وبشرط القطع ان كانت  
 مما تجفف ستوارهنها مدبرا لا وموزن ثم يحد ويقطع في اوانه ثم تجفف  
 ومونة ذلك على الراهن فان لم يدر له مال رابع الحاتم حرام من الثمرة وصرفه  
 فيه بصفه العبد قاله الامام والرافعي وصاحب التبيين وغيرهم وكلام  
 العرب في الوستة والمتولي يقتضي انها موزن من الثمرة مطلقا سواء  
 كان الراهن موزنا او معسرا والظاهر ان فيه خلافا لا في اذنت  
 بصفه الرهن موزنه وهو قول جماعة منهم الشيخ ابو محمد او من مال الراهن  
 من غيره وهو قول العراقيين وقد حكي بعضهم وجهين في ان الرهن  
 قد حبر على سقاي لئلا يتجار الحق المرئى اوله وان كانت ثمرة لا تجفف فهو  
 كرهين ما يستوعب اليه الفسداك على وجه الارض فصحيح بالمال وبالكوخيل  
 لاجل المتقدم على بلوغها وان الحداد **القسم الثاني** ان يرهنها قبل  
 تدب الصلاح ففيه طرق في طريقة المارون قاله للفنشاء ثلاث مشارا  
 يقع الظن فيها احدها شتار الفسداك اليه منظر امر دهنها بدلين  
 موزن يدرك الثمرة قبل حلوله فان كانت مما لا تجفف فان شرط بيعها

من سجاد

اولها



ورهنه منه صح وان منع منه لم يصح وان اطلق فقولان وان كان دين  
 حال صح وان كان ما يحفف **المشاور الثاني** امشاع بيعه الا  
 بشرط القطع فان شرط سعيها في الحال بشرط القطع صح ولزصر  
 منع البيع بشرط القطع فستد وان اطلق فقولان اصحها انه يصح  
 وقطع به الشيخ ابو محمد والقائلون بهذه الطريقة فقولان يصح  
 يشتارع اليه الفسدا بان المعاكدة ببقية الثاودون ما فسد  
**المشاور الثالث** للفساد وتوقع الافات والبرائح قبل الادراك وذلك  
 مانع من البيع فان شرط قطعها صح وان اطلق فقولان اصحها انه  
 يصح هذا كله في الما دين اذا كان الدين حالا او مؤجلا بل لا يتقدم  
 على ادائها بان كان موعدا او بعد اما الورهنها بموجمل محل قبل بلوغها  
 او ان يراد ذلك فان دهنها مطلقا لم بشرط سعيها فطر يقان احدنا  
 فيه قولان اصحها انه لا يصح والثاني المقتطع به وان شرط القطع  
 عند المحل فطر يقان احدهما طرد القولين والى بالصحة والثاني  
 القطع بالصحة والثانية طرد القولين اطلاق قولين فيما اذا  
 اطلق ولم بشرط البيع بشرط القطع من غير فرق من الدين الحال ولا من  
 اجل الثالث طريقة الماودى ان في الدين والدين الذي  
 محل بعد بدو الصلاح قولان وفي الدين الذي محل فيه ثلثة اقوال  
 احدها ان شرط القطع مع العقد شرط في صحة الرهن فان لم  
 بشرط فستد شوا شرط قطعها عند الحاول ام لا فعلى هذا يكون  
 خذها اذا شرط القطع ختم الطعام لوجوب قطعها فان كانت ما  
 بقي لا حلول الدين صح دهنها ولا فعلى القولين والثاني ان شرط  
 قطعها مع حلول الدين شرط في صحة الرهن ولا يلزم ان بشرط عقد  
 قطعها مع العقد قبل الحلول فعلى هذا امرها صح اذا شرط قطعها  
 عند المحل شوا كان ما يحفف او لا والثالث ان شرط القطع  
 لا يجب في الحال ولا عند المحل وعلى هذا الوجه طلبة الراهن قطعها عند

خلول

الحلول وسعيها وطلبت الرهن سعيها على رهن النخل بشرط القطع لحيث  
 الرهن حيث صحنا رهنها على لراهنها ففونة سعيها على الراهن  
 وكذا الحداد والجحيف كما ورد في موضع على انه ليس عليه سعيها  
 وحلوله على ما اذا كان الحق حراما مع تمام صلاح الرهن فان باع فان عسر  
 بذلك باع الحاتم بعض المرهون وصرفه فيه ولو فاقا على ترك الشقي  
 جاز بخلاف علف الحيوان وفيه وجه صحة الرواية انه يجب عليه العلف  
 وان راد احداهما وقطع الرهن قبل اذ ان الحداد فلا رهنه وليس له سعيه  
 بعد وبيع في الدين ترك ان حل ولا امسسته رهنها قال الماودى  
 فلو كان بيعها عند القطع اصل فدعا احدهما الى البيع والاخر  
 تركها فالاصح انه يجب طالب الا بقا **فعاث** الاول متى صحنا  
 رهن الثمار على لراهنها مفردة او معها فلو كانت الاشجار يحمل في  
 السنين كالنخل والبادجنان جاز رهنها بالدين الحال في الموجه الذي  
 محل قبل خروج الثمرة الثانية او قبل اختلاطها بالاولى اما دهنها بموجمل  
 محل بعد خروج المايته واختلاطها بالاولى فان شرط قطعها قبل الاختلاط  
 صح ان كانت تبقى الى حلوله وان لم تبقى ففيه الخلاف وان شرط لراهن  
 بقطع لم يصح وان اطلق ففي صحته قولان قال بعضهم وبما نحن جاز  
 من القولين ومن ما يشتارع اليه الفسدا من غير شرط البيع وظاهر  
 النص انه لا يصح وقال الماودى في المذهب وقطع به بعضهم فان قلنا  
 يصح او رهنه بشرط القطع او بدى حال فقبضه ثم لم ينفق القطع حتى  
 حمله لاختلاط ولم يميز ففي بطلانه قولان اصحها عند القاضي البطلان  
 وان لم يعرض في انه لا يبطل دهنها كقولين في البيع اذا عرضت له هذه  
 الحالة قبل القبض والرهن بعد القبض كالبيع وقال الروافى قلنا  
 لا يفسد البيع بعد ذلك فالرهن اولى بالبيع الرهن قولان فان  
 قلنا لا يبطل فانفق الملاحق والاختلاط قبل القبض فالصحيح انه يبطل  
 ومن المتولى الخلاف في المسئلة على ان الراهن قبل القبض هل يحل بالعقد

هذا  
سميها



اللازمة حتى لا يبطل بحرقها وموتها او لاق الحرقه به يجري  
 الخلاف فيه والافضل قطعاً وحيث لم يبطل فرض الرهن بان  
 دون الكل دهن او فواقاً على قدر الاله حصل العرض قال  
 المادري ان دهنه به فوجها من اجل حقاله الثانيه وان اختلفا في  
 قدر الاول فالقول قول الراهن مع عينه بغير عليه سوا كانت الثمر  
 في يده او بيد المرهن لو اختلفت الحنطه المرهونه بحنطه اخري  
 للراهن وان قلنا يبطل بطل عند الاختلاط او يتبين بالاختلاط  
 بطلانه من اصله فيه وجهان فعلى الاول لا خيار للمرهن في بيع البيع  
 الذي شرط فيه الرهن وعلى الثاني ان كان مشروطاً ببيع رطل  
 على قول ثبتت للبائع الخيار على قول **الثاني** لو دهن در عاقان  
 كان بعد اشتداد حبه فان كانت حياته باقية كالشعير في السنبلة  
 صح وان لم يبرد فقولان كما في البيع والاصح البطلان وان كان  
 قبله فان كان الدين حالاً وشرط قطعه صح وكذا شرط السقية لحمله  
 خمر الثمار التي لا حق على الباد ودهنها باطل ببيعها كما قاله الغزالي  
 وقال الرافعي اذا رهنه وهو بقل فهو كرهن الثمر قبله والصالح  
 وقال ابن القاصر لا يجوز ان كان الدين موجلاً قطعاً ولزصر  
 بشرط القطع عند المحل وقال الرمام الزرع ان كان مختلفاً كالقسط  
 فان دهنه بموجله لم يصح الا بشرط القطع وختمه بعد القطع  
 خمر ما يفسد وان دهنه بحال فقولان كما لثمر قبل الرهن  
 وان لم يدر مختلفاً فان لم ينج من العاقبة ففي الحاقه بالحل وجهان  
 فاخذها انه لو شراه هل عليك عروقه فان قلنا لا علمها التحقت بآكة  
 بآكة القرط وختمها حل لا خلاط الرهن بغيره وان قلنا علمها  
 التحقت بآكة دجر التمرة المتعرضه للعاقبة فمرفى من شرط  
 القطع او لا بشرطه **خاتمة** هذا الشرط اصله ان كل ما لا يجوز بيعه  
 لا يجوز رهنه وعكسه بعضهم فقال ما يجوز بيعه يجوز رهنه

دعوه

وحكمه عن النقص استثنوا من كل واحد مسأله فاستثنوا من الاول  
 رهن بدم دون ولدها وعكسه ورهن الثمار على الاستجار بمل زبونها  
 بدون الشرط على الخلاف فيه كما تقدم ورهن المبيع قبل قبضه على خلاف  
 فيه مريض بابه ورهن العبد المسلم والمصحف من الكافر على قول  
 وان لم يجز بيعه واستثنوا من الثانية المدبر فانه لا يجوز رهنه في قول  
 وان كان بيعه والمعلق عتقه بصفة تقدم على الحول لا يجوز في قول  
 وان جاز بيعه وكذا ما يشرع اليه الفساد يجوز بيعه ولا يجوز رهنه  
 بدون موجب في قول كذا العبد الجاني وقد مر ذلك وكذا لا يجوز رهن  
 الجارية الحسناء على وجه من غير حرم وان جاز بيعها وكذا المرهون لا يجوز  
 رهنه على الصحيح والمرتهن وان جاز بيعه منه وشيأتان وكذا العين  
 المستأجرة لا يجوز رهنها على وجه وان قلنا يجوز بيعها وكذا الدين لا يجوز  
 على الصحيح وفي جواز بيعه تفصيل والراجح جواز من هو عليه والعبد  
 اذا تزوج امرأة باذن سيده بصدقات منه عند سيده فانه لا يصح رهنه  
 عند زوجته على الصداق ويجوز بيعه منها وعن الحلبي انه لا يجوز رهن  
 الفرع من اصله ولا اجاره منه لمن المشهور وجواز الظاهر ان هذه  
 كلها الاحتجاج الى استنباطها فان هذه الصور كلها صح فيها دليل في الرطلان  
 صدق على صوري واحد على ما هو مبين في الشرح **الشرط الثالث** في  
 المرهون ان لا يمنع اثبات يد المرتهن عليه وقبضه له وفيه مسئلتان  
**احدهما** في صحة رهن الرقيق المسلم من الكافر بغير ان اخذها منه على  
 القول في صحة بيعه وثانيها القطع بالصحة وفي رهن المصحف وكتب  
 الحديث وكتب الفقه التي فيها الرخاء وانا ط الشلف لانه طرف هذان  
 وطريق ثالث وهو القطع بالمنع وقيل بجريانه في العبد الصغير والظاهر  
 الجواز في الكل ويستثنى من المصحف ويجعل تحت يده عند انقض الشافعي  
 على كراهة رهن المسلم والمصحف من الكافر فقير سي كراهة تجريم وقد  
 قال الرادائي بجرم بيعه منه بلا خلاف فيجزم قطعاً وان كان في صحته



قولان وقيل حتى كراهة نثره ولو شرط في اليمينان دأما يده عليه  
قال الماوردي بطل ودفع من الشلح من الحرية ينزيب على سعيه منه  
فان جوازها جازمه ههنا وان منعناه وهو الصحيح ففي ههنا  
وجهاان داماد ههنا من الذي يجوز وفاقا **السابع** رهن الجواني  
صحيح وفيه قول وقيل وجهان رهن الحسنان غير محرم او امرأه باطل  
ثم ان كانت صغيرة لا تستحق فهي كالعبد فان كانت كبيرة فاذن  
كانت من محرم او امرأه سلمت اليه وان رهن من رجل اجني في الذي ذكر  
الامام والغزالي والرافعي انه ان كان ثقه وعنده زوجة او جارية  
او نسوة يوم من من الامام بها سلمت اليه والا فلو وضع عند محرم  
لها او امرأه ثقه او عدل يوم من عليها بالصقة المذكورة فلو شرط وضعها عند  
غيره ولا تستد الشرط والذي واه الغزالي عن الشيخ اجماعا انه اذا  
لم يشترط من يجوز عنده جعل عند امرأه ثقه فان شرط ان يكون عند المرتين  
او عدل فان كان عنده زوجة او جارية او نسوة جاز ان يكون والا فلا  
يجوز للمرتين بل لا مع الا شرط بالصقة المذكورة والحق للامام بالصغير  
الصغير الحقة مع دمامة الصورة قال الرافعي رهن الغزالي بين ولو كان  
المرهون حنفي مشطلا كبيرا وضع عند ذمي محرم له رجلا كانا و  
امرأة ولا يوضع عند اجني لا اجنبية فان كان المرتين محرم او عنده  
ذمي محرم له جاز ان يوضع عنده **السابعة** لا يشترط ان يكون المرهون  
ملك الراهن فلو استعنا رعيها ليرهنها صح على النص وهل ذلك عقد  
عارية او ضمان فيه قولان اصحهما انه عقد ضمان ومعناه ان المعير  
ضمن الدين في رقبته الغير المعات ولا يتعلق لك بزمته قال سراج وليس  
المراد انه يتحضر عارية او ضمانا وفيه شبهة من كل منهما قطعا وانما القولان في  
المعير منهما اذ قال الغزالي حقيقة هذا العقد لا يتحضر وهو فيما من المرتين  
والراهن من محض وفيما بين المعير والمستعير عارية وفيما بين المعير  
والمرتين مودع عليه فمشتا به العارية والضمان ولا فرق في ذلك بين

ان

ان تستعير في رهنه ما ذنه او يقول المالكه ان رهن عبدك بدني من  
فلا ان فيه منه ولهذا العهد ثلثة احكام **الاول** اللزوم في حق  
المعير فاذا اعات شيئا ليرهنه فله الرجوع في الاذن قبل ان يرهنه  
المستعير وبعد وقبل اقباضه واما بعده فلا رجوع له على قول الضمان  
وقد اعل على قول العارضة على لزوم وقطع الفوري والشيخ ابو محمد  
عقوله وعز ابن سريج ان العقد لا يصح على هذا القول فعليه بشرط  
في المرهون ان يكون ملكا للراهن في كلام صاحب الثقب وجه فارق  
بين ان يكون الدين حال لا فيجوز الرجوع او موقلا فلا يجوز الا بعد  
خلوله وهو قريب من الخلاف فما اذا اعاتنا رهننا للبا او الغزالي قد  
معينة فله الرجوع في اثنائه ما دونه بخبر في المسئلة اربعة اوجه  
الاطلاق الخوا ان اللزوم للفرقة فان قلنا بالصحيح ان لا رجوع فله  
له اعباد الراهن على فك الرهن بشرط فان كان حالا اجبر عليه قطعا  
كان موثرا وان كان موقلا لم يجز بعد فقولا ان جعلناه عارية اجبر  
عليه وان جعلناه ضمانا فلا يبرأ اذ اهل ليرجل او اهل المرتين الراهن  
كان للمالك ان يقول للمرتين اما ان ترد الرهن الا وسطا بل للراهن  
بالدين لمودع فينفك الرهن كما لو ضمن دينا موقلا ومات الاصل للمالك  
ان يقول للربيه اما ان مطالب بحقوق من الرهن او تبرئ فلو اراد المرتين  
بيع الرهن لا يتبها الدين فقد قال سراج والغزالي ان كان للراهن  
مال لم يبيع حاله وان لم يزل له مال فعلى قول العارية لا يباع الا باذن  
جديده وبيع على قول الضمان وان سخط المالك وقياس طريق  
القاضي حيث حكم بلزوم الرهن على قول العارية ان يجوز بيعه عند  
الاعسار من غير مراجعة كما هو على قول الضمان قال الغزالي فيجعل  
الاذن حاصلا بالرهن لا يبرأ بحكم الحال وهو الذي يقتضيه فقه المسئلة  
واعرض الرافعي عليها وقال قياش المزمع ان يقال ان قلنا انه عارية  
فيعود الوجهان في انه هل يبرأ من الرجوع فان قلنا انه ضمان لم



يؤد الراهن فبيع عليه معسرا كان وموسرا كالوصفته في ذمته وطالبه  
 موسرا كان لا حرا ومعسرا انتهى وقد بين الامام من بعد ان اشاع بيعه  
 على قول العارضة مفرغ على وجه جواز الرجوع خاصة والقاضي الطبري  
 وابن الصباغ خصصا البيع بحالة الاستعداد وهذا ابن اودوقا ان  
 كان الراهن موسرا اجبر على ان ياتي بما يستوي قيمته فيجعل دمه ما كانه  
 او قصاصا من الحق وخصصه المادى بحالتي الاستعداد وهو وب الراهن  
 وقال البند نجح وسلم الراهن بطالب الراهن هو فادينه فان لم يوفقه  
 طالبه ببيع الراهن فان اشنع باعه الحاكم متوافلنا انه عارية او ضمان  
 ولم يفتداه بحالة الاستعداد ويحرف فيه اوجه . احدها يباع من غير  
 اذن المالك في حالتي الاستعداد والاستعداد كما لو كان ملكا للراهن الثاني  
 يباع في حال الاستعداد دون الاستعداد مطلقا وهذا ان لو حان شيئا  
 بقوله في الحاوي فيما اذا كان عليه دين به صام من درهم هل يباع  
 الراهن مع القدر على ان يستيف من الضامن الثالث لا يباع لئلا  
 ياذن جديد على قولنا انه عارية بجواز الرجوع فيها والرابع انه  
 يباع في حالتي الاستعداد والعينة دون الاستعداد والحضور **قوله**  
 لو كان المستعار المرهون عبدا فاعنتقه ربه بعد اقباضه فلقاضي فيه  
 حوا بان ولهما ان قلنا ان ضمان نفد عتاقه وان قلنا انه عارية ففي  
 نفود عتقه الاقوال في عتق المرهون قال الامام وهو مقياسه اذ احرم  
 بلزوم العقد لان الحق لم يباذ على قول الضمان فالوجه ان يطوع عليه  
 الجاني الذي يتعلق الادب به واخرهما ان على قول الضمان عتاقه كاعتاق  
 المرهون وعلى قول العارية صح عتقه ويكون رجوعا وكذا ما اورد  
 البغوي قال الرابع وهو بئامنه على عدم اللزوم فان بعدناه فنبغي  
 ان يحب قيمته فيجعل دمه ما كانه **الحكم الثاني** اذا تلف  
 هذا العين بعد الرهن فان تلفت في المرهون فلا ضمان عليه وهل يصح  
 الراهن بئامنه على انه عارية او ضمان ان قلنا انه عارية ضمن ولز قلنا

ضمان

ضمان فلا وهو الصحيح وصغفه الغرلا وعلى قول ابن سرح ان العقد  
 كاطل قال الامام في ضمانه تردد والظاهر انه لا ضمان وان تلفت في يد  
 الراهن قال الشيخ ابو حامد هو على القولين كما اذا تلفت في يد المرتهن  
 وقال الغرلا يضمنه قال النوادي في المذهب انه يضمنه **قوله** حيث  
 جوزنا بيع الرهن في الدين ما ياذن بحمد من المعير او بدونه على القول  
 به فيبيع في الدين فان بيع بقيمته رجع المالك بما على المستعير على  
 القولين وان بيع باكثر منهما فعلى قول الضمان يرجع بالثمن الذي بيع به  
 وعلى قول العارية وجهان خدما وجزم به المادى والقاضي والبغوي  
 والرافعي لا خير من ان يرجع بالقيمة دون الثمن ثانياً ونفسيت الي  
 القاضي الطبري انه يرجع بالثمن واخضاره الامام والغرلا وابن الصباغ  
 والرويان والساشي استحسنه الرافعي وقال النوادي هو الصواب  
 وان بيع باقل من القيمة قد وما يثابره الناس فعلى قول العارية يرجع  
 بئام القيمة وعلى قول الضمان لا يرجع الا بما بيع به وعرض صاحب القيمة  
 ان المعير يرجع على المستعير بالثمن لا بئامه من القيمة والثمن مطلقا  
 خلاف قولنا يرجع بالثمن لا بئامه من القيمة **الحكم الثالث**  
 هل يشترط هذه العارية معرفة قدر الدين وجنسته وصفته في الحول  
 او التاجيل ومن رهن عنده فيه وجهان سنيان على انه عارية او ضمان  
 فان قلنا عارية فلا يشترط ذلك فيهنه باي جنس شيئا وباي قدر شيئا  
 وبالحال او بالحوال قال المتولي لا يراى منه باكثر من قيمته وان قلنا انه  
 ضمان فلا بد من بيان قدره وجنسته وحلوله وتاجيله وفي بيان من رهن  
 عنده وجهان اصحهما انه يجب كالضمان وهما اخوذاً ان من القولين في اشراط  
 تعيين المضمون له ولو غير المعير شيئا من ذلك لم يجر مخالفته سواء اشترط  
 ام لا فلو غير جنس ما يجره عنه بغيره حتى لو قال لا رهنه مائة دينار لم يجر  
 مائة درهم او حولا لم يجر مائة حولا او موطلا لم يجر حالا او قد رالم بجزء ما فاقوه  
 فلو زاد فطر في الكل عند الجهل وقيل في فطرانه في الماذون فيه



قولا التفرقة في التسلسل لا ينفك لانه لو اذن له في رهنته بالف فممنه  
 بالغير او بدين وجعل الشهر فممنه به الى شهر ففي صحته قولا ب  
 منبنيان على ان الغلب الضمان فلا يصح اذ العادة فيصح وثبت للمعير  
 الرجوع ويجوز ان يرهنه بما دونه كما لو اذن له ان يرهنه بالف فممنه  
 بحسن مائة ولو قال للمعير اعزني به لادته بكذا او من فلان فاغاره ولم  
 يقدر فاطهر الوجهين انهما سقيدهما قيد المستعير به **فروع** احرفا  
 لو قال مالك العبد لرب الدين صحت ما لك على فلان في رقبته عدي  
 هذا صحيح وتعلق رقبته العبد على قول الضمان ويجوز كالا حاره للمؤمن  
 فان شئت قلت رهن العبد المستعير ضمان في رقبته وان شئت  
 قلت ضمان العبد رهن فالد القاصي قال لا يملك ما لم يملكه وحسن الحسن فيه  
 تفصيل فاذا قال المالك للمستعير ادهنه بدينك بعد اذ اياه مباد  
 نفسه في الضمان في رقبته عدي فاجتمع رضا المالك وانشا الراهن  
 وقبولة واذا اضمنت ما لفلان عليك في رقبته عدي ولم يقل المضمون  
 له فظاهر كلام القاصي انه يلحق بفرضي على انه لا يشترط في الضمان  
 رضا المضمون ويجوز ان يقال لا يبعد ان يشترط الرضا فيه لتعلق  
 بالذمة وان شرط فيما سألوا لا عيان فربما لم يرض الرهن وان يقال  
 انما يصح لا القبول لا اذ جرى على صيغة الرهن اما اذا ضمن صرحا فلا  
 وقد خالف الشرايط باختلافها لفظا وان اخذ المقصود فان  
 المذهب ان الامر لا يفتقر الى القبول وان هبة الدين يفتقر اليه  
 والمقصود واحد **الثاني** لو قضى المالك الدين من مال نفسه انفق  
 الرهن وجوعه بما اداه يتعلق بكونه اداه باذن الراهن او بدونه  
 وسياق في الضمان فان اختلفا في الاذن فالصديق الراهن فلو  
 شهد المرتهن به قبلت شهادته ولو رهن عيده بدنه عده دون اذنه  
 جاز فان بيع فيه فلا رجوع قال ابن الصلاح فلو كان موثقا فان الراهن  
 لا يحل الدين بخلاف ما اذا ضمن الدين في ذمته **فروع** لو قال الراهن

عائنه

بما شئت فوهته باكثر من قيمته صح في الامع وقيل لا فعلى هذا يبطل في  
 الكل وفي القدر الزايد فيه وجهان **الركن الثاني** الرهنون  
 وله اربعة شروط ان يكون بينا ناسا لا ناسا معلوما القدر والصفة  
**اول** ان يكون دين في الذمة كذا في التسليم وبدل القرض ضمن المبيع  
 وقسم المملكات ودرجق والمهر وعوض الخلع اذ المدين معيه وكذا ارس  
 الجارية والزكاة بعد الجول ولا يصح الرهن بالاعيان المضمونة اما  
 تخم العقيد كالمبيع والغني المحبولة لجره او صداقا او عوضا في خلع او  
 حكم اليد كالمغصوب والمستعارة والسفامة وكذا المجوز ببدن  
 من عليه قصاص او حد على المزمع في الكل وان جوزنا ضمان الراعيان على  
 الصحيح ولا يفارق الرهن الضمان لان ضمان الراعيان ضمان العهد  
 فانما يصححان على الصحيح ولا يصح الرهن بهما على الصحيح ولا فرق في  
 الدين بين ان يكون اعيان او منافع في الذمة فلو اسماجره على عمله في  
 ذمته فله ان يأخذ به رهنا ولو كان لا يتيح اذ على عمله بنفسه لم يحز  
 اخذ رهنه وقال المامون اذ كان يرأسه اذ على عمله في الذمة فان  
 لم يكن لدرجة مقبوضة لم تصح الرهن هو نفع منعه على ابحاث فبصر  
 لدرجة في المجلس بها كالتسليم قاله ان كان قد قبض الا حره فبصر جواد  
 احدا الرهن وجهان **الثاني** ان يكون ثابتا فغير الثابت لا يصح  
 الرهن به كما لو رهنه بما يستقر منه او ما شتر منه فلو قال  
 رهنتك هذا بالف فقرضينه فقال اذمنت واقرضت او رهنتك  
 هذا بالف ببيعني به هذا الثوب فقال اذمنت وبعث لم يصح على المذهب  
 فان قبض المعين كانت ما حوزة على حقة سبوم الرهن فلا يكون مضمونة  
 ولا يصير رهنا الا بعد جديده بعد ثبوت الدين وفيه وجوه اخر  
 احدها انه يصح بحر بما من مسئله المرح على ما ساي ووجهها انه ان  
 عن ما استقرضه صح ووجهها انه ان جرى بين فراض وبيع في مجلس  
 الرهن صح **فروع** لو من جاشقي الرهن بسبب ثبوت الدين كما لو



قال تعنيك هذا العبد بالثوب وادمنتك هذا الثوب به فقال المشتري  
اشتريت وادمنتك او قال لا قرضتك هذه الدراهم وادمنتك بما عبادك  
هذا فقال المقرض قرضت وادمنتك فظاهر النص وبه قال ابن كرمين  
انه يصح بالالفاقص فيقدر وجوب الممنوع انعقاد الرهنية عقبه  
كما لو قال اعنق عبدك عنى كذا فانه بقدر الملك له ثم يعنى عليه  
لاقتضا العتق بقدم الملك بخلاف ما اذا قال لعبدك كاتبتك علي  
الف وبعثتك هذا الثوب بدينار فقال قبلت الكتابة والبيع او  
قال قبلت الكتابة واشترتته بدينار فانه لا يصح ومنهم من جرح من كل  
من المستثنين لا من حري وجعل بينهما وجهين والمذهب المعروف  
وهذا اذا وقعت التداة من كل منهما شق السبب واحتمل شق الرهن  
كما تقدم وكما لو قال اشتريت منك هذا وادمنتك عبدى عليه  
فقال بعثتك وادمنتك فان وقعت شق الرهن كما لو قال البايع  
ادمنتك وبعثت فقال المشتري اشتريت وادمنتك لم يصح وكذا  
لو قال وادمنتك واشتريت وكذا لو قال بعثت وادمنتك فقال المشتري  
ادمنتك واشتريت وان شئت فلنا الشرط ان يقع احد شق  
الرهن من شق السبب وهو البيع في مثالنا والاخر بعد شق السبب  
قال ابن مام وقال الشيخ ابو محمد لا فرق بين ان يبيع البايع بلفظ  
البيع وبلفظ الرهن ولو قال للبائع بعني عبدك هذا وكذا وادمنت  
به هذا الثوب فقال البايع بعثت وادمنتك انقضى على صحة البيع  
بلا امتحان والاحتجاب فان صحناه صح على براحه ولو قال البايع  
بعثتك هذا عشرة على شرط ان رهنتك به ثوبك فقال المشتري  
اشتريت وادمنتك قال ابن مام فان جعلنا كالمند عاقبوا صح الرهن  
على المشهور قال في الشئمة وهو ظاهر النص وقال القاضى لا يملك  
يشترط ان يقول بعثت وادمنتك او قبلت وصحة المعوى فاعلم  
ان كلام بعض اصحاب منهم الامام والبندين نجى الرهن بحري

بحري

محرر المظان في مستأيل الوفاق والخلاف ان يكون في الرهن ما يجب  
البحري سبب وجوبه خلاف على الجديد وقد جعل بعضهم مزج  
البيع بالرهن منه ولذلك امثلة . منهم بصفة الرهن للرهن  
المستقبل على قول وجوبها بالعقد فتكون في الرهن بها وجهان  
وقال للمأوردي على الفقه من يجوزها بما دونه الرهن بها وجهان  
ومنها اذا ضمن ريد عن حاله ويتا في صورة بعض الرجوع به عليه  
اذا عزم فعمل الصائم من طلبة المضمونين قبل ادايه فيه وجهان قلنا  
ليس له ذلك ففي صحة ضمانه قولان ومقتضى ما ذكره صحيحا هنا  
ومنها الجعل وسياي **الشرط الثالث** ان يكون الدين لازما والدينون  
المباينة منقسمين الى لازم في الحال ولا في غير ما هو لازم في الحال يصح  
الرهن به سواء كان مشيقا بالجو ازام لا وسواء كان مستقرا كبدل  
القرض او رهن الجناية وقسم المظافات والمهر بعد الدخول وعوض الخلع  
والدية والزكاة بعد الحول كذا ذكره هنا ابن كرمين في ضمان  
الزكاة خلافا لظاهر محييه هنا ومن المبيع بعد القبض وفي بدل القرض  
وجه انه لا يجوز الرهن به قبل ثلغه او انشغال الملك فيه عن المفرض بنا  
على ان الواجب فيه الترتيب للجهالة بما حيز الرهن وغير مستقر من  
المبيع قبل قبضه ولا جرة قبل استيفاء المنفعة والصدقات قبل الدخول  
وما كسر لازم في الحال منقسم الى ما لا يصير الى اللزوم والى غيره  
قال اول لا يصح الرهن به كجوز الكتابة قال ابو يعقوب والدية على العاقلة  
قبل الحول لسقوطها ما عتبارهم وفي جزم الكتابة وجهان يصح الرهن  
بها واما ما يصير الى اللزوم فان كان وضعه اللزوم والجوار فيه طار  
قال المشرع منه الحيا وفي صح الرهن به قال ابن مام وهو نفع على ان  
الحيا لا يمنع نقل الملك في التمسك البايع فان قلنا منع فالظاهر  
منع الرهن ولا يباع الرهن بالتمسك ومن الحيا روطعا ولزكان  
وضعه الجوار لنزله في اللزوم كما جعل قبل العمل في الرهن



لثة اوجه اصحها المنع وهو المنع وضو ثانيا يصح وثالثا يصح بعد  
الشروع في العمل لا قبله واما الرهن بعوض المتأبقة والرمي فان كان  
معدا العمل وان كان قبله فان قلنا انه كالا حرقه واء ان قلنا  
كله لعله فعلى الخلاف ويجوز بالدية على العاقل بعد الحول ويجوز  
وقد تقدم صحة الرهن بالعمل المستأجر عليه في الذمة دون العيب  
**فصل** لا يشترط في الدين المرهون ان لا يكون رهن بل يجوز ان  
يرهن بالدين الواحد رهنا متعددة واجدا بعد واجد وفي جواز الرهن  
في الدين المرتهن به كما اذا كان له عندك مائة رهن بها عبد فاقترض منه مائة  
اخرى على ان يكون العبد مرهونا ايضا فلو ان الجدي الصحيح انه لا يجوز  
وطرفها كذا اذا اتى ثقيها به ان يفسخ الرهن لا ذلك ويستأنف بعد الآخر  
برهنه بهما الغدير وقيل انه اخذ قول الجدي ايضا انه يجوز **وستفرع**  
عائها ما لو اقر الراهن بانه رهنه بعشر من مائة رهنه او بعشرة  
م بعشرة اخرى قال المرتهن بل رهنه بهما معا فعلى القدم لا مرة لقصد  
الاختلاف وعلى الجديد فالقول قول المرتهن مع عينه وفيه وجه لا  
يجتاج العيب رهنا ما خوذت من حيزها اذا اقر الراهن بتسليم العيب  
الى المرتهن به ادعا انه لم يستلم له وطلب عينه هل له ذلك ولو قال المرتهن  
فسخنا الرهن لا ذلك واستأنفنا رهنا ثانيا بالعشر من فوجها ان  
اقواها عند الضيق لا ان القول قول المرتهن واصحها عند صاحب  
التقريب ان القول قول الراهن وهما كالوجين فيما اذا اقر له مال ثم قال هو  
من مبيع لم يقضه وقال المقر بل من مبيع مقبوض في المصدق منها  
وجها ان وسمت عليه ما لو شهد شاهدان انه رهنه بالف ثم جعله  
بالغير فلا حرج بانه رهنه بالغير لم يصرح بالشاهدان ان الباقي كان بعد  
فسخ الاول ولو رهن بعشرة ثم اقترض عشرة اخرى لم يورث رهنا بها ولا شهد  
شاهدان انه مرهون بالعشر من فان لم يعلم كيفية الحال شهدا اما سمعاه  
وحكم الحاكم بانه مرهون بالعشر من الا ان يقول عندك لاشهاد كان

مرهونا

كان مرهونا بعشرة فجعله رهنا بعشرين بقول الشاهدان بما سمعاه  
فصل يحكم بكونه رهنا بالعشرين اذا كان الحاكم يعتقد القول الجديد فيه  
وجها ان وان عرف كيفية الحال فان كانا يعتقدان جواز الارذاف  
فهل لهما ان يشهدا بانه مرهون بالعشرين ويشهدان بما عليه الامر  
في الباطن فيه وجها ان اصحها الثاني وان كانا يعتقدان امتناع  
الارذاف لم يشهدا الا بما جاز في الباطن وعن صاحب التقريب فان  
منعنا الحاكم من قبول الشهادة المطلقة قبلنا ولا ننظر في الاطلاعه  
وان جوزناه فالاصح انه لا يجوز لهما ذلك وخصص الماورد في هذا  
التفصيل فيما اذا عرف كيفية الحال كما اذا كانا من اهل بلجة مادوناك  
ان لم يكونا من اهل بلجة التفصيل وشرح الحال قال كذا الحكم في كل  
شهادة طرفيها الاجتهاد قال الراجح في هذا كله فاما اذا كانا يشهدان  
على نفس الرهن وفيه صور للجهود اما اذا كانا يشهدان على اقرار الرهن  
فالوجه بجوزيه مطلقا انتهى الماورد في صورته فيما اذا شهدا باقراره  
مقبدا بذلك وهو قريب **وستفرع** على القدم بانه اذا كان الدين  
الثاني من غير جنس الاول كما لو كان احدهما درهم والاخر دنانير ففي  
جوازه وجها ان قال صاحب الاستقصا لا يقتضي الجواز ولو كانت  
وعليه دين مستغرق فله الرهن الوارث للثمة عند رب الدين عا من  
اخر في صحته وجها ان بناء على القولين **فصل** لو جنى العبد المرهون  
جناية ففداه المرتهن له كره رهنا عنده بالدين في العدا فقد نص في المختصر  
على جوازه وفيه طرف اصحها القطع بجوازه وثانيا انه مبني على  
القولين وهو هنا فرع على الجواز وما لهما انه مرتبط عليهما فان جوزنا  
الزكاة في الدين احرناه وان منعناه فقولا ان مبنيان على قولين  
مفهومين من كلام الشافعي وهما ان المشرق على الزكاة اذا استند ذلك  
وصين عنه هل يكون استند راحه كذا لانه قاعاده اوهو محض استدلاله  
فان قلنا انه كالراي العايد صح وكانا فكالاول واستأنفنا عقدا لجديدا



وان قلنا بالثاني لم يصح وقد تقدم هذا اذا باع الشجرة واستثنى  
الخمر هل يحتاج الى شرط القطع وضعف الشئ بموجب هذا الطريق  
قال القاضي انوا لطيف ويجري لظرفان لا لا فيهما اذا انفق  
الرهن على المهر من عند عجز المالك عن البقعة باذن الحاجر بشرط ان  
يكون مرفوعا بها واذا علم انه يشترط في الدين المرفوع ان يكون  
معلوما لهما **الرجل الثالث** الصيغة وهي للايجاب والقول وما يقوم  
مقامها والحلاف المتقدم في انقضاء البيع بالاستيجاب والاحتجاب  
وبالمعاطاة بحسب الرهن مما ويقوم مقام الصيغة اشارة الى خرس  
واشراطه في العقد على وجه في انه اذا اشترطه صح ولا يحتاج الى  
اشياء عقد بعده ثم ينقسم الى دهن تبرع ومبتدأ وهو ما لم يشترط فيه  
في عقد راي مشروط في عقد كالمواجعة او فروضه او اجرة او سلم اليه  
او ربحه بشرط الرهن بالنقود والاحرة والمعرض للمسلم فيه والصدقات  
وقدم خلاف في ان بشرط الرهن في البيع هل يقوم مقام القول او  
الاستيجاب كقوله بعناك هذا بشرط ان ترهن بعتك هذا العبد فقال  
اشترى ب وذهنت لم يجدد البايع لفظا اخر ويقوم مقامها كما لو اقتص  
المشتري على قوله اشترى ب او لا يقوم مقام واحد منها وهو ان صح  
عند المحققين على ما قاله الامام والاصح عند كثير من اهل العلم وهو  
ظاهر البصر وهو منطوق في كل دهن مشروط في عقد والظلم والصيغة  
في الشرط الواقعة في العقد من الشرط والشرط الواقع في مقتضى  
العقد اما ان يوافق مقتضى العقد ولا فان وافقه كقوله اهنك بشرط  
ان يباع في حفك عند الحاجة او يقدم به عند تراحم الغرماء او  
بعضه او لا يبيعه الا باذنتك لم يضر التعرض له وهو نص في مقتضاه  
في نوعي التبرع والالتزام وعبارته المحامي ان الشرط صحيح وقال الغزالي  
الشرط لا غ وهو مقتضى كلام الامام والاول ظاهر وان لم يوافق  
فان لم يتعلو عن مقتضى الشرط ان لا ياكل الا الشعير ولا يلبس الا

الخمر

الخمر فهو لولا يضر التعرض له في النوعين كما مر في البيع وقد تقدم وجه  
في بطله في البيع ان العقد يبطل وهو باطل هنا وان تعاقبه عرض  
فان ناقض مقتضى الرهن وذلك كل شرط ينفع الرهن دون الرهن  
بشرط ان لا يقضيه او لا ينفذ به على الغرماء او لا يبيعه عند المحل  
او لا يبعده شهر او الاكثر من بعة المثل او الاما رضاه من الممنوع بشرط  
ان يكون مضمونا عليك فهو فاسد مفسد للرهن وعن ابن حمران  
ان في فساد الرهن بهذه الشروط القولين لا يبين في القسمين الا في  
وهو غريب ونسبته محلي الى السبع الى حامد فعلى هذا لو كان الرهن  
مشروطا في بيع عا د القولان في فساد به فساد الرهن المشروط  
فان لم يفسد فلا يبيع الحيا وان كان لا ناقض مقتضى الرهن ولا  
بعضه فطلقه ولا يقدح في مقتضاه وذلك كل ما ينفع الرهن  
ويضر الرهن كقوله ذهنتك بشرط ان يكون المنافع والثمار والكناج  
والغوايد الحاصلة من المهر في المدرك او بشرط ان يرهن بالدين  
عنده اخر او بشرط ان لا ينفذ الرهن بعد الا اذا شهر او قبله شهر او ساع  
بأي من كان فالشرط فاسد ثم ان كان الرهن من تبرع ففي صحته قولان  
اصحهما لا يصح وان كان مشروطا في عقد فان لم يجر الشرط جهالة في  
الشرط تقدم ففي فساد الرهن القولان وحيث قلنا بفساده ففي  
فساد العقد القولان في ان الرهن وسائر العقود المستقلة اذا اشترطت  
في البيع على وجه الفساد كما اذا اشترط رهن خمر هل يفسد البيع وقد مر  
في بابيه والاطهر انه يفسد فان قلنا يصح للبائع الحيا وصح الرهن  
او فساد وان جرحه الى الممنوع كالمواجعة بشرط ان يرهن بالشرط هذا العقد  
وهو من منافعه له ما دام مرفوعا فالباع باطل هذا ما مثله  
الربيع واتفق عليه الجمهور وقال الامام لا خلاف فيه ورواه ثلثة  
امور احدها نقل المرتدان للبائع الحيا في فساد البيع وابثاته  
وان الشافعي قال يصح العقد اذا حذف منه الشرط الفاسد



واعرض عليه بان فاعده ان لا خيارا للفاستد وخطاوه في هذا النقل  
وبانها ان في فستاد الرهن قولين فان فستد ففي فستاد البيع قولان  
وبانها قال الراعي اسند ذلك العراقيون اسندوا كالحسنات وهو ان  
حكم بالبطلان اذا اطلق فاما اذا اطلقك العبد بالف للرهن  
به دارك ودون منفعتهما الى سنة او شهرا فمؤجمع بين البيع والرجاء  
وهذا ما اورد الماوردي ونسبه العراني الى ابي الطيب خاصة وقال  
ابو حامد هو باطل وفي بطلان الرهن قولان قال ابن الصاغ هو  
ظاهر كلام الشافعي قال الماوردي اما اذا شرطوا كون المنافع للرهن  
الرهن لا في عقد البيع فالشرط باطل وفي بطلان الرهن قولان فان  
اطلقناه ففي بطلان البيع القولان وتحرر فيه ثلثة اقوال بطلان  
الشرط خاصة بطلان بطلان الرهن بطلانها وبطلان البيع **الثانية**  
زايد الرهن لا يدخل في الرهن عند الاطلاق فلو شرط دخولها  
كما لو رهن الشجرة بشرط ان عود من الثمرة مرهونه او الهبة بشرط ان  
يحدث الشراج مرهونه ففي صحة الشرط طريقتان احدهما انه قولان  
احدهما يصح ويستعدي الى الزايد واصحهما انه لا يصح والشافعي  
القطع به فان قلنا يصح ففي صحة شرط الرهن في العقر والحيثاب  
العبد رد ولا يحد محمد قال الامام والظاهر المنع قال الماوردي  
ولو شرط ان يكون المنافع مرهونة بطل وقطعا وان قلنا يستد في  
صحة الرهن قولان لما ما خذ ان احدهما انه جمعي بين معاوم ومجهول  
فيطاري في المجهول وفي صحته في المعلوم قولان الفرق بينهما تخيجه  
على القول في فستاد الرهن فستاد الشرط وهذا يعنى في صحة  
البطلان والاول يعنى في صحة الصحة فلو كان هذا الرهن فستاد  
الشرط بشرط طاري في عقد فان صححنا الشرط او فستاده صححنا الرهن  
وفي البيع والبايع الخيار والاف في البيع القولان وتلخص في المسئلة  
اربعة اقوال احدها صحة البيع والرهن والشرط وثانيها صحة

دون الرهن وبانها صحة البيع دونها وراعيها بطلان الشرط **فروع**  
لو اقرضه شيئا بشرط ان يرهنه شيئا ودون منافع مملوكة للرهن فالقرض  
فاستد وان شرط من المنافع ايضا فالشرط فاستد والقرض صحيح وفي  
صحة الرهن القولان ولو كان الشرط دخوله في الرهن فما الرهن كان  
في الشرط القولان **المالمة** قال اقرضتك هذا الالف بشرط ان  
ترهنني وبالف القدم الذي عليك كذا او بالف القدم ثم وحنه فالقرض  
فاستد على المذهب وظهر ما تقدم في كتاب القرض من خلاف فيه وكل الو  
قال القرض من قرضي الفاعل على ان الرهن وبالف القديم او بالف القديم  
وحنه فاقضه دفن لرامام وجهها انه يصح ثم قال ان شرطنا القبول  
باللفظ بطل القرض وان لم بشرط القبول باللفظ وفيه احتمال المذهب  
المتشبهة من الصورتين في الوكايعة عند اطلاق شرط ان يرهن وبالف  
القدم داره او بالف القدم خاصة بطل البيع وقال ابن ابي هريرة  
الشرط فاستد وفي بطلان الرهن قولان فان صححناه صح البيع والا  
كان في صحة البيع قولان فلو وفي المقرض والمشتري بالشرط  
فرهنه بالالفين او بالف القدم حيث شرط الرهن خاصة فان كان  
يعلم فستاد الشرط ورهنه بالالف القديم صح وان رهنه بما لم يصح في  
الالف الماني الذي فستد فرضه او الشراب ان كان باقيا في يده وفي  
صحة رهنه بالالف القديم قولان الفرق في اوليها صحة وخرج منه طريق  
قاطعة بالصحة وان قلنا يصح فلا يتورع بل الكل رهن بالالف القديم  
وان كان قد تلف في يد المقرض باقة او باذلافه او اذلاف اخر صح الرهن  
به وبالف اخر وان كان بعقد صحة الشرط فان رهنه بالالف القديم  
فالالقاضي يتبع المتولى لا يصح وقال الشيخ ابو محمد وغيره يصح وحنة  
الامام والغزالي وصححه النووي وان رهنه بالالف فان قلنا الصفة  
لا يفرق بطل فيها وان قلنا يفرق ففي صحته في الف القديم هذا  
الخلاف ولو اشترط في عقد البيع بيعا اخر ثم عقد البيع الشرط



وقد بالشروط على ظن الوجوب وقطع الشيخ ابو محمد وولده بالصحة في اوقيا  
قوله القاضى سياف كلامه ان البيع الثاني فاستدقا ولو باع ما ظنه  
خرا فبان خلاصه على قياس قول الشيخ رحمه الله على قياس القاضى عموص  
**الترجمة** اذا قال دهنك هذه الخبطة بما فيها او هذه الجراب او  
الحق والبدت بما فيه فان كان ما فيها مربيا لهما صح الرهن في الطرفين  
والطرف وان لم يكن مربيا لهما خرج ما فيها على رهن الغائب فيه قولان  
مخرجان على القولين في بيعه فان صححناه صح فيها اية او ان منعناه بطل  
في الطرفين واما الطرف فان كان غير متمول بطل رهنه وان كان متمولا  
وبقصد في مثل هذا الدين خرج على قولين ففرق الصفة وان كان لا  
يقصد بالرهن في مثل هذا الدين لقله قيمته فوجهان احدهما انه يصح فيه  
ان جردنا ثمنه بقرينة الصفة وثانيهما لا يصح لان المراد ما فيها وفرد السايح  
بين الجراب والحق والبيت والخبطة وقال يصح الرهن في الثلاثة  
الاول دون الثلاثة الخبطة وذلك مفروض في حق جراب يقصد  
قيمتها وخبطة لا يقصد قيمتها ولو ان غلشت الحال صح في الخبطة دون  
الحق والجراب ولو رهن الطرفين دون الطرفين كان مربيا والآخر  
على قولين من الغائب وان رهن الطرف دون الطرفين صح ان كان متمولا  
وان لم يكن مقصودا ولو رهن الطرف ولم يتعرض لما فيه ثمنيا ولا اثباتا  
بان قال دهنك الخبطة او الحق والجراب او البيت فان كان الطرف  
بحيث يقصد بالرهن وحده فهو الرهن لا غير وان كان لا يقصد منفردا  
لكنه متمول فالرهن للطرف وحده وهو الطرف فيه الوجهان  
المتقدمان اصحهما الطرف وحده ولطهرهما عند القاضى هما قال الرافعي  
ويجوز على قياسه وجهان فما اذا لم يكن متمولا لان الرهن متر على  
الطرف او بطرفي قال الامام والغزالي وكلما ذكرناه بجي مثله في السبع فما  
اذا قال بعثك الخبطة وحدها او بما فيها او الخبطة واطلوق قال  
بعضهم لو قال بعثك الخبطة بما فيها وهو متمول بطل البيع فيها قولان

ولو

واحد المنذر النذير للمحالة لان بانيه فيه الخلاف على القول بانه محرر  
التمس **الخامسة** فيما دخل في الفاط مطلقه في الرهن وندرج فيها فاذا  
رهن ارضا وفيها بنا وغراس اطلق ففي دخولها الخلاف المقدم في البيع  
وان رهنه ابنية واشجارا لم يدخل الارض ولم يدخل من شجرة استمر  
الجدار والغرس تحت شجرة الشجر سنى على اندراجها في البيع فان لم  
ندرجها في البيع لم يندرجها وان درجناها لم يندرجها وان خرج  
منه طريقان احدهما القطع بعدم الاندراج وادعى الماوردي انه لا  
خلاف فيه ولا يندرج البياض من استجار ان كان مما لا يندرج من شفاع به  
منفردا وان لم يندرج الا ما باع فهو على الخلاف في المغارس عند صاحب  
المقرب والشيخ ابو محمد والاصح انه لا يدخل وفي دخول الثمار غير الموروثة  
في رهن الاستجار طريقان احدهما فيه قولان وقيل وجهان اصحهما لا يدخل  
والثاني في القطع به وعن الشيخ ابو محمد انها فيما اذا كانت المار مستثناة  
من رهن الرهن للحيث البيع كالحيث قال الامام وهو مستثناة فقيه وان كانت  
المار موروثة لم يدخل قطعا وفي اندراج الحيث تحت رهن الحيوان الحامل  
ادبها كان وغيره قولان مبنيان على ان الحمل هل يعرف فان قلنا يعرف  
تعلق به الرهن والا فلا وقال ابو محمد ان قلنا يعرف ففي تعلق الرهن قولان  
كالتمار وغير الموروثة والخلاف فيها مرتب عليها والحيث لا يندرج  
ومحل الخلاف ما اذا كان محبسا عند العقد منفصلا عند البيع وسئل في  
المسئلة سفاربعها فان قلنا لا يندرج فقال دهنك الجارية وحملها فاك  
الامام ففي اندراجها تردد للاصحاب والظاهر انه لا يندرج وفي اندراج  
اللبن الموجود في الصرع حين الرهن طرف واحد ما انه على الخلاف في الجراب  
والثاني انه على الخلاف في الثمار غير الموروثة والثالث في القطع بانه لا يندرج  
والظاهر عدم اندراج وسئل في الماوردي لا الجدي ومقابلته  
القديم واما الاوراق فندرج في رهن الاستجار فاذا سقط سنى فيها في  
الخبطة وغيره فالرهن متعلق به كقص الدار وقيل اذا استمرت لم تعلق بها



الرهن يستثنى من ذلك أوراق الثوب والاسن فانما كالمال المورث فلا  
سند رج وفيه اندراج الصوف الذي على ظهر الحيوان في رهنه بلطه طرف  
اخذها فيه بلطه اوجه اصحابها لا يندرج وتاينها يندرج ومنهم من حكاها  
قوليز وتالها سند رج القصير الذي لا يعساك جره دون اطول البالغ  
حد الجز والطريق السايه القطع بالدخول اليه لثا القطع بعدم الدهو  
واما اغصان الاشجار وسند رج في رهن الاشجار وسعي ان يستثنى  
منها الغصن اليابس فانه مرانه لا يندرج في البيع وكذا الجرد يندرج  
في لفظ التخييل وقال الفاضل ابن الصباغ لا سند رج الموجوده ويستثنى  
من هذا الاعضاء الذي يعساك قطعها واحداها من موضع القطع  
كاعضاء الخلاف فهو كالصوف وقبل حمله حمله غيره غير المورثه  
الامام والاعضاء في جميع ما ذكرنا حالة العقد فاحداث بعده وقبل  
القبض كالحاكت بعده وحكي وجهان لا يعتبرا بحاله القبض واستبعاد  
**الركن الرابع** العاقدان ويعتبر بينهما ما يعبر به في البيع من التملك  
وحراز المصرف والاختيار وغيره لكن بشرط في الراهن شرط اخر  
وهو ان يكون من اهله المتبع بالرهون ان كان يتصرف لنفسه وان  
كان يتصرف لغيره بولايه بشرط وقوعه على فوق المصلحة ورخياط  
فلا يجوز لولي الطفل والمجنون في السفينه من اب وجدا وصي حاكم وقهر  
وللمكاتب والمكافرة في التجاره الرهن في ظل الاحوال الا اذا وقع على وجه  
المصلحة ومنه لمحتد ان رهنا اذا عجز عن استيفاء الدين في ان  
يقتصر الاستيفاء ولا يجوز اخذه والامهال مع القدره على الاستيفاء في  
الحال ومثله بعضهم بان بيع مناعه ثمن حال فقولا المشتري احضر  
الدار احضر الثمن فلا تركه حتى يرهين رهنا وكذا لو قدر على  
استيفائه الحال لكن الزمن من يذهب وغارة فلا يجوز له الاستيفاء  
عقب الزمن بانه الجواز اقراض قباله فيه الا ان يخاف من هلاك الرهن  
بالرفع لمحاكم يري سقوط الدين شلفه ومنها ان يكون الدين موجلا

بان

بان ورثه كذلك او حكر عليه وهو كذلك او بان باع ماله نسبه وهمل  
له بيعه نسبه فيه وجهان اصحهما وهو ظاهر النص نعم بشرط ان  
بيعه بالعنطة من موثر ثقه برهنه في بالنسب اجل قصير واختلفوا في  
هذه فقيل سنة وقال ارا كثره لا تنقيد بمابل فحسبه عنده عر والنا  
فان فقد شرط منها بطل وفيه وجوب براسمها وجهان في اشتراط  
البشرامع وجود الرهن نظر والمراويزه وجه صحيح للامام ووجه الغرلا  
انه يجوز بيعه موجلا من ملى وفي دون رهن كما به باع ماله واشترط  
الاصلح في البيع بالاجل ان يكون قد وقية الملاحا لمقبوضا  
ولكون الناجيل ولما مال في القدر الزايد على قيمة الملاك اذا باع ما  
فساوى مائة بقدر مائة وعشرين منها مائة حاله والعشر من الباقي موجه  
فاخذ الرهن بها وضعفه الامام جدا والغزالي نسبه الى العراقيين وغلط  
في ذلك قال النووي ولا ذكر له في كثر كتبه وانما اشهر الخلاف عند  
صما اذا باع ما يساوى مائة ومائه وعشرين نسبه واخذ بالجميع رهنا  
ففيه عندم وجهان اصحهما وهو ظاهر النص انه يصح وقال صاحب المشر  
لو باع ما يساوى مائة مائة نفذ او عشرين نسبه من غير رهن صح قال  
الرافعي ولا يحتاج الوالد اذا باع ما ولد له من نفسه نسبه الى رهن بك  
هو من حق ولد فحيثما امر بالارثمان فلا يقوم التخييل مقامه ومنها  
ان يقرض غير الحاكم ماله للضرورة عند غيبه وعرقا وجرت اذ اذاده سفر  
فيرهق به وهو جائز على الصحيح قال الرافعي فان راي انه ياخذ به رهنا  
اخذ والاثره وقال الصند لا في الاول ان لا يرهق ان كان المرهون  
خاف تلفه فان اخذ به رهنا ففي وجوب براسمها الوجهان المتقدمان  
واما الحاكم فله اقراض ماله من غير ضرورة على الصحيح والحقه الحدا طي  
بغيره في المنع من غير ضرورة وحيلة الهوى المذهب والخو ان القاهر  
الاب بالفاس في جواز الاقراض من غير عذر واما رهق عليهم ماله فلا يجوز  
الاكراه حافه او غدا طاهره عريه عن الغرر او مصلحه طاهره فالاول



كما اذا احتاج المبيع الى نفقة او كفوف او توفية ما يلزمه من دين او  
غيره او اصلاح ضياعه او رباعه وله غلا ليرجوا حصولها او ديون  
يرتقب خاويلها او مناع كاستد ينظر نفاقه ووجد من يقضه بشرط  
ادتهان مال من عقار او غيره فيجوز ذلك اذا لم يعد ثالا اقراض من  
النظر فان لم يكن له شئ من ذلك يرتقب فبيع ما قصده رهنه او من  
الاستقراض الرهن الثاني كما اذا ابتاع ما يستادى الفيز بالفسية  
ولم يدر ذلك الا برهن فبرهن عليه ما استادى الفيز ما له فيجوز فلو  
زادت قيمة الموهون وحملته الميزهون على قيمة المشتري بان لم  
يروض البايع الا بادهان ما يزيد قيمته على ثالفا عرض عن هذه المعاملة  
ولم يجزله رهنه وقال الشيخ ابو محمد ان كان الرهن مامون الثلث والعقد  
ففيه احتمال وما لا الى تجوزة قال الامام وهو حسن منقاس لكنه  
خلاف ظاهر المذهب هذا ما ذكر في القاصي ولان عام والرافعي وسببه  
بعضهم الى ابن خيران وحكي عن عامة النع من الرهن للثالث بالقبطة  
وهو ما اورد في الماد في فانه قال الدنان كان متفقا لما جاز الرهن  
به وان كان متحدا عند عقد فهو ابتياع او اقراض لا ابتياع ان  
لم يكن فيه حاجة ولا غبطة فان كان واحد الثمن لم يجز ابتياعه  
نسيئة ولم يجز اذا ابتاعه بالمقدان يعطى عليه رهنه وان كان  
عادما لم يجز ابتياعه نسيئة الا ان يكون محتاجا الى ما لا بد منه  
من ما كولا او لباسا ونحوها ولم يكن معه نقد يناعه به ووجد من يبيعه  
نسيئة ثم ان لم يحتج الى رهن لم يجز ان رهنه وان لم يجد الا برهن  
خاذا ان يرهنه بقدر الدين فما دونه دون ما فوقه ويستحب ان يكون  
ما بقدر الخوف عليه كالعقار ثم ان كان بقدره خاذا ان يكون في يده وادلا  
وم تح عند عقد الاقراض في ذلك كالا بتياع فهذا صحيح في المبيع  
من الرهن وهو ظاهر نصه في المختصر وظاهر كلام السند في وغيره  
والثالث كما اذا كان من يهيأ ويريق وحيث تلف الماربه فلكو الى ان

سري

لشري له العقار ويرهن بالثمن شيئا من قاله اذا لم يتيسر اداه في الحال  
ولم يبع العقار الا برهن فلو استقرض له شيئا في هذه الحال ودرهنه  
لم يجز قال الرافعي وذلك ان يقول اذا لم يجد من يخذ وديعة ووجد  
من يخذ رهنه او كان الرهن استرقية من المقرض وجب ان تجوز له  
الرهن وحيث جاز الرهن بشرطه ان رهن امينا يجوز ايداعه عنده  
كذا ذكره و ينبغي ان يصح من غيره اذا شرط كونه عند امين ولا  
فرو في جميع ما تقدم في الرهن والابتهاب بين الاب والجد والصبي  
والحاجر وامينه الا في اب الاب والجد فان لهما كثر رهنهما من انفسهما  
ويرهنها حيث يجوز لهما ذلك مع غيرهما ويؤليا الطرفين وليس  
ذلك لغيرهما اذا مؤليا الطرفين فله في النية ام لا بد من لقط فيه  
وحيث ان احبهما الثاني وعلى هذا في كذا باحد شقي العقد وحيث ان  
فان لهما انصر على احبهما شافقولا هنت او ادرنت وحكمهما  
في الاقراض رهن الوديعة من المودع على ما سياتي والقصد هنا  
قايمة مقام الادن ثم في المسئلة وجه انه لا يجوز رهن مال الطفل في  
حاله من الاحوال واما المكاتب فقيمة في الرهن ويرد ثمن حكر  
ولي الطفل في قتل لا يجوز له ان يستبد بالرهن وفي جواز له باذن  
سيده قولان بناء على ان الرهن مزرع وقيل ليس له الاستبداد بالبيع  
نسيئة كالحالة ذلك باذن سيده فيه قولان واما المادون فقيمة  
مرتبة على المكاتب فيجوز ثا الرهن والارتهان للمكاتب ففيه للمع من  
وجهان وقطع الشيخ ابو حامد وابن الصباغ والنقوي بانه كالمكاتب  
وله البيع باذن سيده قطعا هذا اذا اعطاه مالا وقال الجرجاني فان لم  
يعطه شيئا وقال الجرجاني البيه والشر في الدية خلا وموجلا والرهن  
والادتهان فان فضل في يده مالا كان كما لو دفع اليه مالا وادى الغرض  
هنا مسئلة فخيلة في الكتاب وهي ان يبيع عقارا المحجور عليه له صبي او  
سفه او جنونا لا يجوز الا لاجد ثلثة امواد احدها الضرورة كما اذا احتاج



الى ما يضر فيه بفقته ولسوته وليس له ما غيره ولا غلة اوله غلة لانها  
اوله قال عره غايث ولم يجد من يقرضه الا حصوه ثم لا يتجاوز في  
البيع قد والحاجة للرجل الى الراعي وغيره خلافا في كيفية بيع العقار  
لفقته القريب انه يباع كل يوم بقدر الحاجة او بقرض لا يرغب في  
مقدار صالح فيباع فيه ويحمل ان يكون له ثمنه هكذا لك وثانها  
المصلحة كما اذا كان عليه خراج يفسد او يستهدم بعضه ولا مال غيره  
فيباع بعضه لصرفه في عمارة المستهدم وكما اذا خان عليه الخراب  
او الحرق والغرف وثالثها ان يكون في بيعه عبطة طاهرة كما اذا  
بدل شريك واحدا وفيه اثر من قيمته ويؤخذ مثله ببعض ذلك الثمن  
قال البندنجي وحده اذا في المحمود من صغر ونحوه مما هو معد للقيمة ختم  
العقار واشترط لئلا يما في بيع العقار ليعطيه ان يقدد على تحصيل  
عقار يزيد قيمته وديعه على البيع قال فان لم يقدد عليه بذلك  
المز لا يجزى في بيع العقار

### الباب الثاني في القبض

والطوابي الحادثة عليه اما على الراهنين واحدا او على المرهون اليه  
ثالث العقد مما **الفصل الاول** في بيان احكام القبض وبيان توقف  
اللزوم عليه وانه لم يحصل ومن يصح وقبض المرهون بسبب لزوم  
الرهون فلا يلزم من جهة الراهن الا به وله الامتناع منه فلو قبضه  
المرتهن بغير اذنه لم يصح شوا كان المرهون مشروطا في عقد ام لا لان  
ثبتا كذا للمرتهن في المشروط في العقد واما من جهة المرتهن فلا يلزم  
بحال وله فله متى شاء ويستترط لصحة القبض من التكليف والاهلية  
فما يشترط في صحة العقد فلو قبض الصبي والسفيه او المجنون المرهون  
او اقبضه لم يصح وان كان غافلا رشيدا عند الرهن او الارتماء والمرتهن  
ان لم يفتب من قبضه ولا يجوز ان يستنصب الراهن ولا عبده ولا مستوفيه  
ولم يفتب فكاوته وفي عبده المادون في التجارة لثمنه اوجه اصحها

لأنه

المنع وثالثها ان كان قد ركبته الديون صحت استباسته والا فلا واما اذا  
حصل القبض صارت اليد على المرهون مستحقة للمرتهن مدة بقا الرهن  
ثم الكلام فيم حصل به القبض وهو في العقار بالتحلية بان يترك  
الراهن يده عنه فخرج منه ويستلمه الى المرتهن بغير حياء قال في البنا  
فان دهنه دارا فلا يملكه وبينهما وفيها فاش الراهن صحت التسليم وقاسما  
العمران على البيع وقد مر ان ذلك لا يفي في البيع عند الجمهور  
واشترط الرواية في قبض المشاع من العقار حضور الشريك عند  
التحلية قال خلاف قبض المشاع من المنقول فانه لا يشترط فيه حضور  
عند قبضه بالنقل وفي تعليق البندنجي وغيره ان قبض المشاع لا يفتر  
الحضور الشريك الا اذا كان المرهون ما ينقل لا الشئ لا ينقل الا  
بحضرة فالكه فان امتنع الشريك من تسليم الشئ فان رضى المرتهن  
بيده فذاك والاجعلها كما هو عند عدل لها وتوخرها عليها ان  
كان له منفعة والقبض المنقول بالرهون فان دهنه مديلا او موزنا  
مع اعتبار الكيل او الوزن فله قبضه من غير كيل او وزن لم يصح وفي  
الاكتفاء بالتحلية في المنقول طريقان احدهما انه على الخلاف  
المشقة من في البيع وثانيهما عن القاضي القطع بعدم الاكتفاء ولو  
اذن الراهن المرتهن في القبض فقبض بعد رجوع الراهن او جنونه  
او اغمايه لم يصح وفي الاكتفاء بالتحلية في المنقول طريقان احدهما  
انه على الخلاف المتقدم في البيع وثانيهما عن القاضي القطع بعدم صحته  
ولو اذن الراهن المرتهن في القبض فقبض بعد رجوع الراهن او جنونه  
او اغمايه لم يصح **فصل** يشتمل على مسائل **الاولى** لو كانت  
العين المرهونة بيد المرتهن باذاع او اعاره او اجارة او استؤجر او وكالة  
فوقها منه صح وظاهره فيه هنا انه لا بد من اذن جديد للمرتهن في  
قبضها عن جهة الرهن ونص في الهبة على انه لا يعتبر الاذن في قبضها  
وللاصحاب فيها طرق اطرها ان فيها قولين نقلا ونحوا احدهما



انه لا حاجة الى الاذن فيها واصحها انه يحتاج اليه فيها والثاني تقرير  
المضيق الثالث القطع بنوقفها على اذن جدي يدام لا فلا بد في حصول  
القبض من معنى من سياتي فيه صورة القبض فان كان حاضرا في الجائر  
فبان معنى من معنى ونقله فيه وان كان في موضع اخر فبان معنى من  
معنى فيه الميراث اليه ونقله ان كان منقولاً والتخلية ان لم يكن  
منقولاً لكن شرطنا الاذن بهذا الزمان معبر من وقت لادن  
وان لم يشترط فهو معبر من وقت العقد وفي اشتراط المصير  
موضعية اذا كان غايبا ومشاهدته اوجه احدها مشروط واطهرها  
انه لا يشترط وتاليتها التي تقر وجوده بان كان عقارا لا يخشى  
فقره او غلب على ظنه فقاؤه محالة لم يشترط والا لشرط بان  
كان حيوانا يزول بنفسه قال الشيخ ابو حامد وهذا غلط فقد  
نقض الشافعي رحمه الله على انه لا فرق بين الحيوان وغيره الرابع انه  
ان اجبره فقه انه بان على صفته لم يشترط والا لشرط فان قلنا  
ليشترط ففي اشتراط نقله ايضا ان كان منقولاً لا طريقا لاجد بما  
فيه وجهان اصحها انه لا يشترط والثاني القطع به وعن  
خرجه وجه انه لا يشترط معنى من معنى فيه المصير لا المهر ولا يترتب  
سفسط العقد واطلقة الراعي وغيره وقيد الامر ما اذا لم يشترط  
الاذن في القبض قال فان شرطناه فظاهر النقل عنه اعتبار الزمان  
وقياسه ان لا يعبر وتابعه الغزالي ولم يقيده غير هذا بل حتى  
العمل في عن الشيخ اني حامد انه لا يحتاج الى معنى من معنى العقد  
والاذن ان شرطنا الاذن والعقد وحده ان لم يشترط وهذا اقصر  
بخلافه وحكي السند نبجي عنه انه لا فرق بين ان يوجب اذنا ولا بد منه  
الا اذنا واذا شرطنا وراعى المدق شيئا اخر اذ فيه وجه واحد مضيه  
وبالله فهل يجوز ان يוכל فيه اخر فيه وجهان اصحهما نعم ولما لا فستخ  
الرهن والجهة وفي معنى ما اعتبرناه في القبض من معنى الزمان

والرهن

والذهاب الى العيز على قوله ونقلها على قوله وليس له ذلك بعده  
وسلك الماوردي في المسئلة طريقا اخر فقال ان شئت في تقايد في  
يده بان كان حيوانا دخل ويخرج اذ في زمن خوف فقام القبض ان  
عصى المرفوع بعد القبض الى موضعه ويشاهده وفي احتياجه الى معنى  
الراهن معه وجهان فان قلنا يحتاج مضيا او كيلا لما يستأنفا عقد  
الرهن بعد الروية والاصح ما تقدم وهو ينقضي الاذن في القبض بعد  
مشاهدتها فيه الوجهان وفيه نظر انتهى **فصل** الاول لو ذهب  
الى موضع المهر من فوجده فخرج من يده فان كان الراهن اذن له  
في القبض بعد العقد كان له اخذه من اي موضع كان والا فلا يتوقف  
قبضه له على ان يقبضه الراهن سواء شرطنا الاذن بالجد يد او لم  
يشترط حكاة الراعي عن ابن عديان قال لو كانه صور فاما اذا علم  
خروجه من يده قبل العقد اما اذا خرج بعده ولم يشترط الاذن بالجد يد  
فقد جعلنا الرهن بمنزلة يده اذا كان في القبض فليس بمثابة مال الواسطة  
اذنا **الثاني** اذا رهن الاب مال الطفل من نفسه او اذنته ففي  
اشتراط معنى من معنى فيه القبض وجهان كالوجهين في اشتراط  
الاجاب والقبول وفي اشتراط النقل فيه فان شرطناها فهو كالرهن  
الوديعة من المودع فبحي فيه ما تقدم وقصد الاب للقبض والافتراض  
عزلة الاذن بالجد يد وقد تقدم وجه ان القبض وكفى فيه بالنسبة  
**الثالث** اذا قلنا القبض لا يتم الا معنى من معنى الوصول وحده او مع  
النقل فراجع الراهن والواهب بعد العقد والاذن وقبل معنى الزمان  
او النقل اعتبرناه صحيح رجوعه وقال الامام اذا جعلنا بقس العقد  
بمعنى الاذن في القبض فهل يملك الراهن الرجوع قبل معنى الزمان  
فيه وجهان **المسئلة الثالثة** لو باع العيز من في يده فباعه  
كالودعة او مضبونة كالعارية هل يحتاج الى اذن جديده في  
على انه هل يعتبر في قبضها معنى من معنى في القبض لجوار التنازل



وَأَسْقَالَ الضَّمانَ وَفِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا بَعْثُ فَعْلٍ هَذَا فِي أَشْرَاطِ  
تَقْيِصِ الْمُضِيِّ إِلَيْهِ وَنَقْلِهِ لِلْخَلْفِ الْمُسْتَقْدِمِ فِيهِ الرِّهْنُ وَهَلْ يَنْقَرُّ إِلَى  
أَذْنِ جَدِيدٍ مِنَ الْبَايَعِ فَظَرَفَانِ كَانَ التَّمَنُّ خَالَا وَلَمْ يَوْفُهِ الْمُنْقَرُّ الْمَقْدَمُ  
بِقَلْبِهِ مِنْ عَمْرٍاءَ فَهَذَا بَصْنًا كَرَمَ الْعَقْدِ حَتَّى لَا يَسْقُطَ التَّمَنُّ بِفَلَاكِهِ  
لَا لِأَنْ يَنْصَرَفَ فِيهِ الْإِبَادَةُ كَمَا لَوْ عَقِبَتْهُ قَالَهُ الْمُتَوَلَّى فَإِنْ وَقَعَتْ أَوْ  
كَانَ مَوْجِلًا وَطَرَفًا أَحَدَهُمَا أَنَّهُ عَلَى الْخَلْفِ الْمُسْتَقْدِمِ فِيهِ الرِّهْنُ وَاسْتَرْسَمَا  
أَنَّهُ لَا يَنْقَرُّ إِلَيْهِ وَلَوْ بَلَّغَتْ الْعِزَّةُ فِي يَدِ الْمُسْتَرْسَمِ قَبْلَ إِذَا التَّمَنُّ قَامَتْ مِنْ  
ضَمَانِهِ وَلَهُ الْمَقَاتِ عَلَى قَبْضِ الْخَرِافَةِ وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ فِي الْبَيْعِ وَالْوَصِيَّةِ  
الْبَائِدَةِ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ مَضِيٌّ مِنْ تَحْتِ امْكَانِ الْمَضِيِّ إِلَيْهِ وَعَلَى هَذَا لَا  
يَحْتَاجُ إِلَى إِذْنٍ وَخَصَّصَ الْمُتَوَلَّى الْخَلْفَ فِي أَشْرَاطِ مَضِيٍّ مِمَّا كَانَ  
الْقَبْضُ سَيِّدَ الْأَمَانَةِ كَالْوَكَالَةِ وَالشَّرْكَ وَالْوَدِيعَةِ وَقَطَعَ فِي يَدِ الضَّمانِ  
كَالْغَصْبِ وَالْعَارِيَةِ وَالشُّومِ بِأَنَّهُ يُصَيِّرُ مَقْتَوْضًا سَعَسَ الْعَقْدُ فَكَانَ  
وَلَوْ بَاعَ الرِّهْنُ مِنَ الرِّهْنِ بِالْذَيْنِ فَلَا يَشْطُرُ الْأَذْنَ وَطَعًا **الثَّالِثَةُ**  
لَوْ رَهِنَ الْمُغْصُوبُ مِنَ الْغَاصِبِ فَهَلْ يَنْقَرُّ لَزُومُهُ إِلَى مَضِيٍّ مِنْ شَأْنِي  
فِيهِ الْقَبْضُ إِلَى إِذْنِ جَدِيدٍ فِيهِ طَرَفَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ حَتْمًا الرِّهْنُ  
مِنْ لَوْ دَعِيَ كَمَا تَقْدِمُ وَثَانِيَهُمَا الْقَطْعُ بِاتِّفَاقِهِ إِلَى أَذْنِ جَدِيدٍ وَهُوَ  
مَا أَوْرَدَهُ الْمَاهِدِيُّ **الرَّابِعَةُ** إِذَا رَهِنَ الْمُغْصُوبُ مِنْهُ الْعَيْنُ الْغَضُوبِيَّةُ  
مِنْ الْغَاصِبِ وَحَصَلَ الْقَبْضُ بِالْأَذْنِ أَوْ بَدُونِهِ عَلَى الْوَحْدِ الْمُسْتَقْدِمِ لَزِمَ  
الرِّهْنُ وَلَا يَبْرَأُ الْغَاصِبُ مِنْ ضَمَانِهِ فَلَوْ تَلَقَّى عَنْدهُ كَانَتْ مِنْ ضَمَانِهِ  
وَيُخَالَفُ مَا إِذَا أَوْدَعَ الْمُغْصُوبُ مِنْهُ الْمُغْصُوبُ مِنَ الْغَاصِبِ فَكَانَ  
الضَّمانُ مَقْطُوعًا وَيَبْرَأُ الْغَاصِبُ عَلَى الْمَصْحُوحِ وَلَوْ أَجَرَ الْمَالِكُ الْعَيْنَ  
الْمَغْصُوبِيَّةَ مِنَ الْغَاصِبِ فِي بَرَاءَتِهِ مِنْ ضَمَانِهِمَا وَجْهَانِ مِمَّا شَافَاهَا الزُّرْعُ  
فِي أَنْ يَضَعُ التَّيْدِيَّةَ الْعَيْنَ الْوَجْهَةَ حَقَّ لِلْأَجْرِ كَالْإِيْدَاعِ أَوْ حَقَّ لِلْمُتَنَاجِرِ  
كَالرِّهْنِ وَالْأَوَّلُ الْخِيَارُ الْفَقْلُ وَالثَّانِي اخْتِيَارُ الْعَرَاكِيزِ وَرَبَّ الْأَمَامِ  
فَالْإِيْدَاعُ الْخَلْفَ فِيهِ عَلَى سَلَابِ إِيدَاعٍ وَجَعَلَا الْأَجَارَةَ أَوْ لِيَانِ لَا يَسْرِعُ

الضَّمانُ

الضَّمانُ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَقَالَ الْمَاهِدِيُّ إِنَّا قُلْنَا لَا يَبْرَأُ إِلَّا بِإِيْدَاعٍ  
فَفِي بَرَاءَتِهِ بِالْأَجَارَةِ وَجْهَانِ مِنْ جِثَاتٍ لِرَجَاءِ مَقْصُوفٍ مِنَ الْبَيْعِ  
قَالَ الْقَاضِي وَجَرَى الْوَجْهَانِ فِيهِمَا لَوْ أَوْصَى لَهُ بِجَرْمِهِ أَيْدَاعُ قَبْلِهِ بَعْدَ  
مَوْتِ الْمُصْغَرِ لَوْ دَكَلَ الْمَالِكُ الْغَاصِبُ بَيْعَ الْمُغْصُوبِ وَأَخْرَجَهُمَا عَنْ  
مِلْكِهِ بَاعًا عَيْنًا وَغَيْرَ صَحِيحٍ فِيهِ الرِّبَاةُ الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ فِي لِرَجَارِهِ  
قَالَ الرَّهْمَانُ وَحَقْلُ أَنْ رَتَّبَا عَلَى لِرَجَارَةِ دَاوِلِيَانِ لَا يَبْرَأُ وَجَرْمُ بِهِ  
الْمُتَوَلَّى قَالَ الْغَزَلِيُّ بَعْدَ حِكَايَةِ الزَّيْبِ هُوَ كَالْمُسْتَنَاجِرِ فِيهِ  
وَأَسْتَبْجَارُ الْغَاصِبِ عَلَى عَمَلِهِ الْمُغْصُوبُ لَا يُوجِبُ بَرَاءَتَهُ مِنْ ضَمَانِهِ  
كَأَنَّ اسْتَبْجَارَهُ عَلَى خِيَاطَةِ الثُّوبِ الْمُغْصُوبِ وَقَالَ الرَّهْمَانُ  
أَسْتَحْقَظَةُ فِي الْحَالِ فَهُوَ مَلْحُوقٌ بِالْإِيْدَاعِ وَالْأَفْهَقُ كَالْأَجَارَةِ وَفِي  
الرِّبَاةِ بِالْأَجَارَةِ وَالْتَّوْكِيلُ طَرَفَةٌ قَاطِعَةٌ بَيْنَ الْبَرَاءَةِ فَإِنْ قُلْنَا لَا يَبْرَأُ  
فَبَاعَ لَمْ يَبْعَ بِالنَّسْلِ بِرَدِّهِ مِنَ الضَّمانِ وَإِنْ تَقْتَضِي قَبْلَهُ أَمَّا مَا لَا يَدْرُ  
هَذَا كَعَوْضِهِ الْمَعِينِ أَوْ رَدِّهِ بَعِيْبٍ مِنْهُ فَإِنْ قُلْنَا لَمْ يَلْزَمْ لَمْ يَفْتَسَّخْ رَفْعُهُ  
مِنْ أَصْلِهِ كَأَنَّ الْمَالِكَ مِنْ ضَمَانِ الْوَكِيلِ وَإِنْ قُلْنَا يَرْفَعُهُ مِنْ حَيْثُ فَلَا ضَمَانَ  
يَلْحَقُ بِالْأَجَارَةِ وَالتَّوْكِيلُ قَالُوا فَارْضُهُ عَلَى الْمَالِ الْمُغْصُوبِ وَشَارِكُهُ  
فِيهِ أَوْ رَدِّهِ الْجَارِيَّةُ الْمُغْصُوبَةُ وَذَكَرَ الْمَاهِدِيُّ فِي الْمَضَارِبَةِ  
وَجْهَانِ الْبَرَاءَةِ صَحِيحًا أَنَّهُ لَا يَبْرَأُ إِلَّا بِإِيْدَاعٍ فَإِذَا انْصَرَفَ فَإِنْ كَانَ  
بَعْدَ الْمَالِكِ يَرَى بِتَسْلِيمِهِ وَإِنْ انْصَرَفَ فِيهِ الدِّمَةُ ثُمَّ نَقَرَّ فِيهِ لَمْ يَبْرَأْ  
وَاطْلُوعُ الْمَتَمِّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ إِذَا انْصَرَفَ سَقَطَ الْمَالِكُ رَدُّ الضَّمانِ  
بِلَاخْلَافٍ وَجَرْمُ بِأَنَّهُ لَا يَبْرَأُ إِلَّا بِإِيْدَاعٍ وَالتَّوْكِيلُ وَرَدُّ الرِّهْنِ الْعَيْنِ  
الْمُسْتَعَارَةِ مِنَ الْمُسْتَعِيرِ صَحِيحٌ وَلَزِمَ الرِّهْنُ كَمَا تَقْدِمُ وَلَمْ يَبْرَأْ الْمُسْتَعِيرُ مِنَ  
الضَّمانِ فِي أَصْحَابِ الْوَجْهَيْنِ وَبَنَاهُمَا لِلْأَمَامِ عَلَى أَنْ الْعَارِيَّةَ هَلْ تَضْمَنُ  
ضَمَانَ الْغُصُوبِ أَنْ قُلْنَا نَقَرُّ لَمْ يَبْرَأْ وَإِنْ قُلْنَا لَا يَبْرَأُ وَبَنَاهُمَا الْمَاهِدِيُّ  
وَالْمُتَوَلَّى عَلَى أَنْ الْعَارِيَّةَ هَلْ تَبْطُلُ بِالرِّهْنِ فِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا لَا  
فَبَقِيَ الضَّمانُ وَثَابِتُهُمَا نَقَرُّ لَمْ يَبْرَأْ لَمْ يَفْتَسَّخْ فَسَقَطَ الضَّمانُ



وختصر ابن الصباغ الخلاف عما اذا منع من الرضا فاعلم ان لم  
يمنعه منه في ذم العارية باقية هي مضمونة عليه ودرهن المقتوض  
على حقة السوم والشرا الفاسد من المسمار والمشرى حر من العارية  
من المستعير وجرم المثلث ما نشق البراة في السوم وفرف يمينه  
وتن العارية ولو ابر الغاصب صريحا من ضمان المقتوض مع بقائه في  
يد ففي برائه وجهان يبينان على الوجهين البراة علم المجرب وجد  
سبب وجوبه وجرم الماوردى بالبراة وقال ابن الصباغ هو الظاهر  
وقال المستوفى هو ظاهر النص وقال الرافعي الظاهر عدم البراة واداء  
قلنا لا يبر الغاصب من ضمان المقتوض بارتبائه فظريفة ان يردده  
الى الراهن او وجله ليراسم يستردهما منه بحكم الرهن فلو امتنع الراهن  
من قبضها اجبر عليه وهل للراهن اجبار المقتوض على ردّها اليه كدعوات  
واختار القاضي المنع وقال لا امام هو القياس وبرايضا بان سقفا  
على وضعه عند ذلك **الفصل الثاني من الباب**  
السلام في الطوائف والنظر فيه في ثلثة انواع **الاول** ما ينشئه  
الراهن من التصرفات قبل القبض **والثاني** في الاحوال الطارئة  
على احد المتعاقدين قبله **والثالث** في الاحوال الطارئة على المقتوض  
**الاول** التصرفات الطارئة قبل الرضا من كل انزاع المالك كما لو  
باع المرهون ادا صدقه او اعنته او وقفه او جعله عوضا في اخا ق او  
خلع ادهبه واقبضه فهو رجوع حتى لو عاد الى ماله يوما فاقبضه لم  
يصح واما ان وهبه ولم يقبضه فقد قال في البيان هو رجوع على المشهور  
قال في حرج الربيع في التدبير ليس رجوعا وكذا اكل ما يبيع البيع كما  
لو رهنه من غيره واقبضه فان لم يقبضه فهو كالمقتوض من غير اقتباس كما لو  
كاتب يذوق الحارثة واجلها فان لم يجلبها فليس رجوع واما الروح  
فليس رجوع سواء كان عبدا او امه واما الرجاء فليس على ان يبيع  
الغير المشاحرة هل يصح فان قلنا لا يصح فهو رجوع على الصحيح ان

قلنا

قلنا قصر فليس رجوعا على الصحيح وقال صاحب المذهب والبيان ان  
كانت ملك الاجارة سقضى فحلوا لا الدم لم يكن رجوعا فان كان ملك  
قبل انقضاء ما كان رجوعا وفي المدة القطع في الحالة لا رجوع له  
ليس رجوع واجرا الخلاف في المايمة بنا على اصل التدبير ونسبته  
النودي الى العرافين مطلقا وقال الرضا انه ليس رجوعا مطلقا نص  
عليه وقال النودي الفاردي ان كانت قيمة الدار بعد الرجاء اقل  
من قدر العنق كان رجوعا وان لم تكن اقل منه لم يكن رجوعا واما  
التدبير فالصانع رجوع وخرج الربيع فولا انه ليس رجوع فله  
فاخذ ان اخذها البناء على المخرج المسدود ان رهن المدر صحيح  
وقاينما توجيه الشرح بامكان الرجوع عن التدبير وهذا لثقل  
كلها صحيحة من الراهن سواء جعلناها رجوعا ام لا ومن الرجوع الافراد  
به لغيرة نص عليه **النوع الثالث** فيما يطرا على المتعاقدين  
احدها قبل القبض وفيه مشاييل **اذا مات احد المتعاقدين قبل**  
**القبض** فالنظر ان الرهن سقضى **ث** الراهن ونه على انه لا  
سقضى بموت المقتوض **للاصحاب** ثبت انظرهما ان في انقضاء  
بموت احدهما قولين **ث** لا يخرج احدهما انه لا يسقضى بموت واحد  
منهما **الماني** يقرر المقتضى الثالث لقطع ماله لا يسقضى بموت واحد  
منهما قال السند بن يحيى هذا مذهب الشافعي واختلف الثابتون للقول  
في محلها فقال ابن ابي هريرة هاهنا رهن المبيع فاما الرهن الموسط  
في بيع فلا يبطل بالموت قطعا وقال ابن سلة هاهنا النوعين وهو  
المشهور وقال الشيخ ابو محمد محلها اذا لم يلق عليه دن غير هذا **اد**  
كان عليه غيره ورضى الغرابة اما اذا لم يرض الغرابة فلا رجوع  
اخذها منه بمن الرهن والخلاف في انقضاء بموت الراهن اثبات  
على الخلاف في ان الوارث هل يعني على حوله للموت فان قلنا لا يسقضى  
فكان مشروطا ببيع تبعت للبايع المقتضى ووارثه الخيارا والحق



وإذا ثبت الرهن لا قباض احتاج إلى عقد الرهن فإن كان نافذ الرهن  
المصرف ولم يتعلق بالثمن دون ولا وصية جاز وطل خيار البايع على  
الصحيح وإن لم يكن كذلك لم يجز له ولا لوليته الرهن من قباض وإن  
قلنا لا ينفسخ فإن كان المبيع الرهن فإن يتعلق بركته ديون  
وصاها لم يجز للوثة الاقتاض إلا بعد أداها وتحويل الرهن وإن  
كان الرهن مشروطا في بيع وإن لم يتعلق بهما ذلك فإن كان الوارث  
نافذ المصرف بخير لا قباض فإن قبضه ثم وإن لم يكن نافذ  
المصرف فإن كان له حظ في الرهن فله قبضه في بيع فيه حظ له  
لوليه إن قبضه فيه وجهان أحدهما نعم فإذا قبضه سقط خيار  
البايع وإن لم يكن فيه حظ تخير البايع وإن كان المبيع الرهن فإن  
انضم الرهن الرهن لورثة المرنه صحيح ولا خيار لهما إن كان مشروطا  
في بيع وإن لم يقضهم خير فإن كانوا شركاء فعلوا ما اختاروه وإن  
كانوا مجتمعين عليهم فإن لم يكن في اقتضا البيع مصلحة مستحقة للولي ولز  
كان فيه مصلحة لو فور المرنه فإن كانت الرهن معشر أو غيرا بيت  
فسخ الولي لبيع وإن كان أيضا في موت الفسخ له وجهان **الثانية**  
لو جاز أحد المتعاقدين أو أغنى عليه قبل قبض الرهن بربك على  
موته فإن قلنا لا ينفسخ والموت فأولى أن لا ينفسخ بهذين قولنا  
ينفسخ ففي انفساخه بهما وجهان فإن قلنا لا ينفسخ فإن كانت  
الذي طرأ عليه ذلك المرنه قص الرهن له القيمة ماله فإن قبضه  
الرهن وكان الرهن مشروطا في البيع فعلى القيمة فإنه الخط من  
الأحارة والفسخ وإن كان الرهن فإن كان مشروطا في بيع مع طواف  
القيمة فسخ المرنه لبيع إن لم يقضه فإن كانت المصلحة في أحضار  
العقد سلم الرهن على الصحيح وإن لم يكن فيه مصلحة لم يسلم  
وكذا لو لم يجز فسخ العقد وإن كان رهن ترع لم يسلم قال الرافعي كما  
أطلقوه وهو العول على ما إذا لم تضر صرف ولا غبطة لأنه يجوز

رهن

رهن قال المحقق ابتداء فلا سنداية أولى وفي هذا نظر **الثالث**  
لو جاز على أحد ما فسفه أو فليس قبل القبض ففي انفساخ العقد  
خلاف مرتب على الخلاف في انفساخه بالقبض فإن قلنا هناك  
لا ينفسخ فهنا أولى بأن لا ينفسخ وإن قلنا هناك ينفسخ فهنا وجهان  
ولو كان المحجور عليه عينا غير المرنه قال ابن الصباغ لم يجز للرهن  
تسليم الرهن المرنه قبل الحجر ونقل عن الاستحقاق أنه كان  
يقول في مسئلة المحجور في الأعمار الحجر أنه سفسخ بموت الرهن وإن  
رجع عنه ولو خرج من الرهن قبل الاقتاض وبهذا الأذن قال ابن  
الصباغ إن كانت له أسارى مقيمة أو كناية لم يبطل أدته ولا يبطل  
كالجنون **التفريع الثالث** ما يعرض للمرنه من كذا إذا رهن عنده غصبا  
فصار خيرا قبل القبض ففي بطلان الرهن بطلانا كلياً حتى لا يعود  
خلا وجهان أحدهما أنه يبطل وثانيهما لا ودون ختمه ختمه ما لو جاز  
قبل القبض فإنه لا يبطل على المذهب وفرضهما للامام من الوجهين  
في موت الرهن وجنونه وهما يفرضان من الوجهين فما لو غصب غصبا  
فصار خيرا ثم صار خلا هل يلزم الغاصب بدل العصيل ولا يلزمه إلا  
أرض ما نقص من قيمة الخلع والعصير قال في المذهب وعلى الوجهين  
لو كان الرهن مشروطا في بيع بيت للمرنه الجنازة ولو جنى العبد  
المرنه جنابة قبل القبض فعلق كذا أرض بركته وقلنا رهن الجاني  
بأطل فقد أجرى الشيخ أبو علي الوجهين فيه كما قال الجنابة بتخمين  
العصير قال الإمام ويكفرهما فيما إذا أبقوا المرنه قبل القبض  
وعاد وجوز أن يفوت بينهما الأصح أنه لا يبطل والخلاف في هذا  
النوع قريب من الخلاف في النوع الباقي ومنهم من يباه عليه وانقلاب  
العصير خيرا أولى لا ينفسخ من غير فرض الجنابة والإباق وعرض منا  
ذكر انقلاب العصير خيرا بعد قبضه فإذا رهنه عصبيا أو قبضه إياه  
فصار خيرا في يد غيره فيفيد بقاء الرهن واختلاف فيه فقال



الجمهور تبطل الرهن ولا خيار للمرتهن ان كان الرهن مشروطا  
 في عقد ثم اذا عاد خلا عادت وثيقة الرهن للملك وفيه قولان لا  
 يعود الرهن وقال جماعة الرهن موقوف فان عاد خلا بان الرهن  
 باق لم يبطل والا بان يبطل كالوقوف فيما اذا اراد الزوجان واحد  
 ولو رهنه ساقه واقتضه اياها فان في يده بطل الملك والرهن ولو  
 اخذ الرهن جلد فافد بعه عاد مله فيه وفيه عود الرهن وجهان احدهما  
 يعود واختره الرواية واظهرهما انه لا يعود وانقلاب العيص المبيع  
 خمر اقبل القبض كانقلاب العيص المرتهن خمر اقبل القبض في اثناء  
 البيع هل ينقطع ثم يعود بعوده خلا او يكون موقوفا على تنبذ الحال  
 خلا قال الغزالي والرافعي قال النووي والاكبر وهو المذهب  
 وحكاة القاضي عن الحسن قال ثبت للمشتري الخيار ليقدر الخلافة  
 بالخوضه وقال البرامه وابن الصباغ وجماعة من العراقيين بفساد  
 البيع ولا يعود بعوده خلا وصححة القاضي في موضع وقرئوا بين  
 الرهن ونقل المتولي بطلان البيع بذلك والحاق التحريم بالثلف  
 قولين وحكاها الرواية وجهين في بناها على انها اذا عادت خلا هل  
 يعود الملك لا لا ويتبين بقا الملك حالة التحريم وفيه وجهان وصح  
 الثاني ثم قال في عندي انه يبطل على الصحيح لزوال المالكه وفسد  
 القاضي فقال لو سلم الخمر للمشتري فصار في يده خلا هل ستم  
 البيع فيه وجهان يتبين ان على انه لو عصى خمر اقبل القبض  
 يلزمه رد ههنا ان قلنا يلزمه ثم العقد ولزمه التمتع وان قلنا فلا  
**التفريع** ان قلنا لا يفسد الرهن بانقلاب العيص خمر اقبل القبض  
 بل يعود الرهن بتخلله فاقضه وهو خمر اقبل القبض فاستد فلو صار خلا في  
 يد المرتهن فلا بد من استيفاء قبض بالنقل فلو قال امسكه لنفسك لم  
 يكف لو قال اقبضه لنفسك ففي صحة قبضه لنفسه وجهان خراجهما  
 صاحب الترتيب على الخلاف المتقدم في ان العقد هل يضمن للاذن

وراي

وراي ان هذا اولى ونقل الغزالي عنه انه قال ينبغي ان يكون هذا  
 كاذب المودع بعد الرهن به وقال الرافعي ثم القبض فبقي على ما ذكرنا  
 فيما اذا رهن من الشبان ما في يده **فصل** ذكر المنة في المحنة  
 تستأجل التحليل فافندي الاكروون والخمر ينقسم للمحنة وغير  
 محزمة فقير المحزمة ما اعصر للمحنة ويجب اقامتها فان طلبت بها  
 ان حال بينه وبينها الى ان يتحلل لم يجب بل تراوت في الحال فان  
 تخللت لم يرقها وفي معناها ما وضع في الدين ونحوه لكونه خيرا  
 وما قصد باستاها للمحنة بعد اعنتها بارها ووضعها من غير قصد  
 والمحزمة وهي التي اعصرت لا للمحنة بل للحل او غيره او لعين قصد ثم  
 جعلت في الدين ثم قصد بها الحل لا يجب اقامتها اذ لا يصير العيص  
 خلا الا بعد خمره قال القاضى ومن من صحاب من قال انما تخلل اذا لم يعلم  
 بتخمره فان علمه حرم امسكه ولا يستبرئ من ميب وقال الزمامر هذا  
 هديان لم يصير اليه احد من الامة وانما هو من كواب الخلفين انتهى  
 وكلام الرافعي موافقة فانهم اطلقوا وجوب لاراقه ولو نوى استاها  
 بعد التحريم لتخلله فهل تكون محزمة بخور امساكها قال القاضي  
 بحمل وجهين اظهرهما نعم لان صبه في الدين لم يكن فيه المحرمة  
 وفيه الفصل مستأجل **اولى** تحليل النوعين من الخمر حرام وهو القاشي  
 في الخمر لصير خلا من عصير او خمر او خمر حار اذ لم يذوقه ولو  
 تخللت لم تطهر ولم تحل وفي الخمر المحرمة وجه ان تحليلها جائز ويظهر  
 به ولو وقع فيها شئ من غير قصد فتخللت به كما لو افى الرخ فيها بلحا  
 اذ عره فهل تطهر بمعنى على ان منع طهوريتها ما التحل التحريم والحرام  
 لا يستباح به المحطورات فان لا طهر فيها بمنع على قائمها ولا  
 منيل لخاصته فعلى الاول بطر وعلى الثاني لا وهذا اكله اذا  
 كانا الطرح في حالة التحريم اذا اظهر في العيص به صلاا ورجا  
 او غيرها منجلى بالخوضه بعد تخمره ففي حله وطهارته وجهان كتحريمها



عند المغوى والخوار في المنع واستبعاد الامام ولو طرح العصير على  
الجل فان كان لعصير غاليا ينغمر الخلفه عند الاسناد ففي ظهوره  
عند انقلابه خلا هذا الوجهان وان كان الغالب الخلد كان يمنع  
العصير من الاسناد فلا ياتى ولو حلاها بنقلها من الشمس الى الظل  
وعكسه طهرت في لراحم وبناها القاضي والامام على العلين المهدش  
وهو مضمون الاصح انما لا يطهر وصحة جماعة وقطع بغيره بالاطار  
في المحرمية ويجريان فيما لو كان بفتح راسر الانا يصيبها الهواستجلا  
للموضوعة وفيما لو داه في الهوا وفيما اذا استنك غير المحرمية لم يحل  
فحالت قال الامام وهذه اولي التحل ولو استدل الشرح اذ قوله  
فحللت قال القاضي هو مرتب على ما لو استدل كما يصير خلافا لما بعدم التحل  
لان المقصود هنا محطود وان كان لا استنك تحريفه ما وان كنت  
من غير قصد في استنكها التحل ولا غيره فتحللت وحل في وجه  
وحث حذنا بطهارته لا انقلابه خلا حذنا بطهارته اجزا الطرف  
حتى ما اصابته الخمر في حال غليظتها وان لم يصبه بعد صيرورتها خلا  
وعن الداركي ان الظرف ان كان لا يتشرب شيئا من الخمر كالقمار  
طهر وان كان يتشرب كالخشب والخرق لم يطهر والمذهب لا فرق  
**الثاني** العناقيد اذا صادف جواف حيا بها خرافا صحيح انه  
لا يجوز بيعها وبوقف القاضي في نجاسة باطنها قال الامام ولا وجه  
لذلك لا فرق بين العناقيد المحرمة وغيرها واجرى الوجهان في البيضة  
المذرق اذا استحال باطنها دما والمذهب المنع وفي طهارته باطنها  
وجهان تقدم ما حرجان على الوجهين في طهارة العلقة وفي الخمر المحرمة  
وجهها طاهر ويجوز بيعها وعلى هذا يلزم مثل فها ندها وهذا  
العناقيد اذ اجزئنا بيعها وحكي القاضي ان الخمر المحرمة اذ ارتث  
على وجه الغضب ففي ضمان المرتق لها وجهان فان قلنا يضمنها يقال  
كم كانت قيمتها في طريق صيرها خلا ويوجب ذلك على المذنب لا

جوز

يجوز بيعها للمرتب على مرتبة الا الناذب على ما يراه الامام **فروع** احدها  
جوز استنك طرف الخمر الاستفاعة منها واستعمالها في كل شيء اذا غسلت  
**الثاني** قال القاضي المطهر لو وضع في الخمر جريد فانقلب خلا لم  
تطهر الجريد فيه وجهان قال ولو كان الموضوع فيها خلا ونحوه لم يطهر  
بالاستنك **الثالث** لو تحلل النبيذ المتخذ من التمر او الزبيب سفسته بعد  
ان صار خمر لم يطهر ويجزم المغوى انه لا يطهر اذا وضع فيه ثوبا او  
ما او مدرا بشرهما قالوا لولا القى فيه حجر اصلها لا ينشرب فيه او جريد او  
بقرة ينبغي ان يطهر قالوا لو صب في العصير قطرة حمض فان صار  
خمر لم يحل لم يطهر قالوا كذلك الواخرج الخمر من الدن ثم صب فيه عصيرا  
فخمر لم يحل لا يطهر **الرابع** قال المتولي الصرف في الخمر هرام عمل اهل  
الذمة لا يمتنع عندنا بخاطبون الفرد **الباب الثالث** في حكم  
الرهون بعد القبض في حق المرتهن في الرهن وهو يعني على فم حقيقة  
الرهن وحقيقته اثبات دسقة له من المرتهن في غير ايت علمها بده فحصر  
بها وسهل استيفاء حقه منها عند فقده استيفائه من غيرها وتقدم بها  
على ارباب الديون عند التراجع ديان من فوات الدين فلا يتر ولا يحصل  
ذلك الا يمنع الوارث من الصرف في الرهن على بقوته واستقصه ولهذا  
التوثيق غاية معنى المهاد وهي الاستفاه من الرهن فانه يتر من غير  
عند الحائل فقد امضى عقد الرهن اذ بعة احكاما مسان ما عند المرتهن  
من سلطته للرهن كانت له ودان محل الوتيفه وان التوثيق هل يتعدى  
الي الولد والتمه والبدل لام لا الغاية التي يسمي المهاد الرهن وهي السع والاستيفاء  
من ثمنه عند تعذره والظلام في هذه الاحكام اربعة اطراف **الاول**  
فما حرج على الملك فيه ومقطع سلطته عند الرهن يمنع من كل تصرف يمنع  
دسقة المرتهن او سقمها او صرفه بقرض على طلبة او وجه لانه اما لو كان  
نصرفا قوليا او فعليا او منع فوات التوثيق او سقمه كالوطي او قصر فا  
فعليا لا موقع منه ذلك كالا ستفاعة بالرهون **القسم الاول**

ابو الطيب



ما يزيل ملته وهو ضيات **الاول** ما نقل الملك او شقعه فممنوع من كل ما  
يزيل الملك كالبيع والهبة والاصداق والوصية المصلحة بالموت والقبول  
وجعله عوضا في جارة او خلعا او هبة على الجدي واما على القديم فهي  
موقوفة على النكاح او مال من ماله لا يخرج هذه الصفات على الخلاف فيما  
اذا باع القليل ما له في دين الجار على ما سياتي ومنع من كل ما ينقص المهر  
كزوجه العبد والجارية سواء كانت خلية عند الرهن او مزرعة وبات شتر  
امراد المطلق او غيرة يترجمها ولو كان لطلاق جعيا كان له رجعة ما دل عليه  
فان الرجعات مغل فيه للاختلاف في حواد. واما الرجعة فان كان الدين  
كالا او موطا لم يخل قتل انقضاء مدها فبها طرقت شهرها انها باطله والثاني  
انما على القولين بيع العبد المتناجره ان صحناه صحت وان منعناه لم يصح  
وعبارة المادورديت بغيري ترجيح وقيده بما اذا لم ينقص الاجارة القيمة  
وقال ابو علي الطبري ان قلنا يصح بيع المتناجره في صحة الرجعة فولا  
كالقولين الا يبين في راحة ما لا يحصل الا بعد المجلد الثاني قاله ابن  
عصرون ان قلنا لا يجوز بيعه ولو كان على يادوه القاضي الفارسي من  
التفصيل المتقدم في اجارة قبل القبض هل يبطل الرهن فان كانت  
فيه المهر منقصر بالاجارة عن دين الدين لم يصح والاصح. والخامس  
ذكر المادوردي المتوفى بغيره فاما زاد على قدره رجلا او غيره قد رجلا  
قولا الفرق بين سوارصين الرهن من بعد امان كان لا يخل بغير  
انقضاء مدة الاجارة او بعد ما صحت فلو حل الدين قبلها بوفاء الرهن  
فوجهان احدهما انفسه رجلا وبيضا ب المتناجره بالاجارة  
المدفوعة مع الغرماء الى احتاج اليه وثانيهما لا فان جوزه فابيع المتناجر  
بيع وان لم يجوزه صبر المهر الى انقضاء المدة كما يصير الغرماء الى  
انقضاء العدة وعلى هذا ايضا ب الرهن مع الغرماء بحقه في الحال  
واذا انقضت المدة بيع المهر من قضي له دينه فان فضل شتر من  
مده اخذها الغرماء وما كان لو جهين فما اذا استلم اليه في شتر لا يوجد

قرا

قبل المحلفات المسلم اليه قبله وهو معدوم هل يبطل العقد واعلم انه تقدم  
عن صاحب التفسير ان الرهن لا يخرج من يد المهرن خاله هو يفتني منع  
الاجارة على عمل كجوخ الى الخروج من يد المهرن هذا كله في الرجاء من اجبي  
فلو اجره من المهرن صح مطلقا ولا يبطل الرهن بذلك وقد الوكان  
محرمانه ثم رهنه منه يصح وان وقعت الاجارة قبل تسليم الرهن فتم  
سليمه اجتمعا صح وان سلمه عن الرهن وقع عنها ولو سلمه عن رجارة  
ولا يحصل الفسخ من الرهن في منع الرهن اذ لا يملك ما ينقص حق التوفيق ويقتصر  
مراجه المهرن كالرهن **الضرب الثالث** ما سقط الملك وهو لا غناف  
وفيه مسئلتان **الاولى** لو اعنت الرهن العبد المهرن فليس الشافعي رضي  
الله عنه بضمير مختلف ولا اصحاب طرف احدها ان فيه بطله اقوال  
بالمها اصحابا ان كان موثرا فقد عتقه وان كان معسرا فلا والثاني ان  
القول في الموثر المعسر مرتب عليه فان قلنا لا ينفذ عن الموثر فعنت  
المعسر ادلى وان قلنا ينفذ ففي عتق الموثر قولان والثالث قاله الشيخ  
ابو حامد في عتق الموثر المعسر قولان وما ذكره الشافعي من الفرق  
حكاه عن عمره ولو رهن نصف عتق ثم اعنت بصفة فان اصاب العتق الى  
النصف المهرن فهو على الخلاف وان اصابه الى النصف بخرائه و  
اطلق وفرعنا على الصحيح ان من عتق قد رجسته من الميثرك بتر  
على حصته خاصة عتق ما ليس بمرتبة الى النصف المهرن ينبغي  
على الخلاف المتقدم فان جوزه فاعنت المهرن سري اليه وان منعناه  
فوجهان اصحهما وقطع به البند نجح ان يستره اليه سواء كان له مال  
اخر او لا لانه مله **التفريع** ان قلنا سقده عتقه فعليه قيمته باعتبار  
يوم الاعانة وقاية فيه الخلاف في وقت نفوذ العتق وأشار الى  
بعضهم ان كان موثرا اخذ منه في الحال وجعلك هناك مكانه ولا  
يتوقف على تجديده عقد الرهن عليها بل يكفي دفعها على قصد الغرم  
وقد استأثر الديون لا سغير الا بقصد الدافع ويحتمل ان نجح فيها الخلاف



الا في حال الحماة والمقبوض امانة وان كان معتبرا على القول الثاني  
اذطر الى البتار فان يستر قبل محل الدين اخذت القعة وجعلت رهنا الا  
ان يختار تعجيل الدين ان لم يوثق الا بعد المحل طوالب بقضا الدين لا معنى  
للهن قال الرافعي ذلك ان يترك كما ان ابتداء الرهن قد يكون بالحال وقد  
يكون بالموجب كذلك وقد مضى المصلحة اخذ القعة وهذا وان حل الحول الى ان  
تستراسمها وسقير صحة التفصيل الذي ذكره وحيث ان يجري مثله في  
القعة التي يوجد من الموثق انما هي ما قاله الاصحاب بظهور اذا كان الدين من  
جنس القعة وما قاله الرافعي بظهور اذا المراد من جنسها وقال الفاضل ابو الطيب  
جعل القعة رهنا ان كان الدين موطلا ولم يجعل الرهن فان كان حاله في  
منها الا ان يقول الرهن اقضى من غيرها فان امتنع من قضائه من غيرها  
جعلت قضا الدين هذا ان كان موثقا وان كان معتبرا انظر سائر  
فاذا البتة كان الحكم كذلك كما في وقت نفوذ العتق طرقتان احدهما  
وهو ما اوردته المامري القطع بنفوده في الحال وثانيها انه يخرج  
على لزام القول في وقت نفوذ العتق في نصيب الشريك ان يتجمل او يتوقف  
على بدل القعة او يكون موقوفا فاذا ابد لها بان انه عتق من جنس العتقات  
وكلام صاحب البيان يقتضي تحصيل الطريقين بقولنا انه ينفذ عتق الرهن  
قطعا اذا ان ختمه من نفوذه بالموتية قطعنا بالطريق الثاني والرافعي  
قيد الطريقين بالموتية ورفعا على انه ينفذ عنه مطلقا ونفذ عتق  
الموتية من المعتبر وقال النووي انما ينفذ بالبتة والاشارة الى المعتبر  
اذ انقضى فاعقده بعتق في الحال بخلاف صريحه الشرح ابو حامد وابن  
الصباغ وغيرهما وهذا ينفذ بحاله البتة لا بالقول كتحصيل النفوذ  
بالبتة اذ في كلامه من ما مضى من جريان خلاف في اجراء الطريقين  
الموتية والمعتبر وان قلنا لا ينفذ عتقه اما مطلقا او لكونه معتبرا على  
القول الثالث والرهن فان فلو انقضى الرهن باسرا او ايفا او بغير بقضا  
الدين او فلك الرهن ولم يزل الملك ففي نفوذ العتق لان وجهنا نادون

فانما

اظهرها انه لا ينفذ وثانيها ينفذ وهو ظاهر نصه قال ابو استحقا فيكون  
العتق موقوفا قال ابو حامد وهذا ان له فان العتق لا يوقف انما يوقف  
بطالب بقضا الدين ودفع القعة ان لم يترك حل وقال الفاضل ما نص  
عليه صحيح كما اذا عتق احد الشردين نصيبه فان العتق يتوقف على  
الا اذا ترك صح وقرهما من القولين فيما اذا تصرف المقتل ولم يبق موصوف  
الحال في ذلك وانقضى الحرج هل ينفذ لان قال العمراني ينبغي ان  
يجري الخلاف فيما لو استر العتق قبل حلول الدين ورفعا على نفوذه من  
الموتية وفي المعتبر لو ان ملك الرهن بان بيع في الدين ثم دله الرهن  
فهل ينفذ عتقه لان فيه طريقان احدهما القطع بانه لا ينفذ وثانيها  
انه على الخلاف وان كان الغرض الادعي بقى الخلاف فيه **سبع** لو اعتق  
الرهن عن كفارة اجزاه ان قلنا ينفذ عتقه او عن كفارة غيره لم  
يعتق قاله الفاضل **الثاني** لو علق الرهن العتق على صفة فان علقه  
بفكان الرهن صح وعتقه بغيره خلاف ما اذا علق السفيه العتق على  
فكان حرج فان علقه بصفة اخرى كقوله من زيد فان وجدت قبله ففي  
نفوذه الا قول التفتة في السجدة وان حدث بعده نوصها ان احدهما  
انه ينفذ وهو شبهه بالخلاف فما اذا علق العبد بالطلاق الثلاث  
على صفة فعتق ثم وجدت الصفة هل يقع التامه غير ان الخلاف  
هناك جاز وان علق العتق فقال ان عتقت فانت طالق بلا ما ولو كان  
المعتق قبل الرهن ثم وجدت الصفة حاله الرهن فهل يعتق بغيره  
حالة التعليق ودون حكمه حكم الرهن من الاحالة وجود الصفة فيه  
وجها **فريقان** احدهما لو دبر العبد الرهن صح ثم انحل الدين  
وليس له ما غيره بيع في الدين ولو كان له غيره فان رجع بغيره وباعه  
فذاك وان امتنع ففي الاستفصا للدين يقتضي من حاله وسقى النديين  
وان مات الرهن قبل الجأول وحلف تركه يخرج المدين من لهما قضى دينه  
منهما وعتق وان لم يخلف غيره فان استغفر الدين فتمت بيع فيه واذا



بيع منه بغيره ولا يحق الحكم في باقيه وقال البند بغيره المديون  
 كالعتق فيجوز فيه الخلاف والمضبوط ان لا يصح **الثاني** في صحة وقف  
 الموهون طريقا واحدا ان كان العتق فيه ترك قوالا وظهرا  
 القطع بالمنع وقال المتولي لم يلنا الاحتياج الى القبول فهو كالعتق ولز  
 فلنا احتياج اليه قطعنا بالمنع وهذا يقتضي التفرقة بين ان يكون  
 الوقف على معين او على جهة معينة ومثل صاحب الواجب عن ابن جهميل  
 وهو من الفقهاء المأثرين في قيد الخلاف بما اذا كان الوقف مستغنيا  
 عن القبول فيه القطع فان كان معقرا اليه لا يصح كالبيع **الوجه**  
 الثاني من التصرفات الصادقة من الراهن المتصرف الفعلي الذي يتوقع منه  
 فوائد الموهون او بعضه وهو وطي الجارية الموهونة وقد مر ان المذهب  
 صحة وهن الخواص مطلقا فاذا اراد من جارية فان كانت بغير ان يملكها  
 بحال ذلك ان كانت ثيبا في سن من تحبل وان قال اطافا وعزوان كانت  
 في سن لا تحبل لصغر اوائس فوجهان قال ابو اسحاق ان ذلك اذا خذله  
 ابنه وقال ابن ابي هريرة والاكثرون ليس له ذلك ويجوز ان يقال اذا  
 كانت حاملا من ذنبا الا ان وطي الحامل من الزنا فهو على الصحيح حرام  
 في وجهه فلو خالف ووطي فلاحد عليه لغيره ولا مكره لئلا يكره  
 وجب عليه ارش الا مضاض فان افضاها لزمه قيمتها ثم يخبر الراهن  
 في ذلك فان شاحجه له هذا وان تناصرت الى قضاء الدين وان لم يحل  
 فان اولدها فالولد حر نسيب ولا يحجب قيمته وبه صيرة في الكاره  
 ام ولد الا قول الملته ثم منهم من جعل الخلاف في الاستيلاء ومثل  
 على الخلاف في العتق واختلفوا في التديب وقال اكثرهم  
 الاستيلاء او بالنفوذ فان نفذ العتق نفذنا الاستيلاء وان  
 منعناه ففي الاستيلاء وجهان لانه فعل ولا فعل الاستيلاء نفوذ من  
 الاقوال بل ليل نفوذ استيلاء المحذور عليه لجنونا وسفقه دون  
 اعتنا كما نفوذ استيلاء المريض من راس المال اعتنا باعتنا من الثلث

وقال

وقال آخرون الاستيلاء او بالنفوذ من النفوذ ومنه من ذلك ثلاثة  
 طرق اظهرها طر الخلاف والثاني القطع بنفوذ الاستيلاء والثالث  
 القطع بعدم نفوذه الخلاف في ثبوت الاستيلاء في حق المرتبهين  
 اما في حق الراهن فهو ثابت قطعا وكذلك لو وهبها من الممنوع لم يصح  
 وانما يباع في الحق للضرورة **الفرع** ان حرمنا ثبوت الاستيلاء  
 بطل رهنا ووجب عليه قيمتها يوم لرحا كجعل رهنا مكافئا  
 قال المامردي قد حلط بعض المتأخرين من المتأخرين فقال في وقت  
 ثبوت الاستيلاء ثلثة اقوال احدها يثبت سفن العلوق والثاني  
 يدفع القيمة والثالث انه موقوف عينا ووطي الشريك وهو خطأ  
 لان وطي صالح وملك تاما وهو لا يدفع القيمة عن مالك على وجه  
 الاستيلاء فثبتت امة الولد سفن العلوق ولا يوقف على دفع القيمة  
 والذي نقله عن بعض المتأخرين جاز على احد الطرفين المتقدمين انا اذا  
 بعد فاعتق الراهن عند يتياره يوقف على اذ القيمة وعلى طريق  
 استغفار الاهتاف والاحكام ما ذكره المامردي جاز على الطرفين لاجل  
 ان العتق يوقف على لرا او ان حرمنا بان الاستيلاء لا يحصل في الرهن  
 بان بحاله فلو حل الخوف لم يحل بعد ففي جواز بيعها الوجهان المقدمان  
 في كتاب البيع اصحهما عند الجمهور المنع فلا يباع حتى يلد ويستق ولدها  
 اللبائث ان لم يوجد له من صفة فلا يباع حتى يعطيه او يوجد من صفة  
 وان وجد من صفة بيعت الحق المرتبهين وحاز المرفوق بينهما وبه ولد لها  
 للضرورة ثم ان كان الدين يستغرق قيمتها معتكلما ولا يبيع منها بقدر  
 الدين وان قضى المشقة الى نقصان رعاية الحق للاستيلاء بخلاف ما  
 اذا نفذ ذلك في موهون غير مستولد او عتق فانه يباع الكل اذا  
 بقصر المشقة فان لم يوجد من يشتري بعضها بيعت كلها للضرورة  
 وبقي الباقي عن الوفاة للراهن فاذا بيع منها بقدر الدين وصرف فيه  
 انك عن الباقي وثبت الاستيلاء فيه ودفع القيمة على المشتري والمشتري



بحسب النصيب والسبب بينهما كذلك فادامنا الراهن عن عليه  
ما انفك فيه الرهن ولم يقوم عليه وان كانت له تركة ولو ملك المتولدة  
منه الحصة ففي عود تراثه لا فيها الخلاف الا في محل له وطيرا وان  
لم يزل يعود الاستيلاء في هذه الحصة ومما عادت الى ملكه بعد ان  
سعت فيه الدين بشرا او متاعا او غيرهما ففي الحكم بنقود الاستيلاء  
الا ان طريقتا ظاهرهما انه على القولين فيما اذا استولك خارية غيره  
بشبهه ثم قلنا والاصح للحكم به والثاني القطع بالحكم به ولو انفك  
رهنها باكر او ايترا ولم يشفق بيعها فطريقتا احدهما ان على الخلاف المتقدم  
فيما اذا سعت ثم عادت ذلك في القطع بالنقود ولو كانت استباو لاد  
بعد البيع ثم ملأهم معها لم يثبت لهم حكرهم في العتق بنوا السيد علي  
الصحيح ولو ملأهم دونها لم يثبت قطعاً ولو كانت الجارية من الطلوق بهذا  
الولد فعلى الراهن قيمتها لكون رهنها مكانها وكذا الوطى جارية غيره  
واولدها وماتت من الطلوق فيها وجه فالرهن مام لا يقد به وحالف  
ما اذا ماتت روحته الحرة او برمة من الولادة فانه لا ضمان قطعاً ولو وطى  
حرة بشبهه او في ذكاج فاستد فخلت وماتت من الولادة ففي وجود يتيما  
وجهان وقيل قوله ان احدهما يجب على العاقلة وهو اقيس عند الغرائي  
واسرهما انما لا يجب ولو اولد امرأة بالزنا فماتت من الولادة فان كانت  
مطاعة فلا شيء عليه وان كانت فخرمة فوجهان سواء كانت حرة او امة  
اصحها لا شيء عليه وحيث اوجبت قيمة الجارية فيما هي قيمة تعتبر فيه  
بلته او حه احدها اقضى القيم من الرجاء الى الموت وثانيها قيمة يوم الموت  
فالاقاضي الطبري وهما باطلان وثالثها اصحها يوم الاحبال ولو لم  
تمت لكن نقصت قيمتها بالولادة لزمها الارش فان شاحله رهنها  
وان شاحله عن الحق وكذا ان يصرف القيمة الى قضاء الحق والظاهر  
ان هذا انفرج على الصحيح في اجاب قيمتها اذا ماتت **الوجه**  
الثالث من المصنفات الصادرة من الراهن الاستفاعة بالمرهون مما عدا

الوطى

الوطى وهو جائز اذا لم يضر بالمرهون بتفصيل المرهون فان نفسه كلبس  
الثوب منع وفيه صور **احدها** يجوز للراهن الاستفاعة بالدار المرهونة  
بالسحر وبلا عامرة ولرجارة كما تقدم والاستفاعة بالعبد المرهون  
بالاستحباب والاستخدام وليست الثوب اذا المرهون **الثاني**  
لوانرا الخجل المرهون على الاناث اذا لم يمسس قيمته واما الاثني فيجوز الاثرا  
عليهما ان لم يمسس قيمتهما وكان محل الدين قبل حلول ظهور الحمل او بعد انقضا  
منه الحمل فان كان في اثنا مدة ظهور الحمل فان قلنا الحمل لا يعلم خارا انما  
وان قلنا يعلم وهو الصحيح لم يحز **الثالث** الاستفاعة بالارض على وجوه  
احدها البناء وهو متوسع منه وكذا الغراس وفيه وجه انه يجوز له الغراس  
اذا كان الدين مؤجلا فان احتجنا الى بيع الارض ولم نفد قيمتها لنقصها  
فلع حينئذ ولو خالف فبنوا وعرض في فلو عدا قبل حلول الدين وجهان  
احدهما وجزم به الغر لا نعم واصحهما وجزم به الماوردى لا واما بعد خلويه  
والحاجة الى البيع فان كانت قيمة الارض وجدتها في الدين بيعت وقضى  
الدين من ثمنها وان لم نفد به فان كانت قيمتها تزداد بقلعها قلنا ان لم  
تعلق به حق الغر ما بالجر عليه بالفلس كذا ذكره الرافعي وغيره وقال  
العمري لا يغير من ان يقلعه ويسوى لارض وبيع وبيع من ررض  
والغراس والبناء يستل الى المرهون قيمة الارض معا وان صار بخور اعليه  
بالفلس في حوز القلع وجهان اصحهما المنع فبيع الارض مع البناء  
والغراس ويوزع الثمن عليهما وباخذ المرهون قيمة الارض بغيرها وما اخذ  
الغراس الباقي في كيفية التوزيع الوجهان المتقدمان في ررض لم  
دون الولد لحدسما ان نقوم كلاهما منفردا واطرها انما لا نقوم بارض  
مفردة ويقومهما مع من شجار فخاصهما مفردة اخضر به المرهون وكذا الحكم  
لو نقل السيل النوى الى الارض بعد لزوم الرهن فثبت فيها فلا يقلعه  
قبل محل الدين وفاقا ولا بعده ان كان في الارض وفاقا فان لم يكن فيها وفاقا  
واجبنا الى البيع قلغ ما لم يحجر على الراهن فان حجر عليه بيع مع الارض وبيع



المنع عليها وفيه نية التوزيع والوجهان وكذا الخدم على القول بجواز  
الغراس قال ابن مامون لا مانع من ذلك في هاتين الحالين لأنه لا ينقل إذا  
حجر عليه بالقبض ولو زاد قيمة الأرض والغراس بالاجتماع ودعت البركة  
عليها في لزومها **وقايتها** الزرع فإذا أراد الراهن أن ينفع  
بالأرض الموهنة بالزراعة فإن كان ربحا ينقص قيمة الأرض منعه ولكن  
كان لا ينقصها فإن كان يستحصده قبل الحول فلا يمنع منه ثم إذا أخر  
الأدراك العارض ترك إلى البراءة وإن كان لا يخصصه فلا  
بعد الحول ولو كان لا يخصصه فلا مانع من أن يبيع فيه قول الآخر  
أنه لا يمنع فنجبر على قلعه عند الحول إن لم ينفذ بيعها من رغبة دون  
الزرع بالدفع للمنفعة وهو ما ينبغي أن على القول بصحة بيع الأرض  
المزروعة وحزم الشيخ أبو حامد بالمنع ولم يثبت هذا القول لو خالف  
ورفع مانع منه في حرم ما إذا غرس كما تقدم **وقايتها** حفر نهر أو بئر  
فلو أراد أن يحفر فيها نهر أو بئر أن كانت مريدها ولا ينقص قيمتها لم يمنع  
وإن كانت تنقصها ولا يجوز فيها من مباح من موضع البئر والعين  
بأن يصير إذا كانا منه أقل من أن يكونا فيه منع فإن فعل فهو كما قلنا  
في الزرع ثم يجوز القول فيه كالقول في الزرع والغراس **الوجه**  
**الدرج** السفر فيه سائر في اليد على الموهنة مستحقة للموهن فإن كان  
لا منفعة فيه مع بقا عينه كالجوب والنقود فلا يزال يد عنه ولكن كان  
فيه منفعة مع بقا عينه كالعبد والربة وإن كان يحصل منفعة مع  
بقا عينه في يد الموهن استوفيت في يده فليس للراهن المسافر  
بالموهن ولا أن يسفره مع غيره بأجرة أو لغيره فتوافدت المسافرة  
أو قشرت هذا في السفر لغيره فمصلحة الموهن فإن كان لمصلحة غيره  
المهاجر فسيان في ذلك ولو كان الرهن عبدا محررا أو نيسر استثنى به  
في يد الموهن لم يخرج من يده إذا أراد الراهن الاستثناء وإذا  
الاستخدام إذا كانت دابة فأراد ردها أو حرقها فخرج من يده فيه

فولان

قولان أصحهما نفي ثم إن استوفيت في المنفعة فاجاره أو أعاره من عدل فله  
ذلك وإذا أراد استيفاءها من نفسه فثلثه أقوالا ثالثا أن كان الراهن  
ثقة يوم من جوده كان له ذلك والأفلا وصحة الماقد في حرم الماقد  
بأن غير الوقوف لاستدام اليه وجعل الخلاف في غيره وقال الرافعي وشبهه  
أن يكون لأطراف الجواز وقال العمراني أنه الصحيح وخلفه الماقد في الوقوف  
بغير الاستفاد بالأرض للزراعة وحرم بأن له ذلك في أرض فارق قلنا له  
ذلك إذا استوفيت في المنفعة بعينه فإن كان الموهن ما استوفيت في منفعة إنما  
كالدار سلمها الموهن بشهاك وإن لم يدر ذلك كالعبد فسلمها الموهن  
بما إذا ورد إليه لئلا عند الفراغ من الاستخدام وهو الوكيل الذي يجب  
أدائه العبد فيه ويستند عليه في كل يوم أنه أخذ للاستفاد إن لم يثق  
به وإن ووجه في ذلك وجهان أصحهما أنه لا دخل في ذلك في  
الاستبهاك رجل أو أرقاب قال البيهقي ولو خيف من الراهن الجناية على  
الموهن أو لئلا لم يستلم إليه بل وجبه الحاكم وبصره إليه أجرته ولو  
كان الموهن جارية فله أخذها بالخدمة تفريعا على هذا القول **ولا**  
أن يوم من عيشي أنه أباه أن كانت محرمة أو كان ثقة وله أهل محققون  
منعهم من الأمان بها كما مر في حق الموهن وبطل العمراني عن أصحاب  
المنع مطلقا قال ابن مامون لا خلاف أن يد البائع لا يزال عن المبيع  
لاشفاع المشتري بالمبيع حيث ثبت له حق الحبس وهل يستثنى كسب  
في يد البائع أو يعطى منافعة فيه وجهان **فصل** يتضمن مشايير  
**الأولى** التصرفات التي يقدم أنا الراهن ممنوع بها الحق الموهن لو فعلها  
بأذنه جاز ونفذت ثم من التصرفات ما لا تتم من فسخ الرهن حال جارة  
والزوجه والزرع والبناذ الوطى فسبى الرهن بجاله إلا أن حبسها بالوطى  
فهو كالأعتاق ومنها ما تتضمن الفسخ كالأعتاق والبيع والوقف  
والهبة مع الأقباض فإنما إذا فيه ففعله الراهن ارتفع الرهن ولا  
قيمة على الراهن والموهن أن يرجع عن الأذن قبل وقوع التصرف فإذا رجع



فصرف بعده فهو كالوصف بغير اذن ولو اذن في الهبة والقباض  
فرجع قبل الاقباض صح وامتنع الاقباض في الواذن في رهنة من غير  
من غير اقباض ثم رجع قبل الاقباض ولو اذن في البيع ثم رجع عتبت  
الاذن في من الخيار الثابت بالعقد والشرط فوجهان احدهما  
رجوعه ونسبه الامام الى المحققين اصحهما عند الرافعي المنع وصطر  
بناء الوجهين على وجهين حكاهما التبعي اذ اذن له في البيع او ابتاعه منه  
فتصح العقد في المجلس هل سقى الرهن فيه وجهان وبناءهما على ان  
الملك في من الخيار فان قلنا انه للبايع او موقوف فالرهن بحال وان  
قلنا انه للبشركي فلا لو تباين بعد الزوم ولو رجع المرتفع فصرف  
الراهن قبل بلوغ الخبر اليه ففي صحة تصرفه وجهان اصحهما انه لا يصح مما  
سببان على الوجهين ان الغر الى الوكيل بالغر بلوغ الخبر اليه متى  
صدر من الراهن شيء من التصرفات الممنوعة منها كالبيع ثم ادعى صدره  
باذن المرتفع اذ كان المرتفع الاذن صدق ويمينه فان حلف فهو كالوصف  
بغير اذنه وان ذكر في حلف الراهن فهو كالوصف باذنه فان نكل ليل  
ترد اليه على العبد المعتق والجارية المستولدة فيه طريقان احدهما  
فيه قولان كما لو ذكر الواردت عن من الرد هل حلف الغرماء قال الامام  
اصحهما انهما تردوا بينهما القطع بالرد ولو وقع هذا الخلاف بين  
الراهن وورثته المرتفع حلفوا على معنى العايم ولو وقع بين المرتفع وورثته  
الراهن وورثته اليمين عليهم حلفوا على البت وبه بوث اذن المرتفع بالشهاد  
واليمين فيه وجهان قال الرافعي القياس المنع كالوصاية وقال الامام في  
اذا كان لراهن خلاف في الاذن في القبض او الوطي فان قلنا لا ينقد  
عق الراهن بغير اذن المرتفع لم يقبل الا شهادتان وان قلنا ينقد  
قبل شهادتين رجل وامرأتان ولو احضر الراهن قلد اذ قال  
وطيت المرهونة باذن المرتفع وهذا ولد من مذهبهم ام ولد وقال  
المرتفع بل هو من روح اذ قال الشافعي القول قول الراهن قال الرهبان

الرا

اراد اذ صدق في الاذن في الوطي في انه وطئ وانما ولدت هذه المدة  
يمكن ان يكون الولد من ذلك الوطي قال القول قول الراهن بلا يمين وان  
امكن الاذن فقد مر ان القول قوله وان قربه واذكر الوطي فثلاثة اوجه  
بانيظيرها في الداعي الرابع اصحها ان القول قول المرتفع وقايتها القول  
قول الراهن واختره ابن خزيمة وبن ما في الثالث هو اختيار القاضى انه  
انما يثبت الراهن بدعوى الوطي والقول قوله واذ جعلنا القول قول الراهن  
ففي احتياجه الى اليمين وجهان وهو كما لو اختلف الوكيل والموكل في وقوع  
البيع الماكوت فيه واستبعد الامام وان سلمها وقال ما دللت  
على القطع صدق يمينه وعلى الراهن البيعة على الولاية وان سلم الملة  
واذ من مضي المدة صدق ايضا يمينه ولو لم يتعرض المرتفع لهذه الامور  
الاربعة منعوا وتسلما واقصر على انكاره بمثله اذ صدق ايضا وعلى  
الراهن اثبات هذا الوسيط **السادس** لو اذن المرتفع للراهن في البيع  
مطلقا فباع فان كان الدين حلالا فلو حقه بالمهر وقضى منه وان كان  
موجلا بعد لم ذكر المهر ههنا كانه واذن له فيه بشرط ان يجعل عنه  
ههنا مكانه فقولا ن سوا كان الدين حلالا او حلالا اصحها عند المحاملي  
والمادردي والغزالي فطلان الشرط والاذن والبيع وبقي الامام المسئلة  
على دهن ما يقتضاه اليه الفساد والقاضي فربما متهما والغزالي بناء على  
نقل الوشقة من غير العتق وهي مبنية على رهن ما يقتضاه اليه الفساد  
بالموجل ويجوز ان فيما اذا اذن له في الاعتاق بشرط ان يجعل القيمة رهنا  
او في الوطي بهذا الشرط ان حلف ولو اذن في بيعه بالدين الموجل بشرط ان  
يجعل حقه من المهر فثبت البيع والاذن على المصوم ومن انى استحق بخس  
قول بصحة البيع والاذن دون الشرط ويجعل المهر رهنا ولو اختلفا في  
الاذن بعد البيع فقال المرتفع ان ثبت في البيع بشرط ان رهن المهر وقال  
الراهن قل مطلقا فالمدعيان للصدق المرتفع يمينه فعلى هذا ان صححنا لاد  
فعلى الراهن رهن المهر وان لم يصح فانه صدق المشتري المرتفع فالبيع باطل



وهو موهون كان وان كذبه نظر فان ذكر اصل الرهن حلف على نفي العلم  
وعلى الراهن ان رهن قيمته وان اقر به وادعى ما ادعاه الراهن من الاذن  
فعلية ودال عليه وعن الرهن حجة عليه ولو اقام الرهن بينه على انه كان  
مروهونا فهو كما لو اقر المشتري فيه وجه ان القول قول الراهن ولو اختلفا  
كذلك قبل البيع استنع **فروع** قال في رد المحتار اذا اذن المرفق للراهن  
ضرب الحادية الموهونة فصرها فانت من الضرب بقسط الرهن ولا يلزم  
الراهن قيمتها قال الاصحاب وهو كما لو اذن في الوطى فاحمل وكالوادع السيد  
اخره في ضرب عبيد فصره فانت بخلاف ما اذا ضرب الزوج زوجته  
والامام من عليه تعزير والمعلم الصبي فالراهن مأمور فيه احتمال لو كان  
المرفق اذن له في ضرب الناذب فاذبه فذلك ضمنه **الثالثة** من يات  
وعليه دين تعلقت الدون تركته وفي منع هذا الغلو من لاد فلو ان  
احدهما ونسبه الامام لا القديم وبه قال الاصطحابي يمنع ويستمر ملك  
الميت لا قضا الدين اصحابا وهو الجديد وبني علمهما تعاقب الدين بوابد  
الزكاة كالتب والتمرة فان قلنا الدين مع الميراث تغلق بها والا فلا  
وبني القاضي الخلاف في تغلق الدين بالاولى لا تفصل بعد الموت على الخلاف  
في الحمل هل يقابله فسطر من التمر والظاهر ان هذا فروع على ان  
الدين لا يمنع الميراث وعلى الصحيح ففي كفية التغلق بها طرعا في بيان  
قولان وقيل وجهان احدهما انها تغلق لا ورش بقبه العبد الجاني  
واظهرهما انه تغلق الدين بالمرحوم وبني علمهما تغلق الوارث ما زيل  
الملك كالبيع فلا عتاف فان حملنا تغلقه كتغلق الارش خرج على  
الخلاف المتقدم في بيع الجاني وعقده ان كذا الوارث موهون وان  
كان معشر المرفق فان قلنا ينفذ او كان موهونا عن الشيخ الى على ان  
المن يكون مستحقا للغرماء عن العراقيين انا بقول البايع ان قضيت  
الدين من غير الزكاة استقر بيعك والا فقص فضينا الدين عن آخرين  
انه ان كان موهونا الزكاة الادا والا ينقص البيع وقد تقدم انا اذا صححنا

بيع العبد الجاني فهل يكون سيده ملما للقدافيه وجهان وان  
كان يلزمه بالايلا والاعتاف قطعاً فاذا المرفق امامه القدر  
على الوجه بانه لا يكون ملما بالقدافيه او مع العجز الزمان القدام لا يكون  
لرب الدين الخيار ومقتضاه القول به ههنا قال الراهن وخرج في بيعه  
وعقود المعسر وجه حسن من بيع المضطر ماله فانا اجر بما في بيعه قوله على  
الوقف قال وعلى قولنا في على ان المن مستحق للغرماء ولا فرق بين الموهون  
والمعسر ولا ياتي هذا في الاعتاف قال في القولين الثقات عند  
على ان الفليس لو بصرت في الماله المجوردين هل يقطع بطلانه او توقفه  
فان سقط الدين صح والا فلا والوارد كالمجوردين عليه في الزكاة وان  
جعلنا تغلقه لتعلق الرهن بطر البيع وخوجه وخرج العتق على رافق اللملة  
وبه المسئلة وجه احزان التضرعات موقوفة فان قضى الوارث الدين  
بيننا نفوذها والا فلا وهل يفرض الحال في جريان الخلاف بين ان يكون  
الدين مستغرقا للزكاة ام لا فيه وجهان اظهرهما لا وثانيهما انه ان  
كان لا يستغرق فهاصح التصرف لانه لا سقي الا قدر الدين وتشتب الى  
الاصطحابي وعبر عنه بان الدين لا الم يستغرق لم يملك الموهون قدس  
وعلمون ما زاد عليه ولا فرق على القولين بين ان يعلم الوارث بالدين ام  
لا **فروع** سئل الشيخ ابن الصلاح عما لو تقاسم الورثة الزكاة ثم ظهر دين  
فهل لربه استيفاءه من غير حصه تغلق الوارثة باذنا الحاكم او يبيع كل  
واحد بقدر حصته **فاجاب** بان الوارثة يومرونا لا يغاير حيث  
ارادوا فان ابوا فللحاكم ان يبيع في الدين ما اراد من الزكاة كما يبيع ما شأ  
من الاعيان الموهونة عند تعدد اذن الراهن ولا سقي الدين حصص الدين  
حصصا على ما يذايديهم كالو توزع على الاعيان الموهونة فله ان يبيع التي  
تد الوارثة عند عدم الاتفاق هذا ما ظهر في **فروع ثات** لو باعوا  
الزكاة او بعضها ثم حدد من بعد ذلك فان كان المورث قد باع شيئا  
واكل منه فزدة المشتري يعيب بعد موته وبعد بيع الوارث واستحق



التمس فان قلنا ليس للوارث المانع في الدين المقادير في بيعه بالنقص  
وحينئذ اختلفا في الحكم بالمتجدد بالمقارن واظهرهما لا وجريان فيما  
اذا حضر يرافقه في نفسها عبدا او مملوكا بعد موته ونصرت الوارث فان  
صانه يتعاملون قال الامام وهذا اولى فان لا يفسد وفرض من تمام المسئلة  
فيما اذا افسدوا ونصروا ولم يتعرض الغرض للقسمة وهو الظاهر انه  
لا فرق بل لو افسدوا وعلى القسمة فان قلنا انما بيع فهو من محل الخلاف  
وان قلنا انما افران فلا اثر لها الجوارها مع حقوق الدين ويجريان ايضا  
فيما لو حضر عند يرافقه محل عدوان فريضة واقبضه ثم ردى فيها ثم ردى  
فمنعوا صانه بركة العبد وقلنا ومن الكافي لا يصح فهل يثنى بطلان الرهن  
فان قلنا لا يسمع بالنقص في مسئلة الرد والرد في فادى الوارث الدين  
استمر البيع وان لم يوده فوجها ان صحهما انه سفسخ والتا في لا يربط بطلب  
الوارث فالدين كالصانع لا يفرق للزجة فلو لم يبعها في وفادينه  
فان وصيته بعد ثبوتها ونهت على البيع على الوارث وان لم يوص ولو كان الدين  
اكثر من الزجة فطلب الوارث اخذها بقيمة ما وطلب بدارسها باحدا  
راعى في الجواب فلهما وجهان ينبغي ان على ان الشئ قد يفتى في الجاني  
بارس الجناية بالعاما يبلغ او بالقل من قيمته والا رضى والاصح ان الجواب  
الوارث وحكي القاضي في التفرغ في الوجهين في ان الوصية ايضا هل يمنع  
الميراث ويظهر انما في المطلق اما اذا كانت معين فمنع اذ في قطع اذا  
اذا خرجت من الملك ولا يمنع اذ في غيره وقطعا وحتم ان يكونا مطلقين  
فيها وقد لا يقبلها الموصي وقد سلف لما غيرها **الطرف الثاني**  
فما يتجدد للرهن من الاحكام ويتجدد له استحقاق اليد في الحال للربو  
واستحقاق البيع في ما في الحال للاستيفاء ومن اجل استحقاق الفرق في اليد  
وجب على الراهن بعد الرهن وفقته وموته ومقتضى وضع اليد  
على ما لا يغير جبا الصان الا ان هذه المدة لا يوجب صانا ولا عملك للرهن  
الاستفاد بالرهن وهذه خمسة امور ولا بد من ثمانية حاصه وليس الاخر

حكما

حكما يتجدد للرهن **المراد الاول** استحقاق اليد في الحال اليد  
في الرهن بعد الزوم مستحقه للرهن فلهذا على الصحيح في انه لا يشترط  
في الرهن ثبات من يكون الرهن في يده وفيه وجه الى انه اذا لم يشترط في  
الرهن حيلة في يد المرتهن او عدل وكان الرهن غير جارية انه لا يصح  
وجزم به الحاشي في ظاهر كلام الراعي فيفسد هذا الخلاف بما اذا كان الرهن  
مشرطاً في بيع وظاهر كلام صاحب لمعاينة اطلاقه وكانه خلافة في دوام  
اليده بعد ارفاقه في دين المبيع ولا تزال يده في المنقول الا عند ارفاق  
نهارا ودرء اليه ليلا وان كانت حرفته بالليل فبالعسر ولو انفق في  
العقد على وضعه عند ثالث جاز في حفظه للرهن ملكا وله رهن وثيقه  
وان شرط وضعه عند اثنين فان فصا على ان لكل منهما الافراد باليد  
او على ان يكون في يدهما معا تتبع الشرط وان اطلقا فوجها ان صحهما انه  
ليس لواحد منهما الا انفراد بل جعلانه في حوزة يدهما بهلك او عاقر او  
الحامق وان سلم احدهما جميعه الى اخر من نصقه وثابتهما ان لكل منهما  
الا انفراد فان انفق على جعله في يد احدهما جعل وان ساد عاقران كان  
الرهن ما ينقسم ففي قيمته جواز وجهان صحهما وجزم به الراعي نعم فان  
قساهم اريد احدهما ان يرد ما في يده على رخص في حوائره وجهان  
لا يشرط وان كان مما لا ينقسم كالعبد قال الراعي حفظه هذا امدة  
وهذا امدة والعدل الذي يكون الرهن عنده فامت عن المرتهن في اليد وعن  
الراهن في الملك فلو اريد رده سلب اليها ويلي ويكلمها وليست له تسليمه  
الى احدهما دون رضى رخص فان كانا غايين ولا وكيل لهما في حقه خسر  
الوديعة وفي بعض شرح المختصر انه لو اودعه ما له رجلا ضمن  
خلاف ما لو اودع الوديعة عند شفره وفرو فان الحكم مدخلا في  
الرهن عند بناءهما في حضورهما وكذا عند غيبتهما ولا مدخل في الوديعة  
عند حضورهما وكذا في غيبتهما وقال بعضهم لا فرق بينهما وعليه ان



بأني الحاجب فيهما جميعا وقال البراء ما إذا كانا غائبين لا يجوز للحاكم إلا  
إذا كان على مسافة الفضة وردد فيما إذا كان على مسافة العدة وأوحش  
سليمه العدة ضمن واستد أن كان باقيا وإن تلف في يد المدفوع اليه  
فإن كان الرهن رجع المرفق بكمال قيمته وإن زادت على حقه يجوز  
دهنا مكانه ويغرم من شئ من العدة الرهن والعقد على الرهن فإن  
عزم العدة فله أن يطف الرهن قضا الدين فلك القيمة المأخوذة منه  
كما في المعير للرهن قاله الرافعي وقارن ما إذا ضمن العدة فإن كان الدين  
خال لزمته الأقل من القيمة والدين فإن كان مؤجلا لزمته القيمة إلا أن يكون  
له الرهن في قادمة الدين فإن قلنا بالاجبار على قبض الموجد بانه لملك  
وسهنة عنده فإن كان الدين حراما والقيمة الفاء ولم ياذن الرهن في فاكية  
الدين لم يجز المرفق على قبوله خالا كان أو مؤجلا بخلاف ما ذكره أولا  
وأطلق العزم عن المستعدي القول بانه يضمن الأقل من القيمة وقد ر  
الدين والظاهر أن المراد إذا كان الدين حراما وإن كان المستد المرفق  
عزم الرهن من شئ من العدة المرفق القيمة وهو رهننا والعقد على  
المرفق قال الرافعي فإن كان الدين خال من حش القيمة وقع الكلام في  
التقاص فعلى الصحيح براءة المرفق في قدر دينه منه ولا طلبه على  
العدا فإن فضل عن قدر الدين من أفلنا لا يحصل المقاصط ولو لم يبالر  
في الأولى وبالقيمة في الثانية وفيه وجه أنه لا يبالر إلى المال ك  
أو إلى المعدل بعد أن نل في قصده وكذا الوعصب غاصب الودعة من  
الودعة والعين المكرأة من المجرى في الرهونة من الرهن ثم ردها عليه بل  
مخلاف ما إذا غصب اللقطة من الملقط فانه لا يبالر ردها اليه ولو  
غصب العين من المستعير والمستام ففي برأته بالرد اليها وجهان  
لوانفق المراهنان على فعل الرهن لا يد عدلا أخرجا وإن طلبه أحدهما  
دون الآخر لم يجب إلا أن يغير خال العدة فيفسقه أو جناية على الرهن

عند أو ضعفه عن الحفظ أو حدوث عداوة بين أحدهما أو بركة  
فتوق على ما عهد من قبل وكذا لو كان فاسقا بنوع من الفسوق فبان منه  
وفسوق بعينه وقال ابن داود ضا إذا عجز عن الحفظ أنه يضم إليه غيره فإن  
تدار عليه تغييرا خروصه الحاجر عند عدله كذا الوافلس وحجر عليه  
وكذا الوفاة وإراد أحدهما إخراجا من يده وأدته فإن لم يشفها على آخر  
وضعه الحاجر عند عدله كذا الحكم لو كان المرهون في يد الرهنين وبغير  
خاله أو مات كان للرهن نقله إلى آخر وليس عليه الرهن بميد وأدته  
وإن سادى موثرته في العدالة وفيه وجه أن يد الوارث لا يترك  
بل يضم القاضى اليه عدلا إذا طلت الرهن في الك ولو تلف العدة  
الرهن خطأ أو بسفه غيره أخذت القيمة منه ووضعت عنده بخلاف  
قالوا تلفه عدلا كذا الوعصب خطأ أخذ منه الإرض ووضع عنده وقال  
الامام لا بد من استحفاظ جديد وقياسه أن يقال لو كان  
الرهن في يد المرفق فاطف وأخذ بدله كان للرهن من لا مرضى سده في  
البذل وذكر برأما أن العدة لا يجوز له أن يقبض القيمة إلا إذا  
أبلغه اجنبى حتى عزى شرح انه يجوز له القبض في المليات فاك  
ولا وجه له أن لا يفرق ولو ادعى العدة تلف الرهن في يده أو رده  
على من له استخرج أدته فالقول قوله **الامر الثاني** استحقات  
البيع وهو ثابت للمرفق عند الحؤول إن لم يوف الرهن الدين من  
موضع آخر إن كان ملك الرهن فقد مر الكلام فيه ولذلك ثبت  
له حق البيع عند الاستراف على الملف قبل الحؤول كما مر وقد قدم  
الرهن بيمينه على شأير الغنى وتولي بيعه الرهن أو وكيله بإذن  
المرفق فإن امتنع الرهن لجه الحاجر على قضا الدين أو البيع بنفسه  
أو وكيله بالحس م بالنعى يرفان أصرا عدا الحاجر وبأني فيه ما  
سيأتي فيما لو امتنع من بيع ماله لو فادينه وإن كان غائبا ابتدأ الرهن  
الدين والرهن عند الحاجر حتى يبيعه فإن كانت الغيبة مآدوت



مستافة القصر لم يبعد الاباديه وقد العلم لومات لا يبيعه الحاكم الا  
بعد ثبوت الحق ونسبة الواث الى مستافة القصر ولو فحص الحاكم عنه فلم  
يقف على خبره فله بيعه ولو حضر الحاكم لم يفحص ففحصت صدق  
الحاكم وليس له الدعوى على المرتفع ان لم يفحص لان الفحص على الحاكم لا  
عليه فان لم يكن عينه اذ لم يكن جازم بفعله يبيعه بنفسه او يخرج على الخلاف  
فان من طرق غير حتمية حقه من مال المدون الواحد ولا يملكه قبل استئجار  
بيعه وناخذ حقه من ثمنه فيه طريقان وقال الامام ولو طلت المراهن التوفيه  
من الرهن لم يملك المرتفع الزامه بالتوفيه من حقه اخرى ان قدر عليه او اذا  
نقل غريب خلاف المشهور في المذهب ولو اذنا المراهن البيع لو فاد الدين  
ذات المراهن الزامه الحاكم بالاذن في بيعه او الا برأى الدين وقبل اذن الحاكم  
للمراهن في البيع فاذا باع منه من التصرف في الثمن واعلم المرتفع به فان  
سأل حقه امر الحاكم المراهن باذنه من الثمن وان لم يسأل قال الماوردى عليه  
الحاكم انه يطلب تصرف المراهن فيه وياذن المراهن في التصرف فيه وان  
سأل المراهن المرتفع ان يقبض حقه امره الحاكم به او الا برأى ان شفع متهما  
فقبضه الحاكم له وجعله في بيت المال للمرتفع ولا العدل الذي جعل الرهن  
في بيع الرهن ولو اذن المراهن للمرتفع في بيعه لم يصح بيعه في صحيح  
الوجهين على ما سأل في لو اقر المراهن ببيع الرهن غير اذن المرتفع  
لا مشاعه وبعد الحاكم ففي صحه بيعه وجهان ولو اذن للعدل في  
بيعه صح صح لا يبيعه الا باذن المرتفع لا مشاعه وبعد الحاكم ففي صحه  
بيعه وجهان ولو اذن للعدل في بيعه صح ثم فلو باعه باذن احدكما  
خاصة لم يصح ويقوم اذن الحاكم مقام اذن الرهن عند المذد ويقدر  
على هذا الاصل **فروع** **الاول** لو رجع احد المراهنين عن الرهن  
للعقد في البيع اشنع البيع ورجوع المراهن عزله عن الوكالة ورجوع  
المرتفع هل يكون عزلا فيه وجهان احدهما نعم وهو ظاهر النص  
ونسبته الماوردى الى الجمهور وظهر بهما وهو قول الاسحاق قال

القاضي

القاضي ابو الطيب ولو اذنت ببيع لا يملكه ليس ببيع وكذا لاجماع وكلام  
الى اسحق وعنه ما يدعي على الخلاف فان الوكالة من جهة المراهن هي  
ترفع بغير المراهن حتى يحتاج المراهن الى تجديده كانه اذا اذن المرتفع  
في بيعه وصرح به لماما وقال الماوردى في قول الاسحاق لا يملكه المراهن  
وبعضه ما فصح بعضا لان الوكالة اذن في البيع فاذا امتنع برجوع المرتفع  
عنه فقد زال موجب الوكالة وهذا يصح الفسخ الا ان وكالة المراهن لا يفسخ  
ترفع على القولين فلا يكون في المسئلة خلاف معنوي وهو ما يقتضيه  
امر الغزالي حيث صرح بان اذن المرتفع شرط لا توفيل واسند ان كان  
المراهن لوعاده واذن بعد رجوعه جاز البيع ولم يجب تجديده في كل من الرهن  
ولو كان غير لازم لوجب وله فيه بحث في **بطلان** لو اذن المراهن للعدل  
عند وضعه عنده في بيعه عند المحل او صح نص عليه وليس تعليق وكالة  
فاما هو تعليق نص في توقيف له وفعله يبيعه حينئذ من غير مراجعته وتجديده  
اذنه فيه وجهان احدهما وهو ظاهر النص وقول الاسحق نعم وصححه الامام  
والغزالي وثانيهما انه يفترق الى اذنه تجديده كما يفترق الى اذنه المراهن  
واما المرتفع فاذا كان عند اذن الوضع فهل يحتاج العدل الى تجديده اذنه  
قطع العرايقون بان يحتاج اليه وقطع الامام انه لا يحتاج اليه ومن غير  
انه لا خلاف فيه وقال الماوردى لا يحتاج الى تجديده اذنه وكفى استمراره  
على البرادون وقال ابن داود لا يحتاج الى اذن المراهن ولا بد من خطا البتة  
المرتفع ولو رهن شيئا بشرط ان يوفى به عند اذنه يبيعه عند  
المحل فلو قبض الرهن قال الشيخ ابو حامد ليس له بيعه لانه وسكته  
بيعه وهذا هو الذي لم يلزم الا ان يقبضه لان فذلك له بيعه وقال  
ابو علي الطبري ان وكله في بيعه وهذا هو الذي لم يبيعه وان وكله في رهنه  
مطلقا فله بيعه **الثالث** عن المرتفع الذي باعه العدل اذ قبضه اما  
بالاذن له فيه او على القول بان للويسد البيع قبض الثمن امانه فيه فلو  
ملك غير مرتبط لم يضمنه وهو من ضمان المراهن لان مسئلة المرتفع منها



اذا اقامت في موضعها فلو باعته ببلد اخر وقبض ثمنه ضمنه لبعده باخر  
وصح البيع بض عليه ولو تلفت في يده ثم خرج الرهن مستحقا فان  
لم يكن ذكر كرامه ببيع عن الراهن فلم يصدق المشتري على ذلك رجع  
عليه وان كان قد ذكر انه يبيعه او صدق المشتري عليه فثلثه  
اوجه اخذها بيطا البتة الوكيل فاذا اعزم لا يرجع به على الموكل والثاني  
وطا الموكل خاصة فاذا اعزم لا يرجع به على الوكيل واصحها ان لا  
يطالب كلاهما وعلى هذا فقراره ان يضمن فيه ثلثه اوجه اصحها قبل  
الوكيل فان اعزم لا يرجع به على الموكل وان اعزم الموكل رجع به عليه وثانيها  
على الوكيل فان اعزم لا يرجع به وان اعزم الموكل رجع به عليه وثالثها ان  
واحد منهما لا يرجع على من اخرهما عن استقر الثمن عليه ولو كان  
العقد قد باع الرهن باذن الحاكم لم يضمن له ولو عيبه وتلف الثمن  
وخرج الرهن مستحقا او باعه ابن الحاكم فعلق الثمن بدمه الرهن  
ورجع المشتري في تركه في ماله ولا يجوز العقد ولا الاعين طرعا في  
اصح الوجهين لا يثبت الحاكم الحاكم لو باشر البيع بنفسه لم يعلق  
الثمن به وثانيها يجوز العقد وامر الحاكم بغيره في ضمان الوكيل  
والوصي ولو ادعى العقد كلف المرفق فيه صدق يمينه وليس له تسليم  
الرهن الا احدهما غير اذ لا يخرج فلو فعل ضمنه الا ان يستلم الى الرهن  
باذن الحاكم فان استلم الى الرهن باذن الرهن فستلم واذا ذكره الرهن  
فستلم ان الصحيح انه لا يقبل قوله على الراهن وان المصدق الرهن  
بيمينه فاذا لطف فله وطا كبة من ضمان العقد بالتمسك والراهن بالدين  
فان اخذ حقه من الراهن رجع الراهن على العقد بالتمسك الا ان يصدقه  
على التسليم فوجهان اطهرهما انه يضمن ولو كان يضمن عليه من ضمان  
فلم يضمنه فوجهان قطعان ولو ادعى انه استلمه لان العاقل الشهود او عا  
فان صدق الرهن لم يضمن وان كذبها فوجهان ياتيان في كتاب الضمان  
لرسالة **فزع** لو قبض العقد بالتمسك واستلم الى الرهن باذن الرهن فردد

الشرطي

المشتري الرهن بغيره فان لم يكن ذكر كرامه ببيع للراهن رجع المشتري  
بالتمسك عليه ورجع هو على الراهن ولا يضمن رجع الكتم من الرهن فان لم  
يكن للعقد مال ولا للراهن غير الرهن يبيع وقبض حق المشتري من ثمنه  
وما بقي من المشتري على العقد ولا يعدل على الراهن ولو لم يثبت العيب لم  
يضمن الراهن من كمال العقد عن من في امتهنات الرد عليه وحلف المشتري  
رجع على العقد بالتمسك ولا يرجع العقد له على الراهن قال العزم وان كان  
العقد قد قال انه يبيع للراهن رجع المشتري على الراهن دون العقد  
**الفرع الرابع** حيث خالف للعقد لا يبيع لم يجز الا ان يملك الا ان  
نفذ البلد كالوكيل فان اختلف في شئ منها لم يصح الا ان يكون الباقي  
عزم المثل قد راى متعلقين الياس فاده كبيع ما سائر عشرة بشفعة وفيه  
وجه انه يصح بيعه فستلم ان باع مع احدا لشي من الشرائط وشاكر  
المبيع ضمنه فان كان بائنا استوفاه وله بيعه ثانيا وان صار مضمونا عليه  
واذا باع وقبض المزمع ومن مضمونا عليه وان تلف بيد المشتري فان  
كان المبيع بغير نفذ البلد او بالنسبة بخير الراهن من غير العقد والمشتري  
كلاهما وان كان بدو من المثل فقولان اصحهما ان الحاكم قد لا وثانيها  
انه ان شرم المشتري فحكمه كذلك وان اعزم العقد حط المصداق الذي  
كلو باع به ابتداء كما اذا كانت قيمته عشرة ويغاب فيه بدوهم فباعه  
ثمانية بغيره فستلم وتليخذه الدرهم الثابت من المشتري قال الرافعي كذا  
قالوه وقال الظن طرد الخلاف في البيع بغير نفذ البلد والنسبة وان  
اتفق على القولين في العزم ويؤيده ان صاحب المذهب يبيعه اخر من جعلوا  
كيفية دفع المثل اذ باع على احد من الوجه وسلم على الخلاف وشروا  
بين الصور الثلاث ومعلوم انه لا فرق بين عقد الراهن وبين الوكيل وعلى  
كل حال فالقرار على المشتري ليحصل الملاك عنده ان يرد الماورد  
بالقول الثاني انه يظا كبة بالتفاوت بين العقد الذي باع به وبين  
العقد الذي باع به صحيح وهو درهم في المثل المذكور وقد جمع الحامي



بينهما فذكر لراي قول ثلثه وذكرها الغرض ايضا في الوكيل وليس لان بيعه  
 بمن المثل وهناك من يبدله بزيادة عليها فلو فعل لم يصح ولو باعته  
 بمن المثل فما فوقه او بما ينفعه فبدل راغب في خيار المحل او  
 الشطر زيادة على ذلك فعليه فسخه والبيع بالزيادة على المذهب ومعه  
 وجه انه لا يلزم لكنه لا يوافق فان باعته من غير فسخ فهذا ينبغي  
 ان البائع لو باع البيع بغيره فالحجاء ومثل ذلك في فسخه بغيره فيه  
 ثلثه وجه احدها فسخته ويصح البيع وثانيها لا يفسخ ولا يصح  
 وثالثها يفسخ ولا يصح فعلى لراي بيع الوكيل من الزايد فان قيل صح  
 وانفسخ البيع لراي وان بقي البيع الاول بحاله وعلى الثالث  
 نعم ذلك فسخ البيع وحيث فسخ بغير العقل مع الزايد فان قبله  
 فلا ان وان لم يفسخ ففي بطلان نفسناح الوضمان لا يتان ولو لم يفسخ ولم  
 يبع ففي نفسناح البيع يبدل الزايدة وحدها ان اصحها في فعل هذا لو  
 بدل الرابع فان كان قبل الفسخ من البيع منه فالاولا وان كان  
 بعده فهل ينبغي ان يفسخ لم يدر وقع ولا باق بحاله او يحتاج  
 الى اشتبايح فيه وجهان صح الغرض الاول وظاهر كلام الراعي ترجيح  
 الثاني وحيث فسخ الرابع ليس لراي وقلنا بانفسناح الزايدة  
 ففي ثلثه من البيع بانها وجهان احدها لا فعل هذا الجواز المذكور في  
 المسئلة مفروض فما اذا صرح بالادنى في ذلك وثانيها نعم وذلك نظرد  
 في جميع الوكالات **فرع** قال احدها المراهنين للعقد ربه بالدرهم وقات  
 الاخر بالدنانير لم يبعه بواحد منهما ويرفع الامر الى الحاكم لبيعته بنقد  
 البلد سواء كان الذي اذن فيه احدها او غيره ثم ان كان له من غير  
 حسن بنقد البلد صرف بنقد البلد اليه ولو اذن ان يبعه بحسن حق المهر  
 خاذا وان كان خاذا ذكره كل منهما بنقد البلد او كان في البلد بنقد ان غير  
 ما قال الا فان كان احدهما الغلب امر الحاكم ببيعته بالغالب والا فان كان  
 البيع باحدهما احظ باعته به وان كان متساويين فان كان احدهما من

جس

جس الدين باعته وان كان من غيره باعته بما هو اسمها صرفا اليه فان استونا  
 عن الحاكم احدها وذكر القاضي ابو الطيب انه اذا قال المرتفع ببيع بالدنانير  
 وقال الراعي بالدراهم وكانت الدراهم قد دخلت المرتفع باعته بالدراهم  
 لانه لا عرض للمهر في الدنانير ولم يذكر في المذهب انه يرفع الامر الى الحاكم  
 ولعله مراده باطلاقة **فرع** قال القاضي انما يحق من الدم يدك في  
 المذهب انه يرفع الامر الى الحاكم ولعله مراده باطلاقة **فرع** اخلف  
 اعتناء في قيمة العين هل هي وصف قايمة بها او ما ينفع اليه الرغبات  
 فيها والاظهر الثاني والخلاف يقرب بعض القرب من الخلاف في ان الملاحظة  
 صفة قائمة بالذات وحسن يقرب نفسه او بخلافه باختلاف مبدل  
 الطباع ولا خلاف ان الحاكم اذا باع المهر من بها انتهت اليه الرغبات بعد  
 انما اسمها وان يبيع ولا متنع اذا شهد بشا هذا ان خبر ان بان قيمته  
 اكثر من ذلك بقدر لا شعاعين به كما اذا باع بالاسم والنام مائة فشهدا  
 بان قيمته مائة وبلغت على القولين لانه على القول الاول تعدد البيع بالقيمة  
 فبباع ما يدر فيه للمهر عن المرتفع وخوفا من الضياع ولا خلاف ان  
 الشهاداة بالقيمة من غير اسناد اليه لا يشترط في الاستواء مستوعبة **الامر**  
**الثالث** نعم المهر من موانه التي يقتضي نقا وحقيقة العبد وكسوته  
 وعلف الدابة على الراعي وله ان يفعل في المهر من مافيه منفعة وان يبي  
 المرتفع كالفصد والحجامة عند الحاجة اليها وكذا الختان في وقت عدا  
 الهوا اذا كان يند مل قبل حلوله لا حل فان كان لا يند مل قبله او كانت  
 الحوا خال لم تستقل بذلك وكذا الوكان ثم عاوض بخاف معه من الختان  
 ثم من حره برر شديد من والراعي وغيره اطول هذا الحكم في الختان من  
 غير فرق بين الصغير والكبير وصرح الشيخ في المهر في انه لا فرق بينهما  
 وقيد صاحب المذهب والبيان بالصغير ومنع من ختان الكبير وموظا  
 النقر في معنى الفصد مودج الدابة وهو فتح الودجين وسما عرقا  
 عربضان عن غير غيره النحر ويسا وهذا مذهبها وهو فتح الوقته لخرج



الما الذي يترك في الجاهل وكذا العالجة بالادوية والمرامير اذا لم يحتسبها  
 غايلة قان يخف من من ذلك فبالله ورجى دفعه فوجها ان احدهما لا  
 يجوز الا باذن المرفق من حرم به الشيخ ابو حامد وثانها واخاها القاضى  
 الطبرى انه يجوز ويجرى خلاف في قطع اليد المماثلة اذا كان في قطعها  
 وتر كما حطرت فان كان الخطر في الترك دون القطع فله القطع ومنع من  
 قطع سبعة واصبع زائدة وضرب زائد لا خطر فيه تركه اذا خيف منه  
 ضرر ولو اذن به المرفق كما لا يجوز للحر قطعه من نفسه فان كان الغالب  
 منه السلامة فهو على الوجهين لو استوى الخوف في البقاء والقطع  
 في جواز الحرج من نفسه خلاف ما في بابيه وكذا من ولد الصغرى ولا يجوز  
 لغير الاب والجد في التبعية الظاهر ان السيد ملحق بغيرها وقال الماوردي  
 في العبد الموهوب في هذه الحالة ان كان القطع يربيه في نفسه لم يمنع والا  
 منع ولا يجب على الراهن من ذلك واجرى المولى الوجهين الا يبين  
 في المفقعة في المداواة وقيل ان علب على الظن انه لا يبر الا بالمدواة ايجز  
 على الراهن وفي المفقعة كل ما يحفظ به الموهوب كاجرة استغلال الدابة  
 وسيت يحفظ فيه الموهوب اذا لم يتبع به المرفق والعدو واجره من  
 يرد العبد من يرايات واذا ادهن الموهوب فعلى الراهن بحسن سقيمها واصلاحها  
 وحداها وتحفيفها اذا لم يحل الدين عليه واذا ادهن اشجارا فعليه سقيمها  
 وكذا اكل ما فيه حفظ العيز وبها حفظ الحق المرتين فان منع فلا يجب  
 القاضى ليقوم بها من خالص مال نفسه يحسنها ويحسنها فمما لا ولا  
 بل منه الانفاق الا على الحيوان لحق الله تعالى ولحق بيعه الحار جزم من  
 الموهوب بحسب الحاجة ويصرفه في نفقته وحفظه قال الراى مام  
 والعز لا فان خيف سيقا بالموهوب بالمفقعة قبل الحل الحق بما يتبادر  
 اليه الفسار ويبيع بما لا يحتاج للمفقعة وجعل دهنه مكانه وللراى  
 فيه بحث قال برام فان حضانة فاكل المفقعة اقلدح بيع الجميع دفعا  
 لعب الشقيقين قال الراى هذا منقوع عليه من منفعة وكسبه والاحتياج

والاحتياز

والافتاق عليه من منفعة ولا يسه على هذا القول بعد لم يسله الا مام  
 وعلى برام جبر الحار للراهن على القيام ان كان حاضرا وصرفه من ماله  
 الحاضر في مونة الشفى والجداد والتجفيف كما تقدم فان انفق عليه  
 المرفق بغير اذن الراهن كان قسوعا او باذنه يرجع به عليه يرجع وان  
 انفق باذنه ليقوم به عليه ودون الرهن دهنه وبالدن فعليه ان ينفق  
 كالعبد اذا احتج فداه المرفق باذن الراهن ويكون موهوبا بهما وان  
 كان الراهن غائبا وانفق المرفق بكم الحار يرجع به على الراهن او بغير اذنه  
 مع قدرته عليه كان متطوعا وان لم يقدر عليه فعلى جوعه وجهان  
 كما مر في هرب الجار قال الراى في اما الموقوف الزائدة كالفقعة ففسده ان  
 يفاخرها ختم مال الوهب الجار كترك الجار او تجز عن برام فليعلم **قلت**  
 وهو ظاهر كلام الراى في **فروع** الاول للراهن قابير الفخل الموهوبة وما  
 يحده من السقف والبلد الذي يقطع كل سنة والعرايين والارث  
 وهو اصول السقف للراهن لا يدخل في الرهن كالثمرة وما كان موهوبا  
 عند الراهن قال في المنة هو موهوب وقال في الشامل والبيان هو  
 للراهن وما يحدث يقوم مقامه فان خرجت الفسلات في اصول الفخل  
 قال ابن الصباغ ودون للراهن حق للمرفق فيها ولو اذ دعت الفخل  
 والاستجار فاداد الراهن تحويل بعضها الى بعض ارض الراهن وكان فيه  
 مصلحة للباية قال الشافعى حتى الله عنه له ذلك فان حولها مستكاتب  
 دهنه وان جفت كانت برحشبات دهنه وان لم تكن في الارض ما يكتن  
 تحويلها اليه وكان في قلعها زيادة في البانية كان ذلك بعد اذن المرفق  
 ودون احشباتها دهنه وان اذاد الراهن تحويلها الى ارض موهوبة لم يكن  
 له ذلك وان اذاد تحويل المساقية وهي برحاجير التي تدور حول الفخل عيس  
 الما اليها من جانب لا جانب فان لم تدور فيه ضرب جاز وان كان فلا  
 قال الشيخ ابو حامد وليس للمرفق من ذلك بخلاف قد هين الجرباين الماشية  
**الثاني** للراهن على الماشية الموهوبة في وقت الامن ودون المرفق



وفلاني ليلالي يد المرتهن والعدا ولو اذاد ان يتجر بها للكل فان كان موضعها  
او بقر بها ما يبلغ مما يبلغا المرتهن منه وان كان محجبا فلا وفلاني ليد  
عدا منفقان عليه او يصبه الحاجر فان اختلفا في مكان النجعة فان استادا  
الموضعان في الخصب والامن اجيب الراهن ان اذاد المرتهن النجعة واباها  
الراهن ولم يرض هناك ما يكتفي به لم يرض له ذلك فاما ان يخرج معها او يوكل  
من اخذ لهما ورعاها وحفظها وكذا اذا اراد او احدهما نقل المتاع من  
بيت غير محرز الى محرز ولو ساهما المكان واذا الاسقال فان استقلا الى  
ارض واحدة والاحولت الماشية مع الراهن وترد الى المرتهن والعدا  
ليلة **الثالث** ما جاز للراهن فعله بغير اذن المرتهن هل للمرتهن فعله  
فغير اذنه قال الشافعي كلما فيه فضيلة ولا يضر من ضره له فعله كرهن  
الماشية للجرى بالقطران وكافيه منفعة وقد يضر الفصد والجرى امر وسر  
الدوا فليست له فعله وللراهن ان يفعل ما ضمن المنفعة والمضرة ذلك  
من غير اذن المرتهن فالتعظيم وهذه المسئلة غريبة واطلق القاضى السؤل  
وابو الفتح سليم القول بان يجوز للمرتهن فعل ما يجوز للراهن فعله بغير  
اذنه مبرعا به وقال الماقدسي لا يجوز له ان يفعل شيئا من ذلك بحال  
لاذالراهن ملك غيره **الامر الرابع** المرهون امانة في يد المرتهن لا  
يتقط ببقوله شيء من الدين ولا يبرمه ضامنه اذا تلف في يده بغير فعل  
واذا برى الراهن من الدين باءا او ابر او حواله بقي الراهن في يد المرتهن  
امانة ايضا ولا يضمن الا اذا امتنع من الرد بعد المطالبة كالودع وقال  
ابن الصباغ وينبغي اذا ابراه المرتهن ولم يعلم به الراهن ان فعله بالبراه  
ورده عليه حسن طيرت النجح موبا الى اذنه ولو تصرف المرتهن في المهر  
بما لا يجوز ضمنه ضامنا الغاصب ناكرا قيمة من وقت التصرف الى وقت التلف  
فان كان القيمة من حشيش الدين وهو حال احوال النقص **مربع**  
الاول لو استعار المرتهن المهر من الراهن لم يضمن به ضامنه والراهن  
بأن يحال له ولو دهنه ارضا واذن له ان يغير من فيها بعد شهر فمضى

الشهر

الشهر امانة ولو غرس فيه قلع مجانا وبعد الشهر عادية مضمونة ولو غرس  
فيه فحمة مذكورة في العارية وهذا اخر كل مرهون اذ في الاستفاد  
به بعد مدة **الثاني** لو كان الدين موقعا بشهر فقلادته هاتين  
بشرط ان يكون مبيعاً منك عند حلول اجل او بعد بشهر فستد  
الرهن والبيع وهو في الشهر الاول امانة في يده ودعه مضمون عليه  
لان للفاسد من العقود ظهر الصحيح في الضمان وعنده قال القاضي  
دستد من ذلك صورتان احدهما عمل الشريك في نصيب متاجمه  
غير مضمون اذا كانت الشركة صحيحة بمضمون اذا كانت فاسدة **الثانية**  
المساومة على الخيل والرمي صححها مضمون ودون فاستد ها  
انتهى وبلغت بها بالثة وهي ان العير في الهبة الصحيحة غير مضمونة  
وذلك صلتها في الفاسدة وجهات وفيه وجه انه انما يكون مضمونا  
بعد الشهر اذ امسكه عن جهة البيع فاما اذا علم فستد البيع واستد  
عن حقة الرهن فلا وفيه وجه اخر ان الرهن صحيح يخرج من احد القولين  
فيما اذا شرط في الرهن شرط لا يفضيه العقد لكنه ينفع المرتهن انه  
يصح الرهن ويلغو الشرط ولو غرس المرتهن بعد الشهر في يرض فان ظن  
صحة البيع لم يقلع مجانا وان علم فستد قلع مجانا وكذا لو غرس في الشهر  
**الثالث** ادعى المرتهن تلف الراهن في يده صمدق بمينه وطعاً وان فهم  
كلام الغرلة ذكر خلاف فيه وان ادعى رده الى الراهن فطريقان فاك  
المراد في القول قوله مع مينه وطردوا ذلك في كل امين كالمستاجر قالوا  
وقبول قول الرهن في الرد قطعاً من خصايص الاثمان المحض وهو يردع  
والوكالة بغير جعل والمقادير والاجير المشترك اذا لم يضمنه احداهما  
يقبل قولهم بمينه وهذه طريقة الاكثرين وقادعهم الروائي في المراء  
مقبول قوله في التلف بقول قوله في الحلة على التفصيل الا في حشاش  
الودعة في النفقة من تحيله على سبب حفي مقبول قوله او ظاهراً متباح  
الى اقامة السنة ثم يحلف على التلف به **الرابع** لو فاحض هذا الرهن



واستوف حقه منه فهو امانة في يده قبل ان يستوف حقه واذا استوف  
حقه صار مضمونا عليه ولو قال اخذ بذر امك وكان ثلث درهم التي فيه مجهولة  
القدر او كانت كثر من درهم لم يملكه ودخل في ضمانه بحكم الشر القاسد  
وان كانت معلومة بقدر حقه ملكها اذا لم يكن للدين قيمته وان كانت فهو  
من مسئلة مدعجوة ولو قال اخذ هذا العبد لحقك فلم يكن سائما قبل ملكه  
وان لم يقبل واحده ضمنه بحكم الشر القاسد **الامر الخامس** تصرفات  
المرهون في المهرين ولا تثبت له فيه الا حق الوتق فليس له بصرف قولي  
ولا فعلي الا ما فيه مصلحة الرهن كرهن الجربا كما مر ولا اسفاع تقلي ولو وطى  
لجارية المرهونة فاما ان يطاها بغير اذن الراهن او بآذنه **الحال الاول**  
ان يطا بغير اذن الراهن فهو كوطى غيرها فان ظنهما ذوقه وامنه فهو وطى  
شبهة لاحد فيه وعليه المهر للمستيد والولد خرد عليه فتمت للمهر وان لم  
يظنه ولم يدع جهلا تخريم وطى امة غيره فهو اذن يلزمه الجحد والولد  
دقيق غير سبب ويجب المهر للراهن ان كانت مكرهة او فاعية ولز كانت  
مطاعة عمالة فوجهان اصحهما انه لا يجب وان كانت جاهلة به وجب  
وان ادعى الجهل بالتخريم لم يقبل منه الا ان دعي جديا العهد بالاسلام  
او نشأ ببادية بعيدة عن العلم في ذلك الحد واما المهر فان كانت  
الجارية عمالة بالتخريم مطاعة فلا يجب على الصحيح وان كانت مكرهة  
او جاهلة او فاعية ففي وجوبه وجهان اصحهما انه يجب وان ولد لها  
ففي بون جرية الولد ونسبه طرقا احدها بنوتهما وهما انعقد الولد  
دقيقا ثم عتق او خرافته وجهان شهرهما الثاني وثانيتها لا تثبت  
وقالهما ثبت الحرية وفي النسب وجهان وراعيهما ثبت النسب وفي  
الحرية وجهان قال القاضى في اذنا المحنر معاقلة قال في النسب  
يجب بحججه على هذين الوجهين انتهى ذلك يرجع الى انه هل ثبت لوطية  
خدم الزنا وحده القاضى فيم خلافا في موضع اخر قال ابن مامر  
وعلى هذا عندى الخلاف في عهد المحنر في القتل فان الحاقه بالخاط لا

تجبره

42  
موجب له وهذا منه يدل على الكا وطية لوطى الشبهة لا بالنزاهة والكل  
في جواز ذكاج الامة له وقد قال القائل في فناويه وطى الصبي كالمجنون  
وطى المحنر ثبت النسب فانه ادعى الحرمة من وطى الاخ من الرضاع  
ملك المهر والجارية المشتركة وجارية الابن **الحال الثانية** ان يطاها  
بآذنه فاما ان يعتقد التخريم او لرباحة فان اعتقد التخريم فهو اذن  
عليه الحد على المذهب والولد حر غير نسب وفيه وجه انه لا حد فيها حق  
هذا ما لوطى في الحالة للراوى مع الجهل بالتخريم وان **الاباحة**  
وادعى ذلك ففي قبول قوله وجهان احدهما لا يقبل الا ان يكون حديث  
عمدا ونشأ ببادية بعيدة عن العلم واحسان الشيخ ابو حامد وقال القاضى  
الطبرى هو غلط مخالف للنص واصحها انه يقبل قال ابن الصباغ هذا  
عندى مختلف باختلاف حاله بحسب ما يعرف مثل عطلته ونسبه وجب  
قبلا قوله ولا حد عليه وبنت بنت الولد واما وجوب المهر فان كانت  
مطاعة او فاعية وان كانت مكرهة او فاعية فقولا نسوا وجبنا  
الحكام لا اصحها انه يجب وصح الجرحا في الوجوب فان ولد لها ثبت نسب  
الولد وحرية وفي الفقه طريقان احدهما انهما على القول في المهر والباينة  
وهي قول الراسخين في الفقه بالوجوب وهو المنصوص حيث ثبت النسب  
لا قصير الجارية ام ولد للمرتهن فلو طاهها ففي ثبوت امية الولد قولان  
بانيان **فرع** لو تزعم المرتهن بعد الوطى لرجل ان الراهن قد باعها  
منه او وهبها واقبضها واذكر الراهن قال قول له مع مميته فان حلف  
فهو والولد دقيقان له وانفك الرهن ثم لو طاهها يوما من الدهر فهي ام  
ولد له وان ذكر الراهن وحلف المرتهن فالولد حر وهي ام ولد له ولو ادعى ان  
الراهن كان روحا منه حيث يجوز له تكا حها واذنه فالقول قوله ولا تفك  
الرهن وهذا يدل على ذلك الحد عته فيه قولان قال المامردى جرحا في  
دعوى البيع والهبة والولد لم يملك ولا يضمن ولا في الحال ولا اذا  
ملكها المرتهن قطعا **الطرف الثالث** في محل الوثيقة ودعوى الوثيقة



سُغْلَقَ الرِّهْنُ فِي سِدِّهِ عِنْدَ ثَلَاثَةِ أَوْ عِنْدَ سَبْعَةٍ بِالْأَذْنِ عِنْدَ خُلُولِ  
الدِّينِ وَشَرَطَ أَنْ يَكُونَ الْمَنْ دِهْنًا مَكَانَهُ عَلَى قَوْلِ كَامَرٍ فَمَا تَدْرِي لِمَ  
كَالسَّبَبِ مِنْ الْجَادِيَةِ الْوُطُوقِ مُشَبَّهَةً فَلَا تَعْدِي الرِّهْنُ إِلَيْهِ وَأَمَّا الزَّوَادُ  
الْحَاصِلَةُ مِنَ الرِّهْنِ فَإِنْ كَانَتْ مُنْصَلَةً كَالسَّمَنِ وَجَرِ الشَّجَرَةِ وَالْمَرْقِ فَتُجْعَلُ  
الْأَصْلُ الرِّهْنُ فَإِنْ كَانَتْ مُفْصَلَةً كَالْوَلَدِ وَاللَّبَنِ وَالصُّوفِ وَالْبَيْضِ فَلَا  
تَعْدِي الرِّهْنُ إِلَيْهَا هَذَا إِذَا زِيدَ فِي الْحَاصِلَةِ بَعْدَ الرِّهْنِ الْمَقْصُودَةُ قَبْلَ  
الْبَيْعِ كَمَا إِذَا عُلِقَتْ بَعْدَ الرِّهْنِ وَضَعَتْ قَبْلَ الْبَيْعِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَمَّا إِذَا  
شَرَطَ دُخُولَهَا فِي الرِّهْنِ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنْ يَرُوحَ أَهْلًا فَدَخَلَ أَيْضًا وَأَمَّا  
الْمَوْجُودَةُ خَالَةً الْعَقْدِ فَقَدْ مَرَّ ذِكْرُ الْخِلَافِ فِيهَا قَالُوا لِمَا مَرَّ وَحَرَّمَ الْوَلَدَ  
الْحَادِثَ مُخْتَلَفٌ فَوَلَدُ الرِّهْنِ لَا يَتَّبِعُ أُمَّهُ وَيُفْزَلُ أَلَدُ بَرٍّ وَالْكَابِتَةُ  
قَوْلَانِ وَفِي الْمَدِّ وَدَعْنِهَا وَالشَّاةُ الْمُنْدُ وَرَضِيحَتُهَا طَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا  
الْفُطْعُ بَأَنَّهُ كَأُمُّهُ وَالْآخَرُ أَنَّهُ كَالثَوْبِ يَلْقِيهِ الرِّيحُ إِلَى ذَا أَسْتَنْ وَفِي  
وَلَدِ الْوَدُوعَةِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَحْفَظُ بَعْدَ زَيْدٍ وَالثَّانِي أَنَّهُ  
كَالثَوْبِ لَا يَحْفَظُ إِلَّا بِأَذْنِ زَيْدٍ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْإِيذَاعَ عَقْدٌ وَلَا خِلَافَ  
أَنَّ الْوَلَدَ إِذَا حَدَّثَ بَعْدَ لَزُومِ الْبَيْعِ لَا يَحْسَبُ عَلَى الْمَنْ وَكُلُّ فَضْرٍ مِمَّنْ زَوَالَ  
الْمَلِكِ كَالْإِيلَادِ وَقَوْلُهُ جَعَلْتُ هَذِهِ الشَّاةَ أَصْحَابِيَّةً لِلْحَقِّ الْوَلَدِ قِيَمُهُ بِأُمِّهِ  
أَمَّا الْوَلَدُ فَلَهُ أَحْوَالُ أَحَدُهَا أَنْ يُوَحَّدَ بَعْدَ الرِّهْنِ وَيُفْصَلَ قَبْلَ الْبَيْعِ وَقَدْ  
مَرَّ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ **الثَّانِيَةُ** أَنْ يَكُونَ مَجْنُونًا خَالَةً الْعَقْدِ مُفْصَلًا خَالَةً الْبَيْعِ  
فَقِيَّتُهُ دِهْنًا بَيَّاعٍ مَعَ أُمِّهِ قَوْلَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى أَنَّ الْحِمْلَ قَبْلَ تَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَنَا  
لَا يَعْلَمُ لَمْ يَلِدْ مَرُّهُ نَادَانِ قَوْلَنَا يَعْلَمُ فَهُوَ دِهْنُ بَيَّاعٍ مَعَ أُمِّهِ وَقَالَ الشَّيْخُ  
أَبُو مُحَمَّدٍ إِنْ قَوْلَنَا يَعْلَمُ فِي سُغْلَاقِ الرِّهْنِ قَوْلَانِ وَخَرَجَ مِنْهُ طَرِيقٌ فَاطْعُهُ  
بَعْدَ الدُّخُولِ فِيهِ طَرِيقٌ فَاطْعُهُ بِالْمَدِّ بِالْأَذْنِ فَإِنْ قَوْلَنَا لَا تَعْلَمُ  
بِهِ فَصَرَّحَ بِتَعْلُوقِهِ فَقَالَ كَيْفَ مَعَهَا فَوَجَّهْنَا طَرِيقًا أَنَّهُ لَا يَكُونُ  
مَرُّهُ نَادَانِ أَيْضًا السَّرَابَةُ أَنْ تَعْلُقَ بَعْدَ الرِّهْنِ وَتَكُونَ مَجْنُونًا عِنْدَ  
الْبَيْعِ فَيَبْنِي أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْحِمْلَ قَبْلَ تَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَنَا لَا يَعْلَمُ سَبْعُ أَثَرٍ

وَكُلُّهُ

وَكُلُّهُ دِيَارَةٌ مُتَّصِلَةٌ وَأَنْ قَوْلَنَا لَا يَعْلَمُ لَمْ يَتَعْلَقِ الرِّهْنُ بِهِ وَتَعْدَرُ سَبْعُ أَثَرٍ  
مَوْجُودَةٍ الْوَضْعِ وَلَوْ دِهْنٌ خَلَّةٌ ثُمَّ أُطْلِعَتْ فِي بَيْعِهَا مَعَ الطَّلَعِ طَرِيقَانِ  
بِقَدَمِ أَحَدِهِمَا قَوْلَانِ وَالْآخَرُ الْقَطْعُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَرُّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ  
وَيُسْتَنْبَتُ الطَّلَعُ وَأَنْ كَانَتْ مُطْلَعَةً وَقَدْ رَهِنَ فِي دُخُولِهِ خِلَافٌ تَقَدَّمَ  
فَإِنْ قَوْلَنَا نَدْخُلُهَا وَقَدْ بَيَّعَ وَهُوَ طَّلَعٌ بَعْدَ بَيْعِ مَعَ الْخِلَافِ فَإِنْ بَرَّ طَرِيقَانِ  
أَحَدُهُمَا أَنَّ الْحِمْلَ كَمَا لَوْ لَدُنَّ الْحَامِلِ وَالْآخَرُ الْقَطْعُ بِأَنَّهُ بَيَّاعٌ مَعَ الْخِلَافِ أَمَّا  
بَدَلُ الرِّهْنِ وَهُوَ أَرْشُ الْجَنَابَةِ فِي النَفْسِ وَالطَّرَفِ فَيَتَعْدِي الرِّهْنُ إِلَيْهِ  
لَهُمَا حَقٌّ عَلَى الرِّهْنِ وَخِذْلَانِ رِشٍّ مِنَ الْجَانِبِ انْقِلَابُ الرِّهْنِ إِلَيْهِ وَيُوضَعُ عِنْدَ  
مَنْ كَانَ الرِّهْنُ عِنْدَهُ مِنَ الْمُسْنَعِ أَوِ الْعَدَا وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ قِيَمَتُهُ وَأَنْ كَانَ  
الْمُطَالِبُ بِهِ يَلْقِي بِقِيَمَتِهِ الرِّهْنِ وَالْعَدَا وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الشَّارِدِ هُنَّ عَلَى  
الصَّحِيحِ وَمِمَّا كَانَ لِرِشٍّ فِي دِمَةِ الْجَانِبِ قُلُوبُ صَفٍّ دُونَهُ مَرُّهُ نَادَانِ  
قَالَ الرَّائِزُ لَا وَقَالَ الْإِعْرَاقِيُّ دَخِمَ وَصَحَّحَ التَّوَدِيَّ وَالْخِلَافُ الْبَقَاةُ عَلَى  
الْخِلَافِ فِي أَنَّ الدِّينَ قَبْلَ هُوَ مَالٌ لَا وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلَانِ الْعَصِيَّةُ فِي خِلَافِ الْحِمْلِ  
مَوْجُودَةٌ وَيُظْهِرُ بِحَقِّهِ هُنَا وَالْحَصْرُ فِي بَدَلِ الرِّهْنِ وَالرَّاهِنِ لَا الرِّهْنُ كَمَا لَوْ  
حَتَّى عَلَى الْعَبْدِ الْمُسْتَأْجَرِ أَوِ الْمُودِعِ أَوِ الْمُسْتَعَارِ فَإِنَّ الْخِصْمَ الْمَالِكَ لَا هُوَ لَا فَنَ  
ذَكَرْنَا قَوْلَهُ لِلْمُرْتَهِنِ الْمَطَالِبَةُ بِهِ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يَخْصَمُ بِهِ  
قَالَ الْقَفَّالُ قَالَ الْبَغَوِيُّ وَهُوَ يَرُوحُ عِنْدَ بَرٍّ مَكَّابٍ وَجَزَمَ بِهِ الرُّوَابِيُّ  
وَقَانِيهَا أَنَّهُ يَخْصَمُ وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَسَبَّهَ الْإِمَامُ إِلَى الْمُحَقِّقِينَ وَالْمُسْتَأْجِرِ  
أَنْ يَخْصَمَ إِذَا غَصِبَ الْعَيْنُ وَسَبَّهَ الْإِمَامُ إِلَى الْمُحَقِّقِينَ أَيْضًا وَجَزَمَ هُوَ  
وَالْفَرَّ إِلَى بِهِ وَصَحَّحَ الرُّوَابِيُّ وَقَالَ الْبَغَوِيُّ أَنَّهُ الْقِيَاسُ وَالْمَضْمُونُ فِي الْمَسَا  
أَنَّهُ لَا يَخْصَمُ وَإِذَا خَاصَمَ الرَّاهِنُ فَلِلْمُرْتَهِنِ حُضْرُهُ حُضْرُهُ ثُمَّ إِنْ أَفْتَرَّ  
الْجَانِبُ أَوْ أَقَامَ الرَّاهِنُ بَدْنَهُ أَوْ حَلَّتْ عَلَيْهِمَا عَيْنُ الرَّدِّ بَعْدَ ذِكْرِ الْمَدْعَى  
عَلَيْهِ بَدْنُ الْحَامِلَةِ وَتَعْلُقُ حَقَّ الرِّهْنِ بِأَرْشِهَا فَإِنْ ذَكَرَ الرَّاهِنُ عَنْ عَيْنِ الرَّدِّ  
تَعْدَرُ كَقَوْلِهِمْ عِلْفُ الرِّهْنِ فِي أَصْحَابِ الْعَوَالِمِ وَهِيَ كَالْقَوْلِ فِي عَيْنِ الْفَلَسِّ وَلَا  
فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْجَنَابَةُ خَطَا أَوْ عَدَا لَأَنَّ الْعَدَا قَدْ يَفْضِي إِلَى الْمَالِ وَأَنَّ ذَا

جَر



سأجناية فان اوجبت الفضايا فالمرهون ينقص فان انقص بطل الرهن  
وليس للمرهون مطلقا لئنه بالعفو على ما اذا ان عفا عن الفضايا فان قلنا  
ان مطلق العفو موجب المال وجب وان قلنا لا وجبه وهو ليس صحيحا  
بحسب شئ وان عفا على ان لا مال فان قلنا موجب العهد احد الامرين يصح  
عفو عن المال وان قلنا موجب القود فان قلنا مطلق العفو لا موجب المال  
لم يجب شي وان قلنا يوجب به وذلك في اصح الوجهين وان قال الرازي  
انقص ولا عفو فهل للمرهون اجبارا على اخذها فيه طريقان احدهما نعم  
وثانيهما فيه قولان ينبغي ان على ان موجب العهد القود المحض اذ وجد  
الامر من ان قلنا العود لم يجب وان قلنا احد الامرين اجبر وان اوجبت  
الحناية المال بان كانت خطأ او عمدا عفا على ما لا وكان الحافي جبرا  
فان الرازي عن المال لم يصح ابراره وقبل هو موقوف ويطلق للمرهون  
حق الرهن فان قضاها من غيره او ابراه الرهن منه او استقططه من  
الوثيقة بائنة العفو والابان بطلانه وجزم به السديجي وبني  
الشيخ ابو محمد القولين على القولين فيما اذا انقضت الفلس وبني عليها  
القاضي من يرادش بعد الدين يجوز للرهن ان للحايد ولو صالح الراهن  
عن الارش على حشر احرم يصح الابان للمرهون فان اذ صح لا كان  
الماخوذ رهنا وللرافعي فيه اشكال ولغيره جواب عنه ولو ابراه  
المرهون لم يصح ابراره ولا يجوز فتح الرهن على الصحيح من الوجهين  
ولو صرح باسقاط حق الوثيقة فقال عفو عنه او استقطط  
حق منه صح كما لو قاله والرهون قات وحكمة لئلا ما يرتفع على  
قول العراقيين ان يرادش بوصف بالرهون في حال تعلقه بالتدانة  
ومعنى كلام غيره يقتضي ان غيرهم لا يوافقهم **فترج** ضرب ضارب  
الحادية المرهونة فالتج جنيتم ميثا فعليه عشر قيمته الا بمر  
ولا يجوز رهونا فانعه ساجادية بالاجناس فلا تنافي على الضارب  
ولان قد ارادش بالنقص من العشر رهنا وان عصمت بالضرر

فجر

49  
وجب ارشؤه ودون رهنا فانه الرافي وكلام القاضي في الطبيب يفهم  
ان شيئا منه لا يجوز رهنا وحكاة الامام عن العراقيين واستحسنه  
وان القيمة حيا ثم مات ففيها على الجاني قولان صحها قيمة الجني حيا  
وارش نقص الام ان حصل نقص القيمة بخس بها الراهن والارش مرهون  
ويطع الطبيب القاضي في الطبيب والاستقضاء انه لا يجب ارش النقص ولا  
يتعلق حق المرهون بشئ وهو كما مر عنه وثانيهما اكثر الامر من يرادش  
وقمه الجني فان كان الارش اكثر فاما اخذ رهن كله وان كانت القيمة  
اكثر فقد رادش منه مرهون وبالمهمة اذا ضربت فالتج جنيتم ميثا  
فلا تنافي على الضارب سواء ارش النقص ان نقصت ودون رهنا وللامام  
والعراقيين انما فرضنا مسألة القائلين حيا ثم موته وحكاية الخلاف  
في ان الواجب الارش والاكثر منه ومن قيمة الولد في المهمة وحكم  
المهمة اذا ضربت فالتج جنيتم ميثا حيا ثم مات حتم الامم في جميع ما قدم  
ونسبته الامام للعراقيين بشر قال ان كان الحمل موجودا عند العقد  
وعلقنا الرهن به فالقيمة مرهونة بكل حال وان لم يعلق به فانه  
او جنيتم قيمة الجني لم يتعلق بقيمته وان اوجبت ما نقص بالاجناس فمسألة  
محتملة ولا يصح عندي ان القيمة لا يجوز رهنا **فترج** ارش انضاض البير  
مرهون **فترج** اذا فاسد الجناية منقص العيز دون القيمة كما لو جبر  
العبد اخضر لا رهن بالراهن ولا يتعلق به حق المرهون **فترج** اذا اخذت  
قيمة المرهون للحيثولة فنقص ما ذكره القاضي في الفناء في انه لا يتعلق  
بها حق المرهون فانه قال اذ جني العبد في يد المستام وهرب فاخذ  
المالك قيمته لا يتعلق بها الجني عليه لا يملكه لو خذ بطلا اذا كان في ذلك في  
الحناية وتعلقها اقوى من تعلق المرهون فهو في الرهن اولى **الطراز الرابع**  
في غانة الرهن وما ينفك به وذلك باخذ استباب دلالة فك الرهن  
وقوات المرهون غير رد وقضا الدين احدهما فتح الراهن من المرهون  
او من الرهن صرح بان يقول استحق الرهن اذ بطلته او استقطط حتى



من الموقوف الثاني فوان المرهون فانه سماية اما حسا لموت وحرث وغرق  
 وابلا فحرثه واكل يستبع او شرعا كما لو اعتق او وطى لجبل باذن المرهون  
 وملتحق به فوان الملك بغيره لا ينفذ به الرهن بالحماية على نفس او مال  
 فاذا احق العبد المرهون بطل الرهن بخبر والحماية للحريظ نظر، وتعلقت  
 الحماية بالجاني ام بسيد **القسم الاول** ان متعلق بالجاني فاذا  
 حنى على اجنبى تعلقت الحماية برقبته ثم ان اوجبت الفضا في النفس  
 فافضل المستحق بطل الرهن وان كانت في عضو فاقصر منه بقى الرهن  
 بحاله وان اوجبت المالا بان كانت خطا او عمدا فعلى ماله او على من  
 لا يملكه او على ماله فان فداه السيد او ابراه المستحق بقى هذا وكذا لو  
 فداه المرتفق كما مر في الابيع في الحماية وقدم حق الجاني عليه ولا  
 حيا ربه البيع الذي شرط فيه هذا ان كان برار شتر شتر في قسمته  
 فان لم يشتره فبيع منه بقدره وفي الباقي مرهونا الا ان يتعذر  
 بيع البعض او يكون البعض ينقصه فيباع جميعه ويكون الباقي  
 من الرهن بعد قد ربرر مرهونا واذا بيع فلا ضمان على الرهن هذا  
 كله اذا جنى بغيره فبيده فان جنى بغيره فان كان غير مميز او عجميا  
 يرى وجوب طاعة السيد في كل ما يمر به مجريا كان او غيره فالجاني  
 هو السيد وعليه الفضا او الضمان وفي متعلق القاضي برقبته العبد  
 وجهان الاظهر المنع ونفى الشافعي على انه اذا كان السيد معسرا  
 فبيع في الحماية ذلك السيد ان ياتي بمثل قيمته ولو زهنا مكانه  
 فبهر من اخذ بظاهره وقال يباع فيها عند اعتدال مبيده ومنهم من قال  
 لا كما لو قتل السيد المرهون واذا على ما اذا شهد على العبد بالحماية  
 فقال السيد انا امرته بها فاذا جنى عليه لم يرق فان قول السيد لا يقبل  
 ويبيع في الحماية ويقبل اقرار السيد في حق المرهون فبطل منه القيمة  
 او على غير هذا ومقتضى كلام ابن الصباغ والعلماء وفيما يخص ذلك  
 محالة اعتداد السيد كما هو المصنوع وان ارفع اطلقه واذا غفلنا برقبته

العبد

العبد فبيع في الحماية فعلى السيد ان يرهن قيمته وان كان العبد مميزا بالغا  
 او غيره نعم ان طاعة السيد لا يجوز في المحرمات فان لم يرهنه عليها  
 فهو كما لو جنى بغيره الا انه فائمه السيد وتغزيره وان ارهنه كان  
 السيد هو الجاني وفي وجوب الفضا على السيد ان كان بالغاعا قلا  
 قولان فان اوجبتا بخبر الولي ميزان قبلهما وبين ان يقتل السيد  
 ويستحق نصف الدية وبين ان يعفو على الدية فليسحق دمة السيد  
 نصفها وفي رقبته العبد نصفها وان لم يوجبه بخلاف رقبته نصف الدية  
 بخبر الولي ميزان يقتل السيد ويمن ان يعفو ويسحق دمة نصف  
 الدية **القسم الثاني** ان تكون الحماية متعلقة بالسيد ولها الجواز  
**الحال الاول** ان جنى المرهون على طرف سيده او على رقبته الذي للبيت  
 بمرهون فنان كان او مديرا او ام ولد فان اوجبت الحماية الفضا صر كان  
 له ان ينقص كالجاني وهل له ان ينقص بنفسه او يرفع الامر الى  
 السلطان لينقص منه فيه وجهان فان اقصر بطل الرهن وان عفا  
 على ماله او كان بالحماية خطا لم يثبت المالك والرهن وان وقال ابن  
 شريح ثبت المالك بتوسل المرهون به لا فان الرهن في قدر الحماية  
 بالبيع ونظيره الحماية في حق المرتفق ودون العبد قال ابن مام  
 واجمع برصحاب على خلافه ورواه جماعة من العراقيين فولا عن  
 رواه ابن شريح وعلى المذهب لو مات السيد قبل الفضا صر والعفو  
 قام وادته مقامه فيها فان عفى على ماله لم يثبت المالك وسقى الرهن واما  
 اذا حنى على نفس سيده فثبت في الحالة الثانية **الحال الثانية**  
 ان جنى على عدا اخر للمرهون مرهونا فاما ان يكون مرهونا عند مرتين  
 الحائز او عند غيره فان كان مرهونا عند غيره فان كان بالحماية عدا  
 ولا مانع من الفضا صر كان للمرهن ان ينقص ويبطل الرهنان جميعا وله  
 ان يعفو على ماله فان عفا عليه متعلق حق مرتفق القليل بالعبد الفاضل  
 وان عفا مطلقا صح فان قلنا مطلق العفو بوجوب المالك ببيت المالك



متعلقا برقبته كما لو عفا على مال وان قلنا لا موجه فطرد من القليل ومن العا  
 رهنا وان عفا على مال فان قلنا موجه المراهج لا يبرهن وجب المال  
 ولا يصح عفو عنه الا برضى مرتبه القليل وان قلنا موجه العود المحض  
 فان قلنا العفو الطلق لا يوجب المال وان قلنا يوجب فوجها في صحيح  
 المعوى انه لا يجب كل ذلك كما في المجوز عليه بالفلسه وان كانت الجناية  
 خطا وجب المال المتعلقا برقبته ثم بما وجب المال متعلقا برقبته بان  
 كانت الجناية خطا او عفا على مال او مطلقا وقلنا انه يقتضي المال  
 بيع العبد القاتل في حق مرتبه القليل وجعل ثمنه رهنا مكانه وان كان  
 حقه بياض يبيع العبد القاتل للوز المقتول دون قيمة القاتل مع منه  
 بعد رحقه ونفي النايه دهننا عند مرتبه القاتل فان قدر ربع البعض  
 او نقص بالتشقيص ولم يرض به الراهن ومرتبه القاتل يبيع الكل وجعل  
 الفاضل عن الادش رهنا عند مرتبه القاتل قال **الامام** فان  
 اشع مرتبه القاتل من ربع الفاضل عن قيمة القليل ولم يرض المالك  
 بالتشقيص او رضيه فاباه المرتضى عمل عا فيه حفظ المالمية دون  
 حق الاخيه باصر ولو ابيع الراهن المرتضى على نقل حق مرتبه القليل  
 من الوثيقه المحيز القاتل ان كانت قيمة المعتول اكثر او متساوية والى  
 قد حقه ان كانت اقل ودوز رهنا عندك ولا يباع عليهم ذلك ولا  
 يخرج على الخلاف في نقل الوثيقه ولو طلب الراهن النقل وطلب  
 مرتبه القليل المنع فايها بحاب فيه وجهان اظهرهما بجان المرتضى  
 فيباع ويجعل المرفع يده اما لو طلب الراهن البيع ومرتبه القليل النقل  
 فالمجاب الراهن ولو ابيع الراهن ومرتبه القليل على النقل قال **الامام**  
 ليس لمرتبه القليل المناقشه فيه وطلب البيع قال **الرافعي** وقضية  
 توجيه الاظهر من الوجهين ان له ذلك قال **الامام** ولو اناه بعباد  
 اخر ليرهنه بدلا القليل لم يحبر المرتضى اتفاقا ولو امتنع السيد من  
 الامنه ماصر والعون في الحال ففي اجباره على اخذها الطريقان المعادان

في خاتمة الاجنبى وان كان القليل رهنا عند مرتبه القاتل فللسيد ان  
 تقص ويطل الرهنا فان قضى الحال وجوب المال كما تقدم فان  
 كافا رهونين يدين واحد فهو فوات محض في حقه كالموات وكل الدين  
 متعلق بالقابل وان كان القاتل رهنا فابدين اخر فان طلب المرتضى بغير  
 رهن القاتل وان سقل اليه من القليل لم يصير رهنا بالدينين لم يجب ثمن  
 نظريه الدين فان اختلفا في الحموله الناجيل او في مقدار الناجيل  
 فلم يمتنع نقل الوثيقه بدين المقتول اليه القاتل فيباع بقدر حقه ويجعل  
 عنه رهنا وان اختلفا جلولا وناجيلا فينظر بينهما الخلاف في القدرام لا  
 فان لم يكن بينهما الخلاف كايه ومايه فان تساوت قيمة العبد من كماله  
 كانت قيمة كل منهما ما يبين كانه الجناية هدر اقال **ابو اسحاق** لا ان  
 دوز الدين الذي رهن به المعتول اثبت والدين رهن به القاتل بان يكون  
 مستقرا ودون القاتل غير مستقرا بان كان من مبيع يتوقع رده عيبا و  
 صدا قبل الدخول فوجه ان اخذها ينقل اليه والناهي في اخذها تراكم  
 وان اختلفت قيمتهما فان كانت قيمة القليل اكثر من سقل الوثيقه وان  
 كانت قيمته اقل فقلنا من قيمة القاتل قدر قيمة القليل اليه من القليل وبقي  
 الباقي رهنا كما كان رهنا به قال **ابن الصباغ** وان اختلفا على نقيته  
 ونقل الدينين اليه صار مضمونا بيهما وان كان من الدين اختلاف  
 كايه وما يبين فان تساوى العبد في القيمة او كان القليل اكثرهما قيمة  
 فان كان هو المرتضى فافلهما فلا يادة في النقل وان كان المرتضى لا يشر  
 نقل من القاتل قدر قيمة القليل تراخى وحيث ولما سقل الوثيقه الى القاتل  
 فهل يباع ومقل اليه او يقام عينه مقامه عند طلب الراهن النقل الى  
 العيز وطلب المرتضى البيع فيه الوجهان المنفردان وحيث قلنا لا ينقل  
 الوثيقه فطلب المرتضى من ثمن القاتل ويجعل ثمنه رهنا مكانه ففي  
 الاجابة اليه وجهان احدهما نعم وثانيهما لا الا ان يرضى من مضمونا  
 فيلحق ما يشرع اليه الفسار **الحال الثالثة** اذا جنى على من ثمة الراهن



كانه ورايه ومكانته فاما ان يكون الجناية على طرفه او نفسه فانه  
كانت على طرفه كما اذا قطع يد ابنه عمدا فله القضاء والعفو على مال  
فان مات ولم يقطر ورحله ابوه كان له ان يقصر فان عفا ابنه على  
مال او كانت الجناية خطأ ثبتت المالك فلو مات الابن قبل استيفائه  
ودرته الراهن فهل له فاك الرهن فيه وجهان احدهما لا وصحة لا  
المستد لا يجزى والامام وقاينها وقطع به العراقون ان له ان يبيع منه  
بقدر الادش وينفق الرهن فيه ولا يسقط الدين كما كان لمورثه  
وبناها الغزالي وغيره على ان الملك لطايب هل يقطع دوام الدين  
استحق قبله بان كان له على عبد غيره دين ثم مله هل يسقط او  
يبقى ويبعه به بعد العتق فيه وجهان صحيح لراكثر في الثاني ان  
لنا يسقط تسقط هذا وفيه نظر وبعضهم شبهه الوجهين بالوجهين  
واستبعدوا الامام والشيخ تومج حتى الخلاف في مسئلتنا فتولين  
وخرج عليهما ما لو جنى على عبد لغيره فاشتراه قبل استيفاء الجناية  
هل يسقط الادش باستخدا ان الملك على الجاني فيه وجهان وان  
كانت الجناية على نفس مورثه كما اذا مل ابنه ودرته فان كانت عمدا  
فله القضاء وان عفا على مال او كانت الجناية خطأ فهل ثبتت المالك  
فيباع في الدين وينفق الرهن فيه وجهان يفيدان على ان الله ثبت  
للوادع ابدا للقتيل ثم ملقا الوادع عنه فان قلنا بالاول لم  
يثبت ونقل في الحاقه عن حقه في الام ان له ان يعفو على مال وان قلنا  
بالثاني فحقه ما سبق في ادش الطرف من اجرا الوجهين المتقدمين  
عند الفقهاء يبنون على ان يجزى المالك على العبد هل يسقط  
الدين الذي عليه ولو مل العبد الرهن مستد الرهن فان كان عبدا  
فلو أبرته القضاء فان عفا على مال او كانت الجناية خطأ ففي ثبوت  
المال قولان احدهما ثبتت فعلى هذا يباع في الدية وينفق بالرهن  
وذكر الشيخ فركة مستوي في الرهن وسائر الغرماوا وصحهما

وقطع

47  
وقطع به الفاضل والامام انه لا يثبت وهما مبنيان عند كثير من على ان  
الدية تعبت للموارث ابدا او تلقينا فعلى الاول ثبتت المالك وعلى الثاني  
لا وعنى الفقهاء انه بناء عليه مرة ثم قال ان قلنا الدية مستلزمة  
ابدا يبنى على من جنى عليه عبدا ماله هل يستبد امر الادش  
الى العتق من سقط وجزم مرة بان لم ير ادش لا يثبت وامنع الجمهور  
من هذا البناء وقالوا مقتضى القول بان لا يثبت وقال **ابن الصباغ**  
القول لا يثبتا مبنيين على **سعي** جنى على مكاتب سيده ثم انقل الحق  
اليه موته او تعجزه نفسه فهو كما لو اشترى اليه بموت مورثه **سعي**  
**السبب الثالث** في فاك الرهن فضا الدين من غير الرهن ومهما  
قضى جميع الدين انفق الرهن متواقتاه غير الرهن او غيره ولا  
سفا فيه شئ ما بقي من الدين شئ ولو فاك ومات احد المرهونين  
بغالب في وهما بحجة الدين قال الماد مردى ولو شرط انه كذا قضى من  
الحق شئ انفق من الرهن كذا فسد الرهن ويقوم مقام القضاء في ذلك  
الفك الراه على الدين جميعه بالاجرا والحواله والافالة المسقطه من الثمن  
المرهون والمستد فيه المرهون به وليس حلت على بائس المالك الفسخ المسقط  
له والاعتياض عنه فلو بلغت العجز قبل التسليم بطل الرهن واعتياض وعاد  
الرهن كما عاد الدين قاله المتولي والعمران وهو ظاهر على قولنا ان العقد  
يرتفع من اصله فاما على القول بانه يرفع من حينه فينبغي ان لا يعود الرهن  
وسبعي ان يخرج ما اذا رد المعيب يعيب على هذا الاصل قال الشيخ ابو حامد  
ولم يعرف قبل الفخرية استبداد احد المقدنين عن الاخير بطل  
الاعتياض وعاد الرهن له دشه المشتري والرهن كان وهذا الوثقا لا  
عند المعادضة عاد الرهن وكذا انتقال الدين الى غيره به بالحواله كما  
اذا حال زيد عمر ابا الدين الذي على خالد به رهن صرح به الفاضل  
وقال الرهن سفسح بالحواله بالدين المرهون به وبالحواله عليه ايضا وظر  
المتولي وقد صرح الرازي في البغوى بانفكالك الضمان بذلك ومقتضى ما

ما  
ان قلنا



ذكر بان الصباغ ان لا ينفك الرهن ولا يبر الضامن فانه قالوا بحالة  
بدون رهنه على دينه رهن ينفك ان لا يصح وجهها واحد الا ان الرهن  
عقد وقع له ولا يقبل النقل الى غيره بخلاف الدين الذي على الضامن فانه  
يقبله وكذا الواحالة وحده جازا اذا انعقد العقد فحصل الرهن فكال  
في بعض المهور ونكاح بعض وتعدده يحصل باثني واحد ما اذا  
يتعدد في نفسه كما اذا رهن نصف العبد بالفتنة عقد ونصفه  
بآخر بالفتنة عقد اخر فاذا برئ من احد الرهن انفك النصف  
المهور منه دون الآخر وثانيهما تعدد مستحق الدينين كما اذا رهن عبد  
من اثنين بينهما عليه صفقة واحدة ثم برئت ذمته عن دين واحد سما  
بابا او ايضا او غيرهما انفك الرهن بفسط دينه وفيه وجهان جهة  
الدينين اذا احدث كما اذا ائلف لهما مالا مشريا او ابتاع منهما شيئا  
مستركا لا ينفك منه شيء بالبراة عن دين واحد ما وهو يخرج وجه  
باني انه ليس لاحدها الا ينفك باحد نصيبه فالدين للراهن ولو شرط  
اذا احدثها اذا ائلفا عليه خاصة انفك الرهن وهو الثاني على  
بآخر غير رهن فستد له الرهن لا نه شرط ينفع الراهن ولو شرط اذ  
احدها اذا قضى ما عليه لا ينفك نصيبه حتى يقضى الاخر ما عليه  
بطل الشرط وسكت عن بطلان الرهن ويجوز ان ياتي فيه الخلاف  
الذي في نظايره فانه شرط ينافي معقضى العقد وينفع المرتفعين  
وثالثها تعدد من عليه الدين وهو الراهن كما لو رهن رجلان من رجل  
عبد ما بدنيه عليهما فاذا برئ من احدهما انفك ولا ينظر ههنا الى  
الحاكم الوكيل وتعدده فلو وكل رجلا من رجلان رهن عبد ما من زيد  
بدنيه عليهما ففعل به برئ احد الوكيل ما عليه انفك نصيبه وخرج  
القاضي على القولين وعلظة الامام وهل يتعدد الصفقة بتعدد  
الامالك الواستعار عبد من رجلين لرهنه بالغير فنهه بها ثم ادعى  
القاضي فصداداه عن نصيب احدهما بعينه لينفك فيه فلا احد ما

و

لا ينفك وثانيهما سفك وهو كراظهر وفيه قول ثالث هو الفرق بين ان  
دكون المرتفع علم بان العقد المالكين فينفك نصيبه باذ انصف الدين  
عنه او لم يعلم فلا سفك الا باذ الكل وكذا الواذن احد الشريكين لصاحبه في  
رهن حصته من العبد فنه من الجميع من واحد يدبر واحد ثم ادعى نصفه قلصا  
فك احد النصيبين ففيه القولان ولو استعار عبد من رجلين مستويي  
القيمة فنه من واحد يدبر واحد ثم ادعى نصفه قلصا فك احد النصيبين  
فان كان مشتركا في العبد ففيه القولان وان كانا كل منهما ما عبد  
فقط بقا ناصحهما طرد القولين الثاني القطع بالانفك انما الواذن من الرهن  
في الصورتين فاصدا به الشيوع فلا ينفك من الرهن به وحيث قلنا  
بالانفك ان فكنا الرهن مشروطا في بيع ففي ثبوت الخيار المرتفع اذا  
كان جاهلا بالاحكام وجما ونقول قولنا رهنه ناعم والامام ذكر الخلاف  
فيما اذا جعل للرهن غارة وقطع بثبوته وقال ان علمنا وجعل تعدد المعبر  
ففيه احكاما ولو استعار رجلان رهن من اثنين كان نصيب كل من  
المال من هونا من كل من المرتفعين ولو قضى من احدهما انفك نصف العبد  
قطعا ولو قضى نصفه من كل منهما فاصدا به فك نصيبا احد المالين  
انفك كنه القولان ولو استعار انسان من واحد رهنه من واحد ثم قضى  
احدهما ما عليه انفك نصف المهور وفيه بحث للرافعي لو  
استعار عبد الرهنه من واحد فنه من اثنين او لرهنه من اثنين  
فنه من واحد قال المتولي وغيره بصره وقال البغوي لا يصح وصححه  
الرافعي فالظاهر ان الجواز في رد وكفرع على انه لا يجب تعيين المهور  
اما اذا قلنا بتعيينه فليس له رهنه من غيرهما لو كان الراهن عن اثنين  
فادى احدهما نصيبه من الدين ففي انفك نصيبه قولنا رهنه ما وطع به  
جماعة انه لا سفك ولو مات المديون وتعلق الدين بركته ففقد احدا  
نصيبه فهل سفك نصيبه من المتعلق فالامام لا سعد بن حبه على  
قولين ما على ان احد الورثة لو اقر بدين في الرهن واذا ذكر الموقوف بدينه



الجميع مما في يده او حصته منه فيه فولا في هذا البناء بقضى الرضا  
 الاتفكاك قال **الرافعي** والحرمان بفكاك نصيبه انما يظهر اذا كان  
 ابتدا النعاق مع ابتدا بعدد المالك فلو كان الموت مستبقا للمرض  
 فلهذا النعاق مستثاقا على ملك النوبة فان للدين اثرا بينا في الحجر على  
 المرض نصيبه ان يكون القول في انفكاك نصيبه كما قال **النوري**  
 وهذا خلافا لطلاق الامام والغزالي والظاهر ان المسئلة على اطلاقها  
 ولست هذه الصورة من الاول في شئ انتهى وفيه نظر **فزع** اذا كان  
 المرهون لا الدين وانفكاك الرهن في نصيبا خدهما بعضا او ابرا  
 وخوفا فطلب القسمة فان كان المرهون في نفسه بالاجزاء وهو الثلثيات  
 كالمكلا والموزونات والمدرجات المتشابهة والجزء اقله ان  
 يقاسم المرتهن باذن شرعي فخذ العرايقون والمادري بظاهره  
 ولم يخرجوه على الخلاف في انما بيع او اذاد وجعلوا ثانيا في القول  
 بانما بيع انفقار هذا الى اذن المرتهن وقال المرافعة هذا ان يبيع  
 على ان القسمة افرا فان قلنا انما بيع امتنع واذا حوزهاها مستبيل  
 طالما ان راجع شرعية فان ساعد ذلك والادفع الامر الى القاض  
 ليحيزه عليها او لقسمة وفيه وجه انه لا حاجة الى اذن الشريك في  
 قسمة المكلا والموزونات ويستقل بمقتضى الشريك وفيه لرجحان  
 الى اذن المرتهن وحدها انما نفعها امتنع اجبر وان كان المرهون  
 مقسم قسمة تعدل بحض كل لور هنا عند من مشركين بينهما مقسما وبي  
 القيمة بدين وقضى احدى نصيبه ثم اراد القسمة على ان ينفر دبعبد  
 وكما لو كان المرهون ثوبا او دارا او عدا او نحو فقد حكي الرافعي  
 عن العراقيين انه لا يجبر عليها وحكي لرامام فيه قولين وبناه على  
 الخلاف في ان هذه القسمة في غير صورة الرهن بيع او اذاد ان  
 جعلناها بيعا فلا يجبر بل لا يجوز ولو رضي الشريك في المرتهن ولو  
 اجزأ نقل الوثيقة قال **الرافعي** والمفهوم من كلام المعظم صحتهما

عند

صحتهما عند الرافعي قال الامام فان جعلناها افرا او منعنا  
 الاجزاء فاقسم الشريك في راحة المرتهن وجهان مرتبان واولي  
 بالرجعة وفيه لرجحان على قسمة التعداد من غير شرط فانما  
 فيه قولان اصحهما نفع والثاني انما في غير الرقود اما الرقيق فمجرى على  
 قسمة قطعا فان قلنا يجبر عليها ففي افراد او بيع فيه قولان ولنا  
 لا يجبر عليها فطريقان اصحهما فيه القولان والبيان في القطع بانما بيع  
 فعلى طريقه الامام ان قلنا يجبر عليها كان في القسمة القولان في قسمة  
 المتشابهات ساعا على انهما بيع او افراد فان قلنا لا يجبر عليها بحيث  
 القسمة ايضا على الخلاف في انما اذا وقعت دون بيعا او افراد وان  
 كان المرهون في بيعه قسمة الجزية وتعدل القيمة معاكال الرهن المختلفة  
 الاجزاء والدور فقسمة كقسمة الثلثيات ولو اراد الراهن ان القسمة  
 فلا ينفكاك سبي من المرهون وعلى التقدير المتقدم ولورده واحد من  
 اثنين وقضى نصيبا خدهما ثم اراد القسمة ليمنا زما بقي فيه الرهن  
 ففي اشراط رضي الذي يبيع رهنة ما يقدم **فزع** او قاسم المرتهن باذن  
 الراهن او الحاكم عند امتناع الراهن خارج حيث **الجبر على القسمة القسم**  
**الثاني** قضا الدين من غير المرهون في ذلك بان يبيعة الراهن عند  
 الجاول باذن المرتهن وقد تقدم ان المرتهن لا يستقل ببيعة بل يرفع  
 الامر الى القاضي عند امتناع الراهن ثم القاضي لا يبيعه بل يكلف  
 الراهن فضا الدين او بيع المرهون الا اذن فيه فان امتنع الحاكم  
 وقال **سليم** الحاكم يعاقبه حتى يبيعة او باذن فيه وهو مقضى  
 كلام الغزالي ولا يبيعة الراهن ثم مؤجل ولا بد من المثل بقدر لا  
 سغان به الا باذن المرتهن وان كان من بعضه يفي بالحق اقتصر على بيع  
 ما يفي به الا ان لا يمكن بيع بعضه فيبيع الكل ونوع منه الذي يفي  
 بالباقي للمشتري وهل له بيعه بشرط الحيا ردون اذنه فيه وجهان  
 اصحهما نعم لا يسلم المبيع الا بعد قبض الثمن فان سلمه قبله ضمن ولو



وكل الراهن المرتهن في بيعه ففي صحة بيعه وقوله ثلثة اوجه فالثالثها  
وهو قول العراقيين في ظاهر النص انه ان فاعه في غيبة المالك لم يصح  
وان فاعه محضته صح **قال** الشافعي في لوسط المرتهن اذ لم يلحق  
ان يبيعه بنفسه لم يجز ان يبيع الا ان يحضر به الراهن وحده لتمام  
عليها اذ قال بعه لنفسك **قال** الشيخ ابو حامد واذن المورث  
لرب المالك في بيع الزكاة والسيد المحض عليه في بيع العبد الحائري  
كاذن الراهن المرتهن **التفريع** حيث قلنا صحة البيع والتوكيل اما على  
القول بصلحته مطلقا اذ اذناغ حضور المالك على الصحيح فليصغ  
اذنه صور **احديها** ان يقول المرتهن بعه في استوف الميراث ثم ابتضه  
لنفسك فيصح البيع ولا يستيف الراهن ولا يحصل استيفاه لنفسه مجرد  
اذا مية يدك بل لا بد من استيفاء حديد بالبره ان كان موزنا وذا ديكلة  
ان كان مجعلا وينقله على ما تقدم في البيع فاذا قبضه ففي صحة قبضه  
وجهاان بقدر ما في البيع فان صحناه بريت دمة الراهن من الدين  
وان لم يصححه وهو لا يصح لم ير ان يدخل المقتوص في ضمان القابض  
ولو امتسكه لنفسه من غير استيفاء لم يضمن ولو كانت البيعة وايضا  
ثم امتسكه لنفسك فهل يكفي مجرد الامساك ام لا بد من استيفاء فبقر  
فيه وجهان اظهرهما الثاني **الثانية** ان يقول بعه في استوف الثمن  
لنفسك فاذا فعل صح البيع ويظل استيفاه لنفسه والتمسك على  
ملك المشتري دخل في ضمان البيع **الثالثة** ان يقول بعه لنفسك  
ففي بطلان بطلان قولك لصحيح انه باطل **الرابعة** ان يطلو فيقول  
بعه من غير اضافة مملو اوجه اصحها انه صحيح وثانيها لا وثالثها انه  
ان قدر له الثمن او فاع حضوره صح والا فلا ولو كان الثمن لم يحل بعد صح  
قطعا الا ان يقول بعه واستوف حقا من عبته وما في الوجهان  
وسنن القاضي الخلاف على الخلاف في ان الوكيل المطوف في البيع هل له ان  
يبيع من بيته وابنه ام لا اللهم ولو اذن سيد العبد الحائري المحض عليه في

سواء

سعة في غيبته لم يجز او في حضوره فوجهان والحق السند يحمي ما اذا  
اذن الحاكم لا يمينه في بيع ما لغيره في حق نفسه او لغيره المقتسب في  
بيع ماله **فروع** لو حضر الراهن محلست القاضي وطلب من المرتهن احضار  
الراهن ونقض حقه لم يلزمه احضاره ولا التكرار منه وان طلب احضاره  
ليباع ومو في منه الدين لم يصح يلزمه الاحضار ايضا ويلزمه التخلية  
ليتمك من سعيه وانما الدين وموثة الاحضار على الراهن وان وفاه  
الدين وطلب منه احضاره عليه فوجهان اظهرهما وجزم به الرافعي  
انه لا يجب وحيد التخلية وما بينهما محك ينسب الى العراقيين وانشاد  
القاضي في ان الخلاف مبني على الخلاف الذي بين الفريقين في قول  
المرتحن الرد فان قلنا لا يقبل قوله فهو كالايم المشرعي **قال** ابن  
الصباغ ينبغي ان يكون المرتهن كمن طرث الرخ ثوبا الى امره فعلم به  
وتركه وهو اشار الى ماخذ الخلاف **الباب الرابع**  
في النزاع بين المراهنين في النزاع قد يقع بينهما في اربعة امور **نفس**  
العقد **وسقدر تسلمه** فقد يقع في الحيانة الموجبة لفك الراهن  
وبقدم حتى المحض عليه **وسقدر تسلمه** فقد يقع في انفاكه فضا  
او امر اخرهما **النزاع الاول** في العقد اذا اختلفا فيه فادعاه  
المرتحن واذره الراهن صدق الراهن بيمينه ستواحت العير في يد  
الراهن اذ المرتحن وفيه وجه ان المصدق المرتحن بيمينه اذا طنت في يده  
وكذا لو اختلفا في غير المرهون فقال المرتحن رهنني هذا العبد وقال  
الراهن لا بل هذا الثوب فالصدق للراهن بيمينه ثم لا يكون الثوب رهنا  
وكذا لو اختلفا في القدر المرهون به فقال المرتحن رهنني هذا العبد  
قالا لغيره وقال الراهن لا الا لغير الواجب فالصدق للراهن وكذا لو اختلفا  
في صفة المرهون به فقال المرتحن رهنني بالالف قال الراهن بل  
بالموجر وكذا في جنسه كما لو قال رهنني بالدينار فقال الراهن وكذا  
لو اختلفا في قدر المرهون كما لو قال رهنني هذا العبد فقال الراهن







اشتراك ذلك ان كانت لعقدية في اظهر الوجهين وقال **البغوي** ان لم يبرأ الا  
الرهن قبلت شهادة المصدق لشريفة كالوكان في يد رجل فادعى  
بالتصيب احدهما فشهد له الشريك بقبل وان اذكر الدين والرهن  
محمد بن عرق بن ان يدعيه من جهة ارباب غيره واعترض الرافع عليه  
في جزئه في الاول وعلى ادعى زيد وعلى ابن خالدهما ذهناهما  
عندهما فكذا لا ينين زيدا وصدق عمر او كذا بالاهر عمر او صدق  
زيد او كل منهما مقرر من نصف نصيبه وهو ربع العبد ثم لو شهد  
احد من اثنين على الآخر قبلت شهادته ولو شهد احدهما المدعيين على الآخر  
فعلى الكلا والمتقدم وان صدق احدهما المدعين تمت حادعا وكان  
نصف كل منهما من مونا ولو ادعى انه رهنها عندهما من جهتين  
فاقرانه رهنه لاحدهما وزاد حلف له كان العبد رهنه عند  
المقر له بدينه تقرر عليه قال **الشيخ ابو حامد** وهو لا يجي على اصله  
لان المقر له لا يدعي الا رهن نصف العبد فحين لا يسمي من هو الكلا  
النصف ولو ادعى امرائه عبد فصدا واحدهما شاد كالمكذب فيه  
ان لم يصعنا ابدما بعد الادب احوال ووصعها عليه ثم ادعى انه رهنها  
فوجهها رهنها انه لا يشاد **الثاني** ادعى بخلافه على واحد  
فقال كل منهما رهنني عبدك هذا واقصنيته ولا يثبت فان كان كلا  
منهما حلف له بمينا وان لم يكد بها فاما ان يجوز العبد في يد الراهن او  
في يد احد المدعين او في يدها **الحال الاول** ان يكون في يد الراهن  
فان صدق احدهما دون الآخر قضى بالرهن للمصدق وسلم الله واما  
المكذب فحليفه فيه فلو ان احدهما وهو واراه المنة والبورطى وصحة  
البغوي **الثاني** نعم وهو محرج ومما يبدان على انه لو اقر برهنه من  
زيد بعد ما اقر برهنه من عمر وهل يغرم لزيد قيمته لكون رهنه مكانه  
وفيه فلو ان فلنا يغرم فله حليفه فان حلف لم يغرم وان نكل رد  
اليمين على المدعي فان ذكر فلا يغرم وان حلف غرم للراهن القمه وان قلنا

يغرم

يغرم مدني على ان يميز الردي بعد النكول كالا فادعوا حلف او كالبينة  
فحلف فان حلف فذاك وان ذكر عرضك المميز على المدعي فان نكل  
فذاك وان حلف فيها استفيد بها وجهان احدهما نقض له بالرهن  
ولسترد له من يرد وعلى هذا اهل يغرم الراهن للمصدق فيه طرطان  
احدهما لا يغرم **الثاني** فيه القولان قال **ابن ابي عمير** وهو في نهاية  
الضعف واصحهما انه ياخذ القمه من المالك لكون رهنه عنده ولا  
يترفع المهر من يرد وحكي المارد في الوجهين على وجه اخر فقال احدهما  
يستر الاول والثاني فيه **الثاني** يفسد في الجميع لقدر رهنها  
وان صدقها فيها ادعياءه وقال لا اعرف السابقين كما فان صدقاه  
فوجهان احدهما انه يقسم الرهن بينهما فكون نصفه رهنه عند كل منهما  
واصحها وهو المنصوص ان الرهن يفسد كذا قاله الرافع وغيره والذي  
اورد الامام ان الخصومة يسقط اليها ولكنهما تحليف صاحبها  
فان حلف احدهما فذكر من اخر قضى للحالف وان تخالفوا وثنا كالا ففسخ  
الرهن عند الراهن وجاز على الخلاف المسامحة في الفسخ ولو فسخ  
وفي نفوده في الباظر وفيمن يتولاه وطرده في كل عقد يفسد  
بشبه لا شك ان ثم قال من عنده ان قلنا بالفسخ ولا يتولاه الا الحاكم  
واذ كذبا به وادعياءه عليه بالسابق حلف على نفق العلم وانتقلت  
الخصومة اليها فيحالفان وبل استلخصه مما سألنا فيكون الحكم  
كما لو دخل وحلفا وذلك لا وقد تقدم وقيل ان هذا المنصوص قال  
الامام في هو فذهب به سوا كان الرهن في يد الراهن او احد المرهنين فان  
نكل عن المميز فهو كاعراضهما بجهله فزاد اليمين عليهما فان حلف احدهما  
دون الآخر قضى له فان حلفا انه تعلم السابق او كذا عاذا الوجهان  
في الفسخ والفسخ وان حلف على نفق العلم **الثاني** الشيخ ابو حامد حلف  
لكل منهما عيناهما بالحكم قال **ابن ابي عمير** فله فليته او حلفا انه  
ينسخ او يفسخ لتعذر امضايه وعن الغزالي عنه ان الخصومة



اثبت والاراذل يقتسم بينهما وهو بعيد والثالث وهو راجع عنده وعند  
 الغزالي ان التنازع يرجع اليهما فان حلف احدهما كفر فخر فخره ولو  
 حلفا او ذكرا عاد الوخمان في الفتن والقسمة والاول لانهم اللذان  
 ادرهما العرايين ومحو الادراك وان اقر بشيئا حلفا او اقراره  
 ولا حلفه للاخر القولان فان قلنا بحلف فحلف اثبت للخصومة لكنه  
 وان ظهر دلت البينة على خصمه فان ذكر انقطع الخصام وان ذكر قبله طرف  
 اصحها يغرم القصة للمخالف والثاني فيه الوجهان المقدمان في برهاننا  
 والقسمة والبيان ان جعلنا البينة كالقرار وجبت القصة وان جعلناها  
 كالبينة سلم الرهن الى الخالف وبطل برأيه **الثانية** ان يجوز العبد  
 في فدا احدهما فان كانا او صدقهما فالحكم كما تقدم وان صدق احدهما  
 فان كان هو ذا اليد اقر في يده وفي حلفه للاخر القولان المخصوصان لا  
 يحلف فان قلنا يحلف بما ادعى المرفوع المتقدم فان حلف فذلك وان اصر  
 عزم القيمة دون هذا وان ذكر دلت على السام فان ذكر فذلك وان حلف  
 فان قلنا المراكا لينة انزع من يداي وسلم للناسخ وان قلنا كالا مراكا  
 فثلاثة اوجه الغرم والافتساح والقسمة وان كان الاخر واعترف الرهن  
 بحرث الرهن والقبض مع كل منهما والى وقع التراجع في السابق فاقربه لغت  
 من هو في يده فقولان احدهما كفر اليد مرجح على المصدق فيقتضي له  
 بالبرهان واصحهما ان المصدق يقدم بتسليم الرهن له وفي حلفه للرهن  
 لذا اليد القولان وعلى الاول لا بد من عرض صاحبها وفتح الرهن عليه فقال  
 لو قال صاحب اليد قبضته انا وصاحبي لينة سبقه بالقبض سترخ منه  
 ويسلم له صاحبه **قالت** الفقهاء فان عرفت انهما لم يقبضاه الا دفعة  
 واحدة فالجواب كما قال المتقدم وان قال سبقته بالقبض فعصيه لم يضره  
 معنى فانقره في يده **قالت** الامام وما ذكره المزيدي لوجه ما ذكره  
 الفقهاء **الثالثة** ان يكون الرهن بيد المدعي والمصدق مقدم في النصف  
 الذي في يده وفي النصف الآخر القولان فان حجنا الافراد كان الجميع

هنا

رهنا وان حثا اليد كان بينهما نصفين وفي حلف الراهن لمن يقبله  
 القولان **قالت** الامام ولا يجري للاختلاف في الرجوع باليد الا عند  
 الاعتراف بوفوع الرهن ولا يعرف خلافا ان ذا اليد ادعى على المالك  
 الرهن والاقباض فكذا به ان القول قول المالك وقد ذكر غيره الخلاف  
 فيه **قالت** البغوي والرافعي ولا اعتبار في جميع ذلك سبق القبض  
 لا العقد حتى لو صدق هذا في سبق العقد وهذا في سبق القبض  
 فالمقدم الثاني **قالت** الاول لو قال لهنته من زيد واقبضته بعد  
 فاحسب رهن من عمري واقبضته فاليها يستلم فيه فولا من بينان على  
 بيع من يقر **الثانية** دفع مائة الى رجل وارسلته الى غيره ليقترض  
 منه للدفع فما لا دور هو المساع عنده ففعل ثم اخلف المرسل والمرسل  
 اليه فقال المرسل اليه استقرض ما به ودون المساع بها ما ذكرك قال  
 الراهن لم اذن له الا في خمسين فان صدق المرسل والمرسل قال صاحبنا  
 المذهب والبيان القول قول المرسل فحلف انه ما رهنه الا خمسين  
 ولا يميز على المرسل **قالت** ابن الصنيع عندي المرسل اليه ان يحلف المرسل  
 انه رهنه له بالمائة ياديه وقال الرافعي المرسل اليه قد فزع  
 علمها على المرسل بالاذن وعلى المرسل بالاحد والقول قولهما في نفي ما  
 يدعيه فان صدق المرسل المرسل اليه فالقول في نفي الزيادة قول  
 المرسل **قالت** ابن الصنيع وعندي ان المرتفع ان صدق المرسل وقال  
 الرافعي لا يرجع المرسل اليه على المرسل ان صدقه في الدفع الى المرسل  
 اليه **قالت** وان لم صدقه فمرجع عليه كذا ذكره وفيه اشكال  
 طويل ولو دفع اليه ثوبا وعبد وامراة برهن احدها فزهر العبد فقال  
 انما اذنت في رهن الثوب واما العبد فوديعة وقال المرسل والمرهن  
 انما اذنت في رهن العبد ثم لا يجوز العبد ولا الثوب رهنا ولو قال  
 امرتك برهن الثوب ومنيتك عن رهن العبد فقال المرسل امرتني برهن  
 العبد ومنيتني عن رهن الثوب واقام كل منهما يئنة فيئنة المرسل او في



**الفرع الثاني** القبض فاذا ائذنا في قبض المرهون فادعاه المرتهن انكره  
 الراهن فان كان في يد الراهن صدق يمينه وان كان في يد المرتهن وقال  
 اقبضني من حصة الرهن فانكر قبضه باذنه بان قال عه سبتني به  
 فكذلك على الصحيح وان ادعى قبضه عن حصة اخرى ما دون فيما بان  
 قال انكرته كما ادعته او اكرهته من فلان فاكراه فلان منك او  
 او دعتني فوجهان صحيحان وهو انه خصوص ان القول قول الراهن ايضا  
 وله النفقات على الخلاف فيما اذا رهن وسئل ولم يقصد تسليمه في الرهن  
 هل يقع عنه ويجري هذا التفصيل والخلاف فيما اذا اخلف البائع  
 والمشتري في قبض المبيع بالاذن حيث كان للبائع حق الحبس ووجد  
 المبيع في يد المشتري فقال اقبضته باذنه وقال التابع بل اعترفته  
 او ادعته او اكرهته او قصده ذلك في شيء مبيع بعضه وبقي بعضه  
 للبائع ودلوا على جرحه من المشتري من قبلهم اسما جرحه منه فانه صح  
 على الصحيح والتفريع على الصحيح ان حق الحبس لا يبطل بالاذن  
 والاعارة الا ان ظهر في مسكن الايداع والاعارة ان القول  
 قول المشتري والفرع الاصور مسئلة لراعاة كمال اذا قال المشتري للبائع  
 اعزتك المبيع بعد ان قبضته منك وقال التابع بل هو محبوب مني بالتميز  
 وهو كثر الصوق التي فرضها الامام ولرسا حجاب والظاهر ان الحكم  
 فيها ايضا كما ذكره ولو اتفق المرأهنا على ان الرهن اذن له في القبض  
 من حصة الراهن وقال الراهن لم يقبض بعد فقد نص على القول قول الراهن  
 وفي موضع اخر على ان القول قول المرتهن قال **لدا** صحا بل يمينه قول  
 كما في خالته فان كان الرهن في يد المرتهن فالقول قوله يمينه **فان** العرا في  
 ومقتضى المذهب عندي انه يحلف انه ما يعلم انه قبض وان كان في يد  
 المرتهن والقول قوله يمينه ولو سلم له القبض ولا قال دعوتني ليقبضه  
 وقال المرتهن لم يرجع صدق يمينه **فرع** لو قامت يمينه على الراهن باقباض  
 المرهون بعد الكراهة فقال اذنت لم تكن له تخليف المرتهن على القبض

وافراد

واقرار الراهن باقباض المرهون يقبل ملزم بشرط ان كان فلو قال  
 ذهنته اليوم فادى بحصة واقبضته اياها لم يقبل ولو شهد على اقراره  
 بالا قباضه في محل لمكان فكذلك الشهود لم تكن له تخليف المرتهن  
 على حجة وان صدقهم وقال اذنت لم تكن له وطلة تخليفه انه  
 قبض فليثه اوجه **احدها** ليس له ذلك **وثانيها** وهو ظاهر النص  
 والاصح عند العراقيين **ارسله ذلك** **وثالثها** وهو ان صح عند المراد  
 انه ان ذكر عد رايه اقراره كما لو كان المرهون غائبا فقال اخاني كتاب  
 على لسان دكي لي انه اقبضته ثم بان انه مزور واستمدت على العادة  
 في القتال قبل تحقيق القبض او اقبضته بالقول واعتقد به كافي له تخليفه  
 وان قال نعمت بالاذن فلا وان قرره لك في مجلس القضا فان كان  
 بعد دعوى فهو كالشهاد وان كان بعد هائم اكذب نفسه وانكر تخليف  
 المرتهن قال القائل ليس له تخليفه وان ذكر لا قراره باويلا وقال غيره  
 لا فرق وقال برهام ان اتحاد المجلس لم يقبل وان اعتد به في مجلس اخر قبل  
 ويجري الخلاف فيما لو قامت يمينه على اقراره لزيد يد فيقال انما اقررت به  
 لانه وعدني ان يقرضني ولم يقرضني فحلفوه ونظايره وفي الشيخ من الصراح  
 بانه اذا ادعى انما لا الذي اقر به كان في يده مضادة ان له ان يحلفه لان  
 ذلك قد فعل ولو كان ديا لم يقد اقبضه عوضه لم يكن له ان يحلف ان  
 اقبضه اياه وقد حلف قال الفاضل يحلف وجهين احدهما يحلف انه سيجق  
 عليه لولا انما ادعى انه اقبضه العوض عنه لم يقبل ويشغل المرء المشهود  
 عليه واليمين على لوجه الا يقبل كما لو ادعى انه باعه داره فقال لا ملزمني تسليمها  
 اليك كفي وحلف عليه لانه قد بعيمها وبعود اليه والثاني يحلفه على اتصال  
 العوض ولا يشغل المرء لجهة المقر ويجري الخلاف فيما اذا اقرانه باع وقبض  
 المرء ثم ادعى انه لم يقبضه وانما استمد على العادة وفيما لو ادعى العينة ورمض  
 ثم ادعى انه لم يقبضه وبما لو كان الرهن مشروطا في بيع فقال الراهن ذهنت  
 واقبضته تلك المرهون عندك فلا خيار لك في البيع واقام يمينه على اقراره

لوع







قبول قوله قولان المضاهة بقبول خلاف ما اذا فرح الحاكم امرأة ولها غايبة  
فحضر وادعى انه كان زوجها قتل لا يقبل والرافعي جعل في كتابه المكاح بيع  
الوكيل كسبعة بنفسه الا ان يغلبه فغيره اذا ما اذا باع قبل الموكيل  
وعن من داود في خلاف في الحالة لزوجي فما اذا باع حادثة فائس بوليد  
فاستحقه وقال لا بطل البيع في ظاهر المذهب وان كان لا كسرة من ستة  
اسم من وقت البيع وهل يحري هذا الخلاف فيما اذا المراد من الحيازة مستغنية  
لقيمة الرهن كما لو كان الارش عشرة وقيمة العبد مائة وهو من خمسين  
ذكر الغزالي فيه طريقين احدهما انه لا يجري ولا يقبل قوله قطعا وثانيهما نعم  
والفرق في الامارة والرافعي ان يقول في قدر الارش خرج على الخلاف  
وفي قبول اقراره فيما اذا ادعى في قدر الارش وحيثان ولو كانت عنده ثمر  
اقرت من ذلك عن العتق في طريق اقراره به قطعا ولا خلاف في مواخذه الرهن  
على الخلاف واما العتق فيقبل اقراره به قطعا ولا خلاف في مواخذه الرهن  
باقراره اذا انفق الرهن او مله ثانيا ولو اقر السيد عليه بجنائه توجب  
العصا صر لم يقبل فلو عفا على ما لا فهو كما لو اقر بما يوجب المال **المفروق** ان  
فلما لا يقبل اقرار الرهن بجنائته المتقدمة على الرهن فالقول **قوله**  
الرهن في بينهما مع مئنه فحلف على نفى العلم بالجنائته فان حلف ستر الرهن  
وهل يغرم الرهن للمجنى عليه فيه قولان اصحهما نعم قال **العراقي** ولا  
فرو من ان يعلم بالجنائته عند الرهن او لا ونفى الغزالي القول في قول  
الغرم بالجيلولة فيما اذا اقرت من لزيد ثم اقر بها لعمرو فان قلنا يغرم طوبى  
في الحال ان كان موثرا وعند اليسار ان كان معسرا وفيما يغرمه طريقان  
احدهما فيه قولان اصحهما اقل الامر من من قيمته وارش الحيازة وثانيهما ارش  
الجنائته بالغاما ببلغ وبانها القطع بالبطلان وان قلنا لا يغرم فانفق  
الرهن وسمع في الدين بمرطلة بعد تعلبه بقتله في الجنائته وهذا القولان  
يغرم فعاد اليه قبل ان يغرم فعليه تسليمه فيها وان فكل عن اليمين وعلى  
من يرد فيه قولان وقيل وجهان الصحيح المتضمن انما ترد على المحنى عليه

والثاني

والثاني على الرهن قال **الشيخ ابو محمد** وهما مبنيان على الخلاف في ائنة  
لو حلف المرتفع هل يغرم الرهن للمجنى عليه ان قلنا لا يغرم يرد المجنى عليه  
وان قلنا يغرم يرد على الرهن وهذا البناء يقتضي تصحيح الثاني فان  
قلنا يرد على المجنى عليه فان حلف استحق بيع العبد في الجنائته ولم يغرم  
الرهن للمرتفع شيئا وان كان هذا الرهن مشروطا في عقد فلا خيار للمرتفع  
في فسخه ثم ان كان الارش يستغنى عن قيمة العبد بيع كله والبيع مدققة  
ولا يجوز البائة مرهونا في اصح الوجهين قال **ابن الصباغ** الا اذا قلنا ان  
رهن الحائز صحيح فيلحق المائة مرهونا واحدا وان نكل المجنى عليه  
عن التميز المردود قال **الشيخ ابو محمد** انتهت الخصومة والرهن باق حاليه  
ولا غرم على الرهن ويغرم به الامام وقال العراقيون في رد اليمين على الرهن  
القولان الا يتيان في المضرع على ما اذا رددناها على الرهن في كل حال يرد  
على المجنى عليه فان قلنا يرد على الرهن فان حلف فالحزم كما تقدم فيما لو  
حلف المحنى عليه ولا خيار للمرتفع في البيع المشروط فيه هذا الرهن وفيه ظلام  
للغوى فان نكل فهل يرد على المجنى عليه فيه قولان وقيل وجهان  
اشبههما لا وقد انتهت الخصومة قيل وهما مبنيان على القولين في حلف غزالي  
المقبول اذا المنع فان قلنا لا ترد على الرهن بحاله وفي غرم الرهن للمقرئ  
للجيلولة القولان وان قلنا يرد حلف فالحزم كما مر وما اذا رددنا عليه  
اولا وان نكل فلا غرم قطعا وان قلنا يقبل اقرار الرهن فيحتاج الى  
اليمين فيه وجهان وقيل قولان اصحهما عند الشيخ الحامد واكثر اصحابه  
انه يحتاج اليها نحو المرتفع وثانيهما واخراجه القاضي ابو الطيب انه لا  
يحتاج اليها كما ذكره الرافعي والوجود في دعوى القاضي ابو الطيب  
اختيار الاول قبل واصلها ما لو ادعى اثنان زوجية امرأه فاقرت احدهما  
هل يحلف للاخره قال **ابن الصباغ** اصل الخلاف في المتضمن القولان في انهما  
اذا حلفا ثم اقرارا هل يغرم للمحنى لولة فان قلنا لا يحلف فقد تبين ان بطلان  
الرهن على المذهب ان رهن الحائز لا يصح فيبيع في الحائز ان لم يفقه



السيد اما طه او بعضه فان بيع بفضله من قبله شيء فحق الرهن به  
وجهاً بلقتان على ما اقرنا من ان يقر من رقبته الرقبة ففي انقضاء  
الرهن عن المقدار الذي راد عنه وجهان فاما ما فان قلنا صحة رهن العبد  
الجاني بقى الباقية وهذا فان بعد بيع بعضه ببيع الكل وبقى باقية الرهن  
وهنا دللنا للمرتهن الا اختيار وفي العقد المشترط فيه هذا الرهن فالت  
الماد ردي لا يطل البيع هنا قولاً واحداً هذا اذا كانا الحائنة قبل الرهن  
فان كانت بعد وبعدها العقب فلا خيار وهذا الحكم اذا قلنا بحلف  
وان نكل فهل يرد الميز على المرتهن او المحني عليه فيه وجهان احدهما  
على المحني عليه فان حلف كان لحلف الرهن وان نكل بقى الرهن واشهرها  
وقطع به الاكثر وانما يرد على المرتهن فان حلف ففي عمره حلفه بول  
احدهما نقر بر الرهن في العبد وثانيهما انه يغرم له الرهن بجهة العبد وكذا  
وهنا مكانه وبيع العبد في الجناية وعلى الاول لا يغرم الرهن  
للمقر له قولاً جليلاً وعلى الثاني لو كان هذا الرهن مشروطاً بعقد  
فهو للمرتهن الجاني فيه وفيه وجهان فاما ما فاعلم وان نكل المرتهن فهل  
يترد على المحني عليه فيه وجهان فان قلنا لا يرد كان نكوله لحلف  
الرهن فبيع العبد في الجناية الا انه لا خيار له في البيع المشترط  
فيه هذا الرهن ان كان ولا يغرم على الرهن وان قلنا بالقول الثالث  
اخذت القيمة من الموتر وجعلت هناك مكانه . واذا عرفت ففرق  
القولين فاما لو اقرنا الجناية ففرض عليه ففرق باقية الصور وهو اذا  
اقرت ببيع او هبة او عصب او خوف على الراهن ليس على القول  
الاول ولو كان المقر عتقاً فالمنصوص انه يجعل كالتساقط في العتق  
فيه لا قولاً بل في الاعناق وحتى لا يمازج نفوده وجهان وان  
حكمنا بنفود انشائه وان كان غصباً فقد جزم القفال بانه يغرم  
القيمة للمضروب واجرا غير الخلاف واذا قلنا يغرم فيجوز رده على  
ماله ويسترد ما عرفه بخلاف ما اذا غرم ارش الجناية **فرع** لا يقبل

اقرار

اقرار العبد بالجناية الموجبة للمال وقيل اقراره بما يوجب الفضاوة وان  
كذبه السيد والمرتهن فلو قلنا من خيار في البيع المشترط فيه هذا  
الرهن من اسند الجناية لا قبل الرهن وان اسندتها الى بعده فلا ولو عفا  
مستحقه على ما اصح ومقدم رقبته وقدم به على حق المرتهن وقال القاضى  
عفو الولي معنى على ان يوجب العبد احد الرهن او الفضاوة عينا فعلى  
الاول فيه خلاف مرتب على ما اذا اقرنا الشقة والى بالصحة وعلى الثاني  
يفتني على الرهن المطلق هل يقضى المال المرقلنا بقضيه صح وان  
قلنا لم يرتب على القول الاول والى بالثبوت **فرع** لو اقر الراهن بالثبوت  
فهذا الغرض على بطلانه واخيه احدها ان يقرب الاستيلاء ووضع مقدم  
على لزوم الرهن ففي قبوله الخلاف المتقدم في العتق المأخوذ ويظهر  
بالحارفة المرونة حال وتضعه فقر الراهن بانه منه ومقدم عليه ان  
رهن الحارفة المرونة جاز من غير اسند ابيهما فاذا اقرت جارية  
فانث بولد فادعى الرهن انه احبها قبل الرهن والولد منه فان كان  
انقضاء له ولد ونسبه اشهر من اليوم الذي زعم انه وطئ فيه ادلا كثر  
من اربع سنين منه لم يحقه وهو ملوك والرهن باق بحاله ولر كان  
انقضاء له فيما بين المدينين من حرمة الولد ونسبه واما امية الولد  
منظر فيها فان صدقة المرتهن على ما ادعاه او اقام الرهن والحارفة  
بينة على الوطى المقدم او على اقراره به قبل الرهن ثبت وجهان  
بطلان الرهن ثم ان كان هذا الرهن مشروطاً بعقد ثبت فيه الجواز  
على الصحيح وعن القاضى في الطبيب انه لا يفتن له اذا كان الراهن قد  
اجبره عند الرهن انه وطئها ولم ينسبها وحكاه بعضهم عن ابي حامد  
وعن ابي الطبيب خلافاً وقال القاضى عن ابي اصدق المرتهن لا يثبت خيار  
وفيه وجهان ثبت بطلان الاستيلاء ولا يبطال الرهن وان كذبه المقر ولا يثبت  
ففي قبول اقراره في ثبوت الاستيلاء الا قول المتقدم في اقرار  
بالعتق وان فرغنا على عدم نفوذ العتق والاستيلاء والاستيلاء **فرع**



كما مروحيه قلنا هناك حلف فالحجتي عليه حلف ام الولد هنا والعبد في  
العقود مراد هنا شيء اخر وهو انه يفوت بران ما يذ هنا الا فمستسه  
اسم من حيز القبر فثبت له ميراثا او الاكس فمما فلا يثبت وهذا  
على الطريقة المشهورة في التفرقة بين برقرار الجناية المتقدمة على  
الرهن والصاكرة في قدر الامتثال وهو وجه حكاة ثم ما **فرع** لو عرف  
بوطيها ولم يدع استبصارا فثبت بولد لما من سنة شهر من الوطى  
و اربع سنين ولم يدع انه منه فعلى الفياض ان الرهن بان قطعاً  
**قال** الما مردى وهذا عندى غير صحيح وذو برام فزعا توافق قول  
الى الفياض فقال لو اذن المرتهن للراهن بوزن الوطى فانت بولد فادعاه  
الراهن وصدق المرتهن بولد دون برميلا وقال انت في ذنا  
لحقه الولد من غير عين ولولم ينقض لا سئل فاق لم يثبت برميلا  
الوحيد **الثالث** ان عرفت باستيلا بوطى شرع بان قال وطيتها  
بعد الرهن ولا قباض وقد انت بولد لم يثبت على الاستيلا  
الراهن هل ينفذ ام لا وان قلنا لا ينفذ لا يقبل اقراره وان قلنا ينفذ  
ففى قبوله وجهان كالوجهين في قبول اقرار المبد ربالا **الفرع**  
**الرابع** فيما ينقض فلك الرهن فلو بنازعنا في انكالك الرهن فالتوك  
قول المرتهن ولو اذن المرتهن في بيع المرهون فباعه وادعى المرتهن  
انه رجع عن الاذن قبل وقوع البيع فان اذهر الرهن الرجوع فالقول  
قوله بيمينه فان صدقه على الرجوع لى قال اجعت بعد البيع  
ففى من القول قوله فله اوجه اظهرها انا القول قول المرتهن وانما  
القول قول الرهن وقالها القول قول السابقينها ويغنى ان يكون هذا  
هو الصحيح كما هو الصحيح في نظيره في الرجعة وفي عزل الوكيل  
وكذا حكم طر يصر فاذن فيه ثم رجع عنه فاحلفا فيه **فرعان**  
لزى على عمر والفان وباحدها رهن من رجع فسلم اليه عمر والفان  
ثم رجع فقال الرهن سلمته عن الدين الذى به الرهن او عنهما وقال المرتهن

نزل

نزل  
بل غير لاجز والقول قول الدافع مع يمينه سواء كان برحلاف في بوطى الر  
انه عن الدين الذى به الرهن وعن يمينه فالاعتبار في الاداء بقصد  
المودى حتى لو ظن بدينه انه اودعه وقصد المدين اذ الدين وقع عن الدين  
وبرى وللاهام فيه نظر وقد الحكم لو كان باحد الدينين ضامن او كان  
مزمع بمحبوس على اذيه او كان خالا والاخر مؤجلا ووقع هذا  
الاختلاف قاصدا للدافع وعن ابن ابي هريرة انه اذا كان برحلاف  
في يمينه الدافع لا يحتاج الى يمين فاقصر عليه الشيخ ابو محمد في السلسلة  
ولولم يقصد المودى لا داعى لحدها بيمينه ولا حكمها فوجهان احدهما ان  
يوزع عليها وعلى هذا يوزع على قدرها او عليها نصفه ثم دفيه الصيلاني  
واقصر الامام على بر اول العرس على الثاني فلو انفق على جعله عن  
احدهما فوجهان احدهما يجوز تحاله الدفع واحكامه الا الثاني وهو ان  
انه يصرفه الان الى ايها شئ او اليها وقد الحكم اذا كان عليه مائة لزيد  
ومائة لعمر وقولا وكيل في قبضتها فدفعت اليه مائة فان صدقت  
به احدهما فذاك وان اطاعوا فعلى الوجهين لو قال اخذها وادفعها الى  
فلان واليهما او الى ايها شئت فهذا توكيل بالاداء وهل ينضم احدهما  
انزاله عن القبض فيه وجهان **قال** الامام الافقه انه ينزك  
له قول دفعه الى موكلك مقبدا سواء صرح الوكيل بقبول التوكيل ام  
لا فعلى هذا كوز وكيل للدافع خاصة فاذا املك المال في يده فهو  
ضامن للدافع وله النصرف فيه ما لم يصلح المستحق وثانها لا ينزك  
وسقى وكيل لا اول فعلى هذا الوكف في يده من غير تقصير كان من ضمان  
رب الدين وقد برى للدافع ولست له نصيب وهذا لو كان عليه الف والف  
فابراء عن الف فان غير احدهما بعينه اذ قصده برى منه وان اطلق  
فهو على الوجهين وهو ظاهر اذ الرجعة تملكها وسطر فيه القول  
ولو اختلفا فقال المدين ابرأت عن الف الذى به الرهن او الهان والحاك  
وقال المبرأ انما ابرأت عن الف الحلى عن الرهن والضمان والموجب والقول



قوله مع يمينه وكذا الوفاء مع مشركه وان درهما بدرهم او تفاديا كذا لك  
فادى درهما ثم استلما فان قصد بالدرهم الذي سلمه الفضل يمينه  
الاصل وان قصد به ليرصل برئيه منه ولا يثنى عليه وان قصد تسليمه عنها  
ورع عليها فسقى عليه نصف درهم وان طلق فهو رزق او يصرف الى ايهما شاء  
البقاء فيه الوجهان قال العر لخط هذا اذا فاضا فانفسه فان قصد  
لحجر كالمهر فوجهان احدهما انه كالوفاء ايضا بانفسه والثاني لا يصح القبض  
وبنى الشيخ ابو محمد الوجهين المتقدمين على هذا من الوجهين **الثاني** اذا  
باع العبد الذي عنده المهر من اذن الراهن فليس له تسليم المهر الى المرتهن  
الا باذن الراهن او الحاكم ولو فعل ضمن فلو اذن له الراهن في تسليمه فزعم انه  
سليمه واقره المرتهن بالمصدق المرتهن يمينه ثم للمرتهن فطالبة العبد  
تتم الرهن والراهن بالدين فان اخذ من العبد لا البدل لم يرجع به على الراهن فان  
لم يصدق والعبد رجع عليه بالتميز وان صدقة فوجهان مضى ذكرهما في الباب  
**الثاني الفرع الثالث** لو شرط البايع على المشتري نهي عن بيع المهر فزعمه  
ولقصته ثم ظهر بالمرتهن عيب فادعى البايع انه قد رفسه فحق ذلك فسخ  
البيع وقال المشتري لا حد ببعده القبض فامكن لراهن صدق الراهن  
وان كان بالعيان احدهما رد قوله ولو كان بالشرط عهده فزعمه بقتضه  
رواجه خمر في يد المرتهن ثم اخلفا فقال البايع قبضته بعد ان حجر فالحجاء  
وقال المشتري بل اقبضته قبل ان حجر فالحجاء فقولوا لا صحها المصادرة  
المشتري يمينه وقاينها الصدق المرتهن وصحة الما وردى منا القاضى ومن تبعه  
القولين على القولين ان المدعى من الخلف وسدونه والمدعى عليه من لو سد لم تزل  
او المدعى من يدعى امر اخفا والمدعى عليه من يدعى امر احلها فعلى لراول المدعى  
هنا المرتهن فحق القول الراهن وعلى الثاني المدعى الراهن قال العر الى وقتنا  
في الحقيقة تنازع يرجع الى العقد والقبض فالحجاء بالقسم لراول لو تنازعا  
في حجره عند شرطه في العقد فطريقا لحدها عن ان الحجر مرة القطع  
بان المصدق المرتهن الثاني على القولين فاخذ الطريقين الخلاف في ان

فستاد

فستاد الرهن هل يوجب فستاد البيع وقال الامام ان قلنا بفسده فمنا  
وجهان لانه نزاع في شرط مفسد وفيه خلاف وفرض العر في المسئلة  
هو كذا فيما اذا تنازع في حجره حالة الرهن لحالة الشرط وحج على  
القولين ما اذا كان المشروط رهنه عبدا فزعمه واقبضه اياه ملفوفا  
في ثوب ثم وجد ميتا فقال الراهن مات عندك وقال المرتهن بل كان  
ميتا ففي المصدق منها القولان وقطع ابو على الطبري بان القول  
قول المرتهن وحج القاضى عليها ما لو اشترى ما يعاوجا بطرف قصبه  
البايع فيه ثم وجدت فيه فادة ميتة فقال البايع كانت يد الطرف  
وقال المشتري بل كانت يد المايح ففي المصدق منها القولان ولو زعم  
المشتري انها كانت فيه يوم البيع فهذا نزاع في ان العقد جزا صحيحا  
او فاستد او قدم ذلك في البيع **باب الفليس** ويقال  
باب الفليس ايضا وروى بعضهم ان يقال باب الافلاس والفليس في  
الشرع ان يحجر على المديون ويجعل مفلسا ببيع امواله في وفاد يوفيه  
والفليس من عليه ديون لا يفي ماله بها زاد القاضى وحج عليه في المصروفات  
بحق الغرما وبما حصلت على رجل ديون والتمس اربابها الحجر عليه في  
امواله بديونهم الحالة الزائدة على قدر ماله وجب على الحاكم الحجر عليه  
في امواله بديونهم الحالة الزائدة على قدر ماله بمنعه من التصرف فيها  
وصرفها في ايفاد ديونهم **في الضابط** في **احدها** الناس الغرما  
ولو لم يلمسوه لم يحجر عليه الا ان يكون الديون المحجور عليهم بصغرا و  
سفه او جنونا وليس له الحجر لغير الغايب **وثانيها** كون الديون حالة  
فلو كانت موحلة فلا حجر فيها وان افسدت بالخال وموكل فان كان  
الحال قد راجع بالحجرية لو اقر حجر عليه والا فلا واذا حجر عليه بالحال  
في حال الديون الموحلة بالحجر تولى ان صحها لا قال الما ورجى وهما مبنيان  
على ان حجر الفليس حجر سفيه او حجر مرضى ان قلنا حجر سفيه خلت وان قلنا  
حجر مرضى ولا يحجر بان في حلقها بالجنون وبني الشيخ ابو محمد مسئلة الجنون



على مسئلة الفليس وجعل الحول بالجئون اولى وعكسته الامام فان قلنا بالحل  
 تساوى ارباب الديون كلهم وستم التالى بعينهم وستم وفيه وجه ان  
 ما يحقر ارباب الموجلة توقف الى ايقنا اجلها وقال الامام لا اعده من  
 المذهب وقال انه لا يجري فيه الحول بالموت وان كان فيه من له ثمن مبيع  
 وهو باق عند الفليس وجع اليه الان وفيه الوجه المقدم انه توقف  
 الى المحل فيرجع فيه ولو كانت الديون كلها موجلة وطلب اصحابها الحجر بها  
 لم يجابوا على الصحيح وان قلنا بعدم الحول قسم من امواله على ارباب  
 الديون الحالة ولا يدخر شي لا يرباب الموجلة ولا رجوع لهم عليهم عند  
 الحول ولا يدام الحجر من اجلهم بعد القسمة وفي بيع تركة الموجلة  
 الايمان وجهان ياتيان **فالت** الامام ولو سعت ولم يصرف الثمن حتى  
 حل الاجل ففي رجوعه فيه تردد واحتمال **وقال** زيادة الديون على قدر ماله  
 فان كانت متساوية نظر فان كان تسويا ينفق من حسيبه لم يحجر عليه وان لم  
 يكن تسويا او تسويا كسبلا لا يفي بنفقته اما الصورة عنها اوله وفيه وجهان  
 وقيل قولنا احدهما واخترناه الامام بغير اصحابها لا وان كانت دون ذلك  
 مقاربة له بحيث يغلب على الطرفين واما المساواة ثم الى الزيادة لكثرة  
 النفقة فوجهان مرتبان داو والمبيع وحصل فتما بله اوجه فان رجوع الحجر  
 عند المساواة قلنا وجدا غير مناعة الرجوع فيه على الصحيح وفي دخول  
 هذه الاعيان في حساب امواله وانما بها في حساب ديونه وجهان اصحابها  
 نعم وقبلها مبنيان على الوجهين في جواز الرجوع في الصورة المتقدمة  
 ومقتضى هذا القيد اشتراط وجود مال الدين **فالت** الراجعي ويجوز ان  
 يقال لا حاجة اليه ودفعي مجرد الدين لجواز الحجر منع من الصرف فيما عساه  
 يتجدد باصطلاح او امتاب او الظفر يركا ذ وغيرها فان كان كذلك فليفسد  
 الفليس بالذي ليس له مال يفي بديونه لينظم من لا مال له اضلا انتهى وفي  
 لعلى الحجر الى المال المتجدد خلاف ياتى ولو التمس بعض الغرماء الحجر عليه  
 دون بعض فهو كالواقر بدين فينظر هل يزيد على ماله او لا ويتساوى به او

مقاربه

مقاربه والحكم مما مر ثم اذا حجر فلا يخفى من يهرم بل يعمره للكل وان كان  
 فاقصا بحيث لا يحجر بسببه لو اقره وحجر بطلبه للكل فيه وجهان ظاهرهما  
 المنع **وقالت** النووى اطلق المادردى والطبرى والمتولى البعوى انه  
 اذا عجز ماله عن ديونه فطلب بعض الغرماء الحجر حرج ولم يعتد واقردين  
 الطالب وهو قوت ولو التمس المدين الحجر عليه دون الغرماء اما بعد اثبات  
 ديونهما ونفريقا على جواز القضا بالعام في اجابته وجهان اظهرهما  
 انه محاب واختلت لرحمات في اللفظ الذي يقع به الحجر فقالا البعدا ديون  
 بقوله وقفت مالك ومنعتك من التصرف فيه وقال البصريون بقوله  
 حجت عليك بالفليس وقف المالك من احكام الحجر فلا يقع به الحجر والمتحجر  
 ان شئنا الحاجر على الحجر لمحتب وشروطه البصريون وهو وجه ايضا  
 حجة السفة **فالت** الدين التي على الفليس ينقسم الى ما هو ثمن مبيع والى  
 غيره والا ولا ينقسم الى من يبيع باق في يد الفليس والى غيره والاطلام  
 في تأثير الحجر في القسمين **القسم الاول** في تأثير الحجر في الديون التي ليست  
 اثمان مبيع او هي اثمان مبيع غير موجودة عند الفليس وذلك في اربعة  
 امور **منع بعض التصرفات** **ومبيع ماله** **وجبته الى اثبات اعتبار**  
 ونفقة ماله على غرمائه **الاول** المصروف المحجور فيه وهو كل تصرف مبتدا  
 يصادف المالا الموجود عند المحجور وفيه **ثلاثة** **الاول** مصادفة  
 التصرف للمالك فخرج به كل تصرف لا يصادف المالك كالنصرف في البيع  
 جلبا بالذكاج وازاله بالطلاق وان جعلنا حرج حجر السفة وكذا النصرف  
 في الدماء بالقصاص والعفو والنصرف في السبب باثباته ونفيه باللعان  
 لكن لا ينفق على زوجته من ماله بل من حسيبه وليس له العفو عن القصاص  
 على ماله لان قلنا موجب العمد احد الامرين وان قلنا القود عينان فان عني  
 على مال ثبت وان عفا تطلقا فان قلنا العفو المطلق موجب المالك وجب  
 والا فلا فان قال عفو على ان لا مال فان لم موجب العفو المطلق المالك  
 لم يوجبه بالمقيد وان وجبنا به فوجهان ولا يمنع من استجلاء المالك



بالإختطاب والامطيات والاحتشاش وقبول الوصية والانتخاب او  
 ابتياع او افتراض او قبول سله وقبه قول انه لا يصح منه كلسفه وادعي  
 القاضى ابو الطيب وجماعة انه لا خلاف فيه ولو اقر بما يوجب قصاصا او  
 حدا قبل منه واجرى عليه حقه وان اقر سرقه فوجب القطع قبل فيه  
 وفي المال الخلاف لا يحد ولو عفا مستحق القصاص عليه على ما لا يخفى  
 هو كما لو اقر بدين جنائية وقطع بعضهم بالقول وان اقر بارش جنائية او  
 ارتكاف فان اسند الى ما قبل الحجر فله حق بنفسه حتى يواخذ به بعد  
 فك الحجر على المذهب واما الان فان صدقه الغنما شرا وجميع المقر له وان  
 كذبوه فكذا في اصح القولين وبما بيننا عند الماوردي على الخلاف في  
 ان هذا الحجر المرضي وحجر السفه فعلى الاول يشترط وجهر وعلى الثاني لا وكذا  
 الحزم لو اقر بدين معامله وان اسنده الى ما بعد الحجر فطريقان احدهما انه  
 كما لو اسنده الى ما قبل الحجر والثاني القطع بانه لا يشترط وجهر فيه  
 القاضى والماوردي وقال لا ما هو المذهب والخلاف مفرع على  
 الصحيح ان ضمان الاولاد والجنائيات الحاصلة بعد الحجر اذا استعبد  
 او نصا بقول الغنما يراحم عما على ما سياتي فان قلنا لا يراحم بها لو ثبت فلا  
 يراحم بها بالافراد وان قلنا يراحم بها فها هنا قولان مرتبان على قول  
 اقرار السفيه بالادلاف واقرار الفليس اولى بالسقوط وان اطلق لا قرار  
 ولم يستند لزومه الى ما قبل الحجر وبعد فله فالرافعي القياس جعله  
 كما لو اسنده الى ما بعد الحجر فيجب فيه الطريقان فالشافعي وهذا ظاهر  
 بعد مراجعته وان امكن فينبغي ان يراجع ومقتضى ما قاله الرافعي  
 انه اذا اطلق الافراد ولم يستند الى الادلاف ومعاملة ان ينزل على دين  
 المعاملة بعد الحجر فلا يراحمه قوله واجدا قال الامام ولو اقر بسرقه  
 استأها بعد الحجر لم يثبت المختار به الا اذا ثبتناها عند ثبوت الادلاف  
 نفي اقراره بالمضاربة قولان مرتبان على القولين في الافراد عطف الادلاف  
 وهو في السرقه اولى بالسقوط وان اقر بعينه له لغيره وانما كانت في يد

بعض

بعض او استعاقب او استنام او ايداع فان صدقه الغنما قبل وتسلمت  
 لصاحبها وان كذبوه وصدقه المقر له فعي قبول اقراره القولان المنفردان  
 في الدين احدهما القبول فستسلم المقر له فان قلنا لا يصح فله المقر  
 حليف لغنما فيه طريقان احدهما انه على القولين حلقهم بمثل الرد عند  
 ذكول الغنم والثاني القطع بانهم يخلفون وكذا الحزم كما لو اقر بدين  
 فان حلقوا او قلنا لا يخلفون او لم يطلب منهم فان لم يفد مال الفليس يترتب  
 الا ببيع تلك العين بعت وقرفت ثمنها وكان ديننا على الفليس للمقر له  
 ولا يباع اذا امرت لا يفاد من غيرها فلو احتج الى بيع بعضها ببيع فله  
 الحاجة ولو كان المقر به اعيانا واحتج الى بيع بعضها فان كان المقر له وحده  
 بيع منها بقتل الحاجة وان كان كرا قال الماوردي بيع من كل عين بقتلها  
 بقي من الدين يدفع الباقي اليهم ولا يجوز افراد بعضها ببيع وجعل الامام  
 في المسئلة قولان لا قرار وموقوف محرابين بيع الفليس بعض ماله وعثر  
 بعض عبده وقال لا وقفنا البيع بالقرار اولى وان رد دناه فالاصح  
 وقف لا قرار ومقتضى هذا انه لا يواخذ بالقرار في وجهه ولو فصلت  
 او رجعت اليه والصحيح خلافه **اما** التصرف المصادف غير المال العتق  
 والبيع والرهن ولا قرار في الهبة والوقف والكفاة فلا يجوز ولا ينفذ  
 في الحال ثم ان فصل ما وقع فيه هذا التصرف عن الدين املا ارتفاع قيمه  
 غيرها وحصول الوفاية او لا براء الغنما او بعضهم عن الدين ففي نفوده  
 الا قولان احدهما انه لا ينفذ والاكثر ان يعبرون عن هذا بنوعين  
 بان التصرفات هل تكون موقوفه وهذا الوقف على الجديد بخلاف بيع  
 الفضولي وجعل الشيخ ابو محمد الخلاف في هذه التصرفات على الترتيب  
 فقال لا ينفذ العتق قولان وفي الكفاة قولان مرتبان واولى بان  
 لا ينفذ وفي البيع والهبة قولان مرتبان واولى بان لا ينفذ وتختلفوا  
 في محل القولين فمنهم من قصرهما على ما اذا انصرفا كبر على الحجر لم يجز  
 ماله لغنما به حيث وجدوه فان فعل لم ينفذ تصرفه قطعاً والا شيهو



طردها في الحالين قال هؤلاء وتجيب الزكاة عليه في أحد القولين ما دام ملكه  
 باقيا **التقريب** ان قلنا لا ينقد بيع هذه الاعيان وان قلنا ينقد  
 بعد ذلك الحج واجب باخر ما تصرف فيه وقضا الدين من غيره بان  
 فضل ذلك والا نقصناهما منقص منها الا ضعف فالأضعف وان  
 كان متقدما على المشهور والا ضعف الرهن والهبة فان تعارضت  
 الرهن ثم البيع ثم الكفاية ثم العتق وهذا الترتيب مستحق **قال** ان  
 الباع ثم الوقف بعد العتق **قال** العتق الذي يقتضيه القياس  
 ان الوقف ينقص ولا قبل العتق **قال** صاحب المهدب محتمل عندى ان  
 ينقص تصرفه الاخير فالآخر سواء كان بعوض او غيره كما في تبرعات  
 المريض المجرة اذا صارت عنما الثلث **قال** الامام فلولم يوجد راعيا  
 في مال المفلس الا في العبد المعتق فقال الغرض ما بيعوه ويجوزنا حقا فيه  
 احتمالا وغالب الظن انهم يحابون وقال الماهرى بيد اسقف ما يلتزم  
 بمقابلته عوضا كالهبة والعتق بمالكه وانما البيع فينظر في البيع  
 فان كان بدو من المثل ينقص ان كان ما كثر من المثل وهو باق  
 لم ينقص ان كانا تلفة البايح فتصح وسقى الثمن في ذمة المفلس وان  
 كان بثن المثل والتمن مقبوض بالعتق صح وان كان باقيا فان رادت  
 قيمته الثمن او نقصت قيمة البيع لم ينقص ان كان محاله وظاهر اطلاق  
 الشافعي واصحابه يقتضي انه يفتسخ عليه والصحيح عندي انه لا  
 يفتسخ وحكي صاحب الاستنقضا هذا عن رافضاج وطرده فيما اذا  
 وهب شيئا فثبت عليه مثله وقال لا يفتسخ الهبة انتهى ومما فصل بعد  
 الدين تبنيها منقود التصرف فيه هذا كله من التصرفات المجرة في الحياة  
**اما** المتعلقة بما بعد الموت كالوصية والندب فيستحق منه على القولين  
 فان فضل المال ينقد والا فلا وما يقدم في التصرفات مع غير ارباب  
 الدين فان صدرت معهم او باذنتهم فينفذ خلاف ياتي واما استيلاء  
 المفلس فسق **فرع** ادعى مدعى على المفلس ما لا لزومه قبل الحجر فاذا لم

خلف

خلف وحلف المدعى ففي مزاجته طر يقانا ستمهما الله ينسب على ان الخلاف  
 بعد التوكيد كالبينة فيزاحم او كالأقرار فيكون على القولين الثاني القطع  
 بالزوجة وقبه وجه انه لا يزاحم وان جعلناه كالبينة **الفصل الثاني**  
 كونه المالك بوجوده عند الحجر ويخرج به ما يجد بعد الحجر باحطاطا واحسنا  
 او اصطياا وقبول هبة او وصية او شرا على الصحيح انه يصح في تعدي  
 الحجر اليه ومنعه من التصرف فيه وجهان اصحهما انه يتعدى اليه ومقابلته  
 احثان الارعيان في الفناء وفي كل للبائع الرجوع في البيع اذا كان باقيا  
 كماله ذلك اذا كان ناعه قبله على ما سبقت في قبلة او جهه فالتبعا اصحهما ان  
 كان جاهلا بحاله فله ذلك وان كان عالما فلا يخرج الامام الخلاف في  
 حاله العلم على الخلاف فيما اذا باع من الرقيق غير المأذون شيئا وصحناه  
 وعلم رقه هل له الرجوع في البيع وان جهله رجع قطعا وجعله المتولي  
 في حال الحمل على الوجهين فما اذا باع شيئا وتعدى وصوله الى غنمه من غير  
 اقلان هل له الفسخ فان قلنا لا خيار له اوله الخيار فلم يفتسخ ففي مضاربه  
 بالتمن وجهان اصحهما لا فان فضل عن ذمتهم شيئا اخذه والا لم يرد جذان  
 مني اخذوا ثمنها بتمن وكلام الغرض في الوسيط والحيث والرافعي يقتضي  
 انه يضارب في تم البيع خاصة • ويتلخص من ذلك اربعة اوجه احدها  
 بخير من ان يرجع في العين ويضارب بالتمن وبانيها لا يرجع في الحال شيئا  
 وبانيها يضارب في تم البيع خاصة ورابعها في جميع المال ويخرج من  
 كلام القاضى خامس انه يقدم بالتمن بخير هذا الخلاف في كل دين يجدد  
 بعد الحجر برضى مستحقه بعقد معاوضة فان لزمه لا بمعاوضة فالزوج  
 امرأة بصدقات ومنه ينافلا خراجا وبصيرته وان لزمه بعقد ولا  
 رضا مستحقه كادش الجناية وبدل المثل ذامره على الصحيح **واما**  
 الدينون المتجددة بسبب موافاة المالك التي من مصلحة الحجر كاجرة الدلال  
 والحيال كالحمال المتزلة الذي يوضع المناع فيه فيقدم على الغرماء اذ لم يوجد  
 مبيع بها ولم يبيع صرفها من بيت المالك لو تجددين بعد الحجر واقر



بذكر شيئا وقد قلنا لا من احدهما فاما سوا وما فضل يقتسم بينهما وقد ظهر ما تقدم  
 ان هذا العقد ليس معتبرا على الصحيح **القيد الثالث** كون المصروف مبنيا  
 وهو اول في الصواب لان الغرض الى حقه الله اخذه في التفسير ويخرج من كتمان  
**احدهما** لو كان اشتراشيا قبل الحجر ثم اطلع بعد على عيب به فان كانت العينة  
 في رده فله رده وليس للغرض ما منعه واستاد القاضى بالخلاف في رده وله  
 استناحه وليس له الرجوع على رده ولو بعد رد الرد حدث عيب عنده  
 استحوذ الارش ان لم يرض البائع بالعيب الحادث ولا سقلا براه منه  
 وان كانت العينة في ابقائه بان كان وهو معيب شيئا في الارش  
 الممن فليس له الرد وكل ذلك اذا اشترى لولي المحجور عليه شيئا ثم علم بعيبه  
 وهو مع العيب شيئا في اكثر من المثل لشره رده ولا ارش كل الاطلاق  
 الامام والغرض في غيرها ومقتضى هذا الاطلاق صحة شر المبيع للصبي  
 وقال المتولي انه لا يصح دقيد المسئلة بما اذا حدث العيب بعد البيع وقبل  
 القبض وال فان كانت العينة في الرد فلم يرد فان كان يتم في المرة  
 انقلب الشر الى الولي وان كان بعين مال الطفل بطل وقا فيهما اذا  
 اشتراه معيبا ثم علم بالعيب ان كان بعين مال الصبي بطل وان كان يتم  
 في الذمة وقع العقد للولي **الثاني** اذا باع شيئا واشتراه بشرط الخيار  
 او بدونه فحجر عليه ان يرضى الخيار فله فسخ البيع واجازته فيه ظرف اظهر  
 وهو المتوض ان له ذلك سواء وقع الفسخ او الاجازة على فوق العينة  
 او لا وسواء قلنا المبيع ماله او لا **وقالهما** ان صرفه بذلك يخرج عن احوال  
 الملك فيثبت كان المحجور عليه بالفسخ او الاجازة من به الملك فلا يجوز الا  
 بشرط العينة وحيث يكون جالب ملك فلا حجر عليه **سأله** ان  
 المحجور عليه ان كان المشتري فان قلنا الملك له فان اجازته فقد مطلقا  
 وان فسخ فان كانت العينة فيه فقد والا فلا وان قلنا الملك للبائع  
 فله الفسخ والاجازة مطلقا وان كان المقتضى البائع فان قلنا الملك له  
 فله الفسخ مطلقا ولا يجوز الا بشرط العينة وان قلنا الملك للمشتري

فله

فله الفسخ والاجازة مطلقا **وهذه الطريقة** انما اظهرها اذا كان البيع يتم في  
 الذمة **وقالهما** ان فسخ كل منهما واجازته مفقده كالعينة **وقالهما**  
 ان واحد منهما لا يملك الفسخ والاجازة مطلقا لان القاضى يقيم من  
 يظلم امره فحشا الفسخ ان كان فيه الخط ولو ذهب ثم حجر عليه بالقبض  
 وقلنا الهبة المطلقة تعضي الثواب فان قدرناه بالقيمة لم يجرى الرضى  
 بما دونها ولا يلزمه قبول الزيادة وان قدرناه بما مرصاه الوامب فله ان  
 يرضاه بالقبول والبيع لا يجب عليه قبول الكثير **وقال الاول**  
 لو كان المحجور عليه على غيره ويرفاد على عليه فاذكره وذكر عن اليمين او ردها  
 على المفلس فذكر عن اليمين وكان له به شاهد واحد فاقامه ولم يحلف معه  
 فهل للغرض ان يحلف بين الرد في الاول من كل الحجة في الثانية نص  
 الشافعي في الثانية انه لا يحلف والخوف من اصحاب المال والولي وبصرفهما  
 اذا مات وخلف ورثته دينا فادعاه وارثه وشهد له به واحد وامنع من  
 الحلف معه على قولين القديم انه يحلف واختلف لاصحاب في مسألة  
 المفلس على طريقين احدهما في المستلزمين قوله نأخذها يحلف الغرضين  
 واصحابا انه لا يحلف ومنهم من رواها عن النص وقيل اصلها القولان في قول  
 اقراره ان قلناه لم يحلف الغرض وان لم يقبله الا فيما فضل عنهم فله ان  
 يحلف والتاخير القطع بانهم لا يحلفون وصحة القاضى ولو امام وجري  
 القولان في كل موضع دارت اليمين فيه بين متداعيين فلم يحلف من هم في  
 جهته والمالك فيما سارعا فيه فله يحلف كما تقدم في حلف الجارية  
 الموهوبة الانية بولد من سيدها على ان المرتزق له في الوطى والكلام  
 في الحلف المذكور مفروض بعد تقدم دعوى المفلس والوارث اما لو لم  
 يدعي فليس للغرض الا ابتداء بالدعوى **وقال** الامام وانقر الشيخ ابو  
 محمد في طريق سماع دعواه وطرد صاحب المذنب القولين في ابتداء  
 الدعوى من غير الميت اذا تركها وارثه فبدعوى بطلان اليمين وبغير اليمين  
 هذا اذا كان للميت وارث اما اذا لم يكن فقد حكي القولين وجهه في



الدعوى والكلف اذا ذكر وقال الفاضل لو مات رجل لا وارث له فادعى  
اخران له عليه الف درهم وان لم يثبت على فلان مثله فان اقر فلان بالحقين  
دفع اليه الالف وان كان منكرا لها ولا بينه حلف وخلص وان فكل حلف  
المدعى **وكيفية ذلك** ان يدعى ان له على الميت الف درهم وان تعلم به  
فاذا اذهر العلم بذلك وامتنع من اليمين حلف والله انك لتعلم انك  
عليه ذلك ثم يدعى ان للميت عليه الف فاذا اذهر وفضل عن اليمين حلف والله  
ان له عليك الف درهم واحق منه وان كانت له بينة بالحلف فامها  
وكذا ان كانت باحدهما والآخر كما تقدم وحق الرواية عن الف  
احتمالين في سماع دعوى عمره المقتل لامة البينة يخرج عن القولين في  
تحليفه **وحرم الجور** في سماع دعواه وبينته **الرفع** ان قلنا حلف  
الغرماء فلا يحلفون الا على قدر دينهم ثم يفتن المالك **بينهم** على قدرها  
ولو حلف بعضهم دون بعض استحق الحالف بالفسط كما لو حلف بعض  
الموتى ولو حلفوا ثم ابرأ عن دينهم فالمحلف عليه دكون لهم وبلغوا  
الابرا او بقي على المدعى عليه ولا يستوفى او يوزن للمقتل فيه دله او وجه  
رجح التوحي الثالث وجزم به العرائن وقال بجزمه في عرقا الميت  
**رفع** قال الرواية لو اقر المقتل بماله فكله فيجوز ان يقا  
يستوفى وليس هذا كالا للاف اذ صحة الاقرار تستوفى على قصد بقية  
وتمثل ان بقا لصحة الرد عليه على قبول الاقرار المقتل بعير المالا فيه فلو كان  
**الرافع** اذا اراد من عليه الدين يستفرا فان كان الدين مالا فله منه  
بالرفع الى الحاكم ولا رتبة او جزمه الى وفادينه وليس له منعه وذاك  
ابواسحاق له ذلك فعلى هذا يجوز المنع بعير الملاممة والحبس ولزكان  
الدين موجلا فان كان السفر ينقض قبل حياول الدين لم يكن له منعه وان  
كان يرد على حياوله فان لم يرد محقلا لم يمنع ايضا وان كان محقلا كسفر  
الغزو والسفر الذي يربك فيه البحر ففي منعه منه وجوه **اصحابها** لا  
منع منه ايضا **وثانيهما** عن ابي طحري له منعه الى ان يودي الحق ويعطى

هنا

دهنا او يقيم كفيلا **وثالثها** انه ان حلف وقال لم يمنع وان لم يحلف منع  
ورايها ان المسافر للغزو ان كان من غير المروضة يمنع وان كان منهم فلا  
وعن سنده البينة ان الخلاف مختص بالعائنه لا بجري يذرك التجر وفي  
السفر وجه غريب انه يمنع منه بالدين الحالى مطلقا وحيث حكم بان انه  
لنقل منعه لم يرد على فط البينة برهن ولا كفيلا ولا اشهاد بالحج وقال  
الرواية ان المطالبة بالكفيل في السفر المحض وفي البعيد عند  
قر بالحاول في هذا الزمان وقال بعضهم له طلب من شهاد ولو  
اراد رب الدين ان يستأجر معه ليطلب اليه عند الحول لم يمنع بشرط ان  
لا يؤذيه ايذ المراقبة ولو اراد رب الموجل الدعوى لتسفيد اثباته  
عند الحاكم في سماعها ملته او وجه تاييد في الدعوى اصحابها انما لا تمنع  
**الحكم الثاني** بيع مال المقتل وصرفه في حقوق الغرماء وهذا الحكم  
لا يختص بالحج بل غير المحجور عليه اذا امتنع من وفاء ما ثبت عليه من  
الدين باع الحاكم ماله وصرفه في دينه سواء كان ماله في محل ولاية  
هذه الحام او في غير اذ عرف ذلك فاذا اجر الحاكم على المقتل باع  
ماله وقسمه وسقطت المبادرة الى ذلك من غير افراط ولا يوجز  
بعد الاحتياط الا بقر بالحال ويشترط مراعاة المصلحة والخطة  
فلا يبيع شيئا الا بئس المصلح فافوقه ولا يبيع به مع وجود من يبدل  
اكثر منه ويبيع ببقاء البلد خالا فان كانت الدون من نقد البلد صرفه  
اليهم وان كانت بن غير ورضيه المسحقون فكل ذلك الا ان يكون  
سلبا والا اشتر اجنس حقوقهم وصرفه اليهم وقال الراعي انه ان راي  
المصلحة في بيعه بجنس حقوقهم حاز **الثاني** ان رضى المقتل  
والغرماء بالبيع بغير نقد البلد كجاء ولا يستلزم البيع قبل قبض الممنوع  
واختلفوا في وجوب اقتباضه او لا على طرف **أحد**ها عن ابي الحسين  
انه يجب قبض الممنوع لا ولا ياتي الاقوال المذكورة في الخالف هنا  
والمانع عن ابن سريج واجتاز الامام انه ياتي هنا قول اخر انهما



بحران معا ولا ما في القول ما جبار البايع اولاد ولا ما بها لا جبران  
ولو كان المشتري شترى لغيره لم يات الا القول ما بها جبران معا  
والطريق الثالث للعراقيين في الاقوال الا القول بأنه لا جبران  
واحد منهما **والطريق الرابع** وهو طريق من لم يثبت في البداية  
بالاستلزام القول بالبداية بالمشتري لأنه يات هنا قولان لجبار البايع  
واجبارهما وانفق الطرف على انه لا يات هذا القول بأنه لا جبران  
واحد منهما فان فلما جبر البايع فسلم السلعة الى المشتري ولا يفارقه  
حتى يقبض الثمن وان وثق والبايع عليه ماله فان لم يجر له مال اخذها  
منه وباعها وان قلنا لا جبر البايع فسلم قبل قبض الثمن ومنه ما الذي  
يضمن فيه كلام متيانية فلو فعل ذلك باذن الحاجر فعلى المشتري  
ان لا شبهه انه لا يضمن له كالحكم مقدمه **فصل** في بيع كل شيء في  
سوقه فيبيع البر في سوقه والعطرية في سوقه والطعام في سوقه  
وكذلك قال الماوردي لا ان يحتاج الى مونة كسرة في بقله وراي  
الحاكم ان يستند على اهل الشوف اليه فله ذلك فلو باعته في غير سوقه  
بشئ مثله في سوقه صحيح وقيمة ولا لا ثقة ينادى على المالك بسحب  
ان يجوز من برضاه المقتل والغرماء ولو رضوا بغير ثقة لم يقم فانه  
تطوع الدلالة فذلك وان لم يتطوع استوجب باقلا ما يوجد **قال**  
المادردي فلو راى ان يجعل له جعلا مشروطا او اجرة المثل جازم ان كان  
في بيت المالك فصرف الاجرة من خمس الخمس ويخو اذ صرفها من  
اربعة اخماس السفي قولان وان لم يدر في مال المقتل والاولى حينئذ  
ان يجوز بغير راجرة من الغرماء فان باو افعله الحاجر وكل الاجرة الكمال  
والوزان **قال** العراقي والطبري اما اجرة النكاح فعلى رب الدين  
ويبغى حمله على من جرة عند صرف النقد الى الغرماء واما اجرة نقد الثمن  
عند قبضه من المشتري فقد تقدم ان لا يصرح بها على المشتري ولو  
اختر المقتل ولا الا والغرماء لا لان كان احد ما بقية دون من جبر

ان

اقرا حكم البقية وان كانا تقيين فان كان احدهما منطوعا ودون من جبر  
اقرا المنطوع وان كانا منطوعين من احدهما الى من جبر وان لم يكن  
منطوعين احدا او بقية او غيرهما ويكون الندي وقت قبض  
الشوف قالوا والعقد لا ينادى عليه بل يوم الدلالة بعرضه بخلاف  
البيع ولا زاد الثاني فيه على قلثة ايا م وفي التمهان الحاجر اذا راى  
ان ينادى عليه فعلى **قال** الشافعي ان كان بقرب البلد قوم يستر  
العقار في بلد المقتل انفق اليهم واعلمهم لحضرة او شترى واختلفوا  
فيما بدأ ببيعه فقال المالك والغرماء يبيع الجبوان ثم ما يسترع  
اليه الفسك ثم بالعقد وقال التنوخي يبيع المهرهون ثم ما يسترع  
اليه الفسك ويبيع حمله على ما اذالم يحشى على ما يسترع اليه الفسك الفسك  
وقال العراقي يبيع المهرهون والعبد الجاني وقال جماعة منهم الماقدري  
والحامي يبيع المهرهون ثم العبد الجاني ويشتروا غما بينهما وقالوا في  
موضع اخر يبدأ ببيع اليه الفسك ويقيه الفاضل الطبري بما اذا  
لم يصرح ماله ما خاف هلاكه فان كان فقدم ببيعه ثم المهرهون ثم  
الحايد ثم الجبوان والذي يظهر من ذلك البداية ببيع المهرهون والجاني  
اذ لم يخف على ما يسترع اليه الفسك فان خيف الفسك على ما يسترع  
اليه الفسك قدم ببيعه على المهرهون والجاني وقال الفاضل الماقدري  
قال المادردي ثم الثياب ثم بالخاش ثم بالعقد ثم بالاراضي  
وستحب ان يكون البيع كحضرة المقتل او كجمله قال المادردي والاولى  
ان يتولى المقتل او كجمله البيع باذن الحاجر لم يقع الاشهاد ولا يحتاج  
الى اقامة بينه ان ما ببيعه ملكه بخلاف ما اذا باع امير الحكم باذنه  
فان شرط ان يصف عنده انه ملك المقتل وقد صرح في هذا الموضع  
وغيره ان الحكم لا يبيع مال المقتل حتى يثبت عنده انه ملكه بالبينه **ع**  
وكذا قال الفاضل حسين اذا ادعى الخصم ان المدين عتق اقا قربه  
وامنع من بيعه لا ببيعه القاصي حتى يقيم المدعى بينة بانه للمدعى عليه



ويذكر عليه ايضا كلام الامام في مسئلة الظفر ونقل صاحب الشراف  
عن العراقيين يد على بركا باليد فانه قال للقاضي ببيع الرهن بعد  
ثبوت الدين وصحة الرهن ذلك الراهن او يكره يوم بركا بركا  
عن العراقيين فالرهن شرط في بيع الرهن ثبوت الدين وصحة الرهن  
وذلك الراهن ويكره يوم بركا بركا وحكاة عن العراقيين والملك بينهما  
على انه ملك الميت الى ان مات او في يده وتصرفه تصرف المالك  
وكلام ابن الصباغ يد عليه في مسئلة الظفر فانه نقل عن ابن  
هريرة انه لا يبيعه بنفسه بل يوافقا طي جلا يدعي عليه عند الحاكم  
دينه فيقر له ويقر بملك الشئ الذي اخذه فيمنع من عليه الدعوى من  
القضاة فيبيع الحاكم المأخوذ ويدفعه اليه . وفي فتاوى ابن الصباغ انه  
اذا اثبت دينه على غائب فاقر له حاضر ببيع دينه ولا يتوقف  
على يمينه كما اذا كانت في يده وغائب وثبت عليه دين وعلى قول الاولين  
اذا لم يكن يمينه بالملك متغيرا لم يثبت ان يتولى البيع بنفسه او  
بوكيله ويستحب ايضا احضار مستحقي الدين البيوع ولو باع من غير  
حضورهم وحضور المديون صح وما يتحصل من الامان كان دين  
الدين واحدا سلم اليه ما يحكم اولا قولا وان كانا معا فاقتر  
حق احدهم بعين شئ اليه حقه من بينهما كالمهر والحجاني والافان  
يقتسمان ما يقض في كل واحد منهما ما يقض وان غشيه لعله وكرة  
الديون فليدان يوزعها التمتع مقدار شئ يوزعه او الكل ولو  
ابى الغريم التأخير قال الامام والقاضي الطبري والمجمل عليهم وهو  
مقتضى كلام الغزالي وقال المايني والعريبي لا يجازي هذا او يكره  
الرافعي من عنده وقال انه الاظهر لو تأخرت القسمة حتى يجمع قال الشافعي  
رضي الله عنه اقرضها وهو اولى من يدايع وشرط في القرض مائة  
والسبب فان لم يجد من يرضاه ودعه عند امير بركا الغريم  
فان اختلفوا او عينو واستلش بركا فالى الحاكم ولا يقع بين

ليس

ليس بعدل ويقدم من يحفظ بغيره فان تساوا واما من ضمنها فعلى  
والاعين عدلا وظاهر كلام الامام الخليل بن ابي فراض والايدي  
واطلق العرياني المنقل عن المصنف مال اليتيم لا يقض الا لصدره ويحذر  
ايضا يد ونفاذ فرق بينه وبين مال الفليس . وهذا في مال اليتيم لغير  
القاضي **واما** القاضي فله ذلك والحق بعضهم الاب به كامر ولو تلف شي  
من الامان في يد الامير فهو عليه متواكيا في حياته او بعد موته واذا قسم  
المال قسمته بينهم على سنة ديونهم ولا يقدم بعضهم على بعض **فترج** قال  
الام اذا بيع مال الفليس لغريم يمينه او لغريم با عينا فمهر فمهر من  
اثبت منهم حقا عليه قبل ان يقتسم المالا يعني انه لا يجوز ان يباعه من  
قاضي الماله بطل بوق التفاض **فصل** في قسم مسائل . الاول في كل  
الغرماء عند القسمة عليهم اقامة يمينه على لغريم وقال ترمذ ما  
يركفون ذلك كالموت **الثانية** لو كان بعض الغرماء غائبا فان عرف  
قد رما له قسم عليه وان لم يعرف ولا عرف من رجعته ولا يراجعونه  
رجعنا الى قول الفليس وقسم عليه فان حضر اثبت زيادة على ما اقر  
الفليس به فهو عتلة غريم اخر وان عرف مكانه وادركه حضوره قال  
الموتلي لا يقسم حتى يرسل اليه ولو اقر من الحاكم نصيب الغائب فقلت  
في يد الامير فخر القاضي الغائب لا يحرم من قبض ذلك الوهم بئس سائل  
الي احد من الحاضرين شيئا لئلا يفرز لكل منهم حصته فقلت حسنة  
احد سم لم يفرز الباقي وقد رجع بعض اصحاب ان من لم يستلم الله نصيبه  
مراحم ثانيا ومقتضاه ان العدل ليس تابعا عنه في القبض وهو ظاهر ان  
لم ينصبه القاضي قايضا عنه اما اذا نصبه له على القول بانه يجوز له ان  
يعرض عن الغائب سيما اذا تعلق به حق حاضر فلا تظهر المراجعة **الثالثة**  
لو جرت القسمة ثم ظهر غريم من يد من لم ينقص على الزمير بل يرجع  
على كل غريم بما يقتضيه التوزيع بخلاف ما اذا قسم الورثة ثم ظهر دين  
فانما مقتضى الصحيح فلو قسم ماله على غريمين لكل منهما عشرة فاخذ كل منهما



نصف ماله ثم ظهر غيرهم عشر من استرد من كل منهما نصف ما اخذ  
وان ظهر عشرون رجوع على كل منهما بثلاث ما اخذ فان لم يفلح ساما ما  
اخذ وصار معشر فوجها الذي قاله الاكثر دون ان الغريم الذي  
ظهر باخذ من الموتر نصف ما اخذ وكان كل المالا فمرا اذا البسر الثلث  
اخذ منه ثلث ما اخذ وقسم بينهما وثانيهما ان ياخذ من الموتر ثلث ما  
اخذ وسبق ثلث ما اخذته المثلث دينا عليه للغريم الذي ظهر وقسمهما  
الامام من القولين فما اذا اقر اخذ المورقة وانكره الباقر هل يلزم المقر  
لجميع او حصته واستشهد كل القاصي برأيه بانه لو عرك لمن له دين سلم  
حسنة فرخص الشرح حيث صارا لغزو ربي جميع حقه لا يسفر منه  
شي وان ادعى الامتياز على بقية الغزاة وبينهما افرقت **الرابعة** لو  
ظهر للفلس مال قديم او حادث بعد الحجر صرف منه الى الغريم الذي ظهر  
بقتض ما اخذ الغزاة الاخذون بالقسمة فان بقي شيء قسم على الجميع  
ولو تجد دين حادث بعد الحجر ثم ظهر له مال فان كان قدما اخص به  
ارباب الديون القديمة وان كان حادثا اشرك الكل فيه **الخامسة** لو فرج  
بعض الاعيان المبيعة ببيع الحاجر او الفلس باذنه مستحقا بعد فسخ  
التم فان كان باقيا رده على المشتري وان كان يده لم يرد في يد  
الغزاة بالقسمة وان كان قافا فان تلف في يد الغريم ضمنه او في يد الراعي  
رجع به المشتري في مال الفلس وليس للحاجر طريقا في الصمان باذنه  
بنفسه وان باعه امينه لم يرد في الاخير طريقا فيه على الصحيح كما مر في عدل  
الرهن واما وكيل الفلس فطريق في الصمان قطعا ورجوع المشتري في  
مال الفلس ورجوع الامين فلما ان طرقت الصمان وعزم طرف  
اشهرها ان فيه قولين احدهما انه يضارب به مع الغزاة كسائر الديون  
والخاتمة صاحب القرب وضعفه من مام واصحها ان يقدم به على سائر  
الغزاة الثانية القطع به المثلث فان قبل قسمة المالاين الغزاة قدم به  
وان كان بعد ذلك واستلها فحجر سبب تجد دمالا حادث صادف به مع

الوجه

الغزاة ولم يدر صاحب المهدب الحجر الثاني بل قال ان لم يبقك الحجر عنه  
قدم وان فك عنه فهو كسائر الغزاة **السادسة** ينفق الحاجر على الفلس  
مدف الحجر من يوم صر به الى يوم قسمة جميع ماله وليس تغلق الدين وهذا  
المال كسائر الدين بالرهن وطرا ينفق على من عليه موبته من الزوجات  
والمستولدات والا قارب وكذا لك يسوون منه بالمعروف فان كان  
له كسب يفي بذلك لم يصرف اليه شيء من المال وان كان في بعضه  
حيلة المالة فان امتنع من الاستسباب لاجلته قال المولى لا ينفق  
عليه من المالا حتى يتسبب وحتى البند ينجي انه لا ينفق على من قارب  
وقيل ان النويط يقره فيمرد في الزوجة وادعى من مام الانفاق على الاول  
ثم امان ينفق على الزوجات المتقدم نكاحهن على الحجر لا المتجدد نكاحهن  
بعد بخلاف القرب المتجدد وينفق عليهن بقية العشرة وقال الروابي  
بقية الموتر من ترك لهم بقية يوم القسمة دون ما بعدت قال  
الغزاة وشرك ذلك اليوم ايضا فالاعراب في ديون طعامه على ما جرت  
به عاكة ته ويدفع اليه بقية يوم **السابعة** ترك له دسنت ثوب  
يليق به من ثيبر وشر او يل وعامة ونغل ومنديل وان كان في الشتا ترك  
له جبة محشوة ود راحة بلبستها فوق القميص ان كان اللانق محالة وبترك  
له الخف والظليلتان ان كان تركهما يرضيه وفيه نظر لان مام وقد حكاها  
ابواسحاق العراية وجها وحسن الثياب ما جرت عاكة به وقال الامام  
الاعينما بما يليق في حالتيهما دون سطنة فالرافعي والمفهوم من  
كلامهم انهم لا يتساعدهن على مال **قلت** وقد قال تسليم والعراية في انه  
ان كانت عاكة انه ان يلبس الذي بقي والشرب ترك له ذلك وان كان  
يلبس الموضوعة ترك له ولو كان يلبس قبل الا فلاس كمن ما يليق به ردنا  
الى اللاتيقيه وان كان يلبس دونه بغيره رضيه في الفلس ما رضيه  
لتفتيته وترك لمن يلزمه كسوة من الثياب ما ترك له ولو حسي ام ولعل  
ما لا يليق به منعاه وسوقاها ما يليق بخلاف ما اقره ذلك

وان كان غنيا ببقية



والقرب ولا ترك له الفرش والبسط ويسامح باللبس والخصر القليلة  
القيمة ولا يترك له رأس ما يتجرف به وعمره من شدة انه يترك يتوصل به  
الى تحصيل موته اذا كان لا يحسن الاستعداد بالتجارة وذكوه ويقرب  
منه قول العبادي انه يترك للفقيه كمال الفقه دون المصاحف **الثامنة**  
لو مات الفيلس قدمت موهبة تجميعه وذهنه وحنوطه وغسله ودفنه  
على الدفن وهذا اذا مات له قريب يلزمه بفقته او دفن او ام ولد وكل  
زوجته انا واجبنها على الزوج وفي القدر الواجب في الفقه ثلثة اوجه  
مقدمتها الجنازة **التاسعة** اذا كان للفيلس اربعة ارباب وخدم  
خدمته سبعة استوا كان محتاجا اليه لزمانة او كبرا وعلمه نصيب لا نص  
عليه ونص في الكفارة المرتبة انه لا يلزمه بغيره اذا كان محتاجا الى الخادم  
لزمه اربعة او منصب ولا صاحب طرف فان احدها يخرج قوله من تلك المهن  
وجعلها على قوله واصحابه بغير المصير قال ابن مام والمستر او لا انفا  
من الخادم فيمنظرون ثلثة اوجه تالها ببيع الخادم دون المستكر فان  
قلنا ببقائه فذلك اذا كان لا يقدر بحاله وقدره لزمه حاله في اعشار  
قال ابن مام ويستبد ان يكون هذا هو المراد كما نقل عن ابن مام انه اذا كان  
مستبيع والافلا وظلته ترك له اذا كان موجودا في حاله يشتري له اذا  
لم يوجد فيه وفي الحاكم على القول بانه سقى له وجهه انه لا يشتري قال  
المعنى في بيع مرقوبه عليه وان كان ذامرة وجميع ما تقدم مما اذا كان  
بعض ماله خاليا عن تعلق حق لغيره فان تعلق بجميع ماله حق لغيره ان كان  
مرهونا او مبيعا لم يقض منه او تعلق بغيره ارس حياية فقد قال ابن مام  
لا ينفق عليه ولا على عياله من المهر من قياسته لخاص المبيع الذي لم يقض  
منه والعبد الجاني به وتوبه قوله موهبة تجميع الميت لا يخرج من الجاني  
والمرهون والمبتاع الذي لم يود منه وفدوات مفلسا وعن بعضهم ان  
تجميع الميت مقدم على حق الجاني عليه والمرتب فان لم يخل مالا استواه وظهر  
محيته **العاشر** ان الفيلس لا يورث تحصيل ماله ليس يحصل له منع من

تفويت

تفويت الحاصل حتى لو جنى عليه او على عياله لم يجز عليه العفو على ماله لم يجز  
له استقطاع الماله ولا يترك له قبض مستلم فيه مستأجبا بعض الصفات  
المقصودة المشروطة الا باذن الغرماء ولو كان تزوج مهر كثير لا يلزمه  
الطلاق قبل الدخول اذا عرف ذلك فليس على المدين ان يكتب لوقفا  
الدين وان قدر على ذلك يجوز ان كانا مطلقا ولا ان يجر نفسه لذلك  
ودون النسخ ابن الصلاح في مجموع له عن الفرائي راوي كتاب مستلم واظنه  
محمد الفصل انه ان يعوم استعدانه في معصية لزمه الاستعداد لو فايه  
فان يعوقه في طاعة فلا وهو من احكام امام الحرمين وليس للحاكم ان يحل  
المحور لوفا الدين غير انه اذا التمسها واخر نفسه وحصل معه اجره صرفت  
في الديون ولو كان له ام ولد او شئ موقوف عليه فهل للحاكم ان يما فيه وجها  
اصح ما يتم واقفي الغرض الى ما لم ينجز على الجار الوقف مالم يظهر نقاد  
يستعمل في جيرة لا حدة لا تنافي بين الناس به في عرض قصنا الدين  
والخلاص من الطلب فان قلنا يجوز ان يورث مرة بعد اخرى الى ان يقضي  
الدين قال ابن مام وقياسته بقا الحجر لا وفا الدين وهو بعيد ووالا العرقي  
لا بدوم لا وفايه واطل الوجوه من وجوب الاستعداد لنفقة الزوجة  
والقرب **الحادية عشرة** اذا بيع مال للفيلس وقسم بين غرمائه واعتق قوا  
بان لا مال له غيره فهل ينفك الحجر او محتاج الى ذلك القاضي فيه وجهان  
وقيل قولنا نأخذها وهو نص في الام والاصح عند القاضي نفك واطلها  
لا بد من فكه وعلى القولين لا يجوز حبسه ولا ملازمته ولا مطالبته بغيره  
فما اذا انفقوا على فكه عنه وقالوا دفعنا الحجر عنه وخرج من هذا الخلاف  
فانه لو لم يترك له الا عزمه فباع ماله منه ومن غرمائه بدينه هل يصح  
قال ابن القاصيص ولا يجوز للفيلس بيع ماله الا بهذه المسئلة  
واقفي به الاربعاء وقال ابن مام لا يصح الا باذن القاضي وهو اظهر  
وهما فرعان على الصحيح ان بيع الفيلس من اجني لا يصح ولو باعه من اجني  
باذن الغرماء او باعه من الغرماء بعض الدين او بغيره لم يصح قطعا بغيره



على المذهب وفيه احتمال للامام ذكره الغزالي وجهه ووجه قول الماوردي انه  
 اذا وهب فادعهم يصح كالمكاتب **اللام الثالث** حبسته الى ثبوت اعتبار  
 دلست هو من خواص الحجر فانه ثابت في حق غيره من المدونين والاشياء  
 اذا كان عليه دين وجب عليه اداؤه ان قدر عليه وهل يوقف على مطالبة  
 ربه به قال الرواية يحتمل ان يقال ان كان وجوبه برضى المالك فهو على  
 الشاخي ويتعين بالمطالبة ولو لم يوف على ضيق المالك وان كان بغير رضاه فهو  
 على الفور ويحتمل ان يقال ان كان بغير رضاه فاف لم يعلم به كان على الفور  
 والا فان وجب بتعدد كان على الفور والا كان على الشاخي انتهى بمقتضى  
 السان ان يجب عليه عند العلم في غير صورة التعدي الوفا والاعلام وقال  
 الامام في كتاب القاضى قد يقول الفقيه من عليه دين حال بلزومه اداؤه وان  
 لم يطالبه صاحبه وانما يستقط وجوبه برضا المستحق وتأخير وقال في الرجوع  
 من عليه دين وهو غير ممنوع من ادايه ومسحوقه غير مطالبه به لا سعي اداؤه  
 الا عطا اليه انتهى وهذا هو الظاهر اما اذا طال به ربه به فوجب اداؤه  
 على الفور بحسب الامكان فان امتنع دله على اظاهره فان كان من جنس الدين  
 وكيفية منه وان كان من غيره امر ببيعته والا يفامنه فان لم يفعل فثلثه واجه  
 احدها وهو ما اورد القاضى الطبري والبندنجي في التصانيع والالتوا  
 وعليه عمل القضاة انه يحبسته فان لم يبيع فيه الحبس باع ماله وقضى دينه  
 وثانها عن الشيخ الحامد ان الحاكم ان داي حبسته فعول وان داي بيع  
 ماله والا فقام من غير حبس فعول وثالثها انه لا يحبسته بل يبيع المالك عليه  
 في الحال ويستنيبه صاحب الدخاير الى ان يحسب نطقا وهو ظاهر كلام  
 الفوراني والقاضى والمام وسليم وصاحب المهدب وقيل هو منصوص  
 في مختصر البويطي والكلام في بوقف الحاكم في البيع على ثبوت ملاك للبيع  
 قد مر فان وقفناه عليه عز ربيع الحبس حتى يبيع بنفسه قال في العقد  
 للقاضى ان ملك غير المالك لغز ما يدعونهم اذا داي ذلك وقال الفوراني  
 ليس له ذلك اذا فقد البيع في الحال لعدم راعب وبادا لثمة المالك

عز

غيره او فلنا حبس حتى يبيع بنفسه فالحاكم الحجر عليه اذا التمس الغرما  
 ذلك وجهان احدهما وجزم به الامام لا واطهرهما فافهم فان لحق ماله  
 وعرف ذلك باقرار او بيعة او استنها او غير ذلك حبس حتى يظلم  
 فان لم يجر بالحبس عزمه وحرر ذلك عليه وله ان يعززه تعزيرات  
 يزيد مجبوعها على الحد ولا يعززه ثانيا حتى يبرأ من الاول وكل اكل قاصر  
 على اد الحق اذا اصر لم ينفع فيه الحبس يعززه ووقوف الامام في مثله في  
 التعزير مع القدرة على الحبس فان ادعى ضياع ماله او صيرورته  
 معسر احتاج الى البيعة ثم ان قامت بيعة على الكلف قبلت ولا تعزير فيما  
 الحرة الماطنة وان اقامت باعسارها اعتبرت بها كذلك قال الصبيد لا يخفى  
 وحملته لعمري انه معسر على انهم وقفوا على ثلث المالك فان لم يظهر له مال  
 واستحل حاله حبس ولا يزاد عليه ومضى ادعى برعسار واقام به بيعة  
 سمعت وخلى منبيله الى الميسرة وقد اذا اقام المحجود عليه بالفلس بعد  
 ان بيع ماله وقسم باعسار عن ياقة الدين ويعتبر به الاعتقاد بركة  
 على الصفات المعترية في عزمه فوهم من اهل الخبرة الباطنة انهم يشبهونهم  
 والا يوقف حتى يعرف ذلك فان قالوا الخبير باطن حاله كفى **وصيغته ان**  
 يقول استبداه معسرا يملك الاقوت يومه وثياب بدنه ولا يشترط ان  
 يقول وهو ممنحل لصدقة قال القاضى في المتولي ولا يقتصر على انه لا  
 ملك له وضاب هذه السهاكة بخلان وقال الفوراني والمتولي ثلثة  
 وفيه وجه انه يفت برجل قمارتين وبرجل ديني ثم اذا طلب الغرم عينه  
 بعد اقامة البيعة خلف وان سدد لم يحلف القاضى اظهر الوجهين  
 وجب شرعنا بسوا الخضم او دونه ففي كونه مستحقا او مستحقا  
 قولان وقيل وجهان صاحبهما وجزم به الماوردي انه مستحق فان فكر حبس  
 الى ان يحلف وياينهما انه مستحب وجزم به الشيخ ابو حامد وقال السلم هو  
 الاشبه **فزع** لو ثبت اعتسار المحجود عليه ببيعه وحلف هل ينفك المحجور  
 بمجرد ذلك ام يقف على الحجر بنفسه فيه وجهان وجميع ما تقدم من



الحبس في ثبوت الاستعداد اعمد للمدين في قبول قوله في الاستعداد  
اربعة اوجه اصحاب قبل قوله مع ميمنه ورواه التويطي وجرم به  
العراقيون في المادري وثانيها لا يتوقف على البيينة وثالثها ان الدين ان  
لزمه باختياره ضمن طعام اكله وماله ضمنه وصادق لم يقبل قوله وان  
لزمه لا باختياره كادوس الجنايات وثن المثقات قبل قوله وثانيها انه  
ان كان لزومه عن معاوضة لم يقبل وان كان بغير معاوضة قبل فان قبلنا  
قوله مع ميمنه فالظاهر انه علف على الفور وطلو في الامام وعلم ان  
نقله ينافي القاضي ويبحث عن حاله وان قلنا لا يقبل قوله فادعي معرفة  
الغرماء باختياره او تلف ماله فله تخليفهم على نفق العلم به فان ذلكوا  
حلفا نه معتبر وبتا عشرة اطلو وان حلفوا بحس ومما ذكره في عوادة  
انه باب لغير اختياره فله تخليفهم الا ان ظهر للقاضي انه يقصد الايداء  
والجراح فلو كان غير بما يتعد رعليه اقامة البيينة فنبغي للقاضي ان  
يوظف به شاهدين بحثا عن مولد ومثاليه ومنقلبه ويفحصان  
عن احواله بحسب الطاقة لحصل لها طر عشرة فستبدان به ومما  
ثبتت اعشاره واطلق قفا الغرماء بعد ايام ادعوا انه الحسب لا وانكر  
صدق فان اقاموا بيينة فان في يد ما لا يتصرف فيه فان لم يعينو ولم  
يعينه لم يسمع وان عينو او وصفوه فالرافعي اخذ الغرماء قال غيره  
ان قال انه مضاربة قبل قوله وحكا عن النص في معناه الوديعة والعارية  
وقال المادري يستفسر عنه فان لم يعره الى احد ولم يعرف به حلف الغرماء  
واستحقوا حبسه دون الماله وحسب القاضي عن امره حتى يبيث فان  
اقاموا بيينة بانه مله صرفا لهم وان اقرانه اخذه من زيد وديعة او قرضا  
او عارية فان كان المقر له حاضرا وصدقه فان قام به بيينة حمله به وان لم  
يقم بيينة فوجهها ناصحها وهو ما اورد الرافعي انه يستلم المقر له وثانيها  
لا يصرف الى الدين وصحة البند فيجوز ان يصرف على المقر له تخليف  
الدين فان ذلك حلف المقر له على الاول لغير تخليف المقر له على انه لم يوطا

الحق

المرفيه وجهها ان اصحابا وثانيها نعم فان امتنع حبس الى ان يستلم المالك  
او يحلف فان طلبا رباب الديون تخليف المقر له ان المالك قال ابن  
الصباغ عنده ان يحلف وحكاه صاحب منسقا عن برصا ج وفتح  
عليه ابن الصباغ انه ان حلف رباب الدين قضى له بيعه وان كذب المقر  
له صرف الى رباب الديون فان كانت عينا تباع كالدار قال المادري  
فالرواية وكل القاضي عنه ولا يبيعها عليه ولا يولي الفاضل بيعها مع  
انكاره ولا يلفت الى اقراره لاحر وان كان المقر له غايبا قال الرافعي وقف  
حتى يحضر فان صدقه اخذ والا اخذ الغرماء وقال صاحبا لشماد والبيان  
وغيرهما القول قول المدين مع ميمنه وتسقط عنه المطالبة فان ذلك  
عن المين ردت المين على الغرماء فان خلفوا لم يستحقوا المالك لشر بحسب المهر  
المدين حتى يستكشف امره ولو اقر بها الجاهل لا يعرف لم يقبل منه قاله  
الرواية **فراغ** حدهما في حبس الاصل يد بن فرعه سوا فيه الا اذا  
والامهات والاحداد والحداث ملية او اخذ احد لا يحبس وبسند القاضي  
الى العراقيين ولما لم يالمعظم وصحة البعوي وثانيها قول الرافعي  
والفقهاء وصحة الغرماء والرافعي انه يحبس ولا فرق بين من يفقه وغير  
ولا يميز ان يكون الولد كبيرا او صغيرا وثالثها ولخان ابن القاضي بحسب  
في يفقه ولده اذا امتنع من برصا ج عليه ولا يحبس في غيره **الناسي المحبوس**  
على حوله لا يملك شرك الجماعة ان كان معتبرا ولا يلزمه الاستيذان ان له  
اذا عرف انه لا يؤذن له وقيل يلزمه استيذان الغرماء للخروج فان  
منعه سقط المحذور ونفقة المحبوس في ماله وصل على عرسمه وهو  
مطرح وان كان المحبوس في اصنعة من عملها في الحبس وفيه وجه  
انه منع منها اذا عرفت منه الماطلة بذلك وسيل الغرماء لاهل منع المحبوس  
من الجماعة والاستمتاع بزوجته ومخادته اصدقاؤه فاجاب بان  
الحبس تعزير والرافعي في تأكيد الحبس منع الاستمتاع ومحاكاة  
الصدق والرافعي ذكر هذا الخيال في كتاب القضاء بعد ان نقل لا يمنع ولا



يمنع من الجمعة الا اذا ظهرت الضلعة في منعه انتهى ولا يستمتع بل وجهه فيه  
الا اذا كان فيه موضع خال ولا يحب عليها الخضور فيه خلا فامته ورجحه  
الامة كامة اذا رضى سبدها بذلك وله التطلع الى الطرف من صفة وفي  
فناوي ابن الصباغ انه يمنع من لزوم منع بزوجه ولا يمنع من دخول الحاجة  
تحمّل الطعام ذاته اذا اذنت الرأحين فان كان محتاجا اليها لم يرضى ويحرم  
يمنع وان كان غير محتاج بل يريد الرفقة منع وان المرأة اذا حبست في دبر اسئلة  
بغير اذن زوجها فان ثبت بالبينه لم يسقط نفقة ما بالحبس كالمريض وان ثبت  
بالاقرار سقطت فالا نفوس والمختار سقطت في الجائز كالوطيت  
مستبينة ولا يمنع المرأة من ارضاع ولدها ولو حبست لحق واحد فاذا اخبر  
الدعوى عليه اخرج وسمعت عليه الدعوى ثم يرد فان ثبت عليه نحو حبس  
لها ولا يخرج الا باطلا فاما ادنى ثبوت اعساره ولا ينفق فاطلاوة على  
حضور خصمه فاذا مرض في الحبس فان لم يجد من يخدمه فيه اخرج والا في  
رجوب باخراجه وحماه وجرم الجرحاينة باخراجه وان جرح في الحبس اخرج  
ولوهر بالمحوسن في الماوردى لا يجب على المقاضي طلبه وللخصم طلبه فان  
وجدته في موضع يتعدر عليه احضاره منه لزم الحاضر احضاره لئلا كان  
في عمله واعادته اذا اطلبها الحاضر ويستلذ عن سبب ضرره فان علمه باعسا  
لم يعزره ولا عزره **الثاني** استأثر لهما مال الحاضر لا يقضى بعامه  
في ثمن اعسار **الثالث** لو ثبت اعساره ثم كبت عليه حجة بدعي واشهد عليه  
انه ملئ بد ثبت فيسأله لئلا يمتنع من صرف ما استندانه واقرب الملاءة به الى كل ربي

### الفصل الثاني من الكتاب

فما اذا كانت الديون لازمة بمعاوضة والعوض باق في يده فاذا اجترس  
عليه بالفليس ووجد من باع منه شيئا ولم يقبض منه غير متاعه عنده كان  
له المصادرة مع الغرماء بالثبوت ان يفسخ البيع ويرجع في غير ما له  
ويثبت هذا الرجوع ايضا اذا مات الغرماء فليسوا وقال الرضا طرزي  
يثبت عموم المشتري وان كان موثرا وعن ابن عبيد بن جريويه انه

ليس

ليس للبائع الفسخ والرجوع اذا افلس المشتري بل له التعلو باستيفاء  
حقه ومنع الغرماء من اشتراكه فيه كالمهر من قبل انه خالف الاجماع فيه  
ثم هذا الرجوع من احكام الحجر بالعائس والموت عند الفليس ولا يثبت  
بحر الا فلايس قال الما فعي الا ان ما تقدم من تفرع لرافع عند اختلاف  
المبتاع في الرأفة بالتسليم يشعر باستيعابه عن الحجر والمزمن برونك  
وفي معنى البائع كل من ملك ماله بعوض ثم فقد وعليه اخذ العوض كالقصر  
والتسليم وهو بعد هذا الخيار الى اذن الحاضر ام يستند به الفاسخ فيه  
وحماه استبهاه الثاني وقال الما درعي لا بد ان يحكم الحاضر بحوار الرجوع  
في براعيان البيعة وبعد ذلك هل لا يرجع الا ان يحكم الحاضر برده او يرجع  
وان لم يحكم منه وحماه وقيل ان كان هناك حاكم توقف على حكمه والا  
فلا وصيعة ان يقول رجعت في غير مالي وفسخت البيع وقضته  
ورفعته وان اصر على قوله فسخت اوردت اليه في الفسخ من الوجهين  
انه فسخ ولا يحصل بيع الحاضر البائع وبصرفه واعاقه ووطيه الجارية  
المبيعة في اصح الوجهين بلعوا هذه الضررات وان يفسخ البيع بذلك  
في زمن الخيار **فصل** ضبط الغرماء المذنب فيما يقتضي الرجوع فان يتعدر  
استيفاء كمال العوض كمال المستحق في معاوضة محضة سابقة على الحجر  
سببا فلا من المستحق عليه فثبت الرجوع الى غير المعوض اذا كان باقيا  
بحاله وراذ الحامل ان يكون البائع ممن يجوز له تلك العجز واحترز  
به عما اذا كان البائع كافرا فاسلم في يد المشتري وصيدا  
فاحرم البائع وقلنا لا يصح استيعاها واحتاج الى ان يرد فيه ولم يتعلق به  
حق لغيره فانه اذا تعلق به حق لغيره منع **الفصل الاول** بعد استيفاء  
كمال العوض فان لم يتعدر وان يجد ذلك بعد الحجر ما لفي يد يوفيه بارت او  
اصطياك ويحويهما او بارتفاع قيمة اموالهما ولو لم يمسوا وبالدعوى  
تفرع على حوار الحجر في هذه الحالة ففي الرجوع وحماه اخذها نعم وبانها  
وجزم به الغرماء لا على هذا الوفسخ عند تعدر كمال الثمن ثم ظهر للفليس



ما لا خفاء وأما بدونه لم يبيطل الفسخ **أما** إذا اشترى رجل سلعة  
 بثمن فذمته وقيمتها مثل العنق والحر والمشتري لا يملك غيرها ولا دين عليه  
 غير الثمن فكل البايع الرجوع في السلعة فيه وجهان ولو قال الغرماء الرب  
 الذي أخذ ثمن الثمن فمضى فمضى ملك به ولا يرجع له بل منه الاجابة على الصحيح  
 وكذا لو برعوا به من خالص أموالهم أو تبرع به اجبى فلو اجاب ثم ظهر  
 عجزهم لم يرجع في المأخوذ فلو فرض الرجوع في مسئلة الموت فقال الوارث  
 لا يرجع وانا اقدمك فالتمس على الغرماء لم يكرمه القبول ايضا ولو قال انا  
 اوديه من مالي فوجهان لحدوها وبه اجاب القاضى والتولى عليه القبول  
 وثانيهما لا وهو ظاهر النص **القيء الثاني** الحلو فلو باع شيئا ثم وجب  
 فخر على البايع قبل الحلول لم يدر له الرجوع وبيع السلعة ونصرف في  
 ديون الغرماء وقيل ثبت له الفسخ عند الحلول قال صاحب الاستقصاء وسئل  
 النص واختاره صاحب المرسد وضعفه القاضى والامام فعلى هذا وقف  
 الى ان يحل رجل ففسخ ويسلم اليه فان كان الحجر انقث لم يحج الى عاونه  
 للرجوع والحجر ايمر فيها باللسنة الى الرجوع وفيه وجه انه لا بد من عاونة  
 الحجر وفي منع الفلست من التصرف فيها وجهان ولو اشترى الفلست جميع الثمن  
 عند الحلول لم يكن للبايع الرجوع وان فرغنا على الصحيح انه لا فسخ  
 فلو بيعت وصرف ثمنها الى الغرماء فذاك ويطلب صلح بالثمن عند  
 الحلول ان كان له مال فان سبق باخيرها الحلول برجل ففي ثبوت الحيات  
 الا وجهان صحيح لمام والغرماء لا يثبوت فالامام ولو بيعت فلم يصرف  
 الثمن اليهم حتى حل ففي رجوعه فيه تردد وهذا لا يفرع على الصحيح ان  
 الذي هو الوجه لا يحل بالان لا يثبت فان قلنا حل له فالامان الوجهة كالحالة  
 على الصحيح وقد تقدم ويتردد في الرجوع في العين اذا كان الثمن موجبا  
 اربعة اوجه احدها الرجوع مطلقا واما سائر رجوع مطلقا وبالمها يرجع  
 ان حل قبل الحجر والا فلا وما بعد لا يرجع قبل الحلول لان توقفه لثبوت  
 كان معتمدا عليه رجوع والا فلا **فروع** اشترى العبد شيئا فذمته غير

اذن

اذن سبيده الى الجمل وقتنا يصح قال الشيخ ابو علي لا يرجع في الحال ولا بعد  
 الحلول وقال لرامام يحتمل ان يرجع بعده **القيء الثالث** ان يكون  
 العوض مستحقا في معاوضة محضة ويخرج بذلك النكاح والخلع والصلى  
 عن الدم فلا يثبت الفسخ في هذه التصرفات لغزرها عوضا عنها  
 ليست معاوضات محضة فلا يرجع البينونة والعفو بعد العوض ولما  
 النكاح فقد بناه الرافعي على المرأة هل لها فسخه بعد المهر فيه  
 خلاف يائى في بابه فان قلنا لها الفسخ به فقد ثبت الرجوع بتعذر  
 العوض فيه بل هو فيه لا يتوقف على الحجر **قال** فان قيل المراد به ليس له  
 الفسخ متعذر الوصول الى المرأة **قلت** هو واضح للرجوع بغير مثل  
 في الخلع والعفو ويدخل تحت هذا القيد السلام والرجاء **أما** التسليم  
 فاذا سلمت شي فمعهذا فلا يسكن لا يقرض مثله في الخلع والعفو  
 المستلم اليه • فاما ان يكون راس المال باقيا او قالها او بعضه باقيا •  
 وبعضه قالها **الحالة الاولى** ان يكون باقيا فيتمحير المستلم من فسخ  
 العقد والرجوع اليه وبين المضاربة مع الغرماء سواء كان راس المال  
 في غير العقد او بالقبض **الثانية** ان يكون قالها فاما ان يكون المستلم  
 فيه موجودا او معدوما فان كان موجودا فوجهان لحدوها قول راي  
 استأقانه بخير من الفسخ والمضاربة مع الغرماء براس المال وبغير ارضائه  
 والمضاربة معهم بقيمة المسلم فيه وبه جزم ابن حجر والصيداوى وعلى  
 هذا ففى محقق قول بانفساخ السلم متعذر للمسلم فيه بالان لا يسكن  
 انقطاعه فيه وجهان واحدهما وهو المتعذر لثبوت الفسخ فمأخوذة  
 بالمضاربة يظفر فيه فان كان في ماله من جنسه اعطى له ما ختمه والا  
 اشترى له ما ختمه منه حجر من ثوب او حيوان او عبد ويسلم اليه  
 فان تعذر فهو انقطاع المسلم فيه وان كان الثلث فيه منقطعا  
 فوجهان ايضا للرجوع هنا لثبوت الفسخ وحيث ثبت له المضاربة  
 بالمسلم فيه فصار بى فكان المسلم فيه يستأدى ما بين يديهم ضعيف



المال فحصد ما به فرخص المسلم فيه قبل الشراء وصار يوحده كماله بما يه  
فوجهها فاحدها تشتري له بالمائة كما لحقه ويفر الباني بين الغرما  
وحكاة القاضي عن صاحب كتاب واستشكله وسببه الامام الى الجمهور  
وحزم به المغوي وثابنها وحزم به صاحب الشامل وقال الغزالي هو القياس  
ان لا تشتري له كالحقه وقد دان القيمة كذلك حين القسمة في الوقوف  
الى فاحضه وبقتسم الباني بين الغرما ولا خلاف انه لو فضل الوقوف عن  
جميع حق المسلم بكون الفاضل للغرما ولو انعكس الحال فعلا السعد  
قبل الشراء وصار الذي ارصد فله مائة لا يحده الا ما يميز فعلى الاول  
للسر له الا ما وقف له والمائة في دمة الفليس وتسبب الى ابن حامد وعلى  
الثاني بان ان الدين هاتين فيسترجع من سائر الحصص ما دخل به حصه  
الماسين ونسبته الامام الى القاضي الاول الى الجمهور والمتولى نسبته اول  
الى القاضي **فتع** لو اخذ المسلم ما حصه من المضاربة قد راعى المسلم فيه  
وادفع الحجر عنه ثم حجر عليه ثانيا لم يجد دما الاخر فاحتج الى المضاربة  
بانيا قومنا المسلم فيه فان وجدنا قيمته الان كقيمته اول وظاهر  
وان زادت فال توزيع الا ان يقع باعتبار القيمة الزائدة ولن نقصه  
فهو لا اعتبارا بالثانية او بالاولى فيه وجهان اصحهما بالمائة **المادة**  
ان يجوز بعض الناس المال باقيا وبعضه بالغ فحكمه حكم ما لو كان المبيع  
كذلك وتبين **واعلم** ان هذا القيد يستلزم عليه العرض فانهم حرموا  
بحوز الرجوع في المال المعروض اذا كان باقيا وليس عقد معاوضة كما  
صريح به العري الى فان قل الرجوع فيه ليس من احكام الحجر فانه ثابت في  
حق المطلق خلاف على قولنا انك بالقيض وحزموا به **فصل**  
واما الاجارة فالكلام يقع فيها من حين احدها في افلا من المستاجر  
بالاجرة والساني في افلا من يجير بالمنفعة **اما الوجه الاول**  
فالاجارة على وجهي احدها الاجارة الواحدة على العيز فكذا استأجر  
دارا او دابة ونحوها ولم يفتض اجرة ثم افلس قبل مضى المدة فلم يجري

فتع

فسخ الاجارة على الصحيح فان لم يفسخ واخذنا الدابة بالاجرة فله ذلك  
فان كانت العيز المستأجرة فارجعة لم يتعلق بها حق اخرها الحاجر وضمر  
اخرتها الى مال الفليس وصرف الجميع اليه ولما الغرما وان فسخ فانه  
كان ولا المد اخذها ولا شيء له وان كان في انيا ما حصل الفسخ في المد  
المستقبلة دون الماضية وصار ببقية المد الماضية من ثمن اجرة  
المسماة كالو باع عبدا من فلهما خداهما ثم حجر على المشتري فان له الفسخ  
في الباقية والمضاربة بثلث المالك فلو كان الكسري دابة الى مكان  
فحجر على المستأجر في انيا للطريق ففسخ من جبر لم يكن له ترك مناعه  
في الباقية بل ينقله الى ما من اجرة المدة ويقدم بها على الغرما ولا يلزمه  
ايضا له الى المقصد واذا وصل الى الما من وضعه عند الحاجر فلو وضعه  
عند عدل من غير ان الحاجر ففي ضمانه وجهان ولو كان رضا فوجدها  
مستغولة بزور المستأجر فان كان استحصل طول حصته وتفرج  
الارض والافليس لقلعه بل ان افلس الفليس والغرما على قلعه قلع سواء كانت  
له قيمة او لا ولا يعتد من علم الحاجر وان افلسوا على ما تنقته الى ادركه  
فليس له قلعه وان بدلا لراش وبقي باجرة التل المعقيد المدة يقدم بها على  
الغرما خلافا لوباع ارضا فزرعها المشتري وافلس ثم رجع البايع  
فيها فانه يلزمه سقية الزرع الى الحصاد وبغير اجرة على الصحيح وان  
اختلف الغرما والفليس فإراد الفليس التيقيد والغرما القلع وبالفليس  
او اراد الفليس وبعضهم القلع وبعضهم التيقيد قالوا اسما فيفعلا  
فيه الصلحة وقالوا لاكثر ونظر فان كانت له قيمة لو قلع اجيب  
من ريد القلع من الفليس والغرما فعلى هذا الوجه ان الاجر اخذ احس  
المدة الماضية فله المطالبة بقلعه وان لم يكن له قيمة اجيب من ريد  
السقية فان بقي الزرع لا فاقته حيث كان له قيمة او طلب بعضهم  
حيث لا قيمة له فالسقي والموران تطوع بها الجاني والغرما وبعضهم  
وافسقا علما على قدر ديونهم فذلك فان افلسوا بعضهم لرجع فلا بد



من اذن الحاح وانفاق الفلاس والغنائم يقدم المفقود فوقه  
 انه لا يحتاج الى اذن الحاح وكذا الوافقوا على قد رويهم ثم ظهر عن  
 اخر قدم المفقود بها انفقوا وانفقوا غير ذلك لم يرجع في المالك فان  
 ارتق بعضهم باذن الفلاس خاصة على ان يرجع عليهم صيرجع في مالهم  
 دون مال الفلاس في جوار الاوقات عليهم من مال الفلاس وجها ناصحها  
 نعم **النوع الثاني** الاجارة الواردة على الذمة كالواستاجر على حمل  
 كذا اردت من مصر الى دمشق في ذمته ثم افلس المستاجر بالاجرة والحكم  
 فيها كالحجر في اجارة الواردة على العين فلم يجز الفسخ بعد ربح حق  
**الوجه الثاني** افلاس الاجير بالمنفعة وهو ايضا ينقسم الى اجارة  
 واردة على العين والى اجارة واردة على الذمة **النوع الاول** الاجارة  
 الواردة على العين فاذا اجر دارا او دابة او غيرهما ثم افلس فلا يقع له  
 بل يستوفى المنفعة كما لها فان حقه معلو بالعين فقدم به كما لم يمتنع  
 وهو ببيع العين الموجهة الى الغرامة في الحال يخرج على الخلاف في اوقات  
 الاجارة منع البيع فان قلنا منع اخر بيعه لا انقضاء المدق **النوع**  
**الثاني** الاجارة الواردة على الذمة كما اذا ائتم بحمل مناع الى مكان  
 معين في ذمته ثم افلس فان كانا لاجرة باقية بخير من الفسخ والرجوع  
 به والمضاربة بقيمة المنفعة وان كانت فالفة فلا فسخ ويغير حقه  
 في المضاربة مع الغرامة بقيمة المنفعة وهي اجرة المثل حيث استأله  
 المضاربة فاحصه بالمضاربة هل يجوز تسليمه اليه يميني على ان هذا  
 النوع من اجارة هل هو سلم ام لا فان لم يجعله سله سلم اليه وان  
 جعلناه سله وهو لا يصح فلا بل ينظر فان كانت المنفعة تنجز اجمالا  
 كانت لاجارة لحمل ما به فنطارد فنقل منها بالحصصة فاحصة وان لم  
 يقبل التجزئة كما اذا كان المئتم قصارة ثوبا او دابة او حبل  
 مناع الى بلد يودى بقطيع المسافة الى ان سقى في الطريق فضايعا كان  
 له الفسخ بهذا العيب والمضاربة بالاجرة المبهولة هذا كله اذ لم

بمسلم

يسلم اليه فاستوفى منه المنفعة فان سلم اليه دابة يستوفى منها  
 المنفعة ثم حجر عليه ميني على ان المستلم بعد العقار هل يستوفى فيه  
 وجهان ياتيان ان قلنا يتعين وهو لا يصح فلا فسخ ويقدم المستاجر  
 منفعته وان قلنا لا يتعين فالحم كالمسلم تسليمها **نوع** في فساد من  
 الملاح ان لاجارة التي تقسط اجرة كل شهر فيها على انقضاء اية  
 لا يثبت بها الفسخ فافلاس المستاجر بالاجرة لا قبل انفساخ الشهر  
 ولا بعد **النوع الثاني** لان الاجرة لم يحل بعد وشرط الفسخ الحول  
 واما بعد فلفوات المنفعة وشرط الفسخ وجود المعقود وعليه  
**القيد الرابع** كون المعاوضة متابقة على الحجر يخرج به ما جرى  
 سبب لزومه بعد الحجر **نوع** متسايل **الاول** اذا باع رجل شيا من  
 المحرر عليه بالفلس فهل له الرجوع في عين ماله فيه بلنة او حله  
 تقدم ذكرهما احدهما بالثاني لا يرجع ان كان عالما بالحر ولزكان  
 جاهلا رجوع فان قلنا لا رجوع في مصاد ربه فالمن خلاف مقدم  
 وكذا اخر سائر المعاوضات **الثانية** لو اجر دارا او تسليمها ثم حجر  
 عليه فقد مر ان الاجارة باقية ولو ائتممت الدار في انسا المرومت  
 للمستاجر الرجوع بحصة ما بقي من المدق من لاجرة ثم ان كان ذلك  
 قبل قسمة المالك من الغرامة صارت معهم بذلك وان كان بعد قسمة  
 فوجهان اصحهما انه يضارب ولهما الشفقات على الخلاف في لاجرة  
 عمال جميعها بالعقد وهو من صمد او باستيفاء ما شيا شيا **الثالثة**  
 لو باع جارية بعبد وثقابضا ثم حجر على مشرعا بجارية فملك فرد  
 بايعها العبد بعيب فله طلب قيمتها وهل يقدم بها او يضارب بمبيع  
 الغرامة فيه وجهان اصحهما الثاني فالرافعي والوجهان مخالفان  
 الوجهين في رجوع من باع منه بعد الحجر شيا باليمن في اللقيف اذ قلنا  
 لا مغلق مناعه فانه لا وجه يضارب وفيه وجه يباخر عنهم وهذه



المتبايل ذكرها الغرض في هذا القيد ولا يندرج فيه الا الاولي على راي  
**القيد الخامس** يكون بعد ولا يستيف سبب افلا من المتحقق ولو بعد  
 لا بعد السبب كما لو امتنع المشتري من تسليم الممنوع بتماره او غاب  
 ولا يبيته للبائع اذ له بينه وبين المالك له في البطلان او مات وامتنع وانه  
 من تسليمه فليس للبائع الرجوع على المذنب وفيه وجه ان له الفسخ  
 فعلى هذا لو كان بالتمنض من فان ضمن ياتون المشتري فليس للبائع  
 الرجوع وان ضمن بغير اذنه فوجهاً ولو كان قد اعير من المشتري  
 ما يرهنه بالممنوع الرجوع ايضا الوجهان وقيد البعوى من امتناع  
 بما اذ لم يكن للبائع حجة وكلام غيره بابا هذا المقييد ولو كان  
 بعد ولا يستيف سبب انقطاع جنس الثمن بان كان ثقتا فانقطع  
 او عرضا دخل عليه الباد قلنا ما دخل عليه الباهو الممنوع ابني على حوان  
 الاعتياض عن الممنوع فيه اقوال تقدمت فان جوزناه فلا بعد  
 ولست في عوضه عنه وان منعناه ثبت له الرجوع وفيه قولان  
 العقد ينفسخ **وع** لو باع مالا وقبض ثمنه وامتنع من تسليم المبيع او  
 هرب ففي ثبوت الفسخ للبائع وجهان وهما كما الوجهين المتقدمين  
 فيما اذا امتنع المشتري من تسليم الممنوع للبائع **القيد السادس**  
 كونه على الفور فيحذر فيه عن التأخير وفي كون هذا الخيار على الفور  
 وجهان فاصحهما نعم وثانيهما انه على التامين قال القاضى لا بعد تأنيته  
 سلة ايام حيا والمعلقة وعلى لراحم لو اخره سقط ولو اسقط على مال  
 سقط ولم يثبت المالا وسقط الخيار ان كان عمالا وان جعل فوجهاً  
 وعلى الثاني لو عن مر الحاضر على بيع ماله كان على الفور ولو اخذ بالضرورة  
 سقط حقه من الرجوع وحيث رجع له لم يترك له ذلك وفيه وجه ان له ذلك  
 مادام في المجلس **القيد السابع** ان يجوز المعوض قايما ويخرج به المالك  
 والخارج عن ماله فاو كان المعوض بايع مثلا تلف في يد العلف فانه ساهيه

او جناية اجبى او الفليس بعد الرجوع ولم يتوله الا المضاربة بالتمنض  
 كانت القيمة مثل الممنوع او اكثر وفيه وجه ان له الفسخ اذا كانت القيمة  
 زائدة على الممنوع ولو كان المعوض خرج عن ملك الفليس جميع او هبة او  
 اعتاق ودق او اخذ شفعة فهو كالمالك وليس له مسح هذه الصفات  
 ولو زال ولا يمكن استرجاعه كما لو باعه وحجر عليه في رهن الخيار ولنا في  
 ماله او امرضه وهو باق في يد المفترض كان للبائع استرجاعه فلو  
 كان الملك قد زال ثم عاد اليه قبل الحجر فان عاد ببل عوض كالمسنة والوصية  
 والادب فوجهاً نصحها انه لا يرجع وهما عند الغرض مبنيان على ان  
 الزايل القايده كالذي لم يزل او كالذي لم يرجع وقيل هما مبنيان على الوجهين  
 في رجوع الواهب وهما فيه مبنيان على الوجهين فيما اذا اهلك المراه وعاد  
 وهما فيه مبنيان على قوله منه موص فيما اذا اقال العبد او اذا جازا من الشهر  
 فاسترجعه باعه واشتراه وجازا من الشجر وللرافعي فيه نظر وخبري  
 الوجهان في المورد عليه يعيب لو كان عود الملك اليه بعد الحجر فان قلنا  
 شملها الحجر فلا رجوع لرجوع جديد وان قلنا شملها فطريقا لحدتها  
 انه على الوجهين والمأخذ القطع بعدم الرجوع وان عاد الملك اليه قبالة  
 الحجر بعوض كما لو اشتراه فان كان قد برأ من من المبيع الثاني فهو كالمعاد  
 بلا عوض وان لم يبرأ منه وقلنا بثبوت الرجوع للبائع لو عاد بلا  
 عوض فاي المانع من الرجوع فيه بلية او وجه اخذها لرد ولا يخزم  
 به المامدى وهو اقل من عند الامام فلو ترك الرجوع فهل للشايفي  
 الرجوع فيه وجهان والثاني الثاني والمالك انما سوا في جمع كل منهما  
 في يصف المبيع ويضارب بنفسه الموقوف لقاضيهما اذا تساوى  
 الممان فلو اختلفا رجعا بالفسخ ولو عفا لرد لا رجوع الثاني قطعاً  
 وان عفى الثاني ففي رجوع الاول الوجهان في الزايل القايده ولو كان  
 الفليس قد باعه ثم اشتراه من ثالث ولم يفسد واحداً منهما الممان قلنا  
 الحق للثاني في رد ايه فالرجوع هنا للثالث فان ترك الرجوع فقلنا



او حدها لا رجوع لغير **والثاني** للثاني الرجوع **والثالث** لاول  
والمائة يرجعان وتشتري كان فيه فغيره لو كان البايعون اربعة ثلثة  
فالحق للربيع فان ترك فعلى لاول للاحق لغيره وعلى الثاني الحق للثالث  
فان ترك فالخامس لو كان البايعون ثلثة وعلى الثالث دون بين الثلاثة  
الافاقا ولو فعلق بالبيع كخلاف كالمهر من اجنبي في الكفاية على ان يبيع في  
انه لا يجوز بيع المكاتب والاستيلاء فهو كفوات العتق **المبيع وفي**  
فتاوى التوديع انه يجوز في الحادية دون الولد وهو غلط وكذا ان  
تعلق به ارض جناية فان قضى حق المهرين او المجنى عليه ببيع بعضه فالبايع  
واجب للمائة المبيع والاعتراف ان لم يشتريه ببيع بعضه بحق المهرين  
الاسع جميعه ببيع جميعه وقض حقه منه وما سقى من المهر الذي يقضيه  
المذهب ان البايع لا يكون الحق بل يصرف الى جميع الغرما ولو زال الرهن  
قبل الحجر رجوع فيه كالرد بالعيب وكذا الوبر من الجناية وفيه وجه انه لا  
يرجع فيها وطرد في منع رجوع الواهب وخبره بعضهم بما اذا لم يضر  
بالتمسك فان ضارب به لم يرجع فطعا ولو زالت الكفاية بالتجزير فطرد  
احدها ان ذكر والارهن المائة انه كعود الملك بالهبة وقوله لو هب  
والمدير وتعلق العتق بصفة لا يمنع الرجوع وسطر هذا التصرفات  
ومن دلت الحادية والعبد لا يمنع الرجوع ولا مثله من المهر **واما**  
الاجارة فهل يمنع الرجوع سبني على جواب بيع المشترا جرة فان منعناه  
ففي الرجوع وجهان اظهرهما وجزم به المتولي والرافع المنع وان  
اجراه كان له الرجوع فيه مستلزم المصلحة ولا يستحق شيئا من جرة  
تخلاف ما اذا انفسخ البيع بالتخالف والبيع بوجره فان المشتري يرجع  
على البايع باجرة المثل واطلق الماوردى من تمام والعمراني القول بان  
لرجاره لا يمنع الرجوع ولو كان البايع محررا والمبيع صيدا امتنع  
الرجوع وحكوا فيه في الصداق خلافا ونجده يخرج على الخلاف في  
صحة شراء الحرم الصيد فان جوزه فانه جاز الرجوع وان منعناه الحجة

عربي

تخرج على الوجهين اشتراط الكافر العبد المسلم بعد في ثمنه  
قال الفقهاء مجلي ولو كان المبيع عبدا مسلما والبايع كافرا او فلما الكافر  
لا يشتري المسلم لم يرد له الرجوع **فروع** لو كان المبيع مشفوعا  
ولم يعلم الشفيع بالبيع حتى حفر على المشتري فعمل البايع احق به او  
الشفيع فيه مائة او وجه اصحابا الشفيع والمن من الغرما وانيها البايع  
وبالها الشفيع او في الشفيع البايع اولى بالتمسك **القيد**  
**الثاني** كونه باقيا حاله وفيه احراز انما تغيرا لغيره قد يمنع الرجوع  
في بعض من حوال **ونقصه** ان المبيع ان كان باقيا فله الرجوع فيه  
وان تغير فاما ان تغير من مادة او نقصان **العتق لاول** ان يتغير  
بنقصان او نقصان ينقصان نقصان صفة ونقصان غير المراد  
بنقصان الصفة مالا يصح افراده بالعقد ولا يتوزع الثمن عليه  
بالاجارة فدخل فيه يد العبد وخقوقها والسمن وان كان نقصا بمائة  
غير في الحقيقة ونقصان العتق يصح افراده بالعقد ويتوزع الثمن  
عليه بالاجارة والسقف من الدار ونحوها اختلفوا في انه من اجزاء او  
الصفات كما مر في البيع **اما** نقصان الصفة وهو العيب فلا يمنع الرجوع  
ثم ان حصل باقيا كما لو عبي العبد محررا البايع بين ان يرجع ويقنع بمعيها  
وبين ان يضارب بالتمسك مع الغرما كما في البيع ولا فرق بين ان يكون  
النقصان حسيما كسقوط بعض الاعضاء او غير حسي كسنان الحرف  
والرطوبة والاباق والمرض والنا وبقل بعضهم قولا انه ياخذ بالعيب  
ويضارب مع الغرما بنقصان كما سياتي في نقصان العين ولو كان  
جناية فاما ان يكون الحيا في اجنبيا والبايع او المشتري فان كان  
احصيا بخير البايع اعضاء المضاربة بالتمسك والرجوع الى العتق ويضارب  
مع الغرما بنقصان لارزش من المهر فينظر في ما اسفص من ثمنه  
بالجناية وينسب الى المهر فاذا نقص بالجناية عشرة فتمت صا رب مع  
الغرما عشر المهر ولش له الرجوع بالارزش كماله وقال الماوردى هذا



اذا كان المفسر قد قبضه وثلث في يده فلو كان ياقية ذمة الجاني  
 فالبايع تخضع به ولا سداد له الغرامة ومعلوم كلامه فالمفسر اذا  
 كان ضمن الادس وبقى في يده ان البايح يحضره ايضا وهو في تحصيله  
 به اذا كان بعد في ذمة الجاني يوافق ويقدم فيها اذا عيب البايح في يد  
 البايح بحالته لكن ليس البايح هنا كالمشتري هناك والمستهور بطلان  
 قطع احدي عليه فعليه نصف القيمة وقوم العبد فنقص ثلث القيمة ضارب  
 البايح مع الغرامة ثلثا الثمن او ثلث الحناية بقدر الغرامة سواء كانت مضمونة  
 بالادس او القيمة. وان كان الحاذ البايح فهو كالجاني وان كان المشتري  
 فطريقان احدهما ان حنانه ثمنه ثمنه هو اظهر عند القاضي ولام  
 وثانيهما انه حنانه البايح على البيع قبل القبض فيها قولان احدهما انها  
 حنانية الاجنبي واصحابها انها كالا لفة السماوية وقطع به جماعة **واما**  
 البعض الذي سقسط عليه الثمن وصح اقراره بالعقد كما لو اشترى  
 ثوبا او عبدا فنقلها احدهما في يد المشتري ثم حجب عليه بالفسخ للبايع  
 ان يرجع في البايع محصته من الثمن وضارب مع الغرامة ثلثا الثمن  
 من الثمن سواء كان الثلث باقة او مالا فاجنبي والمشتري فيه وجدانه  
 ان يرجع باخذ البايع بكل الثمن لا يضارب شي وهو بعيد هذا اذا لم  
 يقبض شي من الثمن **اما** لو باع عبدا ثمانية وقبض بعضها ففصل للبايع  
 ان يرجع في البيع بقدر ما بقي من الثمن منه قولان وقد الو باع عبدا  
 متساويا في القيمة بمائة وقبض خمسين وثلث احدهما وجعل المشتري  
 هل يرجع في البايع القديمة لا وضارب مع الغرامة باقية الثمن بخلاف  
 انه يرجع والى من يرجع نص الشافعي انه يرجع في العبد الباقي بما  
 بقي من الثمن ونص فيما اذا اصدقها او بعث شاة فحال عليها الحول فاخرجت  
 شاة ثم طلقها قبل الحول على قولين احدهما يرجع بعثه من شاة وهو  
 كخسه هنا والثاني انه ياخذ نصف الموجود ونصف قيمة الشاة  
 المخرجة ونص فيما اذا اصدقها عبدا فنقلها احدهما وطلقها قبل الدخول

على

على قولين احدهما ياخذ نصف الموجود ونصف قيمة البايع ثانياه خيرة  
 بين هذا وبين ان يترك الموجود وياخذ نصف قيمتها وهو مخالف لثمة  
 هنا حصل في الصدقات ثلثة اقوال اختلف اصحابها على طريقين  
 احدهما يخرج القول الثاني اظهرهما انه يرجع في جميع العبد الباقي  
 بما بقي من الثمن ويحصل المقنوض في مقابلة الثالفة وثانيهما انه يترك  
 المقنوض من الثمن على الاشاعة ويرجع في نصف العبد الباقي ويضارب  
 نصف ثمن الثالفة ولا يجزي هذا القول الثالث في الصدقات والطريق  
 الثاني في القطع بالمتنوص هنا والقيمة التي يوضع عليها الثمن اقل قيمة  
 من يوم العقد الى يوم القبض كما ستبين في الرجوع في التخلد ودر الثمار  
**وقال** احدهما اشترى عشرة ادرطال ديتا او عشرين ادرطال ديتا او عشرين  
 هي قيمتها فاعلاها حتى صادت عينة ادرطال ثم افسر فهو نصفه ان خراف  
 صفة فيه طريقان احدهما فيه وحدها واحد هما انه يقضان صفة فليس  
 له اذا اخذ الرجوع شي اخر جزم به الدافع وغيره وهو جاز على الصحيح  
 عند الجمهور ان يعيب المشتري المتنازع كعيبه بالافة واما اذا قلنا  
 انه كعيب لرجنبي وهو لا يصح عند القاضي ولامام فيضارب بقدر  
 ادس المتقارن على ما ستبين في قال الدافع في حق صاحب هذا الوجه ان  
 يطرحه في اعلا الغاصب الزيت ولا ذكر له هناك بل لم يتعرض له  
 العظم هنا واصحابها انه يقضان جزء الطريق الثاني في القطع في الرتب  
 ما نه نقضان جزء خلاف العصير فان قلنا بالصحيح فيها احدهما  
 وضارب مع الغرامة مقدار ما نقص من راجز اذ يضارب في المالا المقدم  
 بالخمس ولا غير بنقصان القيمة غير المحرمة كما اذا صادت قيمته في المالا  
 سبعة وقال من القاص فانقصت القيمة بضارب بما نقص منها وهو  
 دله في المثال خطأ للامام وان زادت القيمة بالاغلا فصادرت  
 اثني عشر يعني على ان الزمالة الحاصلة بالصفة اثمان عين ان قلنا  
 انما انزف البايح بها وضارب بدريه في مثالنا وقال ابن القاسم



يغرم المراجع الزائد على العمة لولا هو ودرمان وان قلنا انها عين قال  
الفقهاء الجواب كذلك وقال غيره وهو المفضل بشرط ان لا يكون الزائد  
منه من الزيت او دعة للغزما وان نقصت قيمته عشرة محالها فيكون  
نقاها على حالها مع نقصانها العنبر لا زيادة البانية بالطبخ فان جعلنا  
هذا لزيادة اثرها بالبايع بها تضارب به وبيع وقال ابن القاسم  
واخرون لا تضارب بشئ ان جعلنا لها عينا فكل الحذر عند الفقهاء  
قال ولا يجوز ان لا يتجار على لولا حتى يصير كذلك وقال غير الزيادة  
المشترى فتكون شركا بها ويجوز الاستحجار على الغلطان فالمشترى  
شريك بدرهمين **المادة** قال ابن القاسم لو كان المبيع اذا اقامت  
ولم يهلك شئ من النقص فهذا انقصه ولو هلك بعضه فهو  
نقصان جز قال الرافعي ذلك ان يقول وجب ان يطر فيه الحذف  
المقدم في ذلك سقف الدار البيعة قبل القبض انه عيب ونقصات  
جز وحكي المامون في ان يندم الدار وعرفت بعض بلاد في طرقت  
احدها ان وزنه نقصان صفة او جز قولنا في الثانية القطع بانه  
نقصان صفة والثالث حمل النص على حاله حيث قال ياخذ  
ذلك الثمن اذا كانت الالة باقية وقوله ياخذ ما القسط اي اذا كانت  
تالفة والمستلة شبيهة بما اذا اشترى شقه من دار فانهدمت قبل  
اخذ الشريك هل ياخذ جميع الثمن وبالفسط **القسم الثاني** المغير  
بالزيادة وهو ينقسم الى زيادة حصلت من نفس المبيع ولا زيادة  
حصلت من خارج **القسم الاول** الزيادة الحاصلة من عينه وهي  
ثلاثة اصناف • زيادة متصلة من كل وجه • وزيادة منفصلة من  
كل وجه • وزيادة متصلة من وجه منفصلة من وجه **المراد**  
الزيادة المتصلة من كل وجه كالسمن وكبر الشجرة وطيب الثمرة  
ودوال المرض والعيب فلا خير لها ويسلم للبائع مجازا وهذا  
حكمها في جميع الانواع لان الصدقات فانه اذا اطلق قبل

وحيث

الدخول

الدخول ووجد الصدقات زاد زيادة متصلة لا يرجع في نصفه  
الارض المارة ولها ان تعطيه نصف ثمنه هذا اذا كانت الزوجية  
موترة فان كان محجورا علمها بفلس فوجهها ان اصحاب الزجر كذلك  
وتانها لا يمنع **المراد الثاني** الزيادة المنفصلة من كل وجه كالولد  
الذي علفت به امه بعد البيع والتمتع المنفصلة والولد لا اثر لها في منع  
الرجوع لكنها تسلم للمفلس ولو كان المبيع حيا وذرعه المشتري ونبت  
او ينبتا من فرج يديه او عصيا فصلا وخرائما صارا خلا او نوافضا  
خللا لم اقلش فهل يرجع فيه البائع فيه وحما ناصحها عنها العراقيين  
والبعوي وحكاة العرائن عن البصري ان لا يرجع فيه وثانيهما  
وبه قال القاضيان ابن نجيم والطبري واخنا من الغزاليين ولو اشترى  
ذرة الخضر مع الارض فحجر عليه بعد اشترائه رجوع في الارض  
وفي الرجوع في الجب طريقان احدهما انه على الوجهين الثاني القطع  
بالرجوع ويحظر طريق القاضى اجرا هذا الطريق في انقلاب العصب  
ثم خلا **وصبط** الامام بانه كل تغير لا من قبل من سم ولا قلب الحاش  
فالرجوع ثابت معه وكل تغير بقلب من سم والجنس وهو ناش عن  
لاصل كالتيض بنشائه القرخ ففيه الوجهان وكلما عبر الجنس  
دون براسم كالقيل يستعمل ففيه الطريقان قال الرافعي اذا ابتنا  
الرجوع في هذا المور جعلنا هذا لغيرات من القسم الذي تحق واذا لم  
نشته جعلنا ما خا بجهة عن الاقسام والقسم الحادى لها كزيت قال  
المغير ينقسم الى ما قبل البيع عما هو عليه ويجوز له انما والى  
غيره وفيه يقع براسم المذحوة **المراد الثالث** الزيادة  
المتصلة من وجه ووجه كالحمل **قوله** فيه انه ان خدث  
بعد الشراء انفصل قبل الرجوع رجوع في بلام وانه وان كان معينا  
عند البيع والرجوع العنق بالسمن فرجع فيه وان كان مجتزا كذا البس  
منفصل لا خير الرجوع ففي الرجوع قولان شبيهان على ان يحمل تعامرا



وقابله قسط من المزام لا فقل الا اول وهو بر ارجع فيه وعلى الباقي  
 متى للمفلس فان كانت حايلا عند البيع حاملا عند الرجوع بقولا فايضا  
 وسماها اكثر من على بر اصل المدخول فاني قلنا لا يعرف لم يرجع وان قلنا يعرف  
 فوجهان اصحهما يرجع في الحارثة دون الحمل وقاسمها انه لا يرجع له في واحد  
 منها ومقتضى هذا البناء ان يجوز لرجع انه يرجع في المرام دونه وقد وثق  
 به بعضهم الا ان الاكثر من حوالا انه لا يرجع فيها وبه يظهر عدم البناء  
 ويخرج من هذا خلافا في انما لو كانت حاملا لمولد عند البيع ومولد غيره  
 عند الرجوع هل يرجع في الاول وفي الثاني فان قلنا يرجع في الاول  
 خاصة قال الشيخ ابو حامد وغيره يرجع فيها قبل الوضع فاذا وضعت  
 فالولد للمفلس قال الماوردي ولا يلزم تسليمها الى البايع لحق المفلس  
 ولا اقرارها في يد المفلس او غيرها في حق البايع ولا يجوز اخذ قيمة الولد  
 فوضع تحت يد عدل ينفق ان عليه والا احتار الخاير عدل ونفقتهما  
 على البايع ستوافقنا بغير نفقة الحامل كملها لم لا وقال الصبيد لا يني  
 بصري لا انقصا لالولد فيرجع والامر يرجع في الحال **واعلم** ان التمر  
 اذا امتنع غير موبرة بان كانت مستشف بالالة كالحمل اذا ابرت  
 فهي كالحمل المفضل وفيها الرجوع الى البرادة المتقدمة في الحين لئلا  
 او لي لان لا يسمع **الحال الاول** ان يشتري خلا عليها ثم غير موبرة  
 ويرجع فيها وهي كذلك فيرجع فيها **الباينة** ان يشتريها ولا يقر لها  
 وعليها عند الرجوع ثمرة موبرة او مدركة او محذورة فلا يرجع في  
 التمر **الباينة** ان يكون ثمرتها عند الشرا غير موبرة وعند الرجوع  
 موبرة ففي الرجوع في الثمر طريقان احدهما انهما على القول في الحال  
 وبناها صاحب التمر يد على ان الطلع غير الموبرة هل هو من ثمره النام المثل  
 مقابل قسط من الثمر كالمو بر او بمنزلة النام غير المثل فلا يقابل قسط  
 منه كالثمر وفي وجهان والثاني القطع بانه يرجع فيها **الرابعة** ان  
 يكون الخيل والاستجار غير موطوعة عند البيع فاطلعت ثم جازت

فيما جاز

لعله  
وجوز

الرجوع

الرجوع وهي غير موبرة ففيها الطريقان قال الشيخ ابو حامد وعلي  
 هذا القياس امر التمر الذي لم يور في ثمار الملك باختياره بغرض  
 استنبع ما لم يور من الثمار كالبيع والصالح والاجارة والهدايا والخلع  
 وان قال قهر يعوض كالثقة والرد بالعيب هذه المسئلة في ريبها  
 هذا ان القولان وكل الوضال بلا عوض اختيارا او قهرا كما في الهبة  
 المطلقة والرجوع فيها ففيه قولان **فرفع** لو كانت حاملا عند البيع  
 فاسقطت عند المشتري ثم اقبلت فيرجع البايع في الحارثة فان قلنا  
 الحمل لا يعلم فلا شيء من اصل السوط وان قلنا يعلم ضارب مع  
 الغرماء ما قابل السقوط من الثمر في الماورد في حيث قلنا يرجع في  
 الولد فذلك اذا كان موجودا فان فقد ضارب بقيته حلالا في  
 رطب امه حين قبضه فقوم الام حاملا ثم حايلا فابينة يستحق البايع  
 بنسبته من الثمن **فرفع** الاول لو كان الولد ولد حارثة وهو صغير  
 غرض امتناع التفرق في التخليص منه وجهان احدهما انه  
 انما زاد الرجوع بدل قيمة الولد والا ضارب بالثمر في اصحهما انه  
 ان بدل قيمة الولد اخذها والا بيعا معا وقسم الثمن عليهما فنصرف ما  
 قابل ليرام الى البايع وما قابل الولد الى الغرماء قال الشيخ ابو حامد  
 وكيفية التقسيط ان يقوم الحارثة ذات ولد ثم يقوم الولد ويضم  
 قيمته اخذها الى ثمنه ويقتسم الثمن عليهما قال الرابع وهذا مباحته  
 وهو اذا ذرنا وجهين فما اذا وجد ليرام معيبة ولها ولد انه يترك  
 الرد وينقل الى ليرام او يحتمل التفرق للضرورة وفيما لو رغب ليرام  
 دون الولد انهما باعانا ويحتمل التفرق لم يذروا هذا احتمال  
 التفرق فيجوز ان يقال بحجبه هذا لانهم اقتصر على الصحيح ويجوز  
 ان يفرق بان مال المفلس كله مصروف الى الغرماء فلا وجه لاحتمال  
 التفرق قال التومسي والمائة هو الصواب وبه قطع الجمهور بصريحها  
 وتعيينها وفيه وجه غير بئ ضعيف انه يجوز التفرق للضرورة



كسلة الاله خكاه جماعة **الثاني** اذا فرغنا على لاطران الثمرة  
غير المورة حين الرجوع يتبع لاصل فوقع الرجوع والمائير فقال  
البائع رجعت قبل البايير فالثمره في فاما ان يكذب به المفلس الغرماء  
او يصدقوه او يكذب به المفلس دون الغرماء او العكس او يصدقوه  
بعض الغرماء ويكذب به بعض **الحال الاول** ان يكذب به المفلس والغرماء  
فيقولون بل رجعت بعد فان لم يكن له بينة صدق المفلس بيمينه  
على المذهب وفيه قولان قاله صدق البائع بيمينه وقال المائير المصارف  
المفلس من عمره في النوى وبعي ان يخفى قولنا ان القول قول السابق  
بالدعوى وقولنا انما اذا نفق اعيا وقت البايير واختلفا في الفسخ  
قال القول قول المفلس فان اختلفا في وقت الفسخ واختلفا في البايير  
فقول البائع كالقول في اختلاف الزوج في انقضاء العدة والرجعة  
ثم حلف على نفي العلم بالرجوع قبل التاخير على نفي المستيق ولو حلف عليه  
خاذا واغترف بحبل المشركي ولم يدع عليه بوقته الرجوع صار  
الغرماء في الحق ولا يميز على المشركي فان حلف يستلزم له وضار  
الغرماء فيها وان نكل عن التميز ففي حلف الغرماء القول المستفاد بان  
في حلف الغرماء مع الشاهد فان قلنا بالاصح انهم لا يخلعون وقد على  
البائع فان دخل فهو كحلف المفلس وان حلف قضى له بالتاخير وان جعلنا  
اليمين بعد القول كاليمين فان جعلناها كالامراء فطر بيقان احديهما الله  
على القول في قبول اقرار المفلس في مزاحمة المقر له الغرماء فان قلنا في  
للبياع بالتاخير وان رد دناه صار فيهما ولا فائدة لليمين على هذا القول  
الا ان فضلت التاخير او بعضها عن الديون وانفك الحجر فاما تصرف الى  
البائع ولو طلب البائع الغرماء على نفي العلم بمقام الرجوع فطر بيقان  
احديهما القطع بانهم لا يخلعون الثانية في القولان فان قلنا انهم  
يخلعون فطرا وابتدأ الميز على البائع مرة اخرى في هذه الخصومة  
الحادية فان حلف قضى له بالتاخير قال ابن ماسك والرافعي وكذا الحكم ان

فمن

قلنا يخلعون فمنا واو حلف البائع والثانية قالها العراقيون والمائير  
القطع بان البائع يستحق الحق هنا **الحال الثاني** ان يكذب به  
المفلس ويصدق به الغرماء فلا يقبل قولهم والقول قول المفلس بيمينه  
فان حلفا خذ التاخير ولا يضارب فيها الغرماء ولا تنفذ تصرف المشتري  
فيها قبل اطلاق الحجر والالتزام بيمينه تصرفه فيها فان طلب المفلس  
من الحاكم ان يقضي بونه من التاخير مع ضيق المائير عن الوفاء والشعور الجبرم  
الحاكم على القبض او ليرجرع عن قدرها وفيه وحدايمهم لا يجرون واما  
كالوجه في الذي اذا ناع الخرج جاتمه الى المتسلم لبقضه في دينه  
وقالوا اخرنا حقونا فله من جبايا ايضا ولو قالوا فلكا الحجر قلنا  
سلك بغيركم اذ لو ارضينا بغيره ونحن نعلم ان لا مال له فليجبرهم  
على القبض او ليرجرع القولان المعروفان في الاجباير على قول الديون  
واذا اجبروا على اخذها فاخذوها بغيري المفلس من قدرها وانزعها  
البائع منهم وان لم يجبروا قسمت شايير امواله وله طلب فك الحجر  
اذا قلنا لا يرفع بيمينته وان كانت من غير جبر خففونهم بيمينته  
وتصرف تمها الميز على الصحيح في ليرجرع وليس للبائع ان اخذ  
وعليه رده الى المشتري فان لم يلقه فهو مالك ضايعة وفيه وجه  
انه يجب رده الى البائع ولو كان في الغرماء المصدق عليه ان شهادتنا  
للبياع بما ادعاه او عدك ولحد وحلف البائع معه قبلت الشهادة  
وقضى له كذا اطلقوه ويدين بعضهم بما اذا شهدا قبل التصديق وذاك  
لو شهدا بعده ان يبنى على ليرجرع على قولها فان قبلنا بيمينه تستمع  
وصح ابن المصنف وغيره انما تستمع ولو بعد المصدق **الحال**  
**الثالث** ان يصدق به المفلس وبعض الغرماء ويكذب به الباقيون فيبني الحاكم  
صرف الثمرة الى المالكين ويصرف الى المصدقين من عمرها ولو اذ  
المفلس قسمة التاخير على الكل فوجها في احدى هاتين ذلك ويجوز المصدق  
على القول او ليرجرع عن قدره فاذ اخذوه رده على البائع واصحابها



ليس له ذلك اذا صرف اليه من كذبه ولم يف بحقه صار رب من صار  
 في باية المال سقيه دينه او بطله فيه وجهان صحيحا وهو النصوص  
 ببقية دينه فاذا كان رب الدين ثانيا لكل منهما الف فصرفت  
 المئة اليه المكذب بمخس ما به صادق ببقية دينه وقسم باية المال بينهما  
 ادلا ما وثابتهما بطله **الحالة الرابعة** ان تصدق المفلس المبيع وتكره  
 الغرماء ومن عمو انه اقر عن مواطاة فهو على القولين فما اذا اقر بد من  
 او غير ان قلنا يقبل لم يحلف وان قلنا لا يقبل فهل للبائع تحليف الغرماء  
 على انهم لا يعلمون مقام رجوعه فيه طريقان احدهما انه على القولين  
 المتقاضي واصحهما القطع بانهم لا يخافون **الحامسة** ان تصدق  
 المفلس والغرماء فاحل المير **الفرع الثالث** حيث رجع البائع في  
 الاصول وبقية الثمار للمشتري ما حاذ وثما بعد البيع وظهوره قبل  
 الرجوع او على احد القولين في الحالة الثالثة والرابعة وان يكون غير  
 مؤثر عند الشرا مؤثر عند الرجوع او غير مطلعة عند الشرا  
 فاطلعت ورجع وهي مؤثر فليس للبائع قطعها وعليه ابقاؤها الي  
 اذ ان يجداد وذلوا ورجع في الارض وقد نزعها المشتري فعليه تقاض  
 الى وقت الحصاد ولا يجب للبائع اجرة التخل والارض فيه لربها على  
 المذهب ولو طلب المفلس قطع الثمرة الان وقطع الزرع فقد مر انه  
 ان وافقه الغرماء عليه فعلى ان خالفوه وانعكس الحال فطلب لابقا  
 وطلب لغرماء القلع قال ابو اسحاق يوغل الكاثر ما فيه المصلحة قال  
 ابن الصباغ ولا بأس به والمذهب انه يجب من طلب لقلع من الغرماء  
 والمفلس ان كان للمقطوع قيمة وان لم يكن له قيمة لجيب من دعي الي  
 الا بقا فالرمام واذا طلب الغرماء الا بقا دون المفلس وعلم ان البيع  
 والقسمة لا يقعان الا في مدة يد ذلك لزرع فيما فلا يجب المفسر  
 الي القلع بحال وهذا جار على قولنا الى اسحاق هذا المبحث المزع  
 في باية المدق المونة فان احتاج فان تبرع مما الغرماء فوجهان

احدهما

احدها لا يقطع وهو ظاهر النص وصنعه الامام وكذا لو طلب بعض  
 الغرماء دون بعض قال الرمام هنا يقطع ما يقضى وجوب قلعه  
 ويترك ما يعلم تمامه على حصة طالب لابقا وفيها وجهان احدهما  
**الفرع الرابع** اذا كان رجوع البائع يقضى عود المار اليه اما  
 بالتمسح ببيعها مع الاستحجار وهي مؤثر على احد القولين في الحالة  
 الثالثة والرابعة وكانت الثمار قد بلغت بافة او بالاف المشتري  
 رجع حصة الثمار من الثمن فصار به مع الغرماء ورجع في غير السحر حصتها  
 من الثمن ويعرف ذلك بتوزيع الثمن على القيمة فيقوم الاسحجار وعليها  
 الثمرة فان قل قيمتها ما به قومناها وحدها فان قل قيمتها فتعوز  
 عليها من حصة المار من الثمن العشر فيضارب به وعن ابن حامد  
 وابن الصباغ انما يقوم بالاستحجار منفردة والمار منفردة فاذا قل قيمة  
 الاستحجار تسعون والثمان عشرة علمنا ان الذي قابل المئة عشرة الثمن  
 فان وقع في قيمتها ارتفاع وانخفاض في يومى الشرا والقبض فالاعتبار  
 في المار باقل القيمة في يوميهما ويقل فيه قولنا ان لا اعتبار بقيمة يوم  
 القبض خاصة ولم يثبت الاكثر من المار بالاستحجار وفيها وجهان  
 اصحهما عند الغرماء وهو ما ادرجه الصيلا لا يذو غير ان لا اعتبار  
 فيما باكر القيمة في اليومين فانيهما وهو ما ذكره القاضى في البغوي  
 والمتولي ان لا اعتبار بقيمة يوم العقد سواء كانت اكر او اقل ولخص  
 من هذا ان الزيادة المتصلة بمئة مراتبان بلغت لا يطالب البائع  
 بقيمتها ولا حسمها في التوزيع بالنسبة الى المائتين وان بقيت  
 مما البائع ولا يطالب بقيمتها فان كانت بتقدير بقاءها بخلاف قيمة  
 غيرها فحسب عليه بالنسبة الى الباقي فيه الوجهان **الفرع الخامس**  
 على الوجه الاول انه لو كانت قيمة الشجر يوم العقد مائة ويوم القبض  
 مائة وخمسين ويوم الرجوع مائتين فالوجه بالقطع باعتبار قيمته  
 يوم الرجوع وبهذا لو كانت قيمة يوم القبض مائة ويوم الرجوع مائتين



يوم الرجوع وتوقف الراجعي فما ذكره في طرف النقصان وهو يرجع  
 الى ان لا اعتبارا بذكر قيمته يوم العقد ويوم الرجوع **ورفع** **بما**  
 على المذهب في ان لا اعتبارا في الثمن اقل القيمة فيه لو استوفت  
 قيمتهما يومى العقد والقبض ونقصت فيما بينهما فان كان النقصان لا يحياض  
 المستوف فلا عبرة به وان كان لا يعيب طرا او زال فكذلك على الظاهر وفيه  
 وجه انه لا يستقط وان لم يزل العيب لكن عادت قيمته الى ما كانت لا ارتفاع  
 الشئ فالذي رآه اعتبار قيمته يوم العيب هذا دون يومى العقد  
 والقبض ان كان لزناكة صفة في المبيع مع بقاء العيب فلا عبرة  
 بالزيادة واعلم ان سبيل التوزيع في كل صورة يلف فيها احد العوضين  
 المتعينين في اختلاف قيمتهما واداد الرجوع الى الباقي على تقدم **بما**  
 والمار **ترع** لو باع عبد بن عشرة وقيمة احداهما خمسة والآخر عشرة  
 فان قضى من غير بغية استوفى عشرة ولو اقتضى الذي قيمته خمسة  
 ولف بالآخر في يد استحق نصف الثمن **القسم الباقي** من الزناكات  
 المتصلة الزيادة المتحققة بالمبيع من خارج وهو قلة انواع  
 عين محضة وصفة محضة ومركب منها **النوع الاول** ما هو عين  
 محضة وهو مضاف فيها او بنى ثم حرج عليه قبل ايضا الشئ وطريقه ان  
 والغرض فيها بخالف طريقه سائر من حجاب **فما طرعتها** فهي ان  
 في المسئلة اربعة اقوال احدها ان المتغير بذلك كالفوق والبايع  
 فاقدر غير ماله فانه انما واحد غير ماله لان لا يرجع فيه بل يباع الارض  
 وما فيها من ثمن وعمران ثم واحد ويوزع الثمن عليها كما في الثوب المصنوع  
 وعلى هذا ففي حقيفة المصنوع وجهان احدهما يقوم الارض بغير ثمن  
 يقوم مع العرائش والبناء ويستمر الثمن في نسبة القيمة وبانها يقومها  
 معا ثم يقوم البناء والعرائش من ثمن مملو بالقيمة ومقلعه ويغرم ارش  
 المقص وسقيها باجرة يقدم بها كالمغير فلو عجز حمله من هذه فامتنع

الفاش

فامتنع الفليس والعز من الكل او عينوا اخرى فوجهان حدما بقلع  
 البناء والغرائش مجانا فاما التنازل بحاجات البايع والرابع نسبه من مام الي  
 انه ان كانت قيمة البناء والغرائش اكثر فالبايع فاقدر غير ماله وان  
 كانت اقل فواحدة واستبعدن وقال هذه بقوال بنفاد ريعها جارية  
 في رجوع الواهب بعد العرائش والبناء • واما الاصحاب فقالوا اذا  
 اخذوا البايع الرجوع في الارض فظرفا فانفق العزما والفليس على  
 قلع البناء والغرائش تسليم الارض مضاجاد ورجع المشتري  
 معها وليس له ان يتحملها مع الارض ويلزم العزما باحدة قيمتهما واداد  
 قلعوها وجبت شئونة الحفر من مال الفليس وان حدث في الارض  
 نقص بالقلع وجب ارضه في ماله كما لو دخل فصيل دار رجل ولم يحرج  
 الا بقص الحجار بلزمه نقصه وارض بقصه قال **بما** **بما** **بما**  
 به على العزما وقال الشيخ ابو حامد يضارب به معهم ويوقف بعضهم  
 في ابيانه وان قال الفليس بقلع وقال العزما باخذ القيمة من البايع  
 ليعمل به او بالعلس او وقع هذا الاختلاف من العزما فغن من حج  
 انه حجاب من في قوله المصلحة وانما منعتوا جميعا من القلع لم يجبروا  
 عليه ثم يطر فان قال البايع انا ارجع في الارض واعتلك البناء والعز  
 بقيمتها او اقلعها واعزم ارض المقص فله ذلك وليس للمفلس ولا  
 للعزما الامتناع بخلاف ما اذا ارزى المشتري الارض واولس ببيع  
 البايع في الارض وفيها وجه انه يقلع مجانا وان اذ الرجوع في  
 الارض من غير بدل واخذه من الخصم فله ذلك فقد روي المزياني انه  
 الرجوع فيها وان قال في موضع اخر سقط حقه من الرجوع وللصاحب  
 طريقان اصحهما ان في المسئلة قولين احدهما وصححه تسليمه ان يرجع  
 واصحها المنع الثانية ثم يل النصين على حالين وله طرق **احدا** انه  
 حيث قال يرجع ادا ما اذا كانت قيمته لارض اكثر من قيمه البناء والعز  
 وقيمتها مستحقة بالاضافة اليها وحيث قال لا يرجع ادا اذا كان



الامر بالعكس قال القاضي الطبري وهو لا يلزمهم ان يقولوا لا يرجع  
 وان بدل قيمة البناء والغراس اذا كانا مثل **الثاني** انه حيث قال  
 لا يرجع اذا ادان لا يأخذ الغراس والبناء مجافا حيث قال يرجع اذا  
 في الارض **محررها الثالث** حيث قال يرجع اذا ادان البياض المحلل  
 بين يدي بنية والامتداد فيرجع فيه ويضارب بقسط البناي وحيث  
 قال لا يرجع اذا ادان جميع ترادف **والطريقه** الثالثة في الاصل انه  
 يقال للبائع ان اعطيت قيمة البناء اخذت ادراك وان لم يعط  
 ودعيت بالسرقة ببيع لكان لا رد في البناء فيقسمان لمن بالحصص فلك  
 ذلك فان قال الغرماء والمفلس بقلع البناء فبعض ما نقص من الارض  
 فلهم ذلك فان بواقلها وليس البائع دفع القيمة او ان يكون شريكها  
 قال الشافعي يضرب بالتمتع الغرماء **الفرع** على القولين ان قلنا  
 لبيت له الرجوع فيها وابقا البناء والغراس بخلافه فان بضاعه مع  
 الغرماء لمن يعود اليه بدل القيمة او القلع وعزامة ارض النقص وان  
 قلنا يرجع فيها فان بقى البايع والغرماء والمفلس على بيع ترادف بالغراس  
 بيعت وقسم الثمن عليها على قدر قيمتها وكيفية التوزيع الا وجه  
 المتقدم فانما في البايع لم يجز في احد الوجهين فان ساعوا البناء  
 والغراس بقى للبايع ولا لملك القيمة والقلع وادرك النقص كما  
 كان ويثبت للمشتري الحيا في البيع ان كان جاهلا بالاحوال  
 وفيه وجه ان الارض والغراس يوجران فاقابل الارض من ثمره  
 للبايع وما قابل الشجر للمفلس ولو اود هو خطا **فرع** اشترى رضاء من  
 رجل وغراسا من اخر ثم افلس مثلا اعطاهما فلكل منهما الرجوع  
 في غير ما له فاذا رجعا فان ادا صاحب الغراس قلع غراسه وكن منه  
 وعليه تسوية الارض وبعض ارضها ان نقصت بالقلع فان ادا  
 صاحب الارض قلعه وعزامة ارض بقية فله ذلك وكذلك له  
 عماله بالقيمة كذا اطلقوه **وعب** ان لما دى انه يقال له صاحبه

انت

انت محير بين ان يقلعه وياخذ قيمته قايا والظاهر انه يباين لما  
 اطلقوه وان ادا قلع من غير ضمان فوجهان **القول الثاني** ان لا  
 يكون الزيادة قايمة للتميز فخلطه وان لم يمتد لبعضها ببعض فكذا  
 اشترى مكيلة زيت فخلطها بمكيلة زيت اد صاع حنطة فخلطه بصاع  
 حنطة ونحو ذلك ثم افلس فخلطها بالمبتاع اما ان يكون مثله او  
 اعلا او ارضا وان كان مثله او ارضا كان للبائع الرجوع فيها باعنه  
 على المذهب فيملك مكيلة من الخلط وله ان يطالب بقسمته فيقسم  
 بينهما والعيب الحاصل بالخلط بالارادة لا يمنع الرد ولا ينقص من ثمنها  
 وان طلبت البايع البيع لم يجز له على الصحيح وقيل بحجاب ويصدق  
 نصف الثمن اليه وان كان جود فقولا ان صاحبها له لا يرجع وهو  
 فان غير ما له وليس له الا المصارفة بالثمن فان قلنا يرجع على كيفية  
 الرجوع فولا وقيل وجها ان اصحابها انه يباع ويوزع الثمن عليها  
 على نسبة قيمتها فاذا كانت المكيلة البيعة تساوى حصة والخلط يساوي  
 درهمين صرفنا ثلث الثمن للبايع وسبق ثلثه للمفلس وثانيتها ان  
 الزيت يقسم بينهما على نسبة الكيلين فيعطى البايع في النسبة  
 المذكورة ثلثا مكيلة وسبق للمفلس مكيلة وثلث وثنائها بعضهم على ان  
 القسمة اقرا فقسما او بيع فلا تقسم وطرد ما ان سرتح في كيفية  
 الرجوع في الخلط بالارادة ايضا فيعكس الحكم في المثال المذكور  
 ويخلص من ذلك في الخلط بالارادة اربعة اقوال احدها يرجع  
 واصحابها يرجع وياخذ مثل مكيلته وبالثاني يرجع وساعان ويأخذ  
 قيمة مكيلته وبالثاني يرجع وياخذ بقدر مكيلته وجعل العزم ان  
 الثالث والبايع فيها اذا لم يرض البايع باخذ مكيلته من الخلط فان  
 رضى صريحا له وفي الخلط بالارادة ذلك الا انه هو من صرح والمالك  
 والبايع فالرسمان واذ قلنا الخلط يجعل المبيع كالمفقود فان كان  
 احد الخلطين قتيلا لا يظهر به زيادة في الحش يقع مثله في الكيلين



والوزن فان كان الكثير الصاير الى البايغ فالوجه القطع ودونه واحد  
عين ما له وان كان للشئ في فالظا اهرانه فاقد وان زاد على ما  
يقع بين الكيلين في الوزن احتمل ان يلحق بالهوية السابقة واحتمل  
ان يرتب عليها ويجعل اولى الرجوع اذا كان البيع عامرا او منعه  
اذا كان معمورا وان كان المخاوط به من غير حلت البيع لحظا الرت  
بالسبح او دهن البان لم يرجع على المزدب وقالوا انهما اذا ارادنا  
بيع الزبيب ونوزع المن على العتمين وجب طرد ذلك في المجلسين  
وان قلنا بقسمان باعتبار القيمة احتمل تخرجه على قسمته التعديل  
بني الدور وول منعة انتهى وقد نقل المادري لا ولا عن ابن ابي رزق  
**العتم المالح** ما هو غير من وجه ووصف من وجه كبيع التوت وقلت  
السوق بالشئ في اذا اشترى ثوبا فصبغه بصنع من عده ثم اشترى  
واختار البايغ الرجوع فيه فان لم ترد قيمة الثوب بالصنع اما ان يقب  
كالكنا ويات نقصت عنه اخذ البايغ الثوب وفات الصنع في  
الزيادة ولا شئ في النقضات وان زادت قيمته بالصنع فاما ان  
تكون الزيادة بقدر قيمة الثوب واقل او اكثر فان كانت قدر قيمته كما  
اذا كانت قيمة الثوب عشرة وقيمة الصنع درهمان فصاير شيئا في اخذ  
عشر كان المفلس شريكا بالصنع فيباع الثوب ويكون للمفلس من ارباع  
اخذ عشر من ثمنه وهل يكون الثوب جميعه للبايع والصنع  
كله للمفلس او يشتركان فيها جميعا على قدر قيمتهما فيه وجهان  
والاول المذهب في الشامل وان كانت اقل من قيمة الصنع كما اذا كان  
سناوي مصبوعا عشرة ونصفا فالفضان على الصنع فاذا بيع قسم  
المر على ذلك فمعطى صاحب الثوب عشر من حرام واحد وعشر من حرام  
في المثال المذكور وسقى للمفلس حراما وان كانت اثنان من قيمة الصنع فالو  
صارت قيمته مصبوعا خمسة عشر فله المفلس درهم قيمة الصنع  
وللبايع عشر وقيمة الثوب والاربعة الباقية هكذا لصنعها

وبلست

وليمت مضافة الى واحد منها مدنى على ان الصنعة كالفضان يتشارك  
بهما متشارك لراعيان او لابياد وفيه اختلاف ياتي فان جعلناهما  
كالاعيان فالزيادة الحاصلة بينهما للمفلس بفوزيهما وتصور المصنف بينهما  
الابا وان جعلناهما اثرا فوجه ان احدهما انهما للبايع واصحهما انهما  
يخص على الصنع والثوب فنوزع بينهما على قدر قيمتهما في حرام واحد  
عشر جزا من الاربعة لصاحب الصنع مضافة الى ثمن الصنع وله صاحب  
الثوب العشر الباقية ولو ادفعنا قيمة الثوب بعد ذلك فبلغت  
بلا اثر او وجد زبون له فاستمر الزبح بحسب قسمة الاصل وفي كيفية  
القسمة الوجه المثلثة فعلى قول العن بل اخذ البايغ عشر من المفلس عشرا  
واما على قول الاثر فان قلنا الزيادة للبايع فالبايغ ثمانية وعشرون  
والمفلس درهمان وان قلنا يوزع بينهما على قدر قيمتهما فاقسمت  
المائة احد عشر جزا للمفلس منها واحد وللبايع عشرة واذا عرف ما  
يستحقه المفلس من المرفق فطلب البايغ تشكيكه لخلص الثوب لكان  
له ذلك وقال للتولي ليس له ذلك ولا فرق في ذلك كله من ان يكون  
الصنع قابلا للفضل ام لا وقال القاضى ابو حامد اذا لم يقبل الفضل  
وصار مستملا كما فهو كالفضان والطبخ حتى يكون للبايع في اخذ  
القولين وحكم طلب قطع الصنع كطلب قطع البناء والغراس فلقوا  
الغراس والمفلس فقلعه ونعم ارش النقص قال ابن حزم **دورج**  
الاول لو اشترى الثوب والصنع من واحد وصنعه به ثم افسر  
فان كانت قيمتهما على حالهما كما لو كانت قيمة الثوب عشرة والصنع  
خمسة فصاير شيئا في خمسة عشر واخذ البايغ الرجوع فيهما رجع  
وان نقصت قيمتهما فصاير الثوب سناوي اثنى عشر وله الرجوع فيهما  
وهو يضارب مع الغراس ثلثه فيه وجهان قال الشيخ ابو حسان  
والماوردى لا ولا يخذ فاقصا وقال ابن الصباغ نعم قال العمري هو  
قياس صاحب المذهب فيما اذا كان الصنع لغيره وان صار الثوب سناوي

فعله المذهب



عشر او مائة ونهما فالبايع فاقد للصنع وان زاد فتمت ما قصار يساوي  
عشر من فعله الخلاف في ان الصناعة اسرا وعين ان قلنا اثره اخذ  
بزيادة ولا شيء للمفلس وان قلنا غير فالمفلس شريك بالرفع **الثاني**  
لو كان شرا ثوبا من واحد باربعة وهي قيمته والبيع بدرهمين من اخر  
وهما قيمته وصنعه به واذا البايعان الرجوع فان لم يزد قيمتهما  
ولم ينقصا بان كان الثوب يساوي شتته فهما شريكان بالاملا  
وفي حقيقته الشراكة الحلا في التقدم وان نقصت كما لو صار بعد الصنع  
ستادوي خمسة فالنقصان محسوب على الصانع والثوب بينهما الخمسة  
لباعد اربعة الخامس في البيع الصنع خمس وفي مائة رتبة مع الغرماء  
بالدرهم الاخر وجهان واجاب صاحب المذهب فيه بالمدارية وفي  
النسبة بعد ما وان صار بعد البيع ستادوي بلاثه فبايع الثوب  
واحد غير ماله ناقصا وصاحب الصنع فاقد للصنع الا المدارية والراتب  
قيمته فصار ستادوي بعد الصنع مائة فان قلنا الصنعة اثر فالكثرة  
بين البايعين كما هي بين البايع والمفلس اخذ اصبعه بصنع نفسه فربما  
على هذا القول وان قلنا غير فنصف الثوب للبايع والثوب دربعه للمفلس  
فان بلغت قيمته بعد ذلك ستة عشر قال ابن الحداد صغرت لكل منهما  
ماله فحوز له راجع الثوب ثمانية وله صاحب الصنع اربعة والمفلس اربعة  
**الثالث** لو اشترى اصبعًا بمائة من قيمته وصنعه به ثوبا قيمته عشرة كان  
له وفلس ارادة صاحب الصنع الرجوع فان لم يزد قيمة الثوب والصنع  
ولم ينقص بان صار بعد الصنع ستادوي خمسة عشر رجوع في الصنع  
وصار شريكا كما تفكتم وما يذ فيه اذ لم يقبل الفضل قول القاضي  
الحامد فان نقصت فصار بعد الصنع ستادوي اثني عشر فوجهان  
قال الشيخ ابو حامد اذ رجع بشراء المفلس به درهمين وهو سدس  
الثوب ولا شيء له وقال ابن الصباغ يشترط كذلك ويصار ربع الغرماء  
سلته درهم وان صار يساوي عشرة فهو فاقد وان زاد فتمت ما قصار

نساوي

ستادوي عشر من فان قلنا الصنعة اثر الزيادة بينهما على قدر ما لهما  
للبايع قلناهما والمفلس بثلثهما وان قلنا غير فجميعها للمفلس وللبايع الربع  
وللمفلس ثلثة اربعة وجميع ما تقدم فيها اذا باع من المشتري العكس  
نفسه او تبرع به متبرعا او استاجر عليه اجرا وفاه اجرة وفيما اذا كانت  
الزيادة في صورة الزيادة سبب الصنعة اما ان فعلها اجرا ولم يوفه  
اجرة واما ان كانت زيادة القيمة بارتفاع السعر فقد قال ابن الصباغ  
في نظيره في الغصب ان كانت الزيادة في سعر الثياب فقط فهي  
لصاحب الثوب وان كانت في سعر الصنع خاصة وهي لصاحبه وان كانت  
فيها وزعت عليهما وسعين القول به هنا **الفصل الثالث** من الزيادة  
المتصلة بالمبيع من خارج ما هو اثر محض كما اذا اشترى خنطة فطحتها  
او قوتها بقصير او غير ذلك فمسحها او قوتها بخنطة خنطة منه او دقيقا  
فحججه او كحاشوا او سداة فذبحها او ارضا فضربت من ثوبها لينة او  
عرصة دالة البنا فيني بها اذ اتم اكلها للبايع الرجوع الى غير ماله  
ثم ان لم يزد قيمته بذلك فلا شركة للمفلس فيه ويفوز به البايع وان  
نقصت به فلا شيء للبايع معه وان زادت به فقولان صحهما اذ ان  
الزيادة بهذه الصفات تجري مجرا الاعيان ويصير المفلس شريكا  
في الغرماء كما مر في صنف الثوب وما بينهما انها اثار فلا شركة للمفلس فيها  
وضبط لهما ما لم يحلها بان كل صنف حصل بفعل يجوز له استجار عليه  
حيث بعد الصنف من اثار ذلك الفعل ويظهر على المحل لا الحفظ الدالة  
وسياستهما ويدخل فيه ما يتعلق بالاحلاق كزيادة الدابة وتعليم  
العبد القران والشعر والكتابة وغيرها من الصنع الباحة وقيل لا اخرى  
القولان في هذه ولا يلحق بالاعيان بايفوز بها البايع وبه قطع جماعة  
واستبعد كما مام **فان قلنا** انهما اعيان في جميعها حكم الصنع فيما تقدم  
فبايع الثوب ويوزع الثمن عليهما باعتبار قيمتهما فيكون للمفلس من  
المنسبة ما زاد في قيمة الثوب كما لو كانت قيمة الثوب غير مقصورة



ومقصودنا منه فنكون للمفلس سدس الميزان ان تضاعفت قيمته فبلغت اثني عشر كذا وجد يكون لشريكها نصف حق كل منهما فكون للبائع عشرة والمفلس درهمان وان نقصت قيمته فالفصلان بينهما انضاه على ميزه النسبة كما لو صادت قيمته ثلاثة وان نقصت قيمة الثوب دون الفصالان بان صار مثل الثوب لا يوجد غير مقصود لا بسببه وسبب مقصودا فبسيعة كائنا الزيادة للبائع فتكون له ستة والمفلس درهم ولو زادت قيمة الفصالان دون الثوب بان كان مثل هذا الثوب ستة مقصودا فبسيعة ويوجد غير مقصود فمقتضى شبع الميزان وعلى هذا القياس للبائع ان يمسك البيع ويمنع من بيعه ويبذل للمفلس ما زاد بسبب الصنعة كما يبدل قيمة البناء والغرائب هذا الصحيح وقال المتولي ليس له ذلك قال الماوردي ولا يستلم هذا الثوب للبائع ولا الى المفلس ولا الى الغرماء بوضع عنده عند حتى يباع كالجارية الحامل ههنا اذ اعلم هذه الاعمال بنفسه او علمها فبيع او اجير وقاه اجرة اما اذا لم يوفه فسيأتي **واعلم** ان المراد بالقصار هنا نصفية الثوب بالغسل واما القصار التي بعد ذلك بالاستحدية فهي غير قطعا لانها اعيان يجعل في الثوب بعد تصفيته **فروع** الاول لو اشترى ثوبا واستأجره فصار ناقصا وجبر عليه قبل اذا ارجعه والنسبة في الثوب باق فلو لم يرجع فيه وانما القصار فرجوعه يعني على ان القصار اثر او عين ان لمسا اثر فليس له الا الضارته بالاجرة ويقوز صاحب الثوب بقصارته وقال ابن القايص عليه اجرة القصار للاجيرة غلطوه وان قلنا انما عين فان لم ترد قيمته بالقصار فالقصار فاقد غير ماله وان زادت بهما رجوع لوجودها وثبت للقة اربعة غير صورة الفليس حق حبس الثوب على اجريها وهو الصحيح وقل له جيبه ولا لصاحب الثوب اخذ بل يوضع عند عدل حتى يوفيه الاجرة او يباع لهما وهذا الخلاف خارج كل ما هو في معنى القصار كالطين والجيز والسبي والخياطة واذا رجعا فكانت قيمة الثوب عشرة

اجرة

واجرة القصار درهمهم فزاد الثوب بالفصالان وصار يساوي خمسة عشر بيع بها وصرف منها عشرة للبائع ودرهم للقصار واربعة الى الغرماء ولو كانت الاجرة خمسة وزاد الثوب بالقصار درهمان فصار يساوي واحد عشر درهمان فالبايع بعشرة وصرف له درهم الى القصار وصار ببالاربعة الباقية هذا ان الشراعي وللصحاب ولم يجعلوا القصار كالعجز من كل وجه وحق العجز لوجهها انما كالعجز من كل وجه وقال القصار واحد عشرين له فيرجع فيها فان كانت زيادة متصلة كانت له ولو كانت ناقصة فليس له الا الفضاة بما ولا يضارب مع الغرماء نقصها قال الرافعي ولم اجده لغيره لئن ذكر ابن في ان الحسنة خرج وجهها انه لو قال الغرماء للقصار اخذ اجرتك ودعاك فجزى شركا صاحب الثوب هل يجبر عليه والاصح انه لا يجبر لو كانت قيمة الثوب عشرة والاجرة دراهم فصار يساوي خمسة عشر فيبيع ثلثين لا ارتفاع الشئ اوله لا طفرافين قالوا فعلى قول العجز من نافع حق كل منهم فيكون لصاحب الثوب عشرة والمفلس ثمانية ولا يجير درهمان ونسبته لهما فريلا والده وغلط فيه وقال ينبغي ان يكون للمفلس تسعة وللقصار درهم كما كان ولا يضاعف حقه لان القصار ليس له وانما هي موهنة بحقه ولو فرض مثله في الصبي فاشترى ثوبا بعشرة قيمته واستأجره صاغا فباعه بصبع قيمته درهم فصارت قيمته خمسة عشر فالاربعة الزائدة على العشرة نصيبه الصبي فيجب فيها القولان في انما عين او اثر فان رجع بايع الثوب والصباغ الحماله بيع خمسة عشر ثم افجعلناها عينا صرف الى البايع عشرة والخالصباغ درهم وسقى اربعة للمفلس وان جعلناها اثر اربعة ضمتا الزيادة على الثوب والصبي وستمن الميزان على احد عشر جزا عشرة للبائع واحد للصباغ فان بيع سلبه لا ارتفاع السوف او وجود راغب قال ابن الجداد ضعف لكل منهم ما كان له فاعطى البايع عشرة والصباغ عشرة والمفلس ثمانية وقال غيره يفسر الكل على احد عشر عشرة للبائع واحد



للصباغ ولا شيء للفلس قال الشرح ابو علي حواف على انه عن الثاني حواف على انه  
اشرف الراجعي اشار اليه الامام في مسالة القضاة واسند ذلك على ابيه  
في فطر المسئلة واعند عنه ابن الصباغ بانه كان الصبغ يدرهم فنوزع الزيادة  
على الصبغ والثوب وليس بواضح اذ ليس استبعادا له بباغ محرر الصبغ  
استوى الامام غلط الاصحاب على قول الغني فقا لوانفسه القضاة والعقد  
ويرجع الى القضاة فطنا ان القضاة ملكت منه ثم رجعت اليه بالفتح  
ولا يصح ذلك لا ولا يستحق القضاة بالغة ما بلغت وانما حقه في التوقف  
**الفرع الثاني** لو اخفى المدين بعض امواله ونقص الظاهر عن قدر ديونه  
فجر عليه وباع الحاكم امواله وصرفها في ديونه ورجع اربابا لا متعة في استعتم  
فمر ظاهرا خالدا وان لم يكن مستحقا للحرج **الموتى** لا يفتقر به من ذلك  
لان له ذلك في حق الممتنع والرجوع الى المدين بامتناع المشتري يختلف  
فيه فاذا اقبل به حرجا لم يقد وتوقف فيه **الراجعي الثالث** لو انقط  
من الرجوع حقه منه على ما لم يثبت له بطل حقه من الرجوع ان كان  
علما وان جهل فوجهان كما في الرد والعيب

## كتاب الحرج

الحرج لغة المنع ويجوز فيه القسح والقتل والكسر وهو في الشرع عبادة عن المص  
في مال وهو نوعان حرج شرعي له لغة العبد وحرج شرعي له لغة المحجر عليه  
**النوع الاول** سنة ضرب احدها حرج الفلنس لحق الغزاة وثانيها حرج الرخص  
في طين الزينة ان لم يكن عليه دين لحق الورثة وفي جميعها ان كان عليه دين لحق  
الغزاة وثالثها الحرج على الراهن في المهر فحق المرتفع ورابعها الحرج على العبد  
لحق سيده وخامسها الحرج على المرد في قول الحق المستلزم وسادسها الحرج على  
المكاتب لحق سيده ولحق الله تعالى في قول الامام واذل بعضهم عند الرقيق  
من المحجورين لا يملك شيئا يصرف فيه ولا اصله ويعتق ان الحق فيه  
الحرج على الورثة في الزينة لحق الميت والغزاة اذا استغفرها الدين وهذا ان لم  
يستغفرها في قول الحرج على السيد في المكاتب لحقه وفي العبد الحجابي على

قوله

قوله الحق الفاضل في الموتى بها الحرج على الاب الذي وجب على ولده اعفائه في الحما  
التي ملكتها له للامتناع بها وملتحق بها الحرج الغريب في قول الحق البائع فيصير  
المحجور عليهم احد عشر قد ردهم الى الستة المقدمة **النوع الثاني**  
ملته اضرب **احدا** حرج الصبي وسببه الصباغ لا الموتى والبائع الذي له ادني  
تميز في لم يجل عقه كاصبي المميز ولا يصح من الصبي شيء من التصرفات غير  
ان في وصيته ونذيره خلافا لباية وفي قول قوله في الهدي والاذن في الرجوع  
خلاف تقدم **وثانيها** حرج الجنون ونسبته الولايات واعتبار برادقوا وطلقا  
ولو كان له احد وثقل المال عندك او تلفه لم يضمنه والمالك المصنع وله استرداد  
ما دام باقيا ويرفع بالا فاقه ولا يتوقف على ايباس رشد بعد وكلام صاحب  
التبني في توقفه عليه مولد بالتصل بالبلوغ والحق الفاضل به البائمه فان  
نصفه في حال نومه لا يصح وفيه نظر فان النوم لا يسوع الحرج ولا يتصرف  
الحاكم للبائمه **وثالثها** حرج السفه وسماه الغزاة التبذير وفشره بانه الفسوق  
مع صرف المال الى وجه ليس فيه عزم صحيح ديني ولا دينوي وليس صحيحا بل  
السفيه نوعان مقادير للبلوغ وطارد بعد الرشد والمقادير للبلوغ يدعى  
في بئونه احد من مرتين الفسوق صرف المال الى الوجه المذموم والطارد بعد  
البلوغ يدعى في بئونه التبذير وفي الفسوق خلاف ياتي بالتبذير كاف فيها  
والفسوق كاف في المقادير دون الطارد في الحق بعضهم السدر بالسفه فان  
السكران حرج عليه في قول كل تصرفاته وقوله في ماله دون ما عليه وفي قول  
في اقواله دون افعاله والواقع في هذا الضرب على الخلاف في بعضه خمسة  
الصبي ومن له بعض تميز ولم يجل عقه والمجور في السكران والبائمه والضرب  
الثاني اعم من الاول ولا يلا عبه شيء من اقوال المجور في بعض اقوال الصبي  
معتبر في الثاني اعم من الثالث فانه يصح طلاق السفه ونكاح بالاذن  
وتصرفه بالتوكل وخو **ومفهوم** الكتاب النوع الثاني طاحه والضرب  
الثالث معظم المقصود وقد تقدم حرج الصبي والجنون في كتاب البيوع  
وفقه الكتاب في فصول احدها في سبب حرج السفه والثاني في حرج ما يرب



عليه **السبب الاول** في السفة والسفة ضربان احدهما يصل بالصبي  
والاخر يطرأ بعد البلوغ والرشد **الصرح الاول** المتصل بالصبي فاذا بلغ  
الصبي غير رشيد اما للاخلال بالاصلاح في الدين والماله دام الحجر عليه  
وهذا اسم حجر الصبا او انقطع وتجدد حجر السفة كلام الغريلا وجماعتهم  
في دوام حجر الصبا وقالوا اخر من وهو الصواب حجر الصبا ارتفع بالبلوغ  
وقادت البلوغ السفة فاقضى حجر اخر ومن بلغ شفيها في حجر تصرفه  
حرم تصرف السفة لا الصبي فيه وجه ان ان يبلغ مصلح الماله سلم اليه ماله  
وتصرفه فيه وان كان فاسقا واخساره قاضي القضاء تقي الدين بن  
روين رحمه الله. والرشد الصلاح في الدين والماله. والمراد من الصلاح في  
الدين ان لا يرتكب من المحرمات ما سقط العدالة وان لم يتعلق بالماله كالفحش  
والاذب. وعن بعضهم ان المعاصي التي لا تتعلق باضافة الماله لا تحاط بها  
في بلوغه اقله كالعبية اي اذا كثرت لا يحجر عليه فسيها والشهوات  
وفسر بعضهم الرشد في الدين بان لا يرتكب ما منع قبول شهادته فدخل فيه  
ما يحل بالمروءة **وهذا** كله سنا على ان المشهور ان ما يحل بالمروءة ليس حرام. وعن  
القاضي تقي الدين بن رزين انه حرم ما يحل بالمروءة ومنع قبول الشهادة  
بلية اوجه بالمها ان كان قد تحمل شهادته حرم عليه والا فلا. والصلح في  
الماله ان لا يكون مبددا والتبذير صرف الماله في ما لا ينسب اجرا في رجل  
ولا حذافا في العاجل كذا قال القاضي الفوري والصيدلاني والامام.  
وقال اخر من التبذير تضييع الماله بالقايه في الممالك واحتمال الغير الفاحش  
في المعاملات وانفاقه في المحرمات وليس من التبذير صرف الماله الى جوده  
الحيرات كالصدقات وبناء المساجد والمدارس ونحوها وفك الرقات. وعن  
الشيخ الفقيه انه تبذير اذا فادى البلوغ ووافق على ان لا يفتن بتبذيرها اذا  
طرأ بعد البلوغ واما صرف الماله في ليل طعمة القايقة التي لا يلقاها مثاله  
والتياب العاهرة التي لا يلقاها به وذو شرا الجواني الشهرة الفيسه لا يستماع  
وهي غير لا يقات فقال الامام والغريلا هو تبذير وهو مقتضى كلام الصيدلاني

والفوري

والفوري وقال القاضي هو حرام وتابعة الغريلا ايضا وقالوا كثرون  
ليست بتبذير ولو كان يشترط على نفسه حدائق الحجر عليه وجهان اصحهما المنع  
**الصرح الثاني** ان يطرأ السفة بعد ان بلغ رشيدا فاذا طرأ على الرشيد  
المفاد للبلوغ والطاير بعد ما يتأينه فان كان التبذير والفسق او  
التبذير وحده فقد وجد سبب الحجر هل يثبت بذلك ام يحتاج الى اثبات فيه  
وجهان اصحهما الثاني ومعه القاضي لا الاب والجد على الصحيح ولا يثقف  
على بلوغها كونه على الصحيح ويستحب ان ينادى عليه لعنبت سوا شهد على  
الحرام لان عاملة احد بعد ذلك فهو المثلث لاله فرض عليه قال ابن داود  
وهذا عند من اذ لم يطرأ البرده فان طال به فلم يفعل حتى تلف لزمه ضامنه  
لو غصبها او تلفها ولو كان يحجر عليه في بعض التصرفات خاصة ففي الحجر عليه في  
ذلك خاصة اوجه. احدها يحجر عليه فيه والثاني لا والثالث يحجر عليه مطلقا  
ويظهر جريا منها فيما اذا بلغ بهذه الحالة وان كان الطاير الفسوق والتبذير  
فان قلنا ان فتران الفسوق بالبلوغ لا يقتضي اامة الحجر عليه وان  
قلنا بالزمن لا يقتضيها فوجهان احدهما عن ابن سريج ووجهه البغوى انه  
يحجر عليه واصحهما لا وعلى الاول لا بد من ضرب الحجر عليه قال ابن مام ولا يحجى  
الوجه المتقدم انه يصير محجورا بنفس التبذير واذا حجر على من طرأ عليه السفة  
ثم عاد رشيدا فان قلنا لا يثبت الحجر عليه الا بصريح القاضي فلا يرفع الا  
يرفعه وان قلنا يثبت بنفسه ففي ارتفاعه بالرشد الوجهان لا يثبتان فيما  
اذا بلغ رشيدا **فصل** ممن قلى امر المحجور عليه بالسفة والجور فان كانا  
متصلين بالسفة فمما من كان ينظر في امره في صباه وهو الاب ثم الجدة  
بعد ويستتر فيهما بل لا يشرط في الولد المسلم وفي الشراطة في الولد الكافر  
وجهان ظاهر المزمع انه لا يشرط قاله الامام وقال الماوردي ولا يه الكافر  
على ما لا اولاده الصغار ان لم يرفعوا اليها فخرهم عليها وان رافعوا اليها لم  
يحزان فانهم على موافق الولاية فيها للمسلمين بخلاف النكاح وفي الشراطة  
العدالة في الاب والجد المسلمين الخلاف المذكور في ولايه الفاسق النكاح



قال الرابع في الظاهر لا شرط وقال المتولي للعدالة معتبره في حفظ المال  
بلا خلاف فلا عمن منه والفاصول فيمكنه من التصرف وجهان مبنيان  
على ان عامر المسافاة اذا فسق هل يصير اليه امين او يصير الحاكم عاملا عنه  
فيه قولان واذا شرطنا العدالة فهل يحتاج الحاكم الى ثبوتها عنده لئلا يمتنع  
التصرف فيه وجهان قال النووي يعني ان يكون الراجح الاكفأ للعدالة  
الظاهر وفي الغرض انما يفسق وجهان فان قلنا يفسق ففسق قبل ان يترام  
البيع ففي بطلانه وجهان وفي عود ولايته ما توجه خلاف ياتي في الوصايا  
بمعدن الاب والجد الوصي من جهة احدهما ان كان ولا ولاية للام وجعل لها  
الاصططري في الولاية بعدهما وقد هما علي وصيهما وصحة الشيخ ابو محمد واقفي به  
الرواية وعلى هذا الولاية بعدهما الوصيهما وفي انتقالها الى ابويهما وجهان  
قال الصيرفي بسقط وقال الماوردي ينقل الى امها وعلى هذا لا يثبت ولايه  
وجهان وحتى القاضي الطبري عن الاصططري ان الامر يقدم على الجد فان  
لم يرد وصي فالولاية للقاضي وعن بعضهم انه اذا كان في الورثة وشركا فام  
بقضا الدينون ونسبة الوصايا وامور الاطفال وان لم ينصبه القاضي  
قال الامام ولا ولاية للام الا في موضع واحد وهو اذا امتنع الاب من  
الاقتاف على الولد وهو موثوق بها ان تستد من عليه وتسق من غير اذن  
الحاكم في وجهه على ما سياتي في التفقات ان شاء الله تعالى من كان يضر في  
امر الصبي يستمر نظره اذا بلغ سفيها او مجنونا وان كان السفه والجنون  
طار بين بعد البلوغ والرسد والافاقه ففي من يليه وجهان احدهما انه  
من كان يليه في صغره وهو الاب ثم الجد وثانيهما القاضي وهو في الصبي  
مفرع على ان الحجر يعود بنفسه السفه والاصح في المجنون ان الناظر فيه  
الاب والجد فاما ان قلنا يتوقف عود الحجر على ضرب القاضي في التصرف  
المشهور الصحيح القطع بان الناظر فيه القاضي وفيه وجهان من الناظر  
فيه الاب ثم الجد **واذا** عرف رسد الصبي قبل بلوغه ثم بلغ رسيده انقل  
سقط الحجر عنه ما وعده رسيده ام يتوقف على فك الحجر منه وجهان اخدهما

توفو

يتوقف على فك القاضي ورحمة البعوى واطهرهما لا الحجر المحض وعن  
حامد محصيهما عما اذا كان الناظر في امره الحاكم فان كان الاب والجد انفك  
بغير حاكم وقال الماوردي الروايات ان كان لرب والجد انفك بنفسه وان  
كان حاكما او قضا فلا يبد من فك الحاكم وان كان وصيا فوجهان وعلى الوجه  
الاول ان كان الناظر في امره ابا او جدا انفك بغيرهما ايضا بقوله فعت  
الحجر عنه وان كان وصيا او قضا ففي انفك كسبه بغيره وجهان وفيصرفه  
قبل فك الحجر تصرف المحجور عليه بالسفقه الطاري ويجري الخلاف فيما اذا  
بلغ رشيدا اتم صا رشيدا ولا فرق في ذلك كله بين الرجل والمرأة  
ولا ينعان وهو المرأة من زوجة ام لا **فروع الاول** لو ادعى الابن على ابنته انه  
فلان رشيدا وطلب فك الحجر عنه فانكره الاب لم يحلف وقال الهروي  
يحمل ان يحلف **الثاني** قال الامام لو بلغ سفيها في قطر بعد من الولاية  
ولا اب له ولا جد لم ينفذ تصرفه لبقاء الحجر وابي من ينفذ تصرفه بالمرح  
عليه خالجه وهو مشير اليه وجهه حكاه عن علي بن ابي طالب وهو نص المشافعي وجرم به  
الماوردي انه منفذ **الثالث** اذا اذن الحاكم للسفيه في تصرف خاص  
فما يصير ما ذوقا له في ستائر المصرفات فيه **قاعدة** قال القاضي الولي  
ينطلق على كل من طرأ الحجر عليه من اب وجد وصي وحاكم وامينه فان  
وتصرفه لا يشان في مال غيره بل في اقتسام تصرفه في النيابة المحضة وهو  
الوكيل والولاية المحضة وهو لرب والجد والوصي في الحاكم وقيمه وبنياه  
مشوبه بولاية او ولاية مشوبه بنياه وهو الوصي من حيث انه يتصرف  
له بالتفويض وهو تصرفه بالنيابة ومن حيث انه يتصرف في حق من لا  
لحق التصرف في نفسه وهو بالولاية والوكالة اتم خاص **فصل اسباب**  
البلوغ اربعة . طلبة مشترك فيها الرجال والنساء وواحد يختص بالنساء .  
**احدها** السن وهو استكمال احدى عشرة سنة قمرية وهو ملوغ في العلم  
والجارية والحسن وفيه وجهان يحصل بالادخول في الخامسة عشر **الثاني**  
الاختلام وهو في اللغة اثر السن في النوم لردية جماع وغيره وفي الشرع



خروج المني على وجه كان في نوم او يقظة بجاع او غيره من رجل او امرأة  
وفي مدق امكانه اربعة اوجه اصحها انه يدخل وقت ادراكه مدخول  
السنة العاشرة وثانيها انه يدخل ما سندا لها وهو الذي حرر المادري  
والقاضي والثالث انه يدخل ما سندا له في كالجوع في امر من الحيض  
العاشرة هناك التاسعة هناك ورابعها انه بانضمام السنة التاسعة  
قال لرام فان فصل منه ما هو صفة المنيخ الثامنة فهذا اذا ردد  
بيننا حرم الماذ في سن الحيض في اقله والشرع ان يفتي ان ثانيا وجان  
امكان بل لا خلاف في المرأة بدخول السنة التاسعة كما في حيضها وقيل لا  
لا يخرج خروج المني بلوغا في حق النساء المذكورة منهن واستبعد لرام  
قالوا بانها بالختل وان لم يجعله بلوغا وقال لرام الذي يحبه عندي  
على هذا ان لا يلزمها العتد وقبل قول الصبي في بلوغه فلا رادعي  
حقا يثبت له عليه كالا سنها مرفعي بخلافه خلاف باقي شراكتهم  
**الثالث** الحيض وهو بلوغ في حق النساء في مدق مكانه والحق الشيخ  
ابو اسحاق الخليل بالحيض وجعله سببا واحدا وجه بان الله تعالى حرم  
العادة فان المراه لا يخل حتى حيض والحقة غيره بالانزال للبر لا تحقق  
الا بالوضع فاذا وضعت حتما حصولا بالوضع قبل الوضع بسنة اشهر  
ولحظه وان كانت مطلقة ووضعت ولد الحق بالزوج بان اتت به لمادون  
اربعة سنين حتما بالوضع قبل الطلقات وهذا في الحقيقة يرجع الى  
السبب الثاني وهو انزال الخبل لستر بلوغا بل هو الذي نزل الذي  
هو بلوغ وهو متقدم عليه بزمان من عمر العاقل فيه قال المادري  
وهو بعض اصحابنا يجعله بلوغا في نفسه ولو اتت روجه صبي بولد  
من الحافة به فان كان سن تسع سنين ونصف ولحظه لحقه وفي الحام  
بلوغه بولد وان احدها في الحيض بلوغا لولد وثانيها لان الولد يخلق  
بالامكان مع الفراش فلما وجدنا ان الولد يخلق في الرحم بالبلوغ بها قال  
بعضهم وهناك رايان في استقرار المهر بذلك بل هما **السبب الرابع**

بنات

بنات العانة وهو معتد في حق الافراد ذكره اكاوا او انا ثانيا وجد  
منهم من امت حرم بلوغه وظل هو بلوغ او علامته على البلوغ فيه  
قولان احدها انه نفس البلوغ وما بينهما انه علامة عليه وسبب المحاييل  
الى المادري في الجديد وحزم به القول في هو اظهر عند لرام والغزالي  
وقال لرام ما راي القطع به قال السند يحيى ومعنى كونه علامة انه يقين  
به بلوغه بغيره وعلى هذا فكل المادري يدل على انه علامة على استكمال  
خمس عشرة سنة وورع عليه انه لو ثبت شعر العانة لمستشهد عدلان  
انه لم يستكمل خمس عشرة سنة وورع عليه انه لو ثبت شعر العانة لمستشهد  
فشهد عدلان انه لم يستكمل خمس عشرة سنة فان قلنا ان بنات بلوغ حرم  
بلوغه وان ولنا علامة لم يلزم به اذا علم نفسه ان سنة وقال المحامي مؤ  
علم على البلوغ كالا خلاص وقال المتولي لرام ان في السنة التاسعة ليس  
بلوغ والاسباب فيها بلوغ وهذا يدل على انه ليس علما على واحد من لرامين  
وانه بلوغ في نفسه وهو اختيار للمتولي لرام فان قلنا انه بلوغ فهو  
بلوغ في حق المستلزم كخير وان قلنا انه علامة عليه ففي اعتباره في حق  
المسلمين وجهان وقيل قوله ان احدها في كالا خلاص ووجه صاحب المنية  
واظهرهما لا يتفرع على القولين ايضا ما لو ادعى كفرانه استعمله معاملة  
ولم يبلغ فان قلنا انه بلوغ لم يقبل منه وان قلنا انه علامة قبل منه وحرم  
انزاله ببيع بهذا فان قبلناه قال ابو عاصم العبادي بحلف المتولي  
هذا لحلف على اثبات الصغرة والصغر بوجوبها لغير المميز قال وهذا اذا  
كانت دعواه عدم البلوغ لدفع الفل اما اذا كانت لتفني الحرية فلاقتل  
**هذا** كله في الشعر الحسن اما الشعر الضعيف الذي قد يوجد في الصغار  
فلا اعتبار به قطعا وفيه يقول الوجه بنات شعر الخيطة والشارب  
وبنات شعر لرام وجهان احدها انه كشعر العانة وقطع به جماعة  
منهم القاضي الغزالي وقال لرام انه يتجدد وثانيها انه لا اثر له في البلوغ  
قطع به المادري في الطب والرواية وابن الهيثم وصحة المتولي والحق



البعوي شعر الابطشعر العانة ولم يلحج شع الحية والساردي هذا  
 لخرج منه وجه ثالث ولا اعتبارا ببا بقرا لا ولنه ونقل الصوت  
 ونحو طراف الحلقوم على المشهور وقيل نظر الخلاف فيها واذا الحقنا الى معرفة  
 نبات العانة ففي طريقه اوجه اصحها انه يكشف عن موتره وسري  
 للضرورة وبانيها انما عمن من ورا ثوب قيق وقالها الله يعطي له شمع او طين  
 رطب تلهقه بالمحل فان لصق عرفنا انه انبت وهما ضعيفان **شرح الشغل**  
 اذا خرج من ذكره تاهو بصفة النبي او من فرجه تاهو على صفة الخبيث فالت  
 للحم والحر بباو فاحتمالات تظهر من راجح ما يصادف وقار من ماف  
 حرم ببلوغه قطعاً كما ذكرته كونه اذا نومت به ذلك فان طرأ ما يعارضه  
 غيرنا الحذر كالحرم بالذخيرة والامنة قال الراجعي وهذا الحق وقال البتوني  
 ان وقع ذلك مرة لم يحم بباو فغدا ان قهر حرمنا سلو فغدا واستحسنه فتواذي  
 واستعز به وان اجمع للامران فامني بذكره وكاض بفرج الشفا في الحذر  
 ببلوغه وحدها ان احدها وهو طاهر بفضله وهو ما اوردت الاربعاني  
 في فتاوى النهاية للتعارض وكذلك لا يحكم في هذه الحالة بذكره ولا  
 انوسه واصحهما انما حرم سلو فغدا وسقى الاستكثار في الذخيرة والامنة  
 ودعم الماورد في البند ببحي وسلم انه لا خلاف فيه واولوا النظر **الصل**  
**الثاني** فيما ينفرد من تصرفات السفينة وما لا يتقد وضميمة الغزالي  
 بان كل تصرف ليس للمولي ان يتولاه في حق الصبي وهو ما لا يتناقض بالمبال  
 مقصودا ينفرد من السفينة كالطلاق والطهارة والايداد وخلق السفينة  
 دون السفينة واستلحاق السبب والاقرار والعقوبات فيصم طلاق  
 السفينة وخلقها واذا كان السفينة مطلقاً وهو محتاج الى النكاح شرى  
 حاديه فان تبين بها ابدلت له وثبتت كونه مطلقاً فان روجح ذلك  
 درجات مرتباً في طلقين وفي بثوته بطلاق ووجنين وحمات وحرم  
 البند ببحي بثوته وكذلك يصح طهارة والايداد ورجعته واستلحاق السبب  
 ونفيه باللعان ونفق على الولد المستحق من بيت المال قال النوادي وشهد

الردائي

الردائي فقال في الحلية بقبول اقراره بالنسب في اصح الوجهين وسبق  
 عليه من ماله وهو شاك لا تغربه ووجه غره عدم قبوله بلزوم نفقته  
 في ماله قال وهو كالحلاف في انه لو ومب له من يعق عليه ولا نسب له  
 هل يصح منه قبوله ونحو نفقته في بيت المال لا لا عجب السفينة عليه  
 قال ابو الحسن الخواري لا يقبل اقراره بان هذا الولد من امته ولا ان امته  
 ام ولد لانه اطلاقاً لا ان يعلم انه استفسر شهادته في يدك او كان يكره منه  
 ونحو حرام لم يخرجوا صحت ارجاعه على الخلاف في ان الرجعة استدامة  
 ام البتة انكاح كالعبد والغرف ظاهر ويقبل اقراره بما يوجب فصا صا و  
 حدا او عفا مستحق الضامن عنه على ما قاله الطبري ان قلنا مؤجب  
 العار القود لم يثبت المال وان قلنا احداً الامر من فطريقان احدهما انه  
 على القول في العبداء افرسرة هل يقبل في المال ثابتهما القطع بالصحة  
 وقال غيره ثبتت المال على من صح ولو اقر بفسدة موجب القطع قبل القطع  
 والبنى القول في المال على التوكيد لاثنتين في قبول اقراره بالامانة  
 فان قبلناه ثبتت الماله وان ردناه في ثبوت المال القولان في  
 العبداء اقرسرة موجب القطع وقد ذكر لصحاب في العبد قولين اخرين  
 احدهما انه يقبل ان كان الماله يقبل وثانيهما يقبل ان كان تالفاً ولم يذكرهما  
 وكذا اقراره بملك امته كاطلاق والنسب في قبول اقراره  
 بالنكاح خلاف ياتي في الاقرار ويصح تصرفه في حق الفذف امتتقفا  
 وعقود في الضامن بالاستيفاء وفي العفو طام ياتي في الجنايات  
 لرسالة الله تعالى **واما تصرفه** فيما يتعلق بالماله فيمنظره ما هو مظنة الضرر  
 فهو مشلول فلا شغل له كالبيع والشراء وان كان فيها عبطة فان  
 احازت الولي هذه الحالة ايجبه محي القول القديم في بيع الفضول من قلنا  
 بصحة تصرفه باذن الولي والاعناف والكافة والوقف والصدقة والهبية  
 والنكاح والاجارة والمساواة وفي شرايه شيئا بمن في ذمته ووجه  
 بعيد انه يصح كالعبد في احوال الوجيز فلو فعل وسلم الثمن فلو لم يسترده

باقيا



وان قبض العبد المشترى فان كانت ناقصة في يد ردت الى المبيع وان  
بلغت في يده او اثلثها لم يضمها في الحال لا بعد دفع الحجر على المص  
ستوا كان الذي عامله عارفا بحاله او جاهلا لا يثبت فيها اذ المثلها وجه  
شاذ انه يضمها بعد فك الحجر كما لو وجهه في ان الصبي يضم اخ المثل للورثة  
ووجه اخر انه لا يقط البت بعد الاطلاق ظاهرا وفي الباطن وجهان  
ورده الامام ووجه اخر انه يضمه اذا كان من عامله جاهلا بحاله والآخر  
الرواية وكذا الخدم لو اقترض شيئا في يده وتلف في يده او اثلثه وهذا  
اذا اقصه المعامل له وهو جائز التصرف فاما لو استقل بقبض الغير  
افضه البائع وهو صبي ومجور عليه استيفه فيضمه بالقبض قطعا ولو  
ادعه انسان شيئا فاثلفه ففي ضمانه القولان اللذان في ضمان الصبي  
هذه الصيغة ولو باع شيئا وسلمه الى المشتري ضمنه المشتري ولو  
اقرض من عامله لم يقبل اقراره سواء استند به الى ما بعد الحجر وقبله اذا  
كان الحجر طارئا ولو ادعى مدع عليه بد من معاملة لزمه قبل الحجر وذران  
له بينة تتمعت وان لم يكن له بينة فان قلنا القول ورد اليمين كالمسعت  
وان قلنا لا اقرار فلا وفيما اذا استند الى ما قبل الحجر وجه انما يقبل  
بحرنا من نظيره في الغلس وكذا لا يقبل اقراره بكل تصرف لو انشاه لما  
صح واما ما للبشر بطنه الصنفان كان عقد معاوضة محضة كالوعين  
له الوتي تصرفا وقد راعى في ذلك في كذا الوفاق مع هذا عند  
اواشتر هذا بكذا او اجر هذا بكذا او استأجره وكذا او قال له اجنبي  
ذلك او توكله فوجهان اخدهما انه يصح وعبارة صحيحة وهو المذهب  
عند الامام والاطهر عند الغزالي ونايتمها لا يصح وهو مستلزم الجارة  
كالصبي وهو من صح عند الاكثرين قال الامام وهو غير معدود من  
الزمير ان لم تكن معاوضة محضة كالكراج فان وكله فيه اجنبي  
فحق على الوجهين وان اذن له الوالي فطريقان اصحهما وهو طرف  
الرافقين القطع بالصحة والثاني انه على الوجهين واذا اجعت من الضربين

حصل

حصلت بلسه اوجه واذا لم يعين الوالي له مقدار العوض في القسم الاول  
القاضي لا يصح قطعا خلاف ما اذا اذن له في التزوج ولم يقد رهما فانه  
يصح وسقيده بمهر المثل ويجري الوجهان فيها اذا اذله اجنبي ان  
يتبرع عنه في صحة قبوله الهبة والوصية وحزم الماوردى فيها بالصحة  
وقال مستقلة دون اذن الوالي ونسبته الامام الى الولد من وجران  
في صحة قبض ما وجب له قبضه بالاذن صح المحامي الصحة وحزم الماوردى  
بالمنع وفي صحة وصية وتذير قولان مرتبان على صحة من الصبي  
داو كى صنا بالصحة وجعلها صاحب الدخاير في التذير في السفينة المحجور  
عليه وحزم بصحته من السفينة المملا وحلى طريقة لرافطة بالمنع ولا  
فرق في هذا التصرفات بين السفينة المحجور عليه وغيره وفيه وجهان  
السفينة المملا الذي لم يصرف عليه حجران كان لا اب له ولا احد ولا يصح  
وهو في قطر بعيد عن الحكم ينفذ تصرفه الى من لمحقه نظرا لم فيضرب  
عليه الحجر ونسبته بعضهم الى القولا قد مر واستبعد الامام وكذا الا  
فروق سران تقع تصرفا في الصحة او المرض وفيه وجه بعيد انه يصح  
عمقة في حال المرض معتبرا من الثالث فعليا الحجر المرض على حجر السفينة  
صحة اجارته بنفسه قولان وقيل وجهان وقال الماوردى ان اخر بنفسه  
فيما هو مقصود من عمله مثل ان يكون صافعا وعمله مقصود في نفسه لم  
يصح منه في تولاه الوالي وان كان غير مقصود كما لو اجر نفسه في حجاء و  
دكا لث في عمل وليس عمله مقصودا في كسبه لاستغنائه بماله صححت  
الاخبار لانه لما خازان يتطوع عن غيره بهذا العمل خازان يكون  
بعوض **مروء** الاول لو اقرضه لاف مال الغير او جناية عليه فوجب  
المال فقولا **ناصحا** لا تعيل وعلى هذا لا واحد بها الاطلاق على  
الصحيح لئلا كان صادقا وجب عليه فيما بينه وبين الله تعالى وفيه  
وجه حزم به الماوردى انه يظا اليه وبني عليه ان لا يلاف لو افضى ثبوت  
المال موصلا بان مثل خطأ هل يكون ابتداء الاجل من وقت الاقرار او من

المال بالاطلاق والحب



وقد اطلأف فيه وجهان والثاني في يقبل ويبني عليها سماع الدعوى عرض  
اليمين من قبلنا سمعت وعرضنا ليمين فان حلفا نقطعت الخصومة وانكر  
عرضت على المدعى فان حلفا مستحق وان لم يقبله لم تستمع الدعوى حيث لا  
بينه ولو اسند الاقرار الى ما قبل الحجر فطريقان المذهب عدم القبول  
كما مر **الثاني** يحتاج في معرفة رشده الصبي وتسلية المالا اليه الى اختيار  
والاختيار في الصلاح فالدين يحوز قبل البلوغ وبعد وهو العبد والعراف  
ذلك مشاهدة عبادته وبحببه المخطوبات والتمهات ومخالطة اهل  
الخبر وخود ذلك **واما** الاختيار باصلاح المالا فمختلف باختلاف الناس  
فمختار ولد الناجر والسود بالبيع والشرا الماكسة فيما يجزئ فيه ابوه  
وولد المزارع في امر الزراعة ومراعاة مصالحهما والاتفاق على القوام بها  
وولد المحترف بما يتعلو خرفته وولد الامير والريث بالاتفاق على الخدم  
والعيال يستلم اليه المالا وامر بالاتفاق لتعلم امهاده في ذلك  
واستيفائه في كتاب البويطي ويعطى نفقة شهر وقال المأمردي  
يعطى نفقة يوم بم نفقة اسبوع بم نفقة شهر ويختبر المرأة البراءة بما  
يخبر به الرجل المتعيش بالسوق ببيع الغزل والقطن ونحوه من الة النسا  
وقال القاضى يوم من مخادعها فان اخذت غث فليست بمشيدة والا فرشده  
وان كانت محدرة احسنها في امر القطن والغزل النسيج وحفظ لرامشه  
وصون الاطعمة عن الهرة والفارة ونحوه مما يتعلق به كالحديث  
وقال القاضى الطبري يدفع اليها شئ من المالا ويجعل نسا ثقات  
يستوفين عليهما فان غزلت واستغزلت ونسجت واستنسجت لم تبدر  
فرشده وقال القاضى حنبل بمعاملة محابهما والنسوان وتوهم بالتصرف  
في القطن والغزل ولا يكفي في الاختيار المرة الواحدة بل لابد من ثلاث  
مرات بحيث حصل غلبة الظن رشده كذا ذكر المأمردي وقال الرافعي  
يكفي المرتان اذا غلب ظن رشده وفي وقت هذا الاختبار وجهان احدهما  
بعد البلوغ واظهارها قبله ولو تصرف بالبيع والشرا وغيرها لاختبار الم

صحيح

يصح على الصحيح والمراد بالاختيار ان يختاره الولي في المساومة والماكسة  
فاذا اراد المرء الى لعقد عقد الولي ولو ظلف المالا المدفوع اليه للاختيار  
فلا ضمان على الولي قيل يحتاج الولي تسليعة له ونواطي ما يعينها في بيعها  
ثم يامر الصبي باختيارها منه ويرد ذلك اليه ان يظهر حاله ثم هما امعن  
فظهر رشده ثم بلغ انفق الحجر عنه بمجرد البلوغ على الصحيح كما تقدم ولا  
فروغ ذلك كله بين المسلم والكافر فيعبر فيه صلاح دينه ما هو صلاح  
عندهم ولو بلغ غير رشيد ثم صار رشيدا فلا طهرانه ينقل نفقته الرشيد  
من غير توقف على فاك كما مر **الثالث** لو احرر السفينة بالحبس انعقد احرار منه  
وان لم ياذن له الولي لم ينظر فان كان له صلاح لا سلام وقد وجبت عليه  
او نجح منه مرة قبل الحجر اذا كان لسفينة طاردا فانفق الولي عليه ما يحتاج  
اليه ثم لا يستلم النفقة اليه بل يدفعها الى امير نفقته عليه في الطريق  
بالمعروف فان استرفض من لم يجد من ينفقه الا باجرة استاجر عليه  
وسميا ان الولي لو اذ ان مدفع الى السفينة نفقة اسبوع فاسبوع  
حاجا فان ادخل شيئا من مخطوبات الاحرام قال المحامي والسند صحيح  
ويكفر بالصوم وقال المأمردي اذا فعل ما يوجب المالا من قران وتمتع او  
مثل صبيد اخرج ذلك من ماله على من صح واذا فعل ما هو محرم واجبه  
بين المالا غيره لم يخرج الولي عنه المالا ولو افسد حجه بجماع لزمه المضي  
فيه ونفق الولي عليه فيه وهو يعطيه الولي نفقة القضاء فيه وجهان  
**قال** القاضى المتولى الحجة المندورة بعد الحجر كالمندورة قبله ان  
ستلها بما مستلك الواجب وان ستلها بما مستلك الجائز فهي حج الزطوع  
وان كان حج الزطوع فان لم يزد ما يحتاج اليه على النفقة المعهودة او  
كان مستسبب في الطريق ما يفي بالزكاة لم يمنعه ومنفق عليه من ماله  
ما لظرف المتقدم وان زاد ما يحتاج اليه عليهما ولم يزل في الطريق  
كسب يفي بالزيادة فالولي منع بعدم صرف ماله في الحج واطلاق الرافعي القول  
بانه منع وقال السند صحيح حصصه وتجليله من احراره كالعبد وفيه

صحي



اشكال ثم في ما اذا يفعل وجهان اصحهما انه كما محصر فيتحل بالصوم على قولنا لم يرا حصارا بذلك لانه ممنوع من المال وثانيهما انه كما الفقيه العاجز عن موت لشغل لا يتحل الا ببقاء البيت وختم السفينة في العبادات البدنية ختم الرشد للزلا يفرق الزكاة بنفسه ولو نذر النصدت بعين مال لم ينعقد ولو نذره في الذمة انعقد ولو خلفت عقدة بمينه فان حث كف بالصوم وقد اذ في كفارة الظهار وفيه وجه انه يكفر بالماله كالمبعض وعلى الولي اخراجها من مال السفينة ككفارة القتل فان اكثر حصته لم يحرقها الولي ولا يصح صومه لبشرائه لكن سقى في دمه حتى يعثر فموم اذا قلنا الاعتبار في الاغارة بحالة الرداء على الصحيح ان واجبه الصوم فلم يصح حتى انفق حجره فان قلنا المعتبر في الكفارة بحالة الرداء لم يجزه الصوم مع اليسار اذا اعتبرنا حالة الوجوب ففي اجراء الصوم وجهان اما كفارة القتل فمخرجها الولي عنه على الصحيح كما خرجها من مال الصبي المجنون وفيه وجه انه يكفر بالصوم **الفرع الرابع** يجب على من طأ امر الصبي السفينة النظر لهما بالصحة فينفق عليهما بالمعروف ومكسوهما كسوة بلق بغيره في دسارهما واعتبارهما ويرجع في ذلك الى الصفة ملبوس بينهما فليس في التجار كسوة التجار وابن الحنابلة في كسوة الاجناب الى ان يستقل ويقل يرجع في كسوتهما الى حالهما قال المأدب في ليس بصحيح لانه قد يكون مسرفا ومقصر فيعتبر بحال المجور عليه في تسارعه واعتباره دون ما فيه ويشترى له الجارية والعبدان احتاج اليهما ويصرف في اجرة تعليمهما من القران قد رما يودى من الفرض من به القاصي في تعليقه وقال في الفناوس يحتمل هذا وتحمل ان يجب على رب في ماله اي اذا كان الناطر لانه عليه السلام امره بالتعليم واما اجرة تعليم الزايد على الفاتحة فيرتب عليها فان قلنا نجح في مال الادب فقلنا اولى وتعليم الادب يرتب على الزايد على الفاتحة قال ولو علمه جرفة ففي وجوب اجرة في ماله وجهان وقال في اجرة الختان في وقته وهو بعد العشر محتمل وحسين

لحرهما

احدهما يجب في مال الولي لبرعه به قبل وجوبه وثانيهما في ماله كاجرة الخلافة **الحاشية** في الفاضل ان ياذن لقيم المجور عليه في الاتفاق من مال نفسه قال الشرحي هو كالموادن للملقطة في الاتفاق على اللقيط وفي المسئلة المشبه بها قولان اسبهم ما عند النبي حاكمه الحق اذ تم اذا انفق واذا الرجوع لم يعطه ما ادعى اتفاقا لا بعد حلفه انه انفقته بنفسه الرجوع صرح به ابن الصلاح ويخرج من ماله الزكوات واروش الخايات ودل الراملا فاق ان لم يطلب وبغقه القرب الثابت شبهه بالبينة بعد الطلب منفق على وابه ويستحق خله ويتمد لها فان ترك ضمن الدواب دون النخل **السادس** ليس له بيع مال المجور عليه بثمن المثل ولا بازيد منه وهناك راغب بزيادة قال المأدب في بشرط ان يحدد بحيث لا يتوقع زيادة اخرى ويستحب ان يشترى له العقار وهو اولى من التجارة فان لم يدر فيه مصلحة لشغل الخراج او جود السلطان او اشراف الموضع على الخراب او لغير البايغ غير رغبة لم تجز قال المأدب في فان كانت العقار لا يضر من رغبة قد والكفاية في التجارة اولى عندا ما كانا قال الامام ولا يشترى عقارا بنفسه الا بخفض ثمنه الى ثمنه كذا عظمة لا يحتاج اليها الصبي ولا يوجد لها ذكر وبغنى له الدود والمستأجر بالاجر والطير ودون اللبن والجص ودون اللبن والطير ودون الاجرة والجص وخفي الرواية عن جماعة انه يجوز البناء على عمارة البطل كيف كانت ومنها ما يبنى بالحجر والطير ومنها ما يبنى بالاجر والجص ومنها ما يبنى باللبن والطير ومنها ما يبنى بالحشب واخذاه الشاشي وصاحب المرشد وعن من منقضا انه ليس بشي واشترط ابن الصباغ في بناء العقار ان يستأدى بعد بنايه قد رما يصرف عليه واما بيع مالهما فتشبه وانراضه فقل من الكلام منها في الرهن وقد ابيع عقارهما واذا داغ الابن واجد عقارهما ودفع الامر الى الحاكم ليسجل على بيعه ففي توقفه على ثبوت عدالة وجهان ولا يكلف اثبات الحاجة او الغبطة عند فاما



الوصي الامير فلا يسجل لهما اذا اياها الابعاد فيام المدينة بالحاجة او العيلة  
 واذ بلغ الصبي ادمي على ارباب او الجديع ماله من غير مصلحة صدق  
 والجديع ماله وعليه المينة او على الوصي والامير والقول قولهم في العقاد  
 وفي قوله كاثاث الصبي وجهان اظهرهما انه كالعقار ومنهم من اطلق  
 الوجهين من غير فرق بين ولي وولي بين العقار وغيره. **وسمى ذلك**  
**اربعة طرق**. قبول قول الولي مطلقا. عدم قبوله مطلقا. قبول قول الراب  
 والحد دون غيرها قبول قولها مطلقا وقهرهما لا يقبل قوله في العقار وفي  
 غيره وجهان ودعواه على المشتري من الولي مع الولي فيقبل قوله في  
 انباه او جده لم يسمع عليه الحاجة او غيبة **السابع** للولي المتأخر  
 بما لا يجوز اذا ادعت عليه ضرورة نهب او حرقة الا فان كان الطريق مخوفا  
 لم يستأذنه وان كانا متافهين احدهما عند العرافين المنع واصحهما  
 الحواز في سفر البر. **واما** سفر البحر الذي يغلب فيه السلامة فهو مسموع  
 عند الاخرين وقيل ان وجهنا زوجه للحجاف والافلا وحيث خازله السفر  
 به جاز سفره على يد امير حيث منعناه فتأخره قال القاضي لا نعرك  
**الماضي** للولي المتأخر في مال التجار عليه ما لا يجوز عليه ما ربيعة شرط ان يكون المأذون  
 فان كان عقارا فلا وان دونه الزمان زمانا من زمان يكون السلطان  
 عادلا والمتجر مرجح فان تجر مع فقد ان شرط منها من قاله الماقدري وله  
 ان يخلط ماله مال الصبي وبأكله كما يخلط المستأفرون ان زادهم وبأكله  
 وان تفاوتوا في الاكل يخلط المستأفرون ان زادهم مستحب في النواوي  
 وللولي ان يضيف من ذلك الطعام اذ لم يجر على القيمة فيه جيف ما اكل  
 الولي من مال الصبي في مال في المزاج ان شاء الله تعالى **قال** في البيان  
 واذ كان للصبي والسفيه سبب اجره الويت ليرتفع في الفقة **الماضي**  
 اذ اوجب للسفيه فصار فله الفضاير والعفو على الفضاير في قوله  
 فان عقار مطلقا او على ام لا فان قلنا الواجب الفضاير والدية  
 وجبت الدية وان قلنا الواجب الفضاير خاصة صح العفو عنها قال القاضي

٩٥  
 وله ان يصالح من دم العمد على ماله ويحقن دمه بالحري **العاشر** لو بيع شيء  
 بعتقة وهو مالا يتبرع اليه الفسك وفي وجوب شرايه للمجور عليه  
 وجهان ولو اهل الولي عمارة العقار حتى خرب وعنده ما يعرف به  
 التمدد في ضمانه وجهان ولو ترك اجارته مع تملكه منها ففي الضمان وجهان  
**الحادي عشر** قال النوري في فتاويه تجوز للابا استخدام ولد له وضربه على  
 ذلك فيما فيه تدبير للصبي فاذا ثبت وحسن تربيته ونحوه وسبيل عنهم  
 اخذ جده لانه فاستخدمه حتى بلغ فقال عليه اجرة مثله للمدة التي لم  
 تكن فيها رشيدا اسوا ما قبل البلوغ وما بعده **الثاني عشر** لو تصرف  
 انسان ببيع او شراء او اجارة او غيرها ثم ادعى انه كان جنيذا صبييا صادقا  
 بمينه وان ادعى دوام صباه الى ان لم يحتم الى غير ذلك ان يقيم الخصم  
 بينة على بلوغه يومئذ او على اقرب منه انه بلغ يومئذ قال القاضي ولو قال  
 كنت اقربت به كاذبا فله خليف الخصم على انه كان بالغ يوم اقره وكذا لو  
 ادعى انه كان مجنونا جنيذا وعرف له حال جنون قال قول قوله بمينه  
 وفي فتاوى ابن الصلاح انه اذا كان تنفيها يومئذ يسمع دعواه بخلاف  
 ما اذا اقر انسانا انه لا يملك العقد الذي اوقعه على المعقود عليه لكونه  
 معصوبا ونحوه بخلاف ما اذا عقد عقدا وادعى فساده فان دعواه تقبل  
 وكذا قوله في وجه قال ولو قامت بينة برشده يومئذ وبينة بسفهيه  
 ونذيره ببينة السفه ادعى وقا له موضع اخر الزايله منها مقدمه على  
 المستصحية ويختلف ذلك باختلاف صور الادا فاذا شهدت بينة  
 السفه ببذيره او فسوق مقارن للبلوغ مستمر الى العقد قدمت  
 كالحاجة وان شهدت بان غير رشيد وبينة برشده فبينه الرشيد  
 ادعى وكذا ما جرى هذا الجري **الثالث عشر** لو قال الولي غش من  
 مال الصبي هذا بعتته من فلان قبل قوله ولو قال لهو لفلان ولم يقل  
 بعتته لم يقبل على الصحيح وهما كوجهين فيما لو اقر للحمال مال مطلقا هل  
 يقبل **الرابع عشر** لو غصب صبي شيئا منه فان علم الولي فعله اخذ



ورده الى مال له فان لم يفعل فثلف عند الصبي ضمنه والولي طر موقوفه ولش  
اخره فثلف عنده بعد التمكن من رده ضمنه الولي والصبي طر موقوفه  
او قبل التمكن فالصمان على الصبي ويؤخذ الولي طر يقا فيه طر يقا بان  
احدهما فيه وجهان بناء على الواحد اجنبي المعصوب من الغاصب ليرده  
على مال له هل يضمه وثانيهما القطع بانه لا يجوز طر يقا \* \*

### كتاب الصلح

وهو قطع المنازعة وهو في الشرع يقع على الصلح بين المسلمين والمسلمين  
وعلى الصلح بين الامم والفقهاء الباعية وعلى الصلح بين الزوجين عند السقاة  
وعلى الصلح بين المعاملات والديون واختلفوا فيه فقيل هو بيع وقيل  
هو العقد الذي يقطع به خصومة الخصامين وكلاهما غير مطابق فان  
العقد قد يكون بيعا وغير بيع وقد يكون من غير مقدم خاصة في وجه  
كاسيايد والخصومات المحوجة الى الصلح يقع بارة في الاملاك وقار  
في المشتراك كالشوارع والمستاجرة والربط بين الفصل بين الخصامين  
قد يكون بالصلح وقد يجوز بترح جانبا حدهما الاحتصاص به بما يقتضي  
الاستحقاق فادرجت هذه الامور في هذا الكتاب لاسيما بعضها  
بعض وجعل الكتاب ثلثة ابواب: **الاول** في الصلح المعقود له **الباب**  
**الثاني** في الزاخر على لزم لك المشتري الذي هو منشأ الخصومات  
**الثالث** في المنازعة الذي يفتقر به ترحيم جانبا حده المنازعة وما  
سواء من حج

### الباب الاول في الصلح

وبيان صحته من قايده واختلفوا في انه دخصة او اصل لنفسه  
مندوب الله فقال ابو اسحاق وابن ابي هريرة والشيخ ابو حامد واخرون  
هو رخصة مستغنى عن محظورات وهو فرع لا اصول تعتبر به في صحته  
وفساده وليس اصلا فصا وباعتباره كغيره وخصه وقال ابن سلسله  
والقاضي ابو حامد هو اصل لنفسه مندوب الله **ونفصل الصلح ان**

نقل

يقال الصلح اما ان يجري مع الافراد او مع الاذكار **النوع الاول** ان يجري  
مع الافراد فاما ان يجري بين المدعي ومن المدعى واجنبي **النوع الثاني**  
ان يجري بين المدعيين فاما ان يكون عن دين او عين **النوع الثالث**

ان يكون عن غير فاما ان يكون على غير العين المدعاه او على بعضها **الصلح**  
**الاول** ان يكون على غيرهما كما اذا ادعى عليه اذا اقر له بها وصالحه منها  
على ثوب وسمى صلح المعاوضة وهو بيع يجري فيه جميع احكام البيع ستوا  
عقد بلفظ البيع او بلفظ الصلح من المرد بالعيب ولاخذ بالشفعة ومنع  
النصف قبل القبض وثبوت الخيار واشتراط التقابض في المجلس ان  
كان الصلح عنه والصالح عليه ربويان فعلة واحدة وجريان التحالف  
عند اختلاف ويفسد بالزور والجهل والشروط الفاسدة التي يفسد  
البيع بها ويصح ذلك كله بلفظ البيع وكما انعقد بلفظ الصلح منه  
انعقد بلفظ البيع وكما انعقد بلفظ البيع انعقد بلفظ الصلح فكل فرت  
بغير اللغظ **قال** لزم ان يكون في العقد بلفظ الصلح فكل فرت  
عبارة مختلفة فانه نفس البيع **واستغنى** بعضهم من ذلك **مسائل**

**احدها** قال ابن القاص اذا صالحه عن او شجانية كالمصحة على شيء معلوم  
صح بلفظ الصلح اذا علم اقد لا يشي ولو باع لم يجز فهذا اصل انعقد بلفظ  
الصلح دون البيع وكذا الوصالحه عن الجناية الموجبة للمقود في النفس او  
الطرف على مال اذا اوجبنا المقود عينا يصح بلفظ الصلح دون البيع \*

**الثاني** قال جماعة لو قال بعثك ذابك ابر غير مقدم خصومة صح ولو  
قال صالحك عليه من غير مقدم خصومة لم يصح فهذا بيع لا انعقد بلفظ  
الصلح **الثالث** قال ابن القاص يصح مصالحه اهل الجرب من  
اموالهم على شيء فاخذ منهم بلفظ الصلح دون بيع **الرابعة** الصلح بين  
الغير المدعاه على بعضها او من العيس على احدثا يصح بلفظ الصلح ولا  
يصح بلفظ البيع على ما سياتي وفي هذه المسائل المستثناة كلام **اما**

**الاولى** وقد قال الجمهور وهم ابن القاص فيها وقالوا هو بيع دين من

فقد خالف الجمهور  
هم ابن القاص



عليه فيصح بلفظ الصلح والبيع ان كان معلوم القدر والصفة كالدمرهم  
والد فاني اذ اضبطت في الحومات وان كان مجهول القدر والصفة  
كادش الحومة التي لم يقدّر بعد لم يصح بلفظ الصلح ولا بلفظ البيع  
وان كان معلوم القدر دون الصفة على الوجه المعبر في السام كابل  
الدية وادش الموصحة فان جهل احدهم الشرع في وصفها ونسبها وتقليدها  
وتخفيفها لم يصح وان علم ذلك ففي جواز ولا عتياض عنه بلفظ الصلح  
والبيع وجهان وفي قولان والمنع اظهر عند الشرخسي فادى الا  
امرات بين اللقطين هذا كله في الجراحة التي لم يوجب قود غير **المائة**  
ان الجناية اذا اوجبت القود في النفس او فيما دونها فالصلح منها بلفظ  
البيع يثبت على القولين ان اوجب العمد القود واحدا لا مكررا ان  
قلنا احدا لا مكررا في جواز الصلح عنها الوجهان ان جوزه فادى بلفظ  
الصلح والبيع وان قلنا القود قال لا مكررا فان قلنا العفو المطلق  
يوجب المال ففي صحة الصلح الوجهان وان قلنا لا يوجب ففي صحته  
طريقان احدهما القطع بالصحة والثاني في صحته الوجهان وما خالف  
الا لان العوض يقابل القضاء او لا يرش الذي تضمنته العفو ولد  
كان في الصلح عن قصاص النفس بهما من مكررا بل وجهان قال الغزالي  
فان قلنا يصح لم يجز بلفظ البيع وعن حمل كلام ابن القاصر على هذه  
الصورة فانه فارق لبيع فيها الصلح **واما المسئلة الثالثة** ففيها وجه  
انه يصح بلفظ الصلح من غير تقديم خصومة قال الرازي وكان الخلاف  
فيما اذا استعمل لفظ البيع ولم ينويا او احدهما شيئا فاما اذا نوي بالبيع فهو  
كايه بلا شك فكون على الخلاف في انعقاد البيع **واما المسئلة الرابعة**  
فقال الفقهاء ليست هذه مصلحة عن مالهم على ما نأخذ به لمصلحة  
عن اللقطين عن ما بهم واموالهم قال الرازي وهو قولهم لانه لا يحدش في  
مخالفة اللقطين لان لفظ البيع لا يجري في امثال تلك المصالحات  
وفيه نظر لان لباب معقود للمصلحة عن مالهم اما المصلحة

عن

في البيع

عن الكف عنهم فلا يدخل في الباب حتى يستقنى منه وان افترق فيه  
اللفظان **واما المسئلة الخامسة** فهي مستثناة على الصحيح وفيها وجه انها  
لا تصح بلفظ الصلح فعلى هذا لا يستثنى **واعلم** ان المستنداه لها ليست  
من هذا الصلح فالاولى والثانية صلح من دون شغلين وذلك من الصنف  
الثالث لا في الرابعة من الصلح الثاني لا يذ ان سلمت الخامسة منه  
ايضا فلم يبق من هذا الصلح الا الثالث وان وقع على منفعة كما اذا صالح عن  
الثوب المدعي به او الماية المدعي بها في الذمة على منفعة دار او خدمة  
عبد سنة صح ويكوز جاره كما في استأجر الدار والعبد بالثوب الباقية  
في يد الماية التي ذمته وثبت فيه جميع احكام من جارة قال الرازي  
والقياس عود مستثنى من استثنائه هذا الصلح ايضا بلا فرق حتى لو صالحه  
عن ارش الجناية على منفعة لا يجوز بلفظ البيع عند ابن القاصر ولو عقده بلفظ  
من غير سوء خصومة لم يصح على الصحيح وان صح بلفظ البيع **الصلح الثاني**  
ان يكون على بعض الغير المدفوعة وتسمى صلح المخططة كما اذا صالحه من العبد  
المدفوعة على نفسه او ثلثها او ربعها او من العبد من على اخيهما فيصح بلفظ  
الصلح كما تقدم وهو هبة للقدر المثلث لمن هو في يده فيسقط فيه  
ما بشرطه غيره من الهبات من القبول ومعنى امكان هذه القبض في  
اشراط الاذن فيه الخلاف المتقدم في الرهن ويحصل ذلك بصرح  
لفظ الهبة ايضا ولا يحصل بلفظ البيع وقال الشيخ ابو حامد وآخرون  
لا يصح بلفظ الصلح ايضا قال الماوردي والخلاف في ذلك بين استحقاق  
الموردية وابن سلة بناء على الخلاف المتقدم في ان الصلح اصل او فرع  
شرع رخصه فعلى الاول وهو قول ابن سلة يصح وعلى الثاني لا يهين  
هي المسئلة الرابعة **ورج** لو خرج المالا المصالح عليه مستحقا او ميعبا فرده  
او تلف قبل القبض رجع المالا المصالح عنه الى الاول ولو وجد به عيبا  
بعد ما تلف عنده او عيبا اخذ من المالا المصالح عنه قد رادش العيب  
وهو قد رما نقص من قيمه المصالح به كما لو باعه بعبد **الصلح الثاني**

يعني



الصلح عن الدين وهو ايضا على ضربين صلح معاوضة و صلح حطية **الضرب الاول**  
صلح المعاوضة وهو الجاني على غير الدين المدعا به وهو بيع الدين ممن هو  
عليه فاما ان يقع على دين وعلى غيره فان وقع على دين لم يوصالحه من الصبح  
الذي له في دميته على دراهمة في دميته او شعير فيصيح على الصحيح وعلى هذا  
ينظر فان كان المالان ربوبين متوافقين في فعله الربا كما لو صالحه من  
الدنانير على الداهم او عكسه او من الدنانير او الدراهمة على دنانير  
او دراهمة بخلافه الستة او الحنطة على الشعير اشترط قبض العوض في  
الجاست فان قبض بعضا دون بعض بطل الصلح في غير المقنوض وفيه القصور  
طريقتان احدهما انه على قولي التفرق والتأخير القطع بانه لا يبطل فان  
قلنا لا يبطل ثبت الحيا للقبض دون من خروجه وعن بعض الخاسئين  
انه ان كان هو المقادير فلا خيار له فطعا لرضاه بغير موق الصفقة واذكره  
الرواية وان لم يكونا هذه الصفة فلا بد من تعيين العوض في المجلس على  
الصحيح عند جماعة منهم الامام والمعوى الراجح في صحيح الشيخ ابو حامد اسرطه  
وكل هذا كما مر في كتاب البيع في بيع الدين ممن هو عليه ويجوز لك في  
الاعتياض بلفظ البيع **الضرب الثاني** صلح الحطية وهو الجاني على  
بعض الدين المدعا به وهو ابراء عن بعضه كما لو قال صلتك عن الف  
الدين عليك على خمسمائة ففي صحته وجهان قال الوجهين الى  
في صلح الحطية في العير اصحها عند الراجح في طائفة الصحة وعند  
الشيخ في خامد في طائفة النع وهذا بينان على ان الصلح اصل سفسفه  
او فرع لعينه كما مر فان قلنا يصح في اشتراط القبول وجهان بينان  
على ان لا يرايف في القبول ان قلنا نعم فهذا ادنى ان قلنا لا وهو  
الصحيح في هذا وجهان اظهرهما لا اشتراط وهما كما الوجهين في ابراء  
بلفظ الهبة وان بلفظ بالابرافة قال ابرائك من خمسمائة من الف  
الدين عليك و صلتك على خمسمائة يبريت دميته و في افتقاره الى  
القبول الوجهان في افتقار الابرا اليه ولا يشترط قبض الثاني في

المجلس

المجلس **الضرب الثاني** العبادي ولو امتنع من اداء المائة ففي عود الدين المبرأ منه  
وجهان بينان على الوجهين في اقتضا الابرا القبول ان قلنا بقضيته  
فامتناعه رد له ولو قال ابرائك من خمسمائة على ان تدفع لي خمسمائة  
الباقية لم يصح وفي وجه بعيد انه يصح ولو صالح من الف الف الدين  
دمته على خمسمائة معينه ففي صحته الوجهان المتقدمان فيما اذا كانت  
في الذمة وصح لرامام هذا البطلان قال لرامام ومن صحه قال لا يتعين  
المختار مائة الا بالتسليم ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع ايضا كما في نظيره  
من الصلح على العير **الضرب الثالث** لو صالح من الف خالف على الف لم يصح ولو  
صالح من الف موحل على الف خالف كذلك وكذا لو صالح من الف صحيح  
على الف فله عكسه ولو صالح من الف صحيح على خمسمائة مسخرة  
كان ابراء خمسمائة و وعد بالمساخنة بصفة الصحة في الباقية فيلزمه  
خمس مائة صححه وظل الوصالح من الف خالف على خمسمائة مسخرة فيقول  
عن خمسمائة و وعد بما جيل الباقية والاول صحيح والثاني باطل فيلزمه الباقي  
حالا ولو صالح من الف موحل على خمسمائة خاله او عن الف مسخرة على  
خمس مائة صححه لم يصح وعن الخواري انه لو كان له على رجل فدان من  
قرض فاعطاه ثوبا مثل احدهما على ان يبايعه منه بالثمنين حاز وهو رد له  
على ان المسئلة المتقدمة مخصوصة بالمال الرومي وانه اذا كان له عوض  
موجلة فصالحه على بعضها خلا مجوزا اقبض في المجلس وقد بقرت بينهما  
ولو كان لزيد على عمرو الفادرمهم فصالحه عنها على الف وخمسين دينارا  
صح على الصحيح ودون معناه صا لاد فاذن عن الف مستوفيا **الف**  
وقال القاضي لا يصح لشبهه بمسئلة مدعجج ولحق له ان لا يقبل لو كانا  
لعمرو في يدي فزيد فصالحه منها بالالف وخمسين دينارا لم يصح قطعا  
وكذا اذا كانا في ذمته وكذا لو مات عن امير والتركه الفادرمهم في  
يد احدهما فصالحه الاخر عن نصيبه خمسمائة درهم وخمسين دينارا  
و فرق لاصحاب بان المال اذا كان في الذمة فلا ضرورة في نقد سير



المعاوضة فيه فيجعل مستوفيا لاحد الا لفر معناه المداين عن الاخر  
واذا كان معينا كان له في اعني انا قطعاً فالالفاضي وعلى قول الرضا  
لو استحق في ذمته صاع حنطة وصاع شعير فصالح عنهما بصاع حنطة  
او صاع شعير يصح **الفصل الثاني** من فتنى صلح الاقرار ان يجري المدعي  
واجبني فان كان مع اقرار المدعي عليه ظاهراً فان كان المدعي عليه ديناً وفاق  
الاجبني المدعى عليه وكلني في مصالحك على هذا العبد من مال مثلاً  
او على بعض المدعى فصالحه على ذلك صح الصلح وقد اقول اني نعم الخ  
عنه على عشر في ذمته فصالح فان كان صاعاً قاصداً المدعى عليه للمدعى  
عليه وان كان كاداً فهو فضولي فان منعنا وقف العقود لم يقع الصلح  
عليه ويؤيد وقوعه للاجتناب جهان ان صرح بالاضافة وان صرح بالادعاء  
للاجتناب اتفاقاً وان قال وكلني في الصالحة لثوئي وعبدني فصالح عليه  
فهو كما لو اشترى لغيره بما لنفسه بآدته وقد يصح الخلاف في صحته  
فان قلنا يصح يقع الموكل والموكل فيه وجهان فان قلنا للموكل فالبعض  
قرض اذ هتة فيه وجهان ولو صالح الاجبني لنفسه بعين مال او بدين  
في ذمته صح . وعن الامام محمد انه على الوجهين في انعقاد البيع بلفظ الصلح  
من غير تقديم خصوصية وهذا ادلى بالصححة وان كان المدعى ادعى  
وقال وكلني المدعى عليه بمصالحك على نصفه او على الثوب وهو مله  
فصالحه صح ولو قال على هذا الثوب وهو مله في وجهان اصحها انه  
لا يصح والثاني يصح والثوب قرض اذ هتة فيه الوجهان ولو صالح  
لنفسه على دين او غير ذمته فهو ابتياع دين في ذمته الغير  
وقد مر ان فيه طريقين لو قال الصالحني عن الدين الذي لك على فلان  
على خمسين مائة صح سواء كان في ذمته ام لا **فروع** الاول لو قال اخذ  
الوارث للآخر صالحك من قبضي من التركة على هذا الثوب  
مثلاً فان كانت التركة اعياناً فهو صلح العيز ثبت فيه احكام  
البيع فان كانت ديوناً على الوادث الاخر فهو صلح عن العيز فيصح

ولا شرط

ولا شرط القبض في المجلس على الصحيح كما مر وان كانت ديوناً على غيره  
فهو بيع الدين من غير من هو عليه فالصلح باطل في العيز والدين  
قولا يفرق **المباني** لو صالحه عن الدين المدعى عليه على ان يستجيبها  
شهرافهوا عاده للدين ايرجع فيهما متى شاء وليست عقد معاوضة  
واذا رجع لم يستحق اجرة تلك الماضية وفيها وجه انه يرجع بها  
ولو صالحه عنها على ان تستجيبها سنة عن نفقة عباد سنة فهو اعراض  
للمداد عن نفقة العبد **الثالث** لو صالحه عن الزرع الا خضر بعبد  
مثلاً بعد اقراره له به لم يصح الا بشرط القطع ولو صالحه عن الزرع  
والارض معا ففي اشراط شرط القطع وجهان اصحهما انه لا بشرط  
ولو اقر له بجز شايع من الارض كالتف وصالحه عنه على مال  
لم يصح الصلح ولو شرط القطع ولو كان الزرع والارض لا شايع  
فصلحهما على ان يجوز الزرع لاحدهما والارض لآخر شرط في صحته  
وجهان فان قلنا يصح فالرأى ان في وجوب الوفاء بالقرض احتمال  
**النوع الثاني** الصلح على لا ذكارد وهو اما ان يجوز مع المدعى عليه او  
اجبني **الفصل الاول** ان يجوز مع المدعى عليه فاما ان يجوز على غير  
او على دين **الفصل الاول** ان يجوز على غير المدعى بها او على بعض العيز  
المدعى بها فان كان على غيرهما فهو باطل كالوادع على عليه دارافصا  
عنها بعبد وفيه وجه وان كان على بعض العيز المدعى بها وهو صلح  
الحطية على العيز فان فرعنا على المذهب صحة هذا الصلح مع  
الاقرار ففي صحته هنا وجهان الذي عليه الاكثر انه لا يصح مالا  
كله اذا قال المدعى عليه صالحني عن دعواك وصالحتني عن دعواك  
الكاذبة او صالحني مطلقاً ولا يكون طلب الصلح اقتراباً بل المصالحة  
عن الدعوى لا تصح مع الاقرار ايضاً ولو قال بعد الدعوى بعيني  
الدار التي ادعيتها فهو اقرار له بها . وعن الشيخ ايضاً انه كقوله  
صالحني عنها على ما شئتاً يذوقا بعد تسليم ذلك الوفاك لهما لي اذ قال



والمشاور في جارية زوجينها ولو قال لا جارية او امرئ قال الراجح هو  
اولى ان لا يكون اقرا او قال لصاحبني عن الدار التي اذ عيت ما في ثوبه  
مقاربها وجهان احدهما وقطع به جماعة لا بدون الصلح بعد هذا  
صلحا على الراجح فلا يصح وعلى مقابله وهو صلح على الراجح فلا يصح  
ولو التمس منه البراءة من الدين كان اقرا به على الصحيح ولو ابرا  
المدعى المدعى عليه وهو مسترد قلنا الا براه لا يفتقر الى القبول صح  
الابرا خلاف له **القسم الثاني** ان يكون المشاور عينه ديناً فان  
تصالحا على دين في الذمة كالتصالح من الفدية في حشر مائة لم يصح وان  
صالحه على حشر مائة معينة تربت على صلح الخطيئة في العرفان لم يصح  
فهذا اول وجهان صححناه ففي هذا وجهان **قال** الراجح وانفقوا على  
ترجيح وجه البطلان هنا والصلح في حال السكوت بعد الدعوات لصلح  
على ترك ذكاري المادري والصلح بعد قيام البينة بالخوف والصلح بعد ترك  
ولو تصالحا لم يخلو فان ان كان له كسب خري مع الاقارب يصح او على تركه  
فلا يصح قال ابن حزم والشيخ ابو حامد يصدق مدعى حر يانه مع الاركار  
قال الراجح وله ان يخرج على الخلاف في نزاع المتعاقدين ان العقد  
وقع صحهما او فاشدا وفوت عنه امانا لو ابرجما ان البياعات  
على الصحة وجريان الصلح على تركه **الضرب الثاني** من صرح بالصلح  
على تركه فلا يصح قال ابن حزم الصلح مع اجنبى اذا قال اجنبى المدعى اقر  
للمدعى عليه عدى بصلح دعواه وكل من مصلحتك له الا انه لا يقر  
ظاهرا يخفى من ان يصرح العيز منه فصالحني على هذا المال او على كذا في  
ذمته فصلح صح وهذا الوجه على بعض العيز المدعاة وفرعنا على صحة  
صلح الخطيئة ولو اضاف المصالح المال المصالح به الى نفسه كما لو قال لصاحبني  
له ثوبه هذا في صحته الوجهان هما اذا قال اجنبى استر لي هذا ثوبك هذا  
قال لهما فلو اعاد الله تعالى عليه الانكار بعد ذلك نكرا لاجنبى بذلك  
ولا شك ان هذا الانكار حرام اذا كان المدعى صادقا واما التوكيل فعن

ابن

ابن سرتج انه مباح شرع حيلة في الخروج عن الظلمة كما شرع التخييل لمن  
ادان تسري وبويا باجود منه بانكاع عقد على غير اخرى ثم سمعها  
به وقال ابو اسحاق لا يخل له لانك ادنى الطاهر والتوهم في الباطن  
فاما وجهان هذا بان يموت انسان ويخلف ابنا وذا أمرا فادعى اجنبى او  
الدار له وشك لرب من صدقه فاراد الخروج من هذه الشبهة وحش من طلب  
الصلح بنفسه وفهم الشاشي وابن حزم وابن تومس من كلام ابن اسحاق  
في صحة الصلح فحكوا عنه انه لا يصح والمستشور عنه ما تقدم واذ لصلح الصلح  
ظاهرا فهل يصح باطنا منظر فان كان الوكيل صادقا في دعواه التوكيل صح ايضا  
وان كان كاذبا فان كان المدعى عليه ديناً دفع الصلح على بعضه او على غيره واذاه  
المصالح من ناله صح وبجى في الصلح على بعضه وجه انه لا يصح لانه في معنى لبرا  
على القول بانفسا الى القبول وان كان المدعى عليه عينا دفع الصلح على بعضها  
او على غير اخر او دين فوجهان اسهرهما انه لا يصح وهو قول ابن سرتج وابن سرتج  
وثانيهما انه يصح على وجه الفداء وهو قول ابن سرتج واثني خامد وان قال هو منكر  
لكن اعترفناك بحق وانا اصالح له على هذا العهد لقطع الخصومة فصالح  
ما ان دفع المدعى عليه عينا او ديناً فوجهان اظهرهما على ما ذكره القاضي  
والامام انه لا يصح ويجوز ان يخرج على الوكيل ان الوكيل اذا اشترى شيئا  
يقع العقد ولا للموكل وهو من صح فلا يصح او للوكيل فيصح هذا خبر  
الظاهر واما الباطن فان لم يكن وكله فعلى قول ابن سرتج ومن تابعه في  
الصحة المتقدمة يصح وعلى المستشور لا يملك المدعى عليه واما المباشرة  
فان لم يقدّر على التراجع لم يملكه وان قدر وصححت بيع المصنوع من  
الغاصب او كان المدعى عليه مقررا في الباطن فوجهان كما لو قال اشترى  
لزيد وليس وكيلا له وان كان ديناً اجنى على مسئلة العيز فان قلنا يصح  
عنه ففهمنا او لا وان قلنا لا يصح فهمنا وجهان اظهرهما انه يصح ويجوز  
منه طريقا صحهما وهو ما اورد به العراقيين القطع بالصحة وظاهر  
الامام يقتضى ان هذا الخلاف فيما اذا كان الدين الذي يدله المصالح من



جلبس الدين اما اذا كان من غير جنسه فان قلنا بالصحيح انه يصح اذا كان  
بالجنس ففي صحته بغيره الوجهان لا يمان فيما اذا كان الدين لغيره اقل  
دني من المأمور عرضا وقلنا لا يقاضى اذا قلنا لا يصح اعطاء عوض عن  
التقديف ايضا بنسخه وهو لا يظهر ففي صحة الصلح وجهان يستلزمان  
على الله يرجع عليه باقل الامرين وبقيمة العوض وفيه خلاف فعلى الاول  
يصح وعلى الثاني لا وهذا الصلح في الباطن يقع للمدين من غير من هو عليه  
وحيث صحت المصالحة فهل للمصالح ان يرجع على المدين عليه فيما اذا صلح  
عما ادعى عليه به من غير او دين ينظر فان لم يرد ان له فيه فلا رجوع وان  
كان اذن له فيه وفي الاول الرجوع وجع وبما اذا يرجع اذا صلح على عرض  
فيه وجهان احدهما انه باقل الامرين والثاني بقدر الدين في الدين بقيمة  
العيش العيز وان اذن له فيها وفي الاول احاصة رجوع على الصحيح وان اذن  
له فيها خاصة فقد اطلق الجمهور القول بانه لا يرجع كما لو اذنت له في شرا  
عبد فاشتراه واقرض ثمنه من غير اذن للرجوع في المسئلة المستقيمة بها  
ثلثة اوجه كالا وجه فيما اذا ضمن بالاذن وادى بدونه والثاني ان ادب  
مختار الرجوع او فقر ارجع والظاهر محي القول بانه يرجع هذا وقيل هو  
نصفه في لزم وقال تسليم ان كان المدين عادينا رجع المصالح وطعا وقات  
البند ينبغي ان كان دينه في رجوعه وجهان ولا يرجع ان كان عينا وان  
قال هو منكر وان لا اعلم صدقة وصالحه مع ذلك لم يصح سواء صاحبه  
لنفسه او للمدين عليه وان قال انك تحو فصالحي لنفسي بعبدى هذا او  
بكذا في ذمتي لاحد الغير منه فاني قاد على انزعها فصالحه عليها او باعها  
منه فان كان المدين عينا فلهذا بيع للمغضوب من غير الغاصب قد مر في  
البيع انه ان لم يقدر على الانزع منه لم يصح وان قد رجع على الصحيح  
فان قلنا يصح ففي صحة هذا وجهان اظهرهما انه يصح وكذا الحكم لو  
قال اقرضني بكذا ولم يعرض للعلم بكون المدين محققا قال من امام الوجوه  
ان يفصل فيقال ان كان لرجعي كاذبا فالعقد باطل في الباطن وفي واحدة

في

في الظاهر بقض المثل الوجهان وان كان صادقا العقد في الباطن ومنع  
من الانزع في الظاهر والوجه القطع عطا الله من الثمن مواخذه له  
وان كان المدين عادينا فان كان غير مستقر لم يصح وان كان مستقرا بزمها  
كبدل القرض في ارض الحناية وطرفا ان احدهما انه على الوجهين في صحة مع الدين  
من غير من عليه واصحهما البطلان وان كان صاحب المبدل باخار في ارض  
المخرج عليه الصحة والثاني القطع بالمنع **وحيث** صححنا ما اخذ لرجعي  
بنا على قدرته على لراخذ فعجز عنه فقد لا للمولى وفيه له الفسخ والرجوع  
على المدعى ويحمل ان يقال يقين بالعجز بطلان العقد كالوجهين فيما اذا  
اشترى صبرة فوجد تحتها دكة هل يصح وبخيرة المشتري ام يتبين البطلان  
ولو تنازل عاينه عدم القدق على لرازع صدق الاجنبى بميمته ولا فرق  
في ذلك كله بين ان دونه لرجعي قال لخصم مفرقا الباطن او منكر ولو  
قال هو منكر وانا اصالحه عليه بغير توكيل فلا يقع عن المدين عليه اتفاقا  
وفي وقوعه من لرجعي وجهان **فروع** الاول اذا اسلم على عشرة سنين مثلا  
ومات قبل اختيار اربع منهم ففرض الزوجات موقوف في العشرة فان  
اصطلحن على قسمته على تساد او تفاوت وضمن منه وخرج الامام ما اذا  
ادعت كل منهن انهما روجه مختار على الوجهين في صلح الخطيطة على لراكم  
**هذا** في الاصطلاح على غير التركة اما لو اصطالحن على غيرها باحد  
بعض من المال الموقوف وبطلان الباقيات عوضا عن اموالهن لم يصح وهذا  
كله على المذهب وقيل الميراث لمن قال ابن سريج يقسم نصيب الزوجات  
بين الكل بالسوية ولا توقف وكذا الحكم لو وصا لرجعي بثلث الورثة على غير  
التركة ولم يتحقق بالمسئلة ما اذا اطلق احدي امرأته ومات قبل النياز وقف  
لها ميراث الزوجية واصطالحا كذلك وما اذا ادعى امرأته بدسما واقام كل  
منهما بينة ثم اصطالحا او في يد ثالث وقلنا لا نستأقط البيتنا بالمعارض  
فاصلحا وفيما اذا ادعى شيئا في يد ثالث فقال هو لا حد كما ومات قبل البيان  
فاصلحا فانه يصح وقال ابن امام ينبغي ان يخرج على الوجهين فيما اذا ادعت



كلنا الزوجتين انها الزوجة **الثاني** قال الرافعي وهو جازي الشان  
 لما تقدم ادعى مدعي على ورثة ميت دارا من التركة زعم المودع غصبها  
 فاقرها بها جازا له ما ختمهم فان دفعوا الولد منهم ثوبا بشره كايينها  
 عليه ففعل جازا وكان عاقدا لنفسه ووجلا عن الباقي فان قالوا المصالح  
 عنا ثوبك ففعل فان لم يسمهم في الصلح وقع عنه وان سماهم ففعل تلغ  
 التسمية فيه وجهان فان لم يبلغ وقع الصلح عنهم وهما دون الثوب هبة لهم  
 او قرصا فيه وجهان وان لغيت فهل يقع الصلح كله للعاقدا وبطلان  
 نصيب الشركاء يخرج في نصيبه على قولين الموقوف فيه وجهان وان  
 صاحبه احدهم على ما لا يغيره الباقي لملك الجميع صح وان صاحبه  
 لسواهما لا دار له او لهم الحرج فيهم وهما يقع الكل له او يبطل في نصيبه ويخرج  
 في نصيبه على قولين الموقوف فيه الوجهان **الثالث** لو صالح احد الوثن  
 الاخر على نصيبه من التركة وهي اعيان وهي سبع في جميع الاحكام بحري  
 عليه احكام العرف وتفرق الصفقة والبطلان في ترويق الجاهل فان  
 كانت التركة امتعة وعشرة وثمانين فتمت الحجة على من لا حدها الدنانير  
 ولا اهر الامتعة صح وكان استوفى جميعه واعراض عن نصف من امتعة  
 بالخمسة لآخرى ومنعه القاضي كما مر قال من مامر فان كانت الدنانير من  
 غير التركة فلا خلاف في المنع **الرابع** ادعى عليه دارا فانكر وقال المدعي اعطاك  
 الفاد فقر في حقه ففعل امر به ولا يلزم الالف بل يرد له واحد حرام وفي  
 صحة الافرار وجهان **الخامس** لو صالح اجنبي عن المدعي عليه بعوض  
 معين فخرج معيبا فله رده ولا يطالب ببطله بل ينفتح الصلح ورجع الى  
 خصومة المدعي عليه وكان الوجه في العوض مستحقا ولو كان له صلح على درهم  
 في الذمة مرسلها اليه فخرج المدفوع مستحقا او رده بعيب طال سبله  
**السادس** قال الشافعي رحمه الله لو اشترى رجل ارصا وبنائها مستحقة  
 فادعاه رجل فان صدقه المشتري لزمه قيمتها وان كذبه فله الحرج  
 اخر صح **السابع** لو ائلف عليه شيئا قيمته دينارا فاقربه وصاحبه على الترتيب

الصلح

منه

منه لم يصح كالمو غصب دينارا فصاحبه على اكثر منه وكذا الوصاحبه بعوض  
 مؤجل **الثامن** قال الشافعي لو ادعى عليه شيئا مجهولا فاقر له به وصاحبه عنه  
 على عوض صح وهذا مخالف لما تقدم ان الصلح عن المجهول لا يصح وحمله  
 الاصحاب على ما اذا كان معلوما لما افصح وان لم يسمياه كما لو قال بعثك  
 الشيء الذي اعرفه انا وانت هكذا فقال اشتريت صح

**الباب الثاني في الناحية**

على الاملاك والمصرفات الواقعة في المشتريات والنظر فيه يتعلق بما يقع  
 الاشتراك فيه عموما كالطرق وخصوصا كالجدار الحائل بين الملكين والشفق  
 الحائل بين السفلى والعلو **اما الطرق** فينقسم الى نافذة وغير نافذة **المستم**  
**في اول** الطرق النافذة والطرق بدون في الصحابي والبنيدان والشارع  
 مختص بالبنيدان ولا يجوز الا نافذة والطريق قد يكون غير نافذة والمراد هنا  
 بالطرق والشارع المستأثر بالنافذة والشارع لا يتعلق به الاستحقاق  
 الطرقات للناس كلهم يستتوون فيها وهو الموضع الذي يحدث شوارع  
 في البلاد والصحراء يصير الموضع شوارع في البلاد بطريقين احدهما كثر  
 جعل الانسان مله سارا عا وسبيلا مستملا نافذة لذلك وثانيهما ان  
 ان يحيى جماعة خطة قربة او بلدة وينفقوا على فتح ابواب لملكان الى صوم  
 واحد جعلونه منفكا نافذة بين الدور والشارع ولا يحتاجون الى لفظ في  
 صيره شارعا ودور الشوارع ملوكة لعامة المسلمين حاجيا للدور كالمسكن  
 انشأ مستحقة في موات فانه يصير مستحقة المسلمين ان اذ وجدنا جادة  
 مستطرفة نافذة حينا باستحقاق لا سطرقات فيما بظاهر الحال  
 واثبتنا لها دور الشوارع ولا نسل عن مبداء امرها **قال** النووي وقر من  
 تعرض لحداد الطريق وهو مهم وخبره ان الطريق ان كان مزارعا ملوكة سبيلها  
 صاحبه فهو الى خيرة والافضل توسعها وان قصد احيائها فان نفق المجوز  
 على شيء فذاك والحق فوافقه سبع ادرع ثبت ذلك في الصحيحين  
 وهو يصير الموضع شاربعا بان يصير بعض الموات المطر ووحده قال ابو محمد



نعم اذا كانت حادة يطرقها الرفاق فلا يجوز ولا حد لحياته وردد في عمار الطر  
التي يعرفها خواص ويستلحقها وقا لغيره لا يصير طر فقا بذلك ويجوز لحياته  
ولا يثبت له من الشوارع وكل موات يجوز ان يتطرقه ولا يمنع من احيايه  
اذا عرف ذلك فلكل الاستفاد بالستوارع بها لا يضرب المارة بفتح باب اليه  
وبالوقوف والجلوس للاستراحة والمعاملة وباجداث جناح وشا بطا على حدته  
لا يضرب المارة ويختلف الصر دما خلاص الطر فقا فان كانت صنيقة لا يمتزجها  
الفرسان والقوافل فيرفع الجناح والشا بط بحيث يمر المارة تحتها منصبا  
واستلحق المارة في ان يكون على راسه الحول العالية وان كانوا يمر منها  
فلا بد من رفعها الى حيث لا يمنع مرور المحمل مع التبيسة المنصوبة على راسه  
على السعير سوا كان الطر موصيها او واستعد ولا يستلحق الزيادة عليه وقال  
ابن حرونه مرفعه الى حيث لا يمنع مرور الفارس تحتها منه يوب الرمح  
ونسبته المارة في ان يسترخ والمتولى الى ابن حمران وصغفه الجهوره  
لاهل الذمة اخراج الاجنحة من دورهم الى شوارع السليخ النافذة فيه  
وحماها صحتها المنع وان جاز لهم استلحقها ومن وضع جناحا على وجه  
لا يجوز هذه ماله الحاجر عليه وقال البند نبي لكل احد قلعه على كالمونادكة  
على باب كايه وقال تسليم لكل احد خط البنت بقلعه لانه من ازاله النجر  
وينبغي حمل كلام البند نبي عليه ولا يجوز ان يضال على اشراع الجناح على مال  
ستوا كان مضر او غير مضر متواصلا حد من مام او الاحاد ولو اخرج جناحا  
تحت جناح من جاز به لم يرد في الاول منعها اذا صر ولو اخرج فوقه قال  
ابن الصباغ ان كان الثاني غالبا لا يضرب المارة فوق جناح الاول لم يمنع  
والا فله منع ولو اخرج مقلبه لم يمنع منه الا ان يعطل الاستفاد بالاول  
ولو كان الاول احدا كبرهوا الطر فقا واستتو عبه لم يرد لمقابلة مطالبته  
بنقصه ورده الى نصف الطر فقا ولو اخرج جناحا لا يضرب فيه ثم انهدم  
او هدمه واخرج اخر مقابله جناحا لا عمن معا عادة الا اهل حاز قال  
المولى ان كان الاول عادما على اعادة دوشنه كره لغيره سبقه قال الرابع

والكر

ذلك ان نقول ينبغي ان لا يسطر حقه بذلك كالفاعل في الشارع للمعاملة  
لا يسطر الا بالاراض عنه واجاب النور عنيه بانهم يشبهوه بما اذا وقع في  
الطر فقا مشي عنه **واما الصفات** في ارض الشوارع بنصب كد او  
عز من شجرة بفناء داره او دار غيره فان ضيق الطر فقا وضرب المارة منع منه  
والافوجها ان احدها واختره الفاضل والعزالي وجرم به المغوى انه يجوز  
والثاني وهو ما اوردته العرايق في الشيخ ابو محمد ومالا ليد من مام وقال  
الرافعي هو امو الى المعنى رحمه في المحرر المنع ولا يجوز لاحد ان ياخذ  
شيئا من الطر فقا ان قلند خلة في دايه وان كان قاسعا ولا يضرب فيه قال  
القاضي ابن رزق ليس لاحد قطع الطر فقا وادخاله في مستجد او جامع وجوز  
عمارة ما حوله من الاموال ويملك بالاحياء لا يضرب المارة وسيل القاس  
عن من رفع الثاب من الطر فقا الواسع وضرب الليز والحد الكيزان وباعها  
ولا يضرب على النار فيه **فاجاب** بانه مذروه واذا فعل لا فسد العقد قال  
العبادي وجوز ان يعجن الطر فقا الم يمنع المور وفيه **فان** عماره  
الاحتجاب في حوا اذا شرع الاجنحة اذا لم يضرب المارة وفسد الفسر  
بالا تخفاض قال الرافعي ومعلوم ان حقة الصر لا ينحصر فيه ومنع الضايض  
بالمارة واجاب عنه بان طابفة منهم ان الصباغ ذكره انه غير موثر لكنه  
قضية المعنى وظاهر لفظ الشافعي والاحمد بن قاسم وقد نص عليه  
منصور المتي وفي الشئمة انه ان قطع الصوم منه بالحكمة اثر وان ينقص  
فلا مبالاة به **القسم الثاني** من قسمي الطر فقا غير النافذ والذلام فيها  
في ثلثة امور اشراع الاجنحة وفتح الابواب وفتح الكوا **اما** اشراع  
الاجنحة فلا خلاف في انه ليس لعزاهل السكة الذين ابوابهم فيها  
اشراع جناح فيها ذهل لاحد من اهلها اشراعه دون رضى الباقي فيه  
وجها واحدها وهو قول الشيخ ابي حامد ومن تابعه نعم اذا لم يضرب  
بالباقي فعلى هذا ان كان مضر او رضى به اهل السكة جاز واصحها وجرم  
به المارة المنع وعلى الوجهين لا يجوز والمصلحة على اشراع الجناح على



قال اليماد لا الى دار غيره الا ان يتصل ذلك بالارض فيكون ملكا بقدر  
حقوقهم والمراد باهل السنة الذين ابواب درهم فيها ومن لا يصدق  
السنة بلا باب وهل ثبت الاشتراك في السنة جميعها لجميع اهلها ام يخص  
شركه كل منهم بما بين يابه وراس السنة دون ما بينه وراس السنة فيه  
وجها ان اظهرها الثاني وعلى بر دوليتش لاشراع جناح الارض في الكا والكل  
منهم منعه وعلى الاظهر يحصر المنع عن موضع الجناح بين يابه وراس السنة  
دون من ياب داره من موضع الجناح وراس السنة ويظهر فائدة ما  
على قول الشيخ الخيامي اذا كان الجناح مصرا في ان يستحق المنع كل اهل  
الدرب او من يابه دون موضع الجناح دون من فوقه قال الرافعي لهم يذكرو  
ويعي منه النووي في ذلك وقال ذكره صاحب التمدب مع ان ان نقل  
الرافعي منه ومن النهاية انتهى فكشفنا عنه في الهندية في هذا الباب  
فلم اجد ولا موثر رجوعهم ولا رجوع احد منهم بعد وضع الجناح ويؤثر  
قبله ولو اجتمع اهل الدرب فشدت ومنعوا من دخوله فلهم ذلك لانه ملكهم  
واما جاز دخوله عند فتحه لانه من المباح المستند الى قران الاجوال  
كالقنادق والقبائير ودور الحكام فلو منع اهل من دخوله لم يجر دخوله  
وان كان فيه مخوف او ضيق قال الشيخ عز الدين في جواز الدخول فظرو  
بالو جالس اذا احكامه على حصيرة بعد فضا حاجته او دخل للثبته او  
ليقف على ما يجري من الخضم فالأظهر حواءه لجران العاكة مثله وقال ابو  
الحسن العبادي في حتم ان يمنعون من شدك لان اهل الساراع يفرعون عليه  
عند عرض حية ولو استنع بعضهم لم يكن للمناقبة سد ولو انفقوا على  
شدة لم يسقط بعضهم بفتحهم ولو انفقوا على قسمة ما بينهم خا زليوسقوا  
بها ودرهم ولو صادف كلها لو اختلفت ادخالها في الدور وفتح الباب  
الى الساراع العام ويجوز بيعها ولو اراد اهل راس السنة قسمة اهلها بينهم  
منعوا من يابه ولو اراد اهل سفليها قسمة اسفلها فوجها بنا قيل  
الوجه في ان اهل راسها يشادون اهل الاسفل منه وكل الوارد لاسفل

ان يفر

في ملية ما يحاذيه من الدرب هل لا على منعه وما تقدم من سدا الباب  
وقسمة الصحن مفروض في اذ المودن فيها مستجد فان كان بما مسجد قديم  
او حديثا فالمسلمون كلهم يستحقون الطرد قال له فيمنعون فلا الرافعي  
وعلى قياسه لا يجوز لراشراع عند الصرد وان رضى اهل السنة لخسائر  
الناس وهو مفهم الجواز اذا رضىوا ولا ضرر قال بعض الفقهاء ويحتمل ان يملك  
هذا اصح ان كان المسجد حبل مسجد احيا البقعة بل ينبغي الجواز  
وان لم يكن اذن ولا ضرر لانه كالساراع العام ثم ان كان المسجد اسفله ثبت  
هذا الحرم في جميع الدور وان كان في وسطه ثبت ذلك من اهل الدرب  
الى المسجد وان كان المسجد وقف بعد ان كان ملكا لم يجز الاشراع بخسائر  
وان لم يكن ضرر وفي جوازها عند رضاهم لاحتمال الجواز ان يقال ملك الوافق  
والمن المسجد وممره او لا يضاف الى الحرم وحط المستلزم من المسجد وطريقه  
الستون والسلول دون هو اياه فستقط حقه من الوافق ولا يكون له حده  
اخصاص في جواز اشراع الجناح فيه ويحتمل ان يقال لا يسقط وهو لولي  
حتى لو لم يكن في الدرب غير المسجد لا يجوز لمن لا دار له في الدرب اخراج  
جناح اليه وان لم يضر المارة اذ لو جاز ارجاءه في المسجد حيث لا  
يضر عن يمر على سطحه وقد نص الجرجاني على انه لا يجوز اخراج الروشن في هو  
المسجد انتهى قال برام ويثبت اخصاص اهل السنة علىهما بالطريق الذي  
ثبت به الساراع العام غير ان هذه تثبت على هيئة الاخصاص فثبت  
لك ذلك **واما** فتح باب هذه السنة فليست له باب بها فتح باب  
فيها الا يضر كل من له باب فيها ولو اراد فتحه للاستفادة دون الاستطراق  
او لا فتحه واسمه فهل له ذلك فيه وجهان احدهما عند الرافعي واخر  
نحوه فانيهما لا وصحة الجرجاني والشاشي وابن عسرون قالوا لا  
وهو اقله وحينئذ الماوردي والبند نبي بالجواز اذا ركب عليه شيئا كما ذكرنا  
الخلاف فيما اذا لا فتحه واسمه ويخرج منه وجه ثالث وان كان له فيه  
باب واذا ان يفتح بابا اخر فان كان الذي يريد فتحه الى اسفل السنة



من الباب الاول فلمن داره من الباب الاول واستفل السكة المنع وهله  
لمن داره من الباب وراش السكة المنع فيه وجهان مبيان على الوجهين  
المقدمين ان لهم شريكة في ذلك وان كانا معاً من اسفل السكة فان سلك  
الاول جعل به له المفتوح لم يمنع وان تركه مفتوحاً فوجهها لهما وهزم  
به ابن الصباغ ان له ذلك وثانيهما لا تغلي هذا المنع علاه او خاداه او  
حاذى ما بين القدر والحادث المنع ويؤ من سفل طريقا احدهما القطع  
بالمنع والثاني فيه وجهان قال الرافعي وبني في ان يطر والطريقا القطعة  
فيما اذا كان المفتوح ابعد من راس السكة قال الفراء وكذا الوحا والميزاب  
الى الا علام يمنع وفي الاسفل وجهان ويجري الوجهان فيما اذا فتح الى باب  
داره التي في السكة باب داره لاصقة لها بابها في الشارع او في سكة  
اخرى هله لاهل السكة المفتوح اليها منعه في الاول ولا هله السكابين  
منعه في الثانيه والرايح عند البغوي والرافعي الجواز قال النوادي ونقل  
الرافعي عن المنع عن الجمهور وادعى القاضي ابو الطيب الاتفاق عليه وقال  
عندى انه يجوز وخصص البغوي والمتولي والرافعي الوجهين في الثانية  
بما اذا سدد باب احدي الدارين وفتح الباب بينهما لغرض لا سطر او حرم  
بالجواز في غير هذه الحالة قال كذلك لو كانت احدي الدارين باجاً  
ففعول باذن الاجرة اعرض النوادي على الرافعي في تخصيصه محل الخلاف  
بذلك وقال الصواب جريان الوجهين اذا بقي البابان نافذان وصرح به  
كل من اصحاب والاصحاب ان يقال محل الوجهين اذا لم يقصد افتتاح ملبه  
**قلت** وكلام البغوي يحتمل كلا الامرين فانه قال ففتح بينهما باباً او رفع  
الجدار بينهما ليستفتح داره لا يمنع ويخرج من تخصيص الخلاف بذلك الوجه  
الثالث وقال سليمان ان اراد ان يدخل من احدها يخرج من الاخرى لم يجز  
وان اراد امتناع المكان عليه لا الاستطراد من احدهما الى الاخرى جاز  
وهو وجه رابع ولو اراد سد احداً للباين  
ولو اراد دفع الجدار الحائز وجعلها داراً واحدة جاز قطعاً وكذلك الحكم لو

اراد

105  
اذا ان جعل داره حريزاً بفتح منها بابين وكذا لو كانت الدار مشتركة  
فاقتسمها واحتاج احد القسمين الى باب او باع نصيباً معيناً منها واجتبع  
الى فتح باب جديد ولو كان لواحد فيها قطعة ارض فادان جعلها  
او ان جعل داره داراً او ايجار داره من جماعة قال البغوي يجوز وكذا  
لو بنى فيها دوراً لكل واحد باباً يجوز لا فانه لم يفتح باباً حيث لم يكن  
وحيث منعناه من فتح الباب في السكة المستدة فصالحه اهلها عليه  
على مال صحيح بخلاف الصالح على اشرع الجناح اليها والى دار غيره ثم انطلقوا  
او شرطوا التباين فهو بيع جزئياً من السكة ونزله منزله احدهم  
كالوصالح غيره على اجازته في ارضه على ما يكون ملكاً للنهر وان قدر وانما  
فهو اجارة ولو اراد فتح باب في دار غيره فصالحه مالها عليه صحيحاً  
يصح اجارها على سطحه ولا ملك شيئاً من الدار ولا من السطح وان اذنا فيه  
بغير عوض فهو اجارة قال الامام ولهم الرجوع متى شاؤا ولا يار مؤن  
به شيئاً بخلاف ما اذا اعاروا أرضاً للمساكن ثم رجع فيها فانه لا يقلع بها قال  
الرافعي ولم اجد له غيره والقياس ان لا يفرق **واما** فتح المنافذ والكوافل  
سنع منه بل انه ان رفع الجدار لحرل بمن من الاستطراد وله ان يجعل  
مكانه شيئاً كما اذا قاله الرافعي في كتاب السامي فيقيد فتح الدار بما اذا  
كانت عالية لا يقع النظر منها الى دار جاره **منع** لو كان يزرع ارضه طريق  
نافذ محقق تحته سداً من احدهما الى الاخرى واحدهم الاربع الذي يمر  
عليه المارة قاله الروماني قال ومثله اجاب الاصحاب اذا لم يكن نافذاً  
لان لكل واحد دخول الرفات لطرفه لا بد له لنافذ دخل من قباله  
قال الرافعي وهذا اختصار منه للتوفيق في معنى الشوارع والظواهر خلافه  
فان دخولها من باب المباح المستفاد بالقرائن قال النوادي يجوز  
ذلك في غير النافذ ونقله عن ابن اصحاب ضعيف فافهم من حوت  
ما في السكة المستدة ملك اهلها ونقله الامام الاتفاق عليه والقرار باع  
للارض كالهوا ولا يجوز اخراج الجناح فوف ارضهم بغير رضاهم



يجوز الشراب تحتها وقد صرح به العبادي قال وهل بشرط طمع ادبهم اذن  
 المستاجر قال لا فوالفضل التميمي ان تضر به فلا بد من اذنه واذ لا فلا  
**اخر** لو كانت الدار في اخر الشقة فاذ تقدم بابها وجعل ما بين الباب  
 المسجد وموضع الاول دهلين فان شركا الجميع في جميع المسكة كان  
 للباقين منع والاولا **ثالث** لو اذن صاحب الدار جاره في حفر شراب  
 تحتها ثم باعها فالعياكي للمشتري ان يرجع كما كان للبائع **رابع** قال النوني  
 وسليم لو كان لداره باب الى الشارع وباب الى درب غير نافذ فاذ اذن  
 بدخل غيره من الباب الذي بالشارع ويخرج من الباب لداره بالدرب لزم  
 حيز الظاهر انه شئ انفراد به **فصل** اما الجدار الحائل من الملاين فقد  
 يحصر به احد الملاين قد يكون مشتركا بينهما **القسم الاول** ان يكون محصيا  
 باحد الملاين فليس للآخر التصرف فيه ببناء عليه ولا بفتح فيه وغير ذلك  
 الا باذن صاحبه فان اذ وضع حيد وعه عليه فاذن له فماله فعل ولزم  
 له اذن فعل له وضعها بغير اذنه ينظر فان كان على الما لضر فيه بان كانت  
 الاحشاش ثقيلة لا تحتملها الجدار اذ اذ ادهوان بمبي عليها لم يضر له وضعها  
 وان لم يضره فقولان الجدار يد الصحيح المنع والقديم ان له ذلك وقيل  
 انه يضر عليه في الجدار ايضا فعلى الجدار بان اذن في وضعها فاما ان يكون  
 يعوض او بغير عوض فان كان بغير عوض فهو افاق بشرط فيما تعين  
 الجدار وع وما يحمل عليها بالمعاينة او بالوصف فلوا تقدم الجدار فاعاده  
 فماله وهل لصاحب الجدار اعادتها بغير اذنه ام تبطل العارية والحناج  
 فيها الى اذن جديده فيه طريقان احدهما انه ينظر فان اعاده بغير اذنه  
 الاولى فلا بد من اذن جديد وان اعاده بها فخذلك على الصحيح قال ابن مام  
 والمتولي على كلا الوجهين لو منع لم يضر له وضعها وقال القاضي الطبري في  
 جواز منعه وجهان والطريق الما في جريان الوجهين في الحائل وادعى الرافعي  
 انه لا خلاف في الحائل من ولي وحكاة في كابل العارية ويجري الوجهان  
 فيما اذا هدم المالك جداره ثم اعاده وورثه القاضي على التمام وكذا الوجه

الشرط

المسقية لان المالك قد يهدمه راجعا والمستعير يهدمه راد او يجردان  
 ايضا فيما لو وقع صاحب الجدار جداره او سقطت بنفسه ما هل لاعادتها  
 ان كانت معينة واعادة مثلها ان كانت موصوفة بغير اذن ولزم المنع  
 ولو اذ اعادة غير الجدار المعينه لم يجز وهل للمعير الرجوع في هذه العارية  
 قبل وضع الجدار واعادتها عليها وكذا بعد ها على الصحيح وقيل لا كما لو اعد  
 للدفع وجعل ابو اسحاق لعر اية الخلاف فيما اذا رجع بعد الوضع وقبل البناء  
 عليها وجزم فيما اذا كان بعد البناء بعدم الرجوع فان فلنا الرجوع لم يمتن  
 من فعلها بخلافه وفي قايده وجهان اظهرهما انه يتخير بين ان يعلقها ويضرب  
 ارش القصر وبين ان يقيمها باجره كما لو رجع في افاق الارض للبناء والغرض  
 قال البغوي لان في الارض ملك لارض ان تملك البناء القيمة وليس للمالك  
 الجدار ملك الجدار واعادتها انما هي كمن يملكه طلب لرجوع في الت قبيل  
 وليس له القطع وعرامة الارض وقال الرافعي في فناء في النهاية ان  
 كانت موصوفة على جداريه من الجانبين فله القلع اي مع عرامة ارش القصر  
 وان قرله ذلك يعوض فقد يكون ذلك على وجه البيع وعلى وجه الصلح  
 وعلى وجه الرخاء وكل ذلك صحيح وسياتي وعلى القديم بشرط ان  
 يكون صاحب الجدار مع محتاجا الى ذلك قال الامام والمراد بالحاجة حاجة البناء  
 دون المبانى فلو بني ما لا يحتاج اليه خارا اذا كان البناء محتاجا اليه وذلك  
 ما لا يملك شيئا من جدران البقعة التي يريد تسقيتها او لا يملك الا جدارا  
 واحدا فلو ملك جدارين فهو مستغن عنهما فبستقف عليهما وليس له اجبار صاحب  
 الجدار وهذا المشهور الذي اوردته الرافعي والقاضي اعتبر عكس ذلك قال  
 بشرط ان يكون الجوانب الثلاثة لصاحب البيت وهو محتاج الى الجانب رابع  
 فان كانت الجوانب الاربعة لغيره امتنع الوضع قطعاً وقال بعض لزم صاحب  
 الجدار وتبعه لزم الامر والمغوي قال البغوي فان كان للجدار حائطان لم يجز  
 وحكي المتولي خلاف فيما اذا المراد من الحائط او حيطان في شرفها او وجه  
 احدها لا بشرط ملك شيئا منها الثاني بشرط ملكه ثلاثة الثالث بشرط



ان لا يملك الا واحد الرابع يشترط ان يملك شيئا فلا اكثر ويشترط ان  
تكون الارض له من قبله ولو اراد ان يبنى شيئا باطاع على شارع او درب في  
نافذ ان يضع اطرافه خشباً على حائط جداره المقابل لئلا يجر  
قطعا ولا يور ويزان يحتاج في وضع الجدار مع الثقب الجدار او لا ذلك  
لصاحب الجدار ان يصالح الجار على ترك حقه مما قاله صاحب المذهب  
بحوز وقال الردياني عند لا يجوز ولو قرر صاحب الجدار مع الجار اجرة  
عن دفعه لم يستحقها وفيه نظر ولو سقط الجدار لم يجب على صاحبه  
اعادته فان عاد به بالاذن او غيرها او سقط الجدار مع كان له عادة  
قال الماوردي ولو لم يبنه كان لصاحب الجدار مع بناءه ليعمل الى حقه  
**فزع** لوملك دارين ووجدنا خشباً لحداهما على حد ارضي ولا تعرف  
كيفية وضعها فسقط الحائط فليس لصاحب الجدار منع من اعادتهما  
الردناني يتو اعاده بالتب او غيرها وذلك ليس لان ينعقد ويغرم  
ارض البقوض ولا ان يطل بآجره ولو اراد صاحب الجدار ونقصه فان كان  
مستهدفاً جاز وخدم اعاده الجدار مع ما سبق وان لم يذكر **القسم الثاني**  
الجدار المشترك والنظر فيه في ارتفاع والفتحة والعمارة **النظر**  
**براول** الارتفاع فلا يجوز لواحد من السركيز الارتفاع به الا باذن  
صاحبه فلا يبنى عليه ولا يتد فيه وتلا ولا يعم فيه كونه ولا يترك الكبار  
بترابه كغيره من المشتركات ويند وضع الجدار مع عليه غير اذنه الخلاف  
المقدم في جدار الجار ويستثنى من الا منع فيه المضائق من الارتفاعات  
كالاستناد اليه واستناد المناع الذي لا يضار من اذنه اليه وبسط اليباب  
عليه كما يجوز ذلك في الجدار الحاصل لغيره كما يجوز لمن في الشارع او في ملكه  
الاستغلال بما يطغى والاستئذنه بترابه ولو منع السركيز او  
صاحب الجدار الحاصل من ذلك ففيه تردد لا صاحباً في النوب والصحيح  
انه لا يمنع وادعى امام فخر الدين في المحصول لرجاع عليه وقد قيل  
ما اذا المرتبة عليه بحيث يجوز ثقله عليه كما لو بنى جداراً يحاذيه فغرم

للمارقي

بالمنع قال المتولون فلما اراد ان يملأ البيت شئ يظهر ثقله على الجدار بحيث يثقل  
ان يدفعه لم يخرج الجدار ان يبنى عليه جداراً او يملأه بالحداد المشترك والجدار  
والغيره اذا لم يقع ثقله عليه **النظر الثاني** القسمة وقسمة الجدار على  
وجبهين اما على الطول في بعض العرض بحيث ما يقضيه من منافع او  
مناشئة او غيرها او كل العرض نصف الطول والمراد بالطول امتداد الجدار  
من زاوية الى زاوية واما ارتفاعه في الهواء فيسمى ثم كافا اذا كان طوله عشرة  
او ربع وعرضه دراهم اذا قسم في كل الطول ونصف العرض من كل واحد واحد  
عشر او ربع في نصف راع ولذا قسم في العرض نصف الطول او حصل كل واحد  
واحد خمسة ادرع في دراع وطولها جاز بالراضين قال الماوردي لا يجوز  
قسمة على الوجه لولا ذلك حتى القوي في جوانبه من غير قرعة وجبهين وقطع  
بانه لا يجوز بالقرعة واهم كلام الغزالي في الوجهين حرمان خلاف فيه وقاله  
الرافعي وقال لا خلاف في جوانبه وليس كذلك بل فيه ثلثة اوجه ثالثة  
بحوز ان يسماه على ان لا يملكها ما يليه ولا يجوز بالقرعة اذا حوزناه فيبقى  
كيفية تمييز نصيب كل منهما وجهان احدهما انه يعلو بعلامة ويحظر من سمر  
والثاني انه شق بالمشار والمذهب لا ايجاباً على القسمة على هذا  
الوجه لا بالقرعة فخرج هاتين اوجهي ذلك وبالعش فنتعذر  
عليهما بالارتفاع وقيل بجبر عليه ولا قرعة ويتعين لكل منهما ما يليه وقيل ان  
كان الجدار قليل العرض لم يجز ان كان عرضاً بحيث يحوز ان يكون حازين  
اجبه وقسم بالقرعة ولا يضرب خروج احدهما على غير الجاني الذي يليه  
وشروط الماوردي في ترجيحاً وعلى قسمة البناء لئلا ان يكون له ارض وتتم  
يتعرض غير له فيخرج في المسئلة اوجه وفي الاجبار على الوجه الثاني  
وهو قسمة نصف الطول في كل العرض وجهان يسميهما المنع ايضا وعلى  
القول بالاجبار شرط الماوردي ان يكون عرصه الجدار اما لم يتعرض اليه  
غيره كما مر **واما** قسمة اساس الجدار اذا امتدت وظهرت عرصته او  
كانت بينهما عرصه جدار لم يبن عليهما فان طلب احداهما قسمتها في كل الطول



وبعض العرض على حسب الشبهة فان قلنا في الجدار لا جبر على ذلك فهنا  
وحقان احدهما قولنا انما يحاق لا جبر وهو ما في التهذيب والكافي وثانيهما  
قولا ابن الهيثم انه جبر واذا انا وكل منهما فمستعجلا في داره واذا فيه من  
عصية داره قال ابن الصباغ وهو ظاهر كلام الشافعي وهو لا يصح عند  
الاكثر من ان يطلب قسمتهما في نصف الطول وكل العرض اجبر اخر وان  
طلب احدهما هذا وطالب الاخر قسمته طول لا في نصف العرض واجزاه في  
الشامل انه حجاب الثاني وفي شرح التهذيب لا ينو نسر وكما بان سدا  
انه لا حجاب واحد منهما بل يترك ان حتى يتفقا **الذي بالثالث** العمارق  
فاذا اهدم الجدار المشترك بنفسه او هدمه مع الاستدانة او لغرض  
فالقول المشترك على عماده او تركهما جاز وكذا لو اشرف على الهدم قال  
المولي فان كان خشبي سقطت في الطريق ونشرو به الماشي اجبر على  
نقصه وان كان من حديد او لا ينشرو به احد ولو سقط لم يجبر على نقصه  
لكن لو طلب احدهما بقصته اجبر على غيره وقالا لما ورد في احوال  
الجدار لو اجد وقال الى ارمالكه وخشي الجدار من سقوطه عليه او على  
قاله وطالب البناء لم يلزم وقد يفرق بينهما بان الشريك تخاف تلف  
النقص المشترك علا في الجدار وان طلب احدهما عمارة الجدار المشترك  
وامتنع الاخر فله الاجابة فيه قولا في القديم وقيل انه اخذ قول الجريد  
فعم وكجديد الشهود انه لا جبر على الجبر على بناء الارض المشتركة  
وهو الصحيح عند الجمهور وصحح ابن الصباغ وصاحب الخاير وابن ابي  
عصرون القديم وافني به الشافعي وابن الصلاح وقال القرطبي في فتاويه  
الاختيار انه انظر للقاضي في الامتناع مصارحه اجبره وان كان لا عتبات  
او عرض صحيح او شك فيه لم يجبر قال بعضهم والقولان في الم ذكر القسمة  
ممكنة فاذا امكن فلا اجبار قوله واحد اوها كالتولين في وجوب عمارة الجدار  
لجذوع وكالتولين وجوب القسمة وان كان بينهما من على احدهما وجريان  
في المنزلة والفناء والبر المشتركين في الحاجة الى سيقه او عمارق وامتنع

احد

احد الشريك لم يجبر في الدولاب اذا انتعث واجتنب الى عمارقة وفي الدار  
والصقعة والحائط وفيما اذا كان العلو لوليد والسفل لآخر فافترقت  
الدار هل لصاحب العلو اجبار صاحب السفل على عمارته لبني عليه علو  
وفيما اذا كان العلو والسفل مشتركين في بعض القولا فيهما اذا  
انقدم او هدماه من غير شرط اما لو استقدم فهدمه صاحب السفل  
بشرط ان يعيد اجبر قوله واجدا قال الماوردى وهو نصه في شرط  
واستبعد طريقه طرد القولين فيه ويجري لطريقان فيما اذا استقدم  
الجدار المشترك فهدمه على ان يعيده ولو انفرق احدهما فهدمه لعله  
او لغيره على ان عليه اعادته فطريقان اظهرهما ان عليه اعادته  
قولا واحدا والثاني انه على القولين فيند المحامي وجوب عمارة بما اذا  
هدمه بشرط ان يعيد من ماله ويجري لقولا ايضا فيما اذا طلب  
احد الشريكين عمل ستره بين سطيحيهما هل يجبر لآخر على مشاركة فيها  
وفيه نظروا ليس لصاحب السفل اجبار صاحب العلو على اعادته في عمارة  
السفل قطعاً **المفريع** ان قلنا بالجهد فاداد الشريك في الجدار الاسد  
بعمارة او صاحب العلو يرميها بعمارة السفل فان اراد تدويرها عاكته  
بالنقص المشترك او الثاني عاكته بنقص صاحب السفل فلا يجوز منع فان  
اعادها ماصار الجدار مشتركاً واحداً وان صاحب السفل له صاحب السفل فلو  
هدمه بعد ذلك ضمنه لانه دخل في ملكه واذا هدم برأى ان جدار  
مشتركاً بينه وبين غيره او خاله بالغيره فحق ما يلزمه طريقاً في صحيحهما  
القطع بانه يضمنه بالمثل وهو المنصوص في جبر على عاكته وثانيهما فيه  
القولا في المتقدمان في ترجيحاً على العمارق فان وجبناها وجب اعادته  
مثله والا فلا فلي هذا يلزم ارضاً في قطع به الغزالي في الغصب لما مر  
في البيع وجعله ههنا المذهب وقال البغوي وهو القياس وان اراد عمارته  
بآله من عند فله ذلك فاذا بناه بآله نفسه كان الحائط له وله نقصه من شأ  
فلو قال الشريك لا نقصته وانا اعزمت لك نصف القيمة او قال صاحب



السفل لا سقضة واغرم لك القيمة لم يلزمه اجابته قال البعوي فلو كان له  
 رسم خشب على هذا الجدار او يقال للباني اما ان يملكه من اعادة خشب او  
 انقصه حتى يمتلئ ويضع خشبه ولو قال صاحب السفل انقص ما اعدته  
 لا بني باله نفسي قال البعوي نظر فان كان طال به ما لبنا فلم يفعل فليست له  
 ذلك وان لم يرض طال به فان كان قد بني عليه علوه لم يرد له ذلك لان له  
 ان يملك السفل بالقيمة وان لم يرض فله ذلك وللباني باله نفسه منع  
 الاخر من ارتفاع السفل بالمعاد بفتح حوة وعرضه ونحوها لئلا يوجب السفل  
 السكون منه وان كان يستطاع السقف لعلو جزم الما يردى بها بانه  
 ليس له الاستناد الى جداره وهو وجه تقدم في استناد الى جدار الغير  
 مطلقا وعن صاحب القرب وجه ان له منعه لان سبب القيمة لئلا يمتنع  
 الايام قال الغزالي وكذا يليق بالقديم وكذا البير والتمرا اذا بناء او جدد  
 الشجر دكن لم يرد له منع لئلا يمتنع من شقي الرزح منه والارتفاع بالاولاد  
 الما يمتنع عمارته لاسكون الزيادة لرب العماره خصله وله منعه من ارتفاع  
 بالاولاد والبره وحافظ الدواب الحدان من ماله ولو كان البير لا يمتنع  
 الاولاد والحداد ورسا واحدا قبل له اما ان يمتنع الشريك من الاستناباها واما  
 ان يرفعها عند المقابلة لئلا يمتنع ورسا ودلوا وفعل يرد ولم يوافق الشريك  
 فطلب دفعها لئلا يمتنع هو ورساه ودلوه لزمه ذلك وان قلنا بالقديم فلا  
 يحبره الاعلى عماره القدر الذي يخرج عن حوبه جرابا ضايعا ولا يحبره على ما يحل  
 به الزيادة وما تقدم عن المتولي في اجاب السند بين السطحين قد سارع فيه  
 فان امتنع او كان غايبا افق الجاه عليه من ماله فان لم يجد ما لا يستقرض  
 عليه ان يمتنع او ان يمتنع في الانفاق في العماره بشرط الرجوع ولا يولي ان  
 يشهد على الانفاق فان لم يشهد واذكر الغائب صدق يمينه فان استغفره  
 من غير اذن الجاهر فليست له في الرجوع قولان وفيهما طرق اظهرها ونسبه  
 الما يردى الى المعظم القطع بعدم الرجوع وحمل قول الرجوع على الاتفاق  
 بالاذن والتاخير انما مبنيان على القديم والجديد فعلى القديم رجوع وعلى

الجديد

الجديد بدلا والمالك القطع بالرجوع على القديم وابتنى القول على الجديد  
 وفيه وجه فارق بين ان يملكه من اعادة الخاتم فلا يرجع او لا يملكه فلا يرجع  
 قال ابن مامر وهو لا يعدل وحكي الرواية عن بعضهم ان الممتنع ان كان  
 موثرا فلا رجوع وان كان معسرا فوجهان ظاهرهما ان وجه قلنا يرجع فله  
 منع الشريك من التصرف فيما ساه حتى يوفيه ما بدله عنه ويصير كل امر مؤثر  
 واخالف القاضي مواجده وان عاد طال به المبنى الجدار او السفل وان كان  
 بالاله القديمة فالجدار مشترك بينهما ما كان وان اقصى الحال الرجوع ما انفق  
 لكونه باذن الجاهر او بدونه في قول قال القاضي بوجاهة لم يرد له بيع حصته  
 والارتفاع بغير اذن شريكه حتى يوفيه حصته اما انفق عنه ودون السفل في  
 اعادة السفل لصاحب السفل وليس له اجب العلو نفسه ولا منعه من ارتفاع  
 به وفيه وجه ان له منعه من استناد الى الجدار وليس للباني ان يرجع  
 على الاخر بشئ وان بناه باله نفسه كان الحايض للباني وجوز له نفسه كان  
 له الشريك لا ينقص انا اعطيك نصف القيمة لم يرد له نفسه واذا كانت العماره  
 في يراو فخر قال الما يمتنع من الشريك عند الشا فعي في الجملة على قدر الملاك  
 الا ان منهم من يشطها على قدر مساحة الارض وهو من سببه مذهب وقول اصحابه  
**وقال** الاول لو اخذ احد الشريكين في الجدار مناصفة للاخر في  
 اعادة الجدار المندم على ان يتوزل فيه الثلثان جارا والسدس الزايد  
 يكون اجره له على بناءه اطلقه لصحاب واستدركه لئلا يمتنع فقال هذا  
 اذا جعل له ملكي النقص في الحال لئلا يكون لاحد حاصره وقد جعل السدس من  
 العرصه اجره له على بناءه الثلث فان شرط ذلك له بعد البناء يصح ذلك  
 الراجح اذا وقع التضمين فمادركه وجب ان يكون الجاه فيه كالجهر فيما اذا  
 شرط للمصنعة جزم من الرقيق المصنوع في الحال ولقاطف التاجر ابن التاجر  
 المقطوفة في الحال متى هذا ظاهر اذا كان بصيغته لرجاء اما لو كان  
 بصيغته لرجاء فيظهر انه لا يرد وكلام الغزالي يقتضي ان العمل يكون



مقابلة ارض النقص فقط فتكون الارض بينهما نصفين وكلامهما يقتضي  
انه في مقابلة الارض وكلامهما صحيح ولو اعادة معاينة المشتري  
فمعيها فلو شرط احدهما لآخر بأكوة كما لو شرط للمشتري ان لا يملك المثلين  
لم يصح والجداد بينهما كما كان وفيه وجه انه يصح وكانا لهما باع نصفه من  
الآخر بالملك من نصف صاحبه واستبعد الامام وقال لو باع احدهما  
نصفه بنصف صاحبه لم يصح انتهى لئن مررت كما بالبيع انا لا يصح فيها  
الصحة والرافعي فيه بحث هذا اذا بناء بالالة المشتركة فان بناء بالالة  
خاصة به باذن صاحبه بشرط ان يكون له الملكان وعليه الا لا للمبني  
بها وصفات البناء فطلق البعوى انه يصح وقال الامام وتبعه الرافعي  
يخرج على قولين يفرقون الصفة في الجمع بين مختلفات الاحكام فانه جمع  
بين البيع والجارحة والبايد باع تلك الالات والحرقة نفسه على بناءها  
سند من عروة الجدار ولا بن عبد السلام فيه نظر ويعود ههنا ما تقدم  
في انه هل اشترط ثلث النقص في الحال او بعد البناء وصرح البعوى هنا بان  
المشتري المبني فقال كانه اشترى سند من المبني ثلث البناء **الثاني** من له حق  
اجر المايذ ملك غيره من ارضه وسقط فاحتاج المالك الى عمارته فليتر  
عليه مشادة المالك فيها واذا كان الحوج الى العمارة هو اجر المايذ فيها  
احتمالك للامام قال والظاهر ان لا عمار عليه وليس لرب المادخولها الا  
حاجه كسنة الحماه وسند شعور **النظر الثالث** فما يقع فيه الراحة  
السقف الحائل بين العلو والسفل الذي ليس له انما واحد قد يكون  
مشتركا بين اثنين وقد يكون كل منهما لواحد كالحدار بين المالكين وحكم  
القسمين في لرافع يخالف حكمه ما في الجدار فيجوز لصاحب العلو الجالس  
عليه ووضع من قال على العاكة ولصاحب السفل الاستطالة وله ان يملك  
شوا كان لاحدها او مشتركا واما ما علق الامتعة فسمانية اجر المالك الثالث  
وصورة خلوص السقف لصاحب العلو وان يكون له جداران متقابلان  
فما دون لغيره في وضع الجدار وعليهما والبناء على الجدار بعوض او غير عوض

صورة

وصورة خلوصه لصاحب السفل ان ياذن لغيره في البناء على سقفه بعوض  
او بعوض فبعضه بالية فتكون العلولة والسقف له صاحب السفل فمرما  
كان من ذلك بعوض عوض هو اعان او هبة وما كان بعوض فان كان موقفا  
فهو لجارح وان يكن في سقفه او راس جداره مدة معلومة باجره معلون  
لبناء معين او موصوف عليهما كما يجوز ارضه للبناء وحده حكم بنابر الجارح  
وقد ياذن فيه بصيغة البيع من غير توقيت من فصيح وهذا ذلك بيع  
اولاجاره فيه ثلثا وجه وفرضه بعضهم فيما اذا وقع بلفظ العلق احدها انه  
بيع واستشكله الرافعي وثانها انه جارح ولم يقدره وانما انه عقد  
مركب من البيع والجارح فمن حيث انه عقد على منفعة يشبه لرجاء  
ومن حيث التاميد يشبه البيع فان قلنا انه بيع او ان فيه شوب بيع فما البيع  
الذي يملك المشتري قبل هو الصفة لراوي من السقف الجدار التي توضع  
عليها البنيان فيملأها المشتري خطأ الامام قاله وقال البيع حق الملك  
وحقوق الاملاك يجوز بيعها اذا كانت مقصودة عند الشايع كعين الملك  
لحق الملك ومجري الماء ومشيته او جداره وارضه والاولى عبارة الشايع  
والجمهور الثانية عبارة الامام ومن تبعه قال الرافعي والاشبه ان  
المراد بالعبارة تين شي واحد وان اشعر ظاهرها بالتغاير لان بيع العلو  
للبناء اما ان يراد به حمله السقف والطبقة العليا منه وعلى التقديرين  
فهو بيع جز معين من البناء والسقف يخرج على التقدير الذي مر في البيع  
وايضافا فهو صورة وفيما اذا اشترى ليجي عليه ومن اشترى شيئا انتفع  
به بحسب الامكان ولم يحتج الى المنع من الاستفاد به وان قلنا انه  
ليس بيعا محضا فلو عقده بلفظ لرجاء من غير ما في مدة فوجها  
اسمها انه يصح **فروع** الاول اشترط في هذا العقد اعلام الموضع  
المبني عليه طول وعرض حنا وبان قد راسنا طول وعرضا وشك البناء  
وتكون المباني متضدة او متجاوية وكيفيته السقف المحمول على الجدار  
ولو اطلق او شرط ان يبنى ما اراد بطل وفيه وجه انه لا يشترط معرفة



ذلك وحمل عند انطلاق على قدر ما يحمله المبنى عليه وأظهر الوجهين أنه  
لا حاجة إلى ذكر وزن المبنى في ضبط ما ذكرناه قال الامام ولو كانت  
الآلات مشاهدة أعني ذلك عن كل وصف وتعرف وخبر الاعارة  
للبنا ختم البيع له في ذلك كله ولو اطلق حق البناء على الأرض وشرط  
أن يبنى ما أراد صريح ولا شرط فيه ذكر قدر البناء وصفته على الصحيح **الثاني**  
لو هدم صاحب السفلى سفله قبل البناء المشترى علوه عزم له قيمة حق البناء  
يقوم حق البناء على هذا المبدأ ولا يقول بتفسيره في الآثار لعلية ختم  
البيع على هذا العقد وقد حمله التسليم بالحكمة فإن أعاد صاحب السفلى  
السفل استرد ما عزمه إن كان باقيا وقسمه إن كان ناقيا ولا يزعم أجر البناء  
لحق الخيلولة لأن المسفعة فائده فلا يقدر لها أجر فيكون له ما لا يملكه داره لا يزعم  
قيمة منفعتها بعد الانتهاء وقد أوردنا هذا الأمر لو هدمه اجبني فانه يزعم القيمة  
للخيلولة ثم استردوها عند إعادة السفلى ولو كان المهدم في الصورين بعد  
البناء قال الرافعي القياس إن يقال إن قلنا ان من هدم حدا غيره يلزمه فائدة  
فعليه إعادة السفلى والعلو وإن قلنا يلزمه ارش النقص فعليه ارش نقص الآلات  
وقيمة حق البناء الخيلولة وإن تقدم قبل البناء فالمشترى البناء عليه إذا أعاده  
وفي اجباره على اعادته القولان السابقان **الثالث** من اجتاح إلى اجراما  
المطر من سطحه إلى سطح غيره أو اجراما في أرض غيره لم يضر له اجبار صاحب  
السطح والأرض عليه على المذهب وفيه قول قديم فإن اذن فيه بأعماله أو  
هبة أو بيع صح كما تقدم وهو عقد جود الحاجة ثم لا بد في السطح من بيان  
الموضع الذي يجري عليه الماء والسطح الذي يتحد منهما الماء إليه ولا يصح الجهل  
بمقدار ما انظر فإن من اذن على سطحه ما منع اخذ الماء كان غاربه  
فهو رجوع وإن كان اجارة أو بيعا فلا مستأجر والمشتري يقبض البناء وأجر  
المأثمة وأما في الأرض فقد قال الفقهاء لا حاجة في العارية إلى بيان  
شأرجع فيها والأرض محل ما يحمل وإن اجروا ببيان موضع السطح وطوله  
وعرضه وعمقه وتقديره فإنما يثبت البيع ولا بد أن يكون السطح مخصصا

فإن

فإن المستأجر لا يملك الحفرة وإن باع اشترط بيان الطول والعرض والعمق وفيه  
بيان الحفرة وبيان يمينان على ان يملك أرض المجري أم لا يملك الا حق  
أجر المالك للسطح قال الرافعي وأراد المالك ما يملكه المالك لا يملكه  
وعليه ما يبنى حوازي البناء فوق السطح لا ما يجب الأرض وقد أوردنا لوصف الحفرة  
على أجر المالك في أرضه وهذا إذا كان لفظ البيع بعث من ان يسيل الماء فان  
قال حق مسيل الماء كذلك صورته الفقهاء فيقولون بيع حق البناء وحق حقيقة  
العقد ما مر في بيع حق البناء وحيث كان له أجر المالك في ملك غيره ببيع أو  
اخارة أو اعارة ليس له دخول أرضه بغير اذنه الا لسقاية النهر قال القاضى  
ولو أراد دخوله لسطح المالك بالمضخة في المصبة ليس له ذلك وعليه اخراج  
ما يخرج من المهر من أرضه والمأذون له في اجراما المطر يعوض ما كان له  
ليس له دخول أرضه بغير اذنه بغيره ليس له القائل في ذلك ولا يملكه على سطحه  
حتى لا يرب ولا أن يجري فيه ما يغسل به ثيابه أو ما يملكه بل لا يجوز  
المضخة على ترك الملوغ على السطح وأجر الغسل لا على مال لأن  
الحاجة لا تدعو إليه والمأذون في القائل ليس له أجر الماء ويجوز الصالحة  
على قضا الحاجة في حش غير على قال وكذا عن جمع الزبل والغمامة في مله  
وهي اجارة يراعى فيها شرايطها وقد الصالحة عن البيوتة على سطح الحارة  
يجوز شرط الاجارة ثم اذا باع مستحق البيوتة من له فليس للمشتري السو  
خلاف ما اذا باع مستحق اجرا الماء على سطح غيره مدة نقاداره فإن المشتري  
مستحق الاجارة في المدف لأن الاجار من مرق الدار دون البيوتة **الرابع**  
قال المتولي لو قال صا لحك عن اجراما المطر على سطح دارك كل سنة بكذا  
صح وبصير كالحراج المضروب على الأرض ولا يمنع من فعله داره فان علاه  
فله ان ينقب من الجدار المبنى قدر ما يجري منه الماء **الخامس** ادعى بعتا في  
مدغره فأقر له به فصالحه على ان يبنى على سطحه جارا وقد اعاره المقر له  
سطحه للبناء وشرط بيان مكان يضع عليه ولو كانا ثارا دعا في سفله وتوافق  
على ان العلو للمدغرا عليه فأقر للمدغري بما ادعاه ونقض الحاك على ان مدغري



على السطح ويدون السفلى للحد على عليه جاز وذلك ببيع للسفل نحو البناء على  
 العلو **الشاهد** إذا كان في ملكه شجرة فغلت وخرجت أغصانها إلى هوا  
 ملك الجار فليس للجار قطعها وله أن يطالبه بالزالتها عن هوا داره وعن  
 هوا الحد أو المشترك بينهما فقد يكون المصلحة في قطعها من أصلها وقد  
 يكون في قطع الغصن دون الأصل فلو قطعته من غير مطالبة قال المأثور  
 أن كان ما يتألا سني جاز ولم يصح أن كان وطبا من ما نقص من قسمة  
 الشجرة بقطعه وأن ظالبه فلم يفعل فله تحمله عن ملكه وضمها إلى  
 الشجرة إذا كان لسا فان لم يكن فله قطعها ولا يوقف على أن القاضي  
 على الصحيح ولا يستحق أجره القطع قال في الإفصاح إلا أن حمله جازم  
 بالتفريع ولو اوقد ناراً تحتها فأحرقت الأغصان فلا شيء عليه قال البغوي  
 وقال السمعاني من عبد السلام أن لم يكن قطع الغصن مخلاً بمقتضى ما لو قطع  
 الأصل كان الجار قطعاً كالودخلت ميمه لا داره كان كذا لهما وأن  
 كانت قيمتهما مختلف فليس له ذلك بل الجار قال لو انشقت الدار الضروقة  
 إلى الصرد وفيه ابتداء انتشارها على داره ثم عظمت حتى أصرت به لم يكن  
 طلباً دالة الغصن لأنه دخل على انهما منتشرا لو اشترا عبد المحر وجافسري  
 المخرج خلاف ما إذا كانت ست ولم يستمر انتهى فلو تها على انقيائها  
 بغوص فان لم تكن الأغصان مستندة إلى جدار الجار لم يصح وأن كانت  
 مستندة فان كانت جافة صح والأفلا على الصحيح وحيث جاز فهو بيع  
 أو اجاره فيه ما تقدم ولو حصل الغصن في هوا دار غيره ودخل في برنيه  
 فيه وطلعت فيها الرجة وكبرت بحيث لا يمكن إخراجها قطع الغصن الأخرجه  
 للمستلم البرنيه ولا فرق بين أن يكون البرنيه لملك الدار أو مودعة عنده  
 كذلك لو كانت الشجرة أو البرنيه مودعة عنده بخلاف ما لو بلغ حيوان  
 الغير جوهرة لغرفة لا يذبح وانتشار العروق ودخولها في ملك الجار  
 كأنشاد الأغصان وأولى بالقطع وما يثبت من العروق فهو للدار العروق  
 وأن كان في أرض الجار ولو عرس عرساً في أرضه وكان يعلم أنه إذا حش

انشرت

انشرت أعصانه إلى ملك جاره لم يدر له منعه في الحال وكذا الواسد  
 حفر يري أرضه وكانت نذاف البرقصل إلى حائط الجار لم يكن له منعه  
 من حفرها **السابع** قال المأثور دى لو مال جدار إلى دار صاحبه وخاف  
 الجار من انهدامه على نفسه أو ماله لم يلزم ما لله إزالة لأنه لم ينفوت  
 عليه حقا ولا انكف مالا وانهدامه مضمون ومراوده إذا مال ولم يملك  
 في هوايه وقد قال برضا طبريز ميل الجدار إلى هوا الجدار كاستسار  
 الأعصان في هوايه **الثاني** قال المأثور دى يجوز للجار ساجدار في ملكه  
 وأن شد هوا جاره ومنعه الضو **الثامن** ادعى رجل أن له حق مسيل  
 الما على يسطحك أو اجر الما في أرضك أو طرح البريد ملكك وطلب إقامة  
 البينة قال القاضي بسوع للشهود الشهادة عليه إذا كانوا راوه يفعل  
 ذلك مدة مديدة لا يمنع منه مانع فبشهادة من مطلقا أن له حق حرا  
 الما في سطحه وأرضه والقال الثاني ملكه فلو شهدوا أنهم رأوه منذ  
 سنين يفعل ذلك لم يقبل **العاشر** دار من شريكين قال أحدهما للآخر  
 اعمرها على أن تعمرها على فعمرها أو قال لا جيني اعمر دارى على أن ترجع على  
 فنى فباوى القاضي أنه إذا عمر لا يرجع كما إذا قال اقض عني ديني فلا شرط  
 أن ترجع على فقضاء لا يرجع لأنه لا يجب عليه عماره ولاقضارين  
 الغير يرحل فمالوا لا اقض ديني بشرط أن ترجع أو انفق على زوجتي أو  
 عبيدي بشرط أن لا يرجع ثم ائتمى بعد ذلك بأنه يرجع ثم إذا استأجر الشريك  
 أحدهما فابنون عن الأمانة قبض الما عن الشريك قرضا كما إذا قال اشتر  
 لي بدرهم خبزا فاشتره دون قرضا يرجع به **الحادي عشر** صالح مع  
 أجني من دين على غير محجة الأجني وحلف هل يعود إلى ما كان عليه الدين  
 قال القاضي يعود ويسقط الصلح وصحة النوى وحكى الشيخ أبو عاصم  
 العبادي أنه لا يعود **الثاني عشر** لو وصل غصنا من شجرة بشجرة  
 غيره فاقصلت لم يجز إلا بآذن صاحبه فان فعل فلصاحبهما قلعه محاقا وإن  
 لم يفعل حتى عمرت ثمرة الغصن لاله لا لملك الشجرة كمن عرس في أرض غيره



وان فعله باذنه ثم بدد المال قطع الشجرة قال البغوي في فوائده ليس له ذلك  
فما نأوئنا من ان يتخير بين ان يقطع ويغرم ارسل النقص وتبقيته باجرة وليس  
له التملك كما لو اعد راس الجدار للبناء ثم دجع فانه يتخير بينهما فقط بخلاف  
ما لو عزم من ارضه باذنه لان الغرائز يدعي الارض

### الباب الثالث

في النازع وفيه مسائل **مسألة** ادعى رجل ان ارضه في يد ثالث  
زعم انهما سريكان فيها وكذا احدى اوصدق الاخر فاما ادعاه او في  
بعضه هل يشارك المكذب فيه نظر فان ادعياها عن جهة ادع  
كما لو قال ورثناها عن ابينا او اخينا شاركه على المذنب المسمى وهذا اذا  
لم يتعرضا لقبض الدار فان قالوا قبضناها ثم عصبنا هذا فوجها  
احدها يشاركه ايضا ورحمة الامام ونسبته الى الاخرين وثانيهما وهو  
قول الاخرين عن عند الراعي انه لا يشاركه وان ادعياها من جهة سريكين  
ادعياها منه او من غيره او من جهتين كما لو قال احدهما اشترى في اخر  
انتهى او ورثت ادعاه هذا او يدعي وقال الاخر ورثت من ولدي  
فلا يشاركه وان ادعياها من جهة واحدة كما لو قال اشترىناه معا و  
امتينا وقبضناه معا فوجها ان احدهما وجزم به جماعة لا يشاركه  
واظهرها وجزم به جماعة انه يشاركه ولهما الثقات على ما اذا باعا  
مشاركهما بشئ واحد لم يشارك احدهما بقبضه من جهة من الثقات  
قبض شيئا منه فهل يشاركه لاخرينه وجهان وان اشترى كما السيدان  
في المحرم قطعا وضمن بينهما على الخلاف في تعدد الصفقة بتعدد الشري  
ويستغنى ان يعرف بين ان يكون قد استلما الدار بعد البيع او لا كما ستر في  
الميراث وهو مقتضى كلام بعضهم وحصل بعض المتأخرين الخلاف بما اذا  
كان الثمن معينا وقطع بعدم المشاركة فيما اذا كان في الدمة وكلام  
الامام يقتضي بثوته في الحالين وان اطلقا ابتاعها ورجع المقر فان ذكر  
التعدد فلا يشاركه وان ذكر الاتحاد ففيه الوجهان وان اطلقا دعوى

للدار

الملك ولم يتعرضا للشئب فالضرر وهو ما اوردوه المعوى والغلبة والروايات  
والرافعي ان لا يشاركه وقا لا يشاركه هو كما لاضافة الى الشراعي فيراجع المقر  
له وحيث قضينا بالشركة فصالح المصنف المدعى عليه من المقرنه على ما  
فان صالح باذن شريكه صحيح والعوض بينهما او دونه بطلان في نصيب  
شريكه وفي نصيبه فولا الشريك وقيل يصح في الجميع قال الامام وهو  
ظاهر النص ولا وجه له وللمقر الحيا ومن فتح المصنف في نصيبه واخاذه  
لانه لم يسلم له بجميع ما عقد الصلح عليه فان فتحه فذلك وان اجاز  
فياخذ بنصفه من العوض او جميعه فيه القولان صحيحا ولهما وبايمهما  
اخذه كان للاخر الذي لم يصالح ان يشاركه فيه بحق الشفعة وفيما اخذه  
فولان احدها بصفه على قولنا الشفعة على عد الروتين وصحهما والناهي  
ياخذ ثلثه والمقر ياخذ ثلثيه والمقر ثلثيه على قولنا الشفعة على قدر الشاهم  
وهو الصحيح ولو اقر المدعى عليه لاحدهما بجميع الدار نظر فان وجد من  
المقر له في الدعوى ما يثبت من اقرار صاحبه بان قال الدار بيننا ولنا او  
امتيناها او اتقيناها وقبضناها ونحوه شاركه لاخره باطلا قاله  
البغوي والرافعي والرواية وقال من ماله المصنف والمصنف لاخره  
يترك في يد المقر او بحفظه الحاضر حفظ ماله لم يتغير ملكه الى ان يتبين او  
تستلزم المدعى لاخره ثلثة اوجه ابعدها اخرها وان لم يوجد منه  
ذلك فطران قال بعد اقرار المدعى عليه الكل في سائر الكل اليه ولا يلزم  
من ادعاه المصنف ان لا يكون الباقية له وان قال ان المصنف لاخر له حاجي  
ستلزم اليه وان لم يمينه له ولا لصاحبه ففيه الاوجه الثلاثة اصحها انه  
يترك في يد المدعى عليه وعلى الوجه الثاني قال بعضهم دريها الحاضر  
وحفظ لاجرة وقال صاحب المصنف يصرف لاجرة في مصالح المسلمين  
في الروايات وهذا غلط في الامام ومن اقر بعبء لزيد في يد غيره  
من صايد يدينه واكذب نفسه لزمه تسليمه الى زيد باعترافه السابق  
خلاف مسلمنا فانه اذا قال المصنف لي والمصنف له حاجي فاقوله بالكلية



فان الاقرار له مرد وديقوله فلا خسر له قال وان مضى من عن ان يملك  
 فيه النصف بغير تسليم الكل اليه **السامية** اذا ادعى رجل على رجلين ذرا  
 في يدهما فاقوله احدهما وكذب به لا خسر ثبت له نصيب المصدق باقراره  
 والقول قول المكذب فيما يفيده فلو صالح المصدق المقر عليه ما يفيده على مال  
 فاذا انكر اخذ بالسفعة فطريقا في شريعتنا انه ان تعدد وجهي طبعها  
 فالو ملكاها بايتيا غير وهينين وابتياح وطبقة فله ذلك وان احدث  
 الحقيقة بان ملكاها بشرا واحدا وادى فوجهها ان اظهرها عند من تمام  
 والغرض المنع واطهر ما عند الرافعي ان لا اخذ واستبعد الامام وقال  
 الرافعي فيه اشكال لاننا لم نذكر في الملك لا مظهر اليد ولا لاله لما على  
 اخذنا السبب في تحاكمه فبمعرفة الحاكم ذلك ولا قول من يرجع ومن  
 الذي يقيم المينة عليه واورد الغزالي في الوجيز هذا الطريق على وجه  
 اخر فقال ان ادعى عليهما عن جهتين فلم يزد اخذ بالسفعة وان  
 ادعاه عن جهة واحدة فوجهها وان استشكله الرافعي في الطريق الثاني  
 انه ان اقتصر المكذب على انكاره لم يمتحقات خذ بالسفعة وان قال  
 مع ذلك وهذه الدار ورناها ففيه الوجهان قال الرافعي وهذا أقرب  
 الطرق على ان قوله ورتناها لا يقتضي بقا نصيب الشريك في ملكه  
 فليقطع بجواز اخذ بالسفعة الا ان يتعرض لوجوب الشريكين  
 ما كان في الحار قال النوادي وهذا الصواب وقد قطع به القاضي  
 ابو الطيب **واعلم** انه سمي في كتاب السفعة ذروجه في ان من  
 بيده شق من ذاد هلك له اخذ ما ابيع منها بالسفعة تجرد اليد  
 امر متوقف على اقامة بينة الملك والمسمو الثاني فعلى هذا المسئلة  
 مفرقة على الوجه الاول او يكون محل الخلاف ما اذا كذب المشتري  
 وهو هنا يصدق له **الثالث** اذا اثنان زعما حادرا احايلا من بينهما  
 سوا كانا عرضين ودارين وعصة وكذا فان كان متصلا  
 بينهما معا انصا الى صيف او منفصلا عن بنائهما جميعا من

غير

غير قد اخل به في ايديهما فان قام احدهما بينة اخضر به والاحلف كل  
 منهما الاخر وهل يحلف كل منهما على النصف الذي يدعيه او على الجميع  
 فيه وجهان احدهما على الجميع ونسبته الشاشي الى الجمهور وقال الماتريدي  
 وحلف كل منهما على النفي والاثبات فيقول انك لا تستحق هذا الحايطينا  
 وهو ملحق دونك وهل يفي بيمين واحد ام لا بد من عشرين فيه وجهان  
 كالخالف في البيع وهل تبدل الحاكم عن اداء او بالقرعة فيه وجهان  
 واطهرهما انه يحلف على النصف الذي يفيده انه لا حول له اخر فيه فاذا  
 خلفا جعل بينهما وكلا الوكيل وفيه وجه انه سقي موتون الى ان يحكم به  
 لو احدث منها وليس بشي وان خلفا خدوها فكل بر اخر في الحالف بالكل استوا  
 نكل عن نفي النفي والاثبات او عنهما وفيه وجه انه يحلف على النصف  
 الذي يفيده الناكل ويكمل له حكاة ابو اسحاق لعراي وقال لا يمتنع الا على  
 القول بان كلاهما يحلف على النصف الذي يفيده وان اختلف طرفا الحاد  
 حادرا خالصا حدها دون الاخر انصا الى صيف وهو ان يدخل نصف  
 لبنات الحاد والمنازع فيه في الحادرا خالص ونصف لبنات الحادرا خالص  
 في الحادرا المنازع فيه وذلك في الزوايا فهو صاحب يد في الحادرا اجمالا  
 بشرط ان لا يدعي احدا من بعد البنائين بوجوده في كله فان وجد في مواضع  
 معدودة في طرفه فلا عبرة به وكذا لو كان الحادرا مبينا على خشبة من  
 بعضها في خالص ملك احدهما دون الاخر فالحشبة والحادرا المبني عليها  
 لمن طرفها في خالص ملكه وللا مام فيه احتمالك كذا لو كان احدهما عليه  
 ارجح وهو عقد لا يتصور احدا منه بعد تمام الحادرا بان ايل في مبتداه  
 ارتفاعه عن الارض قليلا قليلا فهو في يده اما لو ادعى احدا انه لو كان  
 الحادرا مستصبا والارجح على منتهاه فلا رقا للما وودي ما وجد فيه  
 الاعوجاج لصاحب الارجح وما اخذ عنه في حذر المنفصل فتكون  
 عنهما وكذا ان كانا حادرا مبينا على شريعتين مع ذرا حدها وقصر عن طول دار  
 الاخر فهو في يد من هو على تربع داره ولو كان مبينا على تربع دار



احدثها وستهلا الاخرى ايضا لا يمكن احداثه وفيه وجهان ما بين  
 الدارين يتدبرها وحيث جعل في يد احدثها خلف على بعض اسحقاق من خير  
 وقضى له به الا ان يقوم بينه بخلافه ولو كان لا احدثها عليه جذوع لنز  
 دكن في يد فان خاف احدثها رينها وسقى الحذوع على حالها **قال**  
 الشافعي رضي الله عنه ولا اضطر الى من اليد الخوارج والدواخل لا يضاف  
 للبرق ولا معاقد القمط قالوا المراد بالخوارج الصمود والكافات والروقات  
 المحدث في ظاهر الجدار بلبات تخرج او يحصر او اجز وبالدواخل الطافات  
 والمخاريب في داخل الجدار وبانضاف لللبات ان دخول الاطراف الى حيز  
 منها الى احدث الجانبيين في المكسرة الى الجانبيين لا يخرجه قبل المراد ان يخرج في البناء  
 من على الحايطة نصف طوبة ونحوه له فخر وقاية للحايطة من المطر ومعاقد  
 القمط ما اذا كان الجدار من خشب وقصب ونحوهما مشد محال ودون العقد  
 من جانب والوجه المستوي من جانب **رفع** لو ثبت ان الجدار لا احدثها  
 وما نزعنا في استناده فغن العراقيين وجهان احدثها انه مشترك بينهما  
 ولا ترجيح لدون الجدار المبني عليه لا احدثها واطهرها انه لمن الجدار له  
 وحلف عليه قال الما فدي والامام وهما من اخلا فظهر فيا اذا اقر لرجل  
 حايطة او باعه فدل تندر في الاساس في الاقرار والبيع وهذا يقتضي  
 انه لا يحتاج فيه الى عير وفيه كلام وان ثبت بالسنة قال في اورد  
 جماعة من العراقيين انه صاحب يد فيه ومقتضى كلام الما فدي في الجان  
 والفاضي في البعوى في كلام وصرح به الروا في جرحا في الوجهين فيه  
 والمعرس مع السبعة كالاسمع الجدار ويجري الخلاف فيما لو بناه عايتا  
 لا احدثها حق الشروع فيه **رفع** لو ادعى كل منهما ان الجدار متمم لثبنا  
 احدثها ايضا لا يدل على انه له وكان على ما هما ما صفا من الحاك  
 بكسفه فالجدة على مرقا لا الشيخ عز الدين بن عبد السلام لا يمكن ان  
 يكون على واحد منهما ادلة تدفع الا حكاية من عود المنفعة الى المشاجر وهو  
 غير مستحق هذا لكن لو استأجر احدهما صح اما لظهور الحق او لروا

يماض خاين قال وكن ان يلزم الحاكم كلاهما الاستيحار وحصل الجدة اح  
 الامر عن حصل له النفع وفيه نظر وينبغي ان يعرض عنها من كسفت جداره  
 وتبين ايضا له بما به فهو في يد **الرواية** لو بناه صاحب العاود السفلى  
 في السقف المتوسط بينهما فادعاه كل منهما فخره حكم الجدار المتوسط بين  
 المالكين فمطرفان من احداثه بعد بنا العاودان كان من خشب والسقف  
 قال فسقب راس الجدار ووضع راس الجدة وعنه القب فيصير البيت بينهما  
 فهو مشترك بينهما وان لم يكن احداثه بعد بنا العاودان كان متمم لثبنا  
 بالاسفل اقتصارا ترجيف كالا زج الذي عن عقد على وسط الجدار بعد  
 ارتفاعه فاليد لصاحب السفلى فيصير في يمينه وحيث قضينا بالاشتراك  
 فيه فهل يجوز لصاحب السفلى تعليق شيء فيه نظر فان كان المتعلق شيئا يماثر  
 به السقف صلا وان طال الزمان كالثوب والتقدير ونحوه فلا يستأجر الى  
 الجدار المشترك وان كان قد سائر مع طول الزمان فله ان يخرجه اذ صحتها  
 بجود تعليق ما يعتكز عليه مطلقا كما سفع به صاحب العاود موضع ما  
 يعتاد وضعه عليه وثانيتها المنع ودحه الما فدي في ثبنا انه لا يحتاج  
 الى شق السقف بوند لم يجرز الا جاز بان يكون في خشب السقف شعب  
 او حاق ونحوه بالاشيخ ابو حامد فان قلنا ليس له اثبات وتد والتعليق  
 فيه فليست لصاحب العاود عز تد في الوجه الذي يليه اذ لا ضرورة اليه  
 وان قلنا له ذلك ففي جوابه له صاحب العاود وجهان **رفع** لو انه دمر  
 السقف الحابل ولم يبين موضعه من البناء كان ارتفاع العاود السفلى عشرين  
 ذراعا مثلا فقال لصاحب السفلى ارتفاعه من حافة السفلى خمس عشرة  
 ذراعا وارتفاع العاود خمس ذراعي عكسته صاحب العاود في الروا يابي  
 فقد توافقا على ان لصاحب السفلى من اسفل الجدار خمس ذراعا يجب  
 العاود من اعلاه خمس ذراعا في العشرة الوسطى فحلفا ويقسم بينهما  
 وجعل السقف في وسط البناء على السوا وشركا في بناء السقف الا  
 ان يكون احدهما في ثبنا به **رفع** لو بناه عاين في حيطان السفلى الذي



عليها العروة فالمصدق صاحب السفلى فأيما في يده اذ في جيطان العروة  
فالمصدق صاحب العلو لا يما في يده **الخامسة** اذا كان علو الدار او  
الحان لواحد والسفل لآخر ونشأ عن عاية العروة او الدهليز فاما ان  
دكون المرقاة في صدر الحان والدار او في وسطها اذ في الدهليز او خارج  
عنهما فان كان في صدرهما فالعروة والدهليز في يدها فيجعل بينهما  
قال ليرام وكان لا يبعد ان يقال ليس لصاحب العلو الا حق المرقاة والصدر  
لصاحب السفلى ليرام يصير اليه احد من صاحب وان كان في وسط  
العروة اذ في الدهليز فمن ذلك الباب الى المرقاة في يدها وفيما دون ذلك  
وجهان صحهما انه في يد صاحب السفلى وتاينهما انه في يديهما وهما  
كالوجهين ان من يابيه في وسط الدرب المستند ههنا لشركة فيما بعد  
داره الى السفلى الدرب قال ليرام وان ملك صاحب العلو بعض السفلى  
او صاحب السفلى بعض العلو فخصته من العروة على قدر حصته من  
الملك وخصص الماروي الخلاف بما اذا لم يتر من الدهليز والعروة  
باب حائل قال فان كان فلا حق لصاحب العلو في العروة قطعا والفرق  
صاحب السفلى بها وان كان المرقاة خارجا عن حطة الحان والدار فالعروة  
لصاحب السفلى خاصة ودر من ليرام من الخلاف فيه ولو نشأ عن عاية في نفس  
المرقاة وهو غير خارج فان كان منقولا كالسلا لم ينقله فان كان بيت  
لصاحب سفلى فهو في يده وان كان في غرفه لصاحب العلو فهو في يده  
وان كان منه وبانيه موضع المرقاة فوجهان احدهما انه لصاحب العلو  
وسببه ابن جح الى ليرام من وياينهما عن ابن خيران انه لصاحب السفلى  
قال الرافعي وهو الوجه الاول فان بنت الاول فمخرج من اندراج  
السلم الذي لم يسمعه ببيع الدار وان كان المرقاة مبنيا في موضع السلم  
المستمر والاحشاش المعصودة والسلم المبنى اذ المبنى عنه شيء فهو في  
يد صاحب العلو وان كان تحت المبنى بيت فهو سقف لصاحب البيت  
انه مرقا لصاحب العلو فيكون بينهما وان كان تحته موضع بيت وهو الكابية

او موضع

او موضع كطفيه الخطباء والخشب وخوها فوجهان احدهما انه في يدها  
واظهرها انه في يد صاحب العلو وقال ليرام المرقاة في يد الاعلاء ان  
لم يرفع فوق الاسفل وان شفع به بتصفيف وغيرهما فوجهان وان كان  
ينفع به بوضع الدنان والاسطوانة به فالظاهر ان ذلك لا ينظر  
اليه **مرع** لو كان لثلاث عروة ودار متجاورتان وللدار ميزاب  
مرمى في العروة فباع العروة فهل يشتري بها منعه من ارباب مسا  
الميزاب فيها قال الشيخ بن الملاح ان كان ذلك كان مستند اليه  
احدا عهده في ملك فاحد فله ذلك وان كان مستند اليه تيبه شائق  
على اجتماعهما في ملكه جعل بها احقا من حقوق لدار لم يجر له ذلك

### باب الحوالة

الحوالة نقل حق من دمه الى دمه وكان المارحول من دمه المحيل لادمة  
المحال عليه والحوالة يجمع عليهما فالمراد بغيره بغيره بالدين والحوالة  
للاستحباب وقيل للاجابة لو روده بعد الخطر وهو فيه عليه السلام  
عن بيع الدين بالدين كقوله واذا اخلتم فاصطاكوا **وهو** في حقيقة  
الحوالة ارجه وقيل قوله وجهان احدهما انما استيفاء حق كالمحال  
استوى ما كان له من الحق في دمة المحيل واقرضه من المحال عليه واطهرهما  
وهو المصروف انما يبيع لانهما معا دمة مال كل واحد من المحال والمحال  
ملك بهما لم يتر في ملكه وبالمثل هو اختيار الفاضل الامام والدين  
انها مركبة من المعاوضة والارستيفاء واما الغلب فيه خلاف وعمر الرافعي  
عنه فانه اسقاط حق بعوض على طريق الفرق وانما انما ضمان بابتراء  
فكان المحال عليه ضمن الدين على ان يبرأ من المحيل ويبرأ المحيل من دين  
المحال فان قلنا انما يبيع فكله ارجه احدهما انما يبيع عين بعين قال  
الرافعي وكان هذا القائل يتر استحقاق الدين على الشخص من له استحقاق  
منفعة مغايرة بعينه كالمنافع في ايجار الايمان وتاينهما انما يبيع دين  
بدين وحضر فيه الحاجة وانما انما يبيع غير دين في الطرية وليس



لهذا الخلاف فائدة الاثبات خيا والمجملين وليس كذلك فله فوايد  
كثيره نأيد ان تسال الله **وفقه الكتاب** مختصه بباين الادك  
في اركانه واحكامه **والتاليف** المتأدع فيه **الكتاب الاول**  
في اركانه وحياته وبيانه انه اذا كان لك على زيد عشرة ولزيد  
على عمرو مثلها فاحالك زيد على عمرو فزيد محيل وانك محال وعمرو  
محال عليه والعشرة التي لك انت محال بها والعشرة التي على عمرو محال  
عليها وجرى بينك وبين زيد صيغة نفصى انتقال حقاك من ذمتيه  
الى ذمة عمرو **الرد الاول** لفظ الحوالة ولا بد منه من جهة المجمل  
ومن القبول من جهة المحال ولو قال ب الذي احلني على فلان فقال  
احلتك ففي صحته الخلاف المقدم في انعقاد البيع بالاسماء والاحباب  
وفيه طريقة قاطعة بالانعقاد وحكي ان ابي الدم انما انعقد بقول  
المجمل نقلت حقاك الذي في ذمتي الى ذمة فلان او جعلت ما استحققه  
فلان على عا لي عليك وملاكك ما في ذمة فلان ممالك في ذمتي في  
انعقادها بلفظ البيع خلاف **الرد الثاني والثالث** المجمل والمحال  
ويعتبر فيها من اهلية التصرف ما يعتد به في شأير المعاملات **الرد**  
**الرابع** المحال عليه وفي اشراط رضاه ان كان عليه دين وجهان  
احدهما نعم وقيل انه نصه في لزام واصحهما لا وهما مبنيان على ان الحوالة  
اعني اض فلا يشترط او استيفاء بشرط وان لم يرض عليه من المجمل لم  
يصح بدون رضاه وفي صحة با برضاه وجهان مبنيان على ان حصل  
المدكور ان قلنا انما معاوضة لم يصح وان قلنا انما استيفاء صح  
وبناها لزاما على الخلاف في صحة الضمان بشرط ابراء لا صير  
بل هي في قال الراعي وهذا اذ هاب لبراءة المجمل وجعلها اصلا مقروعا  
فيه لان فيه وجهان احدهما انه يبرأ على قياس الحوالات وهو ما اورد  
ابن الصباغ والصيدلاني واخا ان الطبري ولزاما والثاني وهو ما  
اوردته الاكثر وقانه لا يبرأ بقول من لا دين عليه ضمان مجرود

حس  
ولم ان  
طما اسفا  
صح  
لا اسفا  
ولم ان  
يقر من  
حين

وما قاله الامام حكاها الفاضل عن بعضهم والرواية عن العفا وعكس  
الماوردى هذا البيان فالا اذا ضمن عن اثنين ديننا بشرط انه يبرأ  
منه فاصح على قياس المزية فهو حوالة بلفظ الضمان فان قلنا لا  
يصح وهو قياس من سرح وهو ضمان باطلا وحققه ضمان بلفظ  
الحوالة وصح ابن الجراد والفاضل الطبري صحة الحوالة فان قلنا لا  
يصح فلا تنفي على المحال عليه فان ادعى الدين صار قاضيا دين عرف فان  
كان بغير اذنه لم يرجع وان كان باذنه فان شرط الرجوع وجع وان  
لم يشترطه فوجهان وان قلنا يصح فلا يشترط وصح المجمل ويكفي ان  
يقول الدين الذي لك على فلان علي وفي لزومه قبل القبض وجهان  
للعراقيين احدهما لا وهو جائز ما لم يود الدين واصحهما انما يلزم وقال  
البيهقي اذا قبل المحال عليه الحوالة قال ابن سرح فيه وجهان  
احدهما يصح كالصالح والثاني لا كمن وعد بالقضاء **قال ولا صاحب**  
يعبرون عنهما فان الحوالة هل تلزم ام لا وهو بدلي على ان مرادهم  
باللزام الصحة لا كمن العرف في حكي عن المجمل رواية وجهه في لزومها  
بعد صحتها وهو موافق لما ذكره من لزام والغزالي قال من لزام وبنو  
فاطر اذا لمعنى لصحة الحوالة من غير مطالبة وعلى الوجهين هو  
كما لو ضمن المحال عليه الدين عن المجمل فان قضاه باذنه رجع او بغيره  
وكانت الحوالة باذنه واحالة ذلك على لظهور **وجبت** فلما رجع  
فهل له الرجوع على المجمل قبل القبض فيه وجهان اصحهما لا وبناءه الرافعي  
على ان المجمل هل يبرأ ان قلنا يبرأ فنعلم ان قلنا لا يبرأ فلا وقال الفاضل  
ابو الطيب ان قلنا يبرأ فليس له المطالبة ما لم يغرم وان طال المحال  
ملاذ اقله مطالبة لا صير بخليفه وفل له مطالبة به قبل مطالبة  
المحال وجهان فظهر في الضمان في لواء المحال لم يرجع على المجمل  
بشرط اشرار لزاما الى مجي وجه فيه من فظن في الضمان ولو قصده  
المحال من المحال عليه ثم ذهب منه رجع في اصح الوجهين كمنظري



الصدق ولو تمت ضمان هذا الدين عن المحال عليه لم يرجع على المحل حتى  
ما خذ المحال المأمنه او من ضمانه ولو احوال المحال على ارفاق كان  
على من له عليه دين كان له الرجوع على المحل الا في الحال ان كان  
على من لا دين عليه لم يرجع ما لم يرجع عليه الذي احوال عليه كما لو ضمنه  
عنه **دفع** لوقال المحل كان عليك ما اخلت به وقال المحال لم  
ذكر لك على ما استحق الرجوع صدق المحال عليه **الركن الخامس**  
الدين المحال به • ويشترط فيه شرطان **احدهما** ان يكون موافقا  
لدين المحال عليه قدرا او جنسا او وصفا فلا يصح مع اختلاف في  
القدرا لو احوال خمسة على عشرة او عشرة على خمسة وفيه وجه  
ان الحوالة بالقليل على الكثير يصح وكانت المحل تنزع بالزيادة وصدق  
لحوالة بالقليل على من له عليه اكثر منه قطعاً ولا مع اختلاف  
في الجنس كما لو احوال بالدينار على الدينار في الحنطة على الشعير  
وعليه ما قال المتولي في معنى قولنا لا يصح ان الحق لا يتحول من الدينار  
الى الدينار وبالعكس لكنها اذا جرت فهي حوالة على من لا دين عليه  
وحدهما وهذا ينبغي ان يطرده الحوالة مع الاختلاف في القادر  
فيما اذا احوال خمسة على عشرة وقال الرسل في ادب القضا اذا احوال  
بالدينار التي عليه على شخص له عليه دينار او بالتميم الذي عليه على  
من له عندك شعير ورضي خاذاً الا انها لا يفرقان لا بعد القايص  
وهو غريب ولا مع الاختلاف في الوصف مثل ان يدين الدين  
اختلاف في الحمول التاجيل او الصحة والتكثير او الحوالة والرداه  
على الصحيح وفيه وجه انه يصح ان يحل بالمفضول على الفاضل وخمسة  
الامام هذا الوجه بالقول بان الغلب فيها الاستيفاء فيحل بالكل  
على الحال لان له الشرع بتعجيله وبالموكل اجلاً بعيداً على الموكل  
اجلاً قريباً وبالدينار المستحق على الصحة لان له الشرع  
بصفة الصحة وبالدينار الجيد بخلاف العكس وسلك الغرابي

طريق

طريقاً اخرى ضبط المفاد بين الدينين فقال ان كان المفاد تمتع  
استيفاً احدهما عن الآخر الامعاوضة كاختلاف في الجنس فانه تمتع  
احد الدينين عن الدينين في عكسه الامعاوضة لم يصح الحوالة فان  
كان الاحتياج الى معاوضة فان وجب القبول كما عطا الجيد عن الردي  
وعكسه الامعاوضة لم تصح الحوالة فان كان الاحتياج الى معاوضة  
فان وجب القبول كما عطا الجيد عن الردي في الصحيح عن المستعجل  
الموكل حيث جبر المستحق على قبوله صح وان لم يوجب له جبراً عطا  
الجيد عن الردي فانه يجوز رضا مستحقه فوجهان وما ذكره في  
القسم المأمنه منفرع على الصحيح انه يجب قبول الرجوع مما عليه من  
نوعه وقد يقدّر من السلم وهو اختيار من له للوجه المرجوح ان  
الحوالة يصح بالمفضول على الفاضل وما ذكره في القسم المأمنه من  
اثبات خلاف في صحة الحوالة بالفاضل على المفضول كما جحد عن  
الردي وهو مسمى بغيره والمعروف المنع **الشرط الثاني** للدين ان  
يكون لازماً ما اذا لم يقسمه الا لازم في الحال او الى الترتيب لا في الحال  
واللازم في الحال ينقسم الى مستقر وغير مستقر فاما المستقر فيجوز  
الحوالة به وعليه حكم البيع بعد القرض واللازم وعوض القرض  
وبدل المثلقات واروش الحيايات اذا كانت نقد استوفى الدينان  
في سبب الوجوب او اختلفا كما لو كان احدهما عن جنابة والاخر عن  
مرض او اجهاد عن فاما غير المستقر ففي حوالة الحوالة به وعليه ثلثة اوجه  
اصحها المنع كدين السامر وقد مر في البيع واما ما ليس بلام في الحال  
فيقسم الى ما يصير الى اللزوم ولا يستقر او الى غير **القسم الاول**  
ما يصير الى اللزوم والاسمعار كمن البيع في زمن الخيار يتغير بها  
على الصحيح ان الخيار لا يمنع نقل الملك في حوالة الحوالة به فان  
يحل المشتري بالتابع على رجله وعليه بان يحل بالتابع على المشتري  
وحده ان احدهما وهو ائده القاضى ابو الطيب صاحب المذهب



واصحبها بغير وبنائها الما ودر في المتولي على ان الحوالة معاوضة و  
استيفان فلما معاوضة فهي كالصرف في البيع في زمن الخيار  
وان قلنا استيفان صحت فان قلنا لا يصح فتنقطع الخياران  
وجهان وان قلنا يصح قال من عام والغرض لا يبطل الخيار وادعى  
الانام الامتياز عليه فان فسح البيع بطلت الحوالة والذي يفعله الشيخ  
ابو علي واختاره انه يبطل والخلاف كالخلاف في صحة بيع المبيع من  
بايعه في مدة الخيار وعلى هذا اذا احال المشتري البايع على ثالث  
فبطل خيارها معا رضاهما بالحوالة وان احال البايع على المشتري لم  
يبطل خيار المشتري الا ان يوجد منه رضی وقول **القسم الثاني**  
ما ليس بمصير الى الزم ولا اشتقار ويجوز الكتابة ففني حوالة الحوالة  
عليها وبها لم يندرج احدها وبه اختلف القاضي والفقهاء المنع واختاره  
لما مر وثانيها عن ابن سريج جوازها وخرج بعضهم على القولين بانها  
استيفان واصحابها وهو قول العراقيين انه لا يجوز الحوالة عليها بان  
يحيل السيد على العبد ويجوز بها بان يحيل العبد به سيد على من له  
عليه دين فعلى هذا بطل العبد ويعود يلزم الدين في ذمة المحال عليه  
وقال من امام انا حال العبد بنجوم بجميع النجوم دفعة واحدة او  
بالنجم بواحدة لا يندرج في حق وبسبب الدين على المحال عليه ولو احوال  
السيد عليه بالنجم لم يخرجه من بيعه ليعود لوعده بوري ولو  
بري سقط دين المحال ولبعضهم فيه كلام وقال الجرجاني يصح  
الحوالة مال الكتابة بعد المحال لا يشترط ان لا يصح قبله لئلا يرد كلام  
المحال على موافقه ولو كان للسيد على غيره في معاملة فاحال عليه  
قال في النعمه يبني على انه لو عجز بفسده هل يسقط ذلك الدين ان قلنا  
يسقط لم يصح وتراصحت وهذا يصح وبه اختلف ابن الصباغ وقال  
الرواية هو الزم ومن هذا القسم الجعل في الجعالة قال الرازي والقياس  
ان يحل الحوالة به وعليه الخلاف المذكور في الرهن وبعضنا فيه

فالبني

والذي اختلف به المتولي جواز الحوالة به وعليه بعد العمل ومنهما قبله  
وقطع الما ودر في المنع قبل تمام العمل لا المتولي لو احوال من عليه الزكاة  
الساعي بالزكاة على امتنان جاز ان قلنا الحوالة استيفان وان قلنا بيع  
فلا. دائما الحوالة بالجنية فظهر ان يخرج على الخلاف في وجوب  
الاهانة عند راد الكاستي في التوكيل باكرامها وكل من جبرنا  
الحوالة به او عليه فذلك اذا كان مثليا كالحبوب والامان فان كان  
مقوم كالعبد والثوب فوجهان اصحابها عند ابن الصباغ المنع وقال  
الرواية هو المشهور واصحابها عند غيره وهو قول ابن سريج وهو المأثر  
المأثر في الصحة في كل ما يثبت في الذمة بعقد الشاكر او جبر بقرض او  
انكاف وفيه وجه ثالث انه لا يجوز الحوالة الا بالنقدين خاصة وهو ضعيف  
ومشترط على المحال له وعليه ان يكونا معلومين قدرا وصفافا ولو  
قال احلتك مالك على فلان وما لا يعطيان قدرا واحدهما لم يصح وفي جواز  
الحوالة بابل الدية وعليها نفي عاين صحة الحوالة في المنقولات وجهان  
وقال الفقهاء قولان كما لو اوصى راس انسان عملا او خلع سنه والمحال  
عليه اوصى راس اخر فاحال المحال في الثاني عليه على المحال الاول على  
جواز الحوالة والاعتراض فيها كما تقدم والاصح انه لا يصح للمحيل  
بصفاتها في الخلاف يخرج من قولين نص عليها كما لو اوصى امرأة  
رجلا من وجهها بالادس هل يصح **فصل** يشتمل على ستايل **الاول** اذا  
صح الحوالة برئ المحيل من دين المحال واستقل حق المحال الى دينه  
المحال عليه وبرئ المحال عليه من دين المحيل حتى لو اقر المحال عليه او فاق  
او حجب وحلف لم يكن للمحال ان يرجع على المحيل كما لو اعاض عن الدين  
شيئا وثلف في يده ولو شرط في الحوالة الرجوع على المحيل ان طرأ  
افلاس او عجز عن المحال عليه ففي صحة الحوالة وجهان فان صححت ففي  
صحة الشرط وجهان ولو شرط ان لا يترد ذمة المحيل من الدين حتى يقبض من  
المحال عليه فوجهان خرجها الما ودر في القولين الايتين فما اذا انفقا



على حرثان لعظ الحوالة وقال المجمل به اردت الحوالة وقال المجمل بل  
 اردت الوكالة ولو كان لا فلا شقنا راد جهلة المحال فقي ثبوت  
 الحيا له اربعة اوجه سوا عن اذ قال لانه ملأى او سدت احدها سدت  
 وصحة الغر لا خاصة واصحابها وقالها لابن سرج انه ان شرط ملأه  
 مع الحيا راد الا فلا واخا قال الشيخ ابو حامد وقال سلبه هو اشد  
 وقال لما وردى هو خطا وقرب من تمام الخلاف من الخلاف في ان خيار  
 المجلس والشرط هل يثبت في الحوالة قال الخلاف في ذلك فله في الحوالة  
 العاوضة او لا يستيف **فروع** الاول لو احثا بشرط ان يعطيه المحال  
 عليه بالتين رهنا ففي صحته وجهان بناء على الما وردى على انها يتبع  
 فيصح او عقلا اذ قال فيبطل الشرط وفي الحوالة وجهان مبنيان على انها  
 بيع عين دين فصح او بيع دين دين فلا يصح ويجرى الخلاف فيما اذا شرط  
 ان تكون صائبا فيجوز على انها يتبع ويصح على من خرد على تمام الخلاف  
 فيما اذا كان له على اسير عشرة كل واحد خمسة فاحثا بشرط ان يضمن  
 كل منها عن صاحبه الخمسة **الثاني** لو احثا بشرط ان يؤول على مؤجل حل الحوالة  
 بموت المحال عليه دون المجمل **الثالث** طهر المحال عليه فبدا ان كان  
 لا جنى والمجمل ومن دمه صحة الحوالة فالواحد على مقتضى وتبعه  
 بعد العمود في الخيار والرجوع في المحال للحال فالمقدم في المعيشة  
 واولى بان يرجع وان كان المجمل في القريب ان كان كسوبا فتعلق الدين  
 بكسبه وان لم يكن كسوبا فتعلق بدمته وقال من تمام ان كان له في دمه  
 دين قبل ان يملكه وقلنا ملك العبد لا يشقط الدين فهو كالوكيل لا جنى  
 وان لم يكن له عليه دين فهي حوالة على من لا دين عليه فان صحها وجعلنا  
 ضامنا فهو ضمان العبد عن سيد بالاذن وتبانيا في قال لا وجه لصحة  
 الحوالة على غير هذين التقديرين لا يتصور ان يثبت للسيد على عبده دين  
 يتعلق بدمته او كسبه ولا يحق حقه لو كان لا جنى لم يكن للمجمل عليه دين  
 وفيه لا يتقضا كالعبد ان كان ما ذونا لصحت الحوالة ولا ببال السيد

حتى يعطيه العبد ما في يده لانه كالاذن له في الفيز من وكيله وان لم  
 يكن ما ذونا فقولنا راد صحتها لا يصح والثاني يصح رضاه ودون ضامنا وفي  
 ذمه بصحة الحوالة في الما ذونا نظروا بقدر صحة فهو محمول على ما اذا  
 لم رحن عليه دين فان كان فقد رحنه نصرف السيد فيما في يده في بابيه  
**السادس** اذا اشترى العبد بالدين مثلا فاحثا للمشتري بالبايع بالتمسك على رجل  
 ثم اطلع على عيب به فرده فقد نصرت المرتضى في المختصر فخرج على من قبل الشافعي  
 ان الحوالة تنقش وتخرج من معد ومن الزبيب ونص في الجامع البير انما ان  
 تبطل ولا لا محابط راد صحتها ان في بطلانها قولين اصحهما انما تبطل وتبناها  
 جماعة على القولين في ان الحوالة معاوضة او استيفان جعلناها معاوضة  
 لم تبطل كما لو اعاض عن التمر بثوب ثم رد عليه المعيب يعيب فان لا تبطل  
 لا تبطل ويرجع المشتري بمثل التمر لئن في مسئلة لرشها خلاف وان  
 جعلناها استيفان تبطل كما لو اشترى ابدراهم مكسرة وشترع باء عطا  
 الصكاك ثم رد البيع يعيب فانه يسترد الصكاك وكذا بالعدس والثاني  
 القطع بالبطلان ومحمد جماعة والثالث لا يقطع بعده وفيه القاضى  
 الطري في نسبه الى الاكثرين وضعفه الماوردي اصحاب هاتين الطريقين  
 اختلفوا في نسبه فنهى من ادرك المفقول من الجامع وقال لم احده فيه  
 ومنهم من قال يرجع عنه الى ما في المختصر واثبت الاكثرين وجعلوا  
 بين النصير فوجوه **احدها** حمل ما في المختصر على ما اذا كان العيب بحيث  
 لا يدرى حد دقة عند المشتري او عذر ما في البايع بعده وحمل الثاني  
 على ما اذا ثبت عدمه بيده ورده **وثانيها** حمل الاول على ما اذا ذكر  
 المحال عليه انه يحمله من حقيقة التمر وحمل الثاني على ما اذا لم يذكر ذلك  
 وثالثها ان يؤول فخرج على ان الحوالة تغفر الى رضى المحال عليه **ورابعها**  
 حمل الاول على ما اذا كانت الحوالة على من لا دين عليه ورضى المحال عليه  
 قال الماوردي وحمل القولين اذا وقع الرد بالعيب بحكم الحاكم ووافق الحاكم  
 على المحال به هو التمر فان كان لم يوافق عليه او وافق ووقع الفسخ من



غير خاف كرم فلا يبطل وقطعا وقال الشيخ ابو حامد محلها ما اذا وقع الرد مع  
 انقضاء الخيار فان كان في مدة الخيار انفسخت الحوالة وقطعا سواء وجد  
 القبض ام لا وهو يفرع منه على صحة الحوالة في زمن الخيار ولو وقع الرد  
 قبل قبض المبيع فطريقان شمسهما اجر القولين والثاني في القطع يبطل لان  
 الحوالة وضعفة لان ما لم قال الراجعي ومقتضى الطريقين معا يجوز الحوالة  
 باليمن قبل قبض المبيع وهو قبل القبض غير مستقر وقد استشهد بان شرط  
 الحوالة ما يحال به وعليه ولا يستعودى اشارة الى منع الحوالة باليمن  
 قبل قبض المبيع واستشهد عليه بان المراد تعرضه للمصير ليقبضه  
 لعدا المعنى ولو وقع الرد بالعيب بعد قبض البايع المنقر المحال عليه  
 فطريقان أحدهما وهو ما اوردته العراقيون والشيخ ابو علي القطع بانها لا  
 تنفسخ وثانيهما وهو اختيار الاكثر من طرد القولين ولا فرق بين ذلك  
 كله بين الرد بالعيب وبالتخالف وبالاقالة وخيار الخلف مقتضى ما  
 تقدم عن الماوردى انهما لا تنفسخ قطعا اذا رده بعيب من غير ختم  
 حاتم انهما لا تنفسخ بالتخالف ولو وقع ذلك في المصدق بان حال الزوج  
 الزوجية على غير ماله ثم انفسخ النكاح قبل الدخول رده او فسح بعيب  
 في رده او انفسخ الحوالة حكمه اذا ارد المبيع بعيب او طلقها قبل الدخول  
 فطريقان أحدهما اجر القولين لا ينفسخا وبانيهما القطع بانها لا تنفسخ  
 وبه قال ابن الحداد لان اظهر القولين انهما لا تنفسخ فيرجع الزوج عليهما  
 بالصدقات في الصوري لا في بنصفه في الثانيه وادخل من المحال عليه  
 وان قلنا يبطل فليس لهما مطالبة له وطالب الزوج بنصف الصداق  
 في مسألة الطلاق **الفرع** ان قلنا لا تنفسخ الحوالة فيما اذا حال  
 المشتري البايع باليمن فيرجع المشتري باليمن على البايع ولا يستلزم له  
 مطالبة المحال عليه فان كان البايع مضطرا لحوالة فليس عليه رد  
 عينه الى المشتري وله رد بدله وان لم يكن قبضه فله ان يعقبه ومثل  
 يجرم للمشتري قبل قبضه فيه وجهان أحدهما عند سرامام وجرم به البند حتى

دعوى

وصحة الروايتين ونسبته الى صاحب نعم واصحهما عند الصنفين لا عند غيره  
 قال الراجعي لا وبناءها الشيخ ابو محمد على ان الحوالة اعتباطية او ابرافعلي  
 الاول لمطالبة البايع وعلى الثاني لا وفيه اشكال فان قلنا بالثاني والظاهر  
 ان المشتري مطالبة البايع بتحصيله من جهة المحال عليه حتى يجرم له  
 وفيه وجه بعيد انه لا يملك مطالبة به وان قلنا تنفسخ فان كان البايع  
 قد قبض المال من المحال عليه رده على المشتري ويتحقق حقه فيه ان كان بايضا  
 وان كان قال الفاردي له ولا يستلزم رد المقبوض على المحال عليه وان لم يكن قبضه  
 فليس له قبضه فان فعل لم يقع القبض عنده وفيه وضوح عن المشتري  
 وجهان أحدهما لا يقر بهما الرضا بما يوجب من الخلاف في ان من حرم  
 بالظهر قبل الرضا هل يفقد صلاحه فلا وبنيهما الغرض بالتحالف  
 فانما لو جوب اذا انسخ كل من في الحوالة ولو اخل البايع من له عليه دين  
 على المشتري باليمن ثم رد المبيع عليه بعيب وطريقان أحدهما القطع  
 بانها لا تنفسخ سواء قبض المحال مال الحوالة من المشتري ام لا فلو لم يخلو الحق  
 ثالثا والساكن طرد القولين حتى القاصي الطري بهذا الطريق فيما  
 اذا حال الزوجية بصداقها اجنبيا ثم وقع الفراغ قبل الدخول وبعد  
 القبض فان قلنا لا تنفسخ يرجع المشتري على البايع ان كان قبض ماله  
 الحوالة وان لم يكن قبضها ففي توقفه جوعه على القبض الوجهان المذكوران

### البايع **الثاني**

في المنازع وفيه مسائل **الاولى** باع عبدا واخا البايع من له عليه  
 دين على المشتري باليمن فقال العبد انما خرفان بصدقه المتبايعان  
 والمحال تبطل البيعة والحوالة فيرد المحال فالحق على المشتري وبني  
 حقه في دمة البايع كما كان وان كان المحال بصدقه المتبايعان يبطل  
 البيعة في حقهما واما الحوالة فلا تبطل الا باقامة البيعة بالحرية  
 ففيها العبد او بعد احسنة ولا يفسد ان بقيتمتها واحد من المتبايعين  
 لانه كل منهما وان الحوالة باليمن او بان بقر المحال انهما باليمن فلو ادعى فيهما



بغير صدق يمينه وفي إقامة العبد هذه البيعة اشكال لا نه حشر  
بالتفاق المتبايعين فيجعل ذلك على انه اقامها قبل تصدق المتبايعين له او  
على الصورة التي ذكرها القاضي الطبري عنه هي ما اذا اشترى عبدا  
بالف وقبضه ثم باع ذاك البايع الاول على المشتري ولا باليمن  
اجنبيكم تصادق المتبايعان ولا ولا على جريه العبد دون المشتري  
الثاني في العبد لا يحتمل جريته وحاج الى إقامة البيعة بها فان لم يكن  
لها يمينه فانما تخلف المحال على فني العلم بذلك فان خلف بقيت الحوالة  
في حقه والمحال احد المال من المشتري قال المذاهب بجريه وتسلمه والبعض  
والرواية لا يرجع المشتري على المحيل شي من غير حامد والقاضي ابن نجح  
وابن الجداد قال في يمينه يرجع به ويجوز ان يخرج الخلاف في على الخلاف  
في العقد الفاسد هل يصح من يمينه الصحيح من يمينه من يمينه من يمينه  
النجوم وابطالنا البيع بقبضه المشتري هل يصح دعوى المكاتب هل يرجع  
له الرجوع قبل دفع المال الى المحال فيه الوجهان المتقدمان وان ذلك  
المحال بمن حلف المشتري سم ان جعلنا البيعة المردودة فالأقرار  
بطل الحوالة او كالبينة فالجزم اذا حلف وبني في جعلناها كالبينة  
ان لا خلف المشتري **هنا** اقله فيما اذا وقع التعرض في الحوالة للمشتري ان  
لم يقع وزعم البايع انه اخذ من المشتري فان فكر المشتري اصل  
الدبر صدق يمينه فان تسلمه واندر الحوالة به فان لم يعتبر رضي المحال  
عليه فلا اعتبارا بامكان وان اعتبرناه فهو مدع فساد الحوالة والمكاتب  
مدع صحتها وفيه الخلاف المعروف في نظيره في البيع وغيره وفيه نظر  
ولو ادعى المحال ان الحوالة وقعت بغير المنصدة في يمينه وحلف على  
نفي العلم ولو ادعى البايع والمشتري إقامة البيعة بانها وقعت به  
سمعت لانها لم يقد بها والشايع ويرى صاحب بعض ما في المسئلة المحررة  
لاصلية وليس ذلك بشرط **الباينة** اذا كان لزيد عليك بانه والكيل  
عمر ومثلها فصد رمنك لفظ لزيد يفتض ان اخذ مالك على عمر ومثلها

في

ان الصادر وكاله او حوالة فاما ان يشفقا على حرمان لفظ الحوالة امر لا  
**الحال من ولي** ان لا يشفقا عليه وله صورتان **أ** احدهما ان يقول  
زيد اطينني على عمر وتقول انت مل وكلتك بذا ان تقبض فاشهدك  
في بيع الحوالة بيمينك متواترا زعمنا بذا ان الصادر لفظ الوكالة او لفظ الحوالة  
او توافقنا على ان الصادر واقبض من عمر وادعيتك ان اردت الوكالة  
وقال زيد بل اردت الحوالة وقال القاضي اذا اتفقنا على ان الواقع لفظ القبض  
انك لا تحتاج الى يمين ثم ان لم يكن زيد قبض ما على عمر فليس له القبض  
بعد حلفك لانه صار معروفا عن الوكالة التي زعمها على الصحيح انكار  
الوكالة عمره وليس بوكيل ولا يحتاج لك مطالبة عمر وما كان لك عليه  
وهل يزيد مطالبتك بدينه فيه وجهان في صحة نعم وقال صاحب البيان  
منبغي ان لا يطالب بها قولا واحدا بخلاف ما اذا كان قد قبض ولو كان  
قد قبض ما على عمر ويرى عمر ثم ان كان باقيا فلك اخذ الا ان تكون  
تمنع من ادلحق زيد فتعذر له اخذ وهله مطالبتك بحقه فيه الوجهان  
**هذا** انه في الظاهر واما في الباطن فاذ لم يصل الى الحق منك هل ان  
يتم له بغير حقه مالك وانت ظالم له وان كان قالوا ليس لزيد مطالبتك  
بدينه لانه استوفاه بزرعه ويرى المحال عليه على كل تقدير وهل تضمن  
زيد المعنوي لك نظر ان تلف بتقصي ضمن وبالي اموال المقاص وان تلف  
بغير تقصير قال البراءة لا تضمن وق لا ينعوى بضمن هذا ان قلنا  
يرجع عليه جازات اموال المقاص **الصورة الثانية** ان منع من الحوالة  
زيد وطنت في القصر وحقي باق عليك وتقول انت مل اطينك عليه **وتظهر**  
فايدق هذا الوجه لاف عند افلاس عمر والمصور كما تقدم من اختلاف  
على عدم جريان الحوالة فالمصدرة زيد يمينه فان خلف نظر ان لم يكن قد  
قبض المال من عمر وليس له قيصة لاننا كما والموظف الوكالة عمر له مطالبتك  
زيد مطالبتك عمر ودينك وجهان الذي اخبره ابن نجح وجرم به القاضي  
نعم قال الما تدي وهما كوجهين فاما اذا دعي زيد فلي عمر وانه ضمن بخلاف



فأذكر وأقام عنده صمته بأذنه في لرا د أو الرجوع فغيره هل يرجع على  
المضمون عنه **•** وإن كان قد قبض المال من عمره فقبله برب ذمة عمره على  
كل تقدير ثم إن كان المقبوض باقيا فقبله برب ذمة فيه وحققنا أصحهما أنه  
عليه الآن وثانيهما أنه بطالبك بحقه وورد المقبوض عليك ثم توفي أنت  
من أي جهة أردت فالرافعي وسنده أن يكون خلافا لمعقوله أن رده ويطا  
بحقه وله أن يأخذ بحقه وقال ابن مام على الثاني المقبوض موقوف فلو  
قال الأمران لم يصدق في المقبوض بحقك فقد وفيت له الأصح قطعا لكن  
قد يحتاج إلى البراهين بصحة القبض كما ذكرنا في قبض حلاله ما في يد غيره  
على الصحيح أنه أمانة في يده فاما على القول بأنه مضمون عنه فلا يحتاج إليه  
كما مر في بيع المصوب من الغاصب وإن كان فالغافان فلفظ مفرد بطلان ذلك  
وله عليك دينه وقد يقع في التقاصر أن تلف بغيره فربما لم يضمنه على  
الصحيح وبه جزم المأورد في البعوى **الحالة الثانية** أن مفعلا على حران  
لفظ الحوالة وفنده أيضا صورتان **الاولى** أن تقول أنا ما لا لفظ  
أردت به الوكالة ومقول زيد الفاعل فلا اردت الحوالة فوجهان أحدهما  
عمر ابن شراح أن المصدق زيد يمينه وأصحهما وهو قول المزيدي أن ذلك  
المصدق يمينك كما لو كان الجاني لفظ قبض وقيل إن ابن شراح ذكر  
الوجهين وقال أصحهما ما لو قد ملغوف وأدعى موته والورثة به جحيا أنه  
فعلى المصدق قولان وهذا الكلام من أصحاب زيد على انعقاد الوكالة  
بلفظ الحوالة حتى لو قال المزدني عليه أهلكك على زيد ما في عليه تكون  
وكالة وقد نقله المستوفي والبند بجي عن ابن شراح قال المستوفي وهذا  
على طريقة من ينظر إلى المعنى عند استعمال اللفظ في غير موضوعه  
وقال ابن مام وموضع الوجهين إذا كان اللفظ الجاني غير ما أهلكك  
بكذا على عمره أما لو كان أهلكك بالمائة التي لك على علي المائة التي على  
عمره فالمول قولك زيد قطعا إذا قاله الرافعي وغيره وظاهر كلامهم تمام  
أن فيه الخلاف وقطع هو به فان قلنا القول قولك زيد فحلف سب

الحوالة

193  
الحوالة وبمسانت وإن قلنا القول قولك فالحكم كما في الصورة من ولي  
من الحالة لولا ولي لا في أمر من أحد هال من مام ذكر عن رواية صاحب  
التقريب هنا وجهان أن الحال عليه لا يثبت قبض زيد وحققنا خلاف فيته  
كالحلاف على الحوالة الفاسدة هل تقضي البتة وعلى هذا يرد زيد المال  
على الحال عليه ذلك مطابقة عمره بمالك وهو ضعيف **•** الثاني أن  
المأورد حتى أن زيد الوقتض المال بعد الشنازع وحلفك أنه بكون مضمونا  
عليه بناء على أنه حوالة فاسدة لا وكالة فاستد **الثانية** أن نعسر الحال  
بقولنا شاردت لفظ الحوالة الحوالة وقال زيد لم أقبل إلا الوكالة  
فقياس قول المزيدي والاصحاب أن المصدق زيد يمينه وقياس قول ابن  
شراح أنك المصدق يمينك وهو ابن طهر عتد صاحب الشبهة فعلى هذا أتينا  
بزيد بن زيد ولزيد مطابقة عمره وبالحال به فاذا اخذ كان له وعلى  
قول المزيدي والاصحاب التفرع كما تقدم في تفرع الصورة الثانية  
قال الروياني ولو قال أهلكك على زيد على أني ضامن المالك حتى يقبضه فقياس  
قول المزيدي هو ضمان بلفظ الحوالة فيصح إذا قبل الحال عليه وقياس  
قول ابن شراح أنه حوالة فاستد اعتبارا بظاهر اللفظ وما أقرن  
به من فتاوى الشرط **دور** حتمها الباب **الاول** يجوز أن يتعدد  
الحال عليه ويحد المحال ما ن يحمل زيد عمره على بكر ثم يحمل بكر عمره على  
خالد ويجوز عكسه وهو أن يحد المحال عليه ويتعدد المحال بهان  
يحمل زيد عمره على بكر ثم يحمل بكر عمره على خالد يحمل خالد عمره على  
بكر فالمتعدد في المحالين في الحال عليه وأحد ولو أحلت زيد على عمر  
ثم ثبت لعمر عليك مثل ذلك الدين قال خالد عليك بكذا **الثاني** لك  
على رجلين مائة بالسوية وكل واحد ضامن عن صاحبه خمسين قال خالد  
أحد هال مائة على زيد من برياجمعا وإن أحلت زيد على أحد هال مائة  
ببري آخر وإن أحلت عليه على أن يأخذ من كل واحد خمسين خاد وتبرأ  
ذمة كل منهما من الخمسين التي ضمنها وإن أحلت عليهما على أن يأخذ المائة من



ايها شافعي صحتها وجهان اخذ الشيخ الى خامد منهما انها لا تصح وعلي  
 هذا لا تصح الحوالة بدني فنه ضامن او دهن واخذ القاضى الحطري  
 الصحة **قال** ابن الصباغ بمعنى ان لا تصح الحوالة لدين لا دهن به على دين  
 به دهن وجهها واحد الا ان الرهن عقد وقع له فلا تقبل العقل بخلاف الدين  
 بالصاير لا نه مقبل العقل لهذا الواحالة وحده جاز وفيه نظر مذخور  
 في الشرح **قال** البغوي كذا لو كان لرجل عليه الف فاحاله على رجلين  
 له على كل واحد الف حتى يطالب بينهما او كان قد ضمن له رجل الف اعطى  
 انسان فاحاله على الصامن في الصوة حتى يطالب بينهما فاعلى الوجهين  
 وذكرهما الرواية فيما اذا احاله على رجلين على كل منهما خمسمائة بشرط  
 ان كل واحد منهما ضامنا عن صاحبه ما عليه او بشرط انه برهن به **الثالث**  
 لك على رجل دين فلما طالبت به قال قد احدثت بعملي ذنبا ودينغا يث  
 فاخرت صدقت بيمينك فلما اقام بينه سمعت وسقطت مطالبتك  
 عنه وفيه ثبوت الحوالة في حق الغائب حتى لا يحتاج الى إقامة بينة اذا  
 قدم وجهان احتيازا للقاضي انما ثبت فاذا قدم فان عاد وصدقة  
 اعطاه والا اقام البينة وقضى له بما جزم به القاضي الطبري وابن الصباغ  
 والرواية ونسبته ابن سريج وقال فيه نظر وثانيها قال ابن سريج  
 انما ثبت فلا يحتاج الى اقامة بينه ولو قال لرجل اخر لزيد عليك الف  
 فصدقه فقال لا اخالني به عليك فكذبته فاقول قولك فان اقام الدعي  
 بينه قال ابن سريج حجت بما في حقها وخو الغائب والزمن المحال عليه السلام  
 لانه قضا على غائب **الرابع** احل لزيد عليك دين فلذلك فالتصدق  
 ودين بيمينه وله الرجوع عليك **الحامس** لزيد على عمر الف والحال  
 على زيد مثله فقال اخاله لعمر واخالي لزيد عليك به فان صدقه دفعه  
 اليه فان حضر زيد وكذبه فاقول قولك مع عيبه فاذا حلف جع على  
 عمر وبالف ولا يرجع خاله على زيد بشي لا تستوفى حقه فان لم يكن  
 قبضه فله ان يطالب عمر به لانه ما دقما وان كذبه ولا بينه صدق بيمينه

فاذا

فاذا حلف سقطت عوى خاله ولا يطالب به بشي ثم ان كذبه خاله  
 كان له مطالبة عمر بدينه وان صدقه قال الجمهور براء عمر ومن دين  
 زيد لا قرأه بذلك وقال ابن الصباغ اذا قلنا يشترط رضى المحال عليه  
 ثبتت الحوالة من الجبل والمحال وان ذكر عمر وحلف خاله واستوفى منه  
 ولم يرد ان يلخذ منه حقه لزعمه ان الذي اخذه خاله ظلم **السادس** لو  
 كان له على رجل الف فقال لآخر لا حول له عليه لعلك بالف درهم على  
 فلان على انك اذا اخذت منه فانت ميني مري لا ابن سريج لا يصح هذا  
 الشرط والظاهر ان هذا وكاله اذ لا يصح لا حوالة ولا هبة فان مات  
 المحال عليه لم يمتط وان مات المحال عليه بطلت **السابع** لو احاله على  
 رجلين من له عليه ثم دفع الجبل المال الى المحال صح مضاعف الدين على المحال  
 عليه ولا يرجع به عليه **الحامس** لزيد الف درهم على رجلين على كل منهما  
 خمسمائة ولهما على اخر الف لكل منهما خمسمائة فادعى زيد على الرجلين  
 انهما اخلاه بالف على عمر وراقام به شاهدين فان كانا اناه لم يقبل  
 لانهما لا يهبا وان شهدا بنا المحلين وابيان لاحدهما قلت وان كانت  
 المسئلة بحالها والمدعى المحلين اذ عيابه ابناهما لم يقبل شهادته من شهد  
 لا يهبا منهما وقد شهد به ولشريك ابنيه وفي قبولهما الغناء بيه  
 القولان فيما اذا جمع في شهادته من من يقبل شهادته له وتز لا يقبل  
 فان قلنا لا ترد في حق شريك ابنيه فقد حصل لكل منهما شهادة بما  
 يدعيه فيختلف معه ويستحق لو كانت المسئلة عاقلها والمحال هو المدعى  
 والمدعى عليه المحال علمها فان شهد له ابناه لم يقبل وان شهد له ابنا  
 المحال عليه قبلت **الثامن** قال المدعى في الفناوي ولو ادعى عشرة  
 واقام بها بينه فقال المدعى عليه اعطيتكم فقال لا المدعى ثلث عشرة  
 كانت لي عليك غير هذه صدق الدافع بيمينه ولو قال احل على زيد  
 فقال المدعى ملك عشرة غير هذه صدق بيمينه والفرو ان الحوالة ايضا  
 وهو منكرانه احدا ما يدعي اما انه فهو مقرانه اخذ المال من المدعى



عليه والقول قول المودى في جهة الا اذا قيل على العرف بينهما انه لو كان  
لدا القان باحدهما دهن ونحوه فافق من الفادق الدافع ادعية  
عابه الرهن وقال لا يرد على من الذي لا دهن بصدقه لدافع يمينه  
وان كان رب الدين احوال فالت عليه ثم قال المحال عليه لعل بالدين  
الذي لا دهن به وقال المحيل دل بالدين الذي به الرهن وقد افك صدق المحيل عنه

### كتاب الضمان

وهو حفظ الدين بضم ذمة الازمة وهو مال الوفايق للثلاث دسمي  
الضامن ضامن وكفيل وحيل وزعيم وقيل: **والكتاب** يستعمل على ثلاثة  
ابواب: **باب** في اركانه. **باب** في احكامه. **باب** في خلاف  
الواقع فيه

**الباب الاول** في اركانه التي يتوقف وجوده عليها وهي خمسة  
الضامن والضامن عنه ومضمون. ومضمونيه. وصبيغ يصير بها  
ضامنا للغيرية فسمي المضمون. والضامن حق في الذمة ولا كفاية  
بدن وحوله دكا سادسا وذلك بجو رمنه **الركن الاول**  
المضمون عنه وهو المدين الاصيل ولا يشترط فيه صحة الضمان وضاه اذ  
لغيره قضا دينه بغير اذنه فضا منه او في ادعى الامام برضا عن عليته  
وليس كذلك فقد ذكر الفاضل وجهان يشترط وضاه وكذا لا يشترط  
حياته ويستأنه وفيه اشراط معرفة وجهان احدهما وهو ما او رده  
الصيد لا يشترط صحة الغزاة في الخلاصة نعم والمذهب لا يشترط  
دخوله وان يمينيا على وجهه في المال الذي يود به الضامن هل يدخل في  
ملك المضمون عنه ثم يرد على رب الدين ويدخل في ملك اقله بين  
اولا وهما الوجهان فيما اذا ادعى من غيره بغير اذنه ولا فروع وان كان  
المضمون حرا او عبدا او مسترا او معتق **الركن الثاني** المضمون له وهو  
رب الدين ويشترط معرفته في اصح الوجهين وما بيننا من عمل الوجهين  
في معرفة المضمون عنه واو لى باشراطه هنا وفي كلام من تمام ما يقتضي

طريق

طريقه اخرى ان الزعم بالعكس وهو ايضا في كلام الصيادلة فاذا جمع  
بين المتسلين حصل فهم اربعة اوجه بالتمنا بشرط معرفة المضمون له دون  
المضمون عنه وهو ما في التنبية وايضا عكسته فان قلنا بشرط معرفته  
ففي اشراط رضاه وجهان اصحهما انه لا يشترط فان قلنا بشرط دهنه وقول  
لا على الطبري وابن كح فغنى اشراط قبوله وجهان احدهما عن ابن سريج نعم  
وحزم المحامي واصحهما قال الشيخ ابو محمد والوجهان يعرفان من الوجهين  
في اشراط قبول الوكالة فان شرطنا القبول لا يشترط ان يكون بينه  
وبين لفظ الضمان ما بين لا يجاب والقبول في العقود وذلك تأخر الخوع  
قبل القبول كسائر العقود وان قلنا لا يشترط قبوله ويشترط رضاه  
الغنى بالرهن المتقدم على الضمان كالمقارن فان قلنا عنه قال ابن عامر هو  
كالاحارة ان جودنا وقف العقود وقال المافدي اذا دعي بقول صريح  
او بايد له عليه في المجلس صح وان تراخى الرهن حتى فارغ المجلس لم يصح  
وللضامن ان يرجع قبل رضى المضمون له قاله رضى الوكيل قائم مقام  
رضى الموكل اذا سمي الموكل ودفع في نفسه **فرع** وقع في فناء المتأخر من  
ان زيد اعلم عمر ابد بن صمنه بخاله ثم اقر زيد ان المال الذي عامل فيه  
كان لزيد ونصرت فيه بطريق الوكالة. فافق السهم بن عبد السلام وجماعه  
بطلان الضمان لانه بان ان الضامن لم يعرف المضمون له وقد ضمنه لزيد  
وليس لزيد على عمر دشتي وافق الشيخ بن الهراح بالصحة وقال معرفة وكيل  
المضمون له بمعرفة وقد عرفه الوكيل وضمانه الدين لزيد اعم من ان يكون  
زيد مالكا او وكلا وجري بينهما في ذلك محاذرات والعليل المدحور في  
معرفة المضمون له بان ان يكون معرفة الوكيل كمعرفة الموكل **الركن الثالث**  
الضامن ويشترط فيه امران **احدهما** ان يكون صحيح العترة وهو المكلف  
فخرج الصبي والمجنون والمعنى عليه والمبرم الذي لا يفتدى فلا يصح ضمانهم  
ولو ضمن ضامن ثم ادعى انه كاف صبيحا حيز الضمان وكان محملا قبل قوله مع  
يمينه وان ادعى انه كان محملا فان عرف له حالة حضور واقام به نذ صدق



يمينه والاصد والضمور له مع يمينه وذكر الغرلة فيما الزوج امته ثم ادعى انه  
كان مجنونا ان في قبول اقراره وجهين مطلقا ويظهر محتملا ههنا وانما  
الشكر ان فان ستر بمباح لم يصح ضمانه وان ستر محرم ففي صحة ضمانه  
الخلاف الذي في سائر تصرفاته والاحزان ان كان له اسواق مفهومة  
وكابه فاستأرد كبت صح ضمانه قطعاً وان لم يشتر ولم يكن مال العجزة عن  
الكابة او اعترض ضمانه بها على الصحيح كسائر تصرفاته وفي صحة ضمانه  
بالكتابة وجهان سواء احسن برهان ام لا اظهرهما الصحة عند وجود  
القرينة المشعة بالمقصود وقطع ابن ابي هريرة بالمنع وجعله الروائي  
ظاهر المذهب ومجربان في الناطق بما في البيع وان لم تكن له اشارة  
مفهومة ولا كتابة لم يصح ضمانه ودخل فيه المرأة في تها صحتها العيان  
ولا فرق بين ان دخلت او ذات دوح ولا بين ان باذنا الزوج للمزوجة  
ام لا **الامر الثاني** كونه من اهل التبرع ومخرج به من ليس كذلك منه  
السفينة فلا يصح ضمانه بغير اذنا الزوج ولا كونه وان فرغنا على صحة  
عبارة وصحة تصرفه باذن وليه لا نه تبرع فالرافعي وحمد الضمان  
تبرعا انما يظهر حيث لا رجوع واما حيث يجب الرجوع فهو اقراض  
لا محض تبرع بل عليه ان الرد ياتى حتى عن النضر انه اذا ضمن في مرض الموت  
بغير اذن من عليه الحق كتبت من الثلث وان ضمن باذنه كتبت من راس  
المال لان للموت الرجوع واذ لم يكن تبرعا فلا يصح من المحجور كالبائع  
وغيره وان اذن فيه الولي فليكن كما لو اذن في البيع استمر واعترض  
عليه بان جعله الضمان حيث يجب الرجوع اقراضا غير صحيح بل الا اذا  
هو لا قراض وقد يقع الضمان دون اذنا والشرع يحل الضمان كتبت لوجوبه  
والقرض تبرع وفيه مزيد كلام وقد قال الماوردي ضمانا للمرض معتبرا من  
المثلث لا نه تبرع فان كان عليه دين مستغرف فالضمان باطل وان خرج لا  
بعضه من المثلث صح ولو ضمن في مرضه ثم اقرب دين مستغرف قد مر الدلائل  
ولا يؤخرنا خير لرا قرا به وقال الرافعي اخر الكتاب ان الضمان كان مثبت

الرجوع

اعلم  
هو المهر

الرجوع ووجد الضامن مرجعا فهو من راس المال ان كان لا يسهل و  
يقبته ولم يجد مرجعا فهو من راس المال . وعن الرواية انه حكاة عن النص  
وقال من ما مر في الوصية لوصف المريض بين الاجبي على اذنه لم يصح  
وفي عكسه وجهان في الضمان المفتضى للرجوع واما العقل فضا  
كسرايه في الذمة يصح على الصحيح للراي من المال الذي وقع  
فيه الحجر الا ان فضل منه شيء هو مستثنى فانه يصح ضمانه وليس من  
اهل التبرع الا ان يقال انه من اهل التبرع فيما اكتسبه باخطائه وجهه ومن  
اهل التبرع فيما لم يدخل تحته الحجر وهو منافع بدنه **واما** الكاتب  
فضا انه تبرع فلا يصح بغير اذنه من عليه المذنب سواء اقتضى الرجوع  
ام لا فان ضمن باذنه من هو على القول في تبرعاته باذنه فان صحها  
صح وثق بدمته ونودي ما يؤيد وانما بطلانها صح وتعلق المال بدمته  
دون كتبه وما يؤيد **واما** العبد ففي صحة ضمانه بغير اذنه مستثنى  
على المذنب سواء اقتضى الرجوع ام لا فان ضمن باذنه من هو على القول  
وجهان فقد قلنا بايه سواء كان ما ذوقا في التجار ام لا اصحها انه لا يصح  
فان قلنا يصح تعلق بدمته وطول به بعد العتق ان ضمن باذنه صح  
ثم ان قال اقبضه من كتبتك او للماذون في التجار اقضه ما يؤيدك  
قضاؤه منه قال الماوردي فان قصر مال التجار عنه تعلق بكتبه في  
المستقبل وان عجز ما لا وامره بالقضائ منه قضى منه وتعين له بخلاف  
قالوا للرضخت على ان ودي من هذا المالا يصح وفيه وجهان يصح  
ويتعين وانما طلق الاذن بالضمان فاربعة اوجه اظهرها ان الضمان  
يتعلق بكتبه المتحد في ذون النكاح وثانها انه لا يتعلق بسببه للرد  
لما ان عتق وصحة الرواية وظاهر كلام الحارثي والتنبيه ترجيحها وبالكفا  
انه ان كان ما ذوقا في التجار تعلق بكتبه ولا يحار على ذمته وعلى  
هذا في تعلق بكتيب المتحد وخاصة بغير الماذون وبه وما يؤيد من  
الرجح الحاصل او بهما وراى المال فيه ثلثة ارجح الامام الثالث وهو شبه



عند الرافعي هذا اذا لم ين عليه دين فان كان حرج عليه بالفلتن فلا  
 مغلق الصنان ما في يدك وان لم ين حرج عليه فثلثة اوجه لا ين سرح  
 وحكاها لا ما ما اولا احدها لا مغلق الصنان ما في يدك وقاينها انه  
 يتعلق به ويشترك المضمون له الغرما وبالمها انه مغلق بما فضل عن حقوقهم  
 وصحة التوقي والوجه الرابع في لصل ان الصنان يتعلق برقبته والدر  
 وام الولد كالقر وكذا البعض ان لم ين منها اية او كانت وصية في قوته سيده  
 او لم ين منها اية كما لو اشترى لنفسه شيئا ويجوز ان يخرج على الخلاف  
 في المون والاحتساب لنا ذكر في المهاياة وحيث ضمن يكون سيده فان  
 ادعى في رقبته فحق الرجوع للسيد وان ادعى بعد عتقه فهو للعقب في اصح  
 الوجهين **ومع** لو ضمن العبد للسيد ما لا عن اجنبى لم يصح على الذم  
 وعز ابن سرح انه يصح ويطلب به بعد العتق قال الماوردي في لابن  
 سرح في مباحاته لسيدك ذلك جرى على القيان وكان لقوله وجه  
 وان كان من مباحاته فله ما اقتضى وصية مدهبه قال الرواية ويجوز ان يحرك كما قال الجوزي  
 العبد من نفسه ويحتمل ان يفرق لو ضمن عن سيده لاجنبى فان لم  
 يا ذن السيد فهو كما لو ضمن عن اجنبى في اذ ذن صح فان ادعى قبل العتق فلا  
 رجوع له على سيده وان اداه بعد فحق رجوعه عليه وحكما فيهما الغرلا  
 من الوجهين فما لو اجر عبده ثم اعثقه قبل ان يفسخ لرجاء  
 وبما هما لا ما ما على الخلاف في ان عتق العبد المستاجر في المدع هل  
 يقتضي الرجوع عليه باجرة مثله ومقتضى هذين اصلان ويكون  
 الاصح انه لا يرجع ولو ضمن السيد لعبده ما لا له على اجنبى فان لم يكن  
 على العبد دين من التجارة فالصان باطل والا فوجهان مخراز من خلاف  
 قولنا ان عتق ما العبد هل يستحق حرجا عليه بدونه **الوجه الرابع**  
 المضمون بشرط في الحق المضمون طمة او حقه شروط ان يكون حقا  
 ثابتا لا دنا معلوما والخشيش لراعيان والمنافع الثابتة في الذم فصح  
 الصنان كما كالعلا ثابت في الذمة بالاحاطة والارادة الذمة والعين

العرف ان سرح عليه  
 منسوخة حاز ع  
 نفسه على سرح  
 حكر لفتق من به الحق  
 دلل الماوردي الحار

المغصون

المغصون على الصحيح وراذ الغرلا شرط اخر هو ان يكون بلا لان  
 يتبرع به الاستان على غيره فخرج حق القصاص وحده القذف والاحد  
 والسفعة **القيد الاول** السوت فغير الثابت لا يصح ضمانه وفيه مسائل  
**الاولى** اذا ضمن دينا لم يجب بعد على تقدير وجوبه بعد ذلك كما لو  
 قال ضمانت لك عن فلان ما يقرضه منه او من من هذا اذا بعته منه  
 فطريقان سهرهما انه على قولين الجديد انه باطل والقديم انه يصح وثانيهما  
 القطع بالباطل وهو اختيار الشيخ ابي حامد فعلى القديم لا يطل بالضمان  
 الا بعد وجوب الحق على الرصيل وليس كذلك الفسخ بعد وجوبه وقبله وجهان  
 ولو قال ضمانت لك عن ما يقرضه من فلان صح وان لم يعثر المبيع ويصير ضمانا  
 لمن كل سلعة يبيعها منه ولو قال اذا بعته منه فاضامن الثمن اختص  
 بضمان العقد بولا قال المام واما معرفة المضمون له والمضمون عنه  
 فان شرطنا هاتين الدين الثابت فهنا ادعى والا فحق اشتراطه هنا وجهان  
 ولو علق ضمان الدين الواجب بوقت معلوم او بقدوم زيد جاز على هذا  
 القول وعلى الجديد لو قال اقرض فلان كذا او على ضمانه فاقرضه فحق  
 ضمانه وجهان اصحهما انه لا يصح وثانيهما لا ين سرح انه يصح لانه مقرون  
 بالقرض قال ولو قال بيع هذا من زيد بالف عليه وبحسن مائة على دونه ففعل  
 صح وبلز منه خسر ما به والمشتري يلف وقال غيره لا يصح البيع قال كذا لو  
 قال بعه منه بالف وانا ضامن خسر ما به فباعه يصح البيع والضمان  
 وقال غيره لا يصح الصنان قال لو قال ما بعته لوكيل ففعل ضمانه صح ولزمه  
 ضمان كل ما قامت به البيعة في مباحته وليس لزومه بالتمام فيبطل  
 بالجملة لكن لو وقع العقد له وهو على المنه في ان الموكل يطل بال  
 بالثمن ما على القول بانه لا يطل بالثمن كاجنبى وعن القاضي انه لو قال  
 انفق على امرائي كل يوم ما يحتاج اليه من السفعة على اني ضامن ففعل صح  
 ضمانه لسفعة اليوم الاول دون ما بعده وطرد المام في الوجه المتقدم  
 فيما اذا ضمانت ما يدين به فلا مانع دينا الى مائة **الثانية** يصح ضمان



نفقة المدق الماضية للزوجة سواء كانت نفقة الموتى من أو المعسر من  
وكذا ما نال الكسوة والادام ونفقة الخادم ونفقة اليوم ونفقة  
اليوم وجهه انه لا يصح كالتن في ذم الخیار وهذا يظهر على القول بان  
الاشور في بعض النسخ يستحق نفقة جميعه وفي صحة ما نال نفقة  
الغد والشهر المستقل قولان ينبغي ان على انما تجب بالعقد وهو القديم  
فيصح ما نال التمسير فلا يصح وبناها الشيخ ابو حامد على القولين فيما اذا  
خرج رجلا فابواه عن ادس شرايتها هل يصح الامران صحناه صحاها  
والا فلا وقال لا مام والغري لا صحته على قولين في الجدي لا نه وجده  
سببا للوجوب وهو العقد وطرداهما في كلما جرى سبب وجوبه ولهم  
حجت كما يتبين في ضمان الجعل والبخوم وهو مقتضى كلام الفاضل والرافعي  
فيه بحث وطرداهما اذا ضمن ادس الحاجة وما يتولد منها فان قلنا بخود  
ضمان نفقة المدق المستقبلة فله شرطان **احدهما** ان ضمن نفقة مدة  
معاومة فان طلق لم يصح في نفقة ما بعد العد وفي الغد وجهان  
مخرجان على الوجهين فيما اذا افل اجر ذلك الدار كل شهر بغيرهم ولم يعين  
مدة هل يطل مطلقا او يصح في بدول كذا قاله الرافعي وحكي المتولي  
الخلاف في نفقة اليوم لنفسه الصبغة فيحمل لا ولا على ما اذا كان  
اعطاها نفقة يومه ونفقة الغدا ولا واجب الثاني على ما اذا لم تكن  
اعطاها نفقة وثانيهما ان يكون المضمون نفقة المعسر وان كان  
المضمون موثرا او متوسطا لانها الثابتة وفيه وجهان يصح ضمان  
نفقة الموتر من المتوسطين واما نفقة القرينة فلا يصح ضمانها للمدق  
الماضية ولا للمستقبلة وفي نفقة اليوم وجهان **الثالث** ضمان العهد  
واعلم ان مزياح شيئا فخرج مستحقا لغيره لزمه رد المهر من غير توقف  
على شرط والتمس انما اذا ضمن ضمان ذلك عن البايع لرجع المشتري به  
عليه ان خرج المبيع مستحقا فهذا ضمان العهد وتسمى ضمان الدرك ايضا  
وهو صحيح في الوارثين وفي صحته في الجدي بطرق اظهرها انه على اقوال

اصح

اصحها انه يصح بعد البيع وقبض الثمن للحاجة ولا يصح قبل قبض الثمن  
وثانيهما انه لا يصح مطلقا سواء قبل قبض المهر وبعد سواء كان باقيا  
او قالفا وثالثا انه لا يصح قبل قبض الثمن وبعد مهابرا المبيع وقال  
لا مام هو المذهب. الطريق الثاني القطع بالصحة والطريق  
الثالث ان البايع ان كان تصرف في الثمن ولم يبق في يده شيء منه صح  
الضمان لصيرورته في ذمته وان كان باقيا في يده فهو على الوجهين  
في ضمان من عيان ولا يشترط فيه صحته اذا البايع به وضمان المسلم فيه  
لا قبله ولا يصح ضمان راس المال للمسلم لو خرج المسلم منه مستحقا  
لا يتصور استحقات المسلم فيه وهو في الزمة وانما تصح في المقبوض  
واذا استحق طالب ببذله لا يرأس المال ضمان العهد جائز في كل حارف  
كما في الاعيان خلافا لابن سريج وصيغة هذا الضمان ان يقولت  
لك عهد هذا المبيع او دركه او خلاصك منه او امن او ثمن السلعة  
ان بانث مستحقه ولو حال ضمنت لك خلاص المبيع لم يصح لانه لا يقدر  
على خلاصه بعد طهوره واستحقاقه وذلك لو شرط في البيع في العقد او  
مدة الجار كغيره خلاص المبيع فطل المبيع بخلاف ما لو شرط كغيره ما لم يطل  
ضمن عهد المهر خلاص المبيع مع ان لم يصح ضمان الخلاص وفي العهد قولان  
المعروف ويشترط ان يكون قدر المهر معلوما للضامن فان حمله فهو كما لو كان  
التمس مجهولا في المراجعة. هذا في ضمان العهد اذ لحاق المشتري بزوج  
المبيع مستحقا فان خاف فسداد البيع في جهة اخرى كفوات شرط من شرط  
المبيع او اقران مفسده به او دون المبيع معينا فضمن له ضمان العهد  
ان خرج المبيع كذلك فوجهان اصحهما وجزم به العراقيون انه يصح وتفي  
المحال في تسليم والعراقي خلاف فيه وثانيهما انه لا يصح وصحة الماقدري  
في مسئلة العيب وقال المتولي والمذهب وبني الخلاف في صحته في القولين  
الاخيرتين على هذا فقالا ان قلنا يصح في مسئلة العيب ففيها ادلى بان  
قلنا لا يصح فيها ففيها وجهان ويتلخص في الصور ثلثة اوجه ثالثها



يصح في مسئلتنا ان يفسد وفاء شرط دون مسئلة العتق فان  
قلنا يصح ضمان هذا صريحا مستقبلا ففي اندراج تحت مطلق العهد  
وجهاان كلما قال له ما لم والغزالي في غيرهما لم ينعها عليه على ان ياتي  
دخول ضمان العهد في الثمن للبائع حرم ضمان العهد في البيع للمشتري  
ففيه لراي قولنا والاصح الصحة بعد قبض المبيع كما اذا اخبر المشتري  
صحة ودون من هذا الثمن منك البائع في صحة فضمن ضمان العهد  
في بعضاها ان كانت فاقصة ودون اخوة حلس الثمن كما اذا اشك  
البائع في ان الثمن المودى من الضرب الذي يتحققه او ربويا وكان  
العقد على ثمن في الذمة فاذا اخرج الثمن ناقصا او رد باطل البائع  
كلام المشتري والضامن بالنقصان وبالصنف المستحق اذا رد  
المقبوض على المشتري قال الغزالي وهذا يقرب من ضمان العهد عند  
رده بالعيب معنضد به وجه الصحة هناك ثم ما ادعى البائع بعضا  
الصحة وفادعة المشتري صدق البائع بيمينه فاذا اختلف طالب  
المشتري بالنقصان وفي مطالبته البتة ان يمينه وجهان اقتضاهما  
لان اصل البتة الا اذا اعرّف بالنقصان او قامت به يمينه ولو اختلف  
البائع والضامن صدق الضامن في اصح الوجهين قال الدافعي وهو رتبة  
صحة ان نقصان الصحة ورداة الحدس في الثمن وجعلوه ضمان العهد  
للمشتري وفرضها صاحب الوجيز في البيع وهذا في فرضه فيما اذا باع  
وشرط كونه من نوع كذا الفرج من نوع اذ ائمنه ثمن للمشتري بالخيار  
والرجوع بالثمن كما ائمنه ضامن رجوع بالثمن عليه وهذا نقصان للصحة  
عكس ضمان تصويره في البيع بان باع شرط انه كذا الفرج دونه يبطل  
البيع على قوله وثبت للمشتري الخيار على قوله فاذا ائمنه ضامن رجوع  
بالثمن عليه وفي الصورتين يكون الضمان للمشتري كضمان العهد وقد  
ذكر الماوردي ما يدل على ان ذلك لا اختصاص له بالثمن فقال لو  
كان لرجل على آخر الف درهم فقيضها وصنع له رجل ضمان ما فيها من زائف

او

او يهرج فان وجدها ذيو فافله ائمنه الضامن القاضى او الضامن فلو قال  
الضامن اعطني المردود لا اعطي بانه لم يعطه ولو اختلفا في ان المردود  
ما خذ من المعطى للما وردى ان كان معيبا فالقول قول البائع  
وضامنه وان كان من غير حبس المرام فهو كالاخلاف في القبض  
**الفروع** ان قلنا يصح ضمان لدرك فضمن فان تم البيع واستقر فله  
قال الرواية بان انه لم يكن ضمانا وان ظهر الاستحقاق فليس يري  
يطالب من ضمان البائع والضامن فان غرم الضامن رجوع على البائع ان  
كان ضمن باذنه ولا فرق في الاستحقاق بين ان يخرج معضوبا او في  
معناه او مستحقا شفعة فلخذ الشفعة بالبيع لاداء ولو كان نساك  
البيع في شرط فاستدوا خلا لشرط او غيره فهل له مطالبة الضامن  
بالتم فيه وجهان أحدهما نعم لانه بان البائع لم يملك الثمن ولا ان  
السابق لا الفهم من ضمان العهد الرجوع بالاستحقاق فانيهما لا  
للاستغناء عنه مادكان حسن البيع الى استيفاء الثمن لان السابق لا  
الفهم منه الرجوع بالاستحقاق لو خرج المعيب معيبا فرد به عيب  
ففي مطالبته الضامن بالثمن الوجهان واولى بان لا يطالب به وقطع  
به المعنى كما لو فتح خيار المجلس او الشرط او لراي فالدون فلف البيع قبل  
القبض ومفوض كلام الرواية في ترجيح وجهه وحكاية غير الضرر ولو امتنع الرجوع  
بحدوث عيب فموجب رجوعه بارش العيب القادر على الضامن الوجهان  
قال المتولي وهما في العيب المقارن للعقد اما الحادث بعده وقبل  
العقد فلا يطالب به قطعاً ولو كان قال له ضمنت لك ارش ما يظهر من  
عيب فوجهان أحدهما يصح وهو قول ابن سريج واداره تسليم وثانيهما  
لا يصح وهو من جملة ما ذهب اليه في جزم به الطري ولو خرج بعض  
المبيع مستحقا ففي صحة البيع في البينة قول المتولي فليس يصح  
فاحاد المشتري فان قلنا تجبر جميع الثمن فلا مشي له بطلان وان



فلما بالحصة طال به محنة المستحق من الثمن فان فسح طال به وفي مطالبة  
 محنة المفسوخ فيه بالثمن الوجهان المتقدمان في مطالبة عند الفسخ  
 بالعيب وان قلنا لا يصح في مطالبة بالثمن طريقان خدما انه لو كان  
 الفسخا بغير الاستحقاق قايما القطع بمطالبة هذا اذا كانت صيغة  
 الضمان مطلقا **اما** الوعيت ضمان الاستحقاق خاصة فقال ضمان الثمن  
 اذا خرج المبيع مستحقا فانه يخص به اتفاقا وكذا ان خصه بغيره من الفسادات  
 وصحناه لا يطالب عند ظهوره ولا مستحقا **وما** يقدم به ضمان العهد  
 فيما اذا كان الثمن غير معين **فان** كان معيناً كما لو باع عبداً بثوباً وديناراً  
 معين فصحت جمل العهد وقال ان خرج المبيع مستحقاً ضمن لك الثوب والدينار  
 الدينار فقد قال بالبعو وان كان بعد تلف الثوب والدينار وضمن  
 قيمته جاز وان ضمن في حال قيامه فوجهان بناء على ضمان المعضون لما لك  
**وردع** الاول لو استل ارضا وبني فيها او غرس ثم استحققت فلما استحق  
 قلع العرائس والبناء فاذا فعل في وجوب ارض النقصان على البائع وهو كما  
 بين قيمته قائما ومعلوم خلاف ثانياً في كتاب العصبان سنا الله اصبها  
 ودخلى عن النص انه يجب فعلى هذا الوض من ضمان هذا الارش فان كان قبل  
 ظهوره ولم يستحق بان ضمن ما دخله من النقص لو قلعه مستحق لغيره  
 يصح وكذا ان كان بعد وقبل القلع وان ضمنه بعد القلع وكان  
 معلوماً ما صح وان ضمن بعد الارض وارض نقصان العرش والبناء في عقد  
 واحد رطل لا رطل وفي عمدة الارض بولا التفرقة لو اشترى  
 بشرط ان يعطيه كقيل بالعهد وبارش النقص لم يصح الشرا قال  
 الراعي وذكر بعضهم ان ضمان نقصان البناء والعرائس كما لا يصح من غير  
 البائع لا يصح من البائع قال وهذا ان ريد به انه لغو كما لو ضمن العهد  
 لوجوب الارش عليه من غير الزامه فهو مستمر على ظاهر المذهب ولا  
 فهو ذهاب الى انه لا ارش **الباقي** تقدمت لراستماع البتة عن المأدب

والردائي

والردائي لو كان لرجل على رجل الف درهم ديناً فقبضه وضمن له ضمان  
 بقصها عن الوزن والصفة صح وجرى مجرى ضمان الدرك وخرج عن  
 ضمان المجهول وضمان ما لم يجب واذا ادعى القابض انه نقص فان صدقه  
 الدافع والضامن طال بالانقص من ضمانه وان كذباه قبل قوله على  
 الدافع يمينه وفي قبوله على الضامن حتى يرجع به عليه وجهان احدهما  
 لا وان كذب به الدافع وصدقه الضامن فلان يرجع على كل منهما فان  
 رجع على الضامن لم يرجع به الضامن على الدافع لا ضمان ولو وجد  
 المأخوذ اربعه ردياً فان صدقه انه كان فيها كان له الرد على كل  
 منهما الا ان للدافع الاستناع من الابد الحق تاخذ المبدل وليس ذلك للضامن  
 لانه لا يملكه وان كذباه فان كان عينا لا يخرجها من حيز الدراهم لم يقبل  
 قول القابض على واحد منها وان كان يخرجها من حيزها كالرايف والصفر  
 المطلق قبل قول القابض على الدافع يمينه وفي قبوله على الضامن وجهان  
 وان صدقه الضامن وكذب الدافع كان له الرجوع بالمبدل والضامن  
 هنا ان تمتع من دفع المبدل لا بأس بجماع المردود ليعاد والرجوع  
 عليه فيه لانه لا يعين حقه وكذا الحكم اذا كان المضمون بقص الصفة  
 خاصة ولو ضمن له نقص الدراهم ولم يذكروا ولا صفة كان ضمانا  
 لنقص الوزن فتعلقا وفي ضمانه لنقص الصفة وجهان لا بن شرح **+**  
**الثالث** لو استقرض شيئا بشرط ان يرهنه رهناً فضمن ضمان تسليم  
 هذا الرهن اليه لم يصح لان المراه من مشايخ **العقد الثاني** كون  
 الخو لا زما والدين ضمان لازم وغيره لا يفر **الضرب الاول** اللازم  
 وهو ما يلزم من هو عليه اذاه عند طلب مستحقه فيصح ضمانه سواء  
 كان مستحقا كما روى الجنايات وقيم المثلقات اذا كانت دراهم او دنانير  
 وعن المبيع بعد قبضه ولزمه والقرض والصدق بعد الدخول عوض  
 الخلع او غير مستقر كمن المبيع قبل قبضه والاجرة قبل استيفاء المنفعة  
 والمهر قبل الدخول والمسلم فيه الحاجة الى التوق ولا فطر الاحتمال سقوط



فلا نظير له احتمل سقوط المستقر بالابرا او الفسخ بعيب ونحوه وعن  
بعضهم انه جعل ضمان الثمن والاجرة والمهر على الخلاف الاتي ضمان الثمن  
في زمن الحيا وقياسه طرده في المستلزم منه ايضا ومن هذا الضرب  
نفقة الزوجة نوما في اولى **الكتاب الثاني** غير اللازم وينقسم الى  
ما قصير الى المزموم وفي غيره ما لا يصير له الى المزموم فنجزم الكايدة لا  
يصح ضمانه كالرهن على المذهب الجدي بدونه خلاف وجه مخرج من الخلاف  
في ضمان ما لم يجز وجري سبب وجوبه وقيل من الخلاف ان في ضمان الغنل  
وفي صحة ضمانه على القيد بمر وحيثان وفي ضمان ما على المكاتب من  
دين غير سبيل وفي صحة ضمانه بدين السيد وحيثان بناها بعضهم على  
انه هل يستقط بحقه وفيه وحيثان وما يصير الى المزموم ينقسم ايضا  
الى ما اصله المزموم والحوار فيه عارض كالمس في زمن الحيا وفي صحة ضمانه  
وحيثان اصحها انه يصح وقطع به جماعة وقال من قام انه لم يجد  
للاصحاب غيره واستغرب قال المتوسل وهما في اذنا الحيا والمشرى  
خاصة فان كان للتابع خاصة صح وطعافا لن عام ونصحيته مفرغ  
على ان الحيا لا يمنع بفعل الملك كالمس في التابع فان قلنا سعة فهو حيا  
مالم يثبت بعد وقد تقدم انه اسار اليه في الرهن ايضا وفي ما اصله  
الحوار كالجعل في الجعالة وفي صحة ضمانه وحيثان اصحها انه لا يصح  
وهما فيما بعد الشروع في العمل وقبل تمامه اما بعدهما يصح وقطعا وانما  
قبلها فلا يصح وطعافا في الفاسي واليغوب والرافعي وحكي من ما  
فيما قبل العمل طرقتا حدسها القطع بالمنع والثانية انه على القولين  
فيما وجد سبب وجوبه ولم يجز وهو مقتضى كلام السند صحيح الرهن وان  
الصباغ وضمان ما لا المسابقة قبل التثبيت فبني على انها كالجعالة  
مكونة على الوجهين او لاجارة فيصح **الفصل الثالث** كون الدين  
المضمون معا وما في صحة ضمان المحمول طر يقان كالطريق في القيد  
في ضمان ما لم يجز الجدي الصحيح انه لا يصح ولا يشترط ان يعرفه

المعتمد

المضمون عنه وفي اشتراط معرفة المضمون له وحيثان ما خود ان  
من اشتراط رضا القدم انه لا يشترط وعلى هذا فيشرط ان  
يثا في الاطاعة به كما اذا اضمنت لك من ما بعته من فلان وهو  
كالحل به اما لو اضمنت لك شيئا او جزا من مالك على فلان فلا يصح  
قطعا وعلى هذا في ضمان الضمان والقولان في صحة ضمانه جار يان في سريرا  
عنه وادلى بالصحة والخلاف فيه ما اخذ ان احدهما صحة اشتراط المارة  
من العيوب في البيع وتاينها كالمس في اشتراط محض كالا عناق او عليك  
للمد بون فان في ذمته فاذا امله سقط وفيه خلاف يدل على الثاني انه  
لو قال ملكك مائة في ذمتك صح ويري من غير ربه وكان ابرا لا مقرر  
بني كقوليه لزوجته ملكك نفسك ولعبدك ملكك رقبك فان  
قلنا استقطا صح الا بر اعن المحمول لا عليك لم يصح وهو الظاهر  
وخر جواعل هذا الاصل مستأيل **احدها** لو وكل بالابرا والقبول  
يعرف قدر الدين ودون الموكل صح على قولك التملك دون من استقطا  
**الثاني** لو كان له دين على اسير فقال لاسر انا اشد كما صح على قولك استقطا  
دون التملك وطولت بالبيان **الثاني** لو كان له دين على انسان  
فابراه الوارث وهو لا يعلم موت مورده صح على قولك الاستقطا  
ويخرج على قولك التملك على القولين فما لو باع ما لم يورثه فان حياته  
فبان منه **الرابعة** ان جعلناه استقطا لا يحتاج الى القبول وان  
جعلناه تملك كالمسح اليه على المذهب المنصوص وقال ابن سريج يحتاج  
اليه وعلى هذا امر تدرده وعلى قولك في اذنا داه به وحيثان اصحها ما  
**فروع** له اول قال المعتاب لمن اغتابة اغتبتك فاجعلني في حل ففعل وهو  
يدري ما اغتابه فوحيثان احدى ما يصح لا نه محمل استقطا بفتح ما كونه  
انه حتى على عضو من عبده ولم يعرف عينه ففعل عن القصاص وظهر بما  
على ما ذكره النوادر **الخر** هل قولك انت في حل من كذا صح في الابرا او  
كفاية فيه وحيثان **اخر** قال لبرام مجوز تعاقب سريرا على القيد لا يجوز



على الجحد بدلا اذا شرطنا القول فقيه احكاما وحكاما الروايات  
وجها وضعفه **ثالث** لو ابراه عن الف درهم ثم قال لم اءخذ  
انني عليه حينئذ شيئا لم يقبل ظاهرا وفي الباطن وجها واخذ  
من الخلف فيما اذا ناع ما لا يتبعه على انه حتى فاذا هوست قال الروايات  
ولفظ التركيب في ابراهيم او بالقرينة او بالفارسية **ويفرغ**  
على الصحيح ان ضمان المجهول لا يصح صورته **احد** ما في صحة  
ضمان ابل الدية وجهان وقيل قولنا ان ضمانا يصح وقطع به جمهور  
الموافقة وزعم الماوردي ان خلاف فيه والمرجع في كونها وصفها  
الى غاي البطلان وعلى هذا لو كان الضمان يقتضي الرجوع فيلزم مرجع  
عنه او يقيمها قال المصنف لا يمنع ان يجري فيه الخلاف المذكور  
في اقراض الحيوان وبني بعضهم الوجهين على حواء الصلح على مال  
واما ارض الجنابات فان كانت دراهم او دنانير معروفة فاضمانها  
قطعا ولا يجوز ضمان الدية على العاقلة قبل تمام السنة **الثانية** لو قال  
ضمنت مائة على زيد من عشرة الى طينة نقول ان وقيل وجهان اظهرهما  
انه يصح وثانيهما وهو الاقيس عند الغزالي ولما صح عند البغوي  
والروايات وحكاها عن العراقيين انه لا يصح ويجريان فيما لو قال انك  
من درهم الى عشرة فان قلنا يصح وكانت له عليه مائة او اكثر فقد  
قالوا فيما اذا قلنا ضمنت من درهم الى عشرة هل يلزمه عشرة اذ لا  
للطرفين اثمانية احرأجا لهما او تسعة اذ لا لالا وفيه دلالة  
او جيلاد في نظريهما في لراقراد صحح البغوي لاول التور والى الثالث  
الاول في مثالنا ههنا ان يلزمه مائة والثاني ان يلزمه تسعة وثلاثين  
والثالث ان يلزمه تسعة وتسعين ولو قال ضمنت مائتين درهم الى عشرة  
فان عرفنا ان دية لا ينقص عن عشرة صح ودون ضماننا ثمانية وان لم  
يعرف ذلك ففي صحته **والثانية** الخلاف المتقدم ولو قال ضمنت  
الدرهم التي على فلان وهو لا يعرف قدرها فقل يصح في مائة فيه

وجهان

وجهان كما لو قال انك كل شهر درهم هل يصح في لراقراد وهو المستعمل  
كلها جارية في **الابراهم** في صحة الضمان محققا لله تعالى المالية  
كالزكاة او وجه اخر يصح ضمان الدية في الثاني يصح وجوبه  
المورد في ذلك انما عن الشيخ المصنف انه يصح باذن من عليه ولا يصح  
بدونه لان اذ الزكاة عن غيره لا يصح الا باذنه فكذا في ضمانه  
واصل الخلاف في ان الضمان اذا كان فاذن والاذا بعينه اذن هل يقتضي  
الرجوع فان ضمن بالاذن وصحنا في اعتبار اذنا عند لراقراد  
وجهان يخرجان على الخلاف المذكور **صلح** **قالا للبدن** وهو نوع  
من الضمان اذا المضمون ينقسم الحقوق ثابت في الذمة والى عين وتساها  
القرابة في جعله هذا ركائبة الضمان ويسمى ايضا كفا للوجه  
والصحيح الذي يرض عليه الشافعي في اكثر كتبه انها صحيحة وقطع  
به جماعة من اصحابنا وخبر جماعة فيها قولنا واخرا الجرجاني المنع  
وكلام القاضي في كتاب الاستدراك يقتضي ترجيحه وان القفال رجة  
**واما** الاعنان التي ليست في يد المالك فلهما يصح ضمانهما لهما من ظن  
فان كانت مضمونة على ذي اليد كالمغصوب والمستعار والمستأجر والامان  
التي وقع التعدي فيها والبيع قبل القبض ففي صحة ضمانها الطريقان  
الليان في كفا للبدن وبعض من اثبت الخلاف ثم قطع هنا بالحق  
ومنه من قطع هنا بالمنع وصحة الجرجاني وهو ظاهر كلام الشيخ في  
حامد والمورد في الروايات في منهم من ساقها على القول في كفا للبدن  
وان لم تكن العين مضمونة على ذي اليد كالوديعة ومال الشركة  
والقراض في يد الغافل والمال في يد الوكيل والوصي لم يصح ضمانها ولو  
زمن شيئا من انسان ولم يقبضه فضمن رجل تسليمه للمرجع لم يصح ولو  
تكفل ببدن العبد الجاني في جنابة يوجب المال فهو كضمان اديان  
ومنه من حرم بالمنع فان قلنا بالصحيح ان ضمان الاعنان المضمونة يصح  
اخذ ردها فان ردها بغير الضمان وان تعد ردها كالمعسر

139



بالحق وان تلفت فمطل بطل او يلزمه قيمة ما في غير المبيع فيه وجهان قالو  
الا يبين وجوب الغرم اذا ما كان المذوق لبيده فان قلنا يلزمه فضمن  
المغصوب باقصى القيمة او بقيمة يوم التلف لان الاصل ليس يتعارف فيه  
وجهان قالوا المواد في احوالها الداني **واما المبيع** فاذا تلف فمشتخ المبيع  
ولو ان الضامن ضمن قيمة العن ان تلفت فقد قالوا لا يغوى ببتنى على ان  
المذوق لبيده اذا مات هل يحبس الدين على الكفيل ان قلنا يحبس  
ضامن القيمة هنا وان قلنا لا فلا يصح وهو ان صحح والثوب المذوق على  
الحياط او القضا ان قلنا انه انما لم يصح خطا به وان قلنا انه مع هو  
عليه ففي الضمان الوجهان وعلى المذوق ان كفالة الدين صحيحة فقد  
صنيط لمرام والغرض الى من يصح كفالة فانه كل من وجب عليه حضور  
مجلس الحزم عند استدعا المدعي وقرب منه قول الماد في شرطه ان  
يكون عليه حق يستحق المطالبة به سواء كان قائما في الظاهر ام لا  
وقال البند بجي شرطه ان يكون عليه **خ** صحيح صيانة وقال في  
المهدب لحوز الكفالة ببدن من يلزم حضوره المجلس من ان يمتنع  
الكفالة ببدن من وجب عليه حق باقرار او بينة وبدن من لم يثبت عليه  
الحوز لم ينزرد كذا سند من اذ لم يصح من الوجيز وادخل في  
الكفالة ببدن الزوجية الزوج سواء است الزوجية ام لا وقال المتوكل  
الظاهر ان هذه كفالة ببدن من عليه قصاص لا المستحق عليها  
لا يقتل النيابة اي في اية صفها الخلا لا في قيمه وحزم القاض وابن  
الصباغ يمنعها فقا لا لا يصح الكفالة ببدن الزوجية ولا من يدعي  
عليها بالزوجية وهو مقتضى بعض العبار ان المتقدمة و يصح ببدن  
الصبي والمجنون لا يستحقا قصاصا حاضرا بها باقامة العينة عليها في التلف  
والخباياق وغيرها ثم ان تكفل باذن وله ما فله مطالبة الوكيل له  
عند الحاجة وان تكفل بغير اذنه ففي كفالة البائع العاقل بغير اذنه  
ولا اعتبار بآبائهما وقا الماد في لا يصح صانها على انما يصح على قول

المرح

ابن سرح انه لا يعتبر اذن المكفول به وهو غريب قال ابن سرح ويصح  
ضمان العبد الا بولي له ويلزمه السعي في رده واسناد الرابع في ان  
يجب فيه ما ذكره المتولي في الزوجة وصح الكفالة ببدن الميت لانه  
قد يحتاج الى احضاره لمقام الشهادة على عينه ولو تكفل ببدن حي  
فما لم ينقطع الكفالة على الصحيح بل عليه احضاره عالم بدفن  
اذا اطلت المذوق له اقامة البينة على صورته ولا يشترط العلم  
بسلع المال الاطال به وفيه وجه انه يشترط بناء على الوجه الا ان  
يغرم ما عليه عند تعذره قال العرافيون في المغوى ويشترط ان  
يكون المال الاطال به بحيث يصح ضمانه فلو تكفل ببدن المكاتب  
بالجنون التي عليه لم يصح **هذا** اذ في الكفالة بالمال **واما**  
الكفالة ببدن من عليه عقوبة فان كانت لادمي كالقصاص وحده  
الفذن فقد نص في اللعان على انه لا يصح وتقول المرتبة انه يصح ولا يصح  
طرقا طرعا انه على القولين وبنهاها الشيخ ابو حامد على القولين  
فيما اذا كان المذوق هل يغرم الكفيل ما عليه ان قلنا يغرم لم يصح والا  
صحت وقضية هذا البناء ان يكون قول الصحة اظهر وهو اختيار الفقهاء  
والغرض في ذلك لا الرد بانيد المذهب المنع والثاني لقطع بالصحة وحل  
بضمان اللعان على الكفالة بنفس الحد والمال المقطع بالمنع وان  
كانت العقوبة حقا لله تعالى كحد الخمر والزنا والسرية فالمستحق والقطع  
بانه لا يصح وزعم القاضي الطبري رجاء عليه وعن ابن سله وابن  
حيران طرقا لقولوا اجمع بين الصورتين حصل فيها بلمة اء وجه  
والخلاف شبيه بالخلاف في بئوته بالشهادة على الشهادة وكتاب  
القاضي في لو تكفل باحضار شخص بغير اذنه والمكفول به بغير اذنه  
قال ابن مام والغرض لا لا يصح لانه لا يلزم منه الحضور بغير اذنه  
سيان ما يحالقه و يصح الكفالة ببدن الغائب المريض والمجنون  
وان تعذر تحصيل الغرض في الحال ويشترط تعيين المذوق ببدنه فلو



زكفل ببدننا خذ هذا من لم يصح **فصل** في خذ كفاية البدن وفيه  
 مسائل **سؤال اول** اذا صحنا الكفاية لزم الكفيل تسليم المذخور به  
 للمذخور له اذا اطلعه فان كان غير الكفاية مكانا للتسليم يعين  
 وتسليمه فيه وان اطلق وجب تسليمه في موضع الكفاية وقال المتولي  
 هو كما لو اطلق عقدا للتسليم يعنى ما ياتي فيه الخلاف المذكور في صحته  
 والامام جزم بانه لا ياتي فيه دستوانا بالخلاف ام لا فالظاهر الجواز  
 وحمله على ذلك المكان فانما حصر في غير المكان الذي يجب تسليمه فيه  
 جاز قبوله فان قبله روى لم يجب وحصة القاضى ببلد اخر وقال في  
 وجوب قبوله اذا احضره في البلد في محلة اخرى فحان وقال  
 القاضى الطبري وغيره اذا احضره في غيره فان كان عليه مونة في  
 حمله الى موضع التسليم او ضرر بان كان غير مجلس الحكم او بلدا و  
 بقعة فيها من تسعين على حمله الى الحاكم او خلاصه لم يجب  
 قبوله وان لم يردن عليه مونة ولا ضرر لزمه قبوله وفيه وجده لا  
 يلزمه دخضه الامام بما اذا لم يردن قريبا من المحل الذي يلزمه  
 احضاره وجب الحاكم بالحق لا يمنع التسليم لا مكانا احضاره  
 ومطالبة بالحق فيقال له احضر مجلس الحكم حتى يتسلمه فحضر  
 وتسلم له في المجلس الحاكم بمنظره ومن المجبوس بخلاف ما اذا  
 كان في حبس غير الحاكم ولو احضره في المكان الذي يلزمه احضاره  
 فيه فقال المذخور له لا استسلم الا لابي اظالمه الا بيري الكفيل  
 كما لو وضع الغاصب المغموص بين يدي مالكه وخطبته بخلاف ما اذا  
 احضر المديون الدين وضعه بين يدي صاحبه فامر باخذه فانه لا يبرأ كذا  
 قال الامام وقال الشيخ ابو حامد يرفع الكفيل الامر الى الحاكم ليحجب  
 على تسليمه فان التمسك بالحاكم المذخور به عن المذخور له فان لم يبرأ  
 استلم شاهد من تسليمه وامناعه وعن القاضي ابي الطيب لا يحتاج  
 الى الحاكم ويكفي ان تشهد على امناعه قال ابن الصباغ وهو ابيش وهو

المذخور

المذخور في المهدب وان كان للمذخور له عذبة لم ينشأ بان كان المذخور  
 به مستندا الى شئ منه من اخذ الحق منه فخذ وخلاف ما اذا  
 احضر المدين الدين الحال في حالة تقبلا وغارة فان ربه يجبر على القبول  
 او الامرانه في راي لو سلم اجبى اليه لا عن الكفيل لم يبرأ وعنه فان  
 كان باذنه برى او دونه لم يلزمه القبول لئلا يوقل بيري الكفيل ولو تكفل  
 برجل لرجل فسلمه لاحدهما لم يبرأ عن حق له اخر وبنا الكفيل من الكفاية  
 بابر المذخور له قال الردياني وكذا لو قال اردته الى في هذا نظرو  
 ولو قال المذخور له لا حق لي قبل المذخور له او عليه فوجها ان لا يبرأ  
 احدهما انه يبرأ والمالي انه يراجع فان قال اردت نفي الحق من ذمتي ربا  
 وان قلنا اردت نفي الوديعة والشرية والعارية قبل قوله فان كذا جاز  
**قال** الشيخ ابو حامد ولو كان له عليه دين فقال لا حق لي قبله فهو على  
 هذا من الوجه **الباب** اذا عاب المذخور به فان عرف موضعه وقد عمل  
 احضاره فان كان على قادون مسافة القصر فعليه احضاره وعمله  
 مدقة لزياب والاياب فان اردت الحق في الجربا وحلت فقد تعدد  
 احضاره قال بعضهم ويبعث معه حين بوجهه احضاره من يبعث من  
 المصرف فان مضى المدة ولم يحضره حبس وسعى احضاره بالتوكيل  
 ويكرام حسنه الى ان يتعددا احضاره موت او صيرورته وكان لا يمكن  
 احضاره منه او للمحل موضعيه وعن بعضهم ان الجهل بموضعه لا يمنع  
 حبس الكفيل وعن القاضي انه ينعى في الحال اذا كان الكفاية حاله  
 خلاف ما اذا كانت موجلة بشهر فستأخر فيه فانه مهمل حتى توجه اليه  
 لا انه لم يجب حين سفره ويجب على المذخور ان يحضر معه اذا غاها وان  
 احتاج الى موته في احضاره فهي على الكفيل وان كان على مسافة القصر  
 فافوجها فوجها ان اظهرها انه يلزمه احضاره ايضا وعليه الحضور  
 قال الرازي ولو كان غايبا حجب كفاية كفاية احضاره كما لو غاب بعد  
 الكفاية وما تقدم عن برامه فيما لو تكفل بغيره من البصره كانه جاز



على انه لا يلزمه الا حضار وان الكفالة جنيته لا يدين فيها فبطل انتهى  
**قلت** وظاهر كلام ابن مام بخالفه فانه ضبط عنه الاصل المقصود للغريم  
في جبهان دون الامكان لا يبعدى عليه فيه وان حضر الاصيل وسلم نفسه  
عن جهة الكفيل رى الكفيل اولا عن جهته لم يبرأ وخرج عليه القاضى بالوف  
ظفر بالكفول به في مجلس الحكم وادعى عليه سلك الخصومة لمربرا الكفيل  
فان لم يقدر على احضاره بان عاين او غاب بحيث لا يعرف موصفه فبطل مطالب  
الكفيل عما رفيه وجهان لا ينسرح المصوص الصحيح لاقا الوض من المسامحة فيه  
فانقطع لا يطالب بالمراس المال والمانى انه يطالب بالمال وبقا المالكين  
خير ان قال به ثم رجع عنه وعلى هذا وجهان احدهما يلزمه الدين بالغاما بلغ  
اذا قامت البينة عليه وثانيهما انه يلزمه اقل الامر من الدين ودينه  
المكفول وهما مبنيان على القولين في ان السيد اذا احتار فد الكافي يتقدمه  
بارش الحناية بالغاما بلغ او باقل الامر من منه ومن قيمته والخلاف في صورة  
العبد مرتب على الخلاف في الموت واولى بان لا يجب عند بعضهم وظاهر  
كلام البغوي محصور الخلاف في وجوب المال فما اذا كفله بعد ثبوت  
وجزم فيما قبله انه لا شئ على الكفيل وظاهر كلام غيره في غير ما  
ثبت المال فان لم يثبت فلا شئ قطعاً وظاهره اية تايقضى لخصيص  
وجوب المال بهما اذا كان المطالب ما لا فان كان المطالب زوجة او  
فهنا صا او جلا وصحناه فلا **الثالث** في اشراط اذ لا المكفول به في  
الكفالة وجهان مبنيان على ان الكفيل هل يعزم عند العجز ان قلا لا يعزم  
فالالزام مقصور على ترحضار وهو المذهب اشترط للزمن الاضواء  
معاً وان قلنا يلزمه المال صحيح دون اذنه ويعزم عند عجزه عن احضار  
وقيد القاضى البغوي بما اذا كان بعد ثبوت الحق لا واما قبله فلا يصح  
تجزاؤه بلا خلاف واذا كفله بغيره فانه لم يبرأ له احضاره من غير  
طلب المكفول بخلاف ما لو تكفل باكذبه فان طلب منه احضاره نظر  
فان قال احضر خصمي فلكفيل مطالبته بالحضور وعلية لرجا به

لا جملة الكفالة بل جملة انه وكله باحضار وفيه نظر وان قال اخرج  
عن حق فبطل البينة المكفول بالحضور وجهان احدهما قال الرافعي  
وذكر على هذا انه يجب ان يستبعدوا لانه حسن على ما لا مقدرة عليه  
وثانيهما لا فطالبته لان الحضور مستحق عليه والافيل لا سماعه عن  
الوكيل قال صاحب الشرب فقل هذا ينبغي ان تصح الكفالة بتدنيه  
وان قلنا لا يلزم عند العجز فلا يشترط دعى المكفول الكفالة على الصحيح  
ثمانية الضمان **و** ويخرج على هذا الاصل ما لو كفله بدين من علية دين  
مجهول فان قلنا لا يجب المال صحيح وان قلنا يجب لم يصح وكذا لو تكفل  
بدينه بشرط انه اذا عجز عن تسليمه ادى الدين قلنا يلزمه الدين  
عند الاطلاق صحيح وان قلنا لا لم يصح وقال القاضى لا يصح ضمان المال  
وفي كفالة الدين قول النفر **وخرج** عليه ايضا ما لو كلفت  
بدينه الى اخر الشهر فاذا انقضى فلا طلبه على الصحيح انه لا يصح وفيه  
وجه انه يصح وحكي لمام عن الاصحاب القطعية وقال القاضى لئنه  
المذهب تقريباً على ان العجز عن احضار لا يقتضي ما لا يخرج به ايضا  
عنان بدن الاجير المعين فعلى المذهب صحيح وعلى قول ابن سرح لا يصح  
لا يفساخ العقد بموته **وخرج** احدها اذا ما فلكفول له ولا يستلزم  
المكفول به كل سقى الكفالة وينقل حقه الى ورثته فيه ثلثة اوجه  
اظهرها نعم وثالثها ان كان عليه دين وله وصيه بقيت واولا فلا  
وعلى الاظهر لو كان له ورثة وموصى لم وموصا وعز ما فشفاه الى الكل  
برك ان سلمه اليهم الا واجدا من الثلثة الا ولزم ببرا وان سلمه الى  
الثلثة الاولين في الوصى ففي براته وجهان هذا اذا كانت الكفالة  
بشئ مال فان لم تكن بشئ فاستحق الكفالة الوارث وحده ولو  
ما في الكفيل بطلت الكفالة على المذهب ولا شئ في تركه قال الماوردي  
ويجب ان لا يسطر على قول ابن سرح ولم ار له فيه نصا **الثاني** اذا  
تكفل بدينه بدين انسان لو اجد فشفاه احدثهم الى المكفول له



برئ وفيه براءة صاحبه وجهان أحدهما بمران وجزم به القاضي لصحها  
 انما لا يبرأ قال البغوي ولا فرق بين ان يقول احضره عن كذا التي  
 وكفالة الباقي اذ لا خلاف اطلق الامر ذلك لمسئلة وقال البغوي ان  
 ضمنوه على الترتيب وقع تسليبه عنه دون صاحبه وان ضمنوه معا فبيع  
 الوجهان وقال المامقدي لو ضمنه الثلثة على المتعاود بمرئ الاخرات  
 ما حصارا اخدمهم وليس له نطالبة ائنه اخدم باحضار مفرده بل يطالب  
 به الجميع ولو ذكف كل رجلين من اجل مسئلة الى احد ما لم يبرأ في حق الآخر **الثالث**  
 لو ذكف رجل ببدن الكفيل جاز ولو ضمن الضامن بالمجاز ذكف الو  
 ذكف بالبيعيل الثاني ثالث وبالثالث رابع وعقد من غير حصر كاشف  
 ضمان المالك ثم مهما برئ الكفيل لبرأ برئ من بعد ولو برئ بالخير  
 لم يبرأ من قبله ولو ابرأ من بينهما برئ من بعد دون من قبله ولو ذكف فلان  
 ببدن انسان وتكفل كل واحد من الكفلا ببدن صاحبه صح فان سلمه  
 واحد منهم برئ هو عن كفالة البتة ويرى من ذكف ببدن الذي احضره عن كفالة  
 وفي براءة الثاني عن كفالة الاصيل الوجهان ولخلاف جماعة هنا البراة  
**الرابع** لو ضمن ضامن تسليم المبيع للمشتري قبل قبضه فربعا على الصحيح  
 في صحة ضمان لا عيان المضمونه فناف قبل القبض انفتح البيع ثم اذا لم  
 يرش البايع قد قبض الثمن فليس للمشتري مطالبة الضامن سي وان كان  
 قد قبضه ففي خط البتة بشي وجهان ضمان على ان الكفيل لم ير شيئا  
 عند عجزه عن تسليم الكفول به وذكر البغوي طريقا آخر فقال لا يملكنا  
 العقد ينفسخ من اصله فهو كما لو ظهر فساد البيع بعجز الاستحقاق اي  
 فيكون فيه وجهان وان قلنا من جيبه فهو كما ان العيب في فلا يغرم  
 قطعا على طريقته فيه فان قلنا يغرم بغرم الثمن وان الامر من منه ومن قيمة  
 المبيع ثوم التلف فيه وجهان طهرها اولها وذكر الغزالي انه يغرم اقصى  
 القيمة كالعاصب وهو شئ لم اره فيك ولعله اشتبه عليه فان صح فلعلة  
 مراده باقله انه يلزم منه لولا من الثمن وقيمة اكثر ما كانت من ضمان

لا

الى التلف اما لو كانت قيمته الثمن من الثمن فلا يضمن الزايد قطعا **السادس**  
 الضامن للصيغة ولا يصح الضمان لامتداد الكلام فيها وفيما يقرن  
 بغيره من الشرط والالتفات والتقييدات في ضمان الموال ككفالة  
 الابن وان فيه مسائل **الاولى** لا يصح الضمان لابن صيغة نذر على  
 الا لزام كقوله ضمننت مالك على فلان والتمتته وعلقت وكفله  
 او تحلته وذكفك ببدن فلان وانا بهذا المالك ضامن او باحضار  
 هذا الشخص كفيل او ضامن او زعيم او صير او حميل او قبيل وفي قبيل  
 وجهان ليس يصح قال الراعي ويطرد في الحمل وما ليس مشهور في  
 العقد وفي قوله ببدن فلان التي وجهان قال النودس اقواها ليس يصح  
 ولو قال حر عن فلان والدين الذي عليه عيني فليس يصح ولو  
 او حيا او احضر الشخص فليس التام بل وقد لو كان ذكف ببدن  
 انسان فبراءة الا فولا له ثم وحده فلا وما للحضرة بقا حله واذا  
 على ما كنت عليه او فقد عدت الى ما كنت عليه عادة كفالة ويقول  
 ضمان العهد ضمننت عهدك او دركك او عمنه او خلاصك منه او  
 متى خرج المبيع مستحقا فقد ضمننت لك الثمن واشاق الاخرش  
 المفهمة معوم مقام نطقه على الصحيح وفي حصوله منه بالكتابة  
 الخاصة الحلافات المار في رظيرة **السادس** تعليق الضمان بوقت ودعوى  
 المالا وغيرهما باطل على الجدي كقوله اذا جازا من ضمننت او انا ضامن  
 مالك على فلان وان لم يوف زيدا دينك هذا فان ضامن به واذا  
 بيعت منه عبدك فان ضامن منه كما لا يصح موفنا ما ان يقول ضمننت  
 المالا الى شهر فاذا انقضى لم اغرم ضمن التمهيد بريت من الضمان واما  
 على القديم فقال ابن سريج اذا جاز ضامن المجهول في ما لم يجازر الغاليق  
 وحجى القولان في تعليق بمراد طريقته في قال الا بمراد الحق بالثمن  
 في صور الوفاق والخلاف فعلى القديم اذا اذاعت عبدك من ريد بالثمن  
 فان ضامن بالثمن فباعه بالغير او خشن فاية ففي صبر ورتضا هذا لا يلف



في لراولي وبالحسن ما به في الثاني وجهان قال ابن سريج لا وقال اصحاب  
 القريب يكون ضامنا لما ولو فرض ذلك في القرض فقال ان فرضته الفا  
 فان ضامنه فاقرضه ما بينه وخمس مائة فهو ضامن للرافع لراولي والخمس مائة  
 في الثانية **قال** تعليق كذا لمدن كقولنا اذا اذناش الشهر فانه  
 كغيره من زيد فبني على تعليق ضامن لما كان جوارها فلهذا او كان منعناه  
 وهو الجدي به فلهذا وجهان كالوجهين في تعليق الوكاله ومن صح الصحة ولو  
 علقها على حصا الرزق قال ابن سريج فيه وجهان مرتبان على تعليقه  
 بالشهر واولي بالمنع ولو علقها على امر قد يقع وقد لا يقع كقدوم زيد  
 فوجهان مرتبان واولي بالمنع واذا قلنا بالصحة فوجد الشرط ضامنا  
 كغيره لا ولم يجر الكفالة بشرط داخرا الى محض الشهر صح على المذهب  
 ولا يلزمه الاحضار الا بعدك فلو احضر قبله فقبل يلزمه قبله قال  
 ابن سريج ان كان المكفول له عرض في الامتناع بان لم يدر في اليوم يوم  
 تجلس الحاكم او بان كانت بيته غائبة او دونه موقلا لم ينزل وان لم يكن  
 له عرض ففي زيارة الكفيل واجبا الى الكفول له على القبول لا الوجهان في رجاء  
 على قبض الدين قبل خاولة ولو علقوا الاحضار بمجهول او مشكوك فيه  
 كالحضار وقدوم زيد ففيه خلاف مرتب على صورة التعليق واولي  
 بالصحة ولو صح المنع ولو ائتمرها فقال فقلنا سمعنا او شمرنا او الى يوم  
 كذا فوجهان وقيل قولنا ظهرهما انه لا يصح فان قلنا يصح فاذابت  
 المدعى برى الكفيل وان لم يستلمه وبناء القاض في الفناء على الكفيل  
 هل يطالب بما له عندك بعد الاحضار ان قلنا يطالب لم يصح وان قلنا  
 لا يصح فهو مقتضى تصحيح الصحة وهو مقتضى كلام الردياني ولو  
 ضمن ما لا او كفل بدين سجن بشرط اختيار لنفسه لم يصح ولو شرطه  
 للمضموه لم يصح **وقال** لوقا لاجل الوضاع على في البحر وعلى ان لوقا  
 دهم فالقاء لوقا لوقا بشرط اخذها ان يكون عنده خوف الغرق وثانيها  
 ان لا يحضر في بدلا لقا بصاحب المناع فان كان هو وماله في السفينة

دون غيرها لوقا اطلق روجك واعنى عليك ان اد على الف فيه وجه انه  
 لا يلزمه قالوا ليس هذا على حقيقة الضمان لكنه بدل مال للتخلص عن الهلاك  
 كما لو اطلق هذا الاية وعلى الف فاطلقة يلزمه وخرج القاضي عليه ما  
 لوقا استثنى الفضا صاعف عنه وذلك كذا اوله غيره اطعمه ذلك الحاجب وذلك على  
 كذا ففعل يلزمه قال ابن سريج والمناع الملقى لا يخرج عن ملك مالك حتى لو  
 لقطه البحر الى الشاطئ وظفر به فهو لك ويسترد الضامن ما ادى لك شيئا في  
 في الحيايات بمن الماوردى ما يباذع فيه ولو قال لوقا لوقا على في البحر وعلى  
 الضمان لراولان قال ذلك لمن هو وضاعه في المركب دون غيره ففعل لم  
 يلزمه شيء كالوقا لالحاجب كل طعامك وعلى الف ولو قال لوقا لوقا  
 وعلى ضامنه صح فاذا القاه فان كان يظلمه ضامنه مثله وان كان مقوما فمل  
 بضمه بالمثل والقيمة فيه وجهان كالقرض لوقا لوقا بع عبدك من زيد  
 بما به وعلى مائة اخرى فباعه منه بواقفي لزوم المائة القابل وجهان  
 اصحهما ان قال لوقا لاهدم دارك وعلى الف واخذت صاحب المرشد لزومها  
 وخرجها الماوردى على الخلاف في اذ قال بعته من زيد بما به وهي على دونه  
 فعند ابن سريج يصح وذلك زيد العبد من غيره عند غيره لا يصح وهو  
 الصحيح **قال** اذا ضمن ضامن الدين الحالا او اطلق لزمه الدين الحالا  
 وان ضمن الدين المؤجل موقلا بدين لك لراولان او اطلق لزمه الدين الحالا  
 وفيه سني سنيان ولو شرط في ضمان الدين الحالا معلوما او في ضمان  
 المؤجل اجلا بعد ما لو كان مؤجلا بشهر فشرط قاجلة بشهرين ففي ثبوت  
 الاجل المشروط وجهان صحهما انه يثبت في حقه دون الاصيل وثانيهما  
 ان الاجل لا يثبت وهل يفسد الضمان لفساد الشرط فيه وجهان قال  
 الامام الاظهر انه يفسد ولو ضمن المؤجل الحالا ففقد التزم فيه الشرع  
 بالتعجيل كالضمان ففي صحة الشرط وجهان احدهما ان سريخ انه يصح  
 واظهرهما لا وعلى هذا ففي صحة الضمان وجهان احدهما ان سريخ ان الردياني  
 وهو لراولان عندي واصحهما وبه جزم القاضي انه يصح فعلى هذا هل تيسر لجل



في حق الضامن سبعا او مفسودا فيه وجهان يظهر فائدة ما عند موت المصيل  
ان جعلنا مفسودا بغيره عليه والا فلا كما لو مات المضمون على الصحيح وكذا  
الحكم لو ضمن الموجل المندق اقصر من اولى **فروع** قال ابن مامر اذا ضمن الضامن  
الموجل خلا فاطلق الضمان فكل ثبت عليه موجلا او خلا فيه وجهان  
اظهرهما اوله على هذا على بشرط ان يعرف باصل الرجل وعقد اذ كان  
على الجيد بدفيه وجهان **الرابعة** ضمن الدين الذي على زيد بشرط ان يعطيه  
زيد ضمانا عنه كما ضمنه به ففي صحة الشرط وجهان شديداً على ان مجرد  
الضمان هل ثبت للضامن الرجوع على المضمون قبل النافية عنه وفيه وجهان  
يايتان اصحهما اوله في هذا في مساهلة الضمان وجهان اصحهما انه يفسد  
وان قلنا يثبت له الرجوع صح فان لم يحصل الوفاء بشرط ثبت له فثبت الضمان  
كاليوم واستبعد الامام وقال الفقيه المبني على المبني عليه عز جات على  
قاعده ذكرها ابن سريج وهي ان نفس الضمان بالاذن هل يعقد هل يعقبي  
بين الضامن والمضمون عنه ختم ام لا وفيه وجهان **الحامسة** اذا اضاف  
الدين الى بدن الكفيل الى بدن الكفيل او نفسه او جسمه او روجه صح  
وان اضافها الى عضو من اعضائه كالقول لا تكفلت بيده او رجله او  
صدره ونحوه ففي صحة الافالة اوجه اخدها يصح وثانيها لا يصح وهو  
قول ابن خزيمة والى الطبيب والحنان ابن الصباغ كالمواضات البسيعة  
والاجابة في بعض من اعضاؤها ثلثها صحة المفعول انه ان اضافها الى عضو لا  
يعيش المكفول بدونه كالرأس والفك والظهر والبطن والجمد والطحال  
والخشوة والدماغ والرية صحت وان كان يعيش بدونه كاليدين والرجلين  
والاذن والعين والشعر لم يصح وثانيها انه اذا اضاف الى ما يعبر به  
عن جميع البدن كالرأس والرقبة يصح اذا اضاف اليه وان اضاف الى  
ما يعبر به عن الجميع كاليدين والرقبة لم يصح وصحة الفقار قال الرافعي وفيه  
انه لا يعبر باليد عن الجملة تراعى مشهور فانه اذا اضاف لطلاق اليها  
كان الطلاق يطر من المعبر بالبدن عن الجملة في اخذ الوجهين وجعل تمام

الاضافة

174

الاضافة الى الوجه صحح احراز ما مشهوره هذا بقوله الوجهة او لعل  
الراس في معنى الوجه وقطع الما مدني يصححها فيما اذا تكفل بوجهه فليس  
او عينه او قلبه وكل ما لا يعيش بدونه واذا فتها الى الجراح الشايع كالضف  
والثلك والرابع كاضافةها الى العضو الذي يعيش بدونه فصح فيه الوجهان  
وقطع الما مدني بالصحة **فروع** الاول ضمن عن رجل الفاء بشرط المضمون  
له ان يعطيه عز كل شهر درهمين ولا يحسبه من الضمان فالشرط باطل وكذا  
الضمان في اصح الوجهين **الثاني** لو ضمن ديناً او تكفل بدين انسان  
ثم ادعى انه ضمن وكفل ولا يحق على المضمون المكفول القول قول المضمون  
له والمكفول له وفيه احتياجه الى غير وجهان لا يثبت فان قلنا علف  
فكل حلف الكفيل يستقطط المطالبة عنه **الثالث** لو اقرانه ضمن او  
كفل بشرط الخیار فلم يصح الضمان وان اقر المكفول له والمكفول الشرط  
بني على تبعض الاقرار اذا قال له الف من عن خمر فان قلنا لا تبعض صدق  
بيمينه وان قلنا تبعض فالقول قول المضمون له والمكفول له وخبر ج  
تبعضهم عليه فالوفا لا تكفلت لك بيد فلان ولا حولك عليه  
**الرابع** لو قال تكفلت بيد زيد فان حلت به والا فانا كفيل بيد عمر  
لم يصح كفاؤه واجد منها **الحامس** لو قال قايلا ابري الكفيل انا كفيل  
ثم تكفله فوجهان احدهما عن ابن سريج يصح لانه يقبل الضمان لنفسه  
كما لو احال الضامن المضمون على اخيه وقال الشيخ ابو حامد والاشعري لا  
يصح **السادس** لو صالح الكفيل المكفول له على ما اراد على ان يبريه من  
الديانة لم يصح والافالة باقية بحالهما **السابع** لا يصح من الاصيل  
براءة ضمانه بما يضمنه به وهو لا احد الضاميين ان يضمن الاخر فيما  
ضمنه عن الاصيل المذهب لا يصح وقال ابن سريج يصح وخطاه الما مدني  
**الثامن** لو قال تكفلت لك بيد فلان موجلا وقال المكفول له بك  
موجلا واقام كل منهما شاهداً فقولا ان احدهما يلزمه الامتوجلا وثانيهما  
حلف كل منهما مع شاهدين ويتعادضان ويستقطان وبقي الضمان محقق



## الباب الثاني في حكم الضمان

وله احكام

**الاول** يتحد المستحق الذي يطالبه الضامن ولا ينقطع مطالبته عن المضمون عنه الا اذا عجز عن استيفاء الحق من الضامن هذا اذا اطلق الضمان ولم يكن بالدين رهنا اذ اضمن بشرط براءة المصيل ففي صحة الضمان وجهان اصحهما انه لا يصح قال القاضى وعندى من ينهها على ان دية الخطا تجب ابتداء على العاقلة او على الجاني ثم يحلها العاقلة فعلى الاول لا يصح الضمان بشرط براءة المصيل وعلى الثاني يصح فان قلنا يصح ففي صحة الشرط وجهان فتمتدات من الخلاف في براءة المصيل اذا اخل على من لا دين عليه وصحها الحق والذات الرافعي وقد عكس الرتب فقال لا يفي صحة الشرط وجهان فان فسد في فساد الضمان وجهان ومن ينهها على القولين فما لو رهن عينا او شرطنا فاعمال المهرن هل يصح وان بطل الشرط وقطعان صحنا الشرط بصرى المصيل وليس للمستحق مطالبته وكان للضامن الرجوع على المضمون في الحال ان ضمن باذنه واما لو كان بالدين رهن المصيل فهل للمستحق مطالبة الضامن مع امكان استيفاء الحق من المضمون فيه وجهان اصحهما لا يطالبه الا اذا تعذر الاستيفاء من المضمون وثانيهما انه يطالبه ولست ببيع الرهن الا بعد تعذر الاستيفاء من الضامن قال المادري والاصم عندى ان لا يبيع الرهن ومطالبة الضامن ويترفع على ذلك فروع **الاول** لو ابرأ مستحق الدين الضامن لم يبرأ المصيل فذلك الرهن وكذا لو ابرأ الضامن ولو ابرأ المصيل بصرى الا في ذلك الوحال لا يصيل مستحق الدين او اخل مستحق الدين عليه وهو كما تقدم عن المتولي ان الرهن ينفك بالحق والى الدين الذي به الرهن وبراءته صاين الضامن ولو ابرأ الدين للضامن وهبت منك ما ضمنه هل يصح وتبرأ منه فيه وجهان يائسان في الصداق اصحهما يصح ودية احتياجه الى قبول وجهان اصحهما لا فان قلنا يصح او يصدق عليه بالدين فهو ابرأ لا رجوع فيه وليس كالتوفيق ثم

استيناف

استيناف المصنة حتى يثبت به الرجوع على المصيل **الثاني** لو كان الدين المضمون موجلا فاما المصيل حل عليه الدين ونا الضامن على الصحيح وعلى هذا الوال المستحق لا يستيف من رده المصيل فللضامن مطالبة بأكثه حقه منها او ابرأه عنه على الصحيح ولو اخل الضامن حل عليه الدين فان اخذه المستحق من تركه لم يرد له الرجوع على المضمون الا بعد انقضاء الاجل وفيه وجهان لا يحل على الضامن كالا يحل على المصيل وهو نظير الوجه في حوت المصيل **الثالث** لو قضى الضامن الدين ثم وهبه المستحق منه ففي رجوعه به على المصيل حيث كان الضمان بقضى الرجوع وجهان متعينان على التولية فيما اذا وهبت المرأة الصداق من زوجها وطلقها فباقا الدخول هل يرجع عليها ببدل نصفه الاصح عندنا ان لا يرجع وعند المغوي به يرجع لو اقلش الضامن والمصيل فاذا اخل المبيع ما بينهما في دونهما فقال الضامن ببدل المصيل وقال له الدين ابيع مال ابي كما شئت بديني قال السافعي ان كان الصداق بامر المضمون عنه والمحال الضامن وان كان تعبدا فله فالحق في المضمون له في بيع ما لا يملكها **الحامس** مات رجل وعليه دين لا ينجز صاقت الرقة عن دينها وبيد من احدى هاتين فقال له الذي لا صاين له دينه لا راحة في الرقة فان لك محلا اخر يستوف منه جميع حقل قال القاضى وله من احمته فلو اخذ الذي يملكه ضامن دينه من الضامن ولفى رده المصيل قبل قبض الاخر ليشترى الاخران راحته في الماخوذ من الضامن **الحكم الثاني** يتحد للضامن اجبار المضمون له على قبول الدين منه مما اذا اضمن باذنه واقضى الضامن الرجوع خلاف ما اذا ادى من غير متبرعا او ضمن بغير اذنه فانه لا يجبر ويخبر بين قبوله ورده بدي حيايته واما بعد موته ففي اخبار خلافا ذالم ذكر رده شواكافا المودى وادنا واجتنبوا وان كان الضمان لا يقضى الرجوع على القولين لا ذنية الضمان فقط لا يقضى رجوعا فحق اجبار على القبول وجهان كالوحيين فما اذا قال لا ديني لم بشرط الرجوع وقلنا لا



يرجع هل جبر على القبول وهما مبنيان على ان المودى يقع فدا وهو ما بين  
 الدين ان قلنا فدا المرحب وان قلنا مو هو باجبر هو الاشهر ولو قال  
 اذ ديني بشرط الرجوع على اجبر على القبول وقطعا وحبل لرام هذا كله  
 مفرغا على انه لا يشترط رضى المضمون له ومفهومة انا اذا شرطناه فتم  
 برضا اجبر على القبول مطلقا **الحكم الثالث** يتجدد للضامن اذا اطلته  
 رب المارطة المنة المضمون عنه تتخله من التهمان بقضا الدين كان  
 ضمن باذنه وافضى الرجوع وعن القفا لانه لا يطالب به فارادام وهو  
 منجبه في القياس ولو حبس فهل له حبسه معه فيه وجهان ادعاهما  
 وهما مبنيان على الاصل لانه ان الضمان المجرد هل يثبت حقا للضامن  
 على المضمون وفيه وجهان وهما ان المطالبة تتخله قبل ان يطالب به  
 فيه وجهان ادعاهما وعلى هذا اهل له مطالبة المضمون بان يطالب به  
 او بربه من الضمان فيه وجهان ادعاهما وعلى هذا انطالبه استيفاء  
 بمطالبة المطالبة المضمون وقاينها لا بنا على ان الدين ليس له اجبار  
 وب الدين على قبوله وفي مطالبة الضامن المضمون يتسلم الدين اليه  
 قبل ان يفرم حيث يثبت له الرجوع وجهان مبنيان على الاصل وهما ان  
 التهمان هل يثبت حقا للضامن على المضمون ومقتضى كلام الرازي  
 تصحيح القول بانه لا يثبت فان قلنا سته فله مطالبة به وياخذ  
 ويؤدى الدين منه او من غيره وان لم يثبت له حقا فلا يرجع على هذا الاصل  
 انه هل له ابر الاصيل ما سيؤديه عنه اذا استناله حقا في الحال عليه  
 صح الابر والاخرج على الوجهين فما لم يحجب ووجد سبب وجوبه وبذلك  
 المناجحة كما لو صاحبه عن العشرة التي ضمنه بها عنه على خمسة او على  
 عشرين استناله حقا في الحال صح وكانه اخذ عو من بعض الحق وبرا عن  
 باقية والالم يصح وكذا اخذ ضامن او رهن من رهن يبيع قال المغموك  
 والاضل في الكل المنع عندي ولو سلم الاصيل الى الضامن المالا الذي  
 ضمنه به ابتداء من غير اجبار فهل يملكه الضامن فيه وجهان مبنيان

على

على هذا الاصل ان قلنا ان مجرد الضمان يثبت له حقا مله وله التصرف  
 فيه كاخذ الفقير الزكاة المعجلة للرا لا يستقر مله الا بالقرم حتى لو  
 ابراه رب الدين عليه دده الى الاصيل في الزكاة وان قلنا لا يثبت  
 حقا له مله وعليه دده الى الاصيل فلو هلك في يده ضمنه اما لو سلم المالا  
 اليه وقال اقض به فاصمنت عني فهو وقيل عنه في رد يفا المالا كما في  
 يد **الحكم الرابع** للضامن الرجوع على من اميل بالمه فموز بعد اذ ايه ولا  
 يثبت ذلك لكل صام من العرض لان ذكر المواضع التي يسمع المودى الرجوع  
 فيها والتي لا يستحق وقدم عليه حكمها اذا ادى دين غيرك بغير اذن متى رجع  
 دخمه ان من ادى دين غيره بغير ضمان فاما ان يؤديه باذنه او بغير اذنه  
 فان اذاه بغير اذنه ضمن المدين ولا يرجع المودى اتفاقا وان ادى عنه عوضا  
 كما لو ادى عن الدرام الثياب قال الشيخ من الصلاح الذي طهره بعد النظر  
 انه يصح ومقدرا من الملك من المودى لا المدين ثم منه الى رب الدين  
 كما نقده لو ادى من حبسته وهو تفرق على المحار في جواز رد مسئل الى  
 عن الثمن قبل قبضه وان اذاه باذنه فان شرط الرجوع فله الرجوع وقطعا  
 والا فوجهان صحهما انه يرجع وقدمنا الشيخ ابو محمد من الوجهين ان الهبة  
 المطلقة هل يقتضي ثوبا واولى بالرجوع هنا قال في الهبة وجه ثالث  
 فادق بيان يكون الواجب من طرح مله في جواب المتبطل لا فخرج  
 هنا وجه مثله وصح الشيخ ابو حامد وجه عدم الرجوع وعليه هل يقدر  
 دخول المودى في ملك المودى عنه على تبيل الهبة الصميه كما لو قال  
 اعنق عبدك عني مجانا ففعل او قد افنيه خلاف **وظهر** فادته على ما  
 ذكره في الدطير فيما اذا ارتفع العقد الذي ضمنه الدين برديعيا وغيره  
 هل يرجع المالا الى المودى او الاذن ولو قال لاد دين فلان ففعل لم يرجع  
 على الامر على الصحيح ولو قال لاد دين صامني ففعل فهو كما لو قال لاد ديني  
 ولو ادى المادون له في لاد بشرط الرجوع او دونه على قول الرجوع المالا  
 الذي اذن له فيه وجهان وان صاحبه عليه على غير الحبس صح على الصحيح

طبع



وهل له الرجوع فيه ثلثة اوجه اصحها نعم وجزمه المغوى وقالها انه ان  
لم يرد رجعت الدين بان قال اذا اقتص ديني او ما على رجوع وان قال اقتص  
اذا ما على من الدين مني لا او اذا اقتص رجوع وحيت ثبت الرجوع فيم يرجع  
خدمته خدم الضامن اذا اقتص على غير الجلس وتياقي **علا** الى مسئلة  
الضمان فاذا ضمن فله اربعة احوال احدها ان يضمن باذن من يصير ويؤدى  
بادنه فيرجع وان لم يشترط الرجوع **السابعة** ان يضمن بآذنه ويؤدى بغير  
اذنه ففي الرجوع طمة اوجه اصحها وهو المتصور ان يرجع وتاينها لا  
وتالها ان يضمن من غير مطالبة او بطلانية وامكنه مراجعة من يصير  
وامتدانه فلم يفعل لم يرجع والا رجوع وسببه الامام لا العرافين وعمر  
الخلاف فيما لوقا لغيره استر هذا ففعل وادى المثل هل له ان يرجع عليه  
**السادسة** ان يضمن بغير الاذن ويغرم بالاذن فلا يرجع في اصح الوجوه  
وربها القاضي والامام على الوجهين فيما اذا ادنى دين غيره بغير اذنه من  
غير ضمان ولا بشرط رجوع وادى هنا بان لا يرجع وادى بغير ضمان  
فيما اذا اذن في الاذن بشرط الرجوع والحال في هذه **احدها** يرجع كالو  
اذن لغير الضامن في الاذن بهذا الشرط وتاينها لا يرجع لان لردا متحقق  
بالضمان وصح النودي الاول وحضر المامدى الخلاف بما اذا قال لا  
عني ما ضمنته وحرم بعد الرجوع فيما اذا قال لا عني ما ضمنته ولم يقل عني  
وجزم بالرجوع ايضا فيما اذا قال لا عني ما ضمنته لرجوع على **مربع**  
حواله الضامن رب الدين على التمسك وحواله رب الدين عليه ان  
دعه الحقة عن الدين على عوض وصير رب الدين ميراثا للضامن قالوا  
في ثبوت الرجوع وعدمه ولو حاله على ميراث دين عليه وقبلها المحاك  
عليه ومحقناها بري الضامن ولا يرجع على المضمون عنه كالوامر ولا  
نسقط حق المضمون له عن المضمون هذا قاله الراعي قال غيره اذا  
صحناها ففي براءة دمه المحيل في الخلاف وقد مر فان قلنا لا مال ولا

لا يراذمة الاصيل اذا كان الحال بحيث لو ادنى الدين رجوع محذور ان يخرج على  
الخلاف على انما اذا حال على من لا دين عليه ومحقناها هل للمحال عليه ان  
يرجع قبل ان يغرم فان قلنا نعم وهو ما جزم به الراعي غرم هذا ان قلنا  
لا وهو ما جزم به ابن اله باغ لم يغرم لاحتمال البراء **فصل** جميع ما تقدم  
من رجوع الماذون في الضمان والاداء على من يصير مفروض فيما اذا اشهد  
الضامن على لردا من يقبل شهاده او الوادى من غير شهاده فاما ان يؤدى  
عينة الاصيل او حضوره فان ادنى في عينته فلا رجوع له وان كذبه المضمون  
له والمضمون جميعا ولم تخلف المضمون له وهل له تخلف المضمون عنه  
بناء في النعمه على انه لو صدقه هل يرجع ان قلنا نعم طرفة على نفى العلم بالاداء  
وان قلنا لا ابني على ان النحول ورد اليمين كالافرا او كالبينة ان قلنا  
كالافرا لم تخلف وان قلنا كالبينة خلت وقطع القاضي الطري وابن  
الصباغ وغيرهما بان لا يثبت له تخلفه على قولنا انه لا يرجع وهو الظاهر  
وان صدقه المضمون عنه وكذا المضمون له فوجهان اصحهما انه لا يرجع  
وهما كالجنتين فيما اذا وكله بقضاء دين فقتناه في عينته ولم يشهد هل يضمن  
وان صدقه المضمون له وكذا به المضمون عنه فوجهان اظهرهما انه يرجع  
بخلاف ما اذا قضى الوكيل الدين فلم يشهد وصدقته رب الدين وورثه لو وكل  
فانه لا يضمن قطعاً قالوا لا يثبت ولو كان المضمون عنه منع الضامن من  
الاستمارة وصدقته في الدفع وانكر المضمون له القرض والحكم في الرجوع  
كالوقضاه محضه يعنى على المذهب وهو القطع بالرجوع ولو كان اسره  
بالاستمارة فلم يشهد فلا يجوز ان يرجع عليه لانه نضيع فاذا طالبه رب  
الدين فادى باينا فهل يرجع فيه الخلاف السابق وان ادنى محضه المضمون  
عنه والمذهب المنصوص ان له ان يرجع وفيه وجه انه لا يرجع وجزم به  
سليم في مجرده ولو ادعى انه اشهد شهودا فاقوا او عاينوا او طرقتهم  
فان صدقه الاصيل عليه ثبت للرجوع وفيه وجه بعيد انه لا رجوع  
وان كذبه الاصيل في من شهاده فوجهان اصحهما ان القول قول الضامن



فرجع وثانيهما وجزم به القاضي البغوي ان القول قول من اصيل ولو قال  
اشهدت ذنبه او عمرا فقا لا حذب فهو كالمشهد بخلاف ما لو قال ما لم اقل  
بالتكاح لحضرة شاهدين فانه لا يقدح في اقرارهما في وجهه ولو قال لا اشدني  
ولعلنا تسينا ففقه من رد الالهام وجعلهما الغرلي وجهين ونظيرهما ما لو  
شهد شاهدان على خاتم بانه حرم مئة فاذرا وقال لا اشدني هل يقبل  
شهادتهما ولفظ في الاشهاد اشهاد وجعل اقراره من لو اشهد مستورين  
فقد لا يرجع وقد الواشهد فاستقيم عبدين او كان من فضا اهل الشهادة  
ولو قال المستور ان فاسق في وجهها احدى اهل الشهادة او لا هما  
الا فقا به وقرهما الغرلي من الوجهين في انعقاد التكاح بمستورين فان  
فسقهما بعد ذلك ولو اشهدوا احدا عما على ان خلف معه فوجهان  
اصحهما انه يفي في امحقاق الرجوع كذا ذكره الماوردي وقال القاضي  
والمستور في البند نجعي وسليم وابن الصباغ وغيرهم ان اشهدوا احدا وحلف  
معه رجوع وان مات او غاب فوجهان قال الرافعي ولا يفي اشهادا ومن  
يعرف صفة قريباً ثم لم يسم الضامن بینه على الاذ او قد حذبه المضمون  
له وحلف بقيت مطالبته لحاله فان احدى المال من الاصيل فذلك وان  
اخذه من هذا الضامن مرة اخرى فاشهد على الاذ والمالي وقضاه محضق  
الموكل في رجوعه الان وجهان اصحهما انه يرجع ولا يرجع بمما اتفقا  
وفيما يرجع به اربعة اوجه احدها بالاول وجزم به البغوي وثانيهما  
بالثاني وهو قول القاضي ابو حامد وصحة القاضي الطبري في تعليقه  
وثالثهما يرجع باحدى اهل البينة قال الرافعي قال القاضي الطبري هو  
الصحيح عتدي ودانعهما انه يرجع باحدهما ونظير ان هذا الخلاف  
عند اختلاف صفة المودعي او لا يابيا او الصالحة عن الدبيل فيهما او في  
احدهما ببعضه او بعوض اخر وفي استمرا جاع ما بقضه الضامن من المضمون  
عنه او لا على قولنا حقة في الثاني واما اذا قضى المودع بحضرة المضمون  
عنه واذرع الاحد فاعطاه ما بيا فرجع بالاول حيث ثبت للضامن

الرجوع

الرجوع على المضمون فان كان المضمون سليما يرجع مثله وان كان منقوما  
رجع مثله او بقيته فيه وجهان كالعرض **مردع** الاول اذا ادى  
الضامن الدين لربه كما ضمنه رجع به كما مر وان اعطاه اجود ما ضمنه  
كما لو اعطى الصحاح عن المكسرة لم يرجع بالصحيح وان اعطاه ادرى منه  
كما لو اعطى المكسرة عن الصحاح بغير رجوع فيه طرعا فاحدهما وهو ما  
اوردده القاضي المتولي انه على الخلاف الا في فيما اذا اعطاه من جنسه  
ما هو دونه في القيمة والثانيه عن محمد القطع بانه يرجع بما ادى  
وان اعطاه دونه في القدر كما لو صالحه من العشرة على خمسة ذابره  
المستحق من خمسة فانه يرجع بالخمس المبردة ويبر من الخمسة لآخر  
وسقى على مرصيل ولو صالحه على غير الخمس رجع انفا بخلاف المادون في  
اذا الدين من عرضان فان فيه خلافا تقدم به ان كانت قيمة المصلح عليه  
اكثر من قدر الدين لم يرجع بالزيادة وان كانت اقل كما لو صالح من الف على  
عوض يساوي شتمائة فوجهان وقيل قوله لا احدى ارجع تالاف وهو  
نصف في الصنف وهو الذي في الحادي والمجرب والنبية واصحهما انه لا يرجع  
الا بتسوية وبناها المتولي على الخلاف المتقدم ان الضامن هل علك ما  
ضمنه على المضمون عنه بنفس الضمان ام لا فغلي لن ولا يرجع بقدر الدين  
وعلى الثاني وهو الصحيح يرجع بقيمة العير ولو باعده العرض باء لاف  
ومقاصا رجع بالالف ولو باع لرب الدين العرض بالدين فان قال بعتك  
هذا العبد بما ضمنه لك عن فلان ففي صحة البيع وجهان فان صححناه  
فيرجع بما ضمنه او بالالف كما ضمنه وصحة العبد فيه وجهان اختار  
السيوطي الصحة وانه يرجع بما ضمنه ولو ضمن في دمي ديننا عن مسلم ثم  
صالحه عنه على خير او خسر ففي صحة الصلح وبراة المسلم به وجهان  
اصحهما انه لا يصح وثانيهما انه يصح وببر المسلم وعلى هذا اهل رجوع الصلح  
على المسلم ان قلنا في المسئلة لن ولي يرجع بقيمة ما ادى لم يرجع صفنا  
شئ وان قلنا يرجع بالدين الذي استقطه رجع هنا به وبر صم انه لا يتر



ولا يرجع والخلاف جارستوا كان الصمان بالاذن ام لا **الفرع الثاني** لسو  
ضمن السيد عن عبد دينا تعلق بدمته صح سوا اذن له ام لا وسوا  
كان العبد ما ذوقا في التجارة ام لا وطالب له ولا رجوع له بان  
ضمن بغير اذنه الا ان يوديه بعد عنقه باذنه ففي رجوعه الخلاف فيما اذا  
صح بغير اذن وادى بالاذن وان ضمن باذنه بحيث يستحق الرجوع  
لو كان حرا فان لم يكن فاذ ذوقا في التجارة فان ادى السيد له بعد عنقه  
ففي رجوعه وجهان وجهان الامام في الغزالي بانه يرجع قال في الخلاف  
راجع الى ان العبرة بحال الصمان ام بحال اذ ذوقا قال لا كفر ان كان لا اذا  
بغير اذنه لم يرجع عليه وان كان باذنه فهو كمن ضمن عن خروجه بغير  
اذنه وادى باذنه وان اذاه قبل العولم يرجع وحكي في الغزالي عن صاحب  
انه لا يرجع وهو شاكر وان كان ما ذوقا في التجارة والمضمون دين  
معامله واداه في العولم ففي رجوعه بعد العتق حمان لا صحها لانه لا يرجع  
وقد مر في باب ملائمة العبيد ان الامام بناء على ان المالكون اذا ادى  
دين المعاملة بعد العتق هل يرجع به على السيد ان قلنا يرجع به فالسيد  
لا يرجع هنا عليه وان قلنا لا يرجع ففي رجوع السيد هنا وجهان وجهان  
ان يخرج صحة ضمانه على القول بانه ان ذوقا في التجارة يتعاو يدمه السيد ام لا  
ان علقناه بما لم يصح **الثالث** ضمن الضامن دين اخر وادى الثاني فحكم  
رجوعه على الاول حكم رجوع الضامن على الاول في اذنه وفيه الاذن وعمله  
وحيث لا يثبت له الرجوع على الاول لا يثبت للاول اذ اذاه الرجوع على  
الاصيل وحيث يثبت له الرجوع على الاول فراجع رجوع الاول على الاصيل  
اذا وجد شرطه ولو اذ اذ الثاني ان يرجع على الاصيل وسر لا يرد ولا نظر  
فان كان الاصيل قد قال له اضمن عرضا مني ففي رجوعه على الاول وجهان  
كما لو قضى دينه باذنه وان لم يقل له ذلك فان كان الحال هكذا لا يقتضي  
رجوع الاول على الاصيل لم يرجع الثاني عليه وان كان مقتضيه  
فكذلك على الصحيح قال النووي والوجهان كالوجهين فيما اذا اشترى

عبد

169  
وذا عن غير البايع ثم اشتراه فوجد به عيبا قد ما كان في يده يرد ولا يرد له  
ان يردده على الاول او يردده على الثاني فاذا رده عليه رده هو على الاول  
ولو ضمن عن الاول الاصيل جميعا فاذا ادى كان له ان يرجع على ايهما شا  
وان يرجع فالمعص على الاصيل وبالبعض على الاول وبالبعض على الاول  
الاصيل ما عزم اذا وجد شرطه ولو ضمن اثنان اشترا فابدين بالاذن فاما اذا  
رجع على الاصيل فلا رجوع له على الاخر **الرابع** على زيد عشرة ضمنها اثنان  
كل منهما خمسة وضمن كل واحد منهما صاحبه فيما ضمنه صح ويكون كل منهما  
مطالب بال عشرة خمسة عن الاصيل وخمسة عن الضامن الاخر قال في  
احدهما خمسة فان اذاهما عن الاصيل رجع عليه او عن الاصيل رجع على  
فان كان صاحبه ايضا ادى خمسة اخرى فله الرجوع عليه فينقاصا  
او عنهما رجع على كل منهما بنصفها ولو ادى العشرة رجع بنصفها على صاحبه  
وبالنصف الاخر على الاصيل وهل له الرجوع بالعشرة على الاصيل اذا كان  
لصاحبه الرجوع لو عزم فيه الوجهان المسعد مان ولو صالح احدهما  
المضمون عنه مما سيقم له على يده فقد مر ان يفسخه وجهين فان  
صحناه فغرم لنفسه لم يرجع بشي على صاحبه وان قلنا لا يصح فان شا  
اخذ الباقي وهو شبعة من الاصيل وان شئت فخدمه وضمن ومن  
الكفيل لار حمة **الخامس** ضمن ضامن الثمن ففلك المبيع قبل القبض او  
رده المشتري بعيب او ضمن الضامن فان ردت المرأة قبل الدخول او  
فقط بعيبه او فسخ بعيبها فان كان قبل ان يودى الضامن المالك يرد وان  
كان بعد كان بحيث يثبت له الرجوع رجع ما عزمه على الاصيل  
ورد البايع والزوج ما اخذ ان كان باقيا وهل له استاكه وردد له  
فيه الخلاف المتقدم فيما اذا رد المبيع بعيب وعيد رآه عند البايع  
فاذا استأجرها ودمثلها والاصح المنع وان كان الفار قد رده  
وان كان بحيث لا يثبت له الرجوع لم يرجع الضامن على الاصيل نعم المضمون  
لم يرد ما اخذ لئلا يرد على الضامن او على الاصيل حكمه ما لو تبرع



بالصدق وطلق الزوج قبل الدخول شيئا في بابه ان شاء الله تعالى  
**السابع** لو ضمن بلسه الدين الذي في ذمته ففقد كل من ضمن ضامنا  
للسنة والجمعة كايه الرهن فيه وجهان صحيح المولى الثاني وان  
الدم الاول كالموقو الشتر بنا هذا بالف **السابع** ادعى الضامن ان  
المضمون له ابراه من ضمانه واحضر شهادته من اجدها المضمون عنه فان  
كان الضامن من غير المضمون عنه صح شهادته وان كان بامر فلا  
**الثاني** ادعى الضامن الدين فان زاد الرجوع على المضمون فقال المضمون  
ابرايذ رب الدين فله تخليف الضامن على انه لم يعلم انه ابراه

**الباب الثالث**

في الاختلاف بين الضامن والمضمون وفيه مسائل **الاولى** اذا باع  
واحد شيئا من اسنين بالف بشرط ان يحوز كل منهما ضامنا عن صاحبه  
ما يحضره بطل البيع قال الفقهاء اذا شرط على كل منهما ان يحوز  
عن لهما اذا فاك بعث منكما على ان يعطى كل منكما صاحبه كفيلا  
جاء واذا جرى الصمان من غير شرط او على الصورة الثانية كان له  
مطالبة معا ومطالبة من شانهما بالالف وهذا ان البعض وهذا  
بالبعض فان ادعى احدهما الالف برها جميعا ودفع المودى على الآخر  
فحسنت ما به ان اقتضى الصمان الرجوع وان ادعى كل منهما حسنت ما به لاصالة  
بريا ولا رجوع وان ادعى كل منهما حسنت ما به الكفاية جازت قول الفقهاء  
ولو ادعى احدهما حسنت ما به دون الرجوع فان ادعاها عن نفسه برها كان عليه  
اصالة وبري صاحبه من ضمانه وبقي على صاحبه حسنت ما به والمودى ضامنه  
بها وان ادعاها عنهما فلكل نصف حصة وان ادعى لم يقد شيئا فبوزع  
عليهما او يصير في الاثنيهما او يلا من شانهما فيه الوجهان المتقدمان  
في الرهن وقطعه فأيديهما فيما اذا كان بائعا الدينين رهن او كان عن  
مبيع لم يستلمه فان صرفه الى ما به الرهن افك والافلا وحكي بعضهم  
به لا الوجهين احتمالين فقال يحتمل ان يوزع المودى عليهما بالتسوية

وغير

ويحتمل ان يبرأ من الاصل ويبقى الضمان ولو اختلفا فقال المودى ادعى  
عن حصة لاصالة وقال الفاضل لا ادعى عن الضمان وحده شكنا فيه  
قال المودى المودى بمينه فان حلفه ندادى عن حصة نفسه برها وهل  
لرب الدين ان يطالب بحسنت المائة الباقية من حصة الضمان فيه وجهان  
اصحهما وفيه اجاب الفقهاء وجماعة نعم كما لو قال هذا المديون ملك بين  
اشترى به منه بشرطه استحقاقه فانه يقبل رجوعه على المذنب **وصبط**  
الامام الرجوع في لرا قد افق الا اذا امكن استناد الاقرار الى اليقين  
فرجع المقر ولا حظا لم يقبل وان لم يمكن امناؤه اليه فان ابتدا  
بالاقرار مع حصة مومة ثم رجع لم يقبل وان اقر في اثنا الحصة مومة و  
قبلها ثم وقعت ففيه الوجهان قال الفقهاء في ذلك لرب الدين فطالبة لآخر  
بحسنت ما به ولو ابراه الدين احدهما عن جميع الالف برها اصل وضمانا  
وبرا الاخر عن الضمان دون الاصل وان ابراه عن حسنت ما به المصلحة  
عليه برها وضمانا عن ضمانه وبقي عليه ضمان حسنت ما به التي على صاحب  
وان ابراه عن حسنت ما به المضمومة برها عنه وبقي عليه الحسنت ما به المصلحة  
وبقي على صاحبه الالف اصل وضمانا وان ابراه عن حسنت ما به الحسنتين  
معا سقط عنه نصف من اجل دفع المضمون عن صاحبه وسقط عن صاحبه  
نصف الضمان خاصة وبقي عليه نصفه والمصلحة وكما لا شهاية وحسنت  
وعلى المبراح حسنت ما به وان لم ينو شيئا فيحمل على المصلحة ويصرفه الا في  
من شانهما فيه الوجهان ولو قال المبري ابراه عن الحسنت ما به المضمون  
وقال المبري عن المصلحة قال قول المبري مع مينه وكذا حكم كل مدني  
ضمن كل منهما ما على من **الثانية** ادعى على سحف ضمانا عن غاييب بان  
قال استحق عليك الفاضلته عن فلا لا الغاييب اذ لا شك فلا الغاييب  
اشترى ما عبيد بالف وقبضته وضمن كل منكما ما على لرا او نحو ذلك  
فقد قال المرتبة في الصورتين الثانية ان قام على ذلك مينه واحد لالف  
من الحاضر رجع الحاضر بنصف لالف على الغاييب فاعرض بعضهم عليه



بان البينة انما مقام عند انكار واذا اذكر كان مكذبا بالبينة زاعما ظالم  
 المدعى فكيف يرجع على الغائب بما اخذه منه ظلما واخذوا منهم من حمله  
 على واذا لم يكن حذو بصره ويجوز ان مقام البينة مع اقرار الحاضر  
 فلا يثبت على الغائب بمقامه سئلنا انما يتوقف على الانكار لخصوصه  
 والشكوت يقوم مقامه سئلنا انما يتوقف على الانكار لخصوصه  
 على انكاره هو وانكاره الوكيل كاف فيه وقد سئلنا اذكر الضمان ون  
 البيع وهذا الانكار انما يمنع الرجوع بحقة الضمان ويجوز ان يكون الساعي  
 اذ اد بالرجوع الطهر فكون المراد الرجوع في الباطن وروى الظاهر  
 ومنهم من حمله على ظاهره وقالوا لا يمنع الرجوع وان وجد الزكذب  
 الصريح والبيئة ابطال حكم افكاره وحمله اخر ون على ما اذا صدقه  
 الحاضر لكن اقام المدعى بيته لثبت الحق على الغائب ايضا وعلى هذا هو  
 قضا على الغائب محتاج الى اليقين وعلى غيره كل هو قضا على الغائب فيه  
 وحيثما ناطقها نعم وعلى هذا ففي حاجته الى اليقين خلاف وصو والمادة  
 المشبهة فيما اذا كان المدعى سمي الغائب ورفع في نفسه وقامت البينة  
 على ذلك وقالوا اذا لم يرفع في نفسه يسمع البينة على الحاضر بالشك في  
 سماعها بالثمان وجهان من الخلاف في ان معرفة المضمون عنه هل يشترط  
 ان شرطناها لم نسمع على الحاضر بالثمان وقضى عليه بحسن ما به يشرايه  
 فقط اي على الصحيح في تبعض الشهادة وان لم يشترطها سمعت  
 بالثمان كما في الشك ولزمه الالف وهو صاحب لرافضياح انه يحتمل  
 وجهين احدهما لا يحتمل عليه لان الشهادة لا تثبت الا على الغائب ثانيهما  
 يحتمل عليه بالالف قالوا لو كان الغائب مجهولا وادرك الحاضر الضمان فلو  
 اقام البينة على الضمان عن المجهول فقولوا ان احدهما يسمع والثاني لا قال  
 الامام وهذا هل اذا لم يصر على الانكار فان اصر فلا رجوع وان  
 سلك بعد قيام البينة ولم يقر ولم يترفع فيه رد ولا يحد **الثالثة**  
 لو طلت المكفول له الكفيل باحدهما والمكفول فقال قد برى من حقاك

اما

اما بامر او غيره وادفعنا الكفالة واذكره المكفول له فالحق قوله مع  
 عينه فان خلف فكل للكفيل مطالبة المكفول به والخصم ورثه وجهان  
 احدهما نعم قالوا ما دام الوجه المقطع به اذا لم يقبل به لا يحد ودعه الى  
 استقاضي الضمان وانما ينقذ الخلاف في الرجوع بعد الغرم اذا كانت الكفالة  
 بمالك الخلاف كالخلاف في الواحد بالقرار الواقع في انما الخصام اذا  
 قامت البينة بخلافه وان ذلك فان خلف الكفيل رى ولم يصر المكفول به  
 بيمينه ولا بناية في الميزان وقد كفل ثم قال قد كنت ابراه من حقاك  
 قبل حقاك في لم اعرف هل يسمع دعواه للتخلف فيه وجهان ويجريان  
 في كل عقد مدعى بعه ما يرضى من ابطاله **الرابعة** ادعى رجل على اخراثة  
 ضمير له عن فلان القافا ذرفا قام شاهدا من شهدا احدهما انه ضمير لفا  
 وشهد لآخرانه ضمن خمس مائة ففي ثبوت الخمس مائة التي انفقا عليها  
 وجهان فان قلنا لا يثبت فلان خلف مع الشاهد بالالف فيثبت شهادة  
 الثاني لغو وان قلنا يثبت فلان خلف مع الشاهد بالالف على الخمس مائة  
 التي انفق دهما وياخذ كاللراف ولو شهد له الشاهد الاخر بالالف  
 لكن في اخذها موصولا بيمينها كرهه قضى منه خمس مائة او ابراه منها ففي  
 ثبوت لراف لفته اوجه احدها يثبت فعلى هذا المدعى عليه ان يحلف  
 مع شاهد القضا او الا برالمن بعد ادعائه واعادة الشهادة وفيه  
 وجه بعيد انه لا يحتاج الى اعادة الشهادة وباتى فيه وجه انفصال  
 تسمع للاستحالة وباتى بها لا يثبت لاحتمل ما به وعلى هذا المدعى ان يحلف  
 على الخمس مائة الاخر مع الشاهد بالالف وباخذه وقالوا انها لا تثبت  
 فستما ديماشي وان كان الغزالي قال في البسيط لا خلاف في ثبوت  
 الخمس مائة وكذا الخوازمي لو ادعى القافا لم يسمع الوجه طان اما بان  
 استندها الى غيره او اطلق فشهد له شاهدا ان كذا لوقا اخذها موصولا  
 بيمينها انه ان المستحق استوفى لراف وابرأه بطلت شهادته وان ذكر  
 ذلك مفضولا عنها فان كان بعد الحكم لم يوتر والمدعى عليه ان يحلف معه



على الفضا او الابراء وان كان قبله سبيل متى قضاؤه فان قال قبل ان يشهد قال  
ابن القاص تبطل شهادته وقال فما اذا شهد على اقراره بالدين شاهدان  
ثم عاذا أحدهما وقال قضاؤه او ابراءه المستحق بعد ان يثبت ان شهادته  
لا تبطل بل يقضى بالدين و يؤخذ الا ان حلف المدعى عليه مع شاهد  
القضا او الابراء او الفرض ان الاقرار لا ينافي الشهادة بالقرينة الا ابراء  
خلاف الشهادة بنفس الحق و لا يجوز يد شهادته بنفس الحق لا يبطل ايضا  
ولو ادعى الفاعل ضمان فشهد له أحدهما انه ضمنها عن زيد بن خالد بن رير  
والآخر انه ضمنها عن رجل يعرف عينه دون شتيه ثبت الالف على الصحيح  
ولو ادعى انه ضمنه عن زيد بن خالد فشهدا انان انه اقربطاه ولم يتعرضا  
لا ستم لاصل ثبت لا لث ومنهم من طرد فيه الوجه المتقدم وهو بعيد  
**خاتمة** قال ابن القاص لو كان على رجل تسعون دوها فضمنها عنه مريض  
بامر به ولا مال له غيرهما ومات من عليه الحق لم يترك الا خمسة واربعين  
دوها ومات الضامن كان لرب الدين فطالبة ورثة الضامن يستين  
دوها ويرجع ورثة الضامن ما شرب دوها ويرجع صاحب الحق على الميت  
خمسة عشر دهما هذا الفظة **واعلم** ان الضامن في مرض الموت ان كان  
حيث ثبت الرجوع ووجد الضامن مرجعا فهو من ائتمار المال وان كان بحيث  
لا يثبت الرجوع او لا يجد مرجعا مات لا يصير معسرا فهو من الملت فان  
طالب رب الدين ورثة الضامن لزمهم اعطاهما خرج من الملت ذيق الزايد  
عليه او جده احدها يلزمهم اعطاه و بانها لا وبالنسبة عليهم ان يبروه و جعلوا  
عند ثقة واستبعد الامام وقطع بان للورثة تغريم الاصيل هنا قبل  
ان يغرموا بخلاف غير هذه الصوة ومضى فتركه لا يصير لثلى الدين  
فلا دور ولا ن صاحب الحق ان اخذ من تركه الضامن رجوع ورثته ثلثيه في  
تركه لا يصير لثلى الدين فلا دور ولا ن صاحب الحق ان اخذ من تركه الضامن  
رجوع ورثته بثلثيه في تركه لا يصير وان اخذه من تركه لا يصير وبقي  
شي اخذه من تركه الضامن ويقع تبرعا اذ لا مرجع وان لم يتركه بالكلية

فقد دفع في الدور كاله حوال المذمومة فصاحب الحق فيها ان لا اخذ  
تركة لا يصير لثلى الدين ولا يخذ فليترك دهما من تركه الضامن ويقع تبرعا  
اذ لا مرجع ولا دور ولا ن ياخذ التسعين التي تركها الضامن ففقد في  
الدور ولا ن يا يغرمه ورثة الضامن يرجع اليهم بعضه من حيث ائتماره  
يصير في يدهم على الاصيل ايضا ويعز به صاحب الحق في تركه ويلزم من  
رجوع بعضه زياكة التركة ومن يتركها زياكة الغرور ومن يتركه  
زياكة الرجوع **وطريق** استخراج ان يقال ياخذ صاحب الحق من ورثة  
الضامن شيئا ويرجع اليهم مثل نفسه لان تركه لا يصير نصف تركه الضامن  
فيبقى عندهم تسعون الا نصف شي وهو بعد امثلي فانظر في المثال نصف  
شي ومثله شي فاذا استعوز لا نصف شي بعد شي فاذا جبرنا و قابلنا  
عدلت تسعين شيئا ونصف فاذنوا شي سنين فبان ان الماخوذ يستون  
وحينئذ يكون الستون دهما لله على الاصيل وبقي لصاحب الحق ثلثون  
فبما دون تركه بثلثين و سهم ورثته خمسة واربعون واخذ الورثة  
منها ثلثين وصاحب الحق خمسة عشر وستعطي باقي دينه وهو خمسة عشر  
ودكون الحاصل للورثة ثلثين بثلثين بقيت عندهم ولا ثمن اخذوها من  
تركه لا يصير ذلك مثلا ما وقع تبرعا وهو ثلثون **ولو بان** التصور كما  
مر لان تركه الاصيل ثلثون اقلنا ياخذ صاحب الحق شيئا ويرجع الى ورثة  
الضامن مثل ثلثه لان تركه لا يصير ثلث تركه الضامن فيبقى عندهم  
تسعون ناقصة دلت شي بعد امثلي المثال بالضامن وهو بثلث شي فثلاثة  
شي و ثلث فاذا استعوز لا بثلث شي بعد شي اقلنا فاذا جبرنا وقابلنا  
عدلت تسعون شيئا ويكون التي خمسة واربعين فذلك ما اخذه صاحب  
الحق صار دين الورثة الضامن على الاصيل وبقي لصاحب الحق عليه خمسة  
واربعون ايضا فبما دون تركه بثلثين و سهم وسهم يجعل بينهما نصفه  
**ولو بان** تركه لا يصير ستون فلا دور ولا لصاحب الحق اخذ تركه الضامن  
كلها ثم ياخذ من تركه لا يصير الحق الرجوع وبقي الباقي تبرعا **قال** ابن القاص



ولو كانت المسئلة بحالها وكان قد صنف عن الصائمين صائمان ومات الله ناس  
 الثاني ولم يترك الاستعيز ودها ايضا كان لصاحب الحق من بطالب ورثة  
 انما سافا فان ظالب ورثة الصائمين لولا كان كالمسئلة لولا لي ياخذ منه  
 سبعين من ورثة من كان عليه اصل المالا خمسة عشر ورجع ورثة الصائمين على  
 ورثة الذي كان عليه سلعين وان ظالب ورثة الصائمين ترك في اخذ منهم  
 سبعين من ورثة من كان عليه لصل خمسة عشر ورجع ورثة الصائمين الباقي  
 على الاول اربعين ورجع الصائمين الاول رتبة ما لم يكن عليه اصل الحق ثلثين  
 وعطروه في جوابه مما اذا طلب ورثة الصائمين الثاني سلعين لا نه اخذ  
 منهم تسعين فثبت لهم الرجوع اربعين فكان الباقي عندهم عشرين  
 فالجموع ستون ولم يترك من مال الاول الا عشرة لا نه اخذ منهم اربعين  
 فثبت لهم الرجوع سلعين ومعلوم ان الصائمين الثاني انما صنف تسعين  
 عز من ملك تسعين الاول صنف تسعين عن من ملك خمسة واربعين  
 فكيف يوخذ من الثاني الشرا ما يوخذ من الاول ثم اختلفوا في الجواب  
 فقالوا لرمنا اذ بومنت سو ياخذ صاحب الحق من ورثة الصائمين الثاني  
 خمسة وسبعين ورجع عذلهما على ورثة لولا ورجع ورثة لولا  
 على ورثة الاصيل بركة وهي خمسة واربعون صنف خمسة مائة وستين  
 خمسة عشر من الاصيل الباقي من العوض وذلك مثلا الثلاثين الثالثة  
 عليهم ولهم ثبت لصاحب الحق طالبة ورثة الثاني كمال الدين وقال الفقهاء  
 والاعراض ان له طالبة ورثة الثاني بجميع الدين ثم هم يرجعون  
 على ورثة الاول خمسة وسبعين ويترك عليهم خمسة عشر ورجع ورثة  
 الاول على ورثة الاصيل بركة كاذكر لرمناك وجرى هذا الخلاف في  
 طالبة بركة تسعين اذا طالب الاول ورثة الصائمين الاول وان اخذ الحق  
 الاول ورثة لراصيل بركة الصائمين عن رتبة الدين ثم المستحق في جواب  
 الاكثرين انما اخذ من ورثة الاول ثلثين ومن ورثة الثاني خمسة عشر  
 وان سافا اخذ الكل من ورثة الثاني ورجعوا هم على لولا ثلثين فيصل

و

التي تمام حقه بالطريقين وعلى جواب لرمناك لسن له من المال في الاصلين ان  
 سافا اخذها من ورثة لولا لا رجوع وان سافا اخذها من ورثة الباقي  
 ورجعوا على ورثة لولا

### كتاب الشركة

وهو فتح السنين وكسر الراوي بكثر السنين فاستكان الراوي المترك بغير قاي  
 ما يثبت في اللغة الاحتمال على السنيوع او المجاورة وفي الشرع ثبوت  
 الحق لا سني فضا عدا في الشيء الواحد كيف كان والمقصود هنا الشركة  
 الناشئة عن اختيار لقصد التجارة والمعاملة وتحويل لربح لا كل  
 شركة ولا تستحق عقد استقلال بل هي الحقيقة في وكالة واذن كل واحد  
 من الشركاء لا يخرجه التصرف في المال المشترك بالمصلحة لا بعوض  
 والكلام في الكتاب في بركة فصول الاول في اركانها. والثاني  
 في احكامها. والثالث في الاختلاف الواقع بين الشركاء **الفصل الاول**  
 في اركانها وهي بركة. المال المشترك. وصيغة العقد. والتعاقدان  
**واعلم** اولاً ان الشركة التي يقصد بها الربح اربعة انواع بركة منها باطلة  
 وهي شركة المفاوضة وهو ان يشركا على ان يكون بينهما ما قبلت شيان  
 ويرحان من غنم وعليهما ما يلزمهما من غرم من غير خلط مال **وثانيها** شركة  
 الايدان وهو ان يشركا الحرفان كالحالين على ان ياد لشيء دون بينهما  
 يقتضاوا وتفاوت ستوا فيفق حرفة او اختلفت وقيل في هذه وجه  
 وقيل قول انهما صحيحان ولم يثبت لهما على المذهب لوان الشريكتين  
 نظر فان افرد عمل احد سافا من الاخر اقر كل منهما بكسبه فان اشركا  
 فيه قسم حاصل بينهما على قدر اجرة مثل عليهما **وثالثها** شركة الوجوه  
 وفترت بمقاييد احدها ان يكون احدها حاملا وله مال لاخر خيرة  
 بالتجارة ووجاهة عند التجار فيشتركان على ان يكون العمل من الوجبة  
 والمال من الحامل وهو بركة لا يستلزم الوجبة والربح بينهما وثانيها ان  
 يشركا وجهان لبيتا على الزمة على اجل على ان ما يتبعه كل منهما



لغيرهما مسعانه وود كان لا امان والريح بينهما وتالهما ان يتباع وجيه العرو  
في الدمه وحملها الى محمول لبيعها ومما حصل من الربح كان بينهما ومما طله  
على الوجوه كلها ثم ما ابتاعه احدهما في الصورتين وهو له ربحه وعليه حصة  
الا اذا كان صرح بالاذن في الشراوين فحسب ما شتره وقدره ونوي  
المشترى الشرا له فتكون بينهما فاما الصورة الاولى فليست شركة بل قراض  
فاسد فان لم يرد المال انقدا اذداد شيئا فاستاد فاذا باع وحصل ربح  
فالربح كله لرب المال للبائع اجرة عمله على ما استحق اجرة فان لم يصد  
منه الا قلة لا تغيب فيها وهي صيغة البيع لم يستحق اجرة **والنوع الرابع**  
الصحيح شركة العنان وهي ان يخرج كل منهما مالا ويشتركان فيه ولما  
اذا كان **النوع الاول** المال الذي يقع فيه الشراكة وسطره خمسة شروط  
**الاول** ان يكون غير منقوم فلا يجوز عقد الشراكة في المقومات وعن  
الحسن الجوزي من اصحابنا انه لا يصح حواري الشركة في العوض كلها  
اذا استوت قيمتها سواء كانت من جنس واحد او اجناس وهو من ذهب مائة  
وهو غريب واحد او غير الحقوق منقسم الى نقد وشئ اما النقد فلا خلاف  
في حواري الشراكة فيه والمراد به الدنانير والدرهم المضروبة الحاصلة فاما  
غير المضروب من الحلي والسبايك والتبر فقد اطلق لراي كثير من الراي فيها  
وحتى المتوني فيها الوحيين لا يتبر في المثلي والرافعي الظاهر انه لم يقف  
عليه فقال يجوز بنا الحذر في التبر على انه مثلي ام لا على ما سياتي في الغصب  
فان جعلناه منقوما لم يحزد الا في حصة الخلاف في الملييات واما الدرهم  
المعشوسة فاطلق الراي في منع الشركة فيها وكلام بعضهم يقتضي بحزم  
على الخلاف في حواري القراض عليها وقا صاحب العدة الفتوى على حواري  
الشركة فيها اذا استمر في البلد وواحياء وصحة النواهي واما الملييات  
ففي حواري الشركة عليها قولان وقيل وجهها ناصحها الحواري وعلى هذا السطر  
التساوي في الصفات وهو يقتضي التساوي في القيمة صرح بالروايات  
وغيره وقيل لا يشترط ان استوت قيمتهما فيها شركان في السوا وان اختلفت

كما اذا

هذا يشترط التساوي في الصفات وهو يقتضي التساوي في القيمة  
كما اذا كان ادب هذا من الخطة يتساوي عشرة واردين لا يتساوي  
خمس منها شريكان مثالته كذا قاله العراقيون والبعوث وهذا مبني  
على قطع الطريق في التليات عن التساوي في القيمة وعند الفقيهين  
وبعضهم ان التبر لا يملك القوم في البعوث وان اذ اتممت على  
راي المال لا يملك الجز على اصح القولين **هذا** اذ انشأ العقد على  
عروض متينة لكل واحد منهما **اما** لو عقداها على شروط مشتركة بارت  
او ابتاع او غيرهما فصح سوا كانت منقومة او مسلية واذا اراد عقدا  
الشركة في العروض منقومة وفي المثلية على قول المنع فيها **فاحيلة** ان  
جمع كل واحد منهما نصف عرضه بنصف عرض صاحبه سواء اجانس  
العرضان واختلفا ويتقايضان وبان كل منهما الاخر في التصرف مثبت  
احكام الشركة قال الما في هذا اذ المرشطان في البائع الشركة فان  
شروطها فسد البيع وقال القاضى المتولى لا يثبت الشركة حتى يتساونا  
عقد الشركة للبرصير العروض مشتركة ولكل منهما التصرف بحكم براد  
انتهى ومقتضى هذا ان لا يثبت احجاب البيع عند المفاضلة قال الرافعي  
والذهب بثبوت احكام الشركة على لراي لا ولا يشترط علمهما بقيمة  
العقد جزم المعاقدة على الصحيح من الوجهين وقال الرافعي هذه الشركة  
كالشركة في الخطة تشير الى ان فيها الخلاف الحاد في التليات  
ولم يتبايعا العروض ولا في باعها بعرض او نقد ففي صحة البيع قولان  
مراتب تغرب الصفة فان صححناه كان التبر مشركا بينهما اما على  
التساوي او التفاضل فحسب القيمة فياذا كان كل واحد منهما الاخر في  
التصرف **ومن الخيل** ان يبيع كل منهما بعض عرضه لصاحبه بغير في الدقة  
تبر متفاضلا ومنها ان يشتر با السلطة بغير واحد ثم يدفع كل منهما  
عرضه لا عن حصته من التبر **الشرط الثاني** الاحتياط فيشرط ان  
يخطا المال الخطا لا يثا في معه تمييزا لا احدهما عن الآخر فان كان المال

144



مشارك بينهما على الشيوع فهو العرض بل هو ابلغ من الخلط هذا على غير  
طريقه القاصي والتولي فلا يصح الشركة الامع اتحاد الجنس والنوع والصفة  
فان اختلف الجنس كما لو كان من احد هاد نائير ومن الآخر دراهم او خلا  
المستمر بجان المكان والنوع كما لو كان من احد هاد هبنا مصرنا ومن الآخر  
ذهبنا مغربيا او الصفة كما لو كانت دراهم احد هاد هبنا مصرنا ومن الآخر  
احد هاد كسرة او دراهم احد هاد كسرة او دراهم احد هاد كسرة او دراهم احد هاد كسرة  
شركة معينة ودراهم الاخر عبقا او سودا او غير مثقوبة او غير عري او  
من شركة اخرى في البيعة والشود وجه عن الاصطري ولو خلا الخلطة  
البيضاء بالحمراء في الاكفاب ذلك وجهان احدهما انه لا يكتفى بملك كل  
واحد منهما عرضا وهما متفقان في الوصف في القيمة كثنوين والبيعة احدهما  
بالاخر التماسا وايونش الزوال لم يكتف ذلك ولو كان لا حاد هاد هبنا مصرنا  
ونائير ولا حاد هاد هبنا مصرنا وانبعا بها عرضا قوم ما ليس بقدر البسلة  
منهما عما هو نقد البلد فان استوفينا في القيمة فالشركة بينهما على التماسا في  
وان اختلفا كما لو كانا الدنانير تسادى ما يتدر درهم والشركة بينهما بالاقا  
وقا الشيخ ابو نصر عني انهما اذا اشتريا بعذر الدراهم والدنانير يكون  
في صحة الشرا ولو كانا لو تاعا عيني لكان بينهما عيب صفقة واحدة فمن  
واحد لا فالمن المبيع **فروع** فالرواية في لو خلا المال ونما يعر فان  
ما اكل منهما بعلامه جعلها كل منهما لمعرفتها دراهمه ولا يعرفها غيرها  
ولا يتردى من التمييز هل يصح الشركة نظر الى حال الياسر او لا يصح نظر  
الى حالهما فيه احتمالا **فروع** لو كان لواحد بغلة والاخر من ادة وشركا  
مع ثالث ليس في الما بنفسه عليهما وتكون مشاركا بينهما فهي شركة فاسدة  
نص عليه فلو استوفى الثالث وباع الما لم يكتفى الما ومنه منه طريقا احدا  
ان فيه شبهة اقول لا حاد هاد هبنا مصرنا انما يختص به المستفي في الثاني انهم يشتركون فيه  
ويشتركون في الاجرة بلما بلما والثالث انما لا يكتفى الما مستطاعا قدر راجح  
ولم يرضى الجمهور بهذا الطريق واحصهما ان كان الما لو كان المستفي فهو له

وعليه

وعليه لكل واحد من الاخر من اجرة المثل وان كان مباحا فان قصده نفسه  
فذلك وان قصده بالاستقفا الشركة في الما فهو على الخلاف في جواز  
الشركة في تلك المباحات فان قلنا لا يجوز فالما المستفي وعليه لصاحبه  
اجرة المثل وان جوزه فهو الاصح فالما دونه مشاركا بينهما وكل يكون  
بينهم الا على عدد دراهمهم او على نسبة اجور امثالهم سواء زاد على اجور  
امثالهم او نقص منه وجبان صحح كل منهما جماعة ونسبوه الى المصنفان قلنا  
يوزع على عدد الروبوت المستفي ان يطالب بكل واحد من صاحبيه ثلث اجرة  
مستفوعة ورجع كل واحد من صاحبه لبعلة والمزادة على كل من جرة المستفي  
ثلث اجرة مستفوعة ملاه وعلى الثاني لا راجع بينهما **المال** لو استأجر ثغلة  
من صاحبه وراوية من صاحبه ودخلا استقفا الما المباح ومخناه فان  
افرد كل احدهما بعقد صح فاذا استقي حصل الما المستأجر وان قصد لراجع  
نفسه وان جمع بين الكل في عقد واحد ففي صحة راحة قولان كما لو  
استأجر ضيق من شين ثمن واحد فان قلنا يصح وزعت لاجرة المسماة  
على قدر اجور امثالهم وان قلنا لا يصح قال الشيخ ابو علي يكون الما المستأجر  
ايضا وان نوى الاجير نفسه لان مسعفة مصنوعة على المستأجر باجره  
المثل وقا لراما ما لو جردان دون له وتسقط اجرة وعليه اجرة البغل  
والراوية ومحل المولى في اذا وردت بوجارة على غير المستفي والمثغلة  
والراوية فاما اذا الزم ذمتهم نقل الما في صح الاحاق قطعنا اذ ليس هذا  
اعيان مختلفة بغير ضما جباله وان قلنا لا يصح لراوية لتمام  
المباحات فاذا افرد استأجر المستفي بعقد الاستقفا لا يكون الما المستأجر  
**الثالث** لو كان لواحد بغلة والاخر بيتا لراوية لراوية فاشركوا  
مع رابع على ان يطحن في الحاصل من اجرة الطحن بينهم لم يصح فان استقر  
العامر على طحن في الدمية فطحنه بهذا لا لا استحق المسمى وعليه اجرة  
المثل لصاحبه وكل الوعقب بيتا والمغل والحجر او استأجرها احاق  
فاسدة واستقر على طحن في الدمية وان استأجرها لخلطة الحاصل



والالات من حلا كما دافد كلامهما بعقد صحيح وجب لكل منهما المسمى وان  
جمع الكل في عقد واحد بالزمن دهم الطرخي صحيح العقد وكانت لرجل  
المستأمة بينهما ارباعا واربعا جعون فيما بينهما باجرة الثلث لوطحوا بالالات  
التي اشترى لوطحها لان كلامهم استوفى ربع منفعة عينه واستوفى  
كل واحد من اصحابه ربعا فيما اخذ من كل منهم ربع اجرة الثلث وان عقد  
مع واحد منهم واستأجره له طرخي هذا وان نوى ان يعقد العقد عن  
نفسه وعن شركائه او صرح بذلك فهو كالوعد مع الاربعة وان  
اطبق ولم ينو شيئا لزمه ذلك في نفسه وقد مر ذكره في العشرين وان  
استأجر غير العامل واعيان الات ففيه القولان فاستدنا  
الاخاف اسحق كل منهما على مال الخطة اجرة مثله وان صحها وازرع  
المسمى عليه ورجع كل واحد منهم على كل من اصحابه بربع اجرة ماله  
وقال الرويلاني يوزع بينهم على قدر اجور امثال اموالهم **الرابع** لو اجد  
بذرة ولا حرا للحرث فشا دهما على ان يحرق ويرزع ودون الزرع  
بينهم لم يصح فلو زرع فالزرع لصاحب البذر ولا حرا من عليه اجر  
المثل ولا طرخي لا لراش في الزرع الا بالاشراك في المذوق ولو  
اصاب الزرع افة ولم يحمل منه شي فلا شيء لصاحبه المتوفى قال الرافعي  
هو عقد ولا عن القياس الظاهر وقال النووي في قول المتوفى للصواب  
في هذا ايضا نظر وكذا لو كان لو اجد وروى لا حرا بزرع فشا دهما  
ثالث على ان يعمل ويكون العمل بينهم لم يصح والعمل لصاحب البذر ولينه  
من الورق واجرة العمار ولو اشترى حواشي التراب او فاح لخدمه بعض الدود  
من صاحبه لا يشترى حواشي العمل ولا نظر الى التفاوت فيما يخرج من الدود  
كما لا ينظر في البدل المشترك الى التفاوت فيما يثبت فلا يثبت ذلك  
الفالح في الفتاوى ولو عقد الشريك على ان يزرع اجدها العمل ومن الاخر الورق  
لم يصح والعمل بينهما وعلى صاحب الورق نصف اجرة العمل وعلى العامل نصف  
قمة المهر فان كان العمل بينهما والورق بينهما صحيح وان تفاوتا في الورق

ادنى

او في العمل رجع صاحب الزيادة بالزيادة وان صح الشريك **الخامس** لو دفع  
رجل الى رجل ارضا على ان يزرعها بغير شريك عنده على ان يكون له ارض  
والغراس بينهما لم يصح قال ابن سريج وليس هذا شره ولا فراض مكنون  
الارض لربها والغراس للعامل والرب لارض على العامل اجرة ارضه فان  
طالبه رب الارض بالقلع وان لم ينقص قيمته به لزمه ولا شيء له عليه وان  
كانت منقص فلربها وطالبته به وعليه ما ينقص ذلك نقفا على ابقا الغراس  
باجرة فذلك وان مال رب الارض اقلع غرسك وعلى ما ينقص وقال رب  
الغراس اقره بالاجرة قد منا قول رب الارض ولو قال رب الغراس اقلع فذلك  
ما ينقص وقال رب الارض اقره بالاجرة قد منا قول صاحب الغراس ويقال  
للأخر ايا خرفان ثمره بغير اجرة والا فقلع عليك ما ينقص ولو قال  
رب الارض اعطيه قمة الغراس وقال رب الغراس اقلع فذلك ما ينقص اجبته  
ولو قال للغراس اعطى قمة غراسي وقال رب الارض اقلع وعلى ما ينقص  
اجبته وان اختلفا في القيمة والاجرة فقال رب الارض حدد القيمة ليكون  
الكل لي وقال الغراس اقره ذلك بالاجرة او قال رب الارض اعطى لاجره  
واقره وقال رب اعطى القيمة ودون ذلك لم يجز واحدهما على ما يطلبه  
الاخر ولو كان كذلك الغراس زرع لم يدرى لرب الارض مطلقا بقلعه  
وعليه ابقاؤه باجرة المثل **الشرط الثالث** للشركة ان  
اخلاط المالكين بعقد الشركة فلو دخل طاهما بعد العقد لم يصح على الصحيح  
وقيل يصح اذا وقع في مجلس العقد وفي اشراط معرفتها بقدر الصبر  
في الماحالة العقد وجهات طهرها انه لا شرط اذا اذن معرفته من  
بعد ما اخذ الخلافة اذ اذ كان بين اثنين مال مشترك كل منهما جاهل بقدر  
حصته منه فاذا اجدها للاخرية بيع حصته او جميعه فباعه والحال  
كذلك لم يصح وفيه وجهان اظهرهما نعم ودون التميز بينهما ايضا  
ولا شرط اسما المالكين في العقد على المذهب عن برهما انه شرطه وقيل  
انه رواه عن غيره قال برهما وهو موقوف ولو عدل المالكين كقضى المزار



ولم يعلم مقدارهما **الركن الثاني** صيغة العقد فلا بد من صيغة ذلك  
على الاذن في التجار والمصرف وعز من سرح انهما اذا خلط المال على  
قصد الشركة او ابتاعا معا على قصد الشركة جاز لكل منهما ان يصرف  
في جميع المال من غير حاجة الى اذنه يصرف في جعله في الخلط بالراضين  
شركة وجزم به صاحب الرضا وهو خارج على انعقاد البيع بالموافقة  
والمذهب الاول فان اذن كل منهما له صاحبه صريح في التصرف او  
قالا اشترى كما على ان يتصرف كل منهما في مال صاحبه صح وان اذن احدهما  
للآخر في التصرف في الجميع وله اذن له للآخر تصرفا للمال في جميع  
المال او تصرفا للآخر الا في نصيبه قال الرمام وهذه الصورة بظاهر  
القراض في كل وهل بشرط انفراده باليد في هذه الحالة كالقراض في  
وجهان وفي القضاة الطبري والسند يحيى والروائي هذه ليست شركة  
ولا قراض بل هي ابتاع وقد اذن له صاحبه في التصرف في الجميع وقال  
انا لا تصرف الا في نصيبه ولو شرط احدهما على الآخر ان لا تصرف في  
نصيبه بطل ثم ان غير الاذن جنسا للتصرف فيه صح سواء وجوده  
ام لا بخلاف القراض ثم لا تصرف في المادون في نصيبه الا في  
ذلك الجنس وان قال بصرفه في آخره ما ثبت من احاسن الاموال وانجر  
فوجهان اصحهما انه يصح وتاسهلا من الرعيين في اخوان القاض ولو  
امتنع على قوله اشترى او عقدنا الشركة او شادكك فقال قلتم بل  
اذنا في الصحيح ولو استعمل لفظ المفاوضة اذا اشترى العنان صح  
نص عليه **الركن الثالث** العاقدان ويشترط فيهما ما اشترط في الوكيل  
والوكيل على ما سأل في منشا الله وذكره مشا ركة اهل الذمة يتوكان  
المصرف الدمى والمسلم كادكره اكل طعامهم وقد استأدركه الفساق  
الذين لا يحرون عن الربا **الفصل الثاني** في حكم الشركة للشركة احكام  
**الاول** يسلط كل من الشريكين على التصرف اذا وجد الا في منهما  
فيصرف بالصلحة كالوكيل فلو باع بغير اذن او غير صحيح وكذا لو

اشترى

اشترى من المثل في الحال المتوقع زيادة في المستقبل ليس له البيع لسنة  
ولا بغير بقدر البلد ولا البيع والشرا بالغير الفاحش الا باذن شريكه  
وعز الشيخ كالذي من يونس انه يجوز البيع بغير بقدر البلد وهو غريب  
فان خالف لم يصح في نصيب شريكه قال ابو اسحق المروزي ولا يضمنه  
للاختلاف وردوه عليه وفي صحته في نصيبه فولا يفرق الصفة  
فان قلنا يصح ان يفتتح الشركة في البيع وصار شريكا من المشرى  
والذي بطل في نصيبه وان اشترى بالغير فان اشترى بغير المال  
فهو كالو باع بالغير فان اشترى في ذمته لم يقع للشركة وعليه ذلك  
المنزخ الصالح له ولو اذن احدهما دون الآخر تصرفا للمادون  
دون غيره ولا فرق في صحة التصرف من ان يكون المال في يده او في يد  
الآخر اذ في يدها ولو شرط انفراد باليد في صحة الشرط وجهان  
ولا فرق في صحة العقد من ان يكون المال في يدها او في يدهما او  
يد احدهما قد تقدم ذكر وجهه انه بشرط في المادون ذالم يترى  
من الطرفين ما يشترط في الذمة يقع مشتركا وللمبايع ان يطالبه  
بكل المني ناداه من خالص ماله وكان مال الشركة لم ينقل منه شيء  
رجع على شريكه حصته وان كان ناصبا في وجوعه به وجهان  
ولكن لا حد لها المسافة عما لا شركة ولا ابتاعه الا باذن الآخر  
فان فعل ضمن نصيب شريكه وله الرد بالحب فلو اختلفا فاذا  
احدهما الامتنان جاز للآخر رد نصيبه على الصحيح ان صدقة على  
ان الشركة للشركة او كان صريح به في العقد **الركن الثاني** كذا الزبح  
والخسران موزع على قدر المالين سواء شرطاه ام لا سواء اشتاديا في العمل  
او تفاوتا فان شرطوا التشارك في الربح مع المفاوضة في المال او عكسه  
او على نسبة اخرى بطل الشرط ان كان الشرط لم يخص من يدرجه وان  
شرطا زيادة لمن له من يدية العمل او يخص بالعمل فلهما احداهما صح  
والرايد يقع في مقابلة عمله في مال شركته وهذا عقد جمع شركة



وقد اضا وهو اقيس عند الامام فعلى هذا في اشراطه وانفراد الشروط  
لله الزيادة باليد وجهان ختم الغرابة باشرطه واصحابها انما لا يصح  
وثالثها اننا نفرد بكل العمل صحيح ان شرطه زيادة في الربح وانما نفرد  
بمزيد عمل يصح وحيث فتد الشرط في الحالين فتد السرد لكن لا  
نؤثر في فتد التصرفات وادع على الامام لولا اتفاق عليه فعلى هذا ان  
كان اخذها عملا في فاضل مال لم يخرج استحقاق حرقه ولا يجب فيه العزم  
عند الفاضلة كالمال المشترك من غير عقد وفيه وجه انه يؤثر في فتد  
الاذن فلا يصح التصرفات ووجه انه يبطل الشرط دون عقد الشركة  
**الحكم الثالث** للشركة الخواز وهو عقد خاين من الجانبين لكل منهما  
فتد هاتين شيئا وسفتن بموت احدهما وجنونه واعاياه وفاق الربا في  
في الاعاياه ان يكون سيرا لا يستقطبه فرض صلاه فلا سفتن فيه  
ويمن ان يسقط به فرض صلاه ثم ووقتها سفتن به ثم في صورة الميت  
ان لم يكن على الميت دين ولا وصية فالمواد البالغ العاقل الرشيد لا يفتا  
عقد الشركة فانما يقبها ما اخذ به صيغة انشاء العقد وكذا يصح العقد  
ان كان المال نقدا وان كان عرضا فوجهان احدهما وهو ظاهر النص  
نعم وثانيهما وهو القياس عند الفاضل لا يمدن بنا ونما على الخلاف في  
ان لو ادت معنى على جوار الموت القديم نعم يجوز بلفظ التصريح  
والجديد لا وهو نفع ربع على القطع منع الشركة وعلى العزم للشركة  
بالاشاعة والاولى ان ياذن لمنه التصرف حتى ينقض جميعه ليعلم  
خلفه الميت وتصرفه بعد ذلك لاحتمال ظهور دين على الميت وان  
كان مولى عليه له غرا وجنون فعلى وليه ما فيه المصلحة من لا مدين في  
الربا في فان قاسم والخط في الشركة فالقسم باطله مردوده وان  
كان على الميت دين فليس له ايضا الشركة الا اذا قضى الدين من موضع اخر  
وان كان هناك وصية فان كانت لمعجز كالواو حتى يزيد بالسنة بخير  
بين الامر من كالمواد ان كان دينا وان كان مجزوا عليه بخير لانه

كانت

كانت الوصية للمال المشترك قال الفاضل في قوله كالمال المشترك في التفسير  
ولا يتبعه صحيح لان قوله جديد غير مستعمل في ذلك الميت قال الماوي  
ولا يضر الحمل بمقدار الربح عند المقر في كل الصود وان كانت  
لغير معين كالفقير لم يخرج انشاء عقد الشركة الا بعد اخراج الوصية فاذا  
اخرجها صار المال باقما وفي الشركة في المال المتفاضل الوجه المتقدم  
للاما على انه لا يصح المقدم وحيث اخترت بقرعة عقد الشركة فلا بد من  
انشاء عقد لا يستأجر الاول وسفتن ايضا بفتن اخذ ما فاقوا في  
احدهما كالاخر غير ذلك عن التصرف ولا يصرف في نصيبه ان غيرك  
المخاطب دون العاقل عن التصرف في نصيب المخاطب قال الفاضل  
يبطل الشركة وهو يقتضي ان المخاطب لا يتصرف وهو ظاهر القول بان  
عقد الشركة اذن في التصرف ولا يفتن على انشاء اذن بعده ولو  
فلا يصح الشركة وفي فتد احدهما وجهان صحيحهما سفتن فيه غيرك  
كل منهما وهو ما اوردده الامام والغرابة في الفتوى في الماوي وسلم في  
بجده وثانيهما وهو ما اوردده الفاضل والطريق ابن الصانع وبناهما  
الميت على انه يجوز لهما التصرف بمجرد العقد ام لا بد من اذنته  
بعد ان قلنا بالاول ان لا يفتن وان قلنا بالثاني وكانا صراحا بالاذن  
فلذلك منهما التصرف الى ان يعزك حتى الرد في الطريق انه يرجع فان  
اراد انه سفتن في جانب صاحبه لم يعزك هو وكان له التصرف وان  
اراد سفتن في جانبها معا ان لا اذا سفتن وطالب احدهما البيع  
والاخر القسمة اجبر طالب القسمة **الحكم الرابع** ان كل واحد من الشرك  
اي في المال المشترك ولا يضمنه الا بالاعتدى نادى على صاحبه  
بسبب خفي هلك وان اعاه بسبب ظاهر لم يقبل قوله حتى يقيم البينة  
على السبب فاذا اقامها صدق بيمينه في التلف به ويقبل قوله  
في رده الى شركه وكذا يقبل قوله في حصه واحد من المال ولو  
ادعى التلف وحلف عليه وادعى شركه شاهد من المال كارت في يده



بعد الوقت الذي ادعى المثل في وجهها فاحدها بطل بمبنة الشافعية وبطل  
العرف وما بينهما عن القاضي الفاضل انه ان ذكر وجهها يجوز مثله في اوقات  
الى بعد المثل ثم علم منه لم يطل ولم يواخذ به والا مطلقا الزم به **فروغ** ان  
قلد ما عني فساد الشركة وقد تقدم انها ليست عقدا مستقلا بل هي وكالة  
توكيل في الجواب ان لفظ فساد الشركة يطبق على طوع على طاعة مع ان احد مقارن  
به فساد الاذن كما اذا صدر الاذن من غير اهله كالمسكين والوارث اذا  
كان على الميت دين وله وصية فانه لا يجوز للشريك التصرف بمقتضاها  
او في غير محله كالموهوب والبيع قبل قبضه او على غير ما لمعين كقوله مهما  
اشتريت من شئ فلك نصفه وقول البراءة اشتريت من شئ فلك نصفه  
وثانيهما فساد الشرط كالشرط لا حدها زيادة في الزرع فان الشرط يطل  
وسبق الاذن على الصحيح فيصح التصرف وتوزيع الزرع على قدر المالين  
وثالثهما فوات مقصود العقد في ثبوت الزرع لهما على سبيل المالك وذلك  
عند عدم انحلال المال في التصرف يصح ويحتمل كل منهما بمرح مساله  
**واعلم** ان الامام حكي خلافا فيما اذا شرط لاحدهما زيادة في الزرع على ما يقتضيه  
صحة هل يفسد الشركة او يقتصر الفساد على تزيين لفقد التصرفات  
وتوزيع الزرع على المالكين لا الرافعي ولم يتعرض غيره لحكاية الخلاف بل اخرجوا  
بالنقد والتوزيع واجاب الامة في المحلة عليه فلعل الخلاف ارجح  
الى الاصطلاح في بعضهم بطلقه وبعضهم منع فيه لبقا اكثر احكامهم  
وما حكاه الامام قد نقله الماود في الروايات واطلاق فساد الشركة  
بالمعنيين الاخيرين يترتب معه بطله احكام صحة التصرف والتوزيع  
على قدر المالين وهو مقتضى الصحة وجوب اجرة مثل عمل كل منهما على تاجر  
وذلك ثمره فسادها ويظهر ذلك عند المناقشة في برامك عند  
الفساد او امتنعنا التفاسير **فروغ** لذلك مثلا لافها اذا كان  
الفساد بسبب اشتراط زيادة في الزرع فنقول المستركانا ان  
يتساوينا في المال او يتفاوتا فان تساويا فيه واستويا في العمل فنصف

عمل

عمل كل منهما يقع في ماله والنصف الاخر في نصيب شريكه فستخرج حصة  
وعليه له مثله فيقع في التفاسير ان تفاوتا في العمل كما لو كان عمل هذا  
بشأ ومائة وعمل هذا بشأ ومائة فان كان الاكثر عملا المشروط له  
الزيادة فنصف عمله مائة يقع في ماله واجرة عمله في مال صاحبه مائة  
لصاحبه عليه اجرة عمله في ماله خمسون فيقاسان فيها وسقى له عليه  
خمسون وان كان برافق عملا المشروط له الزيادة فمثل يرجع صاحبه عليه  
بالخمس الباقية من اجرة عمله في نصيبه فيه وحققنا صحة العمل  
فيما لو اختلف احدهما بالعمل هل يرجع نصف عمله على اجرة صاحبه واما اذا  
تفاوتا في المال كما لو كان احدهما ألفا والاخر الفان فاما ان يتفاوتا في  
العمل او يتساويا فان تفاوتا فان كان الاكثر عملا كما لو كان  
عمله بشأ ومائة وعمل الاخر بشأ ومائة فمثلنا عمله في ماله وثلاثة في  
مال صاحبه وعمل صاحبه على العكس منه فهو للاكثر ما لا يثبت  
الماسن على اقلهما مالا ولا فلهما مالا بل على صاحبه لا كونهما  
سواء فيقاسان فان كان الاقل مالا الاكثر عملا والصورة كما قلنا فثلث  
عمل صاحبه الاقل في ماله وثلثاه في مال شريكه فله صاحب الاقل  
ثلثا المائتين وهو مائة وثلثه وثلث فيقاسان في الزيادة  
على المائة وسقى لصاحبه الاقل على صاحبه الاكثر مائة درهم وان  
تساونا في العمل فله صاحب الاكثر ثلث المائة على صاحبه الاقل ولصاحب  
الاقل ثلث المائة على صاحب الاكثر يكون الثلث الثلث فيقاسان  
سقى لصاحبه الاكثر على صاحبه الاقل ثلث المائة **فروغ** على هذا الجواب  
الاجرة مما فسد الشركة بالمعنيين الاخيرين اما الشركة الصحيحة  
فاذا اختلف احدهما فيها عملا لم يستحق زيادة ولا اجرة في مقابلته  
وقال صاحب التقريب والشيخ ابو محمد والامام اذا جاوزنا اشتراط زيادة  
في الزرع لم يخصص عملا او اطلقا لم يستحق توزيع الزرع على قدر  
المالين فمثل ثبت لمن زاد عمله اجرة فيه خلاف من يجازي الخلاف فيما اذا

اجرة



استعمل صانعاً يعمل باجرة ولم يسم له اجرة وفيه خلاف **الفصل الثالث**  
في خلاف وفيه مستأيل **الاولى** لو ادعى احد الشريكين على الآخر خيانة  
لم يسمع دعواه حتى يبين قدر ما خان به فاذا بينه سمعت فان ادعى  
عليه صدق يمينه وفيه وجهانها لستمع وان لم يبين القدر ولو كان في  
يد احدهما ما كفا دعوى الاخر انه من مال الشركة واذ ذكر ذوا اليد صدق  
بيمينه وكذا لو قال ذوا اليد هو من مال الشركة وقال الآخر هو مخمض في  
ولو قال ذوا اليد كان من مال الشركة ثم خلع يد بالقسمه فاذا ذكر لآخر  
صدق بالآخر بيمينه ولو اشترى شيئاً في الذمة فظهر فيه ربح فقاك  
الشريك شريكاً للشركة وقال المشتري بل لنفستي او ظهر خسران فقاك  
بالعكس صدق المشتري بيمينه سواء ادعى انه خرج بالشركة او فواه  
ولو كان في يديهما او في يد احدهما ما كفا دعوى الآخر انه اخذ منه  
قالا الشركة وانما اخذت نصيبك خلف كل منهما على نفق ما يقوله الآخر  
وجعل المالا بينهما فان خلف احدهما دون الخالف قضى له **الباقية** عند شرك  
بين اثنين وكل واحد منهما لآخر في بيعه فباعه وكان ما ذواله في قبض الثمن  
او لم يذكر ولنا الوكيل بالبيع عليك قبض الثمن من اخلافه في قبضه فذلك  
يفرض على وجهين احدهما ان يدعى الموكل ان الوكيل البايع قبض الثمن كما له  
وبطالته بنصيبه منه وتوافق المشتري على ذلك وانكر البايع  
ذلك فلا مطالبة للموكل على المشتري في الخصومة معه ويستقط عنه  
حصه طاهر بل هما هنا خصومتان احدهما بين الموكل والوكيل الاخرى  
بين الوكيل البايع والمشتري وقد تقدم هذه وقد تقدم هذه فان  
تقدمت خصومة البايع والمشتري وطالب البايع المشتري بالثمن  
فاذعن ان سلمه اليه فان كانت له يمينه قضى بها وان لم يكن قالوا  
قولا البايع انه لم يقبض مع يمينه فان خلف احد نصيبه ولم يخذ نصيب  
الموكل ولا يستأهمه الموكل فما اخذ وان ذكر وحلف المشتري انقطع الطل  
عنه وان نكل المشتري ايضا الزم تسليم نصيبه اليه على المذهب ان

اقام

اقام المشتري يمينه بالاداء اندفعنا المطالبة عنه ولو شهد له الشريك  
الموكل بالتسليم مع شأها اخر او حده ليحلف معه فان كان بعد ابراء  
البايع عن حقه قبلت فان كان قبله لم يقبل في نصيب نفسه وفي قبوله  
في نصيب البايع قولا بتعريض الشهاكة فان قلنا يقبل حلفه معه وبريت  
من جميع الثمن ان قلنا لا يقبل فلو شهد بقبض حقه البايع من الثمن قبل  
قطعا قال القاضي لكن يظهر من اذ لك على الخلاف ان ما اخذه الشريك  
هل يستأهمه الاخر فيه فاذا انفصلت خصومة البايع والمشتري فتخاصم  
الشريكان وادعى الموكل على الوكيل حصته من الثمن به قصها صدق الوكيل  
بيمينه ثم ان كان خلف وقبض من المشتري حصته من الثمن حلف ان لم يقبض  
الا نصيبه بعد الخصومة الجارية منها ولا يمنع من الحلف دخوله عن الثمن  
مخاصمة المشتري ان كان قد ذكر وان ذكر الوكيل خلف الموكل واخذ منه  
نصيب نفسه ولا يرجع الوكيل البايع به على المشتري **وان** تقدمت  
خصومة الشريك في ادعى الموكل على البايع انه قبض الثمن وطالبته حصته  
منه فعليه اليمين والقول قول الوكيل انه لم يقبض ولا يقبل شهاكة الشريك  
على البايع وان ذكر البايع عن المميز حلف الموكل واخذ نصيبه من الوكيل  
وللموكل مطالبة المشتري بيمينه من الثمن والقول قوله انه لم يقبض  
نصيبه فيحلف ويأخذه ولا يمنع ان يحلف ويطلب من المشتري حقه  
ذكره وخلف شركته في الخصومة الاولى مع شرطه ان كان قد ذكر  
على المذهب وفيه وجه ضعيف انه يمنع وقال امام انه غريب منقاس  
والقياس طرده فيما اذا تقدمت خصومة البايع والمشتري وذكر وحلف  
المشتري يمين الرد حتى ثبت للذي لم يبع مطالبة البايع بنصيبه من  
غير حجة بد خصومة **الوجه الثاني** ادعى الوكيل البايع ان الموكل قبض  
المن كلة وصدق المشتري واذكر الموكل فان انكر الموكل الذي لم  
يبيع ما ذواله يقبض الثمن **الحالة الاولى** ان يدعى ما ذواله فيقبل  
المشتري من نصيب البايع ثم يفرض صونان كما في الوجه الاول فان خاصمه



الذي لم يبيع والمشتري فالقول قول الذي لم يبيع في انه لم يقبض فحلف وياخذ  
 نصيبه ولا يشاركه الشريك فيه وان ذكر حلفا لمشتري ويرى ان  
 تخاصم البايع والذي لم يبيع حلف الذي لم يبيع وان كان قد نكل عن  
 العين مع المشتري ويرى فان ذكر حلفا للبايع انه قبض واحدا منه  
 نصيبه ولا رجوع له على المشتري ولو شهد البايع للمشتري بالقبض لم  
 يقبل **الحالة الثانية** ان لا يكون ما ذكروا من جهة البايع في القبض  
 فالمشتري لا يبرأ عن بيع من التمسك المذنب ونقل المزداد انه يبرأ من  
 نصف الثمن باقرار البايع ان سرده قبض وهو يشتر بسقوط نصيب الذي  
 لم يبيع كما في الاول في اقراره له بحايات منهم من عطله ومنهم من ادله على  
 المذهب فالوكيل البايع اما ان يكون ملكا وما من حقة الذي لم يبيع في القبض  
 ام لا **القسم الاول** ان يكون ما ذكروا فيه فله مطالبة المشتري بحصته  
 من الثمن وليتبرأ له مطالبة نصيب الذي لم يبيع ثم اذا تخاصم الذي لم يبيع  
 والمشتري فعلى المشتري البينة على القبض فان لم يدر بینه فالقول  
 قول الذي لم يبيع ثم اذا حلف اخذ حقه فلو كان لو كمل البايع اخذ حصته  
 فقول الموكل مستأجرة فيه وجهان اذ هو قول المزداد والمفهوم  
 والمأورد في غيرهم وصحة الروايات فعلى هذا يتخير بين ان ياخذ من  
 البايع نصف ما اخذ ومن المشتري نصف النصف وبين ان ياخذ  
 الكل من المشتري فان اخذ من البايع لم يبق معه الا ربع الثمن وهذا خلاف  
 ما اذا لم يكن الذي لم يبيع ما ذكروا في القبض فانه لا يشاركه وثانيهما  
 قول ابن سريج انه لا يشاركه وياخذ حقه من المشتري واستحسنه الشيخان  
 ابو حامد وابو علي لكن في الاول على هو وان نكل فالمسئلة محتمل وحيث  
 لا يشاركه اذا باع المشتري صفقة واحدة وقبض اخذها نصيبه  
 من الثمن وليس بكذا هل يختص به ام يشاركه لآخر فيه وجهان ويبنى  
 عليه ما لو شهد البايع للمشتري ان الموكل الذي لم يبيع قبض نصيبه فعلى  
 الاول لا يقبل شهادته هذا المشهور وقال القاضيان شهد قبل ان ياخذ

منه

منه النصف الباقي قبل على اي المزداد وان كان بعد لم يسمع وعلى الباقي يقبل  
**القسم الثاني** ان لا يكون البايع ما ذكروا في القبض في العراق غير البايع  
 مطالبة المشتري بحقه وما ياخذ يستلم له ويقبل شهادته البايع للمشتري  
 على الذي لم يبيع في المذنب وقياش البنا الذي ذكره ابو علي عود الخلاف في  
 مشاركه صاحبه فيما اخذ ومخرج بقول الشهادته على الخلاف قال وفي قباي  
 الحياطي حكايه وجه ان اخذ الوارث اذ قبض من الدين قد رخصه لا يستأجره  
 الاخر الا ان ياذن له المدين في الرجوع عليه ولا يحذله فالا سواه وهذه  
 المسئلة لا اختصا من البايع بالشيء المعقود لهما **الباب الرابع** **الفرع الثالث** ليس  
 له جبر لخصاصه بالباب عبد بن رجلين غصب غاصب نصيب احدكما  
 خاصة باقرار اليرب دون صاحبه فيصح من لم يغصب نصيبه بيع نصيبه  
 ولا يصح من لا يبيع نصيبه الا من الغاصب او ممن يقدد على ان يرضاه منه  
 على الصحيح ولو باع الغاصب الذي لم يغصب العبد صفقة واحدة بطل بيع  
 الغاصب دون صاحبه ولا يخرج على الخلاف في يفرق الصفقة لمغدها ومن  
 من خرج عليه ومنهم من صح صحة نصيب بيع المالك على الخلاف في ان الشريك  
 اذا باع نصف المشتري مطلقا ولم يصفه لا نفسه موصرا في نفسه او  
 لشيع وفيه وجهان فعلى الاول يصح بيع المالك نصيبه وعلى الثاني يبطل في  
 نصف نصيبه وهو الربع وفي الربع الاخر قول الثوري ولو وكل الذي لم  
 يغصب نصيبه الغاصب في بيع نصيبه فباع الكل فان لم يصرح بالوكالة  
 لم يصح في نصيب المعشوب منه وفي صفته في نصيب الموكل قولان  
 وان صرح ففي صفته في نصيب الموكل الطريقان فيما اذا باعها باقتهما  
**الفرع الرابع** ادعى احد سمانه باع هذا من مال الشريك وكذا وقته  
 وطلب في يد حلف عليه فخرج البيوع مستحقا ورجع المشتري على البايع  
 قال ابن سريج لا يرجع البايع على شريكه لانه مودى في من يستحق الرجوع  
 عليه بميمنه وقال بعضهم يرجع لانه ثبت بميمنه قبضه وتلفه والرجوع بقت  
 بشيئا نه فابت عنه في البيع كما لا يثبت النسب بشهادة النساء اذا



شهد بالولاية بثب **الخامس** ادعى كل من الشريكين انه دفع جميع مال  
الشركة لصاحبه خالف كل منهما لادعوى صاحبه ولا يرجع واحد منهما على الآخر  
بشي **السادس** استرا احد الشريكين عينا للشركة في الذمة فطوالت بمهنة فأتى  
المن من ماله فان اذاه لعدم توقف الشركة رجع على ماله بحسنه وان كان  
مع بوضعه ففي رجوعه بها وجهان **السابع** لو اشترى شيئا بايديه من  
عنه قد والامتعاين الناس به مثله فان استره في الذمة وقع له لم يلزمه  
المش من حاله فان عد من مال الشركة ضمن نصيب صاحبه وان  
استراه بعين مال الشركة لم يصح في نصيب شركة وفيه نصيبه فولا الفرق  
ولو كان شركة لم يصح فان ولنا يصح في نصيبه فقد انقسم المالا  
بصورة التي له لعنه وكذا اذا اشترى شيئا من مال الشركة فدون منه قدر  
لا يتغابنه وقا حين البيع انه من مال الشركة او قامت به بينه والبيع في  
نصيب شركة باطل وفيه نصيبه فولا الفرق ولا يصح نصيب شركة في  
البيع الا بتسليمه للمستري خلاف ما اذا باع المودع الوديعة كذا قاله  
ابو اسحاق وقال ابو حامد عندي انه ضمن هذا مجرد البيع ايضا **هـ**

### باب الوكالة

وهي خاتمة اجماعا وقا القاضي بها مندوب اليها لا منها من المتعاقبين على  
المصالح والكلام فيها يندرج في ثلثة ابواب . باب ما كان ما  
يعتبر في كل واحد منهما في صحة العقد فيعرف به صحيح الوكالة من فاسده  
وباب في احكامها وباب في الاختلاف الواقع بين الموكل والوكيل

### الباب الاول

في اركانها وهي اربعة . الموكل . والوكيل . وما فيه التوكيل . وصيغة العقد  
**الاول** ما فيه التوكيل وله ملته شروط . **الاول** ان يكون قبالا  
للنيابة وهو ما لا يعين له مباحثه كالبيع والشراء ولو كان فيه انواع  
احدها المعاملات فيجوز التوكيل في البيع بانواعه جميع السلع والصرف  
والسلم والاسلام والتولية ولا يشترط فيه الاستجار ولا رجاء

والمر

بسم الله الرحمن الرحيم  
قد اذن السيد الميرزا محمد  
ابن السيد محمد بن محمد  
في ان يوكل السيد محمد بن محمد  
في ان يوكل السيد محمد بن محمد  
في ان يوكل السيد محمد بن محمد

والمرضاة لا ديقان والصلح والحوالة من الجانبين والضان والشفاعة والشركة  
والوكالة والوديعة والاعارة والاستعارة وان قلنا ضمن طان العضوب  
والضاربة والمجالة والمستاقاة والفرض والمهنة والامتنان والوقف  
والابراء والوصية وقبولها وقال القاضى لا يجوز التوكيل في الحوالة والضان  
ولا الوصية وهذا بصير ذلك صامنا ومجيلة وموصيا محتمل وحيز فاك  
الامام والمذهب القطع بصحة التوكيل وعلى هذا يقول جعلت موطننا  
لك كذا وموصيا لك كذا واظنك بالالف الذي لك على موطنك على ماله  
على زيد وجوز ايضا في الاخذ بالسفعة وفي النكاح اجابا وقولا وفي  
سمنية الصداق وقبضه واقتاضه وفي تسليم الصفقات والحسابات  
وسلمها ونقل وجهه الى منزله وفي الخلع والطلاق في صحة التوكيل  
طلا في احد الزوجين وجهان وجه البيع انه لا يتم الا بالتعيين المرجع  
الى السمترة ومحتمل ان يبنى على ان الطلاق يقع عند اللفظ فيصح ان  
عند التعيين فلا يصح وقد قال البغوي ان قال طلق واحدة لا بعينها  
فان قلنا هو اذا فعله الزوج طلاق واقع صح وعلى الزوج التعيين  
وان قلنا لا لزام طلاق فلا قال وان قال طلق احداهما بعينه فطلق  
وقصد معينه صح فان مات قبل ان يبعثها منع الموطن منها حتى يعين  
وفي الاقاله والفسوخ في العقود والرافعي لمر ما هو على الفور قد  
يكون التوكيل فيه بقصر انتهى قد صرح المتولي به فيحمل على ما اذا لم  
دلت له عذرية الناحية او وكل في حال توجهه الى الفسخ وفي التوكيل  
في الروية والاختيار على القول بصحة بيع الغائب خلاف تقدم ويصح  
في الفسخ بعد رقة المشتري واما الاجازة فقال البغوي محتمل ان  
يقال لا يجوز وهل يجوز التوكيل بها اجازة فيه وجهان كما في التوكيل  
بالاقرار وحوز في الامتجاع على الصحيح ولا يجوز التوكيل في تعيين  
اربع من الزوجات ولا في تعيين المطلقة والمعلقة المهمة وفي اختيار  
الزوجات قولان يصح وقال المتولي ان غير اربعة وقال كذا في اختيار



فحق التوكل بالرجعة جاز و هذا الوقا لا كذا في احتيا هذه للطلاق  
وهذه للعتق والذكاك والرفق وجوز في عقد الذمة من الجاسن وجوز  
واستيفاء الخربة والصدقات وفي قبض براموال حقوقها واقباضها سوا  
كانت مضمونه كالمبتع والديون المستحقة او غير مضمونه كالرهن كذا  
اطلقه وقال **الشيخ** عن الدين بن عبد السلام لا يوكل في رد المعصوب  
والمشروط مع قدرته على رده اذ ليس له دفعه الا الى مالكه او من يجوز له  
اخراج المعصوب من الغاصب والستر وجمع قدرته على رده بنفسه  
وتمثل ان يحمل هذا على التحريم دون الصحة ولا يجوز توكل الذي المسلم  
في قباض الخربة على وجه قلة التوكل في جود ان يكون المسلم وكذا للذي  
في كل الضرقات الا في قبول النكاح المحوسية وزوال انتة الكاوة والمحوس  
يجوز ان يكون ويكفي المسلم في كل شيء الا في قبول نكاح مستلمة وفي زوج  
موليته وشرا المصحف والمسلم اذا منعنا صحتة منه والذم في الخزي في  
التوكل والتوكل يتوكل ولا منع الكافر باسلامه عن توكل المسلم وغيره  
وجوز توكل اصناف الزنوات في قبضها لهم والفقراء في قبض الكفارات  
ولا يجوز النيابة فيما يتعلق بمقصوده بغير الفاعل وهو العبادات والمعاك  
ولا يجوز التوكل في القذف والزنا وشرب الخمر والسرقة والقتل والغصب  
واحكامها است في حق مرتكبها الا ان يكون بالعضة بمجيبا يرى فرض  
ظاعته او صبيا لا يعقل فندخل في ضمانه ومقتضى هذا ان يصغر الحامل  
على الغصب المعصوب اذا لم ينفذ يد الغاصب على القول بان الحامل على  
انقاذ المال مضمونه ولا في الجنائيات ولا يصح التوكل بالاسلام والصلاة  
والصوم والاعتكاف والجهاد ولست منها الحج والعمرة وكفنا الطواف  
اذا اتى بها الاجير على الحج على خلاف فيها با في الوضابا وفرقة الزنوات  
والكفارات والصدقات والا صاحي ودخل الصفا والهدايا وفي نيابة  
الولي عن الميت في الصوم خلاف تقدم في بابه وطرده بعضهم في الحياة  
عند العجز وجوز التوكل في ازالة النجاسات وان كانت عبادة وفي صبت

الا

الماء على اعضا المتطهر وفي التيمم عند العجز والخوف بالعبادات والتمسك  
فلا يجوز التوكل فيها واما السهادة على السهادة ففي كونها وكالات خلاف  
ومحق باليمين اللعان والادلاء والفسامة فلا يجوز النيابة فيها وجعل النودي  
الحق من اللعان باليمين الكلمة الخامسة خاصة فان كان بريلا بطلاة و  
عناف وقلنا ينعقد بهما وهو المذهب كان في صحة التوكيل بهما ماسيا في  
تعليقها واما الطهارة فلا يجوز التوكل فيها ان علينا شوايب الايمان وهو  
الاصح وان علينا شوايب الطلاق صح وصحة النكاح فذا قال المراء و  
الطلاق العراقة قولك بانه لا يصح فان صحناه فمحمل ان يقول ان على موكل  
لاظهاره او جعلت موكل مظاهرا منك وان يقول موكل يقول انت علية  
كظهرامه كما قاله سلم في الدعوى ان التوكل يقول موكل فلا بد على فلا  
كذا وفي معنى الميراث ايضا المذد وتعلق الطلاق والعنف له الدافعي وحكي  
التوكل في التوكل في تعلق الطلاق وجهان لانه ان كان المعلق عليه صفة  
تقع لا محالة كطلوع الشمس صح وان كان قد لا يقع كدخول المار لم يصح  
وسبغ ان بحري هذه في تعلق العرق واما المذير فجزم القاض حسن بسع  
التوكل فيه والقاضي نوال الطيب وابن الصباغ بصحة قالوا هذا بالكاتب وشاه  
التوكل على انه وصية فيصح او تعلق عتق فلا يصح ومقتضاه ان يحكي فيه على  
انه تعلق بخلاف المقدم في المغلوب لا القاضي هل يصير بالتوكل تعلق  
الطلاق والعنف متعلقا لهما ومذرافيه وجهان ولا يصح التوكل فيما هو بعيد  
كوكيل احد النصارى في خمره نور مجلس الصنف لقبض بعد مفارقة الموكل  
مترلا الحصونه مترلة حضود الموطر ولومات ففي قيام وارتد مقلا منه  
في ذلك وجهان قال الروياني ولا يجوز التوكل في عتق الميت لا من فر وضر  
الكفريات اي منقع عن ناسره وهو يفهم ان الوكيل اذا المراد من كلفا به  
كالذم على القول باشرط ائنيته فيه والعبد انه يصح وفيه نظر فانه  
يصح الاستيجار له وقياسه صحة التوكيل قال **الرواية** ويجوز التوكل  
في السبوق والرمي لانهما حاله واجازة ويجوز في القضاء والدعوى **اشهر**



احد لا والاصحاب في مسائل **الاولى** بضممة التوكيل بالاقرار وهو ان يقول  
 وحلتك في ان يقر عن لفلان وكذا وجهان احدهما قال الغزالي وهو ظاهر  
 النص وقال البند بنجي وصاحب المذهب هو ظاهر المذهب وصحة البعق انه  
 يبيع واطهرهما عند الاكثرين وهو قول ابن سريج وقطع به الجرجاني في البحر  
 والنفوس في دعم القاضي انه لا خلاف فيه انه لا يبيع فعلى هذا هل جعلت  
 بنفس التوكيل فيه وجهان اصحهما عند الجمهور نعم وعند المعوي وعلى الوجه  
 الاول ينبغي ان سئل للتوكيل حديث القرية وقدره فلو قال لا قرعني لفلان شي  
 او ثوب فوجهان احدهما وجزم به الماوردي في الغزالي انه لا يبيع واصحهما  
 انه يبيع ودطالت بنفسه كما لو اقر له بشي في الخلاف في الشهاد  
 بالاقرار بالمجهول وعلى الاول هل دون الموكل مقرا بشي فيه الخلاف المقدم  
 ولو قال لا قرعني لزيد فقط فوجهان احدهما انه كما لو قال لا قرعني بشي  
 واصحهما انه قطع العاصم ان لا يارنه شي كما لو قال لا مقرو منهم من طرده  
 فما اذا قال لا مقرو كلهم البند بنجي يبيح في صيغة ان يقول اقرار التوكيل  
 ان يقول اقرت هكذا وكلام غيره يقتضي ان يصح ان يقول موكل في مفرط  
 وكان بعض مشايخ العصر يقول جعلت موكل في مفرط لك بكذا او هل يجوز  
 مقرا بنفس التوكيل في الجمهور لا وبقبحهم الراغب في البر ما روى انه ان تغرك  
 التوكيل قبل الاقرار يمنع الاقرار وفيه وجه حكاه الماوردي انه دون مقرا  
 فان قلنا دون مقرا جاز ان يشهد على موكله بالاقرار بذلك قال الجرجاني  
 وغيره ولو قال لا قرعني لفلان بالف له على فهذا انرا فقطعا ولو قال لا قرع لفلان  
 حدها لا القاضي لم يرد انرا لانه لم يقل عن **البانية** في التوكيل في تلك  
 المباحات باثبات اليد كالخطاب والاحتشاش والاصطياك واستقرا  
 الما احياء الموات وجهان وقيل قولنا اصحهما انه يبيع فيحصل الملك فيه  
 للموكل اذا قصد التوكيل وفيه لزمينجا لذلك طريقان اصحهما انه على الوجهين  
 والمالي عن ابن جرح الجزم بالمنع والمال في به قال ابن القاص في بر ما من القطع  
 بالجواز ويتقدربا بالمد والرابع قاله الرومي في جواز التوكيل في الاصطياك

على العمري في السمع او على  
 السني قال لا يصح التوكيل  
 بالاقرار في مدله اوجه احدها  
 صح والناظر والمال ان  
 وله ان يقر عن موكل  
 وان وكله بالاقرار عن موكل  
 لم يصح او يقر عن موكل

دخوه

دخوه باجرة وفي حوائج غيرها وجهان ولا يجوز في احياء الموات بلا اجرة  
 فقطعا ولا يجوز باجرة على ابراهيم ولو فسدت لرجاحة فالمتمم بالتمسك باجر  
 وعليه اجرة مثله فلو قصد الاجير نفسه قال الشيخ ابو علي دكرتم الاستناجر  
 ايضا وتوقف فيه بر ما **رفع** لو امره بالا لقاط فاقطع فالا فاضيان  
 ابو الطيب والرويان في ابن الصباغ كان الملقط احق به ولم يذكر فيه الخلاف  
 في الخطاب وقال العمري محتمل ان يخرج على الوجهين فيه قال النوادي  
 وروا لا قوي **الثالثة** يجوز لكل واحد من المدعي والمدعى عليه التوكيل  
 بالخصومة سواء كان المدعى مالا او عقوبة لادمي كالفصاح وخذ القذف  
 وغيرهما من الحقوق سواء كان الخصم حاضرا او غايبا صحيا او مريضا رجلا  
 او امرأة مخدرة او برزة وسواء ضي الخصم ام لا وليس للآخر لامتناع من  
 حضور خاصة التوكيل فاذا استعصى طالب الحق على خصمه لزمه الحضور  
 او التوكيل ولا يجوز التوكيل باثبات حد ودالله حد الحز والزنا وذلك  
 لا يسمع فيها الدعوى لا قامة الحد في شهادتها بالزنا والحد القذف  
 خلاف ما في بابيه وجوز التوكيل في استيفاء حد ودالله تعالى للامام  
 والسيد في حد ملوكه في حصونهما وغيبتهما وكذا في استيفاء عقوبات  
 الادمن محضه الموكل بالفصاح وخذ القذف بل سغير ذلك في حد القذف  
 وقطع الطرف على الصحيح هذا اذا وكله بعد بثوته فاما قبله ففيه وجهان  
 وهل يجوز في غيبته فيه طرق وشهرا فيه قولنا اصحهما انه يجوز وثانيهما  
 لا قال الرويان وبه نفى الثاني المقطع بالجواز واختاره ابو حامد والطبري  
 والثالث القطع بالمنع وقربهما القاضي من القول في ثبوت العقوبات  
 بالشهادة على الشهادة وبكتاب القاضي لا القاضي فان قلنا لا يصح  
 فافترس التوكيل وقع الموكل لانه لم يستوفه موكله صححة وار قلنا يبيع  
 فاستوفاه بعد العتق وقبل العلم ففي وجوب الدنة قولان وبناءا ابن  
 ابن الصباغ على القولين انرا التوكيل قبل العلم والخلاف في الحقيقة  
 راجع الى ان العتق هل يصح قبل العلم وصرح به المحامي في خصم المارة

54



القول في ادلائح الوكالة في مسافة اشهر من ذين العفو او مساوية كانه اذا  
 كان على مسافة خمسة ايام وعفا قبل القضاء من نفسه فاما اذا كان بعد  
 منه كما اذا كانت في مسافة عشرة ايام وعفا قبل القضاء فادبجه فعفو باطل  
 كما لو دعي منها الى الجاني وعفا قبل وصوله اليه فلا شيء على الوكيل واذا قلنا يلزم  
 الدية قال ابو اسحاق هي دية عدم محض في ماله وقال ابن الهيثم هي دية خطأ  
 موجبة على العاقلة وان قلنا لادبته فقي وجوب العاقلة وجهان **الشرط الثاني**  
 ان يكون ماله التوكل لموكل ولو وكله بطلاق زوجته سنها او بيع  
 عبده سبيله او اعانته فوجهان صحيحان عند العراقيين والقاضي والظاهر  
 وجزم به الغزالي انه لا يصح ذائنها وهو ما اوردته المغيرة في افني به الفقهاء  
 انه يصح ذكفي حصول الملك عند التصرف قال الرافعي يجوز ان يقات  
 الخلاف عما يدعى ان لا يعتبرا بحالة التوكيل او بحالة التصرف وله نظائر  
 انتهى **في نظائره** ما اذا دخل محرم حلالا في ان يقبل له نكاح امرأة اذا  
 هجر فوجهان انما اعتبرنا حالة التوكيل لم يصح والاصح هو ما اوردته  
 العراقيون ونسبته الى ما اوردته في الامم لكونه وجها للمنع مما يقتضي  
 فرق منه ومن مسئلة الكتاب **ومنها** ما اذا فاك وكلت في محاسبة كل  
 خصم فحدث في الما في فيه وجهان احدهما البصر من انهما يصح  
 والمائة للبغداد من بها تصح وهو موافق لما تقدم عن ابي حامد وعلي  
 الاول لو وكلت في محاسبة من له من الغنم الا ان ففي صحته وجهان ويجري  
 الوجهان فيما لو وكلت في زوج ابنته اذا انقضت عدها وطلقها زوجها  
 ونقضها ومن سئل من دلو لا اذا اطلقها زوجها وانقضت عدها فنقد  
 وكلت في زوجها فهو على القول في تعليق الوكالة وكذا لو فاك اذا ملك  
 هذا فنقد وكلت في بيعه وبعثي ان رتب هذا على الصورة الاولى فان  
 قلنا لا يصح مع فمنا او في ان قلنا يصح ففي صحة هذا الخلاف الثاني  
 تعليق الوكالة ولو فاك ان زوجت فلا نفقة وملك وطلاقها فنقد فاك  
 الامام الوجه القطع بانها لا يصح ذكفي ابن الصباغ عن ابي حامد انه

لوفاء

لوفاء وكذلك فيما املته الا ان وفيما املته بعد ان يصح وذوي عن صحاب  
 الصحة فيما اذا وكلت في بيع مرقه قتل امارتها وافني ماله او طه في المطالبة  
 لحقوقه دخل فيه ما يتجدد من الحقوق بعد ونقل صاحبها لبيان عن البيع  
 انه لا يصح الوكالة في المعلوم والمجهول والموجود والمعدوم فلو وكلت  
 باستيفاء حقوقه كلها ما وجب له وما ينبغي بعد جاز وعلى المذاهب  
 بسند من هذا الرضا القاض في ان يصح ان المالك للعامل في بيع ما  
 سئلته من العروض **واعلم** انه لا يلزم من توكيله التوكل لموكل للموكل  
 صحة الوكالة بل لا بد مع ذلك جواز التوكيل فان الوكيل ملكا كان  
 التصرف ولا يوكلا ان الاية بعض احوال **الشرط الثالث** ان يكون  
 الموكل له معلوما في بعض الوجوه وفيه مسائل **الاولى** لو فاك وكلت  
 بكل قليل وكثير لم يصفه الى نفسه لم يصح ولو اوصاف اليه ففالك وكلت  
 علي من طليق زوجتي وعق عبيدي فاستيفاء حقوقه وقضائه في  
 ربيع املا في صح قال الشيخ بن الصلاح وله استيفاء الحقوق المتجددة بعد  
 التوكيل ولو فاك وكلت بكل قليل وكثير ما الى من التصرف في ذلك امره هو  
 الى ما سأل فيه ولم يفسد اجناس التصرفات فوجهان اصحهما وبه قطع  
 الجمهور انه لا يصح ذك الوفا لو ضمت اليك جميع حقوق اجميع ارضيا  
 او انت وكلت في تصرف في ملكي كيف شئت ولو وكلت ببيع ماله اء و  
 قبض دونه او قضايها فله بشرط ان تكون الاموال والديون معلومة  
 قال القاضي نعم وتابعه المغيرة وناجبا الدخاير وقال الرافعي رتبته  
 انه لا يشترط ولم يتعرض المعظم له وفي فناء في القول انه لو فاك وكلت  
 باستيفاء ديون علي الناس مجلجا جاز وان كان لا يعرف من عليه وانه واحد  
 او اشخاص واي جفت ذلك الدين انتهى لو قال بع ظايفة من مالي  
 او بعضه او ستمائة لم يصح بخلاف ما اذا قال بع جميع اموالي قاله  
 العباكي في لو قال بع ما شئت من مالي اقبض ما شئت من ديوني صح  
 قاله الشيرازي في البعوي وليس له ان يبيع الكل ولا ان يقبض الكل



حاشية  
المراد من قوله  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في النوى من غير ما يظن  
وكذا ما مع الشيخ في النوى  
ذلك وهو من غلط النسخ والروايات  
لجسار لم يرد في غيره

الرافعي وفي الحلية ما يباين فيه فانه قال لو قال ربع ما زابت من عبدي لم يصح  
حتى سبنا لا النودي ان كان المراد حلية الربا يذ فهو غلط فان الذي  
فيها لو قال ربع من عبدي هو لا الثلثة من زابت جاز ولا يجوز الجميع ولو  
وكله ان زوجه من شتا جاز ذكره القاضي ابو حامد انتهى **قلت** وصرح  
المادردي بما نقله الرافعي عن الحلية فقال لو قال ربع من زابت من عبدي او  
ما زابت من عبدي لم يجز سواء ذكر العدد ام لا حتى يميز المبيع بصفة او اشارة  
لا خلافا في ذلك روية القلب وصرح ابن الهيثم في البيع في خلاف ما  
قاله السيدي والبعوي فقال لا لو قال ربع ما تراه من مالي لم يجز ولو قال ما  
تراه من عبدي جاز لا نه اخبر في ذلك النودي هو شتا وصرح به ايضا  
القاضي فقال لو قال ربع ما شئت من مالي لم يجز وقال المادردي انما لو  
قال ربع ما تراه من مالي او من زابت من عبدي وقال ابن مامر الغزالي لو  
قال ربع من عبدي من شئت لا ينتج كلامهم ولو ما عهرا لا واحد جاز **ومحمد**  
من ذلك فما اذا قال ربع ما شئت من مالي او من عبدي طلبة اوجه قاله  
ان قال ربع ما شئت من مالي لم يصح وان قال من عبدي صح ولو وكله  
ان يبيع من قاله ما يراه قال المادردي لم يصح قال النودي وقياس ما  
نقلتم انه يصح ولو قال ربع هذا العبد ادهن لم يصح وكذا لو قال  
طلق احدي و حتى للربوا يذ فيه احتمالا انه يصح واما توكيله في ان  
يزوجه من شتا فعينه وجه الله لا يصح واختاره الزسري وصححه النودي  
**وع** لو اخذ لحام بوجه بمرج غيره ولم يميز فوكل احدهما الاخر  
في بيع نصيبه فان استوى الما وكان في العدد والقيمة صح والا فلا ولو  
كانت مشتركة بينهما على بركة شائعة وحمل كل منهما قدر حصته ففي صحة  
التوكيل وجهان **الباينة** اذا وكل ببيع خاص بيمينه فلا يكفي ان  
يقول اشترى لي شيئا او جوفانا او دقيقا او ذرا او لا بد من ان يعين  
جنسه ونوعه وعنه فلو وكله بغيره عبقه فقال اشترى لي عبدا  
تركاباية صح ولا بشرط استنفة بالالاوصاف التي في السلم ولا ما يقرب

منها

منها اتفاقا وقال الشيخ ابو حامد اذا خلفت لراوصاف الداخلة تحت  
النوع الواحد اخلافا ظاهرا اشترط ذكر او صاف ثمة قال ابن مامر  
ولم يعرضوا له **قلت** قد ذكر صاحب المنبيه وقال انه الاشبه لان  
قبل انه احتمل له ولو انضمر على قوله اشترى عبدا او ثوبا ولم يذكر نوعه  
ولا سنة لم يصح على المذهب وفيه وجه انه يبيع وطرد في السلم في  
ثوب مطلق وهو بعيد ومنهم من قال يصح في العبد دون الثوب  
وان بين الجنس والنوع فقال عبد امرئ ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا  
انه يصح وثاينها لا يصح حتى يبينه او يبين غايته كالمو قال من مائة يلا  
الف وهو اظهر عند القاضي واصح عند الجرجاني ولو نقرض لوصف  
العبد وترك الثمن فوجها ان ايضا اصحها عند الجرجاني انه لا يصح وظاهر  
كلام القاضي الصحة وحصل في الصور بين ثلثة اوجه فالثاني ان يقرض  
للو وصف صح والا فلا ولو لم يبين النوع كالمو قال اشترى عبدا مائة و  
دفعنا على المذهب ان اذا لم تذكر النوع والتمن لا يصح ففي صحة هذا  
وجهان في الوجيز واذا رها الرافعي وقد حكاهما المادردي ايضا ووجه  
الصحة بان ذكر التمن يقوم مقام الوصف والمذكور في المذهب لا يصح  
ولو لم يبين النوع ولا التمن بان قال اشترى لي دقيقا او لهرسن الجنس  
بان قال اشترى جوازا او شيئا لم يصح قال ابن مامر وعلى الوجه المتقدم  
تجني فيه من رد وهو هنا بعد ولو قال اشترى لي عبدا او ثوبا او ثوبا  
لرايون وقال الشيخ ابو محمد والمادردي يصح التوقيض التام وكما في  
القراض وشترى ما كان من مثله واذا وكله في شراء اشترط  
التعرض للمحالة والسكة او في شراء ثوب اشترط ذكر السقوق وعلى  
هذا القياس وفي ذكر التمن الوجهان **واعلم** ان ما تقدم من اشراط  
ذكر النوع فيما اذا لم تكن القصد بالشرا للتحارة اما اذا كان القصد به  
التجارة فلا يشترط بيان النوع ولا الجنس بل يجوز ان يقال وكلتك  
ان تشترى بمكة الذراهم ما شئت من العروض او ما علمت فيه خطا من



الاموال كماله القراض في الشركه صرح به الماوردي في التوبة **الثالثة** لو  
وكله في الابراء فليس له ان يقدر المبرأ منه فلو قال لبريه عما عليه وعلم  
الموكل حسنه وقدره دون الوكيل صح خلاف ما اذا قال ربع هذا ما باع  
به فلان فرضه فانه مشروط فيه علم الوكيل ودون الموكل على المذهب  
في صحة البيع كذا قاله القاضى في نوازل الماوردي في السند ومضى فيها  
صاحب المذهب والمهتد ب لا بد ان يعرف الوكيل في لبره اجنس الدين  
وقدره قال الرافعي في سننه الاول وهذا على الصحيح في ان لبره ان  
المحلول لا يصح اما ان صحناه فمشروط علم الموكل ايضا وفي اشراط  
علم المبرأ خلاف مبنى على انه استفاط او تملك ان قلنا تملك فلا بد من  
علم المهرت بما يمت به ثم ينظر في الصيغة فان قال لبري فلا داعي ديني ابراه  
عن الكل فان قال عن شئ منه قال الدعوى في الرافعي ببريه غير قليل منه  
وقال التولي ببريه عن اقل ما ينطلق عليه اسم الشئ وان قال عما شئت  
ابراه عما يشاء وان قال عن جميعه فابراه عن بعضه صح ولو قال اوكلتك  
في ان تبري فلا داعي لم يقل من كذا المبرأ صح وكذا الرواية وجهها  
انه يصح **الرابعة** لو قال وكتلك مخصوصة خصماي واطلق فوجهان  
اصحهما انه يصح ويصير في كل في جميع الخصومات وعلى هذا في  
احتياجه لبيان ما فيه الخصومة من عين او دين او ارض حانية او  
تبدل مال وجهان ونايهما انه لا يصح حتى يبين من خاصه معه **قال**  
الرافعي وهو قريب من الخلاف الذي مر وما اذا وكل ببيع ماله واطلق وهي  
غير معلومة وستبان ما يدخل في التوكيل وما لا يدخل قال القاضى  
ولو قال وكتلك لكوني مخصصا معنى لا يكون في كلامه شاع الدعوى عليه  
والدينه الا ان يقول جعلتك محاصا او محكما **الركب المايه الوط** وشرط  
فيه ان يكون قادرا على مباشرة ما موكل فيه بنفسه اما بحق الملك وبحق  
الولاية على غيره فلا يصح توكيل الصبي والمجنون والمعتق عليه وينبغي  
ان يحجز في توكيل الصبي في التدبير والوصية الخلاف الاية في صحة ما منه

تتعلق بالامر ولا  
عنده الا براه  
الرفعي في سننه الاول  
في المهرت بما يمت به  
ابراه عما يشاء  
لو قال وكتلك  
اصحهما انه يصح  
احتياجه لبيان  
تبدل مال وجهان  
الرافعي وهو قريب  
غير معلومة وستبان  
والدينه الا ان يقول  
فيه ان يكون قادرا  
الولاية على غيره  
ان يحجز في توكيل

على

على الصحيح في صحة توكيل البالغ فيما ولا توكيل المرأة في عقد النكاح ولا  
توكيل الفاسق في نكاح ابنته اذا قلنا لا يليه والعبد لا يجوز ان  
توكيل ولا يجوز قبول النكاح لنفسه اذا امرنا ان له سيده فيه فان اذن  
له فيه صح وفيه وجه انه لا يجوز له التوكيل ويجوز توكيله فيما استقل به  
من التصرفات كالطلاق بعوض او غير ذلك والقصاص على ذم المشرع في  
الذمة على ذم في الاستقلال به اذا اذن سيده وكذا المحجور عليه والفلس  
بالشفة لا يجوز توكيله قبل اذن الويل وفي جوابه بعد وجهان وما استقل  
به يجوز ان يتوكل فيه كالطلاق والقصاص والخلع وكذا الماسة الذمة  
من الفلس على لاصح **قال** الرافعي في جوابه اذا التوكيل بطلاق امرأة  
سيدها او عتق عبد شمله فقياسه جواز توكيل المحجور عليه بها  
سيادته فيه الويل ولم يتعرضوا له **قال** الوفي وعنه العرو والكتابة  
التوكل فيما يباح منه من التصرفات المالية وليس له التوكيل في التزوج  
بغير اذن سيده وفيه باذنه قولان بناء على صحته باذنه وتوكيل  
السكران محرم حرمه حرم سائر تصرفاته فيخرج على الخلاف فمما  
دللنا به الجحد التوكيل في تزويج البكر وفيه وجه انه لا يجوز الا بانها  
وفي توكيل المجبر في تزويج البكر وعين المجبر في البكر والسبب في غير ذلك  
وجهان احدهما انه يصح ويسمى اذن للويل في تزويجها واصحهما انه  
لا يصح فعلى هذا الواجب في الزوج ومنعته من التوكيل فوجهان  
اصحهما انه يصح وستبان في كتاب النكاح ان سما الله وللا ايجاب  
والعقد والوصي التوكيل في التصرف في ماله الصبي قال الماوردي وان  
سما وكل عن نفسه وان سما وكل عن الصبي في الثاني نظر وقال  
جماعة من العرافين الوصي في التوكيل كالوكيل فلا يجوز له التوكيل لا  
لضرره **رفع** انضى كلام الغزالي ان من ملك مائة شاة في نفسه  
خاذا ان موكل فيه ومن ملك مائة شاة في نفسه لا يجوز ان يوكله  
وهو غير مطرود ولا سبيكس اما انه غير مطرود فلان الوكيل ملك التصرف







انه لا يصح بناء على ان عبادته لا غية **الخامسة** في توكل العبد في  
 قبول النكاح بغير اذن سيده طريقان أحدهما القطع بأنه لا يصح  
 والمائة فيه وجهان أحدهما صحة الصحة وفي قبوله باذنه طريقان  
 أحدهما انه على الوجهين والثاني القطع بالصحة قال النوادي  
 والمخازن الحوان مطلقا وفي توجيهه في الجوابه طريقان أحدهما  
 فيه وجهان أحدهما المنع وصحة الغزالي الحوان والثاني القطع  
 بالمنع وأما توجيهه في غير النكاح من المضرات المالة ففقا  
 تقدم في باب العبد الماذون انه يصح باذن سيده دأون  
 الاصح انه لا يصح بغير اذن سيده وأما الاطلاق فهل يجوز  
 ان يتوكل فيه بغير اذن قال المعوي يجوز وقال الروياني لا  
 يجوز **السادسة** يتوكل المرأة في تطليق غيرها على الصحيح من  
 الوجهين وهما مبنيان على انه اذا قال لها طلق فستطيق طلاق  
 عليك او يتوكل فيه قولان **السابعة** في توجيه الفاسق في احاب  
 النكاح بغير عا على سلب الولاية والفسق وجهان أحدهما انه لا يصح  
 وأما توجيهه في القول ففيه طريقان أحدهما فيه وجهان والثاني  
 القطع بالصحة وأدعى الرافعي انه لا خلاف فيه والثالث القطع  
 بالمنع وهو ما اوردته السند بنحي والجرجاني وقال الرافعي لا يصح  
 على المذهب وقد حكى الرافعي في النكاح وجهان أحدهما انه لا يقبل لنفسه  
**وردع** الاول المشهور انه لا يصح توكل كافر في تزويج مسئلة ومثله  
 وقال برامام في كتاب الخلع المذهب صحة وهل يجوز ان يكون الذي  
 يهوديا كانا ونصرانيا او مجوسيا وكذا مسئلة في قبول النكاح ان كانت  
 الزوجة كاتبة صح وان كانت مسئلة فلا على الصحيح ويجوز ان يتوكل  
 النصراني مسئلة في قبول نكاح نصرانيه او مجوسية بخلاف ما لو وكل  
 المعسر ومثله في قبول نكاح الامة فانه يصح ولو وكل المسلم نصرانيا  
 في طلاق مسئلة ففي صحته وجهان **الثاني** يجوز ان يتوكل المكاتب بجعل

هذا الذي ذكره المصنف من العلم على  
 ما كان عليه في زمانه  
 من ان النكاح لا يصح  
 الا باذن السيد  
 وهو ما كان عليه  
 في زمانه

وأما بغير جعل فان كان باذن سيده خازن والا فوجهان **الثالث**  
 لو وكل من قد اصرح ولو اذن الوكيل لا يصح ان نقولوا عن ابن سريج وفيه  
 المسئلة بناء على انه هل يصير محجورا عليه ان قلنا نعم انكر والا فلا  
 وينبغي ان يخرج الغزالي على الخلاف لا يذ في ان الجرح عليه حجر الميراث او  
 السفه او العقل فغزالي لا يذ في ان لا ينعزل وعلى ما لا يحدكم حكمها  
**الرابع** تعيين الوكيل بشرط فلو قال اذنت لكل من اراد بيع ذاتي ببيعها  
 لم يصح **الذي الرابع الصيغة** وفيه مسئلتان **الاولى** هل يذ في  
 جهة الموكل من لفظ يد لعل لا يذ للوكيل في المضرف وهو ظاهر  
 على الجديده وكذا على القديم في صحة بيع الفضولي لانه باذن لاحق  
 وعلى الجديده باذن سابق ذلك قد يكون بصيغة احباب كقوله  
 وكلتك بكذا وايتناك المالك مفاهيمي في كذا او فوضته اليك اذ  
 انت وكيل او جعلتك وكيلي او نايبا عني لا قوله عوكت عليك واعتدت  
 عليك وقد يجوز بلفظ الامر والاذن لقوله بيع واعتق وطلق واذنت  
 لك في كذا قال القاضي ولو اراده على بيع ماله فباعه صح لحصول  
 الاذن وفي القول بطله او جهاد صحتها انه لا يشترط دأنيها يشترط  
 فيقول بطلت او توطئت وتالها ان كانت بصيغة الامر كقوله بيع واعتق  
 لم يشترط وان كانت بصيغة احباب كوطنك وايتناك وفوضتك اليك  
 اشترط وهو برأعدك عند الغزالي ونسبته الى القاضي جعل التوكل  
 اذنت لك بمنزلة صيغة لرامر وانفقوا على انه لو غزل نفسه الغزل  
 قال الغزالي وعلى اى القاضي يحمل ان يقال يبطل لراخا اذ يضا  
 بالرد انتهى كلام صاحب المذهب يقتضي بطلان برباحة بالرد لان  
 المشهور انما لا يرتد بالرد قال الغزالي وما اراد القاضي في ذكره في صيغة  
 لرامر انه لا ينعزل فان حرم لم يوافق عليه وهذا ينبغي ان لا يخص بالرفع  
 على القول الثالث بل يذ على القول بانه لا يشترط القول مطلقا  
 لرامر بقوله احد **المفرد** ان قلنا لا يشترط القول في شرط على



بالوكالة وجهان رتبها للامام على الغزالي بالعرف دون علمه والوكالة  
اولى بالاستراط فان قلنا بشرط فلا ثبت وكالنه قبل العلم ولا  
يصح تصرفه وفيه اشراط اقتران العلم بالوكالة وجهان فان لم يشترطه  
وهو بلا طهر ففي نفوذ تصرفه قبل العلم قولان كالقولين اذا باع ما كان  
ابيه ظاهرا جاباه فاذا هو ثبت وان قلنا بشرط القبول قال العرفون  
بحجوز ان يكون بالقول بفعل الموكل فيه وفيه اشراط الفورية فيه دلالة  
اوجه اصحابها انه لا يشترط وادعى المتولي انه لا خلاف فيه وبانها للقاضي  
حامدا انه لا يشترط وغلطه الرواية فيه وبالتماعن القاضي انه يكفي  
وقوعه في مجلس التوكيل بالامور حتى والحلاف فيما اذا لم يكن عملا  
الموكل فيه مفقدا بذلك الزمان فينبه به كان على الفوق قطعاً لو  
عرض الحاضر عليه الوكالة عند ثبوتها لديه صاد قبولها على الفور  
وتابعه الرواية في قال القاضي ولوقال واحد في مجلس الحاضر لا خروجه  
فترك راسه او اومى لم يكن اشياء ولا افراد القدرته على النطق وان  
قال نعم كان اقرارا لا اشياء وفيه انقضاء الوكالة بلا سبب وجواب  
كما اذا قال وكلني في هذا فقال وكلتك الخلاف في البيع والوكالة الاولى  
ان لا ينفقده به لضعفها قال الرواية ولو قبل انها اولى بالا نفعاً  
كانا قرب ولو كتب بالوكالة اذ استأجر الحكم كما لو كتب بالبيع والحقوه  
وقطع الفضاه المادحة في الطرية والبند يبيح في الرواية بالصحة  
قال الكوفي وهو كسواب وحكي عن القاضي الطرية انه حكى برجماع  
عليه وعلى القول بانه لا يشترط القبول وفيه الكفاية والرسالة وعلى  
كلا القولين اشراط القبول لورد الوكالة بان قال لا قبلها اولا  
افعل بطار حتى لو قدم وقدم له ان يفعل لم ينفع ولا بد من توكيل جديد  
وفيه احتمال الغزالي المتقدم **الثانية** اذا قال الوكالة على فعل او وقت  
كقولك اذا قدم زيد واستعمل الشهر فقد وكلتك بذلك او فاستدعي لي  
نوجهان ظاهرهما انما لا يصح وهو ظاهر نصه في كلامه واذا جرت انما

بعضهم

بعضهم فيما اذا قال ان نكحت زيد افقد وكلتك بتطبيقها وان شرييت  
شالما فقد وكلتك في عتقه او بيعه وقد تقدم وبني برامان الوحيين  
على ان الوكالة هل تنقضي لا القبول ان قلنا لا يفسد جاز التعليق وان  
قلنا يفسد اليه فلا قال لوقا اقبلت الوكالة اذا جاز الشتر واعماله  
علق القبول كقولك الوكالة فهو من شرط ايضا من قبل ان يقول  
حقه ان يترتب على ثبوت الوكالة فلا انشطار اذن وبناها الشيخ ابو  
محمد على وجه اخر فقال ان لم يشترط القبول جاز التعليق وان شرطناه  
فوجهان والتعليق واشراط القبول لا يمتنعان كما في الخلع قال البراهم  
ولم اراه لغيره ومقتضى سياهما ان يكون ذلك صحيح صحة التعليق فان قلنا  
بفسد الوكالة بالتعليق فوجد الشرط في صحة التصرف وجهان صحيحهما  
وبه قطع العراقيون يصح كما لو فسدت الوكالة بحالة العوض كالقول  
مع هذا على ان لك عشرته فانه يصح **واثر فساد الوكالة** امران احدهما  
سقوط الجعل المستمي ان كان جعل له جعلاً والرجوع الى اجرة المرد وثانيهما  
انه لا يسوع للتوكيل براداً من على التصرف لفسادها واستبعاد ابن  
الصباغ عند رجوع التصرف مع القول بالهتحة والثاني وقطع به  
الشيخ ابو محمد انه لا يصح لفساد العقد ولا اعتبار بالاذن الذي  
يضمنه العقد الفاسد قال المتولي واصل المسئلة ما اذا كان عند رهن  
بدن مؤجل فاذا رهن ببيعة على ان يجعل حقه من ثمنه وفي صحة براد خلاف  
وهذا مقتضى ترجيح وجه البطلان هنا لان التصرف هناك والظاهر  
بطلان براد في التصرف وقال البراهم ان وكله بصيغة التوكيل لم ينفذ  
ان شرطنا القبول وان وكله بصيغة الامر فندان لم يشترط القبول  
وفي فسادها بالتعليق الضمني على هذا القول وجهان كما لوقا وكلتك ان  
تبيع هذا او تشتري منه كذا او المشتري صحته **وعان** الاول لوقا  
وكلتك في بيع هذا الكس لا يبعه الا بعد شهر او بعد قدوم فلان وقطع  
الجمهور بالجواز وقالوا ليس بتعليق بل تأخير ولا يصح تصرفه اذ لا يبعه



وجود الشرط ونقل المرافعي الاتفاق عليه وقال لرامام رزم العرا قوس المحر  
على الخلاف في تعليق الوكالة واستحسنه قال القاضي في القاضى ولو كان  
ذلك في تطبيق امرائه ان رضى به اخي او في رضى ابنتي ان رضى به خالي  
محمدا وجهين **المالي** اذا وكله ثم قال كلما عز لك فانت وكلني فان قال  
مبتصلا بالتوكيل ففي صحته وجهان احدهما انه يعم والثاني لا لانه  
ابدها وحصة القاضي بها اذا كانت صبغته على انيها عز لك فانت  
وكلي وان فصله عنه صح التوكيل وحيث قلنا يصح فاذا عزل نظر ان لم  
يعلم به الوكيل واعتبرا في الاغترال عليه فهو على كماله وان لم يعتبره  
كان عالما به فعمل يعود وجلا يعني على الوجهين في قبول الوكالة بالتعليق  
فان قلنا لا قبله وهو لا طهر لم يعد وكلا وان قلنا قبله عام ثم  
عزله عاد وجلا فيما اذا كانت الصيغة كما وان كانت مما اوتى اذا الشر  
يقض عود الوكالة لامرأة واحدة فلو اذ ان لا يعود وكلا وطريقان  
توكل عزله فاذا عزله لا يعود وكلا ولو كان قد قال كلما عز لك وعز لك  
اخذ من قبل فانت وكل فطريقه في عزله ان تقول كلما عدت وكلني فانت  
معزول فاذا عزله منعزل ليقاوم التوكيل والعزل **واعلم** ان الخلاف  
في قبول الوكالة بالتعليق اذ في قبول العزل بالتعليق والعزل اولى بالقول  
وصحة لرامام وتصحيح الوكالة والعزل في الفرع يعني على قبولها بالتعليق  
**قال** لرامام واذا احكما يعود التوكيل بعد العزل فصا في التصرف  
وذلك لان العزل انفي بقوده وجهان فان حكما او خلفنا فسد فالاصل  
بقا التوكيل فالرافعي وانما يتصور هذا الفرض لو وقع بينهما ترتيب  
واما في الرتبة فمثل هذا لا يكون الا عقليا **المالك** نحو الوكالة  
الموقتة بان يقول وكلتك في كل ايام شهر رمضان

**الباب الثاني في حكم الوكالة**

ولها اربعة احكام . صحة التصرف بشرط الموافقة . رعاية مصلحة  
الموكل . وثبوت حكم لراماته للوكيل وتعلق العتدة والجوار **الحكم الاول**

صحة

صحة التصرف بشرط الموافقة ورعاية مصلحة الموكل وعرف موافقته  
فيما قلناه بعد لولا اللفظ وبالقراين الحال له والمقال به المصنوع الى اللفظ  
فان القراين يترامر له الصريح ويحتمل من معان يوم اللفظ ويقتد بها  
اطلاقه فيحتمل على موجب اللفظ وقد لا يقوى القراينة قوة الصريح  
لحيث يقتد بها اللفظ فسعدا رضى وبشما من دعائها وعادى اطلاق  
اللفظ خلاف وقد توافق الوكيل مقتضى اللفظ ولا يصح التصرف لمخالفة  
مقتضى الموكل كما اذا امره بشرا الموكل في الصيف فاشتراه في الشتاء  
بشرا الفهم في الشتاء فاشتراه في الصيف قال المعنى في فئاويه  
وسقيد بذلك الصيف فلو اشتراه في الصيف كان له يصح وقد يخالف  
اطلاق اللفظ ويصح لمخالفة مقتضى اللفظ المستفاد من القراين كما اذا امر  
بالبيع عاية فباع عامين فاما ما يوافق اللفظ في عمومه واطلاقه  
وتنتج لمخالفة مقتضى المستفاد من القراين فذلك في الوكيل المطابق  
**والوكيل** قسمان وكيل مطاق ووكيل مقتد **القسم الاول** الوكيل المطاق  
وفيه صور **الاول** اذا وكله ببيع شئ اطلق فليتر له بعد بالعرض  
ولا يغير نقد البلد ولا بالنسيئة ولا بدون من المثل نقد لا يتغاي من  
الناس به ولا بمن المثل ان قد رضى على خافوقه فان خالف باع بشئ من  
ذلك لم يصح للمخالفة وكانه قال بعد بمن المثل من نقد البلد خالا ولا  
يصير ضامنا للمبيع حتى يستلم ولو امره بشرا الحمد في الصيف فقتد به  
فلمشله شراء في الشتاء وكذا الوامر بشرا الحمد في الشتاء لم يشرا  
في الصيف والفالمشله العرض وان راجت رواج المقود فلا  
يصح البيع بها وحكي الرواية عن والده احتمالا فان باع بمن المثل  
وهنا لا من سب لا كثر منه انه يصح كالوقا لبعه بمن مثله فان يصح  
بيع به وان كان هناك من سب لا كثر منه وعلى القدم يصح هذا لعدم  
موقوفه على الجا والموكل ولو كان في البلد نقدا فان كان احدهما غلب تزل  
الاطلاق عليه فلا يبيعه بغيره وان شتوا في رواج باع بها هو اصل



للموكل فان استوبابا بما يشاء وقال البعوي وجان لا يصح التوكل المسمى  
وقد اشار اليه الشيخ ابو محمد والمؤيد وعلى المشهور ولو باع بها ما فقد  
تردد فيه الامام وقال المذهب الجواز كما يجوز في عديد من وقال الغزالي هو  
الاظهر في اطلاق الماورد في رواية وجهين فيه ولو باع به من الميل وطول في  
المجلس من زيادة فلهذا فمما تقدم كما اذا باع العقد للرهن فريده في المجلس  
**والمص** اوجه احدها ان العقد ينفسخ ويبع الوكيل من الثانيه وانما انه  
لا ينفسخ ويبع من الثانيه فيضمن فسخ البيع الاول وقالها ان الوكيل  
يفسخه فان لم يفعل حكم بفسخه وهو ظاهر النص وعلى هذا اهل علم البيع  
ما بين الثانيه او غيره فيه وجهان وراعيهما انه لا ينفسخ فان فسخته  
الوكيل انفسخ وان لم يفسخه دام العقد وعلى هذا لا يكون الفسخ واجبا  
بل هو ادنى من صحاب فرضوا التسليم في خيار المجلس فيحمل ان يحكم به كما  
حضر جماعة لحوق الرايد والمحط به لانه حرهم ويحمل ان يشار فيه  
خيار الشرط كما فعله الجمهور في حقوق الزايد والمحط وانما فرضوه في خيار  
المجلس لثبوته في بيع الوكيل وقطعا واما خيار الشرط في صحة اشتراط الوكيل  
له دون موطن خلاف ويجوز ان يخرج على الخلاف في حقوق الزايد  
واما البيع بالغير البشير فجاروه وهو ما يتعاضد الماتر به ويحملونه عائلا  
جميع ما يساوي عشره بتسعه واما بيعه بثمانينه فغيره حشر غير محتمل قال  
الردائي ومختلف القدر المحتمل باختلاف اجناس ثمنها من الثياب  
والعبيد والعقار وغيرها فثمنها ما يكون ربع العشر فيه عينا كونه  
المقد والاطعام ومنها ما يكون نصف العشر فيه عينا كالجواهر  
والرفق وكذا التوكل في الشر المثل ان يشتري بعين فحشر وعن ابراهيم  
ان الموكل اذا رضي به جاز وقال انه لم يطرده في البيع ونقله لراما عن  
بعضهم وقال ليست واقايه فالابن في الدم والعشره ان سوي بها  
بما في المائة فلا يشتري بالمائة في ألف ولا بالالف في عشرة الاف  
والصواب عندي ان يرجع فيه الى العرف ولا يثبث بعشر ولا فيه **فروع**

اذ قال الموكل بيع هذا بغير شئت جاز بيعه بالغير لا بالنسيه ولا بغير نقد  
التمدد وقال القاضي يحتمل تجوزها ولو قال بما شئت فله البيع بغير نقد البلد  
لا بالغير والنسيه كذا قاله القاضي البعوي التوكل وقال ابن ادم ببيع  
بما عزم هناك وكلام المؤيد في المنكاح يوافقهم وكذا الرواية وقال  
فيما اذا قال بيع بما تري او تصرف بما تريانه لا يجوز البيع بما يتعاضد الناس  
عمله وفرت بعينه ثم قال على انه اذا قال بيع بما شئت فالحال على ان  
مراده بما شئت من نقد او عرض وليس المراد الغبن والحجابه فان لم تدرك  
قرينة الحال على ذلك وظاهر اللفظ انه خير من جميع الوجوه ولو قال  
كيف شئت فله بيعه بالنسيه لا بالغير ولا بغير نقد البلد وقال القاضي  
يظهر ان يجوز الكل ولو قال بما عزم هناك قال المؤيد هو كالموكل اذ بيعه بما  
شئت وقال القاضي له البيع بالغير والعرض دون النسيه قال الرافعي  
وهو لا يوافق القاضي يجوز بائنا من عن المثل قال في القراض ولو قال  
بيع من شئت بما شئت واشتر من شئت بما شئت صح القراض بخلاف الوكالة  
هكذا **فروع فان** اطلاق لاذن بالبيع يفسد البيع ثم اذ انما  
ليراد في القاضي ان كان الراعي زف فيه مثل التمسك جاز والافلا **فروع**  
**ثالث** لو وكل بصالح معاوضة لم يصح الا بتمثل المثل من نقد البلد كالببيع  
وان كان صالحا حطيطة وجب بيان ما يصالح عليه كالا بتمثل في القاضي  
وان قال صالحا على ما شئت جاز ويصح ان يصالح على ما يتم لو ان قال  
قال وفيه اشكال لان هبة المجهول لا يجوز وكذا قاله الروياني ولو  
وكله المدعا عليه بصالح المحط قال الروياني اجتمعت فيه ثقليل الصالح عليه  
واستقصاه ما امكن ولو وكل ان يصالح عن نفسه فوجهان كما في  
توكيله في ابرافسته فان غير ما به يلج عليه جاز وان لم يعينه لم  
يجز الا على شئ يجوز قيمته قد والدين **القائمة** التوكيل بالبيع والشرا  
يفضي بالاطلاق جواز ما من كل احد فله ان يبيع من قاربه الدين  
ليسوا اصولا ولا فروعا ويشترى منهم ولا يبيع من نفسه لنفسه وان



كان باكر من ثمن مثله ولا لولده الصغير ولا لطفل في وصيته ولا يشترى  
وفيه وجهان اخران احدهما عن احمد طبري انه يبيع من نفسه وثانيهما  
ان لو كمل ان كان ابا المؤكل كان له ان يبعه من نفسه وله البيع وكذا  
الحكم في بيع الوصي من ابيه وابنه والشر من صولة وفروعه ابا الغني  
على الصحيح وفيه وجه اخر انه القاضي الطبري وصاحب المبداء انه  
ليست لذلك وعلى المذهب لو اشترى طعاما من نفسه لموكله ودفعه اليه  
فالبغى فعليه الغرم بخلاف ما لو اشترى الوصي من نفسه طعاما للوصي واطعمه  
اماه فعليه رد الثمن ولا يغرم له شي فتمه الطعام ولو اذن له في البيع منهم جاز  
قطعا ولو قبل المؤكل الثمن فحق جواز بيعه منهم وجهان مرتبان وان في  
بالصحة ويستنبط من هذا الخلاف في ان لو كمل في البيع بقدر بيعت  
فله ان يبع به وهناك من يبدل للثمنه والام بحسن الترتيب فلا يصرح  
المؤكل بالخلاف فيه وجزم الرواية بالصحة فيما اذا قال يبيع ثمن المثل  
فباع به وثم من يبدل لزيادة عليه وحكي عن والده احكامه ان اذا وكله  
ببيعه واطلق فطيلمه واخذ ما لى واخذ بالغير فباعه بالفاء وهو فتمه  
حتمل ان لا يصح لفقدها التضرر وان يصح في ذلك ولا يصح غنبي واخرى  
الوجهان في بيع احد الزوجين من لآخر على القول بان شهادته لا يفتك  
وفيها اذا باع من مكاتبه وعلى المذهب لو صرح له بالاذن ببيعه او شرايه  
من نفسه قال ابن سريج يصح قال الربيعي والغالي هو القياس وقيل  
بجهنم لا يصح ولو صرح بالاذن في البيع والشر من ابنه الصغير قال  
المؤيد هو على الوجهين وقال البغوي وجب ان يجوز وطرد ما ابن سريج  
في قوله ابن العم طر في النكاح اذا كان وليا واذا نزلت له في زواجهما منه وفيما  
اذا وكله في زواجه ابنته واذا نزلت له في زواجهما من نفسه واستبعد الامام  
وفيما اذا وكل مستحق الفضا من عليه الفضا حاضر في المفسد والطرف في  
استيفائه من نفسه وفيما اذا اذن من مام للشارق في قطع يده جحد  
والشمارب والزلي في حله نفسه واستبعد الامام فان منعناه في

الفضاض

الفضاض فاستوفاه قال المحامي بسقط ولو وكله في ابرافسته وفطر بقان  
احدهما القطع بالجواز والثاني انه على الوجهين والخلاف مبني على الخلاف  
في اقتصاصه في القبول ان قلنا بفقركم الوجهان والا قطعنا بالجواز  
كما لو وكل مستحق الفضا من عليه الفضا من العفو والسيء العبد اعفا  
نفسه فان قلنا يصح قال ابن سريج يشترط ان يبرى نفسه في الحال فان  
اخر لم يصح لان فيه معنى التملك وطرد ابا المؤكله بالهبة واذا نزلت له ان يبيع  
من نفسه وبه صحة الوكالة بالخصومة من الجاسين فان قلنا لا يصح بخير في  
ان يخصم ايمها مثا ولو وكله بالدين الغائب في ان يبرى لا يصلح صح وبرا  
جميعا وان وكل من حصل ان يبرى له ما من صح وبرا ومن يرحل ولا خلاف  
في ان يربى بتولي طر في البيع والشر وخونها في حق ولله المحذور عليه  
وقد اجد ولو وكل الاب وجلا في تولي طر في النكاح والقبول عنه  
وعز والده في صحته وجهان ولو باع ما لا يجد ولديه للاخر وموت  
طر في نكاح والقبول في صحته وجهان وفي تولي الحد طر في النكاح في  
حق حفيديه الذين في ولايته بان زواج ابنه بابنة ابنه وجهان  
اختار القفال وابن الحداد المنع وابن القاصر جماعة من المناخر من الصحة  
وما خاير ان يزوج كل من له عليها ولايته بصبي له عليه ولايته كما لو ربح  
بنات خفيه او عمه بابنه فان قلنا يتولا ما قبل يشترط لرايتان سعي العقد  
ام مفعلي اخدهما فيه الخلا والمقدم في البيع والنكاح او في ما لا يشترط  
وان قلنا لا يتولا ما فان كانت بالغة ووجهها الفاضل بائنها وبطل الحد  
وان كانت صغيرة وجلا صبر اليه ان تبلغ فاذن او سلغ الصغير فيقبل  
وقال ابن مام رفع بر امر لا يحاكم ليتولى الحد الطر في نكاحه الكلام  
فيه في كتاب النكاح ولو توطر استمان في البيع والشر والنكاح من الطر في  
فطر بقان احدهما القطع بالمنع والثاني يخرج على الوجهين فان منعناه  
قله ان يتولي ما شامنها وقال المامدس لو ابا ان يقيم على كالمه الثانية  
وبلغى براد في جمل وجهين وهو مخالف ما قاله غيره قال ابن مام لو توطر برت







النزل قال الرافعي في الحق ان بقا المسئلة مبنية على ان في صورة لطلالات  
 هل لا وكيل التسليم او لا ان قلنا لا فمع المنع او لو ان قلنا نعم فاذ لا بد من  
 توابع العقد وثامه لا لان تسليمه مستحق بالعقد فان التسليم يتم التسليم  
 لان التسليم في الممنوع منه تسليمه نعم لوقا لا منع البيع فقد اشترط فاشد  
 وفرق بين ان يقول لا تسلمه وبين ان يقول لا منع منه قال ابن مام واذ ان  
 شرط عليه ان يسرط في البيع ان لا تسلم البيع فالتوكيل بالبيع باطل لان  
 سواء اثرن الشرط بالبيع او خلا عنه **واما** الوكيل بالشرط ان لم تسلمه  
 الموكل له العين واشترى في الذمة فسيان في الكلام فيه في الحكم الثالث وان  
 تسلم اليه واشترى بعينه او في الذمة فله التسلمه وقبض البيع جزم  
 الا لزم وان له ذلك كما اشار اليه الفروع بعينه وبين ملك الوكيل  
 في البيع تسليم البيع وقبض الثمن حيث جبر الخلاف فيه والذي ذكره  
 المعنوي والمولي ان الخدم هناك لم يجرم فله خلاف وقال  
 ابو الطيب وابن الصباغ يستلم البيع وطعنا وفي قبض الثمن وجهان ان  
 صح ابن الصباغ انه قبضه وهو ملك الوكيل بالبيع فقبض من البيع فيه وجهان  
 احدهما لا وصح صاحب المرسد وارا صاحب البنية بعضه رجيحه  
 واصحها نعم والخلاف فيه وفي ان الوكيل بالشرط تسلم البيع وقبض الثمن  
 فيما اشترط فيه تسليم البوضين او اخذها في المجلس فلان ما اشترط  
 فيه تسليمها وهو الصرف وبيع الطعام بالطعام فله القبض والتمسك  
 وكذا ما اشترط فيه اخذها وهو الشئ فله التسلم بقبضه واشترط  
 ووكيل التسلم اليه بقبضه لا محاله وكفى تسليم الموكل وتسليمه ما دام  
 الوكيل في المجلس ولا مكفي بعد قيامه **وحيث** قلنا ليس للوكيل تسليم ولا  
 تسلم فلو كان الموكل غائبا بلدا اخر فقبض بعض الماخرين وهو الفقه ابو  
 الطاهر حطاب مصر انه قال ثبت لذلك هذا العرف وقد ذكر ابن مام  
 ما يدل عليه فذكر ان علي القاض عن صاحبنا المقرب ما يار عليه وهو انه لو  
 دفع قدرا من لزم يتسلم من حمله الى غيره وشترى به جارية ففعل لم يلزمه

نقلها

نقلها لانه منبرع قال ابن مام ولا شك فيه وهو مسما من الودعة وقد  
 يقال لانه ردها اليه لا متصا العرف ذلك لكن لا امر اذا رده القاض  
 ويقرب من الخلاف في ان الوكيل هل له قبض الثمن بخلاف ان الوكيل في  
 الخصومة حق هل له استيفاءه او باستيفائه هل عليك ابادة اما الثاني  
 ففيه وجهان لان من سرح احد هانم فيد عمره ويقيم اليه عند من كان  
 واصحها لا سواء كان المستوف في دينا او عينيا واما الاول فله طرعا فاحدما  
 ان فيه الوجهين كل واحد في ان الوكيل بالبيع هل يقبض الثمن واظهرهما  
 القطع بالبيع وخد من المولى الخلاف في هذه بلا مواب قال انا  
 الفصاح والحد فلا يستوي حاله وعن ابن خن كان له بحري فبها ايضا  
 وخرج عن الخلاف في التسليم اذ جمع بينهما بلية واجد بالهما ان الوكيل  
 بالخصومة لا يملك برحمتيها والوكيل بالاستيفاء يملكها قال الرواية  
 ولو دخل وكلا لا يطلب حقه فالقبض ان لا يستل قبضه وظاهر المزهر ان  
 له قبضه وهذا قد بحثنا بالطلب قد متوفى فيه وفي لفظ الخصومة  
 مسكونا والصحة **وبحري** الوجهان في انه هل يملك قبض الثمن فالحال  
 وكلا بالشرط فاشترى فخرج المبيع مستحقا له فخاصة البائع في اشترائه  
 الثمن وجزم ابن الاعصرون بالبيع وقال الماقر في الصحيح عندى انه ينظر  
 فان استحق يد الوكيل قبل وصوله الى الموكل فله المطالبة وان استحق قبل  
 الموكل فلا خلاف في ان الوكيل في البيع لا يملك ان المشتري من المودع  
 الغرلة من هذا الرصل الخلاف في ان الوكيل بالبيع او بالشرط هل له اشترط  
 الخيار اذا اطلق الموكل التوكيل وقبضه او وجه فالحال انه كان وكلا في الشرط  
 كان له اشترط الخيار وان كان وكلا في البيع فلا وادعيا انه ان شرطه  
 لنفسه او لموكله دون العاقد لزم جرحه وان شرطه له او اطلق لم يصح ذكره  
 لابن مام والغرلة والمشتري ان الخلاف في اشترطه الخيار لنفسه او لموكله  
 وانه ليس له شرطه لان جرحه قطع المولى بجواز اشترطه له ولو كلفه  
 وصح الرواية والنواب في لوامره بالبيع او بالشرط اشترط الخيار ففعل



مطلقا لم يصح **فردا** احدى الوكلاء في بيع غرضه مع شركائه واحدا بالشفقة  
فهذه الاثبات فيه طريقان احدهما انه على الوجهين ان الوكيل لا يستيف  
هناك ان يثبت وحكاما للماد من لا مسئلة المقاسمة عن ابن سريج وابن الصبان  
ذكرهما احدهما من عنده والثاني في القطع بالمنع **المادة** لو سلم الوكيل بالبيع البيع  
قبل قبض الثمن غرضه الموكل فممنه ان يتاوىف الثمن او كان الثمن ارضا وان كانت  
اكثر من ثمانية بعير محمول فكل غرضه جميع القيمة او حطمتها قدر العجز  
فيه وجهان اصحهما اولهما ولو باع بغير فاحش باذن الموكل فقياسا للوجه  
الثاني ان لا يغرم الا قدر الثمن ثم اذا قبض الوكيل الثمن بعد ما غرمه  
دفعه الى الموكل واسترد منه ما غرمه له ونقل القاض عن صاحب الامانة  
الذي لا امر من القيمة والتمن في اعين انه يغرم اقلهما فاذا اخذ الثمن سلمه  
الى الموكل واسترجع منه ما اعطاه او بدله وله جسته لا يرشترج باع  
وهذا اظهر في بيع على الصحيح ان له قبض الثمن فان قلنا ليس له قبضه لم يضمن  
ولو هرب المشتري او افلس **الخامسة** الوكيل بالشر او قد يجوز وكيله بشراشي  
موصوف وقد يجوز وكيله بشراشي معين وعلى القدر من لست له ان  
يشترى لا التسليم من العيوب فان اشترى معيبا فما ان سهر معنا  
ما اشتراه به ولا في استاواه او زاد عليه فان حمل الوكيل العيب في الشر  
للموكل وان علمه فوجه اخذها يقع عن الموكل واظهرها لا والله ان كان  
المتاع رقيقا فان كان العبد منع من جزالة الكفارة لم يقع للموكل وان  
كان لا يمنع وقع له وهو فظير الوجه المتقدم فيما اذا كان له موحلا  
واطلوا به لحمل على سنه وفيه نظر وخفة من امام هذه الوجهين اذا كان  
الموكل قد والتمس الرابع ان كان يطلبه للتجارة وقع للموكل وان كان  
للقينة فلا اما اذا كان لا يشتري ما اشتراه به فان علم العيب لم يقع عن  
الموكل وان جهله توجبا ان احدى ما يقع له وهو اظهر عند سراجا وبانيهما  
وقع له قال الراعي وهو اقول لكلام من كثر من ضعفه لراحم والوجه  
الساكن في رواية في هذا ايضا وعن الامجد انه ان كان يشتره للتجارة

وقع

وقع للموكل وان كان للقينة فلا واستحسنه لراحم فيصير لا وجه لدعوة  
**المرجع** حيث يقع من العيب للموكل فالموكل اما ان يجوز جاهلا بالعتب او  
عالم به **الخامسة** ان يجوز جاهلا به فيثبت الرد للموكل عند اطلاقه  
عليه وهيل للوكيل الاستعداد بالرد فظان لم يكن البيع معينا من الموكل  
فالمدعي انه له ذلك وعن ابن سريج انه لا يستد به وهو منقاس عند سراجا  
وفيه وجه ثالث انه ان كان سمي الموكل في العقد لا يرد وان لم يسمه رد وجه  
ثاني انه لا يرد اذ لم يكن فيه عين وجه خامس انه ان اشترى بعيرا من الموكل  
رد والا فلا واذا رد فخر الموكل وقال كنت وصيت بالعيب فان صدقة  
البائع وطول الرد وان كذبه فان اقام بيته فذلك وان لم يركبته فادعى  
على البائع علمه بذلك فله تخليفه على بقى العلم وان كان معينا من الموكل  
فكل للموكل الرد سبكي على ما اذا لم يكن معينا فان قلنا لا يرد هذا البرد  
فرضا او لو ان قلنا يرد ثم فضا وجهان اصحهما وهو المنصوص فغير  
وثانيهما لا ويستبد الماد من لا الجبرود واخراجه صاحب الرشيد وخصص  
صاحب الكافي الخلاف عما اذا لم يكن المشتري من الموكل واذا انبثا الحاد  
للكيل في الحالتين فطلع الموكل على العيب قبل اطلاع الوكيل وبعد  
ودعني به سقطا خيرا والوكيل خلافه العاقل ولو رضى الوكيل ما واخر الرد  
لم سقطا خيرا للموكل ولو عاد الوكيل واذا رد فله ذلك وفيه وجهان  
اظهرهما لان قلنا ليس له ذلك اذ لم يكن ذلك فله رد فاذا اطلع الموكل  
على العيب واذا رد فله ذلك انصرح الوكيل بالسفاسف وقد ان مواها  
وصدقة البائع وان لم يصدقه فله تخليفه على بقى العلم وان ادعاه وفيه ما  
يفعل بعد ذلك وجهان اصحهما وهو المنصوص وحزم به الماد من لا البعوي  
انه يرد على الوكيل ويلزمه البيع وثانيهما وهو ما اورد الشيخ ابو حامد  
واصحها انه يجوز للموكل رد دفعات الرد بتفريط الوكيل فضمن للموكل  
نقصا للعيب وما الذي ضمنه قال لا يلحقه يضمن قد دفعه فان قيمته من  
التمن كانت قيمته تسعين والتمن مائة دفع بعشرة وان استاد بالمرجع



بشره في رد المثل ولو في بروجع بادش العبد من الثمن سوا الشراه بعينه لا  
ولو اراد الوكيل الرد فقال البائع اخره حتى يستأذن الموكل لم يلزمه  
اجابته وله الرد جلا يسقط حقه بالناخير فلو اجابه فحضر الموكل ولم  
يرض به فوجهان احدهما ان البيع للوكيل وقد امتنع الرد وما بينهما وادى  
الامام لا اتفاق عليه وجزم به البند نجح في التوفيل له الرد وصنعة البغوي  
واعترض الدافعي عليه فيه ولو اراد الوكيل الرد دعى البائع ان الموكل علم  
العيب ورضى به فلا رد فان لم يحتمل بلوغ الخبر اليه لم يلفظ في قوله  
وان احتمل فادخل الوكيل في القول قوله وعلى البائع البيعة وله تجلف الوكيل  
على نفي العلم بذلك وان دعى عليه به وجبه وحده لا خلافه وهو ظاهر  
لفظه المختصر لكنه مؤك وعلى الاول ان حلف الوكيل رده ثم ان حضر الوكيل  
وصدق البائع قال ابن سريج له اشتراك البيع من البائع وجزم به ابن القبايغ  
والعراقي وصححه النووي عن القاضي انه يسترده وينفذ فسخ الوكيل  
رواه المتولي عنه ونقل عنه عن تعليق القاضي ان الموكل اذا حضر وقت  
كت رضى لا يحتاج الى بيع جديد وظاهره ان الفسخ لا ينفذ وكان الحكم لو  
لم يصدق البائع لكن اقام الموكل بيعة مائة اخرا وكرا مائة وان نكل  
حلف البائع وشقط رد الوكيل ثم اذا حضر الموكل فان صدق البائع فذلك  
وان كذبه قال المجوي والرواية لزم العقد التوفيل لا رده وهو ما بينهما  
على ان الوكيل اذا اصر الرد يسقط حق الموكل وعن تعليق القاضي في الطبقات  
هكذا اذا ذكر الموكل الشراء ولم يسم الوكيل الموكل في العقد فان سماه  
فوجهان **الحال** **السادس** ان يكون الوكيل عالما بقلنا بالوجه المبرور  
وهو وقوع الشراء للموكل اذا اشراه بلا غير فلا رده وهل للموكل الرد فيه  
وحدها فاصحها نعم فان رد فعل يتحول العقد الا في البيع للموكل او  
فسخ من اصله فيه وجهان جزم البيهقي لا يبالا ولا في تمام ومواف  
به كافك بقولك ما عقد العقد موقوف الى المبيع والاستحصال اذ لا بد  
الملك من الموكل الى الوكيل وهما كوجهين فيما اذا اعطى وكيله الفال يشترى

به

به ثوبا في ذمته وينفذه فيه فابتاعه وتلف الا لغير قبل اقتباضه هل يقبل  
العقد على الوكيل او يلزم الموكل **وجميع** ما تقدم فاذا اشترى الوكيل بغير  
الذمة اما اذا اشترى بغير مال الوكيل فحيث قلنا هناك فلا يقع على  
الموكل لا يصح هنا وحيث قلنا يقع عنه فكذا هنا وهل للموكل الرد فيه  
وجهان وقال صاحب الكافي فيما اذا كان الوكيل سرا به معيبا واشترى  
لعين مال الموكل بان قال لا يشتره ابي هذا البئر له الرد قول واحد **فروان**  
احدهما الوكيل بالبيع اذا باع فوجد المشتري بالبيع عيبا رده على  
الوكيل فان علم انه وحيل خيره من رده عليه وعلى الموكل وحيث رده  
عليه رده هو على الموكل وهل للوكيل حط بعض الثمن للعيب فيه وجهان  
لا بن سريج احدهما لا ويتمخىر المشتري بين برامه تا بطل الثمن والفسخ  
قال النووي وينبغي ان يكون هذا اصح وما بينهما نعم ولو ادعى الموكل  
حده وثا العيب عند المشتري وامكن وان ذكره المشتري وصدق الوكيل  
المشتري رد المشتري على الوكيل ولا رد الوكيل على الموكل **المات** **سياتي**  
في القرائن خلافه ان الوكيل هل يشترى من يعتق على موكله فان  
جوزناه فاشراه ووجده عيبا قال المجوي للموكل رده لانه لا يعتق  
على الموكل قبل رصاه بالعيب والظاهر انه فرعه على انه اذا رده بين  
ان الملك لم يقع للموكل اما اذا قلنا يقع له فينبغي ان يعتق عليه ولا خيار  
له ويرجع على الوكيل **الصورة السادسة** التوفيل يتصرف معا  
ان ما ذن له الموكل في التوفيل فيه او سماه عنه او لا يتعرض الى واحد  
منهما فان سماه لم يجزله التوفيل وان لم يتعرض لواحد منهما نظرا ان  
كايما راكبتا في منه الايمان به لم يوفى فيه اتفاقا وان لم ييات منه اما  
لا به لا حسنه او لا لا ايمان به لا يلقى منه به فله التوفيل فيه على  
الصحيح وان كان لا يوفى منه نصرا في كثره لا ياتي له في ثبات  
بهما كلمها فهل له ان يوفى فيه بلمة او جدها لا يفعل ما يقدر  
عليه ويترك الباقية وما بينهما نعم وما بينهما اصحها انه لا موكل في القدر البسوة



ويؤكد في الباقية وهل المراد بالبعد وعدم الامكان او حصول المشقة فيه  
وحدها فان قلنا بوجوبها لا نقدر عليه فالبعض في ذلك اليه ويؤكد  
عن موكله فان وكل عن نفسه ففي صحته وجهان جزم من امام بالصحة وقال  
المؤيد الاصح انه لا يصح قال لا ما مان وكل عن موكله فهو كالوقار وكل عن  
وان وكل عن نفسه فهو كالوقار وكل عنك قال لا ما مان في لو اطلق الوكيل  
التوكيل فكل ما وكل التوكيل وكلام من امام بعض الحقايق ما اذا اذن له الموكل  
في التوكيل فطلقا فوكل ولو حله في تصرف بطرفه فجزء عنه لم يضر  
لم يكن له التوكيل فيه وعن بعضهم انه ينبغي ان ياتي فيه الخلاف المقدر  
وان اذن له الموكل في التوكيل كان له التوكيل في جميع احواله ثم اما ان  
يقول وكل عنى او وكل عن نفسك او يطلق **الحال الاول** ان يموت  
وكل عنى واسرار امام لا خلاف فيه وهو غير بولسوك امينا فان وكل  
خائنا لم يصح وان كان في المعاقبة فقط وكل كل موضع يجوز التوكيل  
عنه او عن الموكل وفيه وجه انه يصح ان يوكل الفاسق ويجوز ان يريه  
فايله بالفاسق غير الخائن وهو الخائن بخلافات وان كان خائنا لم  
ينزل الا ان يستلزم اليه المال في اتيه فيه الكلام في انزاله بالتعدي ولو  
كان امينا ففستق فهو للتوكيل عزله فيه وجه واحد ما نعم واختاره صاحب  
المرشد وما ينفى الاحتمال مستان الموكل قال المؤيد وهو ايتس فان حصل  
الفتق بعد فاما وكل فيه ففي انزاله الخلاف لم يفرق فيه ولو غير الموكل  
الوكيل خازن دكر فاستق اذا وكل امينا فالوكيل الثابت وكل الموكل  
الاول لا ينزك بعزل الوكيل ولا بانزاله ولو وكل عز احد ما دون  
الاخر **الباقية** ان يقول وكل عن نفسك فاذا وكل جميع الثا في وكيل  
الوكيل او وكيل الموكل فيه وجهان اصحهما اولها وجزم به جماعة وقال  
الرواية الثا في ظاهر المذهب والاصح عند طائفة فان قلنا انه وكيل  
الوكيل وله عزله وفيه وجه انه ليس له ذلك وسبيله لا عزله ان بعزل  
الوكيل لردوان خصه بالعرز في انزاله وجهان للقاضي اصحهما انه

ينزول

ينزك بانزال الوكيل عتوث وجنون وغيرهما وان قلنا انه وكيل الموكل  
لم ينزل بعزل الوكيل لردوان وفي انزاله بانزاله يموت او جنونا و  
عزل الموكل فيه وجهان حكاهما الامام والغزالي وجزم الرافعي بانه لا  
ينزك على هذا القول **الباقية** ان يطلق فيقول وكلتك في التوكيل  
او وكلتك في كذا واذا مت لك ان يوكل فيه ولم يقل عني ولا عنك فهل  
يحمل على لردوان والثا في فيه وجهان اصحهما انه يحمل على لردوان كان  
قال وكل عني وجزم به جماعة وجزم ابن داود وسقيا بله وخصص الما ندي  
الوجهين بما اذا لم يعين الموكل الوكيل وقطع فيما اذا عينه بانه وكيل  
الموكل وقال القاضي الطبري بتخير الوكيل بان يوكل عن نفسه او عن  
موكله اما ما فعل جرى عليه حكمه وقال القاضي اذا وكل الوكيل وكلا  
فان اطلق الوكالة فالثا في وكيل الموكل وان قال وكلتك عن نفسك فوجه  
ولو وكله بتصرف وقال لا فعل فاشيتا تصرف الى تصرفه نفسه وكل الو  
قال على ما يغله فهو حايث **فرع** قال لا ما مان توكيل العبد الماذون وغيره  
اذن كوكيل الوكيل في الخلاف والوفات والوصى والمقارض ان  
يوكل **قلت** وهذا الوصى وجه وللاب والجد والامام ان يوكلوا ايضا  
**القسم الثاني** الوكيل المقيد على الوكيل فاما وكل فيه النظر في بقيدان  
موكله ورعاية مفهومهما محاسب العرف والقرينة فان خالفهما لم يصح  
**وبناء** بضود **احدهما** لو عز الوكيل شخه باللبايع فقال ربع هذا من  
زيد لم يكر له بيعه من غيره ولو مات زيد بطلت الوكالة بخلاف ما لو  
امتنع من الشرافة بجوذا ان رغبت فيه بعد ذلك فاذا لم يصد من زيد  
رد فبطل بجوذا ان بيع من يكره **الثا** الما ندي كرسوقه صحيح البيع  
فيها من زيد اما بان سميته او بان بقصدك يصح وكل موضع يول الامر  
لما ان يجعل العقد للشرى ينبغي ان لا يصح وفيه نظر فانه انما يظهر  
اذا مقدم قول الوكيل وصح بالسفارة فاما اذا قدم اجاب الباي  
وقال الوكيل سلط لزيد وسلت ونواه ينبغي ان لا يصح لوقوعه في اجاب



للوكيل ويجوز ان يقبل لنفسه ويحتمل ان يقال يصح لانه حشاف الحال على ان  
النشراك ان يزيد **هـ** ولو عجزنا فافعاله في سون كذا او في بلد كذا  
كان طهر له عرض في ذلك بان كان الراغبون فيه اشتراد المقتد اجود لهم  
دكن له ببعده في عود والا فوجهان اصحهما عند الما فدي في البعوى والرافعي  
انه لا يجوز والثاني بجوده وهو ظاهر في جماعته منهم الفاضلان الحسنيين  
وابو حامد وصاحبنا النبويه والتمه **هـ** اذا لم يقدر الزمن فان قدره  
خاذا البيع في غيره قاله ابن الصباغ وهو مفهوم كلام القاضى لو نقاه  
صرحا عن البيع في غيره امتنع قطعا واذا باع في بلد اخر صار ممتنا  
وكذا يضمن منه بل لو اطلق التويل بالبيع في بلد اخر حمل عليه فلو نقله الى  
غيره لم يضمن فيه ضمنه ولو عجز نقدا فقال بعه بالنقد الفلا في او بالدين  
لم يضمن له ببعده بغيره وكذا الوقا لبالد راحمه لا يبيعه بالذهب ولو عجز  
اجلا لو قال بعه الى شهر مثلا او اطلق فقلنا يصح ويحمل على المعاد لانه  
دكن له ببعده الى اجل اشتر منه وهما له ببعده بتمن خا او مؤجلا بدون ذلك  
برجل نظر فان باعه بما يشاء وية خا لا لم يصح وان باعه بما يشاء وية  
لا برجل الماذون فيه خا لان كان فيه ضرر بان كان زمن فبيع او  
غان او لحفظ الثمن مؤنة في الحال لم يصح وان لم يضر من ذلك  
فوجهان اصحهما على ما ذكره المخول انه يصح ولو وكله ببعده في زمن  
مخصوص بان قال بعه في يوم كذا او شهر كذا لم يضمن له ببعده قبله ولا  
بعده وكذا لو وكله في زمن عناق في وقت معين اما لو وكله في الاطلاق  
في وقت معين معن الداركي انه ان طلق قبل ذلك الوقت لم يقع وان طلق  
بعده وقع ولو قال بعه عاية مثلا لم يضمن له البيع مادونها وان لم يخلاف  
خا اذا اطلق فانه لو باع ما قبل من قبل ببعده وسع ابن الناصر يصح والله  
البيع بما فوقها على الصحيح وهما لان جميع عاية وهناك راعب فيه  
بزيادة عليها فيه وجهان اصحهما ان لو اطلق الوكالة فندرا غيب رباكة  
على من المثل لم يضمن له البيع به وان نقاه عن الزيادة فقال ولا بيع بما فوقها

او

او مع مائة ولا يرد فوجهان اشهرهما المنع قال ابن مام والواجب ان يقال  
ان الحية مائة ونقص في المنع لم يرد وان حمل انه يزيد رفع المشقة عنه اجته  
النفيد **هـ** اظه اذ المر بغير المشتري عينه مسيما في انشائها الله  
وكذا الوقا لا اشتر كذا بالتمن في شراة بالفصح وفيه وجهان المؤكل بالخيار  
بين قبول هذا الشر او رده فان نقاه عن الشراة دونها فقل له الشراة  
فيه الوجهان المتقدمان وتفصيل ابن مامر وليس له ان يشتري بما  
فوقها ولو قال ببعه بالف درهم فباع بالف دينار لم يصح وفيه احتمالان  
في والغزالي وعلى هذا فالبيع عرض مستأدى الف دينار شبهه ان يكون  
كالبيع بالف دينار ولو باعه بالف درهم ودينارا بجاز وان باعه بالف  
درهم ودينار فوجهان فان قلنا لا يصح بطل البيع في قدر الثوب وفي  
فطلا في الباقية قولنا نرى في الصفقة فان قلنا لا يفرق وظل في الكل  
وان قلنا نرى بطل في حصة الثوب من العبد فان كانت قيمتهما متساوية  
البيع في نصف العبد وثبت الحيا والتمسك في دون المؤكل وعز ابن سريج  
انه لا خيار للمشتري اذا علم بوكالته وفيه وجه ثالث انه ان قال علفت  
بوكالته لكن اعتقدت ان بيع وكيله ينقد عليه او قال علفت انه لا ينقد  
عليه غير اني اعتقدت ان في الخيار فله الخيار والا فلو قال بعه مائة  
الى سنة مثلا فباعه بها خا فهو كما تقدم فيما اذا اطلق لم يرد في البيع الى  
اجل فباعه بما رغب فيه الى ذلك برجل خا لان كان زمن فبيع وعارة  
او لحفظ الثمن مؤنة لم يصح والا فوجهان اصحهما انه يصح وكذا لو قال  
اشتر مائة خالة فاشتر مائة مؤجلة او اطلق الشراة فاشتر مؤجلا بما  
يشاء وية خا او قيده باجل فاشتره بما فوقه كما صرح به الما ودي فان  
كان زمن خوف بحيث لا يامن على المثل لا برجل لم يصح وان لم يكن  
ففيه الوجهان في التويل وهذا اذا قلنا مستحق الدين المؤجل اذا  
عجل له يلزمه قبوله فان قلنا لا يلزمه لم يصح الشراة المؤكل بخا وعزله  
ابن الصباغ فقال هذا الخلاف حيث لا يجبر صاحب الدين على قبول



تجيبه رجت يجب يصح الشرا فطعا وكذا قال الروا في قال النوا في هذا  
اصح وافقه واقرب الى تعليل برصحاب وان شراؤه مؤجلا بما يباريه  
مؤجلا لم يصح قطعا ولو وظه في ان سلف له مائة درهم وطعام فاشراه  
بقدا مثل ما يشترى سلفا صح وان كان اقل منه لم يصح **الثانية** او شرا  
دينارا ولا وكيله لشترى له مائة ووصفها فاشترى الوكيل شاتين تلك  
الصفة بدينا ونظر فان لم يشترى واحدا منها دينارا لم يصح الشرا للموكل  
وان زادت قيمتها على الدينار رثم ان كان الشرا بعين الدينار بطل وان  
كان في الذمة ولم يشترى الموكل بل شراؤه للموكل وان شراه فبطل او يقع  
للموكل في وجهه ان فيها اذ اقل اشترى لزيد وليس يوكل له وان شراوت  
كل واحد منهما دينارا او اكثر ونوى الشرا للموكل فقولا فاصح ان يصح  
وحصل الملك فيها للموكل فعلى هذا الوباغ الوكيل احدها من غير ان الموكل  
ففي صحة البيع نولا فخرجها من سرخ والقول الثاني في بر اصل الله لا يقع  
شرا الشاتين مع الموكل وعلى هذا منظر ان شراهما في الذمة فوجهان  
احدهما لا يقع واحد منهما للموكل وحصل لان مع الموكل وقابلهما ان واحد  
منهما يقع للموكل فياخذها بنصف دينار وباخذ الوكيل واحد ويرد  
عليه نصف دينار وهذا للموكل اخذ الثانية منه واما العقد فيها  
بالدينار فيه وجهان شراهما وحكى عن النضر نعم وثانيهما لا وان  
اشترى ابا بعين الدينار فقد اشترى واحدا له باذنه واخرى بغير اذنه  
مسبوق على وقف العقوقد على بر احارة فان قلنا لا يوقف هو الصحيح بطل  
العقد في احدهما وفي بر اخرى قول الشرفوق في التولية والصحيح  
منهما هنا البطلان لا والتصحيح الى ان يخير بينهما وان قلنا يوقف  
خير الموكل بغير اخذهما معا بالدينار ولو انصار على واحد بنصف دينار  
ورد بر اخرى على المالك وهذا القول من اصله مشكك جدا وحكى  
بعضهم في المسئلة وجهان ثالث العقد بطل في الشاتين معا وان كانت  
احدهما شتاوي دينارا والبر اخرى شتاوي اقل منه فوجهان افضها وفاق

الغرض

القاضي الطبري انه المذهب انه يصح فيها للموكل وجعل بر امام الحكم  
فيما اذا شراوت كل واحدة دينارا ونسب في ان بعني الخلا في هذه على تلك  
فان قلنا لا يقع للموكل هناك لا شراؤه يقع له هنا التي قيمتها دينار والبر اخرى  
للموكل بنسبه قيمتها من الميزان فلما انشأ هناك للموكل فيها وجهان كالوجهين  
الاثنين فيما اذا اربع هذا مائة فبا عه مائة وعبد وعلى قول الصحة لو باع  
التي قيمتها دينارا لم يصح وان باع التي قيمتها دينارا وعلى القولين ولو  
وهذا في شرا عشرة اقترعة من الحنطة بدينار فاشترى اكثر منهما فالجزم  
فيه كالجزم في الشاتين وكذا ما اشترى ولو قال اربع هذا العبد مائة درهم  
فبا عه بها او بعبد اخر او ثوب بستاوي ما شين فهو على القولين ولو في شرا  
بالطلان فان نفذ فاشترى الشاتين للموكل ففها فولا فان قلنا لا يصح فبطل  
ببطلان الكل اذ في المذهب المقابل للعبد فيه وجهان جبينان على قولي  
الشرفوق فان قلنا يصح فلا خيار للبائع **واما الشرا** فان علم كوز البائع  
وكيف في ثبوت الخيار له اوجه ثالثة اعراب من سرخ انه ان قال طنتا  
الخيار او ان بيع وكيله بنصفه عليه فله الخيار والا فلا ودوى الروا في انه  
الخوبه ما اذا قال علمت انه لا ينفذ عليه لكن طنتا ان في الخيار وروى  
بعضهم اليه بثبوت مطلقا وان لم يعلم انه وكيل ثبت له الخيار وكذا لو لم تكن  
العبد المضموم الى الثمن بستاوي مائة ولو باعه مائة درهم ودينارا فالدينار  
رداة البعوى والتولية عن ان سرخ انه كما اذا باعه مائة وثوب وروي  
السند بنجي عنه انه صح البيع هنا فربعا على الصحيح في مسئلة الشاتين  
وجزم به سليم وابن القبايع ولم يجربا فيه الخلاف المذكور فيما اذا باعه مائة  
وثوب وفرق بينهما بان هذين من جنس برلمان ومظهر ذلك اذا كان الدينار  
من نقد السلطان اذا كان من نقدها فمظهر انه كالثوب وقبل ان القاضي  
صرح به في تعليقه ولو باع نصفه مائة ونصفه الاخر بعشرين لم يصح الا  
فيما يقابل المائة قال **ل**ر امام وضابط ذلك انه ان لم يحصل العرض لم يصح  
وان حصل مع زيادة ففيه الخلاف **الثالثة** لو وظه في شرا عبد لم يرض له

قيد



ان يعقد على بعضه وان كان فيه غبطة كما لو قال استر عبدنا الفاشري  
نصفه او تسعة اعشاره بادبعاية فواسترا الباقي داربعاية لم يصح ايضا  
وفيه وجه ضعيف عند من يمانه يصح وينقلب العقد بطلان الله وكلنا  
في طرف البيع ليس له ان يبيع بعضه وان كان فيه غبطة بنسبه ما لبيع  
كله ولو قال استر هذا العبد بهذا الثوب فاشتره بنصفه صح اما اذا قال  
استر عشرة اعبد صفقة واحدة فليست له ان يشتريهم في عقود منفردة  
من واحد او جماعة وان اشتراهم من اشخاص في عقد واحد فوجها ان اصحاب  
يصح للموكل وثانيهما عن ابن سريج انه يصح وجعله تسليم في محله الذهب  
وسبب بطلان في ابن سريج وهذا التصريح في وجهين احدهما ان  
دكون العبيد مشتركة بين الباعين على ترشاعة والثاني انهم بعضهم  
لهذا وبعضهم لهذا وبعضهم لهذا كما لو كان لواحد خمسة ولاخر ثلثه ولاخر  
اثنان وصحنا مثل هذا العقد والخلاف فيها ويجري الخلاف فيما اذا كانوا  
لواحد فقالا الوكيل اشترى منك هولا الخمسة كذلك او هولا الخمسة كذلك  
فان الصفقة متعددة لكن المقصود حاصل ولو قال له المالك بعثك هولا  
بكذا او هولا بكذا انما قبلت في اتحاد الصفقة وتعددها وجها ان  
فعل في ثلث العقد ثمانية فيها الخلاف اما اذا قال استر عشرة اعبد واطلق  
فله ان يستريهم في صفقات وفي صفقة واحدة ولو قال ربع هذا كذا فاعده  
من اثنين لم يصح **الرابعة** اذا وكله بشرا فاستد او بيع فاستد كما لو قال ربع  
او استر لاي وذل العطا او نزل الطر لم يملك الوكيل العقد الصحيح ولا العا  
فلو باع يبعافاسد او قبض في الماء وردى لم يضمن لانه ما ذون له فيه  
فان استر يبعده صحيح فان كان بعينه مال الموكل بطل وان كان في الدقة  
فان لم يسم الموكل وقع للوكيل وان سماه فله يقع للوكيل او يبطل فوجها ان  
ولو قال خالعي ردي على خمر ففعل قال التولي يقع الطلاق والمستور الذي  
اورد الغزالي والرافعي انه يقع كما لو عطاها سبعة ورجع الى مهر المثل  
ولو خالعا على خمر فوجها ان لا يشرخ استيهما انه ملغوا فلا طلاق

وثانيهما

وثانيهما ان يقع وعلى هذا الخالاع على ما يصلح ان تكون عوضا صاع الخلع وفسد  
العوض وقيل صاحب المحيط عندي ان قلنا الواجب من المثل وقع للمساكين  
والا فلا للنفقات اي على القول بوجوب قيمة الخمر مقداره عصير ماء و  
الخمر مقداره بقره ولو وكلت المرأة وكحل في اخلا عنها بخمر او خمر او  
مطلقا فاختلعهما به وقع الطلاق ولزمها مهر المثل ولا خلاف في انه لو  
جره هذه الاختلاف بين من يجاب والقبول بان خالعا على خمر فقبلت  
الخمر لم يقع وقد اختلف في ما اذا وكله في المصاححة عن الدم بخمر او  
خمر **الخامسة** الوكيل بالخضومة من جهة المدعي يستفيد بذلك  
الدعوى وقائمة البينة والسعي في تعديلهما وطلب الخمر من الحاكم  
وتحليف الخمر وكما يتوصل به الى اثبات الحق والوكيل فيهما من جهة المدعي  
عليه منكره بطعن في الشهود ويستعي في الدفع مما اشكر ولا يقبل اقرار  
واحد منهما على موكله فلو اقر وكيل المدعي بالقبول او بغيره او بغيره  
او قبولا لحوالة او تاجيل الحق او وكيل المدعي عليه بالحق المدعي لم يقبل  
اقراره ستوا اقر في مجلس الحكم او غيره لكن لو وكله ففيه خلاف تقدم  
ولو قال كلما اقر به الوكيل فهو صادق فيه لا يلزمه ما اقر به للجمالية ثم اذا  
اقر وكيل المدعي بشي من ذلك انزل عن الوكالة وان لم يلزم اقرار الموكل  
وكذا الوافر وكيل المدعي عليه بالحق على الصحيح ولا يقبل شهادته الوكيل  
للموكل فيما وكله فيه فان شهد له به بعد غزله عن الوكالة فان كان  
قد اتصبت مخاصما فيه لم يقبل وان لم يتنحصر في حق على الصحيح وقال  
من مامر قياس المرافعة ان يعكس فقال ان لم يكن خاسر قبلت وان كان  
قد خاسر فوجها ان ونسب الطر بطلان في العرايين وهو الموجود في  
كتبهم وفي تعليق القاضى حسين **سبعة** اذا جرى له امر على توصل فان  
طال الزمان فالوجه القطع بقبول شهادته وفيه احتمال ويقبل شهادته  
الوكيل على موكله ولو وكله بغير ما هو وكيل فيه وخفي الغزالي عن صاحب  
انه ليس للوكيل ان يبعده شهود خصم موكله واستضعفه وحمله على انه



يجعل بعد بيله وجهه كافر الموكل بعد الشهود على قولنا ان تعديل  
المشهود عليه المشهود كان في الفضا استمر من غير استمراد البني  
حكاه عنهم لم يوجد في كتبهم بل اطلق العراقيون والقاضي القول بقبول  
شهادة الوكيل على موكله لكن مقتضى كلام الرواية في البحر ما نقله  
الغزالي **فرع** لو دكله في الدعوى بمراد مثلا ثم عزله فادعاه الموكل  
لفنيته فان كان بعد ان ادعاه الموكل لم يقبل وان كان قبل الدعوى  
وبعد قبول الوكالة فهو على الوجهين المتقدمين في الشهادة **ومع ثبات**  
قال القاضي لو قال دكلتك في ان دون مخصصا عن لم يرد له سماع  
الدعوى والبدن الا ان يقول جعلتك مخصصا ومخصصا مع الا ان المحاصم  
مخصص عنه فقط **السادس** لو دكل اشير بالخصومة لم يرد له لغيره  
الا استبداد على انه صحيح بل استعاد وان ريتشاد وان قال الموكل لهما  
في بيع او طلاق او اعناق او وصي اليهما به هذا اذا قلنا كلنا وكذا  
لو قال لهما وكيلان وفيما اذا قال لهما وصيتان وجه ان لكل منهما فرد  
ويظهر محبة هنا ويقرب منه ما اذا وصي اليهما بحفظ متاع هل  
يسهل احدهما يحفظه او يحتمل ان يحفظه في حر يد سمان  
قبل القسمة فهل يقسم لحفظ كل منهما بعضه فيه وجهان ولو اقصاه  
واذا اذ احدهما رخصه الى لآخر فوجهان تقدم فطرهما في الرهن  
واستشكل الشيخ عز الدين المذهب عدم انفرا داحدا الوكيل بالخصم  
والخصومة وان رضع اللغة لافراد **فروع** **الاول** لو ادعى زيد  
عند القاضي انه وكيل عمر والد دعوى على كسر فان كان القسود  
بالخصومة في المجلس وصدقه ففي توثيق الوكالة وسماع الدعوى وجهان  
حكاه الرواية في احدهما نعم وله مخصصه جزمه لمرام والرافعي  
ونسبه الهروي الى ابن القاصر والرواية في موضع اخر الى ابن سريج فان  
اذكر الخصم الحق للمدعي الوكالة اقامة البينة وثانينها وقا الرواية  
انه مذهب الشافعي انه لا يسمع دعواه وقال التولي لا خلا وفي جواد

الحام

الحامه وهل يجب حمله حرم ما لو ادعى انه وكل في قبض الحق وصدقه  
هل يجب الدفع اليه وفيه خلاف وقال القاضي ثبت لا يلزمه ان  
يخاصمه لانه يقول لا اشترى من محمد فوكيلك فيضيع ما غصيه من الخصومة  
فان قلنا يثبت فاقام المدعي بينه بالبدعي وجه الوكيل وقضى بها  
الحاكم فحضر الغائب وانكر الوكالة او قال كنت قد عزلته فلا اثر له  
لان الحكم على الغائب جائز وان كان به فقد حثي الهروي عن ابن الواس  
ان له تخليفه فانه طرده فيما اذا ادعى انه وصي وعنه انه لا يخلف  
وبه اجاب القاضي في الوكيل وقال اخرون ان قلنا اقر له لزمه الدفع  
اليه كان له تخليفه على نفي العلم وان قلنا لا يلزمه الدفع فان لم يميز  
الرد كانه قد اقر لم يخلف وان قلنا كالبينة خلف على الظاهر ولزكاتب  
له بينة اقامها ولا يحتاج اليه ان يدعي حقا للموكل على الخصم قال الرواية  
ولو ادعى الحق قبل اثبات الوكالة لم يسمع فاذا اثبتت الوكالة ادعى  
حبيته بالحق ولا يثبت لغيره جليل فان شهد له بما اتاه او اصداه لم  
يثبت ولو شهد له بما اتاه الموكل او اصداه فوجهان **فروع** **الثاني** لو ادعى  
الماوردي في الرواية انما يقبل الثاني وجزم به المجاملي والبدرجي  
انها لا يقبل حكاه ابن الصباغ وقال فيه فطر ورأه الرواية الى احتمال  
عن غيره ولو انكر الموكل الوكالة بعد التصرف فثبت له ما اصداه  
او ضراعه قبلت شهادهما وان كان غائبا عن المجلس فاقام المدعي بينه  
بالوكالة سماع القاضي انهما ولا يتوقف على حصة نول المعهود بهما  
ابن سريج ان من جيتا طان دون حضور الخصم وقال القاضي ان كان  
الحضر ما بالمد احضره وادعى عليه انه لا يستحق مخصصه فوكلا لان  
اياه وان كان غائبا عنها فلا بد ان ينصب القاضي مستمرا فابا عن  
الغائب ليقوم المدعي البينة في وجهه ادلا بد من يقضى عليه والوكالة  
ليست قضاء على الغائب قال ابن مام وهو بعيد لا عرف له اصلا مخالف  
للاصحاب وحدثني عنه انه قال اصطلح الفضاة على ان من وكل في مجامر



القاضي وكلا الخصم التوكيل بالخصومة في ذلك المجلس قال والذي  
اعرفه للاصحاب انه محاصر فيه وفي غيره ولا اعرف للقضاة العرف  
الذي قاله انه في قد قال القاضي ان هذا هو القياس **الثاني** وكل رجل  
عند القاضي بالخاصة عنه وطلب حقوقه فله الخاصة عنه ما دام حاضر  
اعتمادا على عينه فان غاب واذا التوكيل بالخاصة عنه اعتمادا على اسم ونسبه  
بذكره فلا بد من اقامة البيينة على ان فلانا بن فلان من فلان وكله او علي  
ان الذي وكله هو فلان بن فلان فلا يعتمد قوله الموكل في نسبه قال ابن  
الصباغ فان قلنا بقضي بعله سمع دعواه بعد ذلك وان قلنا فلا به  
من اقامة البيينة وجزم الروايات بالاول وقال القاضي للخصم بعد  
دعواه احب الدعوى حرم بعله فحبس اسرها البيينة وقال القاضي في حرق  
غادة الفضاه بترك الاستدراك هنا اعتمادا على ظاهر العدالة تسهلا على  
الغنى قال سراج ما دام وهذا ما يعرف به فلا يحرم به لخصوصه وقال الفردي  
يمكن الاكتفاء بعرف واحد اذا كان موثوقا به كاذكروا ابو محمد ان تعريف  
المرأة في تحمل الشهادة يكفي فيه معرف واحد انه اجناد وان كان الحاكم  
يعرفه بنفسه خرج على قوله القضاة بالعلم **الثالث** وكل وكيل في شدة  
على نفسه ثم غاب هو واحد من الخصم فاحضر عند الحاكم وادعى انه وكيل  
فلان الغائب هو فلان واقام البيينة بذلك ستمها الحاكم وحكم  
وبقيت وكالته ولم يدر له من استبداد بالتصرف فان حضر لآخر وادعى  
الوكالة لم يحتج بالاستيناف الشهادة وان انكر لم يكن وكلا وان قبلها  
وبقيت وكالته ثم عزل نفسه انكره وليس للاخر ان يتصرف وحده  
ولا للحاكم ان يضم اليه غيره وان وكلها معا وجعل لكل ان يتصرف  
بالتصرف فاذا حضر الغائب وصرف على الوكالة لانه ان يتصرف منفردا  
لحضاده كذا الحكم في الوصاية الا ان الحاكم في الحالة لروايت اذا اشرك  
احدا بنفسه او لم يقل ان يضم الى الذي اشركه غيره فان اذ ان ارد الامر اليه  
وحده فوجهان **السادس** اذا اخذ مالي من يد فوات ويد لم ياخذ

من

من ورثة ولوقا اخذ منه فله لراخذ من وكيله ولوقا اخذ من الحق على  
فلان جازان باخذ من ورثته **الثامن** سئل النبالفا وقال لا شرعية  
كذا فاشترى في الدمة لسعد ما سئل فيه لم يبع الشري للموكل ثمران  
لم يصح بالاستفارة وقع العقد له وان صرح بها فيقع له او يبطل فيه  
وجهان اظهرهما اولهما ولوقا لا اشترى في الدمة واصرف هذا الالف  
فيه فاستري بعينها فوجهان احدهما لا يند عاصم الطبري انه يصح للموكل  
وصحة الروايات ولصحة ما لا يصح وقال الرواية هو لروايتي وعندي  
ولو اشترى في الدمة كما امره فملك الثمن في يده قبل اقباضه فهل ينقلب  
العقد الى التوكيل او سقي للموكل ويلزمه الاخر فيه وجهان قال الفقهاء  
وهم لم ينادوه وان يعرض على الموكل فان رغب فيه اعطاه بدل النالف  
والشركة الا وقع للموكل وعليه الثمن وكذا لو بطل لالف يد الوكيل  
قبل العقد ثم اشترى اذ لا ينزك وهل يقع العقد له او للموكل فيه وجهان  
للقاضي قال المادردى من ذلك فاذا اشترى وقع للموكل ولوقا لا اشترى بعينه  
ففعول ثم بطل الثمن قبل تسليمه انفسخ البيع ولو كان ثلث قبل الشراء انفسخ  
الوكالة ولو اعطاه لالف وقال لا اشترى كذا ولم يقل بعينه ولا في الدمة  
فوجهان احدهما انه كالوق لا اشترى بعينه واطهرهما الذي تخير بين ان  
شترى بعينه او في الدمة وهما كالوجهين المتقدمين فاذا اذن له في  
التوكيل ولم يقل عني ولا عنك ولو اشترى الوكيل ما امر به في الدمة ونقد  
المن من ماله يرى الموكل من الثمن ولا رجوع للموكل عليه ويلزمه رد ما  
اخذه من الموكل اليه **الاشعة** اذا كان بيع هذا من زيد بالالف لم يصح  
بيعه منه ما كثر منه قال الغزالي الا اذا علم خلافة بالقرينة ولو وكله في  
بيعه بالالف فباع بصفه بالصفح ولو باعه ما دونه لم يصح ولوقا لبيع  
هواه الا عبدا لملكه بالالف لم يكن له بيع بعضهم ما دونه ولو باع واحدا  
منهم او اثنين بالالف جاز وفي نقاد كالمية في الثانية وجهان اصحهما نعم  
وهما كالوجهين فما اذا وكله في بيع شي فباعه ثم انفسخ العقد هل له بيعه



ثانياً لكن التعليل على العكس ولو قال لا اشتري العبد بما به لم يشتره بما فوقها  
وله ان يشتره بما دونها الا اذا عناه ولا يفرط الحال في ذلك فيكون  
المشترى منه معيناً او غير معين بخلاف البيع وقال لا يشرى به بما  
دونها كما في البيع ولو قال لا اشتريه بما به ولا يشتره بخمسين لم يشر له  
بالخمسين ولا بما فوق المائة ولهذا ان يشترى ما بين الخمسين والمائة وفيه شرايه  
عما دون الخمسين وحقاً ان اصحها لا وكذا في طرف البيع ولو قال بيع بكذا او لا  
تبعه ما كثر من مائة لم يفعه بما فوقها وبعده عما دونها ما لم يقص عن  
ثم المثل ولو قال بعد مائة ولا سبع مائة وخمسين فله ان يجمع بما فوق  
المائة فالم يباع الى الخمسين ولا يبيع بالمائة والخمسين وبما فوق ذلك الوجهان  
ولو قال لا اشتري هذا العبد بمائة فاشتره بمائة وعشرة لم يقع للموكل فوات  
ابن سريته يقع للموكل بالمائة ويلزم الوكيل من عشرة وما قاله ابن سريته  
هو الصحيح من القولين فما اذا دخلته في اخلاعهما عابه فخالع باكثر منهما  
واطلق انه يلزمه الزايد هو محلل عاله وقد تقدم عن الما ودي  
انه اذا قبل له البيع له بولاية او وكالة على ان المال كله عليه يصح كالحل  
على الصحيح **قاعدة** عامة في الباب اذا خالف الوكيل فما اذن له فيه عمل  
وجه من الوجوه المقدمة او غير ذلك اذا باع غير الماذون فيه او الماذون  
فيه نسيئة او بغير نقد البلد او استير او نحو ذلك **اما** الوكيل بالبيع فحق  
خالق فيه بطل **واما** الوكيل بالشراء فان اشترى بغير مال الموكل بطل  
كالبيع وان اشترى في الذمة فان لم يتم الموكل لادن فواه وقع العقد  
للوكيل على المشهور وقد تقدم عن ابن سريته انه اذا اشترى شيئاً ما كثر  
من عن مثله لموكله ورضيه الموكل ان العقد يصح له **وهذا** حكمه على  
الجديد في الغايبة الفشولي واما على القديم فينعقد موقوف على  
اجازة الموكل فان اصابه دفع له والا فبغير الوكيل وان سمي الموكل في العقد  
فوجهان اظهرهما لمعوا الاضافة اليه ويقع للموكل ودانيمهما بطل  
العقد من اصله **وصورة** ان تقول البائع بعثك فيقول لا اشتري

فقد جاز

لفلان يعني موكله فانه يصح على الصحيح وفيه وجه انه لا يصح للخالف  
وعلى هذا ففي جوعه للوكيل وجهان **اما** لو قال البائع بعثك فقل  
فقال لا اشتري لفلان فالمدة مائة لا يصح بخلاف النكاح فانه لا  
يصح الا على هذه الصورة **والصورة** المسقولة علمها في شراء الوكيل مصرحاً  
بالسفارة ان يقال لا اشتري منك هذا الموكل فيقول بعثك وفيه معناه  
ان يقول بعثك لموكلك فلان فيقول قبلت له ولو قال بعثك هذا  
لنفسك فان كنت مشتريه لغيرك فلا يبيع لك فاشتره لغيره لم يصح  
ولو وجد هذا الشرط قبل العقد ثم قال له بعثك فقبل ونوى موكله  
صح على الصحيح قال لا تقول ووكيل المتهب يجب ان يشتري موكله والا  
وقع عنه ولا ينصرف بالنيابة الموكل ونا بعه القاضي **ومر** لو امره ان  
يردج ابنته من زيد فزوجها من وكيله صح ولو امره في بيع عبد من زيد  
فباعه من وكيله لم يصح **الحكم الثاني** للموكل ان يثوب حرمه لانه لو حل  
وفيه مستأيل **الاول** يد الوكيل على مال الموكل يد امانة سواء كان  
مبيعاً او ثمناً او مشتري سواء كان محلاً او بغيره جعله عن على الطبري  
ان الوكيل محله كالا حياً للمشتري فذكر وجوب الضمان فيه على قوله وعلى  
هذا لطريقه القولان في تضمين ما جعل له فيه الجعل فان كان في البيع  
كان في تضمين المبيع القولان ولا تضمن الممن وان كان في المشترا  
في العكس وعلى المذهب لو تلف في يده من غير تعد فلا ضمان وان تعدى  
كالواخرجه من حريمه لا حاجة او شافيه ضمن ولو ظالمه الوكيل بالرد  
وجب عليه التحلية بينه وبينه فان استنع من غيره رد عصى وضمن ولو  
اسفح بالمال ضمنه كما لو ركب الدابة او لبس الثوب ولا منعزل الوكيل من  
الوكالة بالمعقدي على الصحيح وقطع به بعضهم فان باع بعد صح فان  
سلمه والعه ضامه ولا يزور كمجرد البيع بل الصحيح فان قلنا برفع  
فادفع العقد قبل التسليم بثلث او ثلثا له او رد بغيره قال لا يثوب  
ان قلنا العتق رفع العقد من اصله تبيننا عدم البراءة وان قلنا من حينه

١٢٢



فالبراة حاصله وان قلنا لا يرتفع به فانفسخ العقد بالثلف فالضمان باق  
نحوه وان انفسخ منه بعيب بعد قبض المشتري الغير قال القاضى حبيب  
وابن الصباغ يعود الضمان على المشتري لا بد قبضه لنفسه لا لموكله  
في جملة البراة لذلك فلما انفسخ العقد انفسخ العقد فعدا الضمان  
وقال الرواية الصحيحة عندى انه لا يعود لان فسخ القبض من وقته  
لا من اصله فلا يصح ما ثبت بسبب حادث وهذا ما اوردته المتولي في  
كتاب الغصب فيما اذا وكل المالك الغاصب في بيع الغصب فباعها لغير  
بينهما فرق ولو اعطاه دراهم وقال اشتر بها هذا واشترى منها  
واصرفها في منتهى منصرف فيها لنفسه على ان يكون منصرفا عليه صار  
ضامنا لها قال الرواية وطلبت الوكالة بدلي عليه ان الدرهم لو اشتري  
منه بطلت الوكالة ولم يدرى ان اشترى ما امره به بدراهم بنفسه  
ولا في الدقة فلو فعل فان صرح بالسفارة فهل يبطل او يقع الموكل  
فيه وجهان وان نواهها كان ما اشتراه له دون الموكل ولو عادت  
الدرهم التي صرف فيها اليه واشترى بها للموكل فهو على الوجهين  
في انزاله بالمتعدي فان قلنا لا ينعزل وهو الصحيح لا دون الدرهم اشترى  
فضمونا عليه فلو رده بعيب واسترد المبلغ عاده مونا عليه قال الرواية  
ولا نص في المسئلة وعندى انه لا يعود فضمونا عليه لان فسخ القبض  
من وقته لا من اصله **المسئلة الثانية** لشر من المتعدي ان يبيع ما يشاء  
عشره بقسعة فانه خارج في موضع بيع ابن الناس فيه هذا القدر  
ولو باعه بما بينه لم يصح ولا قصمه بخره البيع على المدة وبيع مبيعة  
بعد ذلك بعشره ومستمعة وان سلمه في البيع لم يرد ما لم يرد  
ضامنا واسترد الموكل المبيع ان كان باقيا واعترف المشتري بوكالته  
او قام بما بينه وان تلفت في يد المشتري ضمن المشتري عشره وله ان  
يطالب الموكل بدله من دكم مطالب فيه فله اموال احد عشر دنانير  
تسعه وبالمثل ان يطالب بدراهم والباقي متعلق بجهة المشتري

وكل ما يغرم به الوكيل يرجع به على المشتري **المسئلة** وكله في ان يسلم  
له في شئ موصوف ففعل ثم ابر الوكيل المسلم اليه عن المسلم فيه لم يلزم  
اياه الموكل لان المسلم اليه لوقال لا اعرفك وكلا وانما التزمته اليك  
شيا فان ابراني عنه فقد طاهر ردي وجوب الضمان عليه قوله الغرم بالكيلو لية  
القولية فيما اذا قال هذا الزيد بل العرفان قلنا يجب وهو لا يظهر فلا  
يغرم مثل المسلم فيه ان كان مثليا ولا قيمته ان كان منقوها وانما يغرم له  
بدل الدار بخلاف ما لو باع عينا وابرا من الثمن فانه يضمن مبلغ  
الثمن لا قيمة المبيع لجواز الاعتراض عنه كذا اقولوه وقد تقدم في جواز  
الاعتراض عن الثمن من غير من عليه قوله ان يظهر على قول المنع ان  
يستوي هو والمسلم فيه قال الراعي وفي تعليق الشيخ بل كما دانه  
يغرم للموكل مثل المسلم فيه وفي المسئلة بحث في الشرح **الرابعة** مما طالبه  
ردي المال الوكيل او المودع برد المال الذي بيده وكان في حياض او  
مشغولا بطعام او طيار او صلاة او حفية او خاف فوات الجماعة او  
الجمعة قال الرواية او كان مشغولا بشرا او بيع لحقه الضرر بتركه  
او كان بالليل وهو بالمكان فله ان يصبر لئلا ان يفرغ منه ولا يعصى  
القدر من التأخير وانما يجب الحلية بينه وبينه فلو تلف في هذه المدة  
فقد روي الغزالي عن صاحب كتاب انه يضمن روي برامه عنده لا  
يضمن وهو الذي كتبت البرافيز وفصل برامه فقال ان تلفت في يدك  
التأخير بسبب يملك به لو كانت عند المالك لم يضمن وان تلفت من التأخير  
ضمن واخراة الغزالي وحمل ما نقله عنهم على هذا التاي ولو اخرها  
تلففت فادعي الموكل ان التأخير كان بعرضه فعلى الوكيل الضمان وقال  
الوكيل بل بعد راد لم يطالبني صدق الوكيل لوطا اليه فاحرم من مكان  
ثم ادعى انه كان تلف قبل طالبته ادانه كان رده ونسب لم يقبل قوله  
فان قام عليه يضمن في شاعها وجهان احنا والقاضى انما الطيب انها لا  
تسمع **شرح** قال المعنى في فدايه لو دفع ثوبا الى لالبيعه فصاع ولم



بدر انه شرفا وسقط منه او سببه في موضع او سببه للمشتري ضمنه  
لا في العفلة عن حفظ ارامانه حتى يصع مصفر وقد لك لو وضعه في  
موضع وسببه واعماله بحال ضمان اذا وقع الهلاك لا بمن جهته **الحكم**  
**الثالث** تعلق العهد بالوكيل ونقدمه اصلان **احدهما** الوكيل  
بالشرا اذا اشترى الموكله ما وكله بشرايه فهل يثبت الملك فيه للوكيل او لا  
فترى ان يثبت للموكل او يثبت للموكل ابتداء فيه وجهان لا بن سترج اصحابهما  
الثاني كما في بشر الاباء والوصي للطفل ثم ينقل الى الموكل او يثبت  
للموكل ابتداء فيه وجهان لا بن سترج اصحابهما الثاني كما في شراء الاباء و  
الوصي للطفل وقطع به العرائض والماله من وساما كالموكله في اذن  
الدنة في الخطا يجب على الجاني ابتداء او يتحملها العاقلة او على العاقلة  
ابتداء **الثاني** اذا حكم العقد في البيع والشراية تعاونا بالوكيل دون  
الموكل فيعتبر رويته ويلزم العقد بمقدار قوته ويعتبر تسليم المال  
في السلم والفاصل في الصرف وبيع الطعام بحسنه والفاصل في خيار  
المجلس وخيار الروية كل ذلك يتعلق بالوكيل دون الموكل وقد تقدم في  
موضعه **اذ اعرف** ذلك فله المطالبة بالعهد كما دبره مواضع **للموضع**  
**للاول** السرافا اذا اشترى الوكيل ما وكل فيه فان كان بمن هو  
في يد طالبه البايع به وان كان في يد الموكل طالبه به دون الوكيل  
وان اشتراه بمن في الذمة فان كان الموكل قد سلم اليه فاقضيه  
طالبه البايع فان لم يكن متامرا اليه شيئا فان ذكر البايع فونه وكلا  
او قال لا ادري فله مطالبة الوكيل به وان اعترف انه حصل فان  
سلم انه نوى موكله فذلك وان فادعه فيه صدق الوكيل في انه نواه فاذا  
وقع الشراء للموكل ففي من نطالبه البايع بالتمن اوجه احدها الوكيل خاصة  
ورحمته الغرلة وضعفه ابن الصباغ وقابها الموكل خاصة واطهرها ان  
له مطالبة اياها فشا وبنائها القضي على الخلاف المتقدم في اصل في ردول  
فان قلنا تقع الموكل للوكيل بتمن في ذمته فمطالبة دون الموكل وان

فلما

وان قلنا تقع الموكل ابتداء حرج عليه الوجهان الاخيران وفي هذا البناء  
نظر دنا بعماد صححه المتولي انه ان صرح بالسفان طالب الموكل  
والا فالوكيل وجزم الامام بان الوكيل لا مطالب اذا صرح بالسفان  
وقال في الرهن لم يحتلفوا في المراد من قوله ان له مطالبة الموكل اذا  
علم ان المشتري في كل حال او اياها حصه منه بالمطالبة فاعتزل مطالب صاحبه  
**المفترع** ان قلنا بالاول فهل للوكيل مطالبة فالك الموكل قل ان يعزم فيه وجهان  
اصحهما لا وام بعد العزم ففي رجوعه وجهان ايضا اصحهما في رجوعه في التوفيق الذي  
القطع به وفي تمام الخلاف فيه وفيه بعض المواضع رد ذكر الوجهين ههنا  
واما ما ان اشترط الرجوع عليه رجوع والاول ان قلنا بالمالك فالوكيل  
كالضامن والموكل كالمضمون عنه فزجر الوكيل عليه ان عزم وختمه في اعتبار  
اشترط الرجوع والاداء في انه هل يطالب بخليليه قبل ان يطالب بغير  
الضامن وقدم **فروع** ابن سترج على الخلاف في المسئلة فقال اذا وقع الموكل  
قدرا التمن في الوكيل لصحة التمن في ذمته ففعل ثم رد المشتري  
المبيع يعيب فعلى الثالث على الموكل رد غير التمن المردود الى الموكل وليس  
له استثناء ورد بدله وعلى الوجه الاول له ذلك كالمعترض في المسئلة فظهر  
**فروع الاول** لو كان التمن معيبا فان كان قبل ان يقبضه البايع فان  
كان الشراء بعينه فان كان العيب يكونه من غير الجش فطل البيع والتمن  
امانة في يد الوكيل وان كان من حسنته فللبايع الخيار فان قرر العقد اخذ  
التمن معيبا وان فسخه انفسخ التمن امانة في يد الوكيل وان اخذ بغيره  
واخذ به التمن لم يجز وان كان الشراء في الذمة فالبيع باق فان كان  
عيب التمن يكونه من غير حسنته ابدله الموكل وان كان من حسنته فخير البايع  
بين الرضى به والمطالبة ببطله وان كان بعد ان قبضه فان كان الشراء  
بعينه فان كان بغير حسنته فالبيع باطل وان كان من حسنته فالبيع صحيح  
وبخير البايع بين الرضى به معيبا والفسخ فان اذا اقباه واخذ بالبدل  
لم يجز واذا اختار الفسخ ففسخه وان كان في الذمة فالبيع صحيح فان كان

فقد



العيب من غير حبسه رده وطالب ببدله وان كان من جنسه فخره  
برأيه ان رده فان فسخ رد الممنوع الوكيل فان سلمه الوكيل الموط  
كان للبائع المطالبة وان تلف في يد الوكيل ففي ضمانه وحيث ان  
على علق العدة به فان قلنا يتعلق به بمرضه ويطالب الموكل بالتمس  
لمدفع لا البائع وان قلنا لا يتعلق به فمته ضمن لانه قضى بدمه فاذا  
رده البائع عما دس فيه مضمونا فخره فمته للموكل الف معيب وعلى  
الموكل ان يفك ذمته عن الممنوع فان سلمه فان وجد الفامعيا بذلك  
العيب اعطاه وان لم يجد فان رضى الوكيل ان يعطيه سلبا مكان العيب  
حان والا اعطاه قيمته ذهبنا قاله ابن سريج **المادة** اذا وكل في ماله فخره  
فان لم يجد فان سلمه بالسفارة لم يطالب بحزم الغنم وغيره بائنه لا  
يطالب واطلق الراعي في كراخلاف كذا الشراء وهو القياس وان نواها وطمع  
المقرض انه وكل فخره بقاء احد ثمانه على الوجه في الوجه في الشراء في  
بطل هذه الحالة وبانها القطع بانه لا يطالب قال الراعي والاطهر انه  
يطالب وان لم تعلم بما المقرض ضمنه الوكيل قطعا فان تلف في يده من غير  
تفريط فان قلنا لا يطالب فهو من ضمان موكله وان قلنا يطالب ضمنه وله  
الرجوع به على موكله **الثالث** قال الماوردي ابو الطاهر ودلى  
اليقيم اذ لم يذ كر في العقد اسم الطفل ضمنه الممنوع لا يضمنه الطفل  
في ذمته وينتقل ذلك من ماله وان ذكراه في العقد لم يلزمها ضمان  
الممنوع خلاف الوكيل في احد الوجهين **الرابع** الوكيل اذا اشترا شيئا فاشترى  
وقبض المبيع وتلف في يده او في يد الوكيل فللمالك المطالبة بجماعه وهو  
رجع على الموكل **الخامس** وكل وكيل لشئ به فريضا فاحذه الوكيل رده  
الى الموكل فتلف في الطريق موكله يضمن لا البعوث فتناوبه ان احده الوكيل من  
ربه على حقه السوم ببيع الله منه اذا تلف في يده لا الموكل لم يامر بالامانة  
فان كان امره به ضمنه الموكل اذا تلف في يده فان تعدى الرسول في الطريق بانه  
ركبه فقرار الضمان على الرسول وان لم يامر الموكل بان يبعثه اليه فقرار ان

دبه ابعثه الى الموكل فبعثه فتلف من غير عذر فلا ضمان على ائله وان تعدى الرسول  
فيه ضمنه ولو رده في الطريق فقرار البائع له في الرجوع صدق ومينه  
وان لم يامر البائع ايضا بان يبعثه فبعثه الوكيل ضمنه الوكيل واما الرسول  
فان كان غلاما باب الوكيل لا يجوز له ان يفعل ذلك فقرار الضمان عليه والوكيل  
طريق وان كان غلاما فلا شئ عليه الا ان يبعثه فتلف فقرار الضمان عليه والوكيل  
طريق **الموضع الثالث** الوكيل بالبيع اذا قبض الممنوع فخره او على القوا  
لمحو له في ذمته في البيع فتلف في يده وخرج المبيع مستحقا فان لم يفر السمسرة  
بالوكالة طالب الوكيل ان يقر بها فان ايطالب الله بالتمس الذي استحق استجابه  
فيه الا وجه الثلاثة الاول المتقدمه احدها الوكيل وقال ابن مام هو لا يفسر  
وقال في موضع اخر يجب القطع به وبانها الموكل والمالك يطالبها جميعا  
على رد ولا اعز منه الوكيل لا يرجع على الوكيل وعلى المالك فقرار الضمان  
على من فيه ملية او وجه احدها انه على الوكيل لحصول التلف في يده وان عزم  
الموكل رجوع عليه وان عزم هو لم يرجع على الموكل كذا قاله ابن مام والراعي  
هنا وقال في كتاب الرهن يطالب الوكيل ودون الموكل فاذا عزم رجوع عليه فكل  
ان القاضى حكاها هنا عن القفال والثاني على الموكل فلو عزم لا يرجع على  
الوكيل وان عزم الوكيل رجوع عليه والثالث ان من عزم استقر الضمان عليه  
ولا رجوع له قال الراعي الذي يعني به ان المشتري بعزم من شأه والقرار  
على الموكل **الموضع الثالث** اذا دخله في شراشي ففعل وقبضه وتلف في  
يده وخرج المشتري مستحقا فالسحق يطالب البائع بقيمته او مثله  
ان كان مسلما وكذا الوكيل ان لم يكر صرح بالسفارة ولم يصدق المتخو  
وان صرح بها او صدقه فمطالبة الوكيل او الموكل له وجه اصحها عند  
ابن مام انه يطالب الوكيل وعلى الصحيح انه وطالب المالك فقرار  
الضمان على من فيه من وجه الثلاثة ونقرر الضمان هنا على الموكل ابعثه  
قال ابن مام ويقر بان يقال لا يطالب الا اذا عزم العبد في التوصل **الموضع**  
**الرابع** التوصل بالبيع فاذا باع بتمس في الذمة وفيه ذمته واقبضه الموكل



فخرج المبيع مستحقا او معيبا فزده الموكل فله بطلان البيع المشتري بالتمسك ولا ان  
يغرم الموكل لانه صاد ومستلما للمبيع فله اخذ ثمنه وفيما يغرمه وجهان احدهما  
قيمة المعين وثانيهما الممنوع على تركه ولا اذا اخذ منه القيمة طالع الموكل المستر  
بالتمسك فاذا اخذ دفعه الى الوكيل واسترد القيمة **الحكم الرابع للوكالة**  
انها حايزة بنجاح بني الموكل والوكيل جيبعا فان شرط فيها جعل معلوم فان  
عقد اها بلفظ الوكالة فالرفع على من يخرجه على ان لا يعتد به ببيع  
العقود اذ يعاينها انتهى وقد حكاهما صاحب البحر وجهين فان عقداها بلفظ  
برجاء فهي اجارة لا ذمة من الجانبين **والعقود** اذ بيعه اضرب لا من من  
الطرفين كالبيع وجايز منها كالمسكن والمه نارية والوكالة وجايز من احدهما  
كالهبة والوكالة فهما حايان من جهة المرتبة والعبد ومختلف فيه في  
الشؤون المجمع المحلل والوكالة تجعل **ونعزل** الوكيل باستتباب **ثروا**  
يعزل الموكل صرحا او ضمنا **اما** الصريح فاذا صرح بقوله اعزل او كان فاضلا  
في الحال لقوله عز لك او فسخ الوكالة او دفعتم ادا بطلتها او اخرجته  
او صرفته عنها سواء كان التوكيل ابتداء او في جواب سؤال الخصم كما اذا سالت  
المرأة زوجها ان يوكل بطلاقها او يخلعها او المرتبة الراهن ان يوكل ببيع  
المرهون او الخصم خصمه ان يوكل في مخاصمته فاجابه وان عزله في غيبته  
انزل اذ ابلغ الخبر قطعا ويعتبر فيه اخبار من يفتل ودايته لا الكافر  
والفاسق والصبي حرا جزاؤه وينبغي ان ياتي في الصبي الخلاف المتقدم  
في ودايته وفي اعزاله قبل بلوغ الخبر مولا فاحكمها ان يعزل وبنائها  
بعضهم على الخلاف في ان لا يحكم هل يجوز بسنوخا عن المكلف قبل بلوغ  
خير النسخ اليهم اذ ابلغ النبي صلى الله عليه وسلم وهذا البناء باه اختلاف  
الصحيح في المستلزم ان فلنا يعزل في غيبته فليبقى للموكل ان  
يشهد على العزل فان ادعاه بعد المصروف غير مقبول واذا سلم الموكل  
الشاعة وقد قام قبل العزل وقبل العلم فله ضمها فالمراد في  
فالقاضي ابو الطيب رايته المحصلين لم يردوا على بطلان المصروف

ولم يتعرضوا لذكر الضمان ورايت بعض اصحابنا في الكلام مع المخالفين  
انه يضمنها بالسلم **واما** العزل الصمى فان خرج الموكل الموكل فيه عن  
محل تصرفه كما اذا وكله ببيع عبيده ثم باعه هو او وحيه لراخ او اعنته او  
وعبده واقبسته او كاتبه وكذا لو كان له ثلاث زوجات فوكل في قولنا كاح  
رابعة ثم تزوج هو رابعة مغزى الموكل فان لم يكن له زوجة او كان له  
واحدة او اثنتان لم يغزى ولو وطئه في طلاقها الطلقة الثالثة او  
الطلاق الثلاث ثم فعل هو ذلك انكره ليس له تطليقها اذ امر وجهان اما  
بعد زوج آخر فيظهر ان يحج بها خلاف هو الحديث **واما** القول بالمدحوران  
فيما اذا عفا مستحق القصاص عنه بعد ان وكل في استيفائه فاستوفاه الوكيل  
جاهلا بالعفو فيها راجعان الى صحة العفو لا لان العزل ولو دكله في  
زوجها فزوجها ثم طلقها ليس للوكيل ان يزوجهما له ولو فعل الموكل او وكيله  
من غير مشاورة كل فيه ولم يخرج محل المصروف عز ولا يبيته لم يكن عز ولا سقط  
نصف الوكيل كالودك في طلاق امراته طلقة ثم طلقها هو او وكيل اخر  
طلقة فان لهذا الوكيل ان يطلقها طلقة ثانية سواء بعها الزوج من  
برو في ام لا اذ كانت في العقد وكذا لو دكله في تطليقها فلا ينفكها  
الزوج او وكيل اخر طلقة وطلقها هذا انشا فانه يقع عليها طلقتان  
وقلة الثلاث ولو طلقها هذا بعد ان نقضت عدتها وجد الزوج ثكاحها  
ففي وقوع طلاقه قولنا عود الحديث وان باع الموكل الوكيل ولم يعلم السابق  
فالقاضي ان ادعى من يدين العيز الشيق والقول قوله بخلاف في اعلم انك  
اشتريت قبلي ان لم يرد يد احدهما فلا يحرم لواحد منهما خلفه اذ كان  
السابق بل موقف لان يقر احدهما للاخر والحداد الموكل في بيعه وشروحه  
الحجارة الموكل في بيعها عزلا وفي طعن الحطة الموكل معهما وجهان **واما**  
العرض على المبيع وتوكيل وكيل اخر فلا يقتضي اعزالا وفي التوكيل وجه **ع**  
**السبب الثاني** عزل الوكيل نفسه هو اما صريح بان يقول عزلت  
نفسى او اخرجتها عن الوكالة او من دون الوكالة فيمنع عزل الوكيل



خاضا او غابا عن بعض الناجرين انه ان كانت صيغة التوكيل فعل امر  
كقوله بع واعقب طاقم من غير برد الوكالة وعزل نفسه كما في بعض النسخ  
نذلك ولم يمام اورده احتمالا لادب البسيط في كلام القاضي اشارة  
اليه لئلا ينقل عنهم وكلام صاحب المذهب يقتضي مخالفة في القليش  
عليه وهو ان يباحه ربيع بالرد وقدم والضمي فان يقر بما وكل فيه  
لغيره بخلاف ما لو ابرأ من عليه الحق في لا يبرأ وتعدى التوكيل في المال  
الذي وكل فيه فلا يقتضي الانعزال فيه وجهان اصحهما الاول في  
استخدام العبد ووطي الحارفة وليس له لا الثوب والارتداء به الا  
ان يكون في نجاس لا ركب الخاش الدابة ودون ذلك لا مانع ثانيا في  
وقال من امام انه المذنب وقدم والمشهور ان اذكار التوكيل الوكالة عزله  
وحكي الغر لا فيه وجهان احزان احدهما انه ليس بعزل قال الله القيا  
وثانيهما وصحة انه ان قاله ناسيا او لغرض في رد حفا فليس بعزل ولا  
فهو عزله قال الرافي انه انفر بشفه وان من مام لم يرد حفا وانما  
ذكر مسئلة انكار التوكيل الوكالة وحكي فيها الوجهان برود وقال لا بعد  
ان يقال ان عند الكذب كان عزلا وبر لا فيجوز ان يكون العزلا  
حرج المسئلة على المسئلة ونحوه ان يكون شبه عليه وجزم القام والغر لا  
في التدبير بان انكار التوكيل الوكالة عزله وعزى شرح ابي الحسن الجوزي  
انه لو شهد شاهدان بتوكيل رجل فقال التوكيل لم يوكلي فان كان  
التوكيل المطالب لم يكن له ان يأخذ مثل الوكالة وان كان المطالب وقد  
شهدا على قبوله ثبتت لزمه الخصومة الا ان يخرج نفسه منها وان لم  
يكن يشهد على قبوله بخير بين القبول والرد وهذا امر في انفسا  
التوكيل الوكالة ليس بعزل **فرع** لو وكل ابن ثم قال عزله احدا ولم  
يعينه فوجه ان اخذها ان يظن انها ان يتصرف فام يعلم انه العزول  
واصحها انه ليس لو اخذها ان يتصرف حتى يبرأ للتوكيل مراده ولو وكل  
عشرة على اجتماع ثم قال عزله كركم الغر لسنه فاذا عينهم هل لمز

نق

يقان يتصرف فيه وجهان **السبب الثالث** خروج التوكيل او التوكيل على أهله  
التصرف في التوكيل فيه يجوز او موت او فسق بما العدة فيه شرط ذلك بعض  
الانعزال **وقايد** قولنا التوكيل بعزل موته انعزال من وطه عن نفسه على قولنا  
الله وكيل عنه وتردد صاحبنا للتقريب في برادغزال الجسور الزايل عن قرب  
**وضبط** الامام محله بان يبرأ منه اذ لا يبطل الماه ولا يخرج الى  
نصيب قوام ونش برادغزال الى لا غا وحفا ظر ما عند الغر لا والرافعي وقطع به  
ابو محمد انه يبرأ به واطهر ما عند من مام والغر لا في موضع اخر قال القان  
هو ظاهر المذهب لا وقد مر في الشرية عن الرواية ان الاعا ان استمر حتى يقتل  
عليه وقت صلوة افستحت الشركة والا فلا وطربان حجر السفة على التوكيل  
والتوكيل يقتضي انعزاله في كل تصرف لا يصح من السفة كذا قال الرافي وقد  
يقدّم في كتاب الحجر خلاف في صحة توكيل السفة بالتصرفات ولا يبرأ  
فيما يصح منه التوكيل كقول النكاح على الصحيح وطربان حجر الفليس على التوكيل  
يقتضي انعزاله كونه فيما لا ينفذ تصرف الفليس منه وطربانه على التوكيل  
لا يقتضي برادغزاله على برادغزاله ان الرود كما اذا وكل اخرا حرييا فاستف  
ارد ميا فالشخص بدار الحرب واسترق وطربان السفة **واما** طربان السرفان كان  
بشيب مباح فهو كالغافل القليل وان كان سبب يحرم فان قلنا يقع طرافه لم  
ينزل وان قلنا لا يقع فهو كالغافل القليل وان كان سبب يحرم فان قلنا يقع طرافه لم  
قلنا لا يقع طرافه انعزاله الا فلا **واما** الرد فان طرات على التوكيل فان قلنا  
يزول ملكه انعزاله كونه فيه وان قلنا بعدم ذواله وحجر عليه فان قلنا حجره  
حجر سفة انعزاله كونه في المال وكل ما لا يستقل به دون ما لا يستقل به مع  
الحجر فان قلنا انه حجر مريض لم ينزل ان قلنا حجر سفة بطلت وكالته في المال  
دون غيره وان طرات على التوكيل لم يبطل عند الجمهور وفيه وجه وهو خارج عن  
ان حجره حجر سفة وقال الرافي رده التوكيل لا يبطل الوكالة كرهة الوكيل ولو  
وكل عبد ثم اعقبه او باعه اذ كان به ففي انعزاله طربان احداهما فيه ثلاثة  
اوجه بالها ان صيغة الاذن ان كانت وطربان ويحذفها لم ينزل وان كانت



صيغة امر كج اد اشتر انزل الوجهان المتقابلان مبنيان على ان توكيل  
السيد عند توكيل محقق او استخدام وامر ان قلنا توكيل محقق بقدر  
بحاله وان قلنا استخدام ارفع وعلى هذا لا يفتقر لا بقوله والى طريق الباني  
ذكره الامام عن العرافين واستحسنه انما ان كانت بضعة الوكالة ومثلها  
بالتحير فقال وكل ذلك ولا اطلقك ثم لم يرفع وفتقر لا يقول  
ومن العبد من العزل وان كانت بضعة لا مرفلا وان اطلق برة فان  
وجهان ولم يتعرض المرافعي ولا الجمهور للصحة في المسئلة للمنفذ المادري  
والجرحان في المعاينة لا تفرق وقطع به في الخبر وحقاها الروايات  
عن ابن سريج وصحة ابن ابي عمير وحمل الامام مسئلة البيع مرتبة  
على مسئلة العتوق قال ان لم يغرر بالعتوق فليبيع او لم يغرر بالعتوق  
ففي البيع وجهان ولو وكل عبد غيره باذن سيده ثم باعه سيده او  
اعقته ففي ارتفاع الوكالة وجهان الاول ان يذبح عده قال النواوي  
المذهب الذي حرم به الاكرو والقطع بينهما وقال الماوردي اذا باعه  
بطلت لئلا لو اذن له مشتم به فله يكتفي به حتى لا يحتاج الى اعادة الوكالة  
فيه وجهان اصحهما الثاني وليس هذا خالفا لما في اشكال فقه الروايات  
والعمل في الخلاف بما اذا امر السيد بالتوكيل فان كان شيئا من توكيله  
مؤكد والا فتوكل ثم اعتقه او باعه ولا ينعكز قطعا **وجيب** قلنا بيقا  
الوكالة في البيع في عده وعبد غيره بلزمه استبدان المشتري فله يفتقر  
فيه لا اذن الشاكة فان لم يستأذنه عصي ونقد تصرفه قال ابن مامر  
وفيه احكام **فروع** حتم بها الباب **الاول** لو وطه بالبيع فباع ورد  
عليه المبيع بغير او فتم في خيار المجلس او خيار شرط ما اذ وقب له  
وكن له بيعه ثانيا على الصحيح وبناء بعضهم في مسئلة الخيار على ان الملك  
والام لا مقتضاه ان يكون الصحيح ان له بيعه ثانيا وهذا هو  
**الثاني** لو قال لغيري بع عبدك من زيد بالف وانا ادفعه اليك فباعه منه  
قال ابن سريج بلزم الممن لا مردون المشتري فاذا عزم رجوع عن المشتري كانا

عنه

نقله الرازي عنه واقض عليه ونقل غيره عنه انه لو قال لغيري بالف وهو على ذمة  
فباعه منه بلزم الممن القابل دون زيد وحصل المبيع لزيد فعزم وما نقله  
الرافعي عنه مخالف للقواعد من وجهين احدهما ان لم يرد لف رجوعه بغير  
اذن المشتري ومن قضي دينه بغير اذن غيره لا يرجع فانه لو اذن ان لا يلزم  
الامر شي وقد قال الرافعي لو قال لزيد بع عبدك فلان بالف على لم يصح التام  
وقد اوضح الماوردي المسئلة فقال لو قال لزيد بع هذا الفلان بالف على ذمة  
فان كان هذا القابل المعقود للعقد صح ودون مشتري العزم بشرط ذمته  
فان كان مولى عليه او اذن له ولية كان الشراء والممن على العاقبة الضامن  
وان لم يرد ذلك كان المبيع للمعاقد على الصحيح بما اذا قال اشتريت لزيد  
وكلاهما لو بينه وجه انه باطل وان كان ذمته هو العاقد فوجهان احدهما  
انه يصح ودون العزم لزيد بلا من والى على القابل الضامن قال ابن سريج  
واصحهما ان البيع باطل فعلى هذا الوفا لغيره من زيد بالف عليه وخمس مائة  
على ففعل صح عند ابن سريج وعلى ذمته وعلى الامر خمسمائة وعلى الصحيح  
العقد باطل قال المؤيد في العجب من الرافعي فافضاه على قول ابن سريج  
واماله بيان الصحيح ثم حكاه في الرجوع عن ابن سريج مخالف لما نقله غيره  
عنه **الثالث** لو قال لغيري استر ب عبد فلان بكذا ففعل ففي وقوعه  
الان وجهان الذي حرم به الرافعي هنا انه يقع له وفي حقيقة هذا العقد  
اوجه احدها انه فرض فيه وكالة فعلى هذا الوفا لغيره من زيد بالف عليه وخمس مائة  
اقتراض المحمول وثانيهما هو دخاله فيه فرض فيجوز وان لم يذكر قدر الممن  
وبالتمها انه وكالة فيها هبة فان جعلناه فرضا رجع المأمور على امره بالتمه  
او المثل ودينه وجهانه ان شرط الرجوع رجوع والا فلا وان قلنا هبة فلا رجوع  
**الرابع** متى قبض وكيل المشتري المبيع وبطل الثمن من ماله لم يكن له حبس  
المبيع لا استيفاءا عن ماله على الصحيح **الخامس** وكل وجلا في استيفاء دينه  
من زيد قال لزيد خذ هذا واقض به دين فلان بكذا او ادفعه اليه  
فاخذه ففي حوز هذا ان يغرر الا عن الرهن وجهان فقد اقر الرهن افقهما



عند من مام انه ينزك ويصير ويلا لريد في لرقباص وعلى هذا الريد اسره  
ما دام في يد الوكيل فلو قلقت عنده فالدين في حاله في القاضى فلو جابه  
الى يد الدين في الاحفظه الى فملكه يكون من ضمان الدافع خلاف ما اذا  
قال المالك للغاصب احفظه لي **قلت** ودظهر ان ضمانه الوكيل لانه  
امسده لرب الدين لا لوكله ولو قال في يد خذها عن الدين الذي طالبني به  
فاخذ كان قبضه المالك برئت ذمته ولينزل لرياسه ولو قال اخذها  
قضاء من دين فلان فهذا يحتمل الوجهين فالسواء في الحناذله يكون قبضه  
لرب الدين ولو تنازع الوكيل في يد صدق زيد يمينه **السابع** لو اعطا  
مالا او فاقصدت به على الفقير اقصدت ونوى نفسه لغت نيته  
ووقعت الصدقة للدافع **السابع** قال الرجل اسأله في كذا او ادرك المال  
من مالك واجمع على ان اسرح بجمع وراى المال كرض عليه ونقل النسخ  
ابو حامد عن النضر انه لا يصح واخذه هو وصاحب العود فادما قال ابو  
العباس سمعوا لو قال اسلف له في كذا في الذمة واسلمه في يد من طعام  
فلما لم قال اقض هذا الثمن عني من مالك ففعل صح **الثاني** قال اشترى طعاما  
بفض الشافعي رضي الله عنه على انه يحمل على الخبز اعتبارا بغيره ولا يجوز  
ان يشتري الشعير وهو كالماء لا يشتري خبزا يحمل على خبز النخلة ودون  
خبز الادق لا الروايد ولو قال ذلك طهر ثمان لم يصح التوكيل اذ لا عرف  
عندهم لهذا اللفظ **الثاني** لو قال لك ذلك بائرا عراي لم يملك بائرا  
نفسه فان قال ان شئت ان يبيع نفسك فافعل ففقيه الخلاف المتقدم  
في توكيل المدعي في ابرائه نفسه ولو قال فزود هذا المار على الفقراء وان  
شئت ان تضعه في نفسك فافعل فعلى الخلاف المتقدم في لرا في  
في البيع من نفسه **الثاني** قال بيع هذا ثم هذه لزمه رعاية الترتيب  
قال في الفتاوى لو وكلت ان تشتري ما له من امراته ويطلقا فطلقها  
او لا نظر ان كانت غير فافعه للمال دفع وان كانت ما بعد لم دفع حتى تشتري  
المال وكذا لو قال الرجل في من القحط اسئرن من هذا المار خبزا بكذا

دكبابي

وبالمائة كما سئبوا فاشترى اللحم او لا له وجه لا فضايه الترتيب في من  
القحط اسئرن من هذا المار خبزا او قال مرة اخرى اذا اطلق او لا  
وقع **الحادي عشر** اذا جعل للوكيل جعله على البيع فباع استحقه ولا يتوقف  
على تسليم الموكل الثمن ولا يقا به حتى لو قبضه وملك في يده استحقه عليه  
به ايضا فقال اذا بيعت وسلمت بكذا الثمن او التي يد فلك كذا بخلاف القحط  
اذا ابلغ الثوب في يده قبل تسليمه **قال** الفاضل ولو خرج المبيع مستحقا  
فالظاهر انه لا يستحق الجعل لان البيع لم ينعقد وملك في يده **الثاني**  
**عشر** قال في الحادي لو شهد لزيد عدلان عند الحاكم ان عمر او كلة  
فان وقع في نفس زيد صدقها جاز له ان يعمل بالوكالة ولو رد الحاكم  
شهادتهما لم ينعقد ذلك من العمل فبقا اذ ان لم يصدقهما لم تجز له العمل ولا  
يعني قبول الحاكم شهادتهما عن يده يقه **الثاني عشر** منه انصرا انه اذا  
سأله وجعل موكله ان يشهد على نفسه بتوكيله فان كان الموكل قد فعل ما لو  
جحد الموكل ضمنه الوكيل كالبيع والشراء وقبض المال وقضا الدين لزمه  
وان كانت مما لا ضمنه الوكيل كاثبات الحق وطلب الشفعة ومقاسمة  
الشريك لم يلمزمه **الرابع عشر** قال صاحبنا ببيان لو قال اشتر لي كذا  
اطاها ووصفها وبن قيمتها فاشترى من محرم عليه او اخ من بطاها  
لم يقع للموكل **الخامس عشر** وكلة في السلم في شئ بوضوف ولم يقيده  
لحل ولا فاجيل فاسلم موقلا او حالا ففي صحته وجها من مبنين على  
ما لو قال اسلمت لك في هذا المار بكذا او بكذا او بكذا وفيه وجها من  
**السادس عشر** وكلة في قبض دينه فقبضه الموكل معيبا ولم يعلم  
بعيبه وجب الوكيل وقبض الحيد من هو عليه قبل معرفة الموكل بالعيب  
ثم علم بغيره ففعل بجمع قبض الوكيل عن الموكل ولا رد ما يد في الذي  
عند يبيع قبض الموكل قال وعند ي لا يصح الا ان رد باليمين شقاض  
من حبه لا من اصله وقد اخذ الوكيل بعد راة ذمته فلا يصح قبضه  
والرأى يخرج ان خلاف مقدم في بيع ان الدين اذا قبض معيبا هل



ملك بحجر القبط او ينفذ ملكه على الرضى بالعيب فعلى لراوى ما قاله  
القاضي وعلى الثاني ما قاله والده **الشافعي عشر** وكل رجل باع عبدا  
وذكر رجل آخر هذا الموكل في شرا ذلك العبد من ديه او اطلقه او  
فاستراه منه هل يصح قال لا ردنا في بئر ظرفان لم يقدر والتمس لم يصح  
وان قدره قال لا الذي يحمل ان يجوز كما لو كان الوكيل عن المال لا جناح  
السترايط وحمل ان لا يجوز لان انجاب الوكيل انجاب الموكل حكما فيكون  
ان يكون موجبا قابلا في عقد واحد **نوحه** ان ابن العم لو اراد  
من دية موليته فوكل اخر من وجهها منه لم يحز لانه مودى لان يكون  
موجبا قابلا وعلى هذا لو وكل رجل شرا وبع ابنته ثم وكر رجل هذا العبد  
بعتوا لى كاج ابنته من ديه له ففعل فضحة النكاح بحمل وجهين **ع**  
**الما من عشر** وكل رجل باع عذرا في عبده فقال الوكيل استحر ان كنت  
دخلت الدار الفلانية وكان دخلها ففعل بعوقبه وجهان اظهرهما لا  
يعتق **الثاني عشر** وكله في طلب الشفعة في شقص لم يسن المخرجه  
الوكيل بالمر وهو اصناف قيمته قال لا ردنا في وجهان يصح الاخت  
لان الشفعة موحدة بالتمس فلا او كثر فيكون مقيدا به **العشر** قال  
الشيخ ابو اسحاق المبراني لو وكله في شرا حادية وعنه ففعل ثم وكر  
ما حادية عيبا فان كان شقص قيمتها بقضاها لا ينقاس مثله فان كان  
الشرا في الذمة وقع له والعنق عنه وما خذ الا دشر لمغنته ويغرم بدل  
التمس ويشترى به حادية سليمة ويعتقها وان كان بعين مال الموكل وبطل  
البيع والعنق وردت على باعها واشترى استواها سليمة واعتمها وان كان  
نقصا فايثغا بن مثله صح البيع وفقد العنق وياخذ الا دشر ويدفعه الى  
الموكل وفي قوله ويغرم بدل التمس ويشترى به حادية مظهر فانه لا يستقل  
بالقبض من نفسه وقد مرت من شارة لا هذا الفرع في اجز القسم  
الثاني من كتاب البيع وفيه شئ اخر هناك **الحادي والعشرون** لو كان له  
في ذمة ديد من اهره فقال اسلمها لي في كرم من طعام ففعل قال اسلمه

صح وهرت دمنه واذا قبض الطعام كان امانه في يده قال ابو حامد هذا  
سهمونه ولا يجوز ذلك على مذهب الشافعي لان ما في الذمة لا يتغير  
الا قبض انتهى ولو قال استرني بها طعاما فاشتراه وبعد التمس وقبض  
الطعام وثلف في يده قال القاضي الفناء في يرا بن الدرهم يصير  
كانه وكل البائع بقبضها منه وان لم يكن معيبا وهو مرد على ما تقدم ان  
الوكيل مسترط بغيره والظاهر انه فرعه على قول ابن سريج **الثاني والعشرون**  
لو قال لغيره استرني حادية هكذا ففعل وادى التمس من عنده بنية الرجوع  
ففي رجوعه على الموكل به بلشه اوجه قالها عن ابن سريج ان اذن  
لا يستبدل لم يرجع والارجع قال القاضي وهذا في الحاققة كالوضن بامر  
واحي بخبر امره قال ولو رجع انه لا يرجع لا ند لم يامر بدفع التمس **الثالث**  
**والعشرون** لو امره بشرا دارفا شرا حربية لم يصح وان امره بشري  
شيف فاستراه فضلا بقبضته دون عمده صح وان استراه بغير قبض  
كانت عادة اهل البلدة انهم يسعون كل اصح والا فلا ماله القاصم **ع**  
**الرابع والعشرون** دفع بضاعة الى رجل وقال ليها مصلد استر حادية  
صفتها لاذ ففعل لا يجب عليه نقل الحادية الى قبله الموكل بل هو كالمودع  
عدت لهما الى الحاجر اذ امين في ذلك الوقت ففعل بعض الطريق لا يجد عليه بيع  
البضاعة ولا شرا حادية فان لم يشتري فليست له رد التمس لانه لم يامر  
به فان دعه صمنه قال القاضي ولا مام قال البيهقي ولو رد هذا الى  
ملك البلد بغير اذنه وباعها صح البيع ان لم يرد الى المالك  
ولو بلغ في الطريق فوضعت

**الثالث**  
في شارة الوكيل والموكل

في الموكل فيه وذلك في مواضع **الاول** الشارة في اصل الوكالة او  
في صفتها فاذا قال اقله في كذا فاداه في كذا فاداه في كذا فاداه في كذا  
في بعض الشفقات اذ المقادير كالوقا لو كتبتني ببيع الكل او شرايه فقال



بل بعضه او قال ببيعته فستنة فقال لا حالا او في شرايه ببعثه بن وقال  
بل ببعثه قال في ذلك كله ونحوه قول الموكل **وتفزع** على ذلك  
فرعان **اول** اذا باع بالثمنه وقال كنت ما ذوقا فيه وقال الموكل  
لم اذن لك في بل حل صدق بيمينه فيحلف انه ما اذن له في البيع لثمنه  
وعز ابن ابي هريرة انه يحلف انه ما وطئه لرا بالبيع مقدم المشتري  
ان تعرف باق البائع وكيل او لا **الحال الثاني** ان يعرف بما فان صدق  
الموكل فالبائع باطل فمرد المبيع ان كان باقيا وان تلف فان ساء الموكل  
عزم الوكيل وان ساء عزم المشتري وقد اختلفنا عليه لثمنه في يد  
فاذا عزم الموكل رجع به عليه ولو كان دفع الثمن الى الوكيل استردده  
منه وان صدق المشتري الوكيل قال في قول الموكل مع عمنه فاذا حلف  
احد البائع ان كان باقيا وبذلك ان كان قال فامس من الموكل واسترد  
فاذا عزم الثمن المشتري وكان الثمن القيمة اكثر من كانت قيمته يوم تلفه اكثر  
من قيمته يوم بيعه فستنة لم يرجع بالزيادة على الوكيل على الصحيح  
هذا اذا اعترف بوكالته وقال لا عمدت على قوله في التاجيل فان  
قال علمت بانه اذن في التاجيل سماعي وغيره لم يرجع به قطعا وان عزم  
الاقل لم يرجع عما زاد من القيمة عن الثمن في الحالين وان مكل الموكل حلف  
المشتري على في العلم واقربيه ولو اجاز الموكل البيع فكذلك الحكم على  
الحبيب يد قال الماوردي وكذا على الصحيح في القديم وخرج ابن ابي  
هريرة في صحته وجهه في القديم فيخير الموكل من امضا العقد بالثمن  
وفسخه واذا ذكره الموقوف **الحال الثانية** ان ينكرها ونقول لا اعرف  
البائع وكلا فيحتاج الموكل الى اقامة بينة بالملك او باقرار البائع له  
قبل البيع به فان لم يكن بينه صدق المشتري بيمينه على نفق العزم  
بالوكالة من جهة ان ادعى الموكل على بالوكالة ولا يقبل قول الوكيل عليه  
فاذا حلف في البيع في يده وان نكر ردوا ليمس على الموكل فان حلف  
فصحت مطلقا في البيع وان ذكر فهو حلف المشتري فمرد العزم في يده وكما

الموكل

الموكل عن غير الرد في خصوصية المشتري لا يمنعه من الحلف في خصوصية  
الوكيل فاذا حلف الموكل انه لم ياذن في التاجيل وحلف المشتري  
على نفق العلم بالوكالة كان للموكل مطالبة الوكيل ببدل المبيع في مثل  
او قيمة جن موابيه ولم يخرجوه على القولين في احد الطريقين مما اذا باع  
شيئا واصله لمشتريه ثم اقر به لغيره ان يذبحه بيمينه للموكل  
قولا العزم بالحياولة القولية والظاهر انهم فرغوه على اصح الطريقين  
واصح القولين واشنا والقاصي لا يخرج خلاف في انه هل يحط من  
القيمة قد رما يتغابن الناس به ثم الوكيل لا مطالبة المشتري بالثمن  
الا بعد التاجيل فاذا حلف ان اصبر على ادعاء الادن فله مطالبة المبيع  
بكل الثمن فان كان مثل القيمة او اقل فذلك وان كان اكثر فلك في يده  
الموكل برعه والموكل ينكر ما فعله برفعها الى الحاكم او يحفظها اياه و  
يخير بينهما فيه ثلثة اوجه فانه في قرار لثمنه تعالى وان كان  
هذا اذا لم يجعل الحاكم الوكالة عزلا فان جعلناه عزلا والوكيل مطالب  
بقدر ما عزم لانه ان كان من جنس حقه فقد ظفر به في اخذ وان  
كان من غير جنس حقه ياحذف ايضا ولا يخرج على الخلاف في الظفر بعينه  
الجنس لان الموكل هذا لا يدعي الثمن ولا يمنع الوكيل منه قال الرافعي  
والمنه بذهب المشهور بخبره على ذلك الخلاف وان رجع الوكيل وكذب  
نفسه وصدق الموكل لم يكن له مطالبة المشتري الا باقل من عزم  
من الثمن او القيمة **الفرع الثاني** اشترى الوكيل خيارة بعشرة من زعيم  
ان الموكل اذن له في شرايها بها وقال الموكل انما اذنت في شرايها بعشرة  
صدق الموكل بيمينه فان حلف فاما ان دكر الشرايعر ما لا الموكل او  
في الذمة فان كان معين ماله قال في ذكره العقد ان المالك لا الموكل والشرايعر  
باطل وان لم يذكره فيه بل قال بعد كذا اشترى فلان فان صدقه  
البائع فذلك وعلى البائع رد الثمن وكذا لو ثبت انه اقر قبل الشرايعر هذا  
المالك لا يشتري له به هذه الخارقة قال في يده وكذلك لو اقام الموكل



بعد على ان الثمن الذي اشترى به ملك موكله وان كان البائع وفاء  
اشترى لنفسه خلف على نفى العايد بالوكالة ان ادعى الوكيل على من له  
وذكر صحة الشراء الوكيل ظاهر او مسلم المعتبر بالبائع وعمر  
الوكيل بدله للموكل وان اشترى في الدمة في نساه او صدق البائع في  
استناد العقد اليه بطل ايضا وان كذب به في اضافته اليه وقال ان  
بطل في تسميته فهل يبطل من اصله او يصح ويقع الوكيل كما لو اقتصر على اليه  
فيه وجهان سبق ذكرهما اظهرهما التاخير وبناءا لما روي عن علي بن  
الموكل هل يجوز مناسا للموكل في هذه الحالة او لا وقال الحافظ ولا ريب في  
الوجهين من ان يصدق البائع في صحة شرائه او يكذب به **قلت** هو  
معنى النفاذ في المقدمة في المخالفة فان لم يفرقوا فيها بين ان صدقه  
في استناد او يكذب به ومقتضى اطلاق العامين والقاضي المستعاض  
لكن الراجح في ذلك هنا وان لم يسمه له من فواؤه كانت الحادثة للوكيل والشركة  
ظاهر ان كذب البائع ولا يقبل قوله عليه واطلق القول في ذلك  
القول بانه اذا اشترى في الدمة وقع للوكيل ولم يفرقوا بين ان يصح  
بالشفار فام لا ولا يميزان بصدق البائع الوكيل او يكذب به **ويستحق**  
الموكل على انه لم ياذن في الشراء وحجنا بصحة وقوعه للموكل ظاهر  
يعزم الوكيل للموكل ماله ان كان قبض الممنوع لم يفرقوا بين ان  
الشرا في الدمة لم ينفذ فيه ماله الموكل بل يشترطه الموكل ويودي الوكيل  
الشر من ماله للبائع وعلى كل حال سقى الحادثة في ذلك الوكيل وهو يزعم  
انها للموكل لا للوكيل والشركة في ذلك في مثل هذه ارفق الحام بالامر  
للمامور ويؤكد له ان كذا امرته ان تستر بها بعضه من فقد بعه ماله  
بعشرين ويؤكد له اخره قد قلت لعل الفرج قال من صحت فيلطف  
الحام ظاهرا وباطنا فان فعل ذلك حصل العرض ولا يجعل هذا اقرا  
على النص **ثم** ان كانت العشرين باقية فلان بيعها عام في ذمته  
وان كانت تالفة جازت اقوال الفقهاء ولو لم ينعكسا بالعشرين التي

قبضتها

قبضتها او قبل لها لم يثبت للموكل في ذمة الوكيل شي وان علو البيع  
بالاذن فقال ان كنت اذنت لك في شرائها بعشرين فقد بعتهن  
بعشرين من وجهان احدهما وهو ظاهر النص انه يصح ان يبيع الموكل البيع  
تجرا او تعليقا فان كان الوكيل كاذبا فان كان الشراء مالا للموكل فهو  
باطية على ملك البائع فلا يجز له وطئها ولا التصرف فيها ببيع ولا غيره  
وقال المتولي له بيعها بنفسه او بائنا حرم لان البائع اخذ مالا للموكل بغير  
استحقاق وقد عزم الوكيل للموكل فله ان يقول البائع رد ماله للموكل  
واعزمه ان كان قال الفاضل بعد ذلك بالميز فله اخذ حقه من الحادثة  
التي هي ماله وان كان للشرا في الدمة كاذبا له وطئها والتصرف فيها  
لوقوع الشراء وان كان الوكيل صادقا فطره فان اخذ ماله فيه او بعه  
احدهما ان الوكيل لا يملك الحادثة بائنا فليس له وطئها ولا التصرف  
فيها بل هي للموكل والوكيل ظاهر في جرحه حقه من له على رجل من تعذر  
استيفاءه وظفر ماله والصحيح انه يجوز ان يأخذ منه قدر حقه  
وعلى القول بمنع سق في يده اذ اذنتها قول من يصرح في ذلك كقول  
باطنا فيجوز له وطئها وكل تصرف ونسبته بعشرين لا يبرها طئها بل نقضنا  
على ان الشراء يقع له ثم يصر في الموكل لوقوعه او لا للموكل ومنه من  
بناها على الوجهين فيما اذا ادعى على غيره انه اشترى منه دارة ويستحق  
عنها عليه فافتره وحلف فانه يستحق للشرا ان يقول ان كذا اشترى  
فقد فسخنا البيع وبقبل البائع الفسخ فان لم يفعل فادعى البيع ببيعها  
واخذ منها على قول من لا عن الميز على قول من لا يكون له كذا المسح  
كافلا منه مقتضى الرجوع لا عين المبيع والمال الثاني الوكيل ان يركب  
الموكل فالحادثة له طاهرا وباطنا ولا ماله في نفسه وان لم يترحمها فلا  
**المادة** القطع بالاول وعلى هذا جرح فيه الخلاف في الظاهر بغير الجرح  
وهل يباشر البيع بنفسه او يرفع الامر الى الحاكم فيه الخلاف من قبح  
هذا ان له ببعده بنفسه وقال من قام والغريلا الى انه لا جرح فيه ذلك



الخلاف ويقطع بان لا لحق من ثمنه استقلا **لا** **وحيث** قلنا له بيعها  
ومزادت قيمتها على العشر بنى في الزيادة وترك في يد اورد على الموكل او  
بدفعها للامام لمصرفه في المصالح فيه بامه اوجه وان نقصت عنها  
فان كان له في ذمة الموكل فان قلنا ليس له بيعها ولخذ حقه من ثمنها فالحال  
ينزع الجارية منه ويحفظها حفظ ما اصابه او يترجمه في يد من له  
الملك ان في الفرع الاول ولو اقام الوكيل بينه عماد عاه لزم الشراء للموكل  
وهل يحل له وطئها فيه وجهات وان اقام الموكل بينه لم يسمع لا فيها  
تشهد على نفي براءته في الشرايع عشر بنى ولا سبيل الى معرفته ولو اقر  
الموكل بالاذن بعد تركه حلف له قطعا لحواله شيئا به واذا انكر  
وذكر عن الميز فحلف الوكيل قال القاضي الطبري لا يجرى له لو قامت عليه  
البينة **فرع** استمرى جارية لموكله فقال الموكل الذي اذنت في شراها جارية  
عزله **فرع** قال قولك فان خلف بقيت الجارية المشتراة في يد الوكيل  
والحكم كما مر في الفرع المتقدم ولو اذن له في ان يقبل له نكاح امرأة فذكر  
انما لم يبرئ نكاحه في غير الماذون فيها بطل النكاح وطعا فلو كان الموكل  
صن المهر عزله وهل يلزمه جميعه او نصفه فيه وجهان **الفرع الثاني**  
في الصرف الماذون فيه فاذا ادعى الوكيل انه فعل ما اذن له فيه من  
بيع او شرا او عتاق او هبة او صلح او نكاح او طلاق او ابراء او نحو ذلك  
الموكل فقال لم بفعله بعد فان جرى هذا الخلاف بعد ان قال الوكيل  
لم يقبل قوله ويحتاج الى البينة وان جرى قبله فقولا لا خدما القول قول  
الوكيل بمينه وصحة القاضي الطبري والرواية والشيخ ابو علي بن  
نسب الى ابن سريج وهو منصوص في اجماعهم انهم السند يبي وسليم  
هو لا يثبت وارجحها عند ابن الحداد والاكثرون وجرم به ابن خات  
المصدق الموكل فيه اوجه اخر احدها ان ما يستقل به الموكل كالطلاق  
والعتاق ويرجى اقبل قوله فيه مع يمينه وما لا يستقل به كالبيع يحتاج  
فيه الى البينة وثانيها ان ما كان لا قرار به كابقاعه يقبل قوله فيه

كالطلاق

كالطلاق والعتاق بخلاف ما لا دهن لقراره كابقاعه كما اذا وكل في  
القبض او لراقبها فقلنا قبضت او قبضت فلا يقبل قوله فيه لا يثبت  
والقبض لا يحط لان بذلك وبخلاف قوله قبلت فانه لا يستقل به لتوقفه  
على القبول وهذا من شبهها الماوردى الى ابن سريج وقالها عن القاضي انه ان  
ابتدأ الوكيل بدعوى التصرف قبل قوله وان استلزم الموكل بالانكار  
قبل قوله واستبعد كالمأم **فرع** ولو كان جعل له جعل على التصرف ووقع  
لرأى خلاف بسبب الجعل قال الماوردى القول قول الموكل في الجعل يمينه  
ولا يثبت الا بيمينه ستا قبلنا قوله في التصرف ام لا ولو صدق الموكل الوكيل  
في وقوع التصرف لئن كان كنت عزلك قبله وقال الوكيل بل بعد فهو  
كالوفاء الزوج واجعت قبل انقضاء العدة وقالت ان قبضت قبل ان اجعتي  
وقد خلاصه في يده كذا قاله الرافعي وقال القاضي لو قال كلتلك  
والبيع وعزلك عن الوكالة وقال الوكيل كنت تحت قبل عزلك فالحكم  
الموكل لان عزله شيق اعزافه ببيعه ولو قال الوكيل وطلعتني ببيعه وقد  
بعته وقال الوكيل عزلك قبل بيعه قال قول الوكيل يمينه انه عزله بعد  
البيع لان دعوى المترك حد بعد صحة البيع وهو طرقة في الرجعة ولو  
قال الوكيل لم ابع فان صدق المستري الموكل قضى بالساق للمالك واذا  
قال قول قوله ويجري القول براءه فيما اذا اعطاه مالا وكله في فضا  
دينه به فقال قضيت واثبت الموكل اصحها ان القول قول الموكل ولا يقبل  
قوله في حق رب الدين قطعا فان قبلنا قول الوكيل حلفا فقطعت مطالبة  
المالك عنه ولا يخفى تصدق المدفوع اليه عن الميز وقد اختلف لا  
يظهر على القول بانه يجب على الوكيل ان يشهدا على راقبها ويضمر ولو  
صدق الموكل لانه ضامن في الحالين **واعلم** اذ ظلام الماوردى يقتضي  
جرم الوكيل ولو لم يجره اذا اختلفا في ذلك بعد الغزل ايضا وان  
كان ضعفه وكلامه من امر في الرجعة يقتضي طرفا بالثا ومن خصيصها  
بما بعد الغزل والقطع يقبل قول الموكل قبله **الثاني** لو ادعى الوكيل



تلفا لما في يد من غير مطر صدق منه فان سنده لا شيب ظاهر  
 كالموت والميت احياح لا اقامة البينة عليه ثم خلف على التلف به  
 كالمودع وان ادعى الرد على الموكل صدق وطرد الزايفه بقول القول  
 في الرد في كل ذي يد امانة في حق من صدق منه اثبات التذكار لم يكن  
 والمستاجر والمضارب ورجع المبتدع اذا لم يضمنه والوكيل يجعل  
 وحضه البراقبون بالمودع والوكيل المتبرع وقطعوا بان من اخذ المال  
 لغرض يقسده لا يقبل قوله في الرد كالمستاجر وحكوا وجهه في  
 اذا اجتمع العرضان كالوكيل يجعل والمضارب ورجع المبتدع اذا لم يضمنه  
 والاطهر ان يقبل وقد تقدم ذلك في الرد من نصف الوكيل يجعل في  
 الاجير والديون باجرة ولو كانت الوكيل فادعى في الرد على الموكل لم  
 يقبل وقد تقدم ذلك في الرد من قوله كالمودع ولو ادعى في الرد على  
 السفيه رد المال بعد البلوغ والرشد ففيه اربعة اوجه احدا يقبل  
 قوله مطلقا ابا كان اوجدا او وصيا او قما وتا بينهما يقبل قوله مطلقا  
 وتا لهما اصحهما يقبل قوله من ربي والجد دون غيره ما قطع به جماعة  
 الرابع يقبل قولهما وقول الوصي دون النعم من حصة الحاكم **ويستقبل**  
 قوله بذلك مع مبنه وحكي صاحب الرضا في وجهه في التيمم حتى يرد  
 والجد هل هي واجبة او مستحبة ولو ادعى القيم او الوصي انما تفق عليه  
 في صغره قد امكن تصديا قبل قوله على الصحيح ويقبل قوله من ربي والجد  
 وطعا قال **الفكر** برضا صاحب يدي برامات الشرعية كالملفوظ ومن  
 طرد التيمم ثوبا الى داره ويد المودع بعد موت المودع او بعد عزله  
 نفسه على قولنا الوديعة عقد وجد ادب المودع ويد الوكيل بعد  
 الخلو ويد وارنه بعد موته لا يقبل قولهما في الرد على المالك **ولما** اذا  
 ادعى الوكيل الرد على نائب من اتمنه فستيا في الوديعة لم يسأل  
 تعالى **ومن** فالوادع على رد على المالك الموكل في استرداد ما  
 عند الوكيل فلا يقبل قوله على المذهب وفيه وجه انه يقبل ويلزم المالك

تقديمه

تقديمه وان في البيع من الصلاح به وقال اذا ادعى انه اشهد وضاعت  
 الحجة فلا ضمان ولا يقبل قوله على الرسول خلاف في صدق الرسول  
 يمينه وكذا اخره الوديعة ولو صدق الموكل على الدفع لا رسول له  
 نعم لم يقبزه بترك برامات فيه وجهه **فروع** من يد مال الغني  
 وهو مودع وفي دعوى رده عليه كالوكيل والمودع هل له من ضمان  
 من تسليمه حتى يشهد عليه فيه اوجه اشهرها وسنده جماعة الى  
 الاصح من لا فعلى هذا ان اخر برامات ضمن وثاينها عن ان لا يهرق نعم  
 وقالها ان الناحية لا برامات ان كان يوجب تقوية اليه التسليم ثم  
 ركن له امتناع والافله ذلك ورايعها انه ان كان قد قبضها فاشهاد  
 فله من امتناع حتى يشهد ويراد **واما** من كان في يده مال لا يقبل  
 قوله في رده كالناصب والسعيير والمضارب والوكيل يجعل والسبيل  
 اذا لم يقبل قوله في الرد او كان في يده منه دين كان عليه بدلا فله  
 الامتناع لا برامات وان لم يكن موجها ان احدهما وهو الذي اورد  
 اكثر العراقيين معنى يد امانة لا وثاينها وهو ما اوردوه اثر الماروق  
 فالماوردي وصححه البغوي نعم وذكر ابن الصاغ من عند نفسه الوجه  
 الثالث في المودع لا يولي وحكاة المتونة وحكاة بطهر ان يقال  
 للبشر للغايب الناحية والتوبة والرد واجبان في المحال وكذلك انقصر  
 اكثر العراقيين على ذكر الخلاف فيمن يد امانة ولم يتعرضوا للغايب  
 والمسعيير ولو اراد هذا الماروق فسد به ففعل معني ان يشهد  
 على قضائه فان لم يفعل وادركه الدين فان كان في عينية الموكل ضمن  
 سواء صدق الموكل على الدفع ام لا على الصحيح وفيه وجه انه يضمن  
 وجهه قال عن ابن سبلة انه لا يضمن اذا صدق الموكل وخصص الماروق  
 الخلاف في ذلك بما اذا لم يرضى بالدين يمينه وقال ان كان به يمينه ضمن  
 واجدا وان قضاه بحضرة الموكل فوجهان اصحهما انه لا يضمن وقطع به  
 جماعة والخلاف بقرينة من الخلاف فيما اذا ادعى الضامن الدين لحضر المودع

الماروق  
 في رد المودع  
 على الوكيل



عنه ولم يشهد والكال يقضي الرجوع لو استشهد واذا كرت الدين القرض  
للصان الرجوع لا يرد صحيح ثبات له الرجوع **ويستحق الضمان**  
اذا اعترف الموكل بالاداء او اذ ادعى اوجه الضمان مطلقا منه مطلقا  
وبناء بعضهم على ان لا يشهد واجب ومستحب وقار فيه وجها لصحتها  
اولها وثالثها اصحاب الضمان غيبية الموكل دون حضوره ورابعها  
ان كان الدين باسمه او ضمن والا فلا وقال الوكيل قضيت حضرته واذره  
الموكل فليقول قول الموكل يمينه وقال ابن الصبان عيسى ان العتق  
قولا للوكيل كما لو ادعى الترد اليه واذره وحكاة التولية والوكيل ياتي  
وجها ولو استشهد فان الشهود اوجبوا او عابوا او فسقوا فلا ضمان  
فان استشهد واحد او مستورين فانا فاستقير ففبه خلاف تقدم في باب  
الضمان ولو اختلفا في ان يشهدا وقالوا فابوا واذا اذره الموكل في  
المصدق ففهما وجهان ولو قال استلم وديعتي لا زيد فسلما اليه ففي  
وجوب استمداك فله اوجه اصحاب عند القاضي المعوي حجت واصحابها  
عند الغزالي لا وباللها ان دفعها في مكان غيبته فيه الاستمداك استمدا  
والا فلا **وجعل القاضي الطريق وابن الصبان** محل الخلاف ما اذا دفع في  
غيبية الموكل قطعا بعد الرجوع في حضوره ومخرج منه وجه تابع  
**فانما** حجت فدفعها في حضرة الموكل ولم يشهد له فصح على الصحيح وان  
دفعها في غيبته ضمن على الصحيح كما مر في فضي الدين **وجعل المأدبي**  
محل الخلاف ما اذا كذب الموكل في المودع الوكيل فلو صدقه الموكل وصدقه  
المودع فلا يضمن ولا يقبل قول الوكيل على المودع وان كذبه الموكرا وصدقه  
المودع فلا ضمان على الوكيل فان كانت الغيبة عليه فان شأ الموكل ابقاها  
وان شأ استرها وان كانت قاله فله طرق احدى ما اوردتها العراقتور  
ان في الضمان وجهين يتبينان على وجوب استمداك والثانية القطع  
بانه لا يضمن وهو ما اوردته المأدبي في اقرار المودع بالقبض فوق  
من استمداك عليه والثالثة القطع بانه يضمن ولا يقبل قول الرسول

المودع

10  
والمودع على الموكل **فروع** **الاول** في قد استبان غير الزيد مضمون  
عليه او غير مضمون **الاول** في ذمته مال له فحضر استبان وادعى انه وكيل  
رب الدين او العتق في قبضه **فاما** ان يصدق المستحق عليه في دعوى  
الوكالة كذبه **الحال الاول** ان يصدق في مجوز التسليم اليه  
وقد الشافعي على انه لا يلزمه ذلك لا بعد ان يقيم المدعي يمينه بالوكالة  
وضربا اذا اقر بدنه او غير استبان وانه مات وهذا اذ اقره انه يلزمه  
الدفع اليه ولا ملك البينة ولا محابط طريقا احدا ما لا يثبت استحقاق  
وصحة القضي ان المستلزم قولين فلا يخرج بها واصحابها يقران النصيب  
وهو وجوب الدفع بلا الوارث دون الوكيل وهو ما اوردته العراقتور  
والرد بان لا الواسع في فعل هذا الوكيل صاحب الدين به وكان له به  
وثيقة كان له لم يتداع من اذايه حتى تزيد الوثيقة خوفا من ان  
يادعي ثانيا ويقيم البينة فلا فرق بين ان يكون المقر بالاداء ولدا  
مستورا او زوجا فعطى كلا منهما فيصيبه فلو كان الولد الذي اقر به غير  
مستورا والنسب والبيت ولد مشهور النسب فان صدقه مستمداك  
وان كذبه لم يضمن دفع المجتمع اليه وفي غرضه المجهول في المراء نصيبها  
الخلاف الذي في قوله هذه الدار لفلان لا بل لفلان قاله الرداني  
فان دفع المال اذ ادعى الوكالة فحضر المستحق وادرك الوكالة صدق عليه  
فاذا اختلف فان كان الحق عينا باقية استردها وان كانت بالغة غرضه  
من شأ من الدافع والقابض او بما غرم لا يرجع على رد جرفا لا التولي  
هذا اذا اختلف بغير قريط من القابض فان تلف بغير قريطه فان  
غرضه المستحق فلا رجوع له على الدافع وان غرم الدافع فله الرجوع وكذا  
قاله الرداني والاولان كالمليف بالتفريط وان كان الحق دينا فله دخالة  
الدافع في قال المتولي فاذا غرمه فله استبراد او ما دفعه وان صار فلا يضمن  
في غرضه وان كان قال القابض فله غرضه والا فلا وليست المستحق مطالبه  
القابض ان تلف ما قبضه عنده وان كان دينا فوجهها ان احدا ما له



المطالبة بتسليمه اليه وقيد الفاضي بما اذا كان له دون معتبر فاعل هذا  
اذا اختلف برى الدافع من الخصم الدين واختره الشيخ الوخلد وكان  
الامام هو غلط قال الرواية وهو اختيار عامة اصحابنا ووجه ردول  
بانه من له المال وكل يقض الدين ودفع اليه ما لا يقضى به فانه له  
مطالبة الوكيل وثانها **الباية** ان لا يصدق اما بان دخل بها و  
يقول لا اعلم فلا دفع اليه فان دفع فخص الموكل واذا ذكر التوصل  
لخلف وعزم ان لا يصدق فالدافع كان للدافع ان يرجع على الفايض دينيا  
كانا وعينا لا نعلم يصح بتصدق بيقه وانما اعتمد قوله ولو انكر المستحق  
عليه الوكالة والخوف كان الوكيل ما ذوقا له في اقامة البينة او قلنا  
للوكيل في القبض الحاشية واقامة البينة فله ان يقيمها ويأخذ فان لم يكن له  
بينه فله التخليف ينبغي على انه لو صدقه هل يلزمه الدفع ان قلنا نعم  
خلفه وان قلنا لا فوجهان ينبغي ان على ان لا يرد كرامة البينة  
من الدعوى وكان الدافع عليه فعلى ردول خلفه وعلى البا **الثاني**  
لو قال زيد لعمري اني خالدي عليك بكذا فصدق خالدي فان قلنا يجب  
الدفع لا مدعى الوكالة فهذا الوجه وان قلنا لا يجب ففي هذا وجهان  
اصحها انه يجب واختار صاحب المرسلة مقابله الا ان يحق الخوالة  
وجب وان كذب بصدقت وهل يدعيها بحليفه سبى على ان اذا اصدق  
هل يلزمه الدفع اليه ان قلنا نعم فله تخليفه وان قلنا لا فعلى ما تقدم  
في الوكيل ولو اقر من يدين عينا او في ذمته دين لرجل بانه مات هذا  
وصيه وهو كقوله انه وارثه وقال الرواية لا يلزمه الدفع الى الوصي  
ولا يبر الا بالدفع الى الحاكم فان قال مات وقد اوصى به لهذا فهو كالموت  
بالخوالة واذا دفع المقر بالادب او بالوصية المال ثم بان حياة صاحب  
الحق وعزم منه فللدافع الرجوع على الفايض بخلاف الوكالة والخوالة فانه  
يحوز ان موكل او احال وحجه واحد المال بانها ظلمة ولو فان له وارثا آخر  
قال المتولى لا يرجع الدافع عما دفع على الفايض **الثالث** قال المامري

والرواية

والرواية اذا كتب رب المال شفعية بلفظ الخوالة ووردت على اليد فورد  
لزمه ادائه باربعة شروط ان يعرف بيد الكاتب والمكتوب له  
وان هذا كتاب الخيل فانه اذا بكابه الخوالة فلو اذكر ااردة الخوالة  
خاصة فقضى القياس وهو المذهب انه لا يلزم وقبل يلزمه ولو لم تعد  
بالكتاب لكنه دفع المال لموكله فمضى عليه لا ان يظهر صحة الخوالة  
خازنه في جواز استرجاعه قبل ظهور الخوالة وجهان اختار الزهري  
ان له ذلك ولو كانت الشفعية بلفظ الامر والرسالة لم يلزمه الدفع  
ستوا العرف بالكتابة والدين ام لا ومنهم من قال لا اذا اعترف بالخط لزمه  
وهو قول من لا اذا اعترف بالخط في الخوالة لزمه وليس بصحيح انتهى  
وهو من اعلم المقر بالخوالة يلزمه الدفع **الرابع الثالث** في استيفاء  
الثمن فاذا وطه في بيع شئ وقبض ثمنه او بالبيع مطلقا فله ان يملك به  
قبض الثمن فله اختلاف في ذلك بفرض على وجهين **اخر** ان يقول الموكل  
هو باو في ذمة المشتري ويطلب اليه ويقول الوكيل قبضته انا وطلب في  
يدي او يقول دفعته لك ففي المصدقات منه طريقان احدهما انه على  
القولين المتقدمين في البيع وشاير المصنفات واظهرهما ان دعوى  
الموكل ذلك ان لم يضمن حناية الوكيل على البيع كما اذا كان ذلك قبل  
تسليم البيع او بعد تسليمه باذن الموكل او كان ذلك في بيعه ثمن موجب  
وقبض الثمن بعد صدق ثمنه على نفي العلم باستيفاء الوكيل وان  
ضمنت حناية على البيع بان كان البيع بمن حال وادعى تسليم المبيع بغير  
لوث فوجهان احدهما القول قوله ايضا واصحابنا وبه قال ابن الحدا ان  
القول قول الوكيل وهو كما لو ادعى انه طالبة بره المال الذي دفعه اليه  
او ثمن المبيع الذي قبضه فآخره لغيره حتى تلف واذا ذكر الوكيل ذلك  
فالقول قول الوكيل **وحيث** فلذا قول الوكيل خلف ففي مرة ذمت المشتري  
خلفه وجهان اصحهما عند من امام نعم وعند البغوي لا وعلى ردول  
لو وجد المشتري المبيع عينا فله ان يردده على الموكل ويغير منه الثمن لا يرجع



الوكيل على الوكيل كذا ذكره الغزالي والرافعي وحكي العراشي عن ابي ابي  
الذهب انه لا يأخذ من الوكيل شيئا بل يحلف على انه لم يقبض من المشتري  
وحيث يرجع على الوكيل فان رده على الوكيل وغرمه الممن لا يرجع  
على الموكل والقول قول الموكل بيمينه في صورة دعوى القبض انه لم يأخذ  
منه شيئا وحكي الرواية وحققا ان الرجوع ولو خرج البيع متحقا  
رجع المشتري للممن على الوكيل لانه القابض دون الموكل **الوجه الثاني**  
ان يدعي الموكل على الوكيل انه قبض الثمن وفطال به فيندكر الوكيل القبض  
فالقول قول الوكيل بيمينه وليس للموكل مطالبة المشتري به لو كان  
الوكيل يستلم البيع حيث لا يجوز له التسليم قبل قبض الثمن فقد اقر بان  
متعد تسليمه قبل القبض والموكل ان يغرمه به لا المبيع فان حلف انه  
لم يقبض الممن فامام الموكل بيمينه على انه اقبضه فادعي الوكيل انه تلف او  
اداه الى الموكل نظرا في صيغة حجوده فان كانت ما قبضت الثمن او ما  
وكلبي فان ادعي التلف والاداء قبل الحجز لم يصح وفيه للمناقضة  
ويلزم منه الضمان فلو اقام بينة بالتلف ولو ادعى ثما عنها وجهان  
اولهما عند الرافعي انما تستمع وهو قول الشيخ الاجامه واصحهما عند  
براهام والغزالي والمأقدي انها لا تستمع ولو ادعى التلف بعد الحجز  
صحت بيمينه ونقطعت عنه المطالبة بالعين لان بيمينه كفايته بالحجز  
وان ادعى الدفع الى الموكل بعد الحجز لم يقبل قوله فلو اقام بينة به  
سمعت على السهو وخرج براهام ثما عنها على الوجهين السابقين اما اذا  
اقامها بالتلف قال الرافعي وهو حسن موافقا لدرود في الوديعة وان  
كانت صيغة حجوده مالك عندي شيء او لا يلزمني تسليم شيء او لك  
قبل قوله في دعوى ردا والتلف وان اقام بيمينه سمعت واستغنى  
بها عن التمين وكذا لا يثبت في الصورتين فيما اذا طالب به بيمينه التي امر  
ببيعها ولم يبيعها ولو اتفق على قبض الوكيل الثمن فقال الوكيل دفعته  
الى الموكل وانكره الموكل والقول قول الوكيل كما لو اختلفا في رد المالك

الم

192  
الستلم اليه كما تقدم ولود المشتري بالبيع بعيب فله فخر من شأنها  
ومن غرمه لا يرجع به على من اخر ولو وكل رجلا باسقية فادى له على السا  
فقال الوكيل استوفيتهم فاخر الموكل فان كان المالك فاقبض الممن لا الموكل  
وان لم يكن فان قال استوفيتهم وتلف في يدى فاقول قول الموكل مع يمينه  
انه لم يعاملهم استوفاه على المذهب حرجه بعضهم على القولين المتقدمين  
فيما اذا اختلفا في التصرف وعلى المذهب اذا اختلف الموكل اخذ حقه من  
المديون ولا رجوع على المديون على الموكل **فروع** **الاول** اذا ادعى  
الوكيل على الوكيل حذاته لم تسمع حتى يبين القدر الذي خان فيه **الثاني**  
وكه يقبض من او اشترى او ودبغة فقال المديون في الوديعة دفعتم  
فصدقه الموكل فاذا ذكر الوكيل فغرم الدافع بترك برهان وجهان  
المقدمان فيما اذا ترك الوكيل بقضا الدين برهانهما اصحهما انه لا  
يغرم **الثالث** من قال انا وكيلا في بيع او فطال او غيرهما وصدقه من  
يعامله صح العقد فاو قال الوكيل بعد العقد لم اذن فادى وقال له تحجر  
ينطلا من العقد وكذا الوصية المشتري لما فيه من ابطال حقوق  
الوكيل الا ان ستم الموكل عنه على اقراره من قبل لانه لم يذن فادى وقال له  
ذلك التصرف وفيه قول ان البيع غير لازم الا ان يقوم بيمينه ان  
المالك اذن في البيع قال الماوردي وعلى القولين شفع ما اذا اذنت  
الوكيل والوكيل على ردا وانكره المشتري فعلى من ادعى القول قول  
الوكيل والوكيل والبيع لازم وعلى الثاني القول قول المشتري اما ان يقدم  
منه قصده في بيع الوكيل والبيع غير لازم له الا ان يقيم الوكيل والوكيل  
يمينه تقدم براهون **الرابع** في جواز تعليق الباحة على شرط وجهان  
**الحاشي** لو كان له على رجل درهم فقال لا اشتري كل يوم بدريه شعيرة  
واقضه لحاوي قضت مدق فقال الماوردي اشتريت واقضت وقال  
الامراء اشتريت قال الفاضل في الفوائد والقول قول من **السادس**  
قال الماوردي لو ابرأ الموكل الوكيل من الضمان بعد التعدي وقبل التلف



ففي مرارة وجهها فان قلنا برفاد عني الملف بغيره قبل قوله والا فلا ولو  
بلغ من ما باعه الوكيل في يده ولم يعلم بتلفه فطالما الموكل قد فاسد  
مع القدر على اذابه طاهر اذ كان باقيا في ضلته وجهها ان خدما عجز  
ابن سرح انه يضمنه واصحهما **السابع** وكل انسان واحد في بيع عبد  
عنه فبانه صفقة واحدة ففي بعض السرواح انه لا يصح كالوفا ع عبد  
هذا ويوب هذا **الما** شهد احد الشاهدين ان هذا وكيل فلان وشهد  
الاخر انه دخل فمعه علة لا خدم بالوكالة ولو شهدا موكلته ثم دجعا احدهما  
وقال كان موكله عزله فان كان بعد الحكم لم ينقض وان كان قبله لم يحكم  
بها على الصحيح وان دجعا وقال عزله بعد الحكم بعد العزل فشهدا  
**السابع** لو شهدا احدهما انه وكله يوم الخميس والاخر انه وكله يوم الجمعة  
لم يحكم بينهما دهما ولو شهدا على اقرار بذلك حرمهما ولو شهدا  
احدهما انه وكله والموطر غائب فقال الوكيل ما علمت هذا وانا انصرف  
عنه ثبت الوكالة لان معناه انه لا يعلمه الا الان والقبول السر على  
الفرد ولا يحمى في القول ان قال ما علمت ذلك وشدت قبل له فمعه  
فشره بذلك ثبت وكالة وان قال اردت ان لا اعلم صدقها لم يثبت  
للقدر فيها **الحادي عشر** ادعى انه وكيل فلان الغائب واقام بكفنة  
فشهد ابن الموطر ان بائنا عزله فان صدقهما انعزل باقراره وان  
كذبا او شدت فادعى من عليه الخزانة عزله فثبت بينهما عليه وان  
لم يدع لم يقبل لانهما شهدا له لا يدعى عزله وان قبض الوكيل الحق فمعه  
الموكل وقال انه كان عزله وان القبض بعد العزل لم يقبل بينهما ايضا لانهما  
يشهدا لانهما **الباحث عشر** شهدا احدهما انه وكيل ببيع هذا العبد والآخر  
انه وكله ببيعه وسلم ببيت الوكالة في العبد الذي ابقا عليه **الثالث**  
**عشر** شهدا انه وكل في الخصومة عند القاضي فلان لم يكن له انخاصم  
عند غيره ولو شهدا احدهما انه وكله بخصومته عند والاخر انه  
وكله فثبتا عند قاض عزم لم يثبت الوكالة ولو شهدا احدهما انه وكله

بالباع

بالباع مطلقا والاخر انه وكله ببيعه وقال لا ينفذ البيع حتى يستأمر في  
لم يحكم بوكالة **الرابع عشر** شهدا احدهما انه قال له وكلتك ولاخر انه  
اذن لديه انصرف ثبت الوكالة وقد اقر احداهما وكله في بيع  
عقار وطلبا في وجهه وقال لاخر سلطته عليه كالاقرار ولو قال  
احدهما قال له وكلتك وقال لاخر قال له اوصيت اليك اوصيت اليك  
بالنصف في حال الحياة لان الشهادة لم تكمل على واحد وكل الوقت  
احدهما اقر عندى انه وكله وقال لاخر اقر عندى انه اوصى اليه ولو قال  
احدهما اقر عندى انه وكله وقال لاخر اقر عندى فقال اوصيت اليه بالنصف  
في الحياة ثبت الوكالة **الحامس عشر** لوقا البقرة اشترى حمارا بدينار  
وبينك فقال نعم فلفقه اخر فقال له مثل ذلك فاشترىها المامور كانت  
ببر اول المامور الا ان يقول مسخت وكالة لولا ان اشترى بها للثاني  
فمعه دينه وبين الثاني قال له الرواية وفيه نظر **السادس عشر** سئل  
القاضي قمي الدين بن زين رحمه الله عن امير اعقل مدقة ثم مات  
فطلبت ورثة دينه بانه عمل الحساب للمدقة التي كان يمدحها فيها  
**قالب** فانه لا يلزمهم ذلك الا ان يكونوا استوجروا ابا جابر صحبته  
على عمل معين وفيه عمل الحساب ولم يكونوا علموه قبل ذلك للامير

**باب الاقرار**

وهو لغة الالبات وهو اقرار عن ثبوت حق عليه بسبب شايق  
ويسمى اعترافا ايضا ومنه بعضهم لا فرق بينهما وهو ان اقرارا  
يكون مع الجحود وان كان عالما بقرينه والاعتراف يكون مع اقرار  
بعد عدم العلم بعدمه والفرق بينهما وبين الشهادة انما احاد  
حق على غيره **وهو** ابواب **الاول** في اقراره التي هي صحيحة من  
فاسده والمقرنه قد يجوز ما لا وقد يكون غيره وعلى التقديرين  
فاللفظ المستعمل فيه قد يكون محلا وقد يكون مفعلا وعلى  
التقديرين فاما ان يعقب لاقرارا بما يرفعه او لا اذا لم يذكر ما لا



فقد يجوز عقوبة كالقصاص وغيره كبيع وذلك في وقت ذبحه ونسبوا وغيره  
فصادق بآبواب أربعة. الأول في أدكائه. والثاني في إقراره  
المجلة والمفصلة. والثالث في عقوبته بما يرفع. والرابع في إقراره بالنسب

**الباب الأول في أدكائه**

وسمى أدعة المقر والمقر له والمقر به وصيغة إقراره وجعل الما وردى  
بدل الصيغة المقر عنده وهو الحاكم والشاهد والافلا اثر لا إقرار  
واستراط في الإقرار عند الحاكم ان يجوز بعد تقديم دعوى الاقعة  
به وجهان بناء على بعضهم على الخلاف في جواز الحكم بغيره وفي إقراره  
عند الشاهد ان يسرع منه فيقول لا شهد على هذا فان لم يقبل الشاهد  
عليه ففي جواز الشهادة به وجهان أشهرهما انه لا يجوز. الردي برول  
المقر وهو ينقسم إلى مطلق النصف ولا يجوز عليه فالمطلق يقبل أكثر  
على يقينه بكل ما يتصور منه انشاء ولا يقبل ما لا يمكن انشاء الا  
إقرار المرأة بالنكاح ومحلول الحار بالرق ويجوز إقراره بكل حق لا يمتنع  
من دين وغيره وحسب شدة وحد وقصاص وكلما حقوق الله تعالى التي لا  
تسقط بالشبهة كالزوجة والإفان اذا ادعى الحاجة إلى إقراره  
فان كانت تسقط بالشبهة كحد الزنا والسرقة وشرب الخمر والنجس  
وتسحب السترة **هذا** عند الحاكم واما عند اليهود فيشهدوا به فلا يجوز  
على الصحيح الذي قطع به الجمهور في إقراره ولا اعد خلافا من المذهب  
وقالوا انه لا يثبت من الإقرار وقالا الرواية في حق الادعاء العقوق كانت  
كالقصاص وحدها الغدث عليه الإقرار به والغرض من استيفائه وحقيقه  
من الدين والعين والمنفعة والحق كالاستفاعة ان كان مستحقه عالما به لزمه  
اذا ه من غير إقراره ما لم يثبت فيه بناء برهان لم يثبت على ما به لزمه إقراره  
والاداء وحق الله تعالى المالك في خوف والكفارة لا يلزمه الإقرار به واما  
المحجور عليه فقد تقدم ان المحجور عليهم سنة. احدهم الصبي فلان  
يقبل إقراره مطلقا ما رهاقا كانا وغيره هو اذن له الوثام لا وان كان

تعدا

لعدا ربه اعتبارا في اختيار أحد أبويه وفي إقراره عن استعجال السا  
الشعر بالدراة نص عليه وفي إقراره عند فقد القاي في وجه  
وفي إقراره الهدية والأذن في الدخول الوصية في قول وقيل يقبل  
إقراره في الوصية والتدبير ما على القول بصحتها منه وبتبعي ان  
يلحق بها إقراره بالإسلام على القول بصحته منه ولو ادعى الصبي  
قال صبيته البلوغ بالاحتلام او بالجنون وفي إمكانها طردا وهل يختلفا  
ان كان ذلك في خصومة فيه طريقان أحدهما طردا للشخص الي  
زيد والامام والغزالي القطع بانه لا خلاف في فرع من مآثر عليه  
انه لو بلغ مبلغا يتقن بالوعده هل يحلف ان كان قال الفاحش  
فيه احتمالا ان الظاهر انه لا يحلف لما سأل ان في تخليفه قولين  
ذكرهما فيما اذا حضر من الواقعة وطلب سبها فادعى انه احتمل احدهما  
قول ابن القاصر انه لا يعطى حتى يحلف والثاني انه يعطى بغير حلف  
وخرج القاضي عليه ما قالوا ادعى قسم الصبي له ما لا فقال المدعى عليه من  
يدعي له بالغ فقال القيم احلفا انك لا تعلم صغره فكل لم يحلفا لو لم  
وفي حلف الصبي انه صغير وجهان وقال ابن الصباغ اذا سب كافر سب  
فادعى انه بدائي له دانه غير بالغ قالوا قوله بيمينه **واما** البلوغ بالسب  
فالمستهود انه لا يقبل قوله فيه وقال القاضي محمدا ان يقال هو  
قالا احتلام وجزم الما ردي بقبول قوله فيه ولو كان الصبي غريبا او  
خاملا بعد اقامة البينة على مولده فلا امام فيه تلاخا لا تأخذها  
يقبل قوله كاحتلام وثانها ان فلا بد من البينة وهو اظهر عند الرافعي  
وبالثاني انه يرجع إلى إقراره وهو اظهر عند الغزالي لصبي الكفار  
ولو اطلق براد بالبلوغ فلم يغير نوعا ففي قبول قوله وجهان **واعلم** ان  
دعوى الصبي المبلوغ ليس بإقرار بل احتياجا إلى التمييز قولوا ان  
كان برام جعل إقراره لا يثبت من إقراره ما لا يجوز وقار  
الصبي بعد بلوغه انما يثبت في صباه سبها بواحد به ويلزم الغرم ولو



اقر بشي ثم ادعى انه كان جنيده صغيرا واحتمل صدق المقرلة اليه اما بلوغه  
بالسن او مشاهدة لمرأته او باقراره بالبلوغ ولو رجع واقرا انه كان بالغاً  
حينئذ قال من مأمور بقبول ذلك من صحاب يده لا على انه لا يقبل وطرق قبوله  
ان يدعى انه بلغ بعد ذلك ولو اقر انه بالغ ثم ادعى انه غير بالغ لم يرجع اليه  
ولو باع شيئا فادعى المشتري انه صغير والبيع فاسد قال ابن الصبان  
بمعي ان لا يحلف فان ادعى عليه بعد بلوغه انه كان صغيرا حينئذ حلف  
**الثاني** المحض ولا يقبل اقراره مطلقا ويلحق به المضي عليه ومنزاع العقل  
بشئ بعد رعيته فيه كالوشرب دوا او اذره على شرب الخمر وظل الناصر  
وفي قبول اقراره اذا شك في شئ لا بعد رعيته الطريق الاية في  
كتاب الطلاق في شأير تصرفاته انه يلحق بالماضي او بالمحذور ولو عرف له  
حال الناجون وفاقده اقر ثم ادعى انه كان حيز جنونه فوجهان صحيحان انه  
يقبل ولو اقر في صحته انه فعل شيئا في حال جنونه فان كان حقا بدنيا  
كالغصاص ونحوه لا يلزمه العقوبة ويلزمه المالدان كان حقا بالبر  
**الثالث** المحض وعليه بالتبدير فيقبل اقراره فيما يقدر على استأباده من حيز  
العقوبات من العنل والقطع والحجب والمعرى والطلاق والعقود الغضائر  
والجناية عليه وعلى موثقه ورفيقه وبالسبب على الصحيح ولا يقبل اقراره  
بما عدا ذلك وكذا عن اطلاق على الصحيح ولا يؤخذ به بعد رشده  
وكذا المصبي بعد بلوغه في الظاهر وعليه في الباطن العمل بقضاؤه وان  
كان صادقا ولزمه بغير احتياط من عليه الحق ولا يقبل اقراره بالكنكاح وفيه  
وجه انه يقبل اذا طر الشك بعد بلوغه ويقبل اقرار السفينة به على المذهب  
والسفيه الذي لم يحجر عليه في قبول اقراره بالمال وجهان وسامبنيان على  
نفوذ تصرفاته وجزم الماوردى بالقبول واما المغلس فلا يقبل اقراره  
في المال مما يفوت حوال الغرض وان كان عينا في الجدي وفي اقراره بدلين  
معاصلة متقدمه على المحذور بالطلاق مطلقا قولان على قولنا المستلف  
عليه يضارب الغرض لو ثبت فلا فبالبيدنة قولان تغلب الثانية بابه فان

قلنا

قلنا لا يصح فذلك في مزاحمة الغرض خاصة ويؤخذ به بعد الحرج على المذهب  
ولو اقر السفينة او المغلس بشئ في ثوب القطع ففي قولنا اقراره بمرتب  
على قبولنا المحذور بالطلاق فان لم يقبله ففي هذا وجهان وايدى الامام  
احتمالا في ان السفينة او المغلس بشئ في ثوب القطع اقراره في القطع اذا لم  
يقبله في المال **واما** الرقبى ما ان يقرب بها موجب عقوبة او لا **القسم**  
**الاول** ان يقرب بها موجب عقوبة فيقبل اقراره بما موجب عقوبة كالقتل  
والردة واخراج المأوغة عن دفتها عدا او القطع قصاصا او شربة اذ  
خلد ابقدها وشربا وذفاد مقام عليه موجب دية ابن مسleme انه لا يقبل  
اقراره في القطع في السرقة والامام رده ولا لم يطالع عليه وفي قبول  
اقراره في المال اربعة اقوال فائدة في السرقة اذا كان المال في يده وان  
كان في يد غيره لم يقبل وان كان في يده فوجهان احدهما فيه فلا ان  
اصحها انه لا يقبل كما لو اقر مال السرقة او شربة ما دون النصاب  
وفائيهما يقبل ويعلق المال برقبته والمأينة القطع بانه لا يقبل فان قلنا  
لا يقبل اقراره في المال مطلقا فقلنا نفقوا على وجوب القطع وداي  
الامام يحججه على الوجهين فما اذا اقر المحر بسرقته ما لا غائب هل يقطع  
قبل مراجعته وان قلنا اقراره فوجهان احدهما مرد العير في المقرلة  
بالغة ما بلغت وبانيهما دون السيد ومتعلق قيمتهما برقبته ولو اقر  
ورجع عن اقراره وقبلنا رجوعه كان كما لو اقر بسرقة لا موجب القطع  
ولو اقر العبد بالفساد من نفعه المستحق ما لا او مطلقا قلنا انه يقتصر  
المال فان قلنا الواجب احد من مرتين ففي وجوب المال قولان بينيين  
على قولنا الغرم في السرقة وداي ما الوجوب فقلنا وان قلنا الواجب القود  
المحض ففي المال قولان مرتبان داوي لا لا حجاب وطحة البغوى فعلى هذا  
يتعلق المستحق برقبته **القسم الثاني** ان يقرب بها مقدم عليه **ما عدا**  
دني انضمان المال المتعلق بالعبدان وجب بغيره حتى يستحقه كابدال  
المثلقات تعلق برقبته ولو اطلقه باذنيه على الصحيح وان وجب



برضى مستحقه دون يده كبد المبيع والقرض اذا ائتمرها فعلق بدمته  
دون كسبه ورقبته وان وجب برضى المستحق والسيد فان لم يرض بحرق  
كالنكاح والضمان على الصحيح والشرع الغير التجارى فعلق بجميع استنابه وان  
كان بحرقه فعلق برأس المالك في حقه وفي شتاير برأس كتاب خلا في بابيه  
**قال** لن مامر وفي عقد القرض من التجارى احتمالاتنا واذ عرف ذلك فافدا  
اقرنا للاف المال بغصب وسهولة لا موجب القطع او جناية خطأ ونحو  
ما يوجب العلق برقبته فان صدق السيد فعلق المالك لهما كما لو قامت بينه  
فبيع فيه الا ان يقدية السيد باقرار من من قيمته وقد الدين عين  
الصحيح فاذا بيع وبقي شئ من الدين ففي تبعه به بعد العلق قولان اثنان  
في الجنايات من سائر الله فقال اصحهما الاول الما فدى ما خد سائر بر ريش  
علق ابتداء برقبته ام بدمته ثم انقل الى رقبته وفيه خلاف فان كذبه  
لم يعلق المالك برقبته وفي فعلقه بدمته طريقتان احدهما القطع بانه  
لا يتعلق بها والفاضل عن قيمته غير متعلق بالرقبة والثانية انه على الوجهين  
وان قلنا متعلق بدمته وجب عليه المالك كاملا وقيل انه يجب عليه اقل  
الامر من من قيمته وقد المالك كالمصدق ففداه في احد الوجهين واما اذا  
اقر بدنه بمعاملة فان لم يرض ما ذونا فيهما فهو اقرار بشئ في ذمته فيصح  
وتتبع به بعد العلق سواء صدقه السيد او كذبه ثم المطالبة به بعد  
العلق مثله في المثليات وقيمته في غيرها او عنه فيه وجهان اصحهما  
اولهما وان كان ما ذونا له فيهما صح وعلق لما في يده من مال التجارة وكذا  
يكسبه على الخلاف قال المرافعي الا اذا كان مما يعلق بالتجارة كالقرض وهذا  
فيه احتمالان امام المتقدم ولو اقر الما ذون مال فطلق ولم يستده الي  
المعاملة ولا غيرها فقل يصح ونزل على دين المعاملة او لا يصح لاحتمال  
انه اذا رد دين اللاف فيه وجهان اصحهما الثاني اذ لا فرق في دين اللاف  
بين الما ذون وغيره وجزم الفقهاء في الاو لو اقر بان العير التي في يده  
لغيره استامها منه او يحكم عقد متخ بعيب او قال له ادعيا دقتل قطعها

دو حجر على الما ذون قرانه كان لزمه دين معاملة قبل الحجر فوجهان  
وقيل قولان مبنيان على القولين فيما اذا اقر المفلست بدنه لزمه قبل الحجر  
هل يقبل في مزاحمة الغرماء ولا يظهر هنا انه لا يقبل **فروع** **الاول**  
قال المتولي اذا اقر البعض بدنه جناية لم يقبل فيما يعلق بالسيد الا ان  
يصدق السيد ويقبل في نصيب الجناية وعليه قضاء ما في يده ولو اقر  
بدنه بمعاملة فتي صحنا فصره قبلنا اقراره وقضينا ما في يده ومضى لغير  
نصحه فاقراره كاقراء العبد واطلق الما فدى القول بانه كالمولى في بعضه  
القرن والحد في بعضه الجرا اما الكاتب فيقبل اقراره في البدن والمال  
كله ووديه ما في يده فان عجز نفسه بنفسه ولا معه مال فديون  
معاملة بدمته بدمته بعد علقه واروش جناية في رقبته بدمته بدمته  
وام الولد والمدر كالفرد **الثاني** اقرار السيد على عتقه بما يوجب عقوبة  
مردود ودين الجناية الموجهة للمالك مقبولة الا انه اذا بيع فيها وبقي شئ  
لا تتبع به بعد العلق الا ان يصدقه وكذا لا يقبل اقراره بدنه بمعاملة  
غير ماردون فيها على العبد **الثالث** قال البغوي كلما قبل اقرار العتد به  
كالعقوبات والدعوى فيه على العتد وما لا يقبل اقراره فيه كالمال  
المتعلق برقبته ان صدقه السيد فيه والدعوى فيه على السيد فان  
ادعى فيه على العتد فان كانت له قيمة سمعت الا فان قلنا اليامين  
المردودة كالبينة سمعت وان قلنا كالاقرار فلا دلوا على العتد  
دين معاملة متعلق بدمته ولدينه في شتا عتقا وجهين كالدين المولى جاز  
وقد مضى ذكرهما **الرابع** لو اقر العتد بعتقه انه كان اقل مال  
لرجل قبل عتقه لم يلزم السيد به ويطالب به ولو قامت بينة لزم  
السيد اقل الامر من من ارش الجناية وقيمته **الخامس** لو اقر العتد بمالك  
لشيد لم يصح ان لا البغوي فان بان انه كان حر اصح **واما** المرفوض من  
الموت فيصح اقراره بغير المالك كالنكاح والطلاق والقصاص والعفو  
عنه والمال لا يجنب على المذهب ودعم الغرض لا يرجع عليه وفيه قولان



اخر ان احدهما انه لا يصح ويحتمل من الثلث كالشروع وثانيهما انه لا يصح  
بعد اقراره في الصحة ما يستحق جميع ماله كاقراء القليل بعد الجرح في احتساب  
القولين وان اقربهما لو ادت عينا كانا ادينا اوستهما بذكر المال اذ بعضه  
وطريقان يظهرهما فيه قولان احدهما انه يصح والثاني القطع بالصحة  
واختار الرواية في مذهب مالك وهو ان كانا المعينين لم يقبل اقرار  
والا قبل فجهل الحاجم في ذلك لفساد الزمان فان قلنا لا يقبل  
مقبل بل عتبار في قوته وانما بحالة الموت وبجاء له لقرار فيه وجهان  
وقيل قولان احدهما وهو الجحد بحالة الموت والقديم وبه قال ابو  
اسحاق واختاره الرواية بحالة من قرار ولا فضل في الحالة المتحللة  
بين اقراره والموت اتفاقا ويخرج عليهما ما لو اقر اخيه بشئ والى ابن  
مات وورثه اخوه او اقر لاجنبية ثم تزوجها فعلى الجحد بطل وقيل  
القديم يصح وعكسه لو اقر له ولا ابن له ثم ولد له ابن ولو روجته ثم  
ادناها ولو كان له على وارثه دين ضمنه به اجنبية ولو اقر بقبضته من الوارث  
لم يبر الوارث وفي الاجنبية وجهان ولو كان على من اجنبية والابن صاحب  
ما يقبضه من الاجنبية يبر الوارث وفي الوارث وجهان قال صاحب الثريب  
فان قلنا لا يبر الوارث فيدين ان لا يبر الاجنبية ويستعمل مطالبة  
الكفيل مع براءة للحيث وان قلنا يقبل اقراره للوارث فاقراره وميت  
منه وايضا في الصحة ففي قوله هذا وجهان واحدهما وهو اعتبار القاصي  
انه يقبل ووجه النواهي ويجريان فيما لو اقرت المرأة في المرض فانها البرات  
روجهما من صداقتهما في الصحة **فروع: الاول** اقر لوارثه واجنبية معا  
ففي صحة في حق الاجنبية وجهان على قولنا لا يقبل اقراره للوارث  
فاقراره واقبض في الصحة ففي قوله هذا الوجه الصحة ولو ملك اخاه  
ثم اقر في مرض موته انه كان عتقه في صحته وموافق عصبة فقد  
عتقه وابني ارثه على اذنه على الاقرار للوارثان قلنا لا يصح لم يرت  
وان قلنا يصح ورت ولو اقر انه اعتق عبدا في صحته وعليه دين يستغفر

عليه  
المقرر

لجدة

تركه قبل ولو اطلق لقراره بالعتق قال القاصي يحمل على عتقه في المرض قال  
وكذا الوارثه من غير مطلقا يحمل على انه وهبها في المرض وحسب من قلته  
ولو اطلقت المريضة الاقرار بانها ابرته من صداقها حمل على انه في المرض فلا  
يصح ومقتضى هذا انه اذا اقر في المرض انه وهب واقبض اطلق يحمل على المرض  
**الثاني** اقر المريض بعينه في يد غيره لاهماله غيرهما ثم اقر بدين مستغفر  
او غير مستغفر ولا خر سلة العتق المقر له بها ولا راحة الثاني فيها ان مات  
ولو قدم الاقرار بالدين على من قرار بالعتق فوجهان احدهما ان الجحد كل ذلك  
وثانيهما وهو ما اوردته القاصي انها يبر احدهما وكذا الوارث في صحة اقراره  
بدين او بعت عليه بالبيضة ثم مات فاقراره عليه بدين اخر وضامت  
الترجمة عنهما فوجهان وقيل قوله واحد هما تقدم ما اقر به المورث وبنيت  
حياته وثانيهما انهما استويا كالوثن بالبيضة او باقرار الموت وبما يقر بان  
من القولين قسما اذا اقر القليل بدين من اقراره الى اقبل الجرح وحج النقوى الثاني  
كان في القليل ونسبه القاصي لا يرد ولو كان في القليل الف الف درهم فحج بعضهم  
قال الغزالي وهو يوافق قولهم دين حياته ثم تجدد دين بعد موته  
بان حفر بئر في محل عدوان فزوت فيها هبيرة بعد موته ولم تفل الزكية  
بما فخر زاحم وبها راب الدين القديم وكذا الوارث الوارث بالتدري والقاصي  
والامام وبما الخلاف هنا على التوجيهين المتقدمين فان قلنا لم يقدم  
الاول ففهمنا كذلك وان قلنا بالاستناد ثم ففهمنا وجهان وبما ايضا  
فيما لو اقر الوارث بدين عليه لم يدين بدين اخر لغرضه وسبب القاصي لهما  
المراحمه الى الجمهور ويجريان فيما لو قامت يمينه على الميت بدين ثم اقر  
الوارث بدين اخر وسبب المهر في هذا المرحمة الى النضر والاخر الى الخطار  
ولو اقر في صحته بدين لم يدين في مرضه بدين اخر ففهمنا استويا كالوارثهما في  
الصحة اذ في المرض وكالوثن بالبيضة وفيه قولان استاذنا انك تقدم ما اقر  
به في الصحة على ما اقر به في المرض **الثالث** مات فاستدان وترك الف  
وهم لا عتق فادعى دينا انه اوصى له بثلثه فادعى عتقه فادعى له بالوصف



معاوقا لمراسم كثير من الحكم كذلك ان صدق مدعى الدين او لا الموصل  
مدعى الوصية او لا فيصرف للمثل الى الوصية وان صدقها معا استوفيا وتسمى  
الا لغيره اربعة ارباعا كالواقعة لا حاكمها بالثلاثة ولا حاكمها بالثلاثة والاربع  
وما قاله السيد لا في هذه الصورة متجهة منقاس في اربعة العدة هو  
الصحيح عندي وقال الروفا في هو الصحيح عند اصحابنا ونسب مقابله  
الى القفال وقال السراج امام فقهاء الدين يخرج على قولين في الاقرار الوارد  
بين من متعاقبين في لثا في الاول قالوا اذا قلنا بتقدم الوصية قال  
الشيخ ابو علي هو على قول العزم بلحاظ قوله القولية ولا جريان فيما اذا  
قدم رب الدين والسبب الى الوصية في الماقد في لو ادعى العبد ان  
سيده اعطاه في وصيته وادعى رجل ان له على ابيه الفاقصة فمما معاصرا  
يضيف العبد خرا ونصفه يباع في الوصية الدين ولو تقدم اقرار العبد  
صا وحيد خرا ولا شيء لصاحب الدين ولو تقدم اقراره لصاحب الدين  
بيع جميع العبد في دينه ولم ينع من شي وهذا على طريقة الجمهور **الرابع**  
لو اختلف مثلث عبد المير في قول المير في قول من ادعى في  
كس و هبته منه واقضته فان كان للمير اجنبيا صح ولا ضار وان كان  
وارثا ففي صحته وضمانه القولا **واما** المرتد فيصح اقراره بما يتعلق بالدين  
واما بالمال فان كان قبل الجز عليه فكذلك ان قلنا بخرجه يوقف على احوالهم  
عليه وان قلنا بخرجه من نفسه الرد او كان بعده فان قلنا بخرجه حجر المير في  
فكذلك وان قلنا بخرجه المشقة فوجهان **واعلم** انه يشترط في المقر حيا  
فاقرار المير على يده اقرارا بطل كسنا برقصاته فان ضرب المقر في حاله  
الضرب لم يصح فالما دوى وان ضرب ليصدق في القضية ان اقر حاله  
الضرب ترك ضرب واستعيد اقراره فان لم يستعد وعمل  
بالاقرار حاله ضربه جاز مع الكراهة واستشهد كل المؤدى بقوله في حاله  
الضرب ويؤقتوا اقراره بعدة نظر ان غلب على طنه اعادة الضرب  
ان لم يقر ولو اقر بشي بمراد عنى انه كان قد مر كسنا انه اقر بالامر والامر

**المر الثاني** المقر **ومشروط** فيه ثلثة شروط **احد** ان يكون له اهلية  
استحقاق الحق المقر فيه وفيه صور **الاولى** اذا اقر المقر المالك او لغيره  
فلا ان على المقر رسم مثلا لم يصح وفيه وجه يخرج من القول بصحة  
الاقرار للمحل ولو قال بسببه على الفصح وجعل اقرار المالك حكاية  
الامام عن اصحاب وفيه وجه انه لا يصح الا ان يبين السبب فيقول  
حكاية عليا وهو ما اوردته الرواية وبطلان نص الشافعي وصحة  
الرافعي المستله بما اذا اقر المقر على سبب هذا المالك وحل طهر من امام  
والغزالي عليه وقالوا اذا اقتصر على قوله بسببه على هذا المير لم يلزم الا ان  
يكون له المالك في الحال لان سببه يعمل بما وجبه يثابه وكذا قال ابن  
التيغ ولو اقر لهذا العبد الفاء وعندي كذا صح وكان اقرار السيد  
وقال الماوردي وفيه وجهان احدهما انه يصح لا مكان معاملته على ذمته  
وقال القاضي ان لم يكن ما ذوقه في التجارة فوجهان بناء على ما اقر  
للمحل مطلقا فان صحته كان اقرار السيد ونور العبد اقرارا فان  
كان ما ذوقا اقرارا فلا على المذهب **وهذا** كله على الجدة بل انه لا ملك  
فاما على القديم انه يملك فالقرار للعبد رقبته دون سيده ولو اقر  
له بغير مال كالمكاح واستحقاقه التعرير كان للعباد دون المولى ولو اقر  
له سيده بعين وقرعنا على المذهب ان العبد لا يملك بالتملك فهل يحكم  
له بالجزية والملك فالرافعي فيه وجهان كالوقا يعني هذا كذا اقرار  
المالك في اخذ الوجهين الا ان الظاهر في البيع انه اقرار وان هذا ليس  
اقرارا بالجزية **الماي** لوقا للمحل الذي يبطر ولا قد على او عندي الف  
فان اسند الحق بصحة كالوقا لا وصى له او ورثه من فلان وان  
لم يسند فقولان احدهما انه يصح ويحل على الحق المدة في حقه وطرد  
القاضي فيما لوقا على الفاستدنه او غضبه ولم يقل منه ولا من ابيه  
وان اسند في حقه مستحيلة كالوامنه في المعاملة او جنايته عليه  
اعني على صحة الاقرار المطاوع فان لم يصح فهذا اولى وان صحته فطرق



أحدهما أنه على القول في تعقيب الإقرار بغير رفعه وثانيهما القطع بأنه لا يصح  
وقالنا القطع بالصحة وهي الخاوية على الدعوى وكذلك إذا كان  
لهذا الرضخ على الف عاملين به بلزمه ويلحق قوله عاملين به وجعلها الرافعي أظهر  
وقطع في الخبر بالبطلان ولو قدم ذكر السبب فقال من من يبيع ابتعته من  
الحمل على الف لم يصح قطعا **وحيث** قلنا يصح الإقرار بالحمل لم يطالب بالسليم حتي  
يضع فإن خرج ميتا فلا حول له ثم إن كان سند له وصية صرف إلى ورثته  
الموصى إليه أو صرف إلى الورثة وإن طلقوا وسندك إلى جهة غير صحيحة  
وصحناه فالصانع يستقطب به قال صاحب الحاوي والثنية وبقر في يدك  
لعدم مدعيه وهذا الوفاة في دفعه وقال القاضي الطبري والمام وجماعة  
بطلان تفسير إقراره فإن فسره إلى وصية رده إلى ورثة الموصى أو بأثر  
صرف إلى ورثة المودث قال المام وفسر القاضى حينئذ فان كان  
قبل البيان قال البغوي والرافعي هو كما لو أقر لا فسدت فزده وقال الرافعي  
بطلان إقراره وعن الشيخ أبي حامد إن ورثته يظا البوز بعبانه وإن خرج  
لمرعه عام وجوده يوم الإقرار بان نفسه له دون منته شهر فهو له في  
الأحوال الملائكة ذكرنا أن إقراره وإن خرج لم يرد له وجوده في يوم  
الإقرار بان خرج لا حرم من أربع سنين على كسبه له وصرف إلى ورثة الموصي  
أو المودث وإن خرج لم يرد له إلا ما بين بان خرج لغو السنة ودون  
الأربع فإن كانت المرأة فرأى الزوج أو متبدا وطئت شبهة لم يستحق  
ميتا ولا فقولا أن طهرهما أنه يستحق **وحيث** جعلنا المال للحمل والمأقر  
فهو له ذكرنا أن إقراره وقال البغوي والرافعي إذا أسند إلى جهة أدف  
فخرج إلى عطي نصفه ويرد الباقي إلى الورثة والصواب ما قاله آخرون  
أنه إن صافه إلى جهة أخوه الأم فالأم كما قاله الأول وإن كان للمقر به  
ستدس الركة فإن كان ثلثها لم يصرف إليه إلا النصف وإن صافه  
إلى جهة يقتضي الفصل اعطى إلى النصف وقال القوي في الاستدلال  
إلى أدف في وجوب تسليمه إلى وصية الخلاف فيها إذا أقر لشخص بالآخر

أدواته وقال القاضي أبو الطيب إنما يجب إذا كان الوصي ثابث الوصية  
فإن لم يكن ثابتا فهو كما لو أقر لشخص عام ولا خزانة ولا حيلة وإن خرج الحمل  
أكثر من واحد فإن كان الزائد منها جعل الميت فإنه لم يكن وإن كانا  
حيين فهو لما استوى فيه الذكر والأنثى إن أسند إلى وصية وأدات  
استدلال أدات إطلاق الطبري والمأمري إن للذكر مثل حظ الأنثيين  
فإن أمضت الحقيقة تقتضي الذكر قسم بينهما مفاضلا وإن لم يقتضه كاخو  
الأم قسم بينهما متوفاا لأن مام والقاضى إذا كانتا أنثيين قلنا الثلثا  
قال الباقر في رد إليه ورثته المورث قال المام ولو أطلق نسائه عن الحقيقة  
وعلمنا عقصاها وكتا قال ابن الصباغ وقال الشيخ أبو حامد يكون بينهما  
بالسوية وإن أطلق أو أطلقه إلى جهة فاسدة وكسبه ناه سوى من الذكر  
وأنثى **فروع** قال المام إذا فسدت الإقرار المطابق لحقة لرافع عليه  
فإن فصل **فروع** رده إلى الورثة وإن كان قد أقر بان الجميع للحمل ذلك ما عرفت  
له بذلك ولا يصح القسمة قبل الوضع فيحمل إقراره على من شاع في جميع  
الميراث ولا يمنع أن يطلت الورثة القسمة فنصيب القاضي يساعن  
الحمل وباخذ بالاستواء في حقوق الورثة وهذا بناء منه على القول بأن الحمل  
يعلم وأما على القول بأنه لا يعلم فلا يمكن القسمة **آخر** قال القاضي المام  
يصح إقرار الحمل بالحادية والمهمة ونقل من مام لا يفاق عليه ونقل  
المأمري والبغوي في الرواية عن النضر أنه لا يصح إلا إذا أسند إلى  
وصية قال المأمري وفيه قول يخرج من الوصية للحمل أنه يصح وقال  
البغوي هو يخرج على نفسه بل إقراره إن قال لأنه أوصى إليه صح وإن طلق  
أو أسند إلى جهة فاسدة خرج على الخلاف في الوصية للحمل **مبحث** يصح  
ينظر فإن كان الحمل جارية اشترط أن يفصل ما دون أربع سنين وفي أسرها  
انقضاء المام دون منته شهر القولان إذا كانت مستفرشة ويرجع في  
مدى حمل البهية إلى أهل الخبرة ولو أقر بالحمل لرجل وبالأم لا خرجت جوزنا  
الأقرار بالحمل صح الإقرار بها حيث قلنا لا يجوز ذلك كانت الشاة والحمل احتياكا لا



قاله التعوي قال الراعي وهو بنا على لئلا نقر بالجل وفيه خلا  
 يايه قاله البعوي ولو قال اوله من الشاة لفلان والجل لفلان فما الاول  
 قال الروياني ولو قال ههنا الجارية لفلان من سنه وقد وصفت ولدا  
 في اثنا السنة فظهر الوجهين ان عليه فتسلم ولدها **الصورة الثانية**  
 لو اقر لبيد او مقبرة او رباط وحوها بما لا فان عراه الى سبب صحيح  
 كخلة وقف صح وان اطلق فوجهان بنا على القولين في مسئلة الحمل وصح  
 المامدي والرونيان في الصحة قال الراعي وعلى قياسه ما اذا اضاف الى جهة  
 في صدقة ولو اقر لبيعة او كنيسة لم يصح قطعا ولا يصح الوقف قطعا اذا  
 لا يصح الوقف عاها ولا الوصية لها فان قال لان بضائنا اوصى لبيد فان  
 كان حريما كان قنيا وان كان ذميا رد على ورميه **الرابعة** قال الروياني  
 قال والذي لو قال لهذا الميت على كذا فظا اظهر لفظه في المختصر يقتضي  
 جواز اصل المسئلة ما اذا قال لفلان على كذا اهل هو اقرار به وجهان  
 اظهرهما انه اقرار وتقدر اقراره للميت انه كان له على مالك وعمل يقطع  
 بعدم صحة لراة ههنا ويعرف بان المقر له هنا لا تمت بوثبات الملك له  
 حين لا قرار ومن قال به ادرك كلام الشافعي **الشرط الثاني** في المقر له ان  
 لا يوجب المقر له اقر له به وان لم يشترط قبوله لفظا على رسم القول  
 في العقاب فاذا اذنه نظري كان كان المقر به مالا لم يتسلم اليه وفيما يفعل  
 بفعله بله اوجه اظهرها انه يقرب يد المقر له كلام صاحب المذهب  
 يقتضي انها يقرب يد على جهة الملك وكلام الغزالي يقتضي انها تكون  
 على جهة الاستحفاظ وتايمها انه ياخذ القاضى وحفظه الى ظاهر ملكه  
 وهو قول ابن سريج وصحة التولي وبعض المناجيز فان راى ان يستحفظه  
 عند الفرجا فان كان ههنا وعن على الطبري انه ان كان عقارا صرف  
 اجرته في المصالح قال الشافعي ولبس شئ وثالثهما ان المقر له جبر على قنصيه  
 ولو جاز للاحكام وقال في يدي مالا لا اعرف صاحبه قال الشيخ ابو حامد  
 الوجه القطع بان القاضى مزرعه وحفظه والبعد بعضهم وطرد الخلا

فيه

فيه وقال لا يزرعه بل يتركه في يده ولو رجع المقر له عن الرد وصدق المقر  
 بان قال ظهر لي صدقة قال لرامام والغزالي يقتضي المقر له وان لم يجد  
 المقر له اقراره وقال غيرهما هو يخرج على لوجه التقديم ان فلنا يترك  
 في يد المقر فهو حرم منا بطلان لا قرار فلا يستلم الى المقر له بالقرار  
 جديده وان قلنا سترعه القاضى وحفظه فلا يستلم اليه ايضا بل لو اقر  
 اقامة البيعة انه ملزم لم نسمع وان فلنا يجبر على اخذ ستم اليه ولو رجع  
 المقر له حال كذب المقر له وزعم انه ملزم وقال غلطت ونسيتا  
 فتمد كالحزب لم يقبل رجوعه ان قلنا يزرعه القاضى وان فلنا يتركه  
 فوجهان ظاهرهما عند لرامام والغزالي ان الحزم بانك بنا على انه لو عاد  
 المقر له صدقة قبل منه وثانيهما عن ابن سريج ومقتضى كلام ابن سريج  
 ترجحه انه يقبل بنا على ان التركة في يده ابطال للقرار وقيد لرامام  
 والغزالي هذا الوجه بشرط ان لا يرجع المقر له فان رجع وصدق بما بطلان  
 رجع المقر له لقراره وكذب به نفسه وبطلان تصرفه ان كان قد  
 تصرف قال لرامام ومثجه انه اذا رجع بعد ان انشا المقر له لزاما  
 سق لعلقه ثالث وقيد لرامام والغزالي هذا الوجه بشرط ان لا  
 يرجع المقر له بعد فان رجع وصدق بيننا بطلان رجوع المقر له لقراره  
 وتكذيب نفسه وبطلان تصرفه ان كان قد تصرف في المالا  
 ومثجه انه اذا رجع بعد ان انشا المقر له لزاما لا سق لعلقه ثالث  
 وقيد الغزالي في الدعوى بما اذا ادعى غلطا **والفصل** ان في عقود مالا  
 المقر له اوجه ثلثها ان رجع وادعاه عاد والاول هذا كله في غير الرق  
 فان كان المقر له وقفا فوجهان احدهما يحكم بحقيقة قال لرامام  
 فعلى هذا لو رجع المقر له الى المتصدق بقصص العتق وهو ما منه على ما  
 ذكره اوله وسع في ان يحق فيه الخلافة المتقدمة وظهر ان الحزم فيه كما  
 تقدم في التوب ويحويه قال القاضى والظاهر ان العبد لا يستع من  
 يد المقر قولا واجدا وان زعمنا غير ذلك العبد له بد فبقى في يد نفسه



فمعتق خلاف غير انتهى بخود ان يقال سقي في هذا الحاجم بناية عن مالكة  
كالثوب ولو كان المقر به غير مال كما لو كان قصاصا او حدا القذات  
وهذا المقر له سقط الاقرار في حقه **وعان** الاول قال من يده  
عبدان احدهما من يريد يطالبه فيدعي بيا انه فان غير احد بما فاك  
زيد عدي هو الآخر فهو مقر في العبد المعز فمدع في لآخر **الثاني**  
ادعى على رجل الفاضل من مبيع فقال المدعى عليه اني بضمك الالف  
واقام بينه على اقراره يوم كذا بالقبض فقام المدعى عليه على اقراره  
المدعى عليه بعد يوم اقراره هو بالقبض انه ما قبضه منه الثمن سمعت  
والزم المدعى بالثمن لسقوط حكم البسبب من قبضها وسمى اليدين  
على المشرك **الشرط الثالث** في المقر له ان يكون معينا فلو قال على الناس  
او لواحد من بني ادم او من اهل البلد على الف ففي صحة اقراره وجهان  
مخرجان على ما اذا اقر له به بشي فحكمة هل ينزع من يده ان فلنا ينزع  
لانه مال صانع صحيح لرا قراره وان نزع من يده وان فلنا لا لم ينزع وهو  
الم صحيح والاول لا يقتضي انه لا فرق في نكذب المقر له من ان يكون  
المقر به دينيا او عينيا ولا صاحب فرصوه في العين قد صرح ابن تومس  
بانه لا فرق في جريان الخلاف في لرا تراع بين العين والدين فلو جاز واحد  
وقال لا الذي ادعني في عليك الف فالتو قول المقر مع يمينه في يعني  
ادادته وفي الدين في الرافعي في مخالف قراره على هذا الوجه ما اذا  
قال غصبت هذا من احد هذين او هو لا للثمة حيث يعتبر ذلك على  
سبائنه وقال الشرط ان يكون المقر له معينا ضرب تعيين يتوقع معه  
الطلب والدعوى **الركن الثالث** المقر به وشرطه ان يكون ما يستحق جنسته  
فلو اقر له زيد باحسانا او عيادة او تفضل فلا اثر لذلك في المواخذه به  
والالزام واما ما يستحق جنسته فيصح الاقرار به ويترتب عليه مقتضاؤه  
عيننا كان او ديننا او حقا للشرع عين ولا دين في الفضاخر فحد العذف  
والتعزير والزوجية سواء كانت العين من جنس ما يتولى بمثوله كالعبد

فالتوب

21  
والتوب او غير ممتوله كالحبة من القمح والتمرة الواحدة فتجب ردها الى  
صاحبها او كانت من جنس ما لا يتولى كالكلمة الخنزيرقا للمامد في اخلاف  
اصحابنا في حد المقر به فقبل هو كل شيء جازت له نارية به وقبل هو كل شيء  
جازت له شفاع به وهو صحيح واشترط الغلظة ان يكون في يد المقر ولا يته  
واراد الله اذا لم يدر في يده لم يسلطنا اقراره على المحرم لصحة الملك للمقر  
له فانه اذا اقر بما هو في يده غيره كان ذلك احما باللاقار وليس معناه انه  
يلغو من كل وجه فانه لو حصل في يد المقر يوم من الدهر ربحنا على اقراره  
مقتضاؤه والزمنا به فاذا اقرانه ملكا وفي احادته ادعى اذ ثمانية  
الزمناء يستلهم له في الملك والاجارة وسمعه في الدين في الزمن  
ومراده باليد الحسية او الشرعية **واحر** بولا يته عن المفسر فان  
العين وان كانت في يده للمنفعة ليست في ولا يته فلا يصح الاقرار بها  
وشرط في العمل في الاقرار ان يكون مستقلا باليد فلو كانت  
يده نارية عن يده غيره بان اقر مال تحت يده لبيته او جهة وقف هو باطل  
لم يصح اقراره ولو قسم ذلك على ارباب الوقت بعد ذلك لم يغيرم قطعا  
ولا حرج على قول الغرم بالحيولة ولا بشرط ان يكون غلوا بل يصح الاقرار  
بالمحمول كما سياتي ولا بشرط ان يكون ملك المقر حين اقراره بشرط  
ان لا يجوز ملكه فلو كان كاذبا في اقراره لم يحل للمقر له باطنا ولو شهدت  
بينه على زبانه اقر له بدينه كان ملكه زيد لا حين اقراره باطنا  
بطلت شهادته نص عليه واطلقة لصحاب وقالوا هو وعد بالهبة  
وقال العبادي هو هبة فان قبل وقبض صح وقال الشيخ عن الدين ينبغي  
ان يحضر المظللان في شهادتهم بالاستمرار لا بالاستقرار دون ثبات  
الملك قبل اقراره فانه مخرج على الخلاف في تبعض الشهادة وهذا هو  
قاله الدارملي وهو الان لفلان فهو باطل خلاف ما لو قال هبة  
الدارملي لان كانت ملحقا لان اقررت بما الان فانه يصح ويلغا قوله  
وكانت ملحقا في الوفاك ابي او ابي او مالي وتولى الذي امله لفلان



فهو باطل بخلاف ما لو قال استكنى لفلان فانه يصح قال النعوى في الفناء  
 الا ان يقول اردت الاقرار بمقتل ودون اضافته اليه اضافة سدني لغو  
 او رد قال وكذا لو قال لا اراد اني اشترتها لنفستي لفلان لا يجوز اقترارا  
 الا ان يردده بخلاف قوله الدار التي اشترتها لفلان فانه صحيح لانه قد  
 يشترها لفلان فلا يجوز اضافتها اليه اضافة ملك وكذا لو قال لا اراد اني اشترتها  
 من لفلان لا يجوز اقترارا الا ان يردده وكذا الحكر في الديون لا اذا كان  
 له على غيره دين في الظاهر بسبب معاملة كمن يبيع واجرة بملك وقرض  
 بسبب خلاف فقار ديني الذي في على عمر ولزيد فهو باطل ولو قال الدين  
 الذي في على زيد لعمر واستمى في الكتاب عارية فهو صحيح ثم زيد يدعي على  
 عمر المال لنفسه فان ذكر اقام بينة بالدين وبينة بالاقرار وله بقدم اتيها  
 شأ ولو ادعى المقر لولا ان المقر له او لا ابراه لم يسمع هذا دعوى **شع**  
 واستدنى ابن القاصر من الديون بملء انواع وقال لا يصح لراقرار **لحدها**  
 الصداق في ذمة الزوج لا يصح اقتراد الزوج به **وبالتي** بد الخلع في  
 ذمة المرأة او غيرها لا يصح اقتراد الزوج به **وبالتي** ارش الحنيفة على الحر  
 لا تقبل النكاح على غير الحر كعبد وما لا اخر فقبل الاقرار به ولو ادعى  
 المادعي والحق بها زابعا وهو الاقرار بحمل بهيمة على غيره قال لو قال  
 في الصود لا ابيع صار ذلك لفلان صحيح في الصداق والخلع ودر الحمل  
 واما ارش الحنانية فان كان ذاهرا او ذاهرا صحيح وان كان باطلا لم يصح وقوله  
 صار ذلك لفلان في الصداق والخلع ظاهرا اذا كان دينيا فان كان عينا  
 فيظهر حرجه على الخلاف في انه مضمون في يد الزوج والمرأة ضمان عقد  
 فلا يقبل لعدم امكان نقله بالبيع وقال لا يمام لا يقبل لراقرار بها  
 مناصلة فان اقرت بانه ما لها ففي نفود الاقرار قولان ما خوذان من  
 القول في حواذ بيعه وخالف لا كثر وبن القاصر ولو اهدت الدينون  
 يتصور بثوتها لغيرها بما بها بالحوالة عليها وكذا بالبيع على قول صحة  
 بيع الدين من غير من عليه فيه تح الاقرار بها عند احكام ابرار بان قل

دعا

وقا للفقهاء وابو العباس الجرجاني ان اسند الاقرار بها الى حواله او بيع  
 وصحناه صحيح والا فهو على القول فيما اذا اقر بما لا يحمل واطلق الجرجاني  
 والعجلي ومنع ابن القاصر لذلك ففرع على منع الحوالة بغيره من الخالف  
 عليه ومنع بيع الدين ونقل الدوايد عن الفقهاء لانه قال ابن القاصر  
 اذا قالت صد اية الدين بزوجني عليه لفلان فهو مبنية لم يقبل ولو قال  
 بحق انت فاصافتها الى نفسها اضافة تعريف ومكون اقرارا قال للفقهاء  
 ان لم يبين الحجة فهو على القولين فان فسدت بالحوالة كان صحيحا **فروع**  
 الاول لو اعقق عبدك واقر له عقيب عنقه بدين او عين لم يصح **لا**  
 اهلية الملك لم يثبت له الا في الحال وقرض البعوى المستقلة فيما اذا اقر  
 العقبول سيد او لغيره وليس بواضح فان السيد قد وجوز له في ذمة عبده  
 دين على القول بان دله لا يستفط ما عليه لمشتره من الدين وقد  
 يجوز لغيره في ذمته اذا صحنا شر العبد ضمن في ذمته او علقنا ارش الحنيفة  
 بها **التي** يصح الاقرار بالحر وان ثبت لغير المقر له حق امرها من يد  
 المقر ما يستحق فعله وبطل بذلك حق الامراع كما اذا ادعى عليه فاذكر  
 ونقل عن المبرق فانه قبل حلف المدعي لغيره او اقام شاهدا واحدا فاقربها  
 ذوا اليد لغيره بقبل وسلم المقر له ثم ان حلف المدعي غيظ الرداء واليمين  
 المحملة للحجته ففي غير المقر القيمة تولا العزم بالحيلولة ويدعي المدعي على  
 المقر له بالعين فان استرد طاعنه ودالقة التي اخذها من المقر **بالت** اقر  
 بحرية عبده في ذمته او غيره او شهد بها فلم يقبل شهادته بسبب من لا يثبتها  
 ادعى بذلك حسبه ولم يمكنه اثباته لم يحكم بحريته الا ان قال شتره صحيح الشر  
 مزيل للعقيد على قول من صدق الشرع وهو البائع وان اعتقد المشتري  
 حرته استفاد ذلك للمادة في الواضحة المسلم اسير اسنما من مشتر صحيح  
 الشرا وان كان خرا استفاد الاثبات كما دالوا شهد بطلا قامة ثم خالف  
 الزوج عليها فانه يصح ويلزمه العوض بخلاف ما لو اقر باخوة امرأة من  
 الرضاع ليس له نكاحها **ثم له** حالان **احدهما** ان يقول لاناك اعتقته



دستور طهافاذا الشراء ففي حقيقته هذه العقد ثلاثة اوجه احدها انه بيع  
من البايع وشرا من المشتري وثانيها انه فدا من الحائز واستشكك المرافعي  
واصحها انه بيع من البايع فلما من المشتري وفاد من الحائز الذي عليه من عتاد  
انه بيع من البايع قطعاً وهذا هو شرا من المشتري وفدا فيه وحكمها صاحبها  
الثاني وبني عليه ما بثوت خيار التثمين الغيب فعلى لرد والمالك للبائع  
خيار المجلس وله استراط الخيار ولو كان البيع بمن مغير فركه البايع بغير  
كان لا اشتد اذ له بعد بخلاف فالو باع عتدا فاعنقه المشتري ثم رد  
التمن بغير فانه لا يشتد بل يعود الى القيمة وعلى المالك خيار له وانما  
المشتري فثبت له الخيار على لرد خاصة وان فقل الامام الاتفاق على  
انه لا خيار له مطلقاً ولو ظهر بالعبد عيب فلا رد له مطلقاً وانما  
الارش على لرد خاصة وحجج القاضى ببقاء لرد ما لم يثبت الخيار للبائع  
على لرد والمالك على وجهين فبرعا منه على ان الخيار لا يثبت للمشتري  
لان خيار المجلس لا يكاد يثبت لاحدهما دون الآخر قال الامام ولا بعد  
المالك ثبت له خيار الشرط متى حذر بالمالك ان قلنا ثبت خيار له اذ  
للبايع لم يحكم به الا بعد انقضاء ما به وايضا التمن ولو اطلع المشتري على  
عيب فان قلنا انه فدا فلا رد ولا ارش وان قلنا انه شرا من جهة فله  
الارش دون الرد كما لو اشترى عبدا فاعنقه ثم اطلع على عيبه ولو انقضى  
الخيار قبل ايضا التمن يقتضى كلام المتولى انه لا يعتق حتى يوفيه فانه  
قال له حبس العبد حتى يقبض التمن وان قلنا لا خيار لو اجد منه فكلما  
بعضهم بعض حصولا لعتق تمام العقد ولو وجد البايع بالتمن بغير عيب  
كان له رده واشترجاع العبد اذا حكمنا بالعتق ولو لموقوف فان  
مات العبد بعد ان اكتسب ما لا فان كان له وارث بسبب فاما لرد ولا  
فان صدق البايع المشتري على حريته كان لرد له ولخدا ماله وداد التمن  
وان اصر على انكاره فظاهر النص ان المالك موقوف الى ان يصادق او يقوم  
ببینه كالخولا واعترض المزبذ وقال للمشتري ان فاحد من تركته مقدار

التمن

التمن فان فضل شئ فهو موقوف لانه اما ما عتده اوطافوا فاحلوا منه  
من فدا النص في الاشراف وافقوا المرخذ وقالوا نص المشافعي عليه في  
موضع اخر قال البغوي عن ابن الحلاف على انه شرا وفدا ان قلنا فدا لا  
فاخذ لانه متطوع بالتمن وان قلنا شرا فاحذ **الحال الثانية** اذ يقول  
هو حر الاصل او اعنقه فلا فتم اشترى فدا الشراء فهو فدا من جهته  
فطعا قال البغوي ولا خيار له ولا ارش اذا وجد به عيبا فادامات وقد  
السبب مالا وليس له وارث بسبب فانه لليت المالك وليس للمشتري  
ان فاحذ منه شيئا ولو مات في يد البايع قبل ان يقبضه المشتري لم  
رد من البايع مطالبة المشتري بالتمن بخلاف ما اذا اشترى من يفتق عليه  
فان قبل القبط حب التمن لانه عتق على المشتري فانما كان عتقه  
قبضا **الرابع** لو شهد ان العبد الذي في يده يد غصبه من عمرو فلم يقبل  
او اقر بذلك ثم اشتراه منه فوجهان احدهما انه يصح كما لو اقر بحريته ثم  
اشتراه ويلزمه دفعه الى المعضوب منه **الحامس** لو امتاخر العبد  
الذي اقر بحريته لم يحل له برافع به وللراى فطالبت بالاجرة ولو اقر  
بحرية خادته غيره لم يحل له وطيلها والمزوج مطالبت بالصدقات  
فذا اطلق البغوي والرافعي وينبغي ان سقيده ذلك بالحال الثانية في  
الفرع الثالث اما اذا قال انه اعنقه فينبغي ان يحل له خلاف اذا لم يدركها  
ولي بسبب لان المزوج اما مالك او ولي وقد قال الامام وردى بحل له نكاحها  
وان كان واجدا طولا حرة غير خايف من العنت لانه لم يقيد عما اذا  
قبل فكا حقا من مدعي رقها ولعله مراده وحمل لرد على ما اذا كان لها  
وتل بسبب **السادس** حرم ادلا لامة المقر بربتها حريتها ولو اشترى  
بعض من اقر بحريته لم يسر العتق عليه فطعا قال القاضى ولو شهد بان  
عتق العبد ثم اشتراه قبل الخدم شيئا فالحكم كما تقدم فلو شهد  
واحد **السابع** لو اقر بعبد فده انه يملكه فده فقلنا العبد انما ملك  
عمرو وسلم لزيد دون عمرو فلو اعنقه لم يرد له عتقه وتسله والتصرف فيه



لا ينبغي من ادخال الولا على المعنوق وظلاله ان ياخذ الشك فيه وجهان لو قال  
 العبد انا حر فاقول قولك مع يمينه وقال له يبرى محتمل ان يقال لا يبرى  
 عليه **السامن** دخل في مدركه من عتده فقال كل من له كذا خزانة عتده  
 عتده كذا فادرك من يتبادلا كما ذات قلنا في الفرع الثالث انه مفاداه صح  
 وان قلنا انه بيع فالانواع من العباد لا يبيع لا عتق فاداه ما صدر والعقد  
 على حرة محالة وعن يمينه انه صحيح لا فاصحنا الشرا المضممة المفاداه  
**الركن الرابع صيغة الاقرار** وفيه صور **الاولى** اذا قال للفلان عتقي  
 كذا او دية دمتي كذا فهو اقرار بالدين الملتزم في الذمة ويؤخذ به  
 على المذهب وفيه وجه انه لا يؤخذ به حتى يثبت عن سبب اللزوم لا في  
 رما ظننا للدين موجب موجبا وفيه وجه ان قوله على صالح للعقل  
 ولو قال عتقي فلانا دية يدي او مغي كذا فهو اقرار بالعين فله ان  
 يفسره بالوديعة والعادية والرهن ولا جادة ولا يقبل منه دعوى  
 برهانة والرهن لو فسر بالوديعة ثم ادعى ردا او تلفا صدق يمينه  
 وفي قوله عتدي وجه بعيد انه ليس باقرار ولو قال له فلي عتقي  
 المهدي بانه اقرار بالدين وق لا الرافعي يشبه ان يقول هو صالح للدين  
 والعين جميعا انتهى وهذا ما اوردته المادردى ولو قال له على الف درهم  
 وديعة كان وديعة فنادى عتدي بعد تلفها دام حر صدق يمينه ولو لم  
 يقل وديعة واحضر برالف وقال هذا الذي اقرت لك به كان عتدي  
 وديعة فان صدقه قبله اليه وبرى وان قال الذي اقرت به  
 ديني في ذمتك غير هذا الوديعة قال الرواية صدق المقر يمينه  
 على المشهور وفيه قول ان المصدق المقر له ولم يسه البند ينجي وقطع  
 بالاول ولو قال له على الف درهمم قال كان وديعة وقد كان يلف  
 ولم اعلم به لم يقبل قوله ولو قال له على الف درهم وجه بالف وقال  
 الالف الذي اقرت به كان وديعة دلف وهذا به قبل ولو قال  
 الالف الذي اقرت به هذا وهو وديعة لك فوجه ان اصحها ان لا

يقبل

يقبل لان الودع لا يثبت في الذمة بخلاف ما اذا قال على ثم سر بالوديعة  
 وقال بعضهم هما بينان على القول في المسئلة قبلها فان قلنا لا يقبل  
 ثم ففنا او في ان قلنا يقبل فوجهان واستبعد ولو قال له عتدي  
 ولف وديعة او مضاربة دينا كان دينا ولا يقبل فستبره بالامانة  
 والوديعة والمضاربة فله مصران ديان بالعتدي ولو قال لا اردت  
 انه شرط على ضمانه لم يقبل ولو قال له على كذا وديعة دفعه الى بشرط  
 الضمان كان وديعة غير مضمونة وفيه وجه انه يضمن لقولنا ولا  
 على ولو قال لا اخذت منه الفاق لا المدياني قال اصحابنا المتقدمون  
 هو كما لو قال دفعه الى ثم لو فسر بالوديعة قبل وقال انو خيفة لا يقبل  
 لا لا اخذ ظاهر في الغضب قال الفقهاء لا محتمل ان يكون هذا مننا  
**الثانية** لو قال لغيره عليك الف نقا في الجواب ردا وذا اخذ  
 او خذ او استوف او امرت واستقد لم تكن اقرارا ولا الزيرى قوله  
 رده وخذ اقرار وفيه وجه ان قوله امرت واستقد اقرار ولو قال لشركي  
 في هيابك او اجعله في ذمتك او اختر عليه او هو محكاح فهو كقوله  
 رده وخذ وفيه خلاف الزيرى قال المادردى ولا حي خلافة في قوله  
 خذ او محكاح وحكي المتولى فيما اذا قال لصالحا او مغريرة وجهان اقرار  
 ولو قال في الجواب بلى او اجل او نعم او صدقت كان اقرارا وكذا لو قال  
 اى لعربي قال الرافعي فلعن العرف بخلاف فيه وكذا لو قال لانا مقرب  
 ارعنا اذ عيت او بما تدر عليه او لست منذر له فهو اقرار ولو اقتصر على  
 قوله انا مقرا ولست منذرا او قال انا اقر لم يكن اقرارا قال الرافعي لا يقبله  
 وهو يدل على ان الحكم بان قوله انا مقرب اقرار فيما اذا خاطبه وقال  
 انا مقربك به والاصح ان يريد الاقرار به لغيره وفي قوله انا مقرب وجه  
 انه اقرار صحيح المادردى يشبه المردى لا القاضي لطري ولو قال لانا اقر  
 به فاصح الوجهين انه ليس باقرار ولو قال لا اقر ان يكون محكاحا لم يكن مقرا  
 ولو قال في هذا دعوى او فيما يدعيه كان مقرا به وكذا لو قال لا انكر



دعواه او ما يدعيه و لو قال في جواب الدعوى لا اقره لا اذكر جعلنا كلا  
و تعرض المبرع المدعى فان لم يجعل **يا** و لو قال ابرأني عنه  
او قضيت فهو اقرار و عليه البينة بالبراء او الفضا و فيه وجدان  
قوله ابرأني ليس باقرار و لو قال اقررت بذلك ابرأني اداستوفيت من لم  
يكن اقرارا و ذكر الراجعي مباحثه فقال اللفظ وان كان صريحاً في التقديس  
فقد ينضم اليه قرائن تصرفه الى الاستبراء و التذنب منها الا اذا ابرأ  
و بجزءك الراس الى على التعجب و لا تذكر فستبين ان يحمل قولهم ان صدقت  
و ما في معناه اقراره على غير هذه الحالة فاما اذا احتمل لقراين فلا يجعل  
اقرارا و يقال فيه خلاف لتعارض اللفظ و القرينة كما لو قال اني عليك  
الف فقال في الجواب على سبيل برسمه لك على الف قال المتولى في حقه  
وجهين انتهى في المتولى و اصل المسئلة ما اذا اقر بشي ثم رده ما يرفع  
ولو كان فيه عيب فادعاهما مدع فقال لا يند استبرأتهما منك و من  
و جملتك كان اقراراً بينهما و القول قوله مع يمينه في نفى البيع و التوهم **المال**  
لو قال لا تسرع عليك الف فقال اني كان اقراراً به و لو قال نعم فوجبان  
اخذها وهو ما ادره القاضيان الحسنيين و الطبري و البغوي انه  
ليس باقرار و اصلها عند جماعة منهم الراجعي انه اقرار و لو قال ابرأني عليك  
الف فقال نعم او نكلى فهو اقرار و كذلك الوادعي عليه بالف فقال نعم او نكلى  
او اجل او صدق و اني لعجى و لو قال للعدل او عتني او بوسل لم يذكر مقرا  
و كذلك الوفا لا ظن اقرارا و احسب او اتوهم و لو قال اعطني عيدي هذا  
فقال نعم ففي حقه اقرارا بالعبادة و حقه بالخدمه و هو ما ادره الغزالي  
و الماوردي و الراجعي و سببه الهروي في القاضين في الطب و نعم و ثانيهما  
وهو المذهب عند الهروي و لو قال لا اشتري عبيدي هذا او اعني عبيدي  
هذا فقال نعم فهو اقرار له بالعبادة قال الراجعي و من انج فيه خلاف  
ما ذكرناه في الصلح فيما اذا اقراره هذا العبد فله اقرار به للحاجب  
قال البغوي في العتاق في و لو قال لمن ظنه و كبر و بدا و لفضولي بقني نصف

دين

زيد بن هذا العبد و لو قال اقرارا الزيد بنصفه و لو قال لا اشتري هذا العبد لا  
تكون اقراراً به لا لانه قد يملك بعه لغيره و قال الغزالي في الوجيز هو  
اقرار و اذ لا الراجعي و لو قال لا اشتري عبيدي هذا فقال لا اعلم بذكر اقراراً  
قال الرواية و لو قال لا املك ابرأني ابرأني عليه بالف فقال نعم  
قال بعضهم و لو قال اقرارا لان مقدمه نعم له بدل على ما يدعيه و قد التو  
قال في قال وفيه نظر و احتمل ان لا يكون اقرارا الا ان يقول الحاكم ما  
نقول فيما يدعيه عليك فاذا قال نعم و كثر اقرارا **فروع مشهور** و لو قال  
فلان على كذا اية علمي او فلان اعلم او استشهد فله اقرار و لو قال كان له علي  
او عتني كذا اذ كانت هذه الدار له في السنة الماضية ففي كونه مقرا  
في الحال و حقه في احدى و حزم به القاضين نعم و ثانيهما لا و لا اليه الخ و من  
و نقل عن الحر حايه في صحيحه و يقرب منه ما اذا قال بعد اذ استكت  
فيهما فلا فائده اخرجته منها هل يكون مقرا للفلان باليد و جبا في صلها ما  
اذا استهدت بيته فانه كان مله بالامتن و بغيره بالامتن هل يحكم بها  
لا بناء الملك في الجارية فولات اصلها من امتصحاب الحال هو دليل  
شرعي ام لا و لو قال ذلك هذا من زيد فهو اقرار له بالملك و دعوا السهالة  
منه اليه فان لم يصدق زيد ردت عليه و لو قال املأها علي يد زيد  
او وصل الى علي يد او قبضته على يديه لم يكن اقراراً بها و لو قال لا قبض  
الا ل الذي اعطيتك فقال نعم فهو اقرار و لو قال في الجواب اقبض حتى  
تأخذ او اعطيت غنما او ابعثت من اخذ او اجاني موما اذ امكن حتى اصف  
الدراهم او حتى يرجع غلامي و افتح باب الصندوق و لا اخذ اليوم  
او لا اقدم القاضى او اخر ما شقاضى و الله لا فضيتك و كذلك اقرار  
عند الحفنة و الاصحاب فيها مضطربون في البغوي و هو محتمل عندنا  
قال الراجعي و الميل الى موافقته في الصور التي ترد ببعضهم في قوله  
اقض الالف الذي اعطيتك فقال نعم او قال متى يقضى حاجتي فقال غدا  
استم و حزم الماوردي في قوله غدا فانه اقرار و حزم صاحب العقد بانه ليس



بأقراره خلاف القاضى الى الطيب في قوله نعم ولا قضيتك وفيه نعم في قوله  
اسرح ذابني هذه ولوقا لمعشر لفلان على الف درهم ان ردقني الله عالا  
ففي حوزة اقراره اوجه بالثما وهو لا يصح ان يراجع فان فسر بالناجيت لا يصح  
فان فسر بالتعليق اعفان بعدد مراجعته فالف الف درهم ان  
اقراره لو شهد عليه شهادته فقال هو صادق وقد وعد لا وهو عندي  
مصدق مريض ان شهد على اقراره شهد على رضىته بذلك او قبلت ذلك  
او الزمته فقبضت اقراره شهد على صدقته اذ لم اخالفه لم يردقني الله عالا  
فيما شهد به فالالبغوي كان اقراره اقراره النودي كذا في قوله يقول عدل  
وظرفا في لوقا ان شهد على شاهدان او فلان وفلان فيما صدق ان  
فشهدا لم يكن اقرارا كما لوقا ان شهد على ثلاث صدقته او وزن المال  
وغيره من المقاصد اقراره شهدا لا واختمه القاضى الطيب وقاب  
في الحيلة فيه قوله لا يصح ان اقراره ان لم يشهد وان كان المستوفى  
ولوقا ان شهد لك شاهدان بالف فهو على اولك على الف ان شهد  
به شاهدان فليست باقراره ولوقا ان عليك الف فقل لا يخرج من  
دعواك لم يكن اقرارا ولوقا ان تزيد على الثمن ما لك ولا رضى البائس  
لا يكون حقا الواجد منهما ولوقا ان تزيد على اكثر من الف درهم لا يكون  
مقرا بالالف على الصحيح وكذا لوقا ان اكثر ما ادعت ولوقا ان  
قابل غضبت فويل فقال ما غضبت من اخذ قبلك ولا بعدك لم يكن  
اقرارا ولوقا ان عليك الف اقضتكم فقال لا والله لا اقضت عنك  
غيره اذ لم يرضى قال الصمدى هو اقراره قال الرباني ولوقا ان تدب  
لثني ما فعلت وهي التوبة فان اقرارا ولوقا ان يتحاسبوا ما اقضيت  
من احد سواء فليست باقراره ولوقا ان لا تجبر فلا فان لم يرض على  
الفالم يكن اقرارا وكذا لوقا ان على قايه حشايد وما خرج كخطي او ما  
اقر به زيد غني ولو كتب لزيد على الف درهم لم يردقني الله عالا  
وعدن ان يقال بصير مقرا لو كتب لطلا ففوى وهو بعد ولو كتب

قار

وقال للشهود استشهدوا على ما فيه لم يكن اقرارا ولوقا ان الف لانه  
ممت فليست باقراره ولوقا ان له على الف لانه ان يردقني الله عالا  
النودي ولوقا ان اقراره اقراره اقراره اقراره اقراره اقراره  
او الاذ ان فوجها ولوقا ان لك على فلان ان شيتا وهو يتا وشا فلان  
او هو لم يكن اقرارا وان وجدت المشيئة او الهوى كذا لوقا ان  
شاه الله ولوقا ان قبلت اقراره قال الرباني فينا ستر المزمع به ليس  
باقراره ولوقا ان بشرط الخيار لم يصح كقولك اقرارك كذا على الف ليجاز  
يوما او موفى ولوقا ان هذا الثوب لك بالف درهم ان شيتا ولم يقل  
ان شيتا كان بيعا لا اقرارا

**الباب الثاني**

الا فادبر المحملة والمقربة قد دوز مينا وامره واضمح وقد دوز محملا  
وهو المحمول الحال اما من بعض الوجوه كقوله له على ثوب او من كلام  
كقوله له على شئ ولا فرق في الاقابر المحملة بين ان يقع مبتدأ بها او في  
جواب دعوى في اللفاظ المحملة لا حصر لهما في ذكر الشافعي منها ما  
ذكر استعماله في السنة الناس لعرف خبره ونقاس عليه غيره وذكر  
الغزالي عشرة الفاظ من اللفظ العائز ليس في اخلا في ترجمه الباب  
**اللفظ الاول** لعظه شئ وهو اعم الذرات فابها صدق على كل موجود  
فاذا اقر فلان على شئ صح اقراره فاذا اطالبه المقر له امر به بجناس  
وقد راد صفة سواء كان ذلك ابتداء او في جواب دعوى يرجع في التفسير  
اليه فان فسر بما يتول وهو كل ما سد مسددا ويقع موقعه كان  
محسلا به جلب نفع او دفع مضرة كعقبة ودرع فمما قيمة قبل  
ولم يفسره والاممولا فان كان من جنس ما لا يتموك فان كان بخور  
افشاؤه لمسفعته ولما اخذ منه المطالبة كجمل المشيئة القابل للديان  
والسرفن والكلب المحترم الذي فيه منفعة اصطفا او حفظ ما شيك  
او دوزج وكذا ذب في وجه والخرة المحترمة قبل على الصحيح واستشهد







الا اذا دعت بالقرآن ما ادعى به لا ما فترت به سواء كان المدعى  
 به من جنس المقر به او من غيره ففي شماع هذه الدعوى وحدها انهما  
 لا تسمع وبما كانا لو حيين فيما اذا ادعى مدعى اخر انه اقر له بكذا وبذبحي ان  
 مدعى الحق نفسه لتوجه اليمين على نفس الحق ولو قال لا ادري ما اراد  
 بالقرآن حلف ما له عليه ما يدعيه **فروع** لو حلف المقر بالحق قبل التفتيش  
 ظولب به ورثته فان امتنعوا فقولنا احدى ما يوقف من التركة اقل ما  
 يتموك واظهرهما انه موقوف للجميع كذا قالوا وفيه نظر وهو يظهر  
 فيما لو قال له على كذا وفيه وجهان حكاهما الهروي في الحق حال حياته  
 بحالة موته وعن صاحب الترتيب انه يوقف في حالة الحيوان اقل ما يتموك  
 وفي حالة الموت جميع التركة ولو كان المقر من جنسنا ومات قبل بيان  
 القدر وقال الورثة لا يعلم وصديقهم المقر له لا الشافعي يقره بالحكم  
 فيقال لا المقر له ان اردت ان تأخذ فعين المدعى واحلف عليه وعد الورثة  
 في تقدير المالكين ولو غاب المقر لا الشافعي يحلف المدعى كما ان يحلف  
 بين يديه ان له عليه هذا وهو اراده باقرايه ويدفع اليه الحالف الغائب  
 على حبه فاذا حلف حرم له بما حلف وعينه في الام اذا غاب وصرف المقر به  
 من دمه وبفضة اعطى المقر له اقل ما يتموك واشهد عليه به فان كان المقر  
 له لا ولم يصفه شي لم يعطه الا ان يقول هذا وحلفا وموقوف حلف  
 ورثته فيوقف من ماله اقل الاشياء كذا ان كان المقر خاضرا فغلبت  
 على عقله **اللفظ الثامنة** اذا انزعجت فلا ما على شيء عصبته منه  
 شيئا ثم فسره بانه عصبته منه نفسه لم يقبل بخلاف ما لو قال غصبتك  
 او عصبته منك ما تعلم فان لم يقبل نفسه بعصبته نفسه وبما يقبل  
 به نفسه قوله له على شيء اذا كان محمولا للغصب وحرم هذا عن  
 السقعة وحده القذف والودعة فاما لا يقبل الغصب لو فسره بالخبر  
 او خبرا لا الشافعي رحمه الله قبلت التفسير وادقت الحزم وملت الخبر  
 قال برهام فلم يخالفه احد فيه وحكي البغوي وجه انه يقبل نفسه

نعم

بهما وهو الذي اوردته الفاضل الطرس في الحزر والخوب الميته ولو فسره  
 بما لا يتمك وبثبت فيه اخذنا صرنا كلنا المستفيع به والجهة من الخطية  
 قبل قطعاً وحكي الفاضل الطرس فيه وجهان لو جبر فيما اذا فسر  
 بما الفظة شيء لوقا له عن شيء فهو كقولك غصبت منه شيئا  
 قبل نفسه بالخبر والخبر الطرس في ذلك قالوا لو جبر لا يقبل نفسه  
 الا بما يتمك في وجه برهام والغزالي **اللفظة الثالثة** المال وفيه صور  
**الاولى** اذا قال له على كذا لا ادعى شيئا قبل نفسه بكل ما يتمك وان  
 قال وددت اني املك في قبول نفسه بالعمرة الواحدة والزينة الواحدة  
 حيث ددد الوجه القبول لانه قال ان لم يتمك في ذلك الموضع كذا  
 قال البراءة في قولنا كل ما يتمك مال لا ينعكس قال الرافعي وملتق الحجة  
 من الخطية بالتمرة الواحدة **قلت** وظاهر كلام برهام بخالفه ولا يقبل  
 بما لا يتمك كالكلب والخبر والشرح لا بالخبر وان كانت محزنة  
 لا بما ليست بهما ان فسره مستولدة له فوجهاً واظهرهما انه يقبل وان  
 فسره بوقف عليه قال الرافعي شبهه ان يخرج على الخلاف في ان الوقف  
 للموقوف عليه **الثانية** لوقا له على كذا عظيم او خيرا او جليلا او نفيسا  
 او خيرا او غير ياف او ما راوي ما لا ادرا او ما عظيم وكرر وصفه  
 بالعظم او قال عظيم جدا فهو كقولك له على ما يقبل نفسه باقل ما يتمك  
 وقال الفاضل بن بغي ان يزيد في نفسه على ما يقبل به المال المطاوع ولو  
 يقبل وق لا الشيخ ابو محمد بن بغي ان يهدى معنى ما يدا ولو عظم الحرم  
 والحكم وما خلا من النحر وكذا لوقا له على كذا يسيرا او صغيرا او قليل  
 او خيرا او خستيس او طفيف او فاف او نرا او صغيرا او صغيرا او غير  
 او ما لا وسط او ما لا قليل ولا كثير فهو كواطاق **اللفظة الرابعة**  
 لفظه اكثر وفيها صور **الاولى** اذا قال للفلان على ما فلانا واكثر  
 ما في يد فلان قبل نفسه باقل ما يتمك وان كان ما فلان كثيرا استوعب  
 قدره ام لا من اي جنس شئ لوقا له على اكثر من فلان عددا او ذرا



فالايمان به جليلة ونوعه دون عدده ووزنه حتى لو فسر بحوز  
من بعد عدده على طائفة الداهم قبل فكل من ذلك القدر وزيادته فان  
ادعى انه لم يعرف لفلان لا مقدار كانا وانه اداده قبل قوله حتى لو فاته  
بينة ان لفلان اكثر منه لا يلزمه الزيادة ولو قال له على من الداهم  
اكثر من لفلان فالامام من القدر والنوع ولو قال من صالح الداهم  
فالامام من القدر وحده **الباية** لوقا اكثر مما شهد به الشهود  
على فلان قبل نفسيته ايضا باقل ما يتوكل ولو قال لا ادر ما قضى به القاضي  
على فلان فكذلك على اظهر الوجهين فانها انه يلزمه القدر الذي  
قضى به القاضي **الماثلة** لوقا له على من الداهم اكثر من الداهم التي  
في يد فلان فكانت ثلثة وفسر بها قبل ولو فسر ما قل منها لم يقبل عند  
الجمهور وعن محمد انه يقبل في الغزالي وهو الفياض ولو كان في يده  
عشر فقال المفرط منها ثلثة او عرفنا ثلثا عشرة ونسبت عند الرازي  
عند فسمينه هذه طرقة لرام والعرابي وهو من اظهر عند الرازي  
وقا لا يعقوب والموتى ان كان في يده عشرة يلزمه عشرة وشي وان لم  
ذكر في يده شي يلزمه اقل ما يقع عليه اسم المالك من الداهم قال المتولي  
ولو كان في يده جئت اخر غير الداهم لزمه الداهم ويلزمه لا حار  
الزيادة شي ولو قال له على اكثر مما في يد فلان من الداهم قال المتولي  
لا يلزمه من جئت الداهم ويلزمه ذلك العدد من جئت شي وزيادته  
اقل ما يتوكل وان لم ذكر في يده شي يلزمه اقل ما يقع عليه اسم المالك  
قال الرازي وهو خلاف قياس ما سبق من جئت من المالك ذلك العدد والزام  
الزيادة قال الرازي ولو قال له على مثل ما في يد فلان لزمه مثل ما في يده  
ولو قال لزمه ما لزمه على حسنا وقد راو صفته ثم قال لزمه على الف فلا ولا  
الف وان قال لزمه درهم فلا ولا درهم ولو اطلق من قال لزمه الف فلا ولا  
درهم قبل ولو قال لزمه ما لزمه جئت على الحين دون القدر وان قال  
قد ارجل على القدر دون الجئت ولو قال لا ادر ما لفلان على ان كان ثبت

فلان

فلان له عليه شي باقراره او بينه فعينه ذلك القدر وزيادته وان  
لم يكن عليه شي ثابت وقال لفلان على شي وجب اقل ما يتوكل فان  
شهد الشهود بشي وقضى القاضي ولم يكن عليه شي ثابت وجب  
اقل ما يتوكل في البينة فلو قال لزمه لا شي له عليه لزمه اقل ما يتوكل  
وهذا القدر مبره في الجئت ففسره عما شاد لوقا له على اكثر مما عليه  
زيد على ان كان قد ادعى قد راو عرفه يلزمه ما زيد عليه من اي  
جئت شي فان كان قيد بالداهم وكان قد ادعى مبلغا معلوما فيهما  
لزمه ذلك وزيادته وان لم ذكر قد ادعى عليه الداهم لزمه لا جمل  
الزيادة شي وان لم ذكر ادعى شي اصله وان قال تعالى شي عليه لزمه  
شي وان ادعى قد راو صدقه المدعى عليه لزمه ذلك وزيادته قال  
الرويان في لوقا لا المدعى عليك مائة دينار فقال لك على اكثر منها  
حسنا وعدا يلزمه ادنى زيادة على مائة دينار **اللفظة الخامسة**  
كذا وهي لفظة بمعنى يقع على الواحد ما فوقه شي فاذا قال لفلان  
على كذا فهو كما لوقا لثني فقبل منه نفسيه بكل ما يقبل منه نفسيه  
كما تقدم ولو قال كذا كذا فهو كما لوقا لثني غير تدار والتاين  
مورد كما لوقا لثني شي ولو قال كذا وكذا فثني فثني نفسيه بما يشي  
يقبل كل منهما في نفسيه كذا من غير عطف سواء كانا منفقين في مدين  
او مخلقين كل دهم وما ذنجه وكد الوق له على شي وشي لوقا له على  
كذا درهم بالرفع لزمه درهم واحد اتفاقا وان قال له ما بالنصف فلك  
على المذهب وقال ابو اسحاق ان كان غارفا بالعريبة يلزمه عشرة ولا نه  
اد لا اسم مفرد من صبي المميز عقيقه وفي قوله كذا كذا درهم واحد عشر  
درهما وان قال كذا درهم بالجر لزمه درهم ايضا على الصحيح عند الرازي  
وحزم به البعوى فادعى الماوردي اتفاق الفقهاء عليه وان كان الخوفا  
لا يتجه قوله غره في حق من لا يحسن ترازاب وثانيها يلزمه بعض درهم  
ولو وقف عليه بالسكون قال ابن الصباغ محتمل ان يكون على الوجهين الجور



وهذا لوقال كذا هذا رسم لزمد رسم بالرفع او النصب والجر فهو كالوقال  
 كذا رسم يلزمه في الرفع وهو كذا ان في النصب لا عند في سحاق  
 حق من غير العربية فيان منه احد عشر وفي الجر الوجهان وعن ابن  
 القاسم ان يلزمه في النصب رسم وزياده ولم يتابع عليه ولوقال له  
 على كذا هذا رسم بالبوا والنصب ففيه طرف احد هاهنا بله اقول  
 اصحها يلزمه درهماان رفاينها انه لا يلزمه الاد رسم رفاينها يلزمه  
 رسم وشي والثاني في القطع بالاول وهو عند في اسحق بن عيسى وغيره  
 العالم بالعربية والثالث في القطع بالثاني ولوقال بالرفع ففيه طرف  
 ايضاً احد هاهنا القولي من ولين الثاني في القطع بانه يلزمه درهماان  
 واصحها القطع بانه لا يلزمه الاد رسم وحدي درهماان والفرق ان يوافق  
 عليه ولوقال بالحذف لم يلزمه الاد رسم واحد وعن القاضي ان في  
 الطبيب ان يلزمه بعض رسم ولو كرر حرف العطف فقال له على كذا  
 وهذا وكذا درهماان فلنا فيما اذا لم يتكرر يلزمه درهماان يلزمه هذا بله  
 وان قلنا اد رسم فكذا ههنا ولوقال على كذا بل كذا فوجهان احدهما يكون  
 اقرار بشي واحد والثاني بان لا اول والثاني يكون اقرار بشي كقوله  
 كذا كذا **اللفظ السادس** ان يقر بمحمل ثم يعقبه بمبين كالوقال  
 له على الف ودرسم او دد رايم او الف وثوباً وشاة او عبد فلا يكون  
 المبين تفسيراً للمحمل وله تفسيراً للمحمل بغير جنس المبين المعطوف عليه  
 فله تفسيراً لالف بفلوس او جوزاً او عمرو ما شاؤنا واحداً كان  
 او اجناساً وكذا الحكم لو عشرين فقال له درسم والف فله تفسيراً لالف  
 بما شاء ولوقال له على خمسة عشر درهما فالكل دراهم ولوقال له الف  
 ومائة وخمسة وعشرون درهما او دلة دراهم فظاهر المذهب  
 ان الدرهم تفسيراً للكل والكل دراهم وقال ابن خيران والاصططحي  
 الدرهم تفسيراً للاخير فقط وهو عشرين والف والمائة والخمسة  
 مائة على اجمالها وفيه وجه اخر ان المبين ان كان عدداً للفظ الجمع

كلمة

كله دراهم الى عشرة لم تكن تفسيراً لما قبله وان كان منفرداً منصوباً  
 على التفسير خمسة وعشرين درهما كان تفسيراً للالف وكذا الحكم في  
 قوله على خمسة وعشرين درهما والف وثلاثة اثنان ومائة واربعه  
 وثمانين ومائة ونصف درسم وخمسون ومائة درسم وعشرة والف  
 درسم وخمسة وثمانون على طريقة ابن خيران لوقال بعثك الثوب  
 بمائة وخمسين درهما لا ينبغي ان يبيع ولوقال له على درسم ونصف  
 او عشرة دراهم ونصف فعلى قول ابن خيران المضاف بهم وعلم  
 قول الجمهور وجهان احدهما انه بهم له تفسيراً بمضاف اي شي شئاً  
 واصحها انه مبين فلزمه درسم ونصف درسم وعشرة دراهم ونصف  
 درسم ويخرج عليهما ما اذا قال بعثك بدرهم ونصف هل يبيع حلاً  
 للمضاف على نصف درسم او لاجماليته ولوقال له فقال نصف درسم  
 فالنصف بهم وكان الوقول مائة وفيه حنطة فالمائة بهمة بخلاف  
 قوله مائة وثلاثة دراهم لان الحنطة لا يصح تفسيراً للمائة ولوقال  
 له على الف درسم مرفعهما وثمنهما فالالف بهم وله تفسيراً بما لا  
 ينقص قيمته عن درسم من كل شي فكانه قال له على الف ما قيمته لالف  
 منه درسم ولوقال على مائة ودرسم وذن زعفران ومائة ودرسم  
 زعفران رجع في تفسير المائة اليه فالقاصي وكذا الوقول له عندي  
 مائة ودرسم فله ينبغي ان يصير معناه به للعادة **اللفظ السابع**  
**الاولى** اذا قال له على درسم لزمد درسم من الدرهم لاسلامية  
 المعبره شرعاً وبني المعبر بها نصيب الزكوات والديارات وغيرهما  
 من المقدرات الشرعية وقد بين في كتاب الزكوة حاله ووزنه ستة  
 دراهم وثلثه كل دراهم ثمان جئات وخمسة مائة من جئات الشيعر المتوسط  
 التي لم تقشر وقطع من طرفيها مارت وطاك فالدرهم خمسون حبة وخمسة  
 حبة وثلثه عشرة دراهم سبعة مثاقيل لثقالا لسان وستون حبة وثلثه



الماوردی والرويانی الدانی ثمان جئات فعلى هذا الرسم عاينه داربعون  
حبه في ذاق له على مائة درهم او الف درهم لزمه ذلك بهذا المقدار  
الا ان يكون ببلد ببلد يتعامل فيه بالدرهم عند دافق حمله على الحد  
او الوزن وجنات فلو فشره بدراسم ناقصه كدراسم طرية الشام وزن  
كل درهم اربعة درانيق او دراسم خوارزم وزن كل منها اربعة درانيق  
ونصف فاما ان يكون الاقرار ببلد دراسم تامه او ببلد دراسم  
ناقصة فان كان ببلد تام الدراسم فان كان التفسير متصلًا فطريقان  
احدهما انه يقبل وثانيهما عن طريق ان انه على القولين تبعض الاقرار  
وان كان منفصلًا لم يقبل الا ان يصدق المقر له وفيه وجه انه يقبل  
وان كان ببلد دراسم ناقصه فان فشره متصلًا قبل وان فشره  
منفصلًا فوجهان اظهرهما وهو المنصوص انه يقبل وصح القاضي انه  
لا يقبل ويجرى الخلاف فيما اذا اقر بدراسم في بلد اراسته اكثر من  
الدراسم الاسلامي لعينه فان التعامل فيها بالدراسم الغلبة رتبة  
كل درهم عاينه درانيق هل يحمل اقراره على الدرهم الاسلامي او  
البلدي فان حملناه على البلدي فشره بالاسلامية منفصلًا او  
متصلًا **فرعان** قال القاضي جرت العادة في المعاملات بالسوق فانهم  
سعون شيا بعشر دراهم ويعطون تسعة ودان ناقصون تسعة  
دنانير دانق بعشر او افر عند الحاجر بعشر دنانير سبعة فيزول على  
ذلك وفيه اشكال **الثاني** ظاهر كلام الشافعي في بعض المواضع  
ان الدرهم لا يكون الا مائة كونه ظاهر كلام الماوردي في الفقه في  
قوله الدرهم قد يعرّفه غير المصروب غير ان ذلك فيه يتعلق بالقدار  
بمنه وفي كلام الشافعي في موضع اخر ما يفهمه **الثانية** الدرهم كما  
ينصرف شرعا الى القدر المذكور منصرفا ايضا الى الحال الصرم المقررة  
فلو فشره بمغشوش فهو كالنفسير بالناقص فبانه فيه التفصيل  
المقدم وقال القاضي ابو الطيب الذي يقتضيه المذهب فنقول **النفسير**

211  
النفسير مما استواء اصله او فصله لو فشره كنس ردى الفضة او بغيره  
البلد قبل وفيه وجه انه لا يقبل بغير سده البلد ولو فشره بالفلوس  
لم يقبل اتفاقا سواء فصله او فصله ولو غلبت التعامل بمائة بل لا قرار  
وكذا لو فشره بدراسم مزيفة لا فضة فيها كالتحاشي والرصاص **الثالثة**  
قال لامام والغزالي لا فرق في لزوم الواجب من الدرهم من ان يطلق  
لفظ الدرهم او يصفه بالدرهم فيقول درهم صغير او دراهم صغارا  
او يصغره فيقول درهم او درهما فان لم يزمه كامل ولو فشره بناقص في القدر  
خافيه النفق يتل المتقدم في التفسير بالماضي و فرقا للبعوث واخرى  
من قوله درهم و درهم صغير فقال في الثانية ان كان بطرية يارزومه  
شتم البلد وان كان ببلد وزنه وزن مكة فعليه وزن مكة  
وكذا ان كان بقرية وفيه اعتراض للرافعي قال الشيخ ابو حامد ومن  
فانعدا اذا اراد درهم صغير لزمه درهم من الطرية لا من الصغرى من  
الاسلامية وقال الرافعي يشبه ان يكون لا ولا ظهر ولو قال له على  
درهم كبير او دراهم كما رفق تضي ما ذكره لامام والغزالي انه كما لو  
اطلق قال الرافعي ونقل الشيخ ابو حامد يوافق وقال البغوي ان كان  
ببلد وزنه وزن مكة او بطرية لزمه وزن مكة ودرهم اسلام  
وان كان بقرية لزمه من نقد البلد واستثنى كذا الرافعي واجيب عنه  
قال صاحب الدخاير ومحمّد بن حجة على الوجه في الصغار **الرابعة**  
اذا قال له على دراهم لزمه دلالة ولا يقبل تفسيره باقل منها وفيه وجه  
انه يقبل بدرهمين بناء على ان اقل الجمع اثنان ولو فشره باكثر من ثلاثة  
قبل ولو وقع التفسير بعد الحجر عليه ممرض او سفه كما لو وقع قبله  
ولو قال درهم كثيرة او عظيمة فذلك لا يحج فيه الوجه المتقدم انه لا  
يبد من بيان وجه وصفها بالعظمة والكثرة ولو قال درهم كثيرة او  
عظيمة فذلك لا يحج فيه الوجه المتقدم انه لا بد من بيان وجه وصفها  
بالعظمة والكثرة ولو قال له على اقل اعداد الدرهم لزمه درهمان ولو قال



له على مائة درهم عند انقضاء ثلثه ثمان مائة او مرد البعوى والرا  
انه يلزمه الجمع بين العقد والوزن والصحة فثالث مائة عدد  
صالحا راسها مائة قال البغوي والمثولي ولا يشترط ان يكون كل درهم  
سنته دواينق وكذا في البيع لا يوجد مائة عدد او في الوزن فاقصه  
هذا اذا كانت دراهم البلد وانتهى فان كانت فقه او عددا كالعلوية  
بمكة لزمه نقد البلد على المذهب ثانيا بلزمه رتبة مائة درهم صالحا  
سوا كان عدد مائة او لا حتى لو اثنى عشر ذنبا مائة صححة قبلت  
منه ويحمل العقد على الصحة واختار في الامام قال في بعض من اوجب  
ما به وزن كل منها درهم وهو يفتي في هاتين بعضهم على الوجهين  
في ذلك وفرع عليه انه لو جازي درهم ووزنه مائة او درهمين ووزنه مائة  
فتي فتوله من ذلك الشيخ اني محقق في ذلك في البيع بل يحمل الدرهم  
اذا وقع البيع على ذلك على العاكة ولو قال له على مائة عدد اثنى عشر  
لزمه مائة عدد وان لم يجر وان **فرع** لو قال له على من درهم الى عشرة  
ففيها يلزمه او خذ لهما ثمانية وثلاثين تسعة وخمسة والعشرون  
والغزالي والرويان في واختار الشيخ ابو حامد بانه لو قال الفلان من  
هذه النخلة الي هذه النخلة نخل الاولة دون الثانية ونازعه  
الرافعي فيه واستأوبل انهما لا يدخلان في البيع **قلت** وقد قال الرويان في  
لو قال راسين هذه الحايطة الى هذه الحايطة لم يدخل الحايطان وثالثهما  
وصحة البعوى لانه يلزمه عشرة وقد مر نظير الاوصية في الضمان  
والامير او تباينة في الطلاق ولو قال له على ما بين درهم وعشرون مائتين درهم  
الى عشرة ففيها يلزمه الاوخذ الثلثة والوجهان لا ولا مرويان هنا  
عن النجاشي روى عن الامام الاتفاق على الاول وجزم به البغوي  
والرويان وفيما اذا رتب الوصية اعطوه ما بين الدرهم والعشرة وجه  
انه اذا اراد الحساب فله خمسة وخمسون وان لم يرد فثمانية قال الرافعي  
ولا شك في طرده هنا ويجوز ان يفرق ويقطع بوجوب المائتين فيما اذا

قال

قال راسيل درهم وعشرة بخلاف الى عشرة قال النووي وقد يقطع بهذا الفرق  
القاضي ابو الطيب **قلت** والرويان في قال البغوي في لو قال راسين عشرة  
وعشرين يجب تسعة اية على اختياره في الرويان لو اوجب مائة ولو قال  
من درهم الى عشرة وما بين الدرهم الى العشرين قال القفال بل من عشرة  
وهو تفرع منه على قوله في الاول انه يلزمه عشرة **اللفظ الما بين**  
اختاره المقرب الى الظرف وفيه صور **بروي** الاقراو بالمظروف  
لا يكون اقرا او بالمظرف والا قرا او بالمظرف لا يكون اقرا او بالمظروف  
فاذا قال له عندي زيت في جرة او ستمائة سنتوقة او سيف في غداة او ثوب  
في منديل او ذية جراب او لينة فربة او طعام في سفينة او قال غصبت  
منه هذه الاشياء لا يكون مقرا او بالجرة ولا الغداة ولا المنديل ولا الجراب  
ولا السفينة ولا نحو ذلك وكذا عكسه كقوله له عندي حرق في حرق في ذية  
ونحوه وعلى هذا الفيدان اذا قال لعبد علي واسمه عامر ذبابة على ظهرها  
سرج وشار عليه كاف او زمام او فرس في امير او عبد زيد وبتطيه  
منطقة او عبد عليه قبض او في رجله خف لا يكون مقرا بالشرح والعمامة  
والاكاف والزمام والمنطقة والخف والقبض ولا امير او عبد زيد وعكسه  
او قال لعبد علي عامر او ثوب او قبض على عبد ونحوه لا يكون مقرا بالعبد  
وقال ابن القاصر اذا اقر بعبد علمه سبي كالعامة والثوب والمنطقة كان  
مقرا بالعامة والثوب والمنطقة بخلاف ما اذا قال لفرس عليه سرج وتابعه  
ابو زيد المروزي والقاضي الطبري وابن الصباغ ولم يرتبه الجمهور  
قال الماوردي لو قال له عندي عبد علي ذبابة ونحوه على مائة من الوجهين  
ولو قال له عندي ثوب فطره كان مقرا بالطره ان كان منسوجا فيه  
وان كان مرقعا علمه فوجهان يحريان فيهما لو قال له عندي خاتم فيه فص او ذبابة  
في راسها نعل او في فسطها سحلة او جارية في يدها خيل او فقه عليها عرق  
او شجرة عليها ثمر قد يكون مقرا بالفسط والسحلة والنعل والعرق والثمره  
والمعوى في الفضا لا يكون مقرا به ولو اقرت على قوله عندي خاتم



وجاءت فيه فصصا لماردنا الفص في قوله وحها ناصحها لدر  
مقر الفص لرافعي ينبغي ان يقطع به قال لرامر والوجه القطع بانه  
لو اشار الى خاتمة معنى فص وقال له هذا الخاتمة مقر بالفص ويجوز ان  
فيما لو قال له جارية في بطنها جبين فادعي ان الجبين له هلك  
مقبل وهذا الى الفص لاصحها ل وباد اجاب الفقهاء واطهر ما نفع قالو  
قال له لاجارية الاحكام فانه يصح قطعا لرافعي وبشبهه ان يرب  
الوجهان في قوله جارية في بطنها جبين على الوجهين ههنا ان قلنا انفراد  
بالجارية مطلقا يثنا والجل في سادله عند تقييد هادونه جارية  
وجهاين وان قلنا لا يثنا وله قطعنا بانه لا يكون مقر بالجل اذا كان  
جارية في بطنها جل ورتب الوجهان ايضا فانه اذا كان شجر عليها ثمر  
على ان يرد قرار بالشجرة المطلقة هل يثنا والثمر وهي لا تدخل بعد  
الثابت قال تدخل في البيع وفي فناء في القفال لانهما دخل وهو بعيد  
ولا يدخل قبل الثابت لظهور الوجهين جزم به المعول ويجوز ان فيما لو  
قال غصبت منه اوصافا ل الشجر الذي فيها الى لوقا له عند مصر  
في خاتمة جبين في بطن جارية ونحوه في خاتمة جارية او غيره على  
شجرة وقيص على عبد لم يثن مقر بالخاتمة والجارية والفرق في المقامه السبق  
والعبد ويدخل العرف في لوقا قرار بالشجرة ولا شجرة لوقا قرار بالثنا  
**قال الفقهاء** رصا بط النابان ما يدخل تحت البيع المطلق يدخل تحت  
الاقرار وما لا فلا الا النابا والموقوف وهذا على رنجه انما قد دخل في لوقا قرار  
وقال لرام والرافعي الضابط ان ما يدخل تحت من يتم هو مقر به  
وما يتصل به ولا يدخل في لوقا قرار لم يندرج في البيع لم يدخل في  
الاقرار وما لا يثنا وله لرام وندخل في البيع ففي دخوله في لوقا قرار  
وجهاين كالجمل والطلع **فتر** لوقا له عبد في راسه عبد كان مقر بالعبد  
ولوقا له عبد لرام استه لم يثن استهنا ولوقا غصبت عتلا  
الا يده او لرام استه فوجهاين اصحها فكون عاصيا جميعه والثاني يجوز

فتر

مقر لغير منه يرجع في بيانها اليه **الثانية** قال له على الف درهم في هذا  
الكيس لا يكون اقرارا له بالكيس ويجوز مقر بالف سواء كان فيه الف او  
اكثرا او اقل او لا شيء فيه ولا يخرج في خير من على بيعه لوقا قرار بها  
برفعه وان كان فيه دون لوقا قرار لزمه تمام الف فيه وجهاين قال  
ابوزيد المروزي لا ونسبه غيره الى النضر وقال الفقهاء ليعم قال لرافعي  
وهو اقوى لو عرف الالف بالالف واللام فاقال له عن ابي الالف الذي  
ههنا الكيس فكان فيه دون لوقا قرار لاصحها لانه لا يلزمه تمامه قال  
الرافعي في ان يخرج على خلاف في ان يشارك بقرام او اللفظ وان  
لم يثن فيه شيء ففي جواب لوقا قولان وقيل وجهان وقيل من القولين  
فما لو خلت لست من ههنا الادارة ولا ما فيها هل منعقد عنه وجهاين  
قلنا نعم صحح الاقرار ولزمه لوقا قرار قلنا فلا في النودي ينبغي ان  
يكون اقرارا له لا يلزمه لانه لم يعرف بشيء في ذمته **قاله** اذا قال  
له في هذا العبد الف درهم او من هذا العبد الف درهم طوب ببيانه  
فان لا اردت انة وزني ثمنه الفاقبل له هل ورنثا ثمنيا ام لا فان قال  
لا فالعبد كله للمقر له وان قال ورنثا يضافا لعبد بينهما وان قال ورنثا  
لغيره فالعبد بينهما اثلا فالعبد كله ثلثه وان قال حصة واحدة فالثالثة بينهما  
بالعكس وعلى هذا الفيا يثن وان قال لا شتر يثناه في عقدين ووزني في  
شرا عتبه الفاشلا واشترت انا باقية بالفا وخمسة مائة او غير ذلك  
صدقت في الجمل وافي قال لاردت ان يثن عليه او على ما له حياية اذ شترها  
الف صدقت لوقا قرار بقرنته وجهاين يقد به اذ شتره لبيع ولا تعتبر فيه  
نصدت العبد ولا يتعاقب بقرنته الا ان يصدره فله ثمنه بقرنته  
الحل فالشئور وان لا اردت انة مرهون عنده على الف ففي قوله وجهاين  
اطهر ما عند الغزالي لا لانه ان يطله ما لا الف الذي اقربه وبشقيته الجمل  
ولا يطله مجرد المستبر ما يدعي عليه حجة مبني عليها الطالب وعند  
الاصح من جزم به البعوي نعم وان فشره بانه وصي له من ثمنه بالف قبل

وتعاقب



فيما كان يدفع اليه الالف من ثمنه فان فضل شئ فهو للمقر وان نقص عنه فلا  
شئ له وليس للمقر ان يدفع لالف من ماله وقر العبد في يده الا ان  
يرضى المقر له ولو كان ثمنه الفاق ليرام ان يقر له الالف او يرضه فيها  
اذا قال له في هذا العبد الف فما اذا قال من هذا العبد ولا يظهر ذلك  
على الوجه المتقدم فيها اذا قال له منه بقيمة الف كانت فيمنه الف ان لا  
يعطى الجميع لا مضافا من البعض ولو فسر به بانه دفع اليه الف ليس بركت  
العبد ففعل فان صدقة المقر له فلعبد له وان كذبه ففقد المقر بالعبد  
وعليه رد الالف الذي اخذ وان قال امره بانه اقترض الف فصره في ثمنه  
قبل ان يرضه الالف يعطيه من اي موضع شاء وحتى الرواقى عن بعض  
المفسرين انه لا يقبل ولو قال ردت انه ومب الى الفاشترته به وقال  
المقر له كان فرضا يقبل قول المقر له ولو قال له من هذا العبد الف  
اليعنى هو كما لو قال له هذا العبد بقيمة الف فهو مقر من المقر العبد قدر  
ثمنه الف وهل يرضى بقر او مقدرا بقيمة او يرجع فيه الى صاحبه فيه  
وجها ان اصحها انه يرجع فيه الى بيانه فاي قدر قد مره فيه قبل وان لم  
يشتاوه وثانيها انه يشترط بقيمة فلو كانت قيمته الفاق فبما احدثها  
انه لا يخرج جميعه للمقر له وسر له منه شئ واصحها على طاعة الصيرى  
ان جميع العبد له ولو قال له ودم في دينه وهو كما لو قال له في هذا العبد  
الا ان يرضه المعية فلن ماله وان لم ينو شيئا لزمه ودم فقط **جميع** ما  
تقدم فيها اذا لم يصح بكلمة ليرام ومن على فلو قال له على هذا العبد  
الذكان ان اقر انا بالالف فليز منه وان لم يبلغ قيمة العبد الفاق لا بين  
القاص فيلزم ان قال له فقد من عنده الفاق قال له وابت لم يقدت  
فان قال العيز كان بينهما الاما كما تقدم حكاها الطبري عنه وحتى المعنى  
عنه انه يستفسر في رد غلط فيه لان على ليرام ولو قال له في عبيدى  
هذا العبد هو كما لو قال له في ذى ماله في ليرام ودم من تقدير ليرام  
فيها ويجعل بمثابة قوله في ماله الف ودم وعلى الفرق بين ليرام الى

العبد

العبد ولا صفة الى الماله على بعد ولو قال له في هذا العبد شرك فان  
الشافعي فهو كما لو قال له فيه الف ويطالب بالبيان ويرجع في مقدار  
الحصة اليه **الرابعة** اذا قال له في ميراث الى الف او في هذا المالك  
الف فهو اقرار على انه ماله من ولو قال له ميراثي فميراثي لم يقر اقرارا على  
النقص فيها فله تفتيته بالوعد بالتبوع وقيل فيها فلو كان ففلا وتخرجا  
وكذا الوفا من ميراث ابيه او من ميراثي من ليرام وعمر ابن القاص وصاحب  
التقريب انما فرق بين من رضى وقا لا اذا ادعى في قوله من انه اذا الهبة  
قبل وعلى الميراث اذا قال له ميراثي او منه ان كان منفردا بالارث  
لزمه الوفا منه وان كان له شرك فله ميراثه من الجميع او حصته فيه بخلاف  
المشهور ولو قال له في ماله الى الف ودم وطريقان احدهما انه افراد  
وهو ظاهر فيه والثاني لا والطر موالها في المقطع بالثاني في طرد  
الشيخ ابو علي وغيره الخلاف فيها اذا قال له في ماله الى الف ودم ولم يطرده  
فيها اذا قال له في ميراثي من ليرام وقال القاصي واخرون يلزم طرده فيه  
ولو قال له في هذا الدار حوزم مسره محذع او فاش او سد حتى سهره ولو  
قال له خمسة دراهم في ثوب لعنه استلمت اليه خمسة في ثوب فان  
صدقة المقر له فهو عقد سلم فان كان قبل اليقر فمؤخر المقرين اقباض  
الخمس وعدمه وان كان بعد بطل التسليم ويرى ذمة المقر عن الخمسة  
وان كذبه وقا الخمسة التي اقرت بهما دين عليك فالقول قول المقر ولو  
قال ردت في ثوب في هو طرف والخمس فالف لوقوله ولو قال خمسة دراهم  
في ثوب اشتريته فوجلا فان صدقة كان اقرارا باطلا لانه يبرى رليم  
من سلمه او فاعنه وان كذبه ففي فطلا في قوله بان بناء على القولين فيها  
اذا ارضعت ما لا على الا ما يحيا ولو قال له على ثوب مرد في خمسة دراهم  
فان صدقة كان له عليه الثوب دون الخمسة وان كذبه كان له عليه الخمسة  
وقا الثوب لان معنى كلامه انه اعطاني خمسة دراهم سلا في ثوب  
مردى موجلا ولو قال للمقر له في عليه الثوب فطلقا صدقة بميمنه ورجع



في نفس الامر لا لالف الى المقول لو قال امر دقا بالتوب الى طرفي الدرس صارق  
بمينه **اللفظ التاسع** حراد لفظا المقربة فاذا قال له على درسم درسم  
درسم لم يلزمه الادرسيم واحدا وان ذكر الف مرة وكذا لو كرر من حراد  
بدرسم في مجلس او مجلسين شوا كان عند الحاضر او عند غيره وشوا كره  
بلغه واحدا او بعينين حتى الرواية عن بعض الخلفاء انهم اذا اذروه وقالوا  
ان لم يرد بالمال ما يجد لولا واطلقوا انه يلزمه درسمان كما في الطلاق  
وان العرا من قطعوا يلزم درسم و لوقا له على درسم ودرسم يلزمه درسمان  
و لوقا له على درسم ودرسمان لم يلزمه دلالة و لوقا له على درسم ودرسم  
او عتيدي درسم ودرسم فان قرأه اذا العطف لزمه درسمان وان لم يقر  
به فالنقص انه لا يلزمه الادرسيم ونحو قوله انت طالق فطالوا انه يقع  
طلاقان واختلفوا في قل ابن حرات وخرج وقال فيها قولان احدهما  
يلزمه درسمان ومقع طلقان وقيل انه وجد مخصوصا وقائمه بالملزم  
الادرسيم ولا يقع الاطلاق والذهب بقوله النصين و لوقا له على درسم  
فقير حطة فهل يلزمه درسم او درسم وقيل منه هذا الخلاف وعن  
العباسي الرواية ان قيسا ما ذكر في الطلاق انه اذا قال لعنك بمرسم  
فدرسم وحينئذ يعاد بمرسم و لوقا له على درسم ودرسم ودرسم لزمه بالاول  
والثاني في درسمان ويستل فان ارادت بالثاني كما في الثاني قبل منه  
ولم يلزمه الادرسيم وان قال ارادت به فاكيد لولا فوجها فظهر  
انه لا يقبل ويلزمه دلالة ويجري الوجهان في نظيره من الطلاق وعن  
بعضهم القطع بعدم القبول في الطلاق واستبعد لهما الفرق وان  
اطلق ولم يرد شيئا فاذا يلزمه نص الشافعي في نظيره في الطلاق وفي  
انه يلزمه درسمان ودلالة وقطع بلاكه في انه يلزمه ملية وعلى  
هذا لو كرر الف مرة لزمه من الدرهم بعد ما حرر كذا حكمي الجهم  
وقولا ابن خيران وكذا ابن الصباغ فيها اذا ارادت بالثاني كما  
الثاني وكذا له سليم واشمل اليه القاضى الطبري لكن ابن الصباغ

فرض

فرض المسئلة فما اذا قال عتيدي درسم ودرسم ودرسم و لفظ عتيدي اقرار  
بالعزيمة اراده التاكيد في الاعيان بقل كما في من شئنا منها وكذا لو  
قال على درسم ثم درسم لزمه درسمان و لوقا له درسم ثم درسم ثم درسم فهو  
كما لو كره بالواو في النفي بيل والخلاف المتقدم و لوقا له درسم ودرسم  
ثم درسم لزمه دلالة قطعا وكذا لوقا له درسم ثم درسم ودرسم و لوقا له  
درسم ودرسمان او درسمان ودرسم او درسمان ودرسمان لزمه اربعة  
**وفي الفضل مستأيل احده** اذا قال له درسم فوق درسم او تحت درسم  
او مع درسم او فوقه درسم او تحته درسم او معه درسم فغيا يلزمه قولان  
احدهما انه لا يلزمه الادرسيم و الثاني يلزمه درسمان كما في الطلاق  
وقيل هو يخرج منه وقيل من اذا قال درسم قبل درسم وقيل هو مخصوص  
وقال الداركي ان لم يضف الطرف الى الصيغة لولا وان قال فوق درسم  
او تحت درسم او مع درسم لزمه درسم وان اضافه الى ضمير كقوله معه  
او فوقه او تحته لزمه درسمان وكذا الحزم لوقا له على درسم على درسم  
او عليه درسم وعلى الاول لوقا له درسم فوقه درسم وبعده درسم لزمه  
دلالة **وقال برادك** لوقا له على درسم مع كل درسم ودرسم فان  
اراد الجميع لزمه بئسنة وان اطلق فعلى لولا يلزمه دلالة وعلى الثاني  
يلزمه بئسنة وعن اسحاق المروزي انه ان كان يحسن العربية يلزمه عند  
الطلاق عشرة وعند ارادة الجمع عشرة **الثاني** لوقا له لزيد على  
درسم مع عمرو قال الما وردى الطاهر انه مقرر لزيد درسم هو مع عمرو  
والبقيز انه مقرر درسم لزيد وعمرو فيرجع الى بيان فان بئسنة و  
قبلناه وان بين النافذ وان الدرس لهما قبلناه و لوقا له لزيد على  
مع زيد بئسنة و زيد بئسنة لان يريد لها وكذا لوقا له لزيد على  
زيد بئسنة فان قال لزيد و زيد بئسنة لوقا له على درسم قبل درسم  
او قبله درسم او بعد درسم او بعدك فيها يلزمه القوة والوجه المتقدم  
في لولا انه يلزمه درسم او درسمان ويلزمه درسمان ان اضاف الطرف الى

هذا الفرق هو الصور  
نص على المسئلة في الاموال  
قال له على درسم تحت درسم  
او درسم فوق درسم بئسنة  
ان لا ان يقول على درسم  
درسم في الجواب او تحت درسم  
المراد او يقول له على درسم  
لعمري هو الان هو درسم  
ولو قال له على درسم مع درسم  
كان هذا قال الراسع الذي  
يعني من قول الناس ان لا  
يكون عليه الا درهم لا يحمله  
او يكون هو او تحت درسم



ضميلا ولا هو قبله وبعده ودرسم ان لم يصفه اليه ولا يصح هذا الرسم  
**دوسم الثالثة** في تراخي اب عن المقره فاذا قال له علي دوسم بل درسم  
 يلزمه دوسم واحد وكذا الوفا لا بل درسم اولي دوسم وفيه وجه انه  
 يلزمه درسمان كما هو في قوله قد درهم ولو قال دوسم بل درسمان او لا بل  
 درسمان اولي دوسم او قفي حطة بل قفيان او لا بل قفيان اولي دوسم  
 قفيان لم يلزمه الا درسمان وقفيان بخلاف نظيره من المطلاق في  
 يقع به بلا **وهذا** كله اذا لم يعبر المقر به واخذ الجسور اما لو عينه  
 فعليه عندي هذا الدوسم بل هذا ان الدوسم او هذا القفيان بل  
 هذا ان القفيان او لا بل هذا ان الدوسم او لا بل هذا ان القفيان فيلزمه  
 مله دواهم ومله افقره ولو اخلف جسور الاول والثاني كالموافق له  
 دوسم بل دينا دان ودينا بل قفيان لرسمه الكرا الدوسم والد دينار  
 والد دينار والقفيان وكذا الوفا قفيان حطة بل قفيان صغير ودرهم  
 بل ثوبان وخبره وكذا الوفا له علي دينار ودينار او لا بل قفيان وقفيان  
 لرسمه مله دنانير ومله افقره ولو قال له على عشق دراهم بل سعة  
 او لا بل سعة او درسمان بل درسم او لا بل درهم لرسمه عشق ودرسمان  
 وقال المردى بل رسمه تسعة كما استثنى ويلزم طرده فيما اذا قال درسمان  
 بل درهم انه لا يلزمه الا درسم فان طرده حصل فيه مله اوجه درسمان  
 مله دوسم ولو قال دوسم بل درسمان بل مله لم يلزم الا مله ولو قال  
 درسم ودرسم بل درسم لرسمه مله **فصل** بعد ذلك في تراخي اب عن المقر  
 فعد المقر به فاذا اقر بشيئين وثنيين ان دفع وصفا وبشيئهما  
 او امرين انفاهما بان قيد احدهما بهما او باحدهما واطلق بل اخره او  
 اطلقهما معا كان المقر به واحدا وان اخلف الوصف او السبب او  
 احدهما تعدد المقر به مع اتفاق السبب الوصف دخل الاول في تراخي  
 سواء قدم لآخر فلو اقر لزيد بالالف دوسم واقوله بالالف وفي آخر  
 لم يلزمه الا الف واحد سواء وقع الاقراران في مجلس واحد او في

مجلسين

مجلسين وتواثبت به صكا واستشهد شهودا على المغايبه وكبر شيئا  
 بالالف واستشهد عليه به ثم كتب صكا آخر واستشهد عليه به ولو قيد كل منهما  
 بشيئين وبطرف مكان وزمان وصفه تعدد ما لو اقر يوم السبت  
 بالالف من عبد ويوم الاحد بالالف من جارتي او قرض او ارش حنايه  
 او فاك قبضت منه يوم الجمعة ما به وقال قبضت منه يوم السبت  
 ما به او طلقها يوم الجمعة طلقه وطلقها يوم السبت طلقه او  
 قبضت منه في كاهية ما به او قال قبضت منه في الجامع ما به او فاك  
 له عندي ما به درسم صكا جامعا قال له عندي ما به مكسرة فان المقر به تعدد  
 ولو قيد احدهما بماضيه الى سبب وطرف مكان وزمان او وصف  
 واطلق بل اخره المطلق على المقتد ويلزمه ما يقضي به المقتد ولو اقر  
 يوم بل واحد بالالف ويوم الاثنين بخمسين مائة او بالعشرين لم يلزمه الا  
 الف واحد ويدخل في قوله الاكثر ولو شهد شاهد على اقراره يوم  
 السبت بالالف او بعصبة ارم عينه وعلى اخره على اقراره يوم بل واحد  
 بالالف او بعصبة لك الدار بنت لالف الغصب وان لم يشهد اقراره  
 واحد لان المقر به المطلوب واحد وكذا الوشيد على اقراره في بار خبز  
 مختلفين بطلاق او عصبه وجنايه او غير ذلك وكذا الوشيد اقرارا  
 على ان اقر بشي من ذلك بالقرينة واخره على ان اقر بالعجبة جمعنا  
 بينهما اما الوشيد اقرارا الشاهد من على شي من فعل الادراكات في  
 وقتا وفي مكان وشهد من خول على صدور ذلك منه في وقت اخر او  
 في مكان اخر كالوشيد انه غصينه عبدك هذا او قبض منه العبد المسيع  
 او باعه فرسه او قد فدا وطلقها يوم السبت وشهد لآخره على  
 وقوع ذلك يوم بل واحد لم يلق شيئا دينا ولم يثبت بمباشرة كذا الو  
 شهد احدهما بالالف من جارتي واخره بالالف من فرس او لحدما بالالف  
 اقرضه في رمضان ولا حنايه بالالف قرضه في شوال لم يلق لغيره من  
 ان يشترط الدعوى بكل ما شهد به وشهد له كل منهما وبخلاف علي



معه فثبت ان هذا النصوص الذي قطع به الجمهور ومن له حجاب من مخرج  
قولا من نصه في لولا قراره لا نصه في لولا فقال لولا فثبت ان  
وقولا من نصه في لولا قراره لا نصه في لولا فقال لولا فثبت ان  
الاول احد او لو شهد احدها على انه قد فقه بالعربية او يوم السبت ولولا اخر  
انه قد فقه بالعربية او يوم الاحد لم يثبت شيئا منهما شيئا ولو شهد احدهما  
على اقراره انه قد فقه يوم السبت او بالعربية والآخر على اقراره انه قد  
قد فقه يوم الاحد او بالعربية فوجهنا في صحيحهما انه لا يجمع بين شيئا منهما  
ولو شهد احدهما انه اقر انه فقه عدوة او سيف او قاتل غيره  
ولولا اخر انه قد فقه عدوة او سيف او قاتل غيره  
فلما شهدا على الجناية ولو شهد شاهد على اقراره باللف من عين  
مبيع واخر على اقراره باللف من قرص لم يثبت في اصح الوجهين شيئا منهما  
على الوجهين فيما اذا ادعى الفاعل من مبيع فقال المدعى عليه لك الف عن  
قرص هل يحل له لولا اخذ ان قلنا لا يحل له يثبت والابن ولو ادعى الفاعل  
مطلقا فشهد شاهد به واخر باللف من قرص ثبت الالف في اظهر  
الوجهين ولو ادعى ملكا فشهد له به واحد واخر على اقرار المدعى عليه به  
فلا يثبت في اظهر الوجهين فلو شهد واحد للمدعى عليه بوقا الدين  
واخر بان المدعى ابرامته ولو شهد الثاني بانه بري اليه منه قال ابو عاصم  
العبادي يلقون ان اضافة البراءة الى المديونية عبارة عن ايقاعه وقا غيره لا  
لانها قد تكون بحالة وهي غير الوفا **السادس** لا يجب على الشاهد على لولا  
ان يذكر في شهادته كون المقر مطلقا ناعا وكذا لا يجب للمعرض للحربة  
والرشد ولا لوفه صحيح البدن فيما يعتبر صحته في لولا قراره وفي  
مجهول الحربة وجه انه يستلزم التعرض لها وطوره بعضهم في الكل ان  
المادى في لولا ان يذكر ما ينفي برحمته فيقول وهو صحيح العقل  
حايير لا مرد وجزم الهروي باشتراط ذكر البلوغ اذا اختلف خلافه وهو لا يجوز  
للحاجر استقصا له عنها قال الامام ان كان الشاهد غاديا بها لم يجز ولا

ان

لزمه

يلزمه التفصيل على الظاهر من كلامه وان كان حاكما او شاك الحاكم فيه  
وجب الاستقصا اذا استقصى في وجوب التفصيل وجبان فان تعذر  
لولا منقضا لولا وعينه امتنع الحاجر شهادته ولا يشرط التعرض  
لزم لولا قراره مكانه ولا يجب بيانه ان سأل الحاكم وان ادعى المقرانه كان  
مدرها فان قام بيته بذلك علم بها فان تعرضت بيته المدعى بالطواعية  
او اقام بها بيته فطر يقان احدهما يقدم بيته لولا كراهه والثاني انهما  
يتعادلان ويحفي الطواعية فلا يقضي بها فان قام بيته لولا اخرى على امارات  
الاكراه استغفاد بها ان ذكر الظاهر معه فيقبل قوله وهذا ياتي على  
قوله لا يستعان فاما على قول النشأ وط فنبغي ان يكون القول قول المقر  
له على المشهور كما لو لم يقر بيته ولا يقبل الشهادته على لولا كراهه مطلقا بل  
لا بد من التفصيل لاختلافه وان لم يقر بيته بالاكراه فان كان منك  
امارة الاكراه بان كان في حبس المقر او قد اقره او عليه مؤكل من جنسه  
وثبت لولا كراهه بيته او باعتراف المقر له صا والظاهر معه فيصدق  
بيته وان لم يكن اماره صديق المقر له يمينه وعن الشيخ الحارثي  
المصدق المقر وراه بعضهم عن نصه في لولا وهو ما اورد في الروايات  
وصغفه بعضهم العجلي في شرحه ولو كان في حبس المقر او موكله لم  
يقبل قوله ولو شهدوا انه اقر طابعام وجود علامات لولا كراهه لم يقبل  
قوله لان البينة مقدمة على امارات ولو قال كذبت في لولا قراره مع  
علمي بان لولا اقر لا طلاق في عن قرب قال صاحب النقرة لا يجوز لولا كراهه  
لان لولا كراهه محفوف لا يستلزم نظر لولا وقال ابن قمام وفيه احتمال  
**مخرج** لو ادعى الغير فشهد له بها شاهد واحد باللف من لولا وكذا لو  
كان الشاهدان على لولا قراره ولو ادان بحلف على لولا الثاني مع شاهد  
الافتقار الروايات يثبت للحاكم ان يتوقف حتى يسأل الشاهد باللف عن  
الالف الثاني فان قال لا علم لي به احلف المدعى مع شاهد وقضى له بالالف  
الثاني فيعمل بخبر الحاكم ان يحلفه معه فيه وجهان احدهما لا تعارض



الشهادة فيه وتاينها حلقه لا تسمينه مع شاهيد مع كاليسته بحري بحري  
 شاهد اخر فعلى هذا اذا حلف ثبوت لوالف الما حيد وللدعي غلبته ان  
 يدفعه باقامة شاهد القبض والحلف معه مسقط ومسقط عنه فان لم  
 حلف لزمه اذا وه ولو ادعى ثبوت لراف فشهد واجد على اقراره بالوفاخر  
 بثبوت لراف قال بعضهم لا يثبت لراف لهما لان الشهادة لم تملك بل فقط  
 الالف بخلاف المسئلة قبلها فان لفظ لراف موجود في لراف فاف  
 الما ترد في وهذا اذا شهد ا على اللفظ المستموع منه اما اذا شهد ا على المعنى  
 ففي الملاية الالف وجوبان دون سماع هذا الواحد الف والالف  
 ولم يسمع الواحد الا الاول فشهد هذا بالالف وهذا بثبوت لراف على بل يثبت  
 فشهد بها شاهد واحد اخر بعشر من ثبوت العشرة ومنه وجه ان العشرة  
 لا يثبت ولو ادعى الفاف شهد له به شاهد واحد اخر بالالف زدت شهادته  
 الشاهد بالالف الزايد وفي صيرورته بحري وحده ان قلنا لا يثبت  
 قبوله بالالف لمدى ما طرقت احدها يخرج على قولنا تعين الشهادته  
 والثاني القطع بالقبول على هذا الوادعي المدعي بالالف فاعاد هذا  
 الشاهد بها قبلت شهادته وان قلنا يصير بحري حقا لا يغيرون بخلاف  
 المدعي مع شاهد لراف ويأخذه ومقتضاها انه يصير بحري حقا في القادر  
 المدعي به وصرح به الرواية وقال من مامرا يصير بحري حقا في لراف الزايد  
 خاصة ولا يتعاضد الا غير تلك الواقعة من الشهادات وفي فائدة وجهان  
 احدهما نعم كالفاسق اذا ردت شهادته بفسقه فاعادها بعد التقدير  
 والثاني ليس كذلك ان مستر او زول عنه ممة المباشرة فاما الالف لم يكن  
 فخرج الشهادة به على قولنا تعين الشهادة فان قلنا بعض ثبوت لراف  
 وان قلنا لا فلو اعاد الشهادة قبلت ولا يحتاج الى اعاده الشهادة في  
 الاظهر **فصل** في الجارية ذات ولد فقال الولد ما هذا ولي وليته هذه  
 الجارية وقد علفت به في ملكي او استولدتها بملك في ملكي ثبت ثبوت الولد  
 عند لرامكان ودون الجارية ام ولد وكذا الوفا لهما ولي فيهما وهي في

يحيى

ملكي منذ عشر سنين وكان الولد لا يحتمل ان يكون العلوق قبل الملك كالولد  
 له منه ويحتمل ان بحري فيه وجه بعيد فان العلوق والولادة في الملك لا  
 يفتضيان امية الولد من ماد لا فرق بين ان يكون لراف في الصحة او المرض ولا  
 بين ان يكون عليه ذنوب ولا بين ان يصدق الغرما او يكذبوه وليو  
 افترض على قوله هذا ولي في هذه الحادثة ثبت ثبوت لراف عند لرامكان وظل  
 امية الولد في اظهر الوجهين فظاهر النص وقال لرامكان هو بعيد عن القياس  
 وقيل لا يثبت وثبوت ابن الصباغ لا لراف لراف وهو اقرب الى القياس  
 والمسئلة خروج على بغايل لراف والظاهر ولوقال وليس وليته في ملكي  
 ولم يقل علفت به في ملكي فثبت ثبوت امية الولد وجهان مرتبان واو لي  
 بالثبوت وقال لرامكان لا يرب هذا كله اذا لم تكن لراف مربية فثبت ثبوت  
 فالولد جاز الاصل على المذهب المشهور وفي صيرورتهما ام ولد قولان  
 ولوقال استولدتها في ملك غيري فان كانت مربية لم يلحقه الولد  
 للحوقه الزوج وان كانت فراست له اقربوطيها فالولد لاحق به بالقرابة  
 لا بالاقرار ولا يعتبر فيه الامكان لحوقه به ولوقال استولدتها به  
 في ملك غيري بتمية فالولد حر لراف على المذهب المشهور **دقيق**  
 صيرورتهما ام ولد قولان ولوقال استولدتها في ملك غيري بنكاح فالولد  
 عتيق عليه الولالة ولا يصير الجارية ام ولد الا ان يقول انه ملك الولد  
 بحضور المرض وبغير عوض وقلنا يحتمل من ثبوت فاما من ذلك المرض  
 وعليه دين مستغفرت لم يعتق الولد بل يباع في الدين وان لم يسل ثمن  
 بنكاح او شتمه حتى مات فلا يثبت عليه ولا في ثبوت لراف لراف  
**فروع** دخل في الكتاب لوقال بعثك جاريته هذه بكذا اذا المثل فقال  
 بل ووجهها بكذا وهو على ولم استرها فالمراد في امور **الاول** في  
 فصل الخصومة بينهما وبما خصومتان اذ كل منهما يدعي عقد افعليم  
 اثباته ويدعي عليه عقد فالقول في ثبوت لراف عليه ان يحلف عليه وله  
 ان يحلف في اثبات ما يدعيه اذ ادع صاحب اليمين عليه او فكل عن اليمين كما لو قال



بعثك هذه الجارية وهي في يد المقرلة فقال له وهبتها لغيره فان  
 القول قول مدعي الهبة لان اصل سرة الذمة وهو لا يملكها واستدرك  
 صاحب التبرع فقال لا مانع من البيع ويطلب الميز فيلزم التحليف على نفي الشر  
 ولما من يدعي الزوج فليست له تحليف صالحة على نفيه اذ هو من غير ان لا  
 ملك له فلو اقره لم يقبل فائدة عرض الميزان يقر المدعى عليه او يستكمل  
 محلفا لا يدعي من كونه كافر المدعى عليه الا ان يجعله كالمدينة وفرض المسئلة  
 فيما اذا كان مدعي الرحمة او لغيرها واستصوبه الغرل وانا بعد ابرزه بباغ  
 فخرج المسئلة على الخلاف في ان الميز بعد الزكوا كالاقرار او كالمدينة وبني  
 الامام المسئلة على ان من اقر لغيره بعين فحله في بيع وصداقه هل يقبل فان  
 قلنا لا فندعي الزوجية عليه مردودة اذ الم يجعل الميز المردودة كالمدينة  
 وان قلنا يقبل فندعي الزوجية على مدعي البيع مقلوبه لان اقراره بدها  
 ينضم من رجوعه **وهذا** انما يصح اذ المردون يدعي الزوجية استولى فان  
 كانا استولاهما يصح رجوعه وصاحب التبرع انما فرض المسئلة اذ استولى  
 فلا مرد عليه وصورة عدم الاحمال لا مرد فيها استدراك صاحب التبرع  
**التفريع** على فاذرة لصاحب في سماع الدعوى مطلقا فاما ان يكون مدعي  
 الزوجية فداولها ام لا **الحال من ولي** ان ذكرنا اولها فان حلف كل منهما  
 على نفي ما ادعى عليه سقطت دعوى الميز والنكاح ولا مهر على مدعي النكاح  
 سواء دخل به ام لا فاذ ذكره البتوي والرافعي وقال من تمام الحكم المهر  
 فيحفظه او يتركه بيد الوطى فيه وجهان وهو قياس ما تقدم فيمن اقر  
 لغيره بما له هو يتركه ويحرم حمله اذ كراه على ما اذا كان المهر في الذمة  
 وحل ما ذكره على ما اذا كان معسبا ثم يعود الجارية بلا مدعي البيع وبه  
 يعود فيه بلثة اخيه احداهما نظر في نفي البيع معذرا للمز كما عند  
 من لا يمتنع فعلى هذا لا بد من التلفظ بالفسخ فيقول احترت عيني و  
 استرجعتها وبذا انقراؤه بذلك دون النكاح وجهان شهرتها انه ينصرف  
 فاذا استرجع حرم له ملكها ظاهرا وباطنا وان كانت قيمتها اكثر من المهر المدعى

وله بيعها وكذا وطئها في الظاهر واداء الباطن فان كان صادقا حلف  
 والا فلا والثاني يعود اليه بحقة انها ما لم ينل عليه دين عجز عن اخذه  
 وظفر بشئ من ماله من غير جنس حقه فسد بها وبما خذ حقه من غيرها فان  
 مضى بشئ وهو لم يدعي الزوجية فان لم يخذ حقه جاز فيه الخلاف وان لم يقره  
 كان الما في ذمة المذكر ولا يحل له وطئها ولا التصرف فيها بغير البيع فلا  
 ذكره ولا يشبهه ان ذكره في خلافه ان له ان يملك منها قد رجع  
 او ليس له الا البيع بقدره وفيه توقف ذلك على عدم الحاحم كما في غيره  
 من مسائل النظر خلاف وفي هذا الوجه نظر اذ اكان المهر قد رجع  
 وقلنا اخلا فالحمة لا تمنع من اخذ لانه قادر على تحصيل حقه ما به له الحفر  
 مهران الظاهر ان كل منهما على العالفة بقعة ما من مهر الجارية عن  
 قيمتها وانقر الفاضل بتبرعه متوقف ذلك على الحاحم والظاهر ان  
 الاصحاب انصرفوا هنا على التفريع على الصحيح والمال ان المحرم هنا  
 بمنزلة الافالة في البيع فان اذ البائع عودها الى ماله اظهر لرافعة  
 فحرم له بالملك وان لم يرد له لم يحل له وتبرع يده ليستوف حقه من  
 ثمنها في جواز انقراؤه ببيعها وجهان وان حلف لحدتها وفعل من اخر  
 حلف الحالف مينا بآنية على اثبات ما يدعيه وقضى له بما **بانه** ان حلف  
 مدعي المهر على نفي الزوجية ونكاح من اخر عن المهر على نفي الشرط مدعي  
 المهر غير الرد على اثبات الشرط واحد الثمن وحرمت عليه وفيه تحريمها  
 على الزوج وجهان صحيح الرواية الحرف والحق الفقا اعره وان لم يحلفها  
 لم تستحق الثمن والحارة في يده محرمة عليه وعلى مدعي الزوج جميعا وان  
 حلف مدعي الزوجية على نفي المهر وذكر لرافع عن المهر **نفي الزوج**  
 حلف مدعي الزوجية يميز الرد على النكاح وقضى له به ووقته باللفظ هذا  
 الحكم لو فكل من عرضت له من عليه او لا حلفا لثانيه في نفي ما يدعي عليه  
 واخرى لا يثبت ما يدعيه وقال الفاضل في كني منه يميز واجله يجمع فيهما بين  
 النفي والاثبات وردة للامام ثم ان ارتفع النكاح بطلا فادعى حلف



للسيد في الظاهر وكذلك الماطن ان كان كاذبا وسبغ في ان ياتي وجهه  
انه لم يحرره الجارية كالوكان في يده عبد فاقربه لزيد وكل به زيد  
فانه لم يحرره على وجه نقد ثم قد عرفت بينهما ما لم يحلف واحد منهما  
ممن النفي ولا يمين الرد لم يحكم لو اجد منهما بشي لا الما مردى وحرمت  
على مدعي الزوجية من قوله عما ادعاه اى ظاهر او في تحريمها على السيد اى  
ظاهرا وجهان قال لو نكح لا كمدعي الزوجية حلف على اثباتها لما  
ذكر البايع عن الحلف عليه والبايع حلف على البيع لما ذكر مدعي الزوجية  
عن اليمين عليه قضى بمن السيد في البيع ولزوم اليمين من مدعي الزوجية  
في ادعائها وهي حرام على السيد لمدعي الزوجية **الحالة الثانية** ان  
دعوى مدعي الزوجية قد اودعها فالولد حر اصله والجارية اذ قد ولد  
باعتراؤه مدعي البيع ولا رجوع لغيرها وتقر في يد المستولد ولمدعي البيع  
خليف المستولد على النفي وحلف على نفي الشرا او نفي استحقات النكاح  
ستقط عنه المهر ويحرم عليه الوطى ويجل للمستولد ان كان صادقا في  
دعواه في الماطن وفي حله في الظاهر الوجهان وهل له ان يأخذ منه  
الاقل من المهر وفيه وجهان احدهما نعم وثانيهما لا واقصر عليه  
الغريلا وصحة الما مردى وهل للمستولد بخليف المالك على نفي الزوجية  
فيه وجهان احدهما نعم طحايا في ان ينكح فحلف المستولد وبسببه النكاح  
فان ذكر عن المهر على نفي الشرا حلف مدعيه على الثمن اليمين مردودة  
واستحققه وصحة تسليم الما مردى وفرع عليه انه لو رجع عن دعوى  
البيع وصدق على الزوجية لم يقبل في البيع ويقبل في الزوجية فيكون  
حكم امر الولد اذ لا دهاا احرار ولو استمر على اوكاره وذكر عن اليمين  
زودت على الواطى فاذا حلف حكم له بالزوجية والثاني لا وفرع عليه  
الما مردى انه لو رجع عن دعوى البيع وصدق على الزوجية لم يقبل فيها  
ولو دام على انكاره لم ترد اليمين على مدعي الزوجية في اثباتها وهذا ان  
الوجهان يجوزان دهاا مبنيين على ان يميز الرد كالاقرار واليمين وعمل كل

كل

خال محل المستولد وطى الجارية في الماطن كذلك الظاهر في اصح الوصيين  
واصلها ان اخلا في الحمة في من يصنع هل يمنع الوطى وما جاريان في  
الا موال ومفقه الولد على المستولد عند الجماع وهو اما بقعة المستولد على  
المستولد ان اخلا وطىها ظاهرا وان منعناه فلا وعلى من يجب فيه مولا  
احد ما على مدعي البيع وصحة الفاضل وقال الامام زعيم لصحاب  
انه الاطرر وعلى هذا ان النسب شيئا فهو موقوف واصحابها انما في  
كتبها فان فصل بشي وقف فان لم يدر في بيت المال وذكر الرواية عن  
اليه استحق رواية الوجه في بفقتهما من غير نفقة بل من ان يقول محل وطىها  
ام لا وان ماتت في حياة المستولد ماتت فيه وموتة بجهنم وكفنها  
كففتها والمالك القديم اخذ الثمن مكره والسيماها حتم يقض له على  
الوجهين بشي باية الثمن حيث يقضى له على الواطى بالمر وهو اقل وبقي القائل  
موقوف لا مدعيه اجد قال الامام زعيم من منعه من يراخذ وان مات  
بعد موت المستولد مات حر وما لها الوارثان بالنسب فان كان الولد باقا  
ودمها وان لم يكن لها قريب وقف شيئاها الى البنتين ليس للمالك القديم  
اخذ الثمن منه **هذا طه** اذا اصر على كلاميه اما لو رجع المالك القديم  
وصدق مدعي الزوجية لم يقبل في حرية الولد ولا في سوق من يستلاد  
لكن بطالبه بصدقا فها غير ان استأمنها دهاا ما دام المستولد حيا  
فاذا مات عفت وصا وكتبها لها وكذا الواقام مدعي الزوجية بينه لا  
ترد امية الولد ولو اكلت بنفسه بعد موت المستولد لا رجوع من  
كتبها شي ولو رجع المستولد وصدق المالك القديم لزمه الثمن وله ولا  
وما وقف من كتبها ولو مات المستولد ثم صدق فادته البايع فاجارية  
خره بموتة وولدها منه حر وادته وقصد في الوارث اقرار على الوارث  
بالمهر مفعنى من تركته ولو رجع كل منهما فقال المالك القديم زوجتها  
وقال المستولد بعينها فالريو المنة المحرم في مطا البية بعوض كالمهر  
لا يرا خلا في قيمه واما الكسب فنقض به المستولد ولا يخفى ان المسئلة



مفرد منه فيمن له ذلك من ما **فرع** لو ادعى يدانه اشترى من كذا حارة من  
عمره وكل خلفا له في اخائه واطهارها واستولدها ثم كان ب نفسه  
لم يرد عتق لاوله وعليه قيمة الحارثية والاولاد ولا يحمل له وطها الا  
ان اشترى بثمانه فان اشترىها قبل دفع القيمة سقطت ان اشترىها بعد  
كانت القيمة قصاصا منها وتراجع الفصل **واختتام هذا الباب**  
بمصلحتي **احد** في مسائل تتعلق بـ **رد** لو اقر لزبد بجميع ما في يده  
او بما يستحق له صحق القاضى وجب للتمهيد وان شهد وامكرا علموا  
انه كان في يده حين اقراردون عالم يعلموا انه كان بيده ولو تنازعا  
في شيء لم كان في يده حين صدق المقر وعلى المقر البينة ولو قال  
ليس في يدي الا الف والمائة لزبد صح وعمل بمقتضاها ولو قال لا حق  
لخنة مني ما في يدي فلا نثم ادعى بغيره وقال لم اعلم انه كان في يده  
حين اقرارد صدق بيمينه ولو اقران هذه الدار وما فيها لفلان ومات  
فتنازع وارثه والمقر في بعض لم تمتعه فقال الوارث لم يتر بالداد حين  
الاقرار وقال المقر له كان فيها اقرى القاضى بان القول قول المقر على الوارث  
البينة انه نقل اليها بعد اقراره وقال المقر عني لا يسمع الدعوى  
بانه كان في الدار لا انه غير مقصود بل يدعى ان الميت اقر له بها والقول  
قول الوارث مع عينه على نفى العلم باقرار الوارث وفيما قاله فظروا ان  
الاقرار له بما في الدار صحيح وافق ابن الصلاح بان القول قول الوارث  
يخلف على نفى العلم بوجود هذه الاعيان او سمي منها في الدار حين اقراد  
او في اخلافه اقراره ونحوها ولا يقنع منه خلفه انه لا يستحق منها شيئا  
ولو كان المقر زوجة ساكنة معه في الدار كان لها ان تخلف على استحقاق  
نصف هذه الاعيان ثم لها بعد ذلك حصتها من الميراث من النصف بآخر  
**الثانية** لو اقر لزبد على دسم او دينه لزمنه احدا سما وطولب بثمانه  
وفيه وجه يعيدانه لا يلزمه شي **الثالثة** لو قال له على الف وعلى دينار  
على عمره لم يلزمه شي وكذا لو قال على وجه اقراره طالوا ولا وان ذكر

على

على وجه الانشأ أطلق قال الفري ولو اطلق ولم يفسر ما نشأ ولا باقرار  
امران يقال يحمل على اقراره كما قاله ابو اسحاق حتى لا يقع لقربة الشكر  
مع ان لا يصلح بقا النكاح **الرابعة** لو اقر لزبد على الف دسم والا فتمن  
على الف دينا ولزمنه لزبد الف دسم والثاني لا يؤكد اقراره **الخامسة**  
اذا اقر احد الاصول كالأب والام بعين مال اللولد ثم ادعى انه ملاه عليه  
بطرف البينة فاذا الرجوع واقر الولد فونه هبة فهل يقبل منه يرجع  
فيه وجهان احدهما وجه افتى القضاة الثلاثة الطبري والماوردي والهردي  
وابن الصلاح وغيرهم وصححه النووي انه يقبل ويرجع وثانيهما وجه افتى ابو عاصم  
العبادي وابنه ابو الحسن والفاصل الحسني قال لا الرافعي ومكر ابن تومسط  
فقال ان اقر باثقال الملك منه لا يرد من فله الرجوع وان اقر بما لم يملك  
المطلوب فلا رجوع **السادسة** لو اقر في وثيقه ان لا دعوى له ولا طلب  
بوجه من الوجوه على فلان ولا يستب من ترسباب ثم قال انما اردت في علمته  
دقيقه لا في داره وبستانه قال القاضى الهروي القيا من اقر يقبل لان  
علمته تخضع عموم وهو محتمل في التوفى هذا ضعف وثالثا وهو  
انه لا يقبل في ظاهر الخبر لكن المختار ان له تجليف المقر له انه لا يعلم انه  
فصد ذلك ولعل مراده القاضى افتى ابن الصلاح فيما اذا ذكر انه نسبه حله  
الابراؤ لم يرد انه صدق بيمينه واستند له وقال قد وجدت قصدا  
عمر الشافعي يد اعينيه وهو ان صاحبه وضه الحكم قال لو قال لا حق لي فيما  
في يد فلان ثم قال هذا العبد لم اعلم كونه في يدي حين اقرارد صدق عنه  
الشافعي في فتاويه ايضا انه لو استأجر عينا واقبض للاجرة واقر انه  
لا حق له على بر جيره لا على دعوى ثم بان فتاوا الا جاز فله طلب للاجرة  
ولا يدخل في ذلك من شهدا ولا ما استمد بنا على ظاهر الحال كما لو قال صله  
العين ملاه ملك من اشترى منها منه ثم بان خلافة **السابعة** اقران ثياب  
بدنه لفلان مدخل فيه الطيلستاني وما كان بلبسته لا الحف قال القاضى  
ومدخل فيه الراح يعني الحاف ويدخل فيه الف والدي بلبسته **الامنة**







عليها عرض وثابتها سادها على الخلاف في حد المدعي والمدعى عليه ان قلنا المدعي  
من حلي وسقوطه فالمقر لو سكت عن قوله من من حمر ترل فهو مدعي من حمر  
في الحمر فلا يقبل قوله وان قلنا من مدعي امر ابا طنا فالقول قول المقر في  
اصافته في الجبهة الفاسدة لان الظاهر معه وهو اية الذمة والمقرلة  
يدعي امر ابا طنا وهو ذوالالبارة وللرافعي عليه اعراض ايضا قال الامام  
وددت لو فرق بين ان يكون المقر جاهلا بان من الحمر لا يلزم قبيح راو عالما  
فلا يعذر ولا خلاف انه لو قدم ذكر الجبهة الفاسدة بان قال له على من عن خمر الف  
انه لا يلزم له ولو قال له على الفان شاك انه فطر يقان اصحهما القطع بانه  
لا يلزمه شيء والثاني انه على القولين ولو قال له على الفاذ لكان الشهور  
فان قال اردت ان مؤجل الي اخر الشهر فسيان وان قال اردت للتعليل  
بواسر الشهر ادا طلق او قال اذ اقدم زيدا فطرت احدهما وبه قال الامام  
وجاءه انه على القولين ليرى اظهر ههنا انه لا يلزمه شيء والثاني في القطع  
بانه لا يكون اقرا وهو ما اوردته البغوي والثالث في القطع بانه اقرا  
ويحتمل على التأجيل فاله المستولى ولو قال اذ اجاز اسر الشهر فله على الف  
لم يلزمه شيء على المشهور وان طلق او قصدا لعلن في صورة لا طلاق  
وجه انه يحتمل على التأجيل ولو قال اردت به انه مؤجل الي اسر الشهر او  
انه اوصى له به اذ اجاز اسر الشهر حمل كلامه عليه ولو قال لك على الفان  
شئت او ان شاذ فدل لم يلزمه شيء قال الامام الوجه بخبر على القولين  
في تعليله مسببة الله تعالى ولو قدم التعلق فقال ان شئت فلن على الف  
لم يلزمه شيء قطعا وكذا لو قال ان قدم زيد فلن على الف كذلك على الف  
ان قبلت اقرا في **المائة** اذا قال له على الف لا يلزمي اوله على الف لا شيء له  
على اوله على الف لا يلزمه من لف لانه كلام غير مستظمر وكذا لو قال له على  
الف ولا ووقع فيما وقف عليه النوى من كلام الرافعي انه اقرا واسبقك  
وحمله على انه غلط من التأنيخ والذي ذكره الرافعي له على الف من غير اد  
وهو الصواب ولو قال له على الف قضيت او ابرأني منه فطريقان أحدهما

القطع

القطع بالزوم وهو ما اوردته الفوق في رق الامام هو المذهب الصحيح  
الغزالي وسببه الروا في لا القفال وقال انه فروجه وبين قوله  
استقرت منه الفاد قضيت او كان له على الف وقبضه حين اجري  
فيها الخلاف بانه لم يقر بلام في الحال اصحهما انه على القولين وقيل ان  
الشافعي يرضى عليهما ولو قال كان له على الف قضيت او ابرأني منه لقر  
ذكر اقرا عند الجمهور ومنهم من خرج على القولين عن الشيخ ابي طامد  
والقاضي الحسين انه اقرا في الموقلة واصلها ما اذا شهد المدعي ونسب  
المدعي به كان ذلك ولو قال هذه اذ استكنت فيها زيدا هذا ام احرجه  
منها وهي في يده وقال زيد بل غصبتا فغي كونه اقرا باليد وجهان  
ولو قال كان له عنده وديعة فاخذتها فغيبه الوجهان ولو قال اخذت  
منه الف كان له عنده فرضا او وديعة امر برده اليه **المائة** لو قال له  
على الف درهم مؤجل الي وقت كذا بدت ذمته ونية قبول قوله في رجل  
خرم مكان اصحهما انه يقبل والثاني انه على القولين لبعضهم وله الفاق  
الي ان الدن المؤجل لم يوصف بانه مال فيما اذا حلف لا ماله فان قلنا  
يقبل فاطلق لرجل قبل قوله في قديره وان قلنا لا يقبل فالقول قول  
المقر له في نفى رجل مع يمينه وخصص الامام محلها بما اذا كان الدين  
مطلقا او مستندا الي سبب قبول الحول والتأجيل **اما** اذا استند  
الي سبب لا يقبل التأجيل فلا يقبل قطعا كالقرض وقمة المثلث وان اسند  
الي حصة فلا ذم التأجيل كالدية المصدرة على العاقلة كما اذا قال له على الف  
من حصة يحمل العقل لانه عرف سنه فقطع بالقول ومنهم من حرجه  
على القولين وان ذكر من جاز صد كلامه بان قال امرا من عمي فلان ابرأني  
من دية ذلك القتل كذا موصلا الي سنة انماها كذا قبل قطعا ولا خلاف  
انه لو ذكر رجل مفضولا لا يقبل ولو شهد شاهدان عليه بالف فقال موكل  
وعن القفال انه لا سقط طه هذه الشهادة **وهذا** استخرج من غير مدعي  
مؤجل نفى قول اقرا في رجل الخلاف في الفاضل الطبري لا يقبل اقرا



في الاجل قطعاً وهو بناسه على ان العجل بالبيئنة لا بالاقرار ويحتمل انه اراد  
ان لا اقرار وافق البيئنة في اصل الحق فابطالها وحالها في وصفه فمما يوافق  
ولو قال له على الف من غير مبيع فمما يوافق من ان سلم تسليم لا الف وفيه الطريقان  
في قوله الف موجله اصحهما القطع بالقبول وثبوت برالف وموقف تسليمه  
على تسليم المبيع سواء عجز المبيع او اطلقه كالوقوع في عيبه ولو اقتصر  
على قوله على الف ثم قال منفصلاً فهو من غير عيبه لم يقتضه لم يقبل ولو قدم  
ذكر الشرا فمما لا يشتري من زيد عيبه بالالف ان سلم تسليم قبل قطعاً ولو  
قال لا فني الفان لم اقتضه لم يلزمه قاله الماوردى ولو قال لا بعثك  
هذا العبد استقر بالالف فلم يقبل فقال لا قبلت او قال لا بعثك ان عتقتك على  
الف فلم يقبل فقال لا قبلت او لا مرأته حال عتقتك على الف فلم يقبل فقال  
لا قبلت فهو على قوله بتعريض لا اقرار ان قلنا يقبل صدق المشتري في العبد  
والمرأة في القبول مع اليمين **فخرج** لوقا لا اقرار ان ما ليس على لزيد على الف  
او قال لا طلفت زوجتي لشر الا ان بطلا فمما واقول طلفتها قال لا فهو  
غاصم العباكي لا يصح اقراره وقال لا للموتى الصحيح انه كالوقوع له على  
الف لا يلزمه **الرابعة** قال له على او قبل الف فستره بوديعة فاما ان  
يقع فستره متصلاً او منفصلاً **الحال الاول** ان يقع منفصلاً فكذا  
بحا جده اقراره بالالف وقال اردت منه هذا وهو ودية عندي فقال  
المقر له هذا ودية ولي في ذمك الف هو الذي اقردت في ذمته ففهم  
القول قوله طريقتان احدهما القطع بالالف فمما واقول للمقر مع عيبه وهو  
ظاهر النص فعلى هذا لا يكون برالف مضموناً عليه حتى لو لم يحضر وادى  
انه تلف او دده بعد لا اقرار دفعي قبول قوله وجبان والطريق الثاني  
المشهور ان في المسئلة قولن رد لا بوجاهد هما منصوحا فاحدهما ان  
القول قول المقر له فسلم المقر الف اخر اصحهما ان القول قول المقر ولو  
قال له على الف درسم في ذمتي او دينا ثم فستره بوديعة فقولان مرتبان  
واو لي بان لا يقبل واصحهما انه لا يقبل ولو جوع بينهما كلما فقال له على الف

درسم

درسم دينا في ذمتي في الخلاف مرتب واو لي بان لا يقبل وهو الصحيح ولو  
احضر الفادق لهذا بدل برالف الذي كان عندي ودية قال ابن  
الصباغ والموتى قبل قوله **الحال الثاني** ان تذكره على ثلاثة باب  
مقول له على الف ودية فهو مرتب على الخلاف لا و لي بان قبلناه ثم فستره  
او لي بان لا يقبلان والامام قال يلزمه الف واحد من هل وهو مضمون  
عليه فيه قولان بقرنا من القولين فمما اذا قال الف موجله هل سميت لاجل  
وعز في اسقاطه كمالوقا لالف قضيته والعراقيون انصروا على  
قبوله فان قلنا يقبل فليس بالالف وقال هو هذا ايقع به وان لم يات  
بشيء وادعى ان لالف تلف او دده ففي قبوله وجهان ساهما الدعوى على  
ان كلمة على محمولة على وجوب الحفظ فيقبل وهو صحيح او على انه صار  
مضموناً عليه لتعدي فلا يقبل في الرابع ويجوز ان يثبت في الاول مثل  
هذا الخلاف فظهر الى المعينين انتهى في قدر الخلاف فيه ولو قال له  
على الف درسم عارضة فالمشهور انه يصح منه صحنا العارضة او افسدناها  
وفيه وجه انه لا يصح منه تفريعا على القولان عارضة الدرام باطلة  
لا صحته ولا فاسده **هذا** من المواضع التي يفادق فيها الباطل الفاسد  
يؤدجه وكذا الوقول له الف درسم عارضة عندي وهو صورة النص وهو  
عكس الوقول له على الف ودية ولو قال له معي او عندي او لي يدي  
الف ثم فستره بوديعة قبل فيصدقه دعوى التلف والرد ولو قال  
له عندي الف درسم مضاربة او ودية دينا نص على انه مضمون عليه  
ولا يقبل قوله في الرد والتلف فان قال اردتانه دفعه المدة مضاربة  
او ودية بشرط الصمان لم يقبل قوله وفي تحليفه المقر له وجهان ولو  
قال ذلك متصلاً ففيه قولان بتعريض لا اقرار ولو قال دفع الى الفا  
ثم فستره بوديعة فقبل وقال القفال المذهب عندي ان يعرفوا اللقطين  
كما قال ابو حنيفة انه اذا قال اخذت منه الف فستره بوديعة وقال  
الماخوذ منه بل عهده بتيه ان القول قول المقر له ولو ذكره على ثلاثة



فقال اخذت من فلان وديعة فعلى ما ذكره القفال يجوز على قولي  
 بتعويض الاقرار قال صاحبنا الابانة والعرق ولوقال له على الفذ فعبها  
 الحق دية فالتقول قوله وكذا لوقال اخذته منه وديعة عند مقدس  
 اصحابنا وقال ابو حنيفة لا يقبل قال القفال يحتمل ان يكون هذا من باب  
 ولوقال هذا الموب كان وديعة له عند فلان فزده على اقرار كنت  
 اعمره منه فزده على وقال الماخوذ منه بل هو يلى قال قول  
 الماخوذ منه مع يمينه قاله البغوي **قلت** ربح فيه الخلاف المتقدم  
 في الفروع فيما اذا قال هذا لدار استلمت فيها فلا تاثر اخرجته منها  
**الخامسة** اذا قال هذه الدار لك غارية او هبة عارية باضافة الهبة  
 الى الغارية او هبة سدى فهو اقرار بالغارية له الرجوع متى شأ  
 وكذا لوقال هذه الدار لك هبة كان اقرارا بالهبة فاذا ادعى انه  
 لم يقبضها قبل قوله على المشهور وظاهر النص وفيه وجه انه لا يقبل  
 اذا كانت في يد المتهب ادعى قبضها من جهة الهبة وقال صاحب  
 المقرب قبوله على القولين في بعض اقرار وضعف **السادسة**  
 اذا قال وهبت واقبضت ثم ادعى انه كذب ولم يقبض ففي سماع  
 دعواه لتحليف الخصم الحزم فيه كما تقدم في الرهن قد مر به ثلثة  
 اوجه قال الثا الفرت من ان يذرك او يلا يتخلفه او لا يذرك فلا  
 يحلفه وهل يفتقر الحال من ان يكون اقرارا بمجلس القاضى او لا  
 يقدم فيه خلاف ولوقال وهبته هذا العبد وماله قال البغوي  
 لا يجوز اقرارا بالقبض ولواقربيع ادهنة واقبضت ثم ادعى انه كان  
 فاستد او ظر صحت حين اقرارا لم يصدف لكن له تحليف المقر له فان  
 فكل حلف المقر وحده بالبطلان ولواقربا بئلاف قال ثم ادعى انه لم  
 يتلفه فانما اقر لغرمه على بئلاف لم يقبل ولواقر له بدى بئلاف كنت  
 غارما على بئلاف منته فاستد فبئلاف استقرض ثم لم يقرضني  
 فله تحليفه على الصحيح لانه معناه ولوقال المقر له بل هو من مبيع

بعض

قبض في المصدق منها بيمينه وجهان اصحهما عند الهروي تصديق  
 المقر له ولواقر انه باع العبد وقبض منه ثم ادعى انه لم يقبضه وان  
 قدم برأيه شاهد على العبد لم يقبض منه لا يسمع دعواه في تحليف  
 خصمه وقيل يسمع فعلى هذا لو كان المشتري قد صالح عن الثمن ففنى  
 حقيقته يمينه وجهان احدهما يكفيه ان يحلف انه لا يلزمه تسليم  
 الثمن والثاني يحلف على المصاححة ولا يضره ولواقربعجى بالعمية او  
 عكسته صح اذا عرفت معناه فان ادعى انه لقته ولم يفهم معناه صدق  
 بيمينه ان كان ممن يجوز ان لا يعرفه وكذا الحزم في جميع العقود ولو  
 اذ اصد رث منه بغير لغته ثم ادعى انه لقته ولم يعرف معناه **النوع**  
 اعلم ان الجملولة بين المالك وماله بالعقل بوجوب الدمان وكذا بالقول  
 فما لا عكس امتداه كالأطلاق والعناق فيما اذا شهد الشاهدان  
 بهما ثم رجعا بعد الحزم فانها يضمنان وفيما عكس استدارا بالوافق  
 والنصا دق قولان وذلك في اقرارا فاذا اقرض الدار لزيد بئلاف  
 لغرمه او لابل لغرمه او قال هذه الدار التي تركها الي لزيد لابل لغرمه  
 او عصبته هذه الدار من زيد من عمر وسلمت له زيد وهل يغرم  
 المقرضها لغرمه فيه قولان اصحهما عند البغوي لا وعند برائين  
 نعم وهو القياس وفيه التورث الثلاث من اول التي لم يتعرض فيها للخصم  
 طريقا فخران احدهما القطع بانه لا يغرم والثانية انه اذا خطن  
 لم يغرم وان تعد فيه القولات ونجى القولان في شهود المالك اذا  
 رجعا عن الشهادة بعد الحزم به وعين المالك قائمة او امكان المطالبة  
 بقيمته ممكنة وفيه محل القولين طريقان اصحهما انهما اطلاقا يتو  
 سلما الى عمر ونفسه او احدهما الحزم وتسلما اليه وثانيهما انهما  
 فيما اذا اقرضها الحزم منه وتسلما اليه اذا استأجرها هو او لغيره  
 فيغرم قطعا ولا فرق في جريانها بين ان يوافق اقرارا بين لهما او  
 يفضل بينهما منه يل قصيرا او طويلا ولوقال عصبتهما من زيد وعصبتهما



زيد من عمر ووجهها فاحدها يستلم الي زيد وفي العزم لعمر والقولان  
 وثانيهما يستلم لهما ولا يعزم لعمر وشيئا ولو قال لا يستعيرهما من زيد وطلبا  
 لعمر لزومه تستلیمها لزيد وجازت شهادته بائنا ملك عمر ولو قال  
 امر لا هي لزيد واستعيرتها من عمر وقال الماددي في تسليمها الي زيد  
 وعزم قيمتها لعمر والقولان ومقتضى طريقة الجمهور على ما بينا في  
 المسئلة الثالثة انه كانه الصورة التي قبلها **فروع** لو باع عيناً واقضها  
 وقبض منها ثم اقرانه كان باعها من زيد **عصبة** منه لم يقبل  
 قوله على المشتري على المذهب كما مر في الرهن وفي عزم القيمة للمقرلة  
 طريقان احدهما طرق القولين فاصحها القطع بالعزم وقبل ادخ  
 الخلاف جاز اذا لم يستلمها ايضا وبني على الخلاف ان مدعى العين  
 المستعيرة هل له دعوى القيمة على البايع والعرياقية في ذلك المشتري  
 ان قلنا لو اقر لعزم القيمة فله دعواها وان قلنا فلا ولو كان في  
 يدا مشتريان عيزا من عزمها مدعى بهينه بعد ذلك لصاحب المدة  
 ثم جاز ان يدعيها هل له طلب قيمتها ممن اشترى منه ان قلنا اليقين  
 كالبيعه فلا كما لو اشترى منها سنده وان قلنا كما لا قرار ففي سماع الدعوى  
 عليه الخلاف **الثامنة** لو ان عصبته هذه الدار من زيد كزبه رده  
 اليه اتفاقا وان جاز ان يكون رده لا يجاز او ايداع ولو قال عصبته  
 من زيد وولها لعمر سلمت الي زيد ثم الخصومة فيها كزبه من زيد  
 وعمر ولا يقبل شهادته المقر لعمر لانه غاصب في عزمه قيمتها  
 لعمر طريقان اصحها انه لا يعزم ويبرأ بالرد اليه وثانيها انه على  
 القولين فيما اذا غاصبته من زيد لا بل من عمر واخترنا البغوي  
 اما اذا قدم لقرار بالملك فقال هذا لعمر وعصبته من زيد  
 فوجهان اظهرهما ان الحكم في ذلك فاستلم الي زيد وفي العزم لعمر  
 الطريقان وثانيهما يستلم الي عمر وفي عزمه قيمتها لزيد قوله العزم  
 بالحيولة وبه جزم الماددي والرافعي فيه بحث وقال القياس ان

يسر

يسر عن يده فان ذكرها باءا جارة عزم قيمة المسفحة وان قال انما  
 يدعونه عزم قيمة المرهون ليتوقف به ثم ان وفي الدين من موضع اخر  
 مرد القيمة عليه **فروع** قاله بيب هذه العين من اخذها بين صح  
 الاقرار وطولب بيبا به فان مات قبل البيان قام وادته مقامه  
 فان عيز المقر احد سلمات اليه وتحلف الثاني له فبني على قول في العزم  
 بالحيولة ان قلنا لا يعزم لم يحلفه اذ لا فائدة فيه وقيل يحلف اذا  
 قلنا بمن الرد كالبيعة قاله امام وهو غلط وان قلنا يعزم يحلفه  
 فعلى هذا الوجه ردت على الثاني فان حلف فليست له لرا القيمة  
 وقيل ان قلنا ان الميز بعد الزكول كما لا قرار استعت من لراول  
 وسلمت للثاني وعلى هذا ففي العزم الاول طريقان احدهما والثاني  
 فيه القولان وضعف وان قال لا ادري المذهب منه منكما واصر  
 فان صدقاه وقفتا العيز بينهما حتى يتبين المالك او يصح طحا وان  
 كلفا حلف لكل منهما عينا على نفي العيز وسبق العيز موقوفة بينهما  
 هذا هو المذهب قال الرافعي والمشيخ في نفي كلام لم يسن في خبره  
 وروى غيره عنه انه حتى قولين في انه هل علف على السار على كفي العلم  
 بنا على انه لو ذكر عن التميز في حقيهما هل يعزم لكل منهما نصف القيمة  
 للحلول في النصف لراول فان قلنا لا صاهي المودع وهو يحلف على  
 نفي العلم في هذه الصورة قاله البسيط ولا سجد على نفي العزم  
 ان يحلف على التميز ايضا ثم لا يتوجه بنكوله شي كما لو ذكر عن التميز على  
 نفي العلم قاله في اتفاق العيز بينهما اذا حلف عن موقوفه اذا وقفنا لها  
 نراعيها فاذا حلف لا حكمة وكل عن لراول حلف للمخالف وان حلفا او كلا  
 فوجهها فاحدها توقفت لراول مطلق والثاني يقسم بينهما ولا  
 يحى قول الرعي **القسم الثاني** ما رفع بعض لراول وهو لراول منشا  
 وفيه مشايل **الاولى** لراول شئنا جاز في الاقرار والطلاق وغيرهما  
 وهو اخرج قالوا له لراول في لراول ياد وان لراول **وهي** الاوسوي



وغير دخل وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا دون وحاشي **ويستطاع** ان  
 يكون مفصلا غير مستغرق فان فصل بين المستثنى والمستثنى منه بسكون  
 او كلام اجنبي لم يصح على المشهور والمتصور في صاحب العدة والبيان  
 اذا قال له على استغفر الله الا جاية صح الاستثناء وهو نوافي وجهها ذكر  
 ابن كمال ان الفصل بكلام يستبرأ يضره هو نظير تحليل الفصل من الحجاب  
 والقبول بكلام يستبرأ فانه لا يضر على المذهبين قال في كلامه من اتصال  
 هنا ابلغ من الاتصال ثم له بدورهما من شخصين ويستثنى سكتة النفس  
 وانقطاع الصوت والعقل في المامد في وهل يلحق قولها استثنى او احط  
 كتاب قوله الا خلا فيه وجهان قال في بيان ولو قال له على رسم بعض  
 وانقا فهو كقوله الا دافقا ويجوز ان يكون المستثنى اقل من المما في من  
 المستثنى منه لقوله له على عشرة الادد ما قبله تسعة وان يكون مثله  
 كقوله عشرة بر خمسة وان دون كثر منه كقوله عشرة الا تسعة  
 فيلزمه رسم والاستثناء من الاثنان نفى عن النفي اثبات فاذا ذكر  
 الاستثناء فان كان بغير حرف عطف كان كل واحد مستثنى ما  
 قبله فلو قال له على عشرة الا تسعة الا مائة لزم تسعة **وضابطه** ان  
 يجمع كل ما هو اثبات وكل ما هو نفى فيسقط المنفى المبني بالبيان هو  
 المقربة ولو قال له على عشرة الا تسعة الا مائة الا تسعة الا تسعة  
 خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحد لزمه خمسة لان العدد  
 المبني وهو ليس شفاع كان بلايين واذا جمعت المنفى وهو ليس وقار كان  
 خمسة وعشرين يسقطها من البلايين نفى خمسة هي المقربة **وجه**  
 معرفة المبني من المنفى ان ينظر في العدد الاول فان كان شفاعا  
 فالاولا منفية كالمثال المذكور وان كان ورافا لشفاع منفية  
 كقوله له على تسعة الا مائة الا تسعة الا تسعة الا تسعة  
 ان دون بلا عدا المذكورة متواليمة فلو قال له على عشرة الا خمسة  
 كان مقرا بخمسة ولو قال له على عشرة الا خمسة قال في كثر

لا يلزمه شيء كانه قال ليس له على خمسة وقال القياسون يلزمه خمسة  
 ولو ايد باستثناء بعد استثناء والتاخذ مستغرف فان كانا معا  
 مستغرفين الاول بطل وضح برأول كقوله على عشرة الا خمسة لان  
 خمسة او خمسة الا عشرة الا خمسة ويلزمه خمسة وان لم يبقوا  
 مستغرفين له كقوله عشرة الادلة الا اربعة فوجهها واحد  
 بطل ويلزمه سبعة والتاخذ يصح ويلزمه ثلاثة لانه لما تعدد رده  
 المستثنى قبله وجع الى برأول بتقدير اسقاط حرف العطف وان  
 كان الاول مستغرفا لقوله على عشرة الا عشرة الا مائة فيلزمه  
 اوجه اربعة عشرة وبطل برأول استثنان وتاينها يلزمه ثلاثة وضح  
 الاستثنان وهو لا يفسر وتاينها يلزمه سبعة وبطل برأول  
 الاول خاصة كانه قال عشرة الادلة قال المغمور وهو ضعيف  
 ولو قال عشرة الا عشرة الا خمسة فعلى برأول يلزمه عشرة وعلى  
 الوجهين برأول يلزمه خمسة **وجه** وان ذكر برأول استثناء بحرف  
 العطف كان الكل مستثنى من برأول كقوله له على عشرة الا خمسة  
 ودريهم فكلما جتمعا مستثنيان من العشرة ويلزمه ثلاثة فان كان  
 المستثنيان بحيث لو جمعتا استغرقتا المستثنى منه كالوفا الى  
 عشرة الا تسعة وثلاثة او اربعة الا خمسة وخمسة فكل يجمع بينهما  
 فيبطل او يبقى على تفرقه فيحصل المطلقان بالآخر فيه ثلثة اوجه  
 احدها يجمع بينهما فيبطلان ويلزمه عشرة واصحها لا يجمع  
 ويحصل المطلقان بالآخر فيلزمه ثلاثة برأول خمسة في المائنة  
 وقالها انه انا عا د ا د ا د استثناء في التاخذ ايضا بان قال اول  
 سبعة او الادلة لم يجمع ويحصل المطلقان بالآخر وان لم يجمع  
 جمع فيبطلان **وجه** ويجري كوجهات الاولان في كل صورة وقع فيها  
 عطف في المستثنى وفي المستثنى منه ووضح وهو المنصوص في  
 الطلاق انه لا يجمع فاذا قال له على درهم ودرهم الا درهما



فان جمعنا الزمة ودرمان وان لم يجمع لزمة ثلاثة ولو قال ثلاثة الا  
درسمين ودرسا او الادوسما ودرسا ودرسا فان لم يجمع صح استئنا  
درسمين وبلز منه ودرسا وان جمعنا بطل الاستئنا فلز منه الكلمة ولو  
قال ثلاثة الادوسما ودرسمين فان لم يجمع لزمة درمان وان جمعنا لزمة  
ثلاثة ولو قال درسم ودرسم ودرسم الادوسما ودرسا ودرسا ودرسا لزمة  
ثلاثة على الوجهين وهذا الحكم في نظير هذه المتبادلة في الطلاق ولو قال  
على عشرة الاخمس او سبعة قال المتولى يلزمه اربعة قال المرافعي  
وعمران فقال يلزمه خمسة قال المتولى والصواب قول المتولى في علم  
صاحب العلق كما يقتضي بقاء وجه انه يلزمه العشرة **فرع** لو قال  
له على درسم غير ذائق فقتضى العزيمة ان كان قضيب غير كاف استئنا  
فلز منه خمسة وقاينون ان وقع فعليه درسم كاف وهذا قال بعض  
الاصحاب وقال المتولى ان كان الحسن العزيمة لز منه خمسة وقاينون  
مطلقا خلا على استئنا وان حطاطا في لزرا ب هذا لوقال له  
عشرة درسم غير ذائق يلزمه تسعة ولو قال له على الف درسم لعايه  
تضمينه اياه كان استئنا صحيحا واحدا الى المقتضى دون القضاء فيكون  
مقرا بتضمينه او غير قضائهما خلا قال في حنفية ولو قال لمن الدار  
لزيد الابناها كان قراره بالادنى ووقع البناء **السنة الثالثة** لو استئنا  
من غير الجنس صحيح في الاقرار وفي صحته في غير وجهان فاذا قال له  
على الف درسم الا نؤبأ او عبد اصح ومعناه القيمة الثوب لكن بنفسه  
الثوب بما ينقص قيمته عن الف فان نشره بثوب يستامى الفا او لزيد  
عليه فهل يبطل نفسه وبقي اصل الاستئنا وبطل الاستئنا من اصله  
فيه وجهان اصحهما اولهما انه يقتصر بانها عايشا ووجه استئنا  
المجهول من المجهول من المعلوم وعنده فالاول كقول علي الفان  
نؤبأ او على خيار الا نؤبأ في جنس بلف والخا وشم يفسر الشيء والثوب  
بما لا يستغرف وفي تفسيره المستغرف الوجهان فان انفق اللطمان

كالوقال له على شيء الاستئنا او مال الا مالا ففي صحة الاستئنا وجهان  
اخرهما يصح ويجعل الثانية على اقل ما يتموك قال من ماهر وهذا غفلة لان  
ان العينة استئنا العينة باقل ما يتموك وان لم يلغها الزمناه ايضا اقل ما  
يتموك فلا يلزمه زيادة على اقل ما يتموك على كل حال والمرافعي فيه بحث الثاني  
كقوله له على عشرة دراهم الاستئنا او مائة دينار والاحاد افسح ويفسر  
الشيء بالخارج مما سقض عن المستثنى الثالث كقوله على حماري او دينار او الف  
الادوسما فيفسر الف وقيمة الحمار بزيادة على الدرهم ولا يلزم من  
الاستئنا درسم ان يكون الف درهم **الثالث** يصح الاستئنا من المعينات  
على المزيب كما يصح من المطلقات شوا كان المستثنى معينا او لا فاذا  
قال له فالد فلان الا هذا البيت وهذا الحمار له الا هذا الف وهو لا  
العينة له الا هذا العبد وهذا القطيع الا هذا كذا او هذا كذا  
الا هذا الد درسم صح او بينهما لقوله هو لا العبد الا واحدا وفيه وجه  
انه لا يصح وصحة لز ماهر والغزالي في بعض المواضع ولو قال هذا الدار  
لفلان والبيت الفلان في منها الى او هذا الحمار لفلان وفصه الى او  
هو لا العينة له وهذا العبد منها الى لان القاص فهو عتق له لزمنا  
من العتاق فيصح على الصحيح ونسبه القاص لا القفال وقال هو  
مشحل كما لو قال هذا له ادر زيد وهذا البيت لعمرو وهذا الشاة  
لزيد وحملها لعمرو فان الجميع وتكون لزيد نعم لو قال هذا البيت لعمرو  
له والد والشاة لزيد سلم لحل ما قسمته اليه ولو قال هو لا العينة  
لفلان والا واحدا او فزعنا على الدركب انه صحيح طويل بتعديده وقبل  
قوله فلما بعينه فلو ما قوالا واحدا فقال هو المستثنى قبل قوله مع  
عينه على الصحيح وفيه وجه انه لا يقبل لخلاف ما لو قال غصبت  
هو لا العينة لزيدا واحدا فاقوالا واحدا فقال هو المستثنى فانه قبل  
قطعا فلو مات قبل البيان قام وادته مقامة قال من ماهر لو قال له هذا  
وهذا وهذا الا هذا بطل الاستئنا وقطعا بخلاف الاستئنا من المطبق



في قوله درسم ودرسم الادرسا فان فيه خلافا **فرع** لو قال له  
 على الف درهم ومائة دينار الاخشاش قال لما ودرسمي ان اذاد  
 بالحمسين المستكناه جنسا غير الد راهر والد فاني قبل وان اذاد  
 احد الحنشين او ثمانية مائة وان فأت ببيان عاد الى المدين وفيه وجهان  
 احك بما يعود الى كل منهما فيستثنى من لاف خمسين درهما وفي المائة  
 خمسون دينار والثاني يعود اليهما نصفين فليستثنى من الد راهر  
 حسنة وعشرون ومن الد فاني حسنة وعشرون وفيه الوجهين فظهر  
**وختم الباب** مسائل **الاولى** لو اقرانه اعقوبه على الف او  
 مائة بنفسه به وصحناه فطالب الف واذا حلف شق طرد عوى  
 المال وحده يعقوب العباد بمقتضى اقراره وهذا هو القول لعبد بن غفران  
 منك بالف فاذا حلف يعقوب العبد له يبرم رفته **المالية** اذ  
 قال فلان عندى خاتمى جاحظا وقد قال هذا الذى اقرت به ففى الشافعي  
 على انه يقبل ويلزم منه تسليمه الى المقر ونفى اخذ على انه لا يلزمه  
 تسليمه فحمل الاصحاب من قول على ما اذا صدقة المقر له عليه والباري  
 على ما اذا حلفه وقال الذى اقرت به غير ذلك فليس هذا الى فانه لا يسلم  
 اليه والقول قول المقر في غيره **الثانية** اقره بدينه ولم يعينه  
 ومات قام وادته مقامه في يعينه فانما منعه كان للمقر ان يعين  
 فان عين فصدقة الوارث فذاك والاحلفه انها ليست المقر بها فان  
 حلف طوبى بالنعين فانما حلف حتى يعين **الرابعة** لو باع دارا  
 ثم ادعى انها كانت قدامه كالغيره باعها بغير اذنية وهي ملكه الى لسان  
 وكل به المشتري اذاد ان يقيم بذلك يمينه فان قال لحكك فليدعي  
 داني ونحوه ما يفتي فيها مله لم يسمع دعواه ولا سمعت له العايني  
 الطبري **الخامسة** قال الشافعي لو قال غصبت دارا ثم قال اردت  
 داره السمسرة والقمر لم يقبل على الصحيح **السادسة** لو اقرشني باعة في  
 زمن الحيا وقبل اقراره وادعيتني البتبع خلاف ما لو اقره بعد لزوم العقد

العقود البان

**الباب الرابع في الاقرار بالنسب**

والقربا بالنسب يعتبر فيه ما يعتبر في غيره من المقرين الا انه يصح  
 اقراره المفلس به وكذا الميذر على المذنب ويوقفتان لانه اما ان  
 يلحق بنفسه او بغيره **القسم الاول** ان يلحق بنفسه فيقبل اقراره  
**بشرط** انه **احدها** ان لا يدعيه الحسنة ذلك ودون ما يدعيه  
 فمكافان كان المستلحق جرمه سنا او مثله او دونه بقدره ولا  
 يمكن ان يجوز له داله لم يصح ولو قدم مثل امرأة من بلاد اخرى  
 ومعه ولد صغيرا مستحقه مستلم ببلادنا لحقه ان اذكر اجتماعهما  
 بمشافه احدنا الى بلاد اخرى او بيتا وان لم يدرى ان شافه شافا  
 في بلادنا لم يدرى انهما لم يدرى في بلادنا لم يلحق بالحسنة  
 وقال الشيخ ابو حامد يلحقه لانه يمكن ان يكون بعث اليها بماية  
 فاشد خلته وعلفت به ولا اعتبار بما يقوله الاطباء ان الما اذا نرد  
 لا تحبل ودودة عليه وفيه معناه اذا كان مسوحا قبل من العلوق  
 المستلحق على الصحيح ان الولد لا يلحقه **وثانيها** ان لا يصح له الشرح  
 بان وجوز المستلحق مشهور بالنسب من غير هذه استواء صدقة المستلحق  
 او لا **وثالثها** ان لا يصح له القرية ان كان حيا بالغاعا قلا فان  
 قد ندم لم يثبت الابيمنة وله تخليفه فان حلف بحفظه دعوى المستلحق  
 وان دخل حلف المستلحق وبثبت فتمينه وان سكت فلم يصدقه ولم  
 يكرهه قال جماعة منهم الرافعي وسليم وابن الصباغ في موضع انه لا  
 يثبت بالنسب وقال ابن الصباغ في موضع اخر لو سمع رجلا يقول عن  
 بالغ هذا ابني فشهد له ان يشهد على النسب والشكوك في النسب  
 فانه مقام النطق لان اقراره على ما لا يشك لا يجوز وحكاية  
 الامام عن العباسين وهذا هو الواجب بآبوة رجل فاذا حلف بقوله من  
 مع يمينه او كان المستلحق المكذب روجه المستلحق فوارتفاع النكاح



وجهان جاريان فيما اذا كانت مشهورة النسب من غيره **ورابعها**  
 ان لا يزاحه غيره في البراهين فان زاحه فان كان المستحق بالغاً  
 ثبت نسبته من صدقه منهما وان كان صغيراً لم يلحق بواحد منهما  
 وحكمه باقي في كتاب اللقيط ولو استحق صغيراً صح عنه وجريان  
 الشرايط الثلاث ولا يعتبر بصدقه وبنت نسبته ويرث كل  
 منهما بآخر ولا فرق بين ان استحقه في صحته او مرضه ولا بين  
 ان يصدقه الورثة او بخلافه بل لو مات صغيراً وترك مالاً فالحق  
 لحقه وورثته ولا ينظر الى النكحة وقد لا يورثه الا يورث القصاص  
 والمستحق صح وسقط القصاص وكل الوكان للصغير مآل  
 والمستحق فغير صح وبازمه بفقته ولا يورث استحقاق الصغير  
 افراد الامه بالزوجيه ولو استحق ولداً لم يورثه بانه  
 صح كالصغير المأدوم ولو قال يحنون هذا الحلم ثبت نسبته  
 حتى يفيق ويصدق قال الروا في ما ادعى الفرز والابن المحنون  
 والاب المحنون لا ان يقال لا يورث المحنون بعد الموت لما كان عليه في  
 صباه ولا كذلك في تربيته ولو استحق بالغاً فلا مات فوجهان  
 وهو ما اورد القاضيان الحسنيين والمأدوم وقال الشيخ ابو حامد  
 انه المذموم لا يصدق ولا يلحقه واظهرهما عند الجمهور وجزم به القاضيان  
 الطبري وقال ابن الصباغ انه المذهب انه لا يلحقه واظهرهما عند  
 الجمهور وجزم به القاضيان الطبري وقال ابن الصباغ انه المذهب انه  
 يلحقه ويجريان فيما اذا استحق محنوناً طرأ جنونه بعد ان بلغ عاقلاً  
 ولو استحق صغيراً قبل ان يبلوغ فوجهان اظهرهما وجزم به المأدوم  
 انه لا يورثه بانكاره ويستمر النسب له ولو طلب المقره تخلفه  
 قال ابن الصباغ ينبغي ان لا يمكن منه لانه لو رجع لم يقتل قائمها ان  
 النسب يندفع وهذا كالحقير فيما اذا كان في يد صبي نسفه  
 فانما يحرم له بركه فاذا بلغ ادعى انه حر اصله قبل قوله واصلاها

القولان

القولان فيما اذا حرمه اللقيط بظواهر الدار ثم بلغ وكفرها بقر  
 ويجريان فيما لو استحق محنوناً فافا ذكر هذا كله اذا كان  
 المستحق ذكراً او اماً اما استحقاق المرأة والعبد في كتاب  
 اللقيط والدعاوى ولو استحق عبد غيره او معتقه فان كان صغيراً لم  
 يلحقه ويحتاج الى البينة وان كان كبيراً وصدقه فطر يقان احدتهما  
 القطع بان يصح والتاخي فيه وجهان اصحهما عند المأدوم انه  
 يصح وان استحق عبد ابيك فان لم يكن ان يكون منه لغاً وان  
 ادرك ان كان مهنولاً للنسب لحقه وان كان صغيراً لم يلحق به بعتقه  
 وكذا ان كان بالغاً وصدقه وان كان به لم يلحق به وفي تنوير العتق  
 وجهان وكذا الحكم ان كان معروف النسب من غيره متواكفاً  
 العبد صغيراً او كبيراً وصدقه ولو استحق بالغاً فلا وصدقه ثم  
 رجعاً قال ابن المبرور يستقط النسب كافي المال قال الشيخ  
 ابو حامد لا يستقط كالتوثيق والفراش **مرعان** **الاول** رجل  
 امثان لكل منهما ولد فقالوا لاهل هذا الذي لا يمكن ان يكونوا  
 منه فالامثان ادا ان دون اهلستين من الزوجية والاستفراش  
 او من زوجتين واحدهما من زوجة او مستفراشه والاخرى خلية  
**الحالة من ولي** ان يكونا خليتين من الزوجية والاستفراش  
 مثبت بسبب احدا الولدين وخبريته ويوم من تعيينه كالوطول احدى  
 امرأته او اعتق احد عبديه فاذا اعتق واحد هاتين نسبه وحرية  
 وهل يصير اماً ولديها فان قصر على مجرد استحقاق فقيه  
 الخلا فالمقدم في اللفظ الغائب وان صح بان استولى لها به  
 بان حال علقته به او استولى لهما به في ملاحى صاوت ام ولد والولد  
 حر اصل وان صح بانها ولدت في نكاح لم يصرام ولد والولد حر  
 وان قال ولدته من طي نسبته قبل ان يملكها ففي ثبوت امية الولد  
 قولان يانين في ثابته واضمح باينه من فافان قاله مفصولاً عن



الاستحقاق لم يقبل في دفع نسب الولد وخبرته وفي قبوله في امية  
 الولد القولان فيما اذا اطلقوا من استحقاق وان قاله متصلا قال الدعوى  
 لا يثبت النسب ولا امية الولد وقال الراعي ينبغي ان يخرج غيل  
 قولنا بتعيينه لقرار **وحيث** يثبت براتبه فلا ولا على الولد  
 وحيث لا يثبت فالولا عليه الا اذا اسند له وطى شبهه وقلنا انها  
 لا نصيرام ولدا اذا ملكها بعد فانه لا ولا عليه واذا عين احدهما  
 وسما سميلا دامه فادعوا اخرى مما المستولر ولولا ان يتأخرو  
 او ادعاه ولدها فالقول قول السيد مع عينه فان ذلك ردت  
 البهين على المدعى منها فان حلف حرم بعضه فبطلت خبره  
 الولدين واسما واستيلا دما وان كان السيد قبل البيان وكان له  
 وادث قام الوارد مقامه في التعيين وكان يمانه كيانا في ثبوت  
 الحرية والنسب والولا وفي ثبوت استيلا دام الميعن ان ذكر السيد  
 فاقضى ثبوت براتبه والاسيل الوارد وحكم بمقتضى سانه  
 ولم يخرجوه على الخلاف في قيام الوارد مقام مورثه فيما اذا علق  
 احد عبده ومات قبل يمانه فان اختلف الورثة في التعيين فاك  
 المتولى هو كما لو اقر بعضهم بالنسب واقر بعضهم وان قال لا اعلم  
 كيف استولرها فهو على الخلاف فيما اذا اطلقوا المستحق من استحقاق  
 وان قال لا اعرف الولد المستحق صدق عينه فان حلف ولم يكن  
 وادث عرضنا الولد على القاييفه كان قد ادعى المستحق او علم من  
 ان يراه قبل دفنه او روى عصبته فان الحق احد ما يثبت نسبه وحرته  
 وفي ثبوت الولا عليه وبتوف سميلا دامه الوجهان فيما اذا اطلق  
 مورثه فان عجزنا عن استعادة البيان من القاييفه ما لعدمه او  
 لا لحاقه الولد بنسبه او فقيها عنه او اشكال لرد امر عليه اقر عبا بين  
 الولدين للحرية ولا ينظر لهما الى ان يبلغا ويتنسبا بخلاف ما اذا  
 شاذع انسان في ولد وتعد من حاق القاييفه فاذ انظرهما الى الملبوع

فليس

فثبت نسب الى من ميل اليه منها ولم يخرجوا الا قراءه فعند قول  
 الوارث لا اعلم وبعد العمل بالقاييفه على القولين فما اذا اعتوا احد  
 هذين العبدتين معينا ومات قبل البيان وقال الوارث اننا اعرفه وظهر  
 افترضنا على الصحيح هناك انه يقرع ثم يخرج من خرج له  
 القرعة دون نسبه وادته اذا لم يدخل لها قبلها ومقتضى هذا  
 خصيص القرعة مما اذا كان برقرار مقتضى عتق الولد اما اذا كان  
 مقتضى انعقاده حراما ينبغي ان لا يقرع اذا لم يدخل لها في النسب لا  
 ان يدخل بان لها مدخلا في الحرية فطلقا وعرضا خبرا ان النسب يثبت  
 قال الرواية وهو غلط واما براتبه فهو على التفسير المتقدم ان  
 لم يحصل من السيد ما يقتضيه لم يثبت وان حصل ما يقتضيه ففي ثبوت  
 امية الولد لمن خرجت له القرعة وجهان احدهما وهو قول الراعي ان  
 انه يثبت وثانيهما وقال براتبه المذنب لا تذاكره الراعي في ثبوت  
 امية الولد لمن خرجت له القرعة وقال ليس براتبه المراد بين الاثنين  
 مرة اخرى فاما قوله لفظ الغيب لا يفعل ذلك اذ لا نوم من خروج  
 القرعة على غير التي خرجت لولدها والغيب لا يصرح بتحديد القرعة  
 بين الاثنين في الوسيط وكذا ذكره الجراح في شرح المهدب ووقع عليه  
 فقال لو خرجت القرعة لغير التي خرجت لولدها عتقت ممي وروى لدا  
 واما براتبه فحكمي الخلاف في ان امية الولد هل يثبت بخروج القرعة  
 ووقع على انها يثبت انه يقرع من الاثنين للحرية وجعل هذا غلط  
 ذلك وهو موقف نصيبا من الميراث من من خرجت له القرعة  
 وبين براتبه وجهان احدهما واخنا ان براتبه ونسبه الى براتبه  
 واصحهما **وحيث** يثبت نسب احدهما بعينه ولم يثبت لاهم استيلا  
 ومات السيد وادث الولد له وعتقت عليه فان كان معه وادث  
 ملك جرائنها وعمق عليه ولم يستبر **الحال الثانية** ان يكونا من وحيث  
 فلا يقبل قول السيد من استحقاق ولد كل امه ملحق بزوجها وان كانا



مستفرضين بان كلنا قد توطينا قبل ذلك لحقه الولد ان يحكم الفرائض  
ولا اثر لتخصيص احد منهما بالاشهاد **المادة** ان كل واحد منهما  
مزوجة والاخرى خلية فلا متعين قرار بينهما ولد الخلية بل يطالب  
باليعين فان عين ولدا المزوجة لم يقبل قوله في الاستيلاء وفي الحكم  
بحريته الوجهان فان قلنا لا حكم بحريته فلا استيلاء وان قلنا حكم  
بها رجع في الاستيلاء الى بقاءه على التفصيل للمقدم واخير المزوجة ان  
دعى بها المستولد وحلفه وان عين ولد لراعي قبل وثبت نسبته  
دهل للمزوجة ان دعى بها المقر لها ولدها فيه وجهان ينبغي ان  
على انه لو عينته هل ثبتت الحرية والاستيلاء وان كانا احدا ما سفسرته  
خاصة لم متعين اقراره في ولدها بل يطالب باليعين في غير ولدها  
قبل وان عين في ولد لراعي قبل لحقه وولد لراعي لا حتى يحكم الفرائض  
**الفرع الثاني** لرجل امه لها ملثة او لا دفقا لاحد مولا ولدي  
استولدتهما في ملكي والام غير متزوجة ولا فرائض للاستد قبل  
ولا قتلهم بقوا اقرار بنسب احدهم وحرية وام الولد فيطالب  
باليعين فان عين الاصغر ثبتت نسبته وحرية وسبق لراعي ان عليه  
الرق وكل واحد منهما ان دعى عليه وحلفه فان وكل حلف المدعي  
وعمل بموجب حلفه وان عين الاوسط ثبتت نسبته وحرية ووقت  
الاكبر واما الاصغر فان لم يدع السيد استرا بعد الاوسط ثبتت  
نسبته ايضا وحرية على الصحيح وفيه وجه انه لا يثبت نسبته  
ويكون حكمه حكم الام بعنق فوق السيد وهو يثبت على القول بان  
فرائض ام الولد الباب بالوطى الذي عفت به منقطع بولا دهما وان  
ادعى انه استبرأها بعد سنتين على ان ولد المستفسر هل يثبت مدعي  
الاستبراء والحلف عليه فان قلنا لا فالحكم كذلك وان قلنا يثبت  
يثبت نسبته وما حكمه فيه وجهان اظهرهما ان حكمه حكم الام ويكون  
باقيا على ملك السيد لئلا يجوز التصرف فيه بما يزيل الملك ويعتق

اليد

السيد وثانها انه يستمر على الرق وخصصها الامام بما اذا لم يصرح  
السيد بوقوع الصوق المذكورة فيما اذا رهنها واستولى عليها  
وهي موهبة وبيعت في الدين وولدت ثم استبرأها والولد فافا لحكم  
بامية ولدها على الصحيح ولا يثبت لاولادها خلعها على الصحيح ان  
دعا لان صرح بوقوع ذلك لم يثبت للاصغر حكم الاستيلاء وولدت  
عين الاكبر ثبتت نسبته وحرية وحكم الاخرين على ما تقدم في حكم  
الاصغر مع تعيين الاوسط فان مات قبل التعيين قام وامرته مقامه  
فيه وعمل بمقتضى تعيينه هذا المستهور وفي الشيخ ابو حامد لا يقر  
الابن المعروف بالنسب هنا مقام ابيه ولهذا لم يعلق الشافعي الحكم  
ببياعه لان المقصود اثبات النسب ولا يثبت الا باقرار جميع الورثة  
وليس هذا الا لجميع الورثة فان الاب اعترف بالابن الثاني فان  
الزوج ياتي والامر كما ذكره وكذا في المسئلة قبلها وهو مذهبنا  
وعلى المشهور لوقا للوارث لا اعرف او لم يكن وارث عرض لاولاد  
على القاييف فان عين واحد منهم فالحكم كما تقدم في تعيين السيد  
وان تعذر وتعيينه من جهة القاييف لغيره او لا شك ان عليه  
او لحاقهم به فالشافعي رضي الله عنه يقرع بينهم لمعرفة الحرية  
لراعي فان خرجت القرعة للاصغر تعين للحرية وان خرجت للاوسط  
حكم بحريته وفي الحكم بحرية الاصغر مع الوجهان المتقدمان  
فيما اذا عين الاوسط وادعى براستبرأ بعد الاوسط ثبت  
بدعوى براستبرأ قبله والصحيح انه حكم بحريته ولو الحق القاييف  
به اشهر لم يلحقا ولان فائدة القرعة ارفاق من بقتة وحصر الحرية  
في الدين خرجت لهما من غير تعيين اعترض المزني على النص بان  
الاصغر حر فكل حال يدعي ان لا يدخل القرعة من بين صحاب  
من فاقده واجابوا كقولنا بان قلنا بالوجه الثاني ونزلنا  
الاقرار على صورة الرق وليس للاصغر حر اكل حال الا لاولاد الحاديين



لا تثبت لهم خدم امه فيها وان فرغنا على من ولا الصحيح فالاصغر حر بكل حال  
لا كما لم ندخله في القرعة ليرق ان خرجت لغيره فانما خدم محرمته وحرية  
من خرجت له القرعة بل ليرق لغيره ان خرجت له ونقص الحرمة عليه قال  
الشافعي من خرجت له القرعة لا يثبت نسبته اذ لا تارة في النسب  
وقال المزني يثبت نسبا لاصغر على كل حال لانه اما ان يكون المستأخر  
مكونا ولدا له بولادة من قبله فوافقه بعضهم وخالفه الجمهور قال  
الرافعي والمطابق لما تقدم ان يفرق بين ما اذا كان السيد ادعى من مستبرا  
قتل لادة الاصغر وبين ما اذا لم يدعه وسأعده في الحالة الثانية  
واذا ثبت النسب بثبت الحرية انتهى وعلى النصارى ان لا يخدم بالنسب بل  
يوقف ميراثا من المصوص انه لا يوقف وبه قال الجمهور ودعوى جميع  
ميراثا لميراثا من المعروف والنسب وقال المزني لم يثبت على اصله المعروف  
ان يجعل الابن المجهول مورو فاموقوف واخذ بعضهم به ووقف فخصيب  
ابن واختار الامام وقال لا يخرج البطل الا على المنزل على صورة النحر  
او على القول بعدنا ان لا يوقف الميراث عند اشكال الاستدلال لظلت  
الرواية عن المزني في كيفية الوقف في بعضهم عنه انه اذا كان الابن  
معه والنسب يدفع اليه ربع الميراث ويدفع ربعه الى من خرو وقف  
النصف ودفع اخره وان يدفع اليه نصف الميراث ووقف النصف  
المجهول لولا في فرع على مذهبه ان نسب لاصغر بابن فطحا والمائنة  
احتيا منه للشافعي على قوله انه لا يثبت نسب ولخدمهم معينا لمن  
مجهول **واعلم** ان الخدم يثبتون النسب في المسئلة فيما اذا صرح بما استلاد  
او اطلقوا قلنا يثبت فان لم يكن كذلك فالقول في يثبتون ليرمى لاد  
والولا كما تقدم في الفرع لولا انصرح بانه من نكاح لم يثبت ويثبت  
الولا على الولد وان قال من وطئ شبهه ففي سوت الاستيلاء القولان  
**وحث** لا يثبت الاستيلاء فان بعض به واحد للحرية لا يحكم بحرية  
من دونه قطعا وعليه الولا **القسم الثاني** ان يقر بالث على غيره ولحقه

به ومن لا استغراق الميراث في الظاهر له الحاق النسب بمودته شوا  
كان واحدا وجماعة بالشرايط المقدمة في الاحاق بنفسه **وسلط**  
**اخر** احدها ان يكون المملوك ميثا فادام حيا لم يكن لغيره الاحاق  
وان كان مجنونا للث لولحقه به فلم يقبل ثم مات وورثه الحقناه ليرق  
بالاقر والسابق **وثالثها** ان لا تكون المقر به في المقر به بلعان او بدعوى  
استبراء في الامة وجهها واحد سمال للحقة وجزم به النخوي واظهرهما  
انه للحقة وجزم به المعظم وجرى ان فيما لو افترق فافترقه وادته **د**  
**وثالثها** ان يصدر لولا قرار من جميع الورثة المستحقين للث لكة فلا يشر  
باقرار من جانب ولا قريب ليس يوارث كما اذا كان المقر ابنا قاتلا او  
دقيقا او كافرا والاب مستلما وبالعكس وكفى اقرار الوارث والمستليم  
والحر ولو عتق العبد واستلم الكافر بعد ذلك لا يعتبر اقراره وفي توارث  
المقر به والقابل وجهان ولا فرق في ثبوت النسب بين ان يكون المقر به  
مستلما او كافرا فان كان المقر به مخالفا للمقر في الدين يثبت نسبته وللمر  
يرثه ولا دلي في اقرار بعض الورثة ولا يخص بالوارث النسب بل يعتبر  
موافقة الزوج والزوجة على الصحيح في صحة استنحاف المرأة والمولي  
المعتق اذا كان وارثا ويكفي اقراره اذا كان هو الوارث وفيه وجه  
اختار البصريون انه لا يعتبر موافقة هؤلاء وجرى ان في اعتبار فصا  
الاخ للاب مدعى اخوة لرام اذا كان وارثا وقصد تقويض لرام اذا  
كان وارثا مدعى بركوة للابا لا نسب بينهما ولو خلف بينهما واحدة  
فاقرت باخ فان كانت حايظه بان كانت معقه ثبت النسب وان  
لم تكن حايظه فان لم يوافقها لرام لم يثبت وان وافقها فوجهان  
اظهرهما انه يثبت وثانيهما لا وصحة المامد في الرواية في الروايات  
والاولا لصاحب المرسد **قال** لرام واما هذا الميراث الصاير  
لا يثبت لاهل يثبت لواقع حقيقة الميراث ولذلك اختلفوا في مقتضاه  
من لا وارث له غير بيت المال كذا حكاه الرافعي وبعبارة الامام مؤذنه

يق



بان الخلاف على القول بانه منقول ميراثا وانا اذا قلنا لا ينقل اليه ميراثا  
 لا يقبل اقراره قطعاً وكذا لو خلفنا بين ابنا وابنا واولاد ولو خلف  
 مننا او اخنا الاب فاقربنا بنسب ثبت النسب والميراث ويجوز ان فيما  
 اذا مات من لا وادث له فالحق للامام به مجهول والخلاف فيها اذا ذكر  
 الامام ذلك لا على وجه الحزم فاما اذا ذكره على وجه الحكم فخرج على  
 الخلاف في قضايه بعلمه ان قلنا يقتضي بطلان الاول والاخرين  
 ان يكون حازه المقر كذا المحبوب بعينه واسطة كما اذا اقرنا حازه او  
 عمومة وقد مات جده ولا وادث له غيره او بواحدة كما اذا اقر عمومة  
 مجهول وقد جازى ابية الحايث لزم جده المحبوب **اشا** لو مات خلف  
 ابنين مستغرقين فاقربهما باخ ثالث واندر الاخر لم يثبت النسب  
 وظاهر المزمع وهو النصوص ان الميراث لا يثبت وخرج ابن سريج  
 وجهها انه يثبت **وسايل** يثبت فيها الفرع دون الرضا  
**منها** لو قال احد الاثنين ولانه بنتا يمتنا وادركه في حلهما للمنفقة  
 وجهان وقال القاضى ان كانت مجهولة النسب حررت عليه واذ كانت  
 معروفة النسب فزوجها **ومنها** لو قال احد الشريكتين في عقار  
 لثالث بعثك نصيبى فاذا ثبت الشراء ثبت الشفعة في جميع  
 دون البيع **ومنها** لو قال لزيد على عمرو الف وانا صائم به فاذا ذكر عمر  
 نفى وطالبة المقر بالصمان خلافا لصحهما انه يطالبه **ومنها** لو ادعى  
 الزوج الخلع واذا ثبت المرأة ثبتت له ماله **ومنها** لو اقر  
 انه باع عبده من زيد وان زيد اعطقه فاذا زعمنا زيدا او اقرانه باع  
 عبده من نفسه وقلنا بالصحيح انه يصح فاذا ذكر العبد فانه يعاقب  
 وان لم يثبت العوض **ومنها** لو ادعت زوجة رجل فاذا ذكر نفقته لم يثبت  
 عليها وجهان **ومنها** لو كان المقر بنسبه عمدا نفى عن نصيب المقر  
 وجهان **ومنها** لو قال لرجل اسأخ من النسب هو معروف والنسب من  
 غير ابيه نفى تخريمه عليه وجهان **ومنها** لو قال ذلك لزوجته وكلت

دسى

وهو مجهول النسب انفسخ ذكاهما على الصحيح **وفرق** جماعة بين مسئلة  
 الباب وهذه المسائل يعرف في محل الخلاف طريقان احدهما ان  
 الادب ثبت باطنا قطعاً والخلاف في ثبوت ظاهرهما وثانيهما انه لا  
 يثبت ظاهرهما والخلاف في ثبوت باطنا وصحح ابن الصباغ والمتولي الر  
 ثبوت باطنا **التفريع** ان قلنا ثبتت له لادوث ومشاوكة المقر في  
 يد وفي قدر وجهان احدهما يشاوكة في نصف ما يد يد واصحابها  
 انه يشاوكة ثلث ما يد يد وبناهما الشاشي على القول فيما اذا اقر  
 احد الوارثين زيد بن علي مورقة دون الاخ فله من جميعه من نصيبه  
 ام بالقسمة فلي لاول ميرد هذا النصف وعلى الثاني لزيد الثلث  
 وقاصحابا لقرب الوجهان فيما اذا كان المقر محجرا على القسمة فان  
 كان محجرا لهما فان كان عالما بنسب لثالث قبله فمعه نصف ما  
 في يد لمعه به بنسبه وان لم يعلم به حتى اقبلت فله الحق بخالف  
 لرجحان ارام محال لرجحان فيه وجهان واخراجه لا امام والغزالي وحكي  
 الراقي عنه الحزم باختياره من الثلث اذا كان محجرا عليها وعن ابن  
 الفقا لوجه اخر ان المقر يعطيه ثلث ما يد يد ونزعم له قيمه سدس  
 ما يد يد المذكر الا ان يكون فاستد محله حاكم فلا يصح له ما يد يد  
 لغيره **مروغ** **الادب** خلفنا خاد ورجة فاقرت الزوجة بان ذاك  
 الاخ لم يثبت نسبته ثم ان كانت الزمة في يد من يخ فلا ما هذا الا  
 المرو ان كانت في يد فلما هذا الاخ الا لا بداعها وهل يترك  
 الميراث في يد ما فيه وجهان **الساكني** لو اقر الوارث بزوج او زوجة  
 للميت قبل على الجدي كالتسبب ولو اقر اخدا وادركه في حلهما فقلنا  
 لا يظهر في النسب ثبت النسب والميراث يثبت الميراث هنا وان  
 قلنا بالصحيح لا يثبت الميراث فهنا وجهان لاصحابها لا يثبت في النسب  
 والثاني يثبت وعلى هذا فيما يستحقه عليه ولا وجه المقرقة **البالك**  
 اقر احد الوارثين ثالثا وادركه في حلهما الميراث فان خلف دارا لآخر

ياني



غير المقر لو كانا اخوين فان المنكر وخلفا بنا فان قرنا صافو حها ان اصحابها  
انه ثبت نسبته وداينها لا قال القاضى وهو ينفق على الخلاف فيما اذا  
اقر الوارث بنسب من نفاه مودته باللحان وان لم يخلف وارثا الا  
المقر في بوقته الا ان وجهها ناضوا سوا اعاد لقرار بعد موت المورث  
الا حرا ولم يعد ودينها الغنيل على الوجهين المتقدمين والى هذا بالثبوت  
قال ابن الصباغ والمذهب بوقته ودرج الرد ناضا مقابله وقال المتولى  
الخلاف فيها مبنى على مسئلة اصوليه **وسى** ما اذا خلف اهل العسر  
مسئلة ثم مات احد الفرقتين هل يصير المسئلة اجماعية فولا ان قلنا لم  
ثبت النسب هنا ولا خلاف في ان الميراث ثبت متوافقا فالا فلام يكذب  
فرع **الرابع** فان نشان دخلت وارثين بالغا وغير بالغ فاقرا البالغ وارث  
ثالث ففي موت نسبه وجهان المذهب انه لا يثبت نسب ولا ميراث  
وثانيتها ونسبه لردام والغنيل الى بعض المحققين وهو القاضى انها  
عنها في الحال وعلى لولا ينظر بلوغ الصبي فان بلغ ووافى البالغ  
في الحاق ثبت نسبه فان مات قبل البلوغ فان لم يخلف وارثا غير البالغ  
بعث النسب وان لم يعد لقرار وان خلف ودية غير اعتبر  
موافقهم وهل يجب ان يوقف ميراث القريب من حصه المقر الا ان  
بلغ الصبي فيه وجهان احدهما لا كما لا يوقف من حصه الصغير  
والثاني يوقف اعتبارا بصحة اقراره وعلى الثاني لو بلغ الصبي وحده  
المقر بان بطلان الحاق في البسيط ولا يستبعد ذلك كالكاتب  
من المريض فيسلط على التصرف ثم يتبع بعد الموت ودينه في يصح  
تصرفه وهو بعيد وقال الرمام هذا ساقص ويغني ان يتوقف في  
النسب والميراث الى البيان وهذا الحكم لو كانا اخدا لوارثين محنونا  
والاخر عاقلان فان نسب **الحامس** مات وخلف ابنا واجدا  
فاقر الابن المشهور المشغوف باخوة مجهول فصدق المجهول وان كان اخاه  
المعروف وقال لست ابن له فلهما وجه احدهما يثبت نسب المكيد

وسدغه

ويندفع نسب المقر الا ان يقيم البينة بذلك وهو ضعيف والثاني ثبت  
نسبهما واصحهما ثبت نسب المقر دون المكذب فلا يرث شيئا ولو اقر  
بثالث فاذا ذكر الثالث فنسب الثاني فوجه اصحها انه يسقط نسب  
الثاني وثانيتها يثبت نسبهما وقسم الميراث بين الثالث وداينها انه  
لا يثبت المالك والميراث بين لولا ذلك الثاني ولو اقر الابن المشهور المشغوف  
بمجهول فصدق كل منهما لراحت ثبت نسبهما وان كل ب كل منهما لراحت  
فوجهان اصحها انه يثبت ويرثان وداينها لا يثبت ولا يرثان وان صدق  
احدهما لراحت ودينه الاخر يثبت نسب المصدق دون المكذب **هذا**  
اذ المراد من المجهول ان توأمين واقرا لهما معا فان كانا توأمين فلا اثر لتكذب  
احدهما لراحت بل اذا اقر الوارث واحدا ما يثبت نسبهما معا ولو اقر بنسب  
احدهما اذ لا يثبت نسبته دون الثاني **السادس** لو اقر من هو وارث في  
الظاهر بوادى تحجبه كما لو اقر الاخ بابن لاجنه الميت او اقر المعتق بابن  
اواخ للميت فلهما او حقه احدهما يثبت نسبته ولا يرث وثانيتها لا ين  
سرخ انه يثبت ويرث واختاره جماعة منهم صاحب الترتيب وابن الصباغ  
وقال القاضى ان الوارث هو خلاف لراحت وداينها لا يثبت نسبته ولا  
يرث فان قلنا يثبت النسب دون الميراث فلو مات وخلف بناهما  
معنقه ما قرى بابن فمات ووجهان ولو اقرت بنت ودينه والثاني  
يتمها والباقي للعصبة **السابع** ادعى مجهول على اخي الميت انه ابن الميت  
فاذكر برده وذلك عن الميراث المدعى الميراث المردوده ثبت نسبته ثم  
اذ جعلنا الميراث بعد التكرار كالبينة ودينه وحج برده قال المادري  
فان مات المجهول فانما صر المنكر على انكاره بعد موته لم يرثه وان رجع  
عنه ودينه وان جعلناها كالاقرار خرج على الوجهين السابقين ولو اقر  
عن بنت واخ فافترنا بابن للميت ففي نصيب لراحت الخلاف المتقدم  
فعلى الصحيح يستلزمها **وقد** لو خلف زوجة ولها قرا بابن فتكون  
للزوجة الربع على الصحيح ولا مسقص هذا الا ينحقرها وان كانت ترعم ان



الابن بحجتها الى الميراث فانما نودى برح واذ كان من عمره انه محجوب بالابن  
وكما جعلناه كالمعدوم في ميراثه لا يخفى ذلك في الزوجية **الباب في** لو قال  
زيد اخي ثم فتر الاخوة باخوة الرضا عن الرضا فقل الرواية عن ابيه ان  
الاشبه بالابن مكره لا يقبل كما لو فترها باخوة لرسلا **بم** **الثاني**  
في فتاوى القفال انه لو اقر على ابيه بالولاء فقال هو عتيق فلان ثبت  
عليه الولاء ان كان مستعروفا كالنسيب **العاشر** لو مات وخلقت ملثة  
بينين فاقرا سنان منهم برا بعد اذ ذره الثالث لم يثبت نسبه باقراسها  
لكن ان شهد به عند الحاكم بشرط الشهادة بثبت نسبه ولو اقر واحد  
وكذا به اثبات وحلفا خدما ونكلا من خرم حلف المقر ان قلنا لا يثبت  
له واثبات اذ لا فائدة في عينه وان قلنا يثبت ففي تخليفه وجهان لاحتمال  
اقراره عند عرض الميراث فثبت نسبه يمينه مع النكول **الحادي عشر**  
ملثة اخوه في بدوهم خارية معها ولد في الجدة هم هي مشغولة ابينا  
والولاد اخونا وقال الثاني في ام ولد في الميراث في قول الثالث في حاكم  
وولد لها عبد في قول القاضي في الطيب عن ملتها وثقت ولدها باقران  
الاول باقران الثاني في يد ثلث الولد خرافة بسو به وبثبت  
نسبه اذ لا منادى له فان بالاقرار الاول وحده لا يثبت نسبه من  
الاب ويصير ملت الجارية ام ولد ويسرى العتق ويستلاد الى حق  
مدعى الملك ان كان موثرا فيهم له قيمة ثلث درهم وقيمة ثلث الولد  
وان كان معتق لم يسره ومضى حق مدعى الملك على الرضا في يد ثلث  
نسب المولود من الثاني اذا كان معتق فطره فان فيه استلحا وعنده غيره  
خلاف صحيح جماعة منعه وفيه الترابية ايضا عند الاستدانة فطره لا بد من علم  
ان احباله وجدي في ملته ولم يتبع من اقرار الترابية الى ملك غيره ولا ما  
يقضيها **الباب في عشر** وهو رجل في الباب دون الكتاب لو اقر بعض الورثة  
بدين على مورثهم واقره بعضهم وحلف على باقي الورثة فيها يلزم المقر  
قولا في القدرين واخرا ان من خرج والرواية في والده وعزله عاصم العباسي

انه يحل القطع به ان على المقر جميع الدين ما حصه ان وفي به والا صرف الجميع  
اليه وهو يفرع على ان تعلق الدين بالركة تعلق بركه وان كان لا يثبت  
خوفا احدهما نصيبه لا ينفك وعلى ان احدهما الولد لا ينفك نصيبه من  
الركن باقيا نصيبه من الدين اما اذا قلنا تعلقه بركه تعلق بركه في انفكا  
حصته باقيا نصيبه من الدين خلاف الجيد بانه لا يلزم منه من الدين الا قدر  
حصته من التركة وقال لما رد في برادى عندي ان ينظر فان كان يرد  
قبل القسمة وفي جميع الدين من حصته المقر دون النحر وان كان بعد هالم  
يلزمه الاستدانة مقر باسحقا في جميع الدين في جميع التركة فهو قبل  
القسمة مقر بجميعه وبعدها مقر بنصيبه فالرافعي والعولان محمولان  
على ان باقران يثبت جميع الدين على البيت بعهده على المقرام لا يثبت  
الاجصته **وقايد** التقديم على الوصية فعلى الاول يقدم جميع  
الدين على الوصية وعلى الثاني حصته **الفرع** ان قلنا بالجديد فمات  
النحر وودعه المقر لم يمتد ايضا لجميع الدين من تركه الاب على الصحيح ولو  
ترك ولدا فصدقه وعده لم يمتد الا ايضا بخلاف فطره من النسب في اجد  
الوجهين وان قلنا بالجديد قال لما رد في لا يغزم الموكل الدين حتى يحلف  
النحر فاذا حلف عزم وصار المقر خصاله ويلحقه ايضا ان دام على اقراره  
ولا يسقط عنه الميراث المميز برادى ولو شهد احد الوارثين بدين على  
الميت فعلى الجديد يقبل شهادته وعلى القديم لا ستوا كانت الشهادة قبل  
اقراره او بعده وقطع العراقيون بالقبول وعن القفال انه قال سمع  
شهادته قبل اقراره واما بعده فان قلنا يلزم الجميع في حصته لم  
يقبل الا قبل اقراره وانما يثبت وعلى هذا الواح في شهادته لفظ الشهادة  
عزى لراى بنان قال القفال في هذا الشهادة فهو كما لو قد مر  
لفظ الشهادة فيحتمل ان يقال لا يقبل هو ضعيف ولو اقر احد برنين  
بان اياه اوصى لزيد بعشره وادركه من قبله لا اقرار بالدين فعلى القديم  
سقوط العشرة كلها ثلث نصيب المقر وعلى الجديد يتعلق نصفها بثلث



نصيبه ولو اقرأه ما انه ادعى له ربع ماله واذكر لآخر فعلى المقر دفع ربع حصته الى الموصي له ولو ادعى انه ادعى له بعين من ماله فصدقه اجد الوادئين دون لآخر فان كان قبل القسمة فنصيب المقر من العيز فصرف الى المدعى وان كان بعد كان وقع العيز فنصيب المقر فعليه دفعها الى المدعى وان حصلت في نصيب المقر فله المدعى اخذ نصف قيمتها من المقر ولو شهد المقر للموصي له قبلت شهادته ويعزم للمشهد عليه نصف القيمة كما لو خرج بعض لراعيان مستحقا ولو اقرأه احد الشريكين العين بنصفها فهل يتر لاقراءه على المصنف الذي بيده او على الراعي فانه نصف ما في يده فيه خلاف بناء بعضهم على القولين المتقدمين فان النوفى اقرأها لراعي واذكر غيره ان الثاني اصح **المال عشر** اقرأه بانه ليس له واذن لا اولاده هو لا ووجه هذه قال الشيخ ابو عمرو ابن الصلاح ثبت حصرو دنته فيهم باقراره كما يعتمد اقراره في اصل الادب نعم في حصره فانه من قبيل الوصف له هذا هو الظاهر وفي فتاوى القاضى ما يدل عليه **الرابع عشر** قال الرواى لراعى اذ دعا النسب ان يقول مدعى الابوة انت ابنك ويقول مدعى النسب انت ابني ولو اقرأه لراعي انت ابنا ابنا ابوك صحت الدعوى حكما وان فسدت اختيارا **الخامس عشر** لو قال نصف فلان ابني وابني هل يكون اقرارا بنسبه قال الرواى في ذلك الذي يحتمل وجهين

### كتاب الغاربه

الافصح فيها تشديد الياء وجوز فتحها وفيها قولان شهرهما نقلا اباخذ لا شفاع بالاعيان التي حل لراعي شفاع بها مع بقا عينها وثانيهما انها هبة المانع مع استيفاء ملك الرقبة وهي مندوب اليها لكون تقدم في كمال الصلح ان القديمر انه يجب على الجار اعادة جداره لو وضع الجذيع وافتى ابو عبد الله الزهري بوجوب لراعي اعادة جداره اذا كتب صاحب كفاي الحديث اسم من سمعه ورواه في كتابه وسمعه او كتب باذنه ان يجب

عليه

274  
عليه انما ربه لم يكتب لسخة السماع ووافق عليه بعض الخنفية والمالكية **والنظر** في اركانها وفي احكامها وفي فصل الخصومة فيها **النظر الاول** اركانها وهي اربعة • معيرة • مستعير • ومعاد • وصيغة **الرجوع الاول** المعير ومعتبر فيه ان يكون مالكا للمنفعة غير محجور عليه في التبعات فدخل فيه من ملك المنفعة دون الرقبة باستجاره او وصيته فله ان يعير ويخرج المستعير فانه ليس له لراعي في اصح الوجهين ولعلمها مبنيان على القولين المتقدمين وطردنا بعضهما في لراعي وهو بعيد ولو اذنا المعير للمستعير ان يعير جارا فان سمي الثاني خرج لراعي بالاعاق منها ويرى من صانها ولا رجوع له فيها واذا ادها المالك عليه لم يبرأ بل هو كالوكيل في لراعي وان لم يستمه فالاول على استعادته والثاني مستعير منه ولذا الرجوع متى سنا فاذا ادها الثاني عليه **الرجوع** باهلية التبع الصبي والسفيه والمجنون فلا يصح اعادتهم وليس للمالك اعاق ولله الصبي للمخدومة قال النوفى وهو محمول على خدمه مقابل باجره اما ما كان محتمرا لا مقابل باجره فالظاهر والى مقتضيه افعال السلفان لا يمنع منه اذا لم يضرب بالصبي وقد مر في الحجر نحوه وقال الرواى بجوز ان يعير ذلك الصبي لخدم من يعلم منه وقد مر في الحجر انه لا يصح من السفيه اعاق نفسه عن الغزاة وعن الماوردى انه يجوز ان يبرع بيده اذا كان عمله ليس مفسودا من كسبه لا يستعاده عنه بماله ولا على الكاتب اعاق ماله ولا يدينه بغير ذنبيته **الرجوع الثاني المستعير** قال الغزالي ولا يعتبر فيه الا ان يكون اهلا للتبع عليه وكانه اذا ادها له التبع يعقد بشتمل على ايجاب وقبول فخرج الصبي والمجنون والسفيه والمجنون فلا يصح لراعي منهم الا ان يبرع اهبة منهم وان كانوا اهلا للتبع عليهم في الجملة كالمأمر لغيره وعليه ان السفيه اهل للتبع عليه بالوصية والهبة فانما يصح منه باذن وليه على الصحيح وما يستل ان على ايجاب وقبول منه ولا يصح لراعي



منه على ما دل عليه كلامهم وصرح به المحامي ومحل لا مضايقة الضمان وقال  
 الماوردي من صح منه قبول الهبة صح منه طلب العارية ومن لا يصح منه  
 قبولها لا يصح منه طلب العارية وأورد عليه الشافعي وهذه العارية  
 مضمونة بثبات خلاف صحة استيعان العبد بنا على الخلاف في صحة  
 الهبة منه ولا يمنع إثبات الضمان في ذمته بتبع به إذا عتق كما إذا  
 اشترى شئ في ذمته وهو كالحلاف في صحة ضمانه بغير أذن سيده  
 وعبارة الغر لا يقتضي المنع منه ما على الجدي فلا نه لتسل أهلا للشرع  
 عليه بالإيمان وهو المراد هنا وإن كان أهلا للشرع عليه بالاسقاط  
 والأصا كالصبي في السفينة وأما على القديم فلا نه لا تملك مملوك غير سيده  
 على المشهور وقد قال القاضى في البغوى إذا استعاض العبد بغير إذن  
 سيده فذلك في يده ضمنه في ذمته يتبع به بعد العتق فإن صدقه  
 السيد فهو كمن المعاملة وقال الما إذا استعاض بغيره ضمنه في رقبته  
 بخلاف ما إذا اشترى شئ فذلك في يده وفيه نظر فإن مقتضى عدم  
 صحة برأهارة منه عدم الضمان في رقبته ومقتضى ما قاله في السفينة  
 لو استعاض بغيره فذلك في يده ضمنه في ماله لأن كل موضع يتعلق بالضمان  
 برقبة العبد يتعلق بالسفينة وعكسه على ما تقدم في البيع ويجوز  
 للمشتري استيفاء المنفعة بنفسه ويكيله فإذا استعاض عنه لغيره  
 لم يكن بحاجة فإرسال وكيله كان له أركابه إذا كان مثله أو دونه  
 وكذا زوجته وجاريته وعبد له ولذلك لا يضمن ويكيله ذابته إذا  
 تلفت بغيره عند إرساله في حاجته من غير رقبة للرسالة في مالها إذا  
 استعاض وأصل المزرع في كلام القاضى في أشهر خلافه في القاضى  
 ويجوز استخدامه في الضيافة لأن مسعفه عائد إليه **الركن الثالث**  
**العارة** ويشترط فيه شرطان **أحدهما** أن يكون مضموعا به مع بقاء  
 عينه كالعبيد والدور والنبات والأواني والدواب والآلات فلا  
 تجوز عارة لا طعمة لأن منفعتها لا تستهلك كما في عارة الدار

والدنانير

والدنانير وأخبارهما ثلثه أبعد أصحها المنع والثالث يصح عارة ما دون  
 أخبارهما وهو ما أورد الماوردي في القاضى والإمام وحري الوحيان  
 في استعارة الخنطة والشعير وظايرها وهل الخلاف فيها إذا عتقنا  
 الأمانة للرب من أم عند برأطلاق قال الرافعي الأسبق الفهر من  
 كلامه أنه في حالة برأطلاق فاما إذا صرح بالرب فبعضه أن يصح وبه  
 أحاب في النية لكنه يتفرع على صحة برأعارة فطلقا إذا اشترطنا  
 بيان حقيقة برأستفاد فلا بد من التعرض للرب من أو غيره وسيا في الخلاف  
 فيه **قلت** ودان الخلاف فيما له وجهان انتفاع إما ما ليس له الوجه  
 أحد فيتعين فطلقا قطعا وهذه له وجهان وليدق ولا ما في هذا في  
 برأعارة إذا لا بد فيها من تعيين حقيقة برأستفاد فانما بطلانها فقي ضمان  
 الغير وجهان أصحها على ما ذكره الرافعي نعم لأنها غايته فاسد **والقاسم**  
 في العتق وحكم الصحيح في الضمان وعدمه وثانها لا وصحة برأمام  
 في موضع فلو تصرف في الدارهم أو الطعام أو أكله فان قلنا أنه في  
 يده أمانة ضمنه فإن قلنا أنه مضمون فالمتولى هو كالمستعاض  
 ثوبا فابلا به بالإستعمال فاما إذا تلفه باحراق أو الغارة فبحر ونحوه فلا  
 خلاف أنه ضمنه **الشرط الثاني** أن يكون المنفعة مباينة فلا يجوز  
 عارة آلات الملاهي ولا الجوارح لا تمتنع فان استعاض دوطي كان رأينا  
 ولزمه الجدل على الصحيح أن كان غاما وإن كان خاهلا عزروا الكلام في  
 المهر فقدم في الرهن فاما عارة الجارية للاستخدام فان عتق من  
 امرأة أو محرم بنسب أو ماهرة أو مضاع أو من وجهها جاز وأن عتق  
 من أجنبي فان كانت مضمونة لم يجوز أن يرد من مستهاه كالكبيرة التي لا  
 تستمر في البقية والصغيرة فوجهها أحد ما المنع وجزم به الغزالي  
 في الوسيط وابن الصناعات وصاحب المهدب فيه وبانيهما الجواز مع الكرامة  
 وجزم به برأمام والراكية في الوجيز والقاضى وجهه العرايس ومنهم  
 صاحب التبيين فيه وجزم برأمام بالجواز وجعل القهر من استعمالها



في الحلق والكرامة في استخدامهما في غير الحلق وجزم المادودى بعد هذا  
 الخلاف في غير الحيلة انهما ان كانت بحيث لا يميل الطبع الى موافقتها  
 بالجواز فان قلنا بحرم مجرت قال الغزالي هي صحيحة وان كانت محطوف  
 قال الرافعي ويجوز ان يقال بالفساد كاجارة المنفعة المحرمة ويشعر به  
 بما اطلقه المعظم من نفي الجواز. ويجوز ان استعارة احد اصوله  
 للخدمة وجهان اصحهما يجوز ذلك في كونه لانه يدره لاستخدامه  
 وبه جزم العراقيون في الغزالي فان فعل كونه لاستخدامه وثانيهما وهو  
 ما اوردوه القاضى في رد ما مر انه يحرم ومقتضى هذا القطع بفسادها  
 لان التجريم في عين المتعقد عليه ولو استعار لوفقه من الخدمة  
 جاز بل يستحب قال القاضى ابو الطيب ودون منحة وعلى القولين في  
 صحة استيجارة الخدمة وجهان كما في اجارة العبد المسلم من الكافر  
**والقول** ان المستأجر مملوكه ان يوجه لعينه بخلاف المستعير وذكره  
 اعان العبد المسلم من الكافر لما فيه من رد لال ولا يحرم تجر لال  
 الاجارة في قول وبه جزم جماعة منهم الرافعي فيل يحرم فجرم بجماعة  
 منهم صاحب التنبية والبرجاني وجميع من نقل عنهما في رد لال على  
 الاستعارة لغير الخدمة والناظر على ترسعة لهما والمخاطبة الكرامة  
 فيها اذ التجريم المعير اذا كان مستلما دون المستعير بناء على ان احكام  
 الاسلام لا تجرى على الكفار. ويحرم على الحلال اعادة الصلح من المحرم  
 هذه عبارة جماعة وجهان اخر من انه لا يجوز استعارة الحرم الصلح  
 والاولى يقتضى بوجه التجريم على المعير فيحمل في حرم لانه اعانه على  
 المحرم ويحمل ان لا يحرم كما لو باع من لا يملكه الجماعة شيئا في وقت الشدة  
 لمن يملكه وفطره فالو كان مثا المرأة ففطره في مفارقه من بعد شرعى  
 والزوج صايم هل يحرم عليها تمجنه من الوطى وفيه وجهان ثانيان  
 فلو فعل فلف في يد المحرم لزمه الجزا على الله تعالى والقيمة لما كسبه ولو  
 اعاد المحرم خلا لا صيدا فان قلنا يرد ملكه عنه بالاجرام فالغاية

باطلة

279  
 باطله ولا ضمان وعلى المحرم الجزا ان تلف في يد الحلال ان قلنا لا  
 يرد لصحت الاغارة وعلى الحلال القيمة ان تلف له بيد غيره ولا  
 جزا على واحد منهما **وهذه** الغاية متصوفة في حيا والوجش وبقر  
 الوجش **الرد** في جواز اعارته كما يجوز اعارته وما لا يجوز  
 اعارته لا يجوز اعارته الا الفحل للث والالا الدراهم والدنانير  
 فانما يجوز اعارتها وفي جواز اعارتها خلاف. وهذا على طريقتين  
 وكذا كلب الصياد يجوز اعارته وفي اعارته وجهان وكذا اعارته  
 الفحل لربط السفن واليهام وفي اعارتها وجهان وكذا اعادة الجسد  
**فروع** الاول لو دفع الى رجل شاة او بقرة وقا لملكك ذرها ونسبها  
 فهي مبيدة فاستدرك ما حصل في يده من الدر والنسل كالمقبوض بالهبة  
 الفاسدة وفي ضمان وجهان والشاة مضمونة عليه بالعارية  
 الفاسدة ولو قال تحت لك ذرها ونسبها او اعترتها لم يفسد بذرها  
 ونسبها فوجهان اخذ بما لا يجوز كما لا يجوز ايجارها لذلك كما لو قال  
 ملكك ذرها ونسبها وهي مبيدة فاستدرك وثانيها يجوز والا باجحة  
 صحيحة والغاية صحيحة وبه قال جماعة كبرى وصحاح النوادي وغيره  
 وقال القاضى الطبري وابن الصباغ لا ينبغي ان يكون في ذلك خلاف  
 وقالوا فصل الشافعي على صحة رد ولا يلزم بل هي مبيدة مستحبة ورد بها النص  
 قال الرافعي وعلى هذا قد يكون لا مستعان لاستفادة عن خلاف رجحان  
 دسبغى ان يرتب الخلاف في لفظ رجحان على الخلاف في لفظ لا باحة  
 ان منعناه في رد باحة ففي الاغارة اولى وان اجراه فيها ففي رد اغان  
 وجهان واغان لا يستجار لاخذ ثمرتها كاعارة الشاة لاخذ لبنها  
 ولو قال ملكك ذرها ونسبها ادعتها لك على ان تغلفها قال البغوي  
 هو فاسد والغلف بازا اجرة الشاة وثن الدر والنسل في الشاة غير  
 مضمونة عليه يحكم براجان الفاسدة والدر والنسل مضمونان لحكم  
 الشر الفاسد كالودع كسرة لا سقا واخذ الكوز ليشرب فستفط



من يده وانكسر ضمن المالا لانه اخذ حكر الشرا الفاسد ولم يضمن الكوز  
لانه في يده حكر برجارة فاسد **قال** لو اخذ حكر فاسد بجارة فالتجارة  
لحجضانه والمالك المقتوض حكر الهبة الفاسدة ونقل ذلك عن شجرة  
ايضا في فتلده وكل الحكر كوز الفقاع في الصورة ونقل عنه في  
باب برجارة منها ما اذا كان شرب بعوض ان المالك انصب قبل ان  
يشرب ضمن المالا وان سقط الكوز بعد ما شرب لم يضمن بقية المالا لانه  
امانة وانما الضموم عليه قد وما يشرب ونقل عنه انه قال مرة اخرى  
اذا استقى بجارة فان شرب بعض المالا بالباية امانة في يده لانه ابا حه  
له كله كما لو باع له طعاما فاكل بعضه وهو الباية امانة في يده وكذا  
قاله المتولي وقال البغوي **قلت** ينبغي ان يكون من ضمانه كالمقتوض  
بالهبة الفاسدة قال القاضى لا فرق في ذلك بين ان يكون قد ركب  
الشربة بعد اذ على ان يده لهاله بعد ذلك او كان مسقى كل يوم وماخذ  
الكسرة يوم الجمعة او اخذ مطلقا وعادته ان يستقى بجارة وقال  
المتولي ان انكسر الكوز بعد الشرب منه فان كان بعوض فالكوز يضمن  
دون المالا وان لم يكن بعوض لم يضمن بقية المالا فان الماخوذ على سبيل  
العوض القدر الذي يشربه والباية في يده امانة وعلى هذا الواحد  
غيره ليستري بضقه بطلك عنده لم يضمن المصنف بجرارة لانه  
يضمنه بشرط الضمان **الثاني** لو دفع قارورة الى رجل ليستري منه  
ذهبا ونجسه فيها ووضع في الميزان ليزن فاستحل الحل وانكسر  
القارورة قال القاضى مره لا يجب ضمان القارورة على المالك كما مر في  
الكوز **وقال** اخرى يجب صحة المغوى كمن استلم في حنطة وبعث  
الى المسلم اليه خواتم يصيبها فيها ففعل ونقلت يضمنها المسلم ولو تلفت  
بعد صبا له لم يضمن في هذا الواشري ثم دفع فيصيب فيها فانكسر  
في يده يضمن لانه لم يخرج عن ضمانه لم يستلم ولو استري فيها وبصنه في  
وعا البايع ثم بعث اليه وعما من عنده ليصنعه فيه فتلحق الوفا في يده

البايع

البايع لا يضمن **وقال** مرة اخرى اذا اشترى حنطة ودفع وعما الى البايع  
ليجملها فيه نظرات كان البايع معينا فلا ضمان وان كان في الذم  
سما او فرضا كان الوفا معتمونا كالعادية ولو قال للبايع اعرض وعما ان  
وجعل المبيع فيه والبيع معين يصير الوفا عادية على المشتري اذا جعل  
الطعام فيه امانة في يده ما لم يملكه لو تلفت في يده فالتضمنه المشتري  
**قال** المغوى ولو ابيع له طعاما فاخذ لياكله سقط من يده ونقلت  
او اخلسته حرة فهو لضمنه ينبغي ان يكون كالمقتوض بالهبة الفاسدة  
لانه في الصورة دفع اليه على ان لا يرجع **الثالث** لا يشترط تعيين  
المستعاري حيزا مستعاره فقال جل لزيد وابا عرضي ذاة فقال  
خذ ما تحب من برصطبل فاخذ صحت الاعارة قاله المتولي **الركن**  
**الرابع الصيغة** الدالة على لزوم في الاستفاعة ومها طر **واحد**  
للغزالي لا بد من لفظ من جهة المعبر الى على لزوم في الاستفاعة  
كقوله امرتك او خذ له سمع به او خوه ولا يعتبر من جهة المستعير  
لفظ وانما يعتبر القبول اما باللفظ او بالفعل كالحق الداه وركوبها  
كأن في المباح له **والطريق الثاني** وهو ما اوردته المغوى ان المعنى للفظ  
من احد الجوابين والفعل من الآخر حتى لو قال للمستعير اعرض ذاة  
المالك اليه فحج لا عارة **والثالث** وهو ما اوردته المتولي انه لا يعتبر  
فيها لفظ من واحد من الجوابين حتى لو رآه عارفا اعطاه عليه ما يلبسه  
من العارية وهذا لو فرض لصنفه سباطا او حمة او حمة او العي  
اليه ومثادة فجلس عليها او استلمه بتمائة ذاة كان ذلك عارية  
مضمونة وكونه في ذاة المالك لا يمنع من ثبوت يده عليه حتى لو وقع  
منازعة في الغرض ونجوم كان القول قول الجالس عليه بخلاف ما اذا  
دخل فجلس على الفراش الميسوط لا يجعل مستعيرا سوا جلس المالك عليه  
ادلا بخلاف في اعتبار لفظ من المعبر التفات على الخلاف في ان  
العارية هبة او ابا حة فان ابا حة لا يشترط فيها لفظ على المذهب



كان في المائدة الملقى وتقديم الطعام للصيف الثياب بالقرينه وعلى الطريقة  
الاولى العادية خارجة عن هذه الاعيان في عدم اعتبار القبول  
المعوي و عن اباية الطعام في انفسادها الى الخاب وقال الما فدي  
انها تم بطلب المستعير واجارة المير باقيا من ادا ان بالقض فوفق  
المهبة في انها لا تتم الا بالقض ومخالفتها في صحة اقباضها بالاذن  
فان المهبة لا تصح الا باقيا من المال وكيله **والفوت** ان قبض المستعير  
لا يزيل ذلك المير وعن ابي عاصم انه اذا استغنى بطرف الهدي  
المعونة فيها فان كانت الهدي بلا عوض فالطرف عارية وكذا لو لم  
تستعمله وان كانت عوضا فالطرف امانة كالاجارة فاسدة وان لم  
يجر العادة باطل فيه فاكل فيه صار غاصبا له **وهنا** بيه تمام التشبيه  
بالضيافة والاسببه الطريقة الوسطى **وفي الفصل** لو قال  
اعرتك جاري لمعير في فوسك فهو اجارة فاسدة فان استعمل كل منها  
دابة للاجرا وجعل عليه اجرة مثلها ولا يكون مضمونا في يده وكذا  
لو اعارة شيئا بعوض محمول كما لو اعارة دابة ليعلمها او ذراع  
ليطبخها او ليشح بلجها كذا قال الرازي وكلام القاضي مخالف في  
مسئلة الدابة فانه قال اذا استعار دابة فعلم المستعير علمها وشيئا  
عما يقبها للحر والبر وتنقيها وان استعار عبدا فعلمه طعامه وشرايه  
وحفظه عما يوجب الجحد وحته على الصلاه ولا يصير هذا لا عيان  
في حكمه بل اجارة بهذه الوفاق انتهى وكذا لو كان العوض معلوم والمدة  
محمولة كما لو قال اعرتك ذابتي بعشرة دراهم او لمعير في ذابك شهرا  
وفيه وجه اما عارية فاستدع فمحمول العين مضمونة عليه ولو اعارة  
نوبا قيمته خمسة على ان يعينه عند بلغه بعشر فالحمسة الزائدة  
كالعوض الفاسد مضمون اجارة فاسدة او كثر فاسد في اربعة  
يكون اعارة فاسدة فيه وجهان وان جعلناها اجارة فاسدة  
في وجوب الاجرة محسرا في كل عارية فاسدة ولو ذكر عني ضا

معلوما

معلوما ومدة معاومة كما لو قال اعرتك هذه الدار شهرا من اليوم بعشر  
دراهم او لمعير في ثوبك شهر من اليوم ففي كونها اجارة صحيحة او  
عارية فاسدة وجهان فنظر الى الملقط او المعنى لو دفع رجل الى  
اخر دراهم وقال اجلس في هذه الحانوت واجتر فيه لنفسك او بدرا  
وقال ازرعه في هذه الارض لنفسك فالحانوت والارض عارية  
مضمونة والدراهم والبذر هل يكونان هبة او قرصا فيه وجهان  
كما تقدم فيما اذا قال لا استر لي بدرا ملك خيرا هل يكون قرصا او  
هبة ولا بد ان يكون المستعير معينا ولا يشترط ان يكون عارفا لياقت  
**فصل** حد الغرل المستعير بانه كل طال بالخذ المال لغرض نفسه من  
غير استحقاق **بقوله** لغرض نفسه يخرج به المودع والوكيل ونحوهم  
فانهم اخذوا لغرض المال لا لغرض انفسهم **بقوله** من غير استحقاق  
يخرج المستاجر فانه باخذها لغرض نفسه باستحقاق **واعرض عليه**  
بالعارية قد يؤخذ من غير طلب بان يئدي المير بها وقد يؤخذ  
المعار غير محمول كما لو اعارة كلبا يصيده وقد نرى عن الاحد  
كما تقدم فيما اذا فرش له بيتا طالع لجلس عليه وسقصر بالواض بالقرارض  
والمرتفع بالمقرض والميتب **وكلا** ان يبقا للمستعير من وضع  
يده على عين بالاذن لتسفع باستعمالها من غير استحقاق ولا غلاما  
**ويخرج** على ذلك مسائل **منها** لو حمت دابته فادكها رايها وضها  
او ادسل رجلا في شغل له وادكبه دابته او كان له على دابة متاع  
فغيس فادكها انسانا فوقعه احراذ المال او كان معه ذاب كثيرة في  
الطريق فادكها الدابة المستعارة ولجدا لم يفظها لم يكن مستعيرا فلو  
تلف في يده من غير تعلم يضمن **ومنها** لو وجد من اعيان في الطريق  
فادكبه فخر الى الله تعالى من على المشهور سوا التمس منه الا ركاب  
او ابتداء صاحبها به وقار لرا ما راي انه يضمن وتبعه الغرل ولو اركب  
المالك الراكب دينا معه مسئلة او بغير مسئلة او ادبه معه في شقيقه



م  
فصل في الدابة او السفينة تحتها وعلى الردف نصف الضمان وما لم  
والخيل الى ان لا يلزمه شيء وعلى ما قاله ليرى صاحب لو وضع مناعه  
على دابة غيره بغير اذنه وامره ان يستيرها بفعل كان صاحب المناع  
مستعرا او كان المناع مضمونا على صاحب الدابة ولو كان لاحد الرقيقين  
في الشتر مناع وللآخر دابة فقال صاحب المناع للاخر احمل مناعي على  
دانتك ففعل كان صاحب المناع مستعيرا وقال البغوي في الفتاوى  
عندي ان صاحب المناع لا يضمن لان الدابة انما يجب بالاستعمال ولو  
باليد لا جاز ان يجب بالاستعمال لانه ما دون فيه ولا باليد لانها في  
يد مالكها وليست لانه استعان به في نقل مناعه وذلك لا يقتضي  
ضمانا كما لو كان لوديعه واحفظها في ذا الصندوق فمضت  
لا يضمنه وقد قال الفاضل لو استعان بغيره وحارته في نقل مناعه  
لا يضمن واحدا منهما قال لو استعان دابة ليعمل علمه ما ساعه في الموضع  
فقال المعبر لعلامة احمل المناع على الدابة واذا مبدى فحملته وطلعت  
في الطريق يضمن المستعير اذا حمل المعبر على المناع باذنه ولو قال له  
صاحب الدابة اعطني مناعك لاصنعه على الدابة كان مستورا على  
المناع ولا يضمن صاحب المناع الدابة **ومما** لو اودعه ثوبا وقال  
ان سبت ان تلبسه فالتبسته فهو قبل اللبس وديعة وبعد عارية  
مع مونة وفيه وجه انه يضمنه قبل لبسه **وعان** **الاول** لو  
استعان دابة ليركبها الى موضع اذا اطلق ففعل له ان يركبها في رجوعه  
فيه وجهان وعلى كلا الوجهين لو جاز والموضع الذي استعان اليه  
فهو متعبد عاص من جنس المخافة وعليه اجر مثله دهانا واياها  
اليه وفي لزومها منه الى الموضع الذي استعان منه وجهان فان قلنا  
يلزمه فليس له الرجوع الى ذلك الموضع بل يستلمه الى الموضع الذي  
استعان اليه على الصحيح في انه يجوز للمالك اخذ منه ويقرب  
منها مستاء في القسم وهي اذا سافر فواحدة من سنيانه بالقرعة

ثم زاد ثمانية في الذي سافر اليه على مقام المسافر من فانه يقتضي ان  
زاد على حد المسافر ثمانية ثمانية وفي لزم قضاء حد الرجوع وجهان  
وبما سأل الفاضل عليهما **الباب** استعار صندوقا فوجد فيه دراهمه  
فهم امانة عنده كالثوب الذي طارته الریح الى اربع اطلقه الرافعي  
وقيد البغوي بما اذا لم يعلم به المستعير وقال الفاضل في ثوابه الدائم  
امانة في يده لا يضمنها الا بالنقص ستوا كان المستعير علمها او جاهلا  
قال ولو قلبه ولم يعلم ان فيه دراهم فصاعث ضمنها لتلفها بفعله  
**النظر الثاني في احكامها** وهي ثلاثة الضمان واياحة الاشفاق  
وجواز الرجوع **الاول** الضمان والادام في ضمان الرد وفي ضمان  
العجز ومعنى ضمان الرد ان مونة ردها على المستعير واما ضمان العجز  
فعناه ان العجز مضمونة عليه بحيث لو تلفت في يده بافة سواه بقصير  
او بغير تقصير بفعله او بفعل اجنبى لزمه بدلها ودوي بعضهم قول  
عزيمانه لا يضمن اذا لم يتعد ولم يثبت كثر وزر لو استعار بشرط ان  
دحو المستعان امانة لغا الشرط ثم ان العارية ان لم يخلف قيمتها  
من يوم من متعارق الى يوم التلف فذلك وان خلفت فان كانت  
يوم التلف اكثر ضمانا بها وان كانت يوم القبض اذ في اثنا المدف اكثر في  
حقيقة ضمانها لثمة اقوال وقيل اوجه احدها يضمن باقصي قيمتها من  
يوم القبض الى يوم التلف وعلى هذا اذا ولد ثا لجارية او البهيمة  
المستعارة في يده فتولد الولد مضمونا عليه وانها يضمنها بغيرها  
يوم القبض واصحابنا يضمنها بقيمتها يوم التلف كما اذا تلفت من غير  
استعمال وجعل التويل محل الخلاف اذا كان النقص بالحفاظ السوف  
فان كان نقصا في القيمة لنفسه بان راجزا بالاستعمال من قيمة يوم التلف  
قطعا وقال الامام ابو جهم مع ملاحظة عدم ضمان راجزا لما حقه  
بالاستعمال ان يقول اذا اشترى الثوب ونقص بالاستحقاق ففي قول  
بجبر قيمه ثوب مستحق باقصي قيمته من يوم القبض الى يوم التلف وفي



قول يجب قيمة ثوب مستحق يوم القبض في قول يوم التلف لكنه  
استبعد في كتاب الصداق وعلى القولين خير من لا يكون ولد العادة  
الحادث في يد مضمون فابل هو اما نه شرعية كالثوب الذي القته  
الرجح في اياه ان تلف قبل الممنوع منه لم يضمنه وان تلف بعد التمسك  
وطالب المالك ضمنه وان كان بعد وقبل الطلب فوجهان اظهرهما  
انه يضمنه **وهي** التي ان الوجهين على الوجهين في ان ولد  
الحياوان المجعول صدأ في اذ تلف في يد الزوج قبل القبض وقبل ان  
ضمانه ضمان يد هل يضمنه ان قلنا يضمنه ضمان ولد العارية وان قلنا  
لا فلا ذكر العراقين والمتولى الخلاف في الولد ولم يبنوه على قول  
التفدية **واما** الولد الموجود عند من عارة اذا ابتع امه فقالت  
بعضهم لا يضمنه قطعا وبه اثنى الفاضل في البعوث ومنهم من سوي  
نعمها في اجر الخلاف **وهذا** كذا اذا لم يصد من المالك في وضع  
اليدين على اليد وليس له استعماله قطعا والخلاف التقديم في ضمان  
المستعار جاز في ضمان الماخوذ على وجه السوم والصحيح كالمصحيح  
لكن برامه صحيح فيه ضمان قيمته يوم القبض وضم صاحب المهاد  
العين المستعارة لا منقومة وذو صفت القولين والذو الثالث  
والثاني عليه وقال يضمنها على القولين ولا يضمنها وعلى الصحيح  
بقيمتها يوم التلف او امسك كل من حقة ان المصلحة لا يضمنها  
بما مع بقا عينها فلا يصح اقرارها وصورة ابنه في عصره فما اذا  
استعارها كبره **وهذا** قلنا فيما اذا تلفت العين بغير استعمال  
فان تلفت به كما لو دلى الثوب باللبس فوجهان اوضحهما انه لا يضمنه  
وثانيتها يضمنه وفيما يضمنه وجهان احدهما وهو المذخور في النهاية  
انه يضمنها بجميع اجزائها وعلى هذا الوجه في القيمة الا قول المقلد  
واصحها انه يضمنها في اجزائها في النقود **واما الاجل** فان تلفت  
بالاستعمال فلا يضمنها اذا تلفت بالاستعمال على المذهب وفيها وجه

يعبد

يعبد وان تلفت بغير الاستعمال فوجهان اوضحهما انه يضمنها وان  
تلفت باستعمال غير ما ذون فيه ضمنها قطعا كما لو اعان قبيصا ليلبسه  
فانزعه او حمل فيه امتعه او ليلبسه في الحار فاستدام لبسه وهلاك  
الدابة بسبب الرجوب والحمل المعنأد كتلف الثوب باللبس ويعينها به  
كما تحاق اجزائه فلا ضمان فيها على الصحيح ولو حصل ذلك باقعة تمامية  
وجب لضمان قطعها عن ضمان العقال انه لو خرج ظهرها بالحمل وتلفت منه  
يضمن سواء كان متعديا بالحمل او لا لانه اذا نزل بالحمل لا في الرحلة ورجعها  
لا المالك لا يخرج عن ضمان لتولد السارية من مضمونها والرافع بهذا  
في الحمل الذي ليس متعديا به جواب على جواب الضمان في صورة الاستحقات  
كذا قاله برامه قال الرضا في اذ تلفت اذ استعارت المستعار تلفت في  
في الضمان كما تحاق بعض اجزائه جميع ما تقدم فيما اذا استعار من المالك  
فاما اذا استعار من المستأجر او الموصى له بالمعقعة ففي ضمانها اذا تلفت  
بغير غير غرض وجهان اوضحهما لا يضمن وثانيتها يضمن وقال القاسمي لا  
علط قال البعوث في الرافعي ومونة الرد في هذه العارية على المستعير ان  
رد على المستأجر وعلى المالك ان رد عليه المستأجر واطلق المتولي  
القول بان مونة الرد على المستعير قال البعوث ولو استأجر شيئا باق  
فاستدق فاعان فتلغ يضمنه المستأجر لانه فعل ما ليس له والقراء  
على المستعير واذا استعار المعصوب من الغاصب فتلغ في يد عمر المالك  
من ضمانها قيمة يوم التلف وقرار الضمان على المستعير ان عمره لم يرجع  
على الغاصب وان غرض الغاصب رجوع عليه فان كانت قيمته قبل يوم  
التلف كثر فان كانت الزيادة في يد الغاصب طولب بها دون المستعير  
وان كانت في يد المستعير فان قلنا العارية تضمن ضمان المعصوب ضمنها  
قيمة يوم التلف وان قلنا لا يضمن ضمان المعصوب ضمان الزيادة  
كضمان المنافع يرجع بها اذا تلفت في يد كذا قاله الرافعي وحكي  
للفاضل الطبري وغيره مولا اخر انه لا يرجع بها وقالوا كما القولين



اذا اشترى عينا ثم ظهر استحقاقها وكان له من اقل ما عن منه المستر  
 هل يرجع بالزيادة لانه لم يدخل الا على ضامنه بالتميز لانه دخل على ضامنه  
 في الحيلة **واما** المنافع فله ان يطالب بها انما ساء الغاصب لانه ضامن  
 والمستعير لانه مستوف فان لم يرد من استوفاه بل بلغه يد يرجع  
 بها على المغضوب وان كان استوفاه فقرار الصان عليه في الجدي  
 فيرجع المعير بها عليه اذا اعزها والقدر منها على المعير فيرجع بها على  
 المستعير اذا اعزها ولو استعار من المستعير من الغاصب كان ضامنا  
 المستعير من المستعير فهو كالمستعير من الغاصب والا فان غرم قيمه  
 العر لا يستقر عليه بل يرجع بها على المستعير ورجع المستعير على  
 الغاصب **واما** قيمة المنافع فيها القولان **والا** ان لم يورطوا بطلوا  
 القول بان العادة تضمن بالقيمة والقولان الفاضلان لما ورد في الريان  
 والشيخ ابو اسحق في المصنوع فان كانت مثليه فان قلنا بغير  
 المصنوع تضمنها باقصى القيمة لزمه مثلها هنا وان قلنا بقيمتها يوم  
 التلف تضمنها بالقيمة **فري** **الاول** لو استعار عبدا عليه ثياب  
 لا يجوز ثيابه مع نمونه عليه على الصحيح لانه لم يأخذها لنفسه  
 بخلاف ما اذا استعار دابة عليه اكل فانه يضمنه قال البيهقي  
 في القنادي ويحتمل ان يقال يضمنها لانها حصلت في يده بسبب ضمان  
 و ثياب العبد المستأمن كيثاب المستعار على الصحيح انه قصصون  
**الثاني** قال الماوردي لا يجوز للمعير ان يأخذ العادة منه وهذا لا ضامنا  
 لا بها لا يصح ان يلا عيانه فان شرط فيها ذلك بطلت والخذ  
 المستعير ضمنها وفيه ما في المنفعة وحدها فان كان في كل عار به بطلت  
 بشرط بطلها **فري** قال الشيخ عزم الدين بن عبد السلام لو اتفق على  
 قيمة المستعاري يوم القبض واختلفا فيها يوم التلف لم يحل اطلاق  
 القول بتصدق هذا او هذا بل يقال ان حصن من الزمان ما يغني  
 المستعار من الزيادة المفضية لزيادة القيمة كالعبد والدابة الصغرى

بجران  
 تمام الكلام بعد عشر  
 ورقه لغيره  
 من الجمل

ولو كان فقص الطائر بدار فتعاطا لردده في الدار حتى وجد فرجه  
 خرج منها فهو مائة اصال الطائر ان قال العرائفي والعبد الذي لا يميز  
 كالحجرون وخضع بعضهم الحاقا لعبد المجنون بالمهيمه بنا اذا لم يكن له تمثيل  
 اضلا وقال ان كان له تمثيل خرج على الخلاف بان عده عمدا **الفري**  
 ان قلنا يضمن اذا ذهب في الحال فلو كان حين الفتح في اقصى القفص  
 فشرع عقبه في المشي فيه الى ان خرج فطار قال الفاضل وكذا لو طار  
 عقب الفتح ولو دعت هرة عقب فتح القفص دخلته وقتلت الطائر  
 ضمنه اية اذ ان كان القفص معلقا فانطرب بخروج الطائر فستقط  
 وانكسر ضمنه وكذا لو كسر الطائر في خروجه قادره انسان ضمنه  
 الفايح ولو خرجت الهيمه في الحالك اطلقت رزع انسان قال ابن رجب ان كان  
 بالليل ضمن وان كان بالنهار فلا كما في دابة بنفسه قال العرائفي والمأذون  
 والرد يان لا يضمن مطلقا خلاف ما اذا كان الفايح المالك لو جرح وحفظ  
 دابته عليه ولو كان شعير في جراب مسترد والراش والي خابنه جمار  
 مفتوح فالح راس الجراب فاكله الجمار في الحال ضمنه الفايح وقال الماوردي  
 لو حلى دابة مرسوطة عن قلع وشعير فاطلته او شترت افاه لم يضمنه  
 سوا النسل ذلك بالجمل او لا ولو هدم حائط رجل فدخل اخر واخذ المال  
 لزم القاد من ضامنا لحدار فقط دوز المالك لو امر طفلا او مجنونا بارسال  
 طائر في يده فادشله فطار فهو كفتح القفص عنه ان نقره او امر الطفل ان  
 يسفيره ضمنه وان لم يسفيره ولبث زمانا لم يضمنه وان طار في الحال فهو  
**فري** لو سقط طائر على حماره فنقره لم يضمنه ولو رماه في القوافض فقتله  
 ضمنه سوا كان في هوا داره او غيره اذ ليس له منع الطائر من حق الملك  
 ولا منع الشهم من المرور في هواطه اذ لم يضمن **الثالث** اذا فتح راس  
 الروي فتطارت قطرات من المايح الذي فيه شيئا بعد شئ وانزل اسفله  
 وسقط وذهب ما فيه ضمنه ولو فتحه وفيه جامد ففرب غيره منه النار  
 حتى ذاب وضاع فوقها نأجد ما لا ضمان على واحد منهما وهو اوجه



الما ورحى واضحا ان الثانية يه منه وجران فيها اذا كان رأس الزرق  
 مفتوحا فربما تسان منه النار فتسال وصناع ولو كان الذي ترب  
 النار الفايح ففي وجوب الصمان عليه طريقان احدهما انه على الوجهين  
 والثاني القطع بالصمان ولو سقطت الرق بفعل الفايح كما لو حده به  
 صمنه قطعا ولو اسقطت النار آخر الرق فالصمان عليه لا على الفايح  
 وهذا الواحد ما فيه في الخروج لما فتحه فذسته اخر يستعمل في الخارج  
 قبل التدليس على الفايح وبعد على التدليس كما في الحار مع الحار او على  
 معا خارجا حين فيه وجهان اصحهما اولهما ولو كان الرق مستطحا حين  
 فتحه فان ذلك ما فيه بفتح صمنه وهذا لو كان جامدا واطل على  
 الشمس وذا اذا كان في الشئ ثم حرم الرقان وذا في كونه حريمه في  
 اعتدال الهواء فاستدل الجرحى الى نفسه ومات وقيل ان كان المالك  
 خاضرا وامكنه التدراك فامر بفعل فلا صمان بخلاف ما اذا خرق ثوبه او  
 قتل عبده وامكنه الدفع فامر بفعل فانده ضمن ولو حلر باط من يمينه فخرقت  
 بالجل ضمنها وان عرفت بحدوث هبوب ريح فلا وان لم يظهر شيئا حدث  
 بحال العرق عليه ففي الصمان وجهان قال الرافعي وليكن له من ذلك في  
 مسئلة الرق اذا لم يظهر حادث لسقوطه وقال الما ورحى والردائي  
 يضمن في الرق خلاف هذا فان الما وجد المتلفات **فرع** لو اسند الحمال  
 الحشبة التي حملها الى صدره لسخر فان كان باذن رب الجدار  
 وقعت واللفظ ينافي التولية ان وقع في الحال ضمن الحال والافلا  
 وان كان بغير اذنه كان وقع الحائط ضمنه الحمال وان وقعت الحشبة  
 فقط حين وضعها ضمننا اللفظ وان كان بعد لم يضمنه كما في الرق  
 المغضوب **الثالث** ابيات البيد العاديه وهو الغصب واثبات اليد العاد  
 على مال غيره يفتى ضمنا انه معني احباب رده ووجوب بدله عند تلفه تحت  
 يده وذلك في حق كل مسلم وذمي حر وعتق بالغ الا سيده او صغير  
 عاقل او مجنون فاما الحر في فلا يضمن وان حرم عليه لانه مخاطب بالبروع في

الحكام

الاحكام دون الصمان وهو ينقسم الى مباشرة وتبسيب **فالمباشرة** وضع اليد  
 على الشئ وانزاعه بغير حق **والسبب** يكون في الادلاد والزوايد الحادثة  
 في يده فيضمنها الغاصب وان لم يطالبه المالك بها ويستنع من رده  
 ولا فرق في احباب الصمان باثبات العاديه بين ان يكون قاصدا للتعد  
 او مخطيا فيها ظانا انه كما لو وجد مالا لاصحى في رده ابيه فظن له  
**ومستثنى** من ذلك الصول كالم وامنا وسم فابهم لا يصفون بوضع السب  
 على وجه الصلحة **الخطا** اثبات البدي في كل شئ بحسبه ففي المنقول والمقل  
 من موضع الى موضع وهل يفتى في اثباتها بحضور ولا شفاع ورويت  
 الثامر كما لو اذبح مالك الدابة عنها وركبها ولم يستقها او اذبح مالك البساط  
 والبراس عنه وجلس عليه ان احفينا مثل ذلك في البيع الكفينا به هنا  
 وان لم تكلف به ثم واشترطنا المقل ففي لا كفنا به هنا وصير ربه  
 غاصبا وجهان اصحهما نعم وجزم المتولى فيهما اذا قصد لراستيل  
 وخصص الوجهين بما اذا لم يصداه وخصصهما ايضا بما اذا كان المالك  
 غائبا وجزم فيما اذا كان خاضرا سواء ازعجه عنه او لم يزعجه وحلت معه  
 عليه وقصد الاستيلا بانه بضمن **قال** الرافعي وقياس ما سياتي في نظيره  
 في العقار ان لا يضمن الا النصف يعني فيما اذا حلت معه عليه وقد  
 صرح به القاضي فقال لو جلس على بساط والمالك عليه فزجره فامر  
 بيجر ضمن بصفه قال المتولى وان جلس لا على قصد الاستيلا مع المالك  
 بحيث لا يمنع من التصرف في بساطه اذا اذ لم يضمن قال القوي  
 اذا جلس على بساط غيره لا على قصد الاستيلا لم يضمنه كما لو دخل  
 بساطا نه او صعد على شجرته قال وكل الورام لقطه في الطريق فوضع  
 يده عليها لم يضمنه الا ان يتحامل عليها **واعلم** ان القاضي ابا الطيب قال  
 ضمان الغصب عندنا معتبر بجمان القبض في العقد وقد تقدم في  
 البيع ذكر اوجهه في ان التحلية في المنقول لا رضى المشتري هل  
 من قبض الثمن انما تبصر بالنسبة لا نقل الصمان دون اذادة الضر



ومقتضى القول بانها قبض ان لحصل العصب بالاستيلا عليها دون نقل  
 فلو كان ذلك وجهها هنا وما تقدم في منقول ليس يد **اما المنقول**  
 الذي في يدك بوجه او نحوها فنفس افكاره غصب لا يقف على نقل **واما**  
 العقار فيضمن بانبات اليد عليه على سبيل العصب وهو اما ان يكون  
 ماله فيه او لا فان كان فيه حصل عصبه بسبب احدى اثباتي اليد  
 عليه بالدخول وقاينها ازالة يد المالك او بازعاجه واخرجه فمتى  
 اخرجته وزلها باهله ومتاعبه واستولى عليها استيلا مستفعا بها فهو  
 غاصب سواء قبل الاستيلا او لم يقعه يدك ولو سدر حيا من الدار ومنع  
 المالك منه دون باقيها فهو غاصب له دون باقيها فلو بولغ في يدك  
 ضمنه ولو بدم فزحل عنه او عن الدار لم يسقط الضمان لان يستأجر  
 المالك وان اذ عجزه واخرجته ولم يدخل في ذره الغزاة وهو ظاهر كلام  
 الامام ومقتضى كلام الماوردي انه لا يضمن وقال الراعي ان الذي يدك  
 عليه كلام الاصحاب انه يضمن ولم يعتبر الا الاستيلا ومنع المالك لانه  
 مقدم في التبع انه لا يعتبر في قبض العقار دخوله والتصرف فيه وانما  
 المعتبر التمسك من التصرف بالخلية وتسليم المفراج وان دخل ولم  
 يخرج المالك فان لم يستول ولم يقعه يدك استيلا كما لو دخل لفرج  
 او زياده غير اذن او لنظر لم يصلح له او يتخذ مثلها او لم يقعه يدك  
 لم تكن غاصبا وان حرم عليه ما فعله قال المتولي لكن لو تلفت هذه  
 الحالة قال بعضهم يضمن **قلت** وهو ما اورد ابن الصباع قال  
 والصحيح انه لا يضمن خلا والمنقول يعني كما اذا دفع كتابا من يدك  
 استعان لينظر اليه لا على قصد الاستيلا فانه لا يكون غاصبا ولو تلفت  
 يد ضمنه **والفرق** ان المدعي المنقول حقيقة وفي العقار حكمية  
 قال الراعي هذا الفرق كانه على وجهين والا فالوجهان جابران في  
 المنقول فان قصد الاستيلا واستولى صادف الدار في يدها فيكون  
 غاصبا فقهها هنا فله القاضى ومن مام وقال البند نجح لا نص للشايعي

في القمار

والاصحاب فيها والقياس انه يضمن تصرفها قال الشيخ يعني ابا حامد  
 لو قبل لا يضمن شيئا كان مدتها ولو كان الداخل صغيفا والمالك  
 قويا لا يعد مثله مستوليا عليها لم يضمن غاصبا لشيئ منها وان قصد  
 الاستيلا وان لم تكن المالك فيها فان دخل على قصد الاستيلا فهو  
 غاصب وان كان صاحب الدار قويا على الصحيح وان دخل لا على قصد  
 الاستيلا كما لو اعتقد انها ادنقسته فوجهها في ذكرهما الرواني **وضبط**  
 الامام الفصل بان طما يعد اهله والعرف استيلا باليد في العقار  
 والمنقول فهو غصب وما لا يعد استيلا كالحياولة بين المالك والمالك  
 بالحيث والاذعاج فليست بغصب وان جوزه الامر من جمع فيه الى القصد  
 قال ولو استولى على بيت من الدار ولم يغلط بالتمثيل اخذها معبر الى  
 البيت لم يصير غاصبا لها وممكن ان يقال ان قصد من سقاع بالدار كان  
 استيلا وان تعد رذرا استيلا او لم يظهر فليست بغصب وان اذن من مر  
 رجع الى القصد وخبر من رضى حرم الدار حتى لو عرفها سبل او علامها  
 دخل في يد ضمن قمتها **وقال الاول** لو غصب دارا وكان فيها القشة  
 ففي كونه غاصبا لا قشة وجهان اخدهما الا ان يمنع المالك منها  
 وفيه دلالة على ان المنقول لا يتوقف غصبه على النقل اذا كان قابعا  
 للموضع الذي هو فيه في العصب وبه اجاب المتولي وقاينها وبه اجاب  
 القاضى في كتاب الاستراد ثم والخلاف كالخلاف فيما اذا اشترى الدار  
 والاقشة التي فيها خلا البايع بينه وبينها اشتره هل يكون قاضيا  
 للاقشة **السادس** لو اضطلع قطعة من ارض غيره وبنى عليها حيا يظا  
 واخذها في ملكه ضمنها وان كان المالك غائبا ولا يلزمه القطع **فصل**  
 في تصرف الغاصب وفيه مسائل **مسألة اولي** لو تصرف الغاصب في الغصون  
 واخرجها من يدك فقل بدت على يدك في الغصون وتلفت فيها  
 فهي بد صان ستوا كما في اليد في ذلك التصرف يد امانة كيد المودع  
 والمرقعة والمستاجر والوكيل والعامل او يد صان كيد المستعير والمستأجر



وسواء كان ذوالبدن غاليا بالغضب او جاهلا على الصحيح والمالك يطالبه  
من شيئا منها وقرار الضمان على الغاصب ان كانت اليد المرتبة على قدر  
يدل مائة وحمل الحال كيد المرخص على الصحيح سواء وضع يده لغرض  
المالك او لا على المذهب وان علم استقرار الضمان عليه وان كان يد  
ضمان كيد العارية والشراف قرار الضمان عليه ولو وهب لمعضوب من  
استان فلفظ يده او تلفد قرار الضمان على المتهب لا على الواهب  
على الصحيح ولو زوج الجارية المغصوبة فلفظ عند الزوج بعد الدخول  
ففي مطالبته بقيمتها وجهان والصورة بضررها اذا كان الزوج  
مستجما مشايط نكاح الامة وفيما اذا كان الغاصب اعتقها وشرها  
المطالب ظاهرا خريتها واذا غرم الزوج قيمة منافعها قال الامام ان لم  
دخن استوفاهما رجوع بها على الغاصب وان لم دخن استوفاهما رجوع بها  
قطعا **الثانية** حيث ضمن المعصوب من مريب يده على الغاصب ضمن بقيمتها  
القيمة ولو كانت القيمة في يد الغاصب كثر فالزيادة لا يطالب بها  
بما الغاصب كذا اطلقوه وهو ظاهر على القول بانهم يضمنون  
ضمان الغصب اما على قولنا بانهم يضمنون قيمة يوم القبض فكانت  
قيمة يوم التلف كثر او قيمة يوم التلف فكانت يوم القبض كثر  
فمظهر ان يرجع بالقدرة الزائدة على الغاصب كما سياتي عن صاحب  
التقريب فيما اذا كان الثمن الذي اشترى به اقل من القيمة انه يرجع  
بالزيادة ثم منها ادى القيمة من قرار الضمان عليه فانك وان اداها  
الا حرج رجوع بها على من عليه قرارها والغاصب من الغاصب والمالك  
المالك في يده مستقر الضمان عليه والمالك ان يطالب بها شيئا من  
اختلفت القيمة في يدها فان كانت في يد من ولا كثر فزيادة لا  
يطالب بها الا لاول وان كانت العين فائمة كان له خطا ليدخل  
بالقيمة والثاني بالعين فان اخذ القيمة واسترد العين رد القيمة  
**الثالثة** لو حمل الغاصب احديا وحمله على ثلث المعصوب كالغصب

طعاما

طعاما وقدمه لاشنان ضيافته فاطة جاهلا بالحال فقرار الضمان  
على الاكل على الصحيح المشهور في الجديد فعلى هذا ان عزم الغاصب  
رجوع على بركل وان عزم الاكل لم يرجع على الغاصب على مقابلة الحكم  
بالعسر لو كان الغاصب فاحيز قدم الطعام قال هو ملحق فان عزم  
المالك بركل ففي رجوعه على الغاصب لقولان وان عزم الغاصب لم  
يرجع به على بركل وعلى القول بانها يعزم بركل فقيمة يوم الاكل فان كانت  
قيمة يده الغاصب كثر فلك الزيادة على الغاصب خاصة وان كان  
الاكل عالما بالحال واخبر به استقرار الضمان عليه ولو وهب لمعضوب  
من غيره فالتلف فاستقرار الضمان عليه يعني على استقراره على الصنف  
فان قلنا مستقر على الصنف استقرار على السهم وان قلنا لا استقرار  
عليه ففي استقراره على المتهب وجهان ويلزمه قيمته من حين قبضه  
الحين بلغة ولو كان عالما بالحال استقرار الضمان عليه قطعا ولو  
اختلفا في ذلك فادعاء الغاصب واندر الاكل والمتهب قال المامري  
فان قال قلت لك عندا اكله وانقابه انه معصوب صدق وان لم  
ولم قال له عرفت ذلك من غيري صدق الاكل والمتهب لو قدم الطعام  
المعصوب بلا عندا اشنان فاطة فان جعلنا القرار على الحر في ذلك فمدين  
جناية من العبد ببيع فيها وان جعلناه على الغاصب طولب الغاصب  
ولا ببيع العبد على الصحيح ولو كان المعصوب شعيلا او تبنا فقدمه بلا  
عمية من غير اذن مالكوها فاكلته فالضمان على الغاصب وان كان باذنه  
فمقوكا لو اكله ولو امر قضا ببيع الشاة المعصومة او حيا طاب قطع النور  
المعصوب نفغلا جاهلا بقرار الضمان على الغاصب وطعاما ولو امر  
اشنانا بادل المعصوب بكسر او حرقا او قتل وخوما ففعل جبا هذا  
بالغصب فطريقان احدهما انه على القول بادل الطعام واصحهما  
القطع بان القرار على المثل ولو ادره اشنانا فاكل طعام غيره  
فاكله وعزمه المالك ففي رجوعه على المكره وجهان **فرع** لو اعان



الغاصب المغضوب فاستعمله المستعير لزمه ردّه وصحان ما نقص منه  
 وأجرته وللمالك أن يطالب بها كالمستعير لزمه ردّها ولو ضمن المستعير من المالك  
 الأجر المستحقّة بالاستعمال على المذهب ففي قراره أن لا يخرج من الأجر  
 عن البراءة ولو جرة الخلات المتقدّم في الطعام فإن قلنا بضمها بالاصل  
 والقرار عليه قطعاً قال القاضي ولو لم يدر استنوخ المصلحة وعزم برجر  
 رجوع بها على الغاصب قال القوي لو اغار المغضوب منهم من قاصد  
 قولان كأنه يقدّم الطعام ومنهم من قال يستقر الضمان على المستعير قطعاً  
 لأنه وصي الضمان حين استعار وهذه التعليل بغيرها من الخلاف في  
 ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال وما نقص منها بالاستعمال على وجه  
 دون غيرها والظاهر أنه في برجر في قيمة العين **الرابعة** لو قدّم  
 الغاصب الطعام المغضوب إلى مالكه صيانة فاحلّه جاهلاً بالمال  
 ففي برائه قولان من يمان على تقديمه إلى بر جبن في قلنا ثم قرأ الضمان  
 على الغاصب لم يبرأ هنا قال المتولي وهو المخصوص وإن قلنا فماده على برجر  
 برى الغاصب هنا ومقتضى البناء يكون به صحيح البراءة ومقتضى كلام  
 تسليم وابن الصباغ وجماعة من العراقيين ترجيح عدم البراءة وصححه  
 الرواية وابن أبي عمير ودخلى برام والعرش عن بر صحت  
 البراءة هنا أدلى من يستقر اسم لا يصر للمالك في ضمنه أو فلا فيه  
 مقتضى قطع علقه الضمان عن الغاصب حتى تردّوا فيه أنه لو ادّعى  
 المغضوب عند المالك أو وهبه فثلف بيده هل يبرأ الغاصب  
 وما وجهان والذين أودّوه القاضي وهو المذهب أنه لا يبرأ ومقتضى  
 هذا المذهب حسنوا طريقه ثانية فطلقة البراءة وحكي المأمور في  
 المصيرين طريقه بالثمة فاطعه بقدما وكذا الخدم لو قارضه عليه  
 والخلاف في المسائل ففرع على أنه لا يبرأ بهبه منه أما لو قلنا ببراءته  
 فهنا أدلى لو وهب منه وأقبضه فثلفه فطريقان أحدهما فاطعه  
 بالبراءة والثانية يخرج على القولين لو ادّعى الغاصب للمالك ردّه

ضمان

ضمان فإن ناعة المغضوب أو اغار أو اقترضه فثلف عنده برى الغاصب  
 ولو دخل المالك دار الغاصب وأكل الطعام المغضوب طائفاً أنه للغاصب  
 برى ولو صار العبد المغضوب على ناله فثلفه أو اقترضه فثلفه  
 لم يبرأ الغاصب من ضمانه سواء علم أنه عبد أم لا وفيما إذا علم وجه أنه  
 يبرأ ولو في الغاصب له أقل هذا العبد فثلفه طائفاً أنه للغاصب  
 ففي سقوط الضمان الطريقان المتقدمان فيما إذا قال له جبن في بر صحت  
 السقوط ولو اطعم المغضوب عبد المالك وذابته لم يبرأ سواء كان  
 العبد جاهلاً أو عالماً ولو كان المالك مستعاً من طعامها أو صار بحيث  
 تخاف هلاكها لا المتولي فهو كما لو غصب من الغاصب ليرد على المالك  
**الخامسة** لو قال الغاصب للمالك اعتق هذا العبد وأشار إلى المغضوب  
 فاعتقه جاهلاً بالحال فثلثة أوجه أحدها وبه قال الشيخ أبو حامد  
 أنه لا ينفذ وأصحهما أنه ينفذ وبه الغاصب وقالها سقذ ولا  
 يبرأ الغاصب والوجهان تردان جاريان فما إذا اعتق عبداً أو  
 طلق وجهه وهو لا يعرف أنه عبد وانهار وجهه وخبر عن المتولى  
 الأوجه ما إذا قلنا الغاصب لا يبرأ في مسألة لن كلاماً إذا قلنا ببراءة قطع  
 بثبوت العتق والبراءة وأما لو قال اعتقه عنى فثلفه عنى لم ينفذ  
 العتق من الغاصب على الصحيح وبناءها بعضهم على الوجهين فما إذا باع  
 ما لا يبيته على أنه حتى فاذ أمومت وبنائها المعوي على ما إذا قال اعتقه  
 عبداً عن فلان ولم يدرك له هل يعتق فيه وجهان فإن قلنا لا يقع  
 عن الغاصب فهل ينفذ فيه وجهان وفيه كلام قال القاضي ولو قال  
 اعتقه فطلقاً فهو كما لو قال عنى ولو قال للمالك للغاصب اعتق هذا العبد  
 ولم يعلم أنه عبد فاعتقه عنى وبه الغاصب سواء قال عنى أو أطلق  
**السادسة** لو روج الغاصب الحادية المغضوبة من المال فبرجها  
 جاهلاً بالحال فثلفه عنده لم يبرأ كما لو ادّعى عنها عنده فثلفه لو استولى  
 فثلفه لا يبرأ وقطعا وبرى الغاصب وأشار بعضهم إلى محج الحل والمقدم



في لئلا عناق **فرع** لو اجر الغاصب المفضوب واستوفى المستاجر المنفعة او  
تلف في يده ودد العيز ضرار من جرة عليه قطعا لئلا لو كانت جرة  
المثل اكثر من المستحق فظهر ان يكون الخمر فيه كالو باعه وزادت قيمته  
على ثمنه هك برجع المشتري بالزيادة ومبانيه ان شاء الله تعالى بشرط  
لو جرة المستأجر من الغاصب ان كان اخذها **الركب الساجد** الواجب منه  
الثلف والضمانات فتم ان اخذها من حراد المعصومون فضعفوا  
بالحساب على المشتري كالطرف بالباشرة والسبب دون الثلف تحت اليد  
فان حبس حرا ولم يمنعه طعاما ولا شرابا او نقله الى قرية وترد حتى لم  
لم يضمن كغيره كانا وصغيرا على ما ساق في الجنايات ولا يضمن للبشر  
معصوم كالمرتد **المادة** الاموال وهي الماردة هنا وهي تنقسم الى  
منافع واعيان . والاعيان تنقسم الى حيوانية ونباتية . والحيوان  
تنقسم الى ادمي وغير **اما الادمي** فضمن نفس الرقيق اذا كان معصوم  
عند الغصب ولا يلاف بقيمته بالغة ما بلغت سواء امل او تلف تحت  
اليدين العادية وان زادت على اعلا الديارات **واما اطرافه** والجراحات  
الخالصة فلا شقة والواجب فيها من الخرف الواجب فيه من الرضوخا  
نقص من قيمته سواء حصل له كجناية او بافة سواء تحت اليد  
العادية اذا لم يرض على معصوم يزيد الناقص على مقداره فلا يضمن الجراحة  
على اليد ما يبلغ نصف القيمة وان نقص ذلك بل لحظ عنه على ما ياتي  
وما شقة والواجب فيه من الخرف والقيمة في حقه كالدية في الخد  
فجراح الرقيق من قيمته كجراح الحر من دية وما ضمن من الجراح لا يضمن  
من الرقيق بالقيمة فوجب في يده نصف القيمة سواء زادت على ثمنه  
او نقصت والقديم ونسبه بعضهم الى ابن سريج وبعضهم الى اختيار  
ان الواجب فيه ما سقم من القيمة وهو كالحا العوليج ان العاقل لا  
حمله والقسامة لا تجري فيه كالبهيمة ولم يثبت به بعضهم وقطع  
بالاول ولو قطع يدي عبد قيمته الف فرجعت قيمته الى ما به فقطع

آخر

آخر رجله فرجعت قيمته الى عشرة وبقا اخر عينه فرجعت قيمته الى  
دينار وبقا اخر فاعلى الجديدين بلزم من ولا الف والثاني طاية والاول عشرة  
والرابع دينار وعلى القديم بلزم من ولا تسع مائة والثاني تسع مائة  
تسعة والرابع دينار وان حصل بافة تحت اليد العادية كالو غيبته  
فسقطت يده عنه بافة سواء فيه فالواجب فيه ما نقص من قيمته  
والبقاء من خاصية الجناية وفيه وجه انه اذا كان من رسل اهل بين  
المقدور وجب المقدور وطرد فان ما مر فاما اذا حثي العبد في يده  
الغاصب فقطعت يده قصاصا في يده وعلى الجديدين لو قطع الغاصب  
يد العبد لزمه اكثر من مرتين من نصف قيمته وارسل ما نقص ولو نقص  
بالقطع تلك قيمته كالو كانت قيمته تسع مائة فصارت بعد القطع  
سمايه وجب عليه نصف القيمة اربع مائة وخمسون بحكم الحماية ولم  
صارت اربع مائة لزمه خمس مائة ولو قطع يده فعليه كالميمته وردد  
وكذا الوقطع اثني عشر وزادت قيمته ولو سقطت يد العبد في يد  
الغاصب لم يضمن الا ادرش المقتضيان على القديم والجديد وفيه الوجه  
المقدم والمدير والمكاتب والمستمولون كالقريش الصمان واذا فاق  
معصوم من المكاتب تحت يده ضمنه فان عصى كان معصوما لئلا وان رجع  
الى الرق كان لستد في لوقات ضمنه لستد ولا يضمن غير المعصوم  
كالمرتد **واما غير ادمي** من الحيوانات فان كان معصوما فالواجب  
فيه القيمة من الجناية واليد العادية وفي اجزائه ما نقص من القيمة  
فاذا قطع يد البهيمة او فقا عينها لزمه ما نقص من قيمتها وان لم يرض  
معصوما كالحشرات ولا معصوما كالحمل المار فلا شقة فيه **واما غير الحيوانية**  
وهي الجادات وكل معصوم معصوم بالادب واليد العادية  
والصمان في المثل والمثل في المنقوض بالقيمة فلا يضمن للبشر متمولا  
كالخمر سواء كانت مستأجرة او ذمى وكذا اكل ما هو تحت العبد لا يضمن  
كالبيته وود كما والزيات الجحش على قولنا ان من يطيرها واما على قولنا



لكن في ضاهية الوجهان في صحة بيعه وهذا القول في الما المختص وكذا لا  
يصح لرات الملاهي وانقصت بكثرة كما الكثرة المشدوع كالطنبور  
والربطة وكذا الاصنام والصلبان ولا فرق في الحرمة بين ان يرققها  
حيث يجوز اذاعتها وحيث لا يجوز كالحزمة على القول بان لا يجوز اذاعتها  
وحيث القاصي في ضاهية المحترمة وجهين **قال** فاننا وحيث قلنا فيهما  
لوصادق خلا ولم يمتد في طريقه ميرها خلا فوجب ما بينهما وبناهما  
غيره على الخلاف في طهرتها ولا يراق جنود اهل الذمة الا اذا اظاموا  
نقاد ينعها ولا يسمع من قهره وراف فيهما فانا اخذت من سوتهم وحيث  
باقية وجب ردّها واذ كان تمام خلا فاني ان الواجب الرد والتمكين  
ونسب الثاني في المحققين نظير فائد فالحال في مونة الرد وفيه وجه  
انها لا تراق على الذمي اذا اظهره الا ان يكون شرط عليه في العقد عدم  
الطهارتها وهو ما اورد في القاصي وذكر المامدي مثله في اظهار الصلبي  
ولو عصبته المحرق من مستلزم وجب ردّها ان كانت محترمة وهي التي اعترض  
للخليفة والا فلا تراق وقيل يجب ردّها لتسفع بها في طين نار بل  
طين على المذهب ولو صادرت خلا ففي وجوب ردّها وجهان احدهما وجه  
احاب صاحب السبيد حب وتاينهما لا يفوز به القاصي حتى العراية  
وحيث ان الثاني ان كانت محترمة وجب ردّها لانهما كانت اجية  
الرج والا فلا وهو يقتضي اثبات خلا في ان المحترمة اذا صادرت  
خلا لا يجب ردّها وهو يقرب قال من تمام ولا يجوز اذاعة المحترمة  
انفاقا ولو عثر بها على خمر ومعها محاييل يستمد بانها خمر حل لم تعرض لها  
على المذهب ونسب طرايف بان لو ادعى ذلك لا يقبل منه انتهى ومنه  
العراية بان لا فرق بين المحترمة وغيرها في وجوب راقه **وجيب**  
حارق بل راقه لا يجوز شتر بل وان لا ان لا يقدر عليها الا به بانه  
يرميها بخره مستقط قيمة بل وان **قال** في رجاء واذ لو كانت في قواير  
ضيقه الرشق لو استغل باراقها لا دد في الفساد وسعوى **قال**

لم يحث ذلك لحرمان بيعه فيه زمانه ويقتط شغله فله كثرها قال  
وللولة كسر الظروف التي فيها الخمر نجرا وتاديبا دون برحاد وقد فعل  
ذلك في زمينه عليه السلام وقال المامدي في تركها **واما** البنيك  
فهو عند في حيفه من بل من موال التي يقر المستطوع عليه فمنع من راقته  
والنادب على اطفاله وعند الشافعي لستر عاله كالحرق والسر في اراقته عن  
فهي في الحسبة عن المجاهرة ببيعها عليه ولا يرقه عليه الا ان يامر  
باراقته حاكم من اهل بل رجاء ليل لا يتوجه عليه عزم ان جود فيه  
واختلوا في الحد المشدوع في الات الملاهي والاصنام والصلبان على  
وجهين مع الاتفاق على انها لا تحرق خدّها انها لا تكثر وترقى  
عنتمى الى حد لا من اتحاد الحرمه منها الا الاولى لا غيرها واخرها  
انها لا ترضى لغير فصل وعلى هذا فوجهان احدهما انها تفصل بحيث لا  
يصلح للاستعمال حتى اذا رفع وجه الربطه وترك على شكل قصعه كفي  
الا لا يفي قطع الوتر اجاعا والثاني انها تفصل وترد الى حد يحتاج من  
يردها الى الهيئة المحترمة الى استئناف لصعده التي تحتاج اليها المستلزم  
بان يبطل بالكف من جراكها حتى يغود كما كانت في اللغز لا وهو  
لرا قصد قال الراعي بسببه ان دحوا قرب الى كلام الشافعي ويرد بها  
والاقتصاص على نفسه بالاجراف اذ امكن المحتسب منه فان منع  
من في يد كان دد فعه فله انطاله بالكثرة وموقف من مام على  
القول بانها تردي في شيبين احدى في اله فليح التي يوصف في يد من  
يصنع تلك لا لا لان من بالغ في الشتر عند الهمة المحظورة قد  
رسم تلك الناقعة في لربته او الناقعة الصليبي نه خشية معتزته  
على اخري فاذا رعت احدهما فلا معنى للزيادة على ذلك **اذا عرف**  
ذلك في اقتصر في بطلانها ابطا لها على الحد المشدوع ولا شئ عليه ومن  
تعداه فعليه تفاوت ما بين قيمتهما كشره الحد المشدوع **والرجل**  
والمرأة والعبد والفايق والصبي المميز شتر كونه جوارا فلا يملك



أزاله هذا المنكر وشاير المنكرات وثبات له به عليه كالبالع لكرانها  
جاء زالته على المكلف لفاد رؤيس لا يمنع الهوى من كسر الملاهي وإراقة  
الخمر وغيرها من المنكرات وشيئا في ذلك في كتاب السير أن سنا الله تعالى  
وليس ذلك للكافر وأذا قدر المحاسب أن يكلف المحتسب عليه على أن سولي  
ذلك بنفسه بأن يرمى هو الخمر ويكثر الملاهي فلا ينبغي أن يباشره نفسه فإن  
الوقوف على حد الشرع عسر ومولا من لا حجر عليه في فعله ويأمره هو بالسوء  
قال الما دري **واما** اللعب فلا يقصدها المعاصي إنما يقصدها الميائز لثريه  
الأولاد وفيها وجه ووجوه التدبير بقاربه معصيه بتشبيهه دون  
الأدراج ومشايعه الأصنام وللمتدين منها وجه وللمنوع وجه وحسب ما  
يقصده شواهد لرحوال وهو ما كادها وأقرارها وقد دخل عليه السلام  
على غايسته وهي تلعب بها فافترها ولم يترك عليها وأقر أبو سعيد بن رضى  
سوقها بعد ذلك لما ولي حسيتهما وأسند لم يفعل عايشته بحضرة عليه  
**فرع** قال العبد في الحيوان حال الجهاد في شئ هو أنه لا يضمن إلا بعد  
بذل مال واجاد يضمن على بعض الحال وقال غيره هذا في الجراما الرقيق  
في موقف صانه على بذر ما لا إذا كان يضمن بالمقدور ولا في وظاهر المنه  
عدم توقفه هنا مع قوم المناع والرفق صحيحا ومشترا وصحيحا ومحرر حا  
قد رى هم يعطى المالك ما من القيمتين **واما** غير العصوم وهو الخنزير  
فلا يضمن **الفصل الثاني** من المصنوعات المنافع وهي أنواع **أحدها** منافع  
الأموال التي يضمن أعيانها كالثياب والعبيد والدواب والعقار وتضمن  
بالتقويت وبالغوات حثا لئلا العاديه فكل عين لها منفعة بخود عفت  
الاجارة عليها يضمن منفعتها إذا بقيت في يده لثقلها اجرة فلو غصب ثوبا  
أو كبا أو مستكا أو عبدا أو دابة واستدته مدة لثقلها اجرة لزمه اجرة  
سواء اشفع بها أم لا ولو كان العبد بحسن صناعات لزمه اجرة أعلاها  
اجرة ولا يلزمه اجرة الكل **واما** المنفعة المحرمه التي لا يجوز عقد بيعها  
عليها كالعذاف والعنا والقتل فلا يضمن المالك والمدير والمتولون

ملحقون

ملحقون في ضمان المنفعة بالقرن كما يفرضان العين **الثاني** منفعة الضرع ولا  
يضمن الغوات حثا لئلا يد من حرة ولا أمة وإنما يضمن بالادلاف خاصة فإذا  
نوت منفعته بالوطى لزمه من المثل **الثالث** منفعة بدن الجرد يضمن  
بالتقويت كما إذا استسخر حرا أو استعمله من اجرة وهل يضمن الغوات  
حثا لئلا إذا حسنته وعطل منافعه ولم يستعمله فيه وجها أن اصحابها  
**وهي** الغزالي عليه مسئلتان **أحدهما** أجر الحر نفسه ثم تسليمها للمتاجير  
فأم يستعمله حتى مضت المدق هل يضمن اجرة إن قلنا إذا أجسته الغاصب  
بضمن اجرة استقرت بوجه وإن قلنا لا فلا **الثاني** أن من امتا جر  
الحر هل له أن يوجع من عين إن قلنا لا فإن منافعه بضمننا لحسن صحت اجرة  
وإن قلنا لا فلا يصرح فيها استقراد من حرة وله أن يوجع وهو مخالف  
لمقتضى البناء وغير الغزالي أقرب الخلاف فيهما من الخلاف في رد الولي واختار  
القفا لا يمنع وجزم به الشيخ أبو علي قال لا يدفعه لم يجعلوا دخول الحر تحت  
اليده مختلفا فيه لكن القفا يوجب جوارا لرجاء ومقرر لرحمة كأنهم نوا  
الامر على الحاجة والصحة والغزالي حقله مختلفا فيه ولم اذكر غير التيمم  
وقد صرح غيره بالخلاف أيضا **فرع** لا يدخل ثياب الحر في ضمان من استولى  
عليه إن كان بالغا عاقلا وحذا البهيمه التي في يده وإن كان صغيرا أو  
مجنونا أو مجنونا والمستهلة عوده في كتاب الشرع **فرع ثان** قال في  
الثمة لو نقل حرا صغيرا أو كبيراً قهرا إلى موضع فإن لم يكن له عرض في الربيع  
إلى الموضع الأول فلا شئ عليه وإن كان له عرض وأحتاج إلى مونه في على  
الناقل لتعديده وأطلق القاضى من مامر القول بأنه لا شئ عليه إلا أن  
يكون حمله إلى مكانه وخونها وهو صغير لا يقدر على سفل نفسه فعليه  
وعلى غيره من المسلمين نقله إلى العماران وقد تقدم **في** الفصل **مسئلة** وهي  
أن العضوب إذا دخله نقص هل يجب رده مع اجرة ينظر إن كان  
النقص بسبب غير من استعماله كما لو نعت الثوب أو عوى العبد أو سقطت  
يده بافة وجبا معاد يجب اجرة سليلها ما قبل حدوث النقصان ومعيبا لها



بعد حدوثه فان كان بسبب من منعها لهما اذا البس الثوب فابلاه ففي الله  
 احدهما في لرجه وجهان وقيل قولان احدهما نعم والواجب اكثر من  
 من لرجه والا رشحوا صحتها وجبنا معا وهو الخلاف فيما اذا انزلت  
 بكات جارية بالوطي في بيع فاستد وخو هل يلزمه ادش البكارت ومهر مكر  
 او ادش التكايرة ومهر مت وهذا وجه ثالث اذا الواجب مهر ودرود خل  
 فيه ادش الكافة وصحة الرافعي في الدليات ويجوز ان ياتي مثله هنا ولو  
 غضب عبدا فالتسبب شيئا باصطيا داوا خطاب وخوها في يده وكسبه  
 لمواه فان كان باقيا دده عليه وان كان قال الغاصب منه الغاصب وفي وجوب  
 اجرة لرجه وجهان احدهما لا وهو ما اوردته المتولي  
 واشبههما انما يجب وهو كما لو غضب حبا وارضا ودرعه فيها فان الزرع  
 لالهما ويلزمه اجرتها وما فيها اذا كانت قيمة المشتب قدر من اجرة  
 او اكثر فان كانت اقل وجب الرايد قطعا وبعبر عنه بان الواجب لرجه  
 من لرجه وبدل المشتب اذا كان فالتا **الرابع** منفعة الكلب في عصب  
 كلبا يسفع به لصيد او حراسه لزمه دده وفي ضمان منفعته وجهان  
 ينبغي ان على الوجهين بل يبين في كتاب من حارة في جواز استئجار  
 ان جوازها او اجبنا اجرة ولولا فلا ولو اصطاد به فالا صيده له دون  
 المالك في اصح الوجهين كما لو اصطاد كسبه من موصوبه ويجري ان فيما  
 لو اصطاد بالبارز والتمد الموصوبين فان جعلناه للغاصب لزمه اجرة  
 الموصوب وان جعلناه للمالك ففي لزوم لرجه الوجهان المتقدمان  
 في العبد والخلاف في خلاف فيما اذا غضب فرسا فامل عليه هل يجوز  
 سهاهاله او له صاحبها والقاضي ينالها على مسئلة الكتاب ولو جمع جامع  
 الماني ارض غيره حتى انعقد جهات ثم جمعه قال القاضي المظاهر انه يكون  
 للجامع ويحتل غيره كما لو مزخ طائر على شجرة انسان فجاء اخرا احد الفرج  
 هل لرب الشجرة استرداده ويجري الوجهان في ضمان منفعة الكلب فيما  
 اذا غضب حبله يتفقه ولم يسفع به اما لو استفغ به باستغلاله والباس

دابته

**متر**  
 ذابته او نقل ترابا وطير ونحوه فقد قال في التمه يلزمه اجرة **النوع الثاني**  
 ما ثبت فيه انقاع لغامة المسلمين كالمساجد والشوارع وارضى عرفات  
 ولا راضى الموقوفه لدفع المولى اذا استولى عليها ومنع الناس منها  
 ولم يسفع بها بان اعلو باب المسجد ومنع الناس منه ونصب على الشار  
 بابا ومنع الناس منه فلا يضمن منافعتها واما ان استفغ بها بوضع مناعه  
 فيها او سكاها لزمه اجرتها ثم ان استفغ بالمسجد كله فاعلفه لزمه اجرة  
 كله وان لم يغلفه وشغل اوية منه لزمه اجرة فاستفغ وفيه وجهان  
 اجرة المسجد لا خيل ما لو استولى على ارض موقوفه على صالح المسلمين فضمن  
 اجرتها ولو لم يصالح المسلمين قال الغزالي في فتاويه اجرة المسجد  
 في مصالحه وبالا ولا يفتي فاضى الفضاه نقي الدين بن رزق رحمة الله والخلاف  
 واجع اليه ان وقف المسجد ونحوه من باب العمارة كالعتق وهو قول  
 لرامام والغزالي والمستلمون على كون منفعتهم وهو اختيار جماعة **الرجل**  
**الثالث** الواجب بالانلاف وبالعصب اذا تلف الموصوب وهو ينقسم  
 الى مثلي ومقوم محسوب النفس الموصوفان كان الموصوف مثليا ضمنه  
 مثله الا في صورتين **احدهما** اذا خرج المثل بخلاف الزمان او المكان  
 عن المالمية كما اذا تلف الماني المفازة واللم في الصيف وطالبه به في  
 البلد والشتا فيل يسيان **وبانيهما** ندل الموصوف كما مقدم وان كان  
 مقوما ضمنه بقيمته لا بمثله صورة **وضبط** لرجه كتاب المثلي ليعلم ان  
 فاعده سقوم ولهم ذلك **عبارة** احدهما انه كل موزون و  
 يكيل ونسب الى النقص واختاره ابو محمد **وامطل** بالمعروفات المتفاوتة  
 الاجر والعروضات على النار فانها موزونة وليست مثلية ولا واني  
 المتحد من الخاتين فانها موزونة لا مثلية لا خلافا فيما قبل وصفا وصنعه  
**الماني** انها كل موزون وكيلا جارية فيه التسلم **المالكة** فالماجاة  
 منه القفال كل يكيل او موزون بجوز التسلم فيه وبيع بعضه ببعض  
 يخرج منه الدقيق والرطب والعنب واللحم وغيرها مما لا يجوز بيع بعضها



بعضه البز الخاضع والعسل المصفي بالنار فالمرام وأخراج الرطب عن  
 السليبات بعيد **واعترض** القاصي على العبارات الثلاث بأنماذ به  
 الميزان والملاعق المشاوية في الصنعة والقائم والمعادف والتحاش  
 بين الخاشق والصفر فأنما موزونة لجوز السليم فبما يبيع بعضها ببعض  
 وليست مثليه فالرافعي قد مر أن القامق ونحوه لا يجوز التسليم فيها  
 وأما الخوازيق من سطرطال المرعبة والظروف والمصنوعة في القوالب  
 فإن كان المراد من مثلها فلا يعد من ضبط العبارات الثلاث أن يقول  
 أنها مثلية انتهى **قلت** وقد تقدم في التسليم نقل المطيب عن النص حوال  
 التسليم في القامق **وقد** حجاب عنه بأنه من إيجاب التسليم فيها لا سطرطها  
 ذكر الودف فنخرج عن الحد وكون المراد يكون الشيء موزوناً فإن دونه  
 الوزن معتبر فيه إذا ثبت في الذمة **واعترض** بعضهم على الثالثة بأن  
 امتناع البعض البعض في هذه الأمور لمحق الماملة وهو غير من هذا  
 الباب **الرابعة** أن الشئ الذي ينقسم من الشرع كيز من غير حاجة إلى  
 عموم. وأورد عليهم الرافعي الأرض المشاوية فأنها قسم وليست مثلية  
**واجب** بأن المراد من المنقولات **الحامشة** قال البراققون السلي ما لا  
 يختلف أجزاء النوع الواحد منه بالقيمة وقيل في الجرم والقيمة. وقال  
 ابن الصباغ ما يماثل كل أجزاء ويتقارب صفاته وقال المارديني ما  
 ماثلت أجزاءه وابن تقياضه **وقال** المراد هو ما شئت وأجزاءه في  
 القيمة والمنفعة فاعتبر المنفعة **وقال** الغزالي هو الذي يماثل الخوازيق  
 في القيمة والمنفعة من حيث الدات لا من حيث الصنعة وأحذر من اللاتق  
 والمعادف وصح الميزان **واورد** الرافعي على هذه الآية أنه إن أريد  
 بالأجزاء كلها سترجب عنه الشئ لزم أن لا يكون الجوز مثليه لأنها مركبة  
 من القشر واللبن وهما مختلفان في القيمة وهذا التمر والزبيب لما فيهما من  
 النوى والعجم وإن أريد من أجزاء التي يقع عليها اسم الحملة فلزم أن لا  
 يكون الدرهم والدنانير مثلية لما يقع في الصحاح من اختلاف في الوزن

وهو المذكور

والاستدراك والأعوجاج ووصوح المسدة وحفاتها ذلك مما يورث في  
 المنفعة والنظر لا الحرم بعدد لأن الجوز والثمار مماثلة ولا يخلو أنواع منها  
 من اختلاف الجذبات في الصغر والكبر **قال** وأظهر العبارات الثابتة  
 الأحسن أن يقال المتلى ما يحصره كيل أو وزن ويجوز التسليم فيه ولا يقال  
 كل كيل أو موزون لأنهما هو مثلي على الصحيح **ويستخلص** من ذلك أن الجوز  
 كلها والتمر والزبيب وبرد هتان والألبان والمخيض الذي لا مافيه وكل  
 الذي لا مافيه مثليه اتفاقاً وهذا الذي لا يميز والدانير الحاصات قال الرافعي  
 وبعض العبارات الثانية أثبات خلاف فيها للاختلاف في جواز التسليم  
 فيها ولغير ذلك قال النووي في الصواب الذي قطع به من صحاب ما مثليه  
**وأما** المشوشة فبما لها التوسط على جواز التعامل بها أن حوزها في مثليه  
 والأقلا **ويشأ** من اختلاف العبارات حصول خلاف في الصفر والعماس  
 والجديد والرصاص وفي البز والسبايك من الذهب والفضة والسكر والعود  
 والكافور والثلج والجهد والقطن وفي الرطب والعنب وسائر الثوكة الطنة  
 لا يمنع بيع بعضها ببعض وفي الدقيق والطحين والخل أنها مثلية وفي  
 السكر والغاييند والعسل المصفي بالنار واللحم الطري الخلاف في جواز  
 بيع بعضها ببعض صرح بأنه الصافي من سريتم والمغزول والصوف وقال  
 القاصي المذهب أن الصوف والشعر والوبر غير مثلي ثم احتار أنه إن كان  
 وصفه لا تفاخر فيه المقادير طولا وقصراً فهو مثلي وإن تفاخر في السريتم  
 وظلاله النقط والعود وحكي الرواية الخلاف في اللحم العرديد وحكي  
 المزيذ أن الرطب والخيار مستقوم وأحسار وأفتى به القفال والحيوان  
 والياب وبرد داضي والدور مثقومة قال المعنوي في فناويه ورجح  
 عندي مثلي **فصل** في التليات متسايل **سرولي** إذا غصبت مثلياً وتلف  
 في يدك والمثل موجود فلم يستلمه حتى عدم رجعت إلى القيمة والمراد بعدم  
 أنه موجد في تلك البلدة ولا ما تقاربها على ما تقدم في انقطاع التسليم



فيه ثم ان كانت قيمته اختلفت في مدة بقا العيب المغضوب او بعد وفاته  
 فيه حب فيه **احد عشر وجها** احدها ان الواجب اقصى قيمة المغضوب من  
 يوم الغضب الى يوم التلف ولا اعتبار بزيادة قيمته بعد بلوغه **الثاني**  
 ان الواجب اقصى قيمة المثل من وقت تلف المغضوب الى اعيان المثل وبني  
 بعضهم هذين الوجهين على وجهين غير من سبله ان الواجب عند اعيان  
 المثل قيمة المغضوب او قيمة المثل **والثالث** وهو ان الواجب اقصى  
 القيمة من يوم الغضب الى يوم اعيان المثل **والرابع** ان الواجب اقصى  
 من يوم الغضب الى يوم المطالبة بالقيمة ونعمها **والخامس** ان الواجب  
 اقصى القيمة من وقت اعيان المثل الى وقت المطالبة بالقيمة **السادس**  
 ان الواجب اقصى القيمة من وقت تلف المغضوب الى وقت المطالبة **السابع**  
 ان الواجب القيمة من يوم تلف المغضوب الى وقت اعيان المثل وهذا عمل الفقهاء  
 ان الواجب قيمة المغضوب لا المثل **والثامن** ان الواجب قيمة يوم اعيان  
 المثل ولا اعتبار بالزيادة قبله فاختاره الحاشي والمأورد في الرجاء  
 وابو خلف السلمي والروثاني **التاسع** ان الواجب قيمة يوم المطالبة  
 ونسبته القاضي الطبري وابن الصباغ الى الاكثر من قال الشيخ ابو  
 علي فلو طلب يوم السبت ثم سبق يومه فحقه فداد وطلبه بعد انما  
 وقد اختلفت السهارة فلا اعتبار بوقت فداد وقد يقال يوم الغرم  
 ويوم المحاماة والمقصود واحد **والعاشر** انه ان كان منقطعا في  
 جميع البلاد فاما اعتبار بغيره يوم لا عوان وان قلنا في ذلك المعقود خاصة  
 فالواجب فيه يوم الحريم بالقيمة فاختاره ابن العزرون ونقله القاض  
 الطبري عن ابن القاصر وظلته فيه **الحادي عشر** عن الشيخ ابو حامد  
 ان الواجب قيمته يوم اخذ القيمة لا يوم المطالبة ولا يوم التلف شوا  
 كان الحريم قد حرم عليه بدفع القيمة عند اعيان المثل **والثاني** ان  
 تلف عند المثل مفقود قال الرافعي قال قياسا لرجب على الوجهين  
 والثالث اقصى القيم من يوم الغضب الى يوم التلف وعلى الثاني والسابع

والثامن

259  
 والثامن قيمة يوم التلف وان يعود الرابع والسادس والتاسع بحالهما  
 وعلى الخامس اقصى القيم من يوم التلف الى يوم الغرم وعلى العاشر  
 ان كان مفقودا في جميع البلاد وجبت قيمة يوم التلف والافقمة  
 يوم الغرم والحاكمي عشر بحاله **والواحد** تلف مثليا من غير غصب المثل  
 موجود ثم اعوز المثل ففقد حتى يرد ما من عن القاضي انه هل حب قيمة  
 يوم لا عوان او اقصى قيمته من يوم التلف الى لا عوان فيه وجهان  
 قال وسقذخ وجه ثالث ضعيف ان الاعتبار بحاله لرد دار لم يذخر  
 ما في الوجه وقال الرافعي على الوجه لرد حب قيمته يوم لرد لا ف  
 الى لا عوان وعلى الرابع من يوم لرد لا ف الى الغرم والقياس عود  
 الرجوع الباقيه **والثاني** ان تلف المثل مفقود فالقياس ان يقال على  
 الوجه لرد ولا اليد والثالث والسابع والثامن حب قيمته يوم  
 لرد لا ف وعلى الرابع والسادس والتاسع من يوم لرد لا ف  
 الى الغرم وعلى السابعة قيمة يوم الغرم وعلى العاشر ان كان  
 منقطعا في جميع البلاد وجبت قيمة يوم لرد لا ف والافقمة يوم  
 الغرم **فرع** لو كان المسحوق اخذ القيمة وان شطر وجود المثل قال  
 في لبيان له ذلك **قلت** وهو ظاهر ما نقله الرواية عن ابن  
 استضاف قال النووي ومحمد بن يحيى فيه الخلاف بان صاحب  
 الحق اذا استنع من قيمته هل يجبر وضمن الغرم ولو لم يأخذها  
 حتى وجد المثل بغير قطعها **الساية** اذا عزم العاصم والتلف  
 قيمة المثل عند اعيان المثل ثم قد روي المثل فعمل للمالك رد القيمة  
 والمطالبة بالمثل فيه وجهان روي الرواية والغرم الى المبلغ قال  
 الشيخ ابو حامد وما خرجان على الوجهين فما اذا قطع كامل لرد قال  
 انه وسطى من فاقدا العلما واخذ منها ثم زالت عليها الحائز هل  
 للمحرم عليه ان يرد ما اخذ ويقضي بالبراءة والنوادي ونجري  
 الخلاف في جانب الغارم اذا اراد استردا القيمة وروى المثل ولو



اعوزه المثل فلم يطالبه حتى وجد تغير حقه فيه ولست له ان يأخذ  
 القيمة الا بعد معاوضة ولو انعقا على اخذ القيمة مع وجود المثل على  
 جسد اخر من المال فوجهان مبنيان على حوا اذا اخذ من العيب مع القدر  
 على رد المبيع وصحح الرد في الجواز وجزم برامام بالمنع والظاهر  
 ان محلهما اذا لم يصدا منها لفظ يصح للملك ان يملكه اذا وجد  
 فيظهر الجزم بجوازه **المالكة** اذا غصب شيئا وفعله لا مكان اخر  
 كان للمالك ان يكلفه رده لا مكان الغصب وان عزم عليه اعتصاف  
 قيمته ولذا اخذ القيمة في الحال للحيولة فاذا ردة الغاصب في ذلك  
 القيمة واسند المغضوب وفيه وجه انه لا يلزمه الرد اذا احتاج الى  
 موته كبره وكان التوبة له ولم يترجمه الاموية كثيرة ولو قلنا في  
 المكان المنقول اليه طالبت بمثله حيث ظفر به من المثلين فان  
 اعوزه المثل عزم اكثر البلد من قيمة وان اختلفت لثبات او عهده وتلف  
 عنده في بلد وظفر المالك في مكان اخر هل له مطالبة بالمثل فيه  
 بل لا وجه المنصوص المستعمل الصحيح عند رامام والغزالي انه  
 ليس له مطالبة بالمثل للمالك ان يعرمد منه بلد التلف والغصب في  
 الحال للحيولة قال رين مام وفي اعتبار قيمة بلد لا خلاف من التفصيل فما  
 تقدم اي عند عدم المثل وثابنها انه يطالبه بالمثل في ذلك المكان  
 وان كرت المونة وزادت القيمة وقالهما ان كانت قيمة بلد الطلب  
 مثل قيمة بلد التلف او اقل فله المطالبة بالمثل وان كانت اكثر فلا يمتد  
 جزم جماعة واذا قلنا ليس له الرد القيمة فاخذها واحتملها في بلد  
 التلف هل للمالك ردها وطلب المثل ولان حزم استردادها وبذلك  
 المرفيد الوجهان المقدران في المسئلة قبلهما في المتولي ونحلت  
 الخلاف ما اذا رد عينا اخذ اما ان ارد رده فلا **هذا** كذا اذا كان  
 لغير المثل موته فان لم يرد له موته كالدراهم والدنانير فله المطالبة  
 فظعا وذكر الغزالي فيه الخلاف ولم يوافق عليه ولو عصب مثليا في

بلد

بلد واما وان لفته في بلد اخر وظفر به المالك في غيرها وقلنا انه لا  
 يطالب بالمثل في اي البلد من شيا اذا ظفر به فيه **وجميع** ما فتقت م  
 فيما اذا لم يخرج المثل باحدا من الزمان والمكان عن ان يكون له قيمة فان  
 خرج عن ذلك قالوا اختلف عليه ما في مفارقة واجتماعا على سطره او  
 في بلد واحد في الصيف واحتمل في الشتاء من التلف بذلك المثلين  
 عليه قيمته في مثل تلك المفارقة وفي الصيف فاذا عزم القيمة ثم اجتمعا  
 في مثل تلك المفارقة او في الصيف هل يجب لكل منهما الرد ولا يسترد  
 فيه الحلاف المتقدم **اما** المستلم اليه اذا ظفر به المستلم في غير البلد الذي  
 استحو فيه التسليم والمستلم فيه مثلي فورا حتى يرد مام فيه الحلاف والمرد  
 في بلد التلف فان منعاه من طلب المثل قال صاحب التفرغ وغيره لا  
 يطالب بالقيمة ايضا لانه اعتياض قال رامام وهو منقاس لانه مشكل  
 وسفوح فيه وجهان احدهما اثبات الخيار في فتح التسليم والرجوع  
 الى راس المال فيطالب به ان كان نقدا وقيمته ان كان متقومما  
 وثانيهما انه ياخذ القيمة للحيولة لا عوضا ويطالب بالتسليم فيه قال  
 وختم القرطبي حرم من خلاف وقد مر ذلك في باب **رفع** لو اراد الغاصب  
 قتل المالك اخذ المغضوب او مثله في غير بلد **بلد** لا خلاف ان  
 والغصب فان لم يرد له موته كالتقدير لزمه ذلك فان كانت  
 له موته لم يلزمه على الصحيح وقد اوقف اخذه وخذ موته حمله **اخر**  
 لو كان المغضوب باقيا بحاله وهو مثلي فظفر المالك بالغاصب في  
 غير موضعه قال الماتر في ليس له مطالبة بمثله وقال البندنجي وابن  
 الصباغ ان لم يكن انقله موته فله المطالبة بمثله وان كان له موته  
 فان كانت قيمة البلد من مئتي او قيمة بلد الظفر اقل كانت له  
 المطالبة به وان كانت قيمة بلد المغضوب اكثر بخير المالك بين ان اخذ  
 قيمته في بلد الغصب وبين ان يصبر حتى يعود اليه فاخذ غير مثاله  
 فاذا اخذ القيمة ملاجها ولم يملك الغاصب الطعام **الرابعة** اذ



عصية فلهذا او فضة فان كان مصره بافقد مرات الخالص مبادي كذا  
المعشوس على الصبح وان لم يكن مصره بافان كان فيه صنعة كالحاكي  
ولم يذوق فان كانت الصنعة مباحة وهو الحاح المباح للنساء او للرجال  
والمسطرة والاوايد على قولنا يجوز اتخاذها فان كانت قيمته مثله  
وزنه صفته بمثله غير مصنوع وان زادت كما لو كانت قيمته عشرين  
ووزنه عشرين فالصنعة مقومة وذات الحيل في وزن فاملح من مقومة او  
مثلية فيه الوجهان المصدقان في الشبهة فان قلنا انما مثلية فيها  
يلزمه وجوه اخدها بل من مثل الذات وقيمة الصنعة من غير حيل  
وان كانت ذهباً فومثا الصنعة بالفضة وعكسته سواء كان ذلك في  
البلد الا ان ثانياً ان بعض الذات والصنعة بالقيمة بنقد البلد  
وان كان من جنس الثالث وهو طاهر البصر وصحة البرزخ والالتقاء  
انه بعض من العزوبون فيها من جنسها والصنعة بنقد البلد سواء كانت  
من جنس العزوبون او لا وقال ابن حارم هو ايتس وصحة وهو المعنى في رابعها  
انه بعض الكل بعينه جنسه ونسبته بعضهم الى البعض وخامسها انه  
بعض الذات بعينه جنسها من المقدس والصنعة بالنقد الذي من جنس  
الذات وعلى الاول والثالث بعض العزوبون بالبرزخ وذلك لنقد المضروب  
لانه بالبرزخا برزخا وان قلنا انه متقوم ضمن الكل بنقد البلد كيف  
كان قاله البغوي قال لا رافعي ينبغي على هذا وجه التضمين بعين  
الحسن اذا كان نقد البلد من الحسن فان كان لا فرق في الحيل من ان  
يخذ الرجل لبلبسته او لعصر مباح خلاف ما ذكرناه في الزكاة وان  
كانت الصنعة التي فيه غير مباحه كالهلبب ولبن صنم والاف  
الملاهي والاوايد وقلنا بتخرم اتخاذها فلا قيمة للصنعة فوجودها  
كعدمها وانلاف فالاصنعة فيه من المقدس كالبرزخ الشبيهة بعين  
انه مثلي او منقوم ان جعلناه مثلياً ضمن مثله وان جعلناه منقوماً  
فوجهان احدهما بعض قيمته بنقد البلد سواء كان من جنس العزوبون

بن

بن غير جنسها وثانيها ان الجواب كذلك اذا كان نقد البلد من جنس  
العزوبون والقيمة بنقد على الوزن فتقوم بعينه الحسن واخيراً العزوبون  
**الخامسة** اذا وجب على الغاصب والمالك المثل فلم يوجد الا ما كثر من  
نفس المثل فهل يزنه مخصيه فيه وجهان احدهما لا وجزم به صاحب  
المسبية وصحة جماعة منهم الغزالي والشافعي والنووي اظهروا عندك  
البغوي والبرزخاني وقال ابن حارم انما ظاهر النص نعم **السادس**  
لوقوع المعصوب من حال الى حال ثم تلف عنده فاما ان يكون منقوماً  
في الحالة لرد في مثليه الثانية او بالعكس او مثلياً فيها او منقولاً فيها  
**الضرب الاول** ان يوزن منقومه الاول مثليه في الثانية كما لو عصب  
رطباً وقلنا انه غير مثلي فاحد منه ثم رافعياً بصفته وجوه احدها وهو  
قول العراقيين انه يلزمه مثل المهر وباسها استار المهر امام من عنده  
واخيراً الغزالي انه بخير من ان يخذ مثل التمر وقيمة الرطب في  
واسمها وهو ما اوردوه القاصي والبغوي انه ان كان الرطب اكثر  
قيمة وحسب عليه قيمته وان كان التمر اكثر قيمته او استويا فعليه مثله وانه  
قاله الماوردي انه يلزمه المثل ما بقص من قيمة الرطب وكذا الخاتم  
لو اخذ من الرتبون رتباً وقلنا الرتبون متقوم **الضرب الثاني** ان  
يخذ من المثل منقوماً كما لو عصب حنطة وطحنها وتلفت الدقيق عنده او  
جعل حنطاً داخله وقلنا الدقيق والخبز منقومين اذ عصب تمر او اخذ  
منه خلا وفيه الوجوه الاربعه وهذا وجه خاسر عن القاضي وبه  
جزم التولي ان عليه اقصى القيم من العصب الى التلف وليس للمالك  
مطالبته بالمثل ومثله ما اذا عصب في غير حنطة سداً وبنياً او قلنا  
فطحنه وضاراً سداً وبنياً وسدسا خبزاً فغادله ديناراً قال  
نظامية بن ساد وثلث وعلى هذا اذا قيل من عصب حنطة في الغلا  
تلفت عنده وطالبه المالك في وقت الرخص لا يحسن اطلاق الجواب  
بانه لا يطالبه بالمثل ولا بالقيمة بل بفصله يقال ان تلفت وهي حنطة



يطالبه بالبذل وان صادف الحائل المعلوم ثم تلفت فالفقة وحكي الركا  
عن الدهر احتملا ان ثبت كان وجهها مستسا ان يلزمه قيمة الدقيق كالو  
اخذ من الخشب باقا وتلف عنده يلزمه قيمة الباب **الضرب الثالث**  
ان يملك من المثلث مثليا كالو عصب سقميا فاحذ منه شره ثم تلف  
عنده قال الغرايمون الغر لا يخبر المالك ويأخذ ما سألها قال  
الرازي و ظاهره مقتضى خلافها اذا كان احدهما اكثر منه **فاما الضرب**  
**الرابع** فيجب فيه اقصى القيمة في الحالتين وذكرنا فيما اذا غصب ثوب  
وخلعها او اكلها او تلفت للحم في يده وحقق ان عليه فيه شاه **القسم**  
**الثاني في المفقوات** اذا غصب مفعول وتلف عنده لزمه اوقص  
قيمة من حين الغصب الى حين التلف من بقدر البطل الذي تلف فيه  
ستوا كان بلد الغصب وغيره وناقض في النية انه يضمه بقيمة  
تلك الغصب سواء وفاقوت القيمة تدوير زيادة او نقصان  
في المفعول كما اذا كان العبد كائنا فنتى الكاية وقد يكون  
بارتفاع لاسواق وانخفاضها فلو كانت بمئة مائة فبلغت اليك  
ما سمس عادت الامانة وخمسين ثم تلف لزمه مائتان ولو تكررت  
ارتفاع لاسواق وانخفاضها لم يصح كل زيادة وانما ضمن الم  
ولا عبرة بارتفاع الشئ بعد التلف ولو تلف مفعول من غير  
غصب لزمه قيمته يوم من تلف فان حصل التلف ببطل يسهل  
وتدريج واختلعت قيمته في تلك المدة كما اذا جرح مائة مائة  
ثم تلفت وقيمتها خمسون في التلف قال يلزمه مائة **وفي القسم**  
**الاولي** لو اتى العبد للمغضوب او ادست له الغاصب شغل  
صلها الدابة او فلت العبد وضاع الثوب فان عرف موضعه اذن  
رده اجرا الغاصب على رده وان عزم اصغاف قيمته ولما ان سناجر  
على رده اجنبيا فلو سناجر المالك عليه فزده فقيمتها في رده  
وجها ان وسوا عرف موضعه ام لم يعرف فلما كان يطالبه بالقيمة

في الحال المحيولة وقال الماوردي ان كانت المسافة قريبة لم يلزمه القيمة  
ولا اعتبارا وباقصى القيمة من يوم الغصب الى يوم المطالبة وقالت  
الماوردي الى وقت فوات الرد ويملك المالك القيمة المفضولة  
علىها عند التلف وينفذ تصرفه فيها ووجهه لا يملكها بل شفع  
بها مع بقايتها على ملك الغاصب ونسبته العرائ الى لفقا او قال  
الماوردي ان لم يعلم بقا المفعول ففي امثله على القيمة وجها ان  
اخذها يستقر لغوات الرد وثانيتها انه مراعى لجواز القدر على  
الرد وهو مقتضى ان المفعول لو حضر بينا ان المالك لم يحضر  
فدور وجهها ثالثا فقال فان اخذها مع العلم بقا المفعول ملكها  
ملكها مستقرا قصيرا لا وجه اربعة ولا يملك الغاصب المفعول  
قطعا ومتى اقرن رده وده واسترد القيمة خلافا ليدل حنيقة  
وخصص الماوردي الخلاف بيننا وبينه ما اذا جهل بقا المفعول  
قال فان علم بقاء ملك الغاصب ملكا ما عا اليملك بعد القدر عليه  
ان ساء وتوصل به على اخذها اجرا على دفعه من القيمة فاذا قدر على  
المفعول بخير من ان يملكه بعد رده من المفعول منه ودره  
ولا خيار للمغضوب منه فان اخذها فملكه استقر ملكه عليه حينئذ  
باختياره وان اراد رد القيمة قبل للمغضوب منه ان اردت القيمة  
عاد المصروف لك ولا اجرة لك فيما صنع لا يملكه لربك ملكا  
مبتدئا وان امتنع من ردها لم يحضر عليه لملك قدر جهتها وبيع  
العبد لتأخذ الغاصب من ثمنه فلما داه من القيمة فان زاد كان  
الفاضل للمغضوب منه وان نقص فلا شيء له غيره وشبه دخول  
المغضوب في ملكه باحصاره عند رده قيمته بدخول من الشقص  
المشفوع في ملك المشتري فقول المالك هذا ان مستقر وهما معا  
وهذا طريقا فزده وما دام المغضوب باقيا لا يصح الا برأى  
قيمته ولبعس للغاصب خيار المالك على قبولها وان قلنا ان رب الدار



الحال الجبر على قبضه وفيه وجه انه يصح ان يبرأ عنها ولو جبر على قبولها  
وهل ضمن الغاصب قيمة المنفعة والروايد الحاصلة من المعضوب منفصلة  
كانت او متصلة بعد دفع القيمة منظر فان كان الغاصب هو الذي عنه  
في شغلها ضمنها وادعى القاضى انه لا خلاف فيه وخرج الشيخ ابو محمد  
على الوجهين الاتيين فان غلب غير ضاه كما اذا ابقى فوجها وبنائها  
المستويل في ضمان النافع على ان القيمة اخذت بارأها بقوتها من  
الاستفاد عليه او بدل الحيلولة بعلية عليه وحققنا صحة ما  
لوحد بدل العن عموه وقال لما ورد في علمها مبنيان على الوجهين  
فان ملك القيمة مستقر ومراعاة ما علمها ما خرج ما لو انتفع احبني  
بالمعضوب بعد اداء القيمة هل يكون الغاصب مضافا في الضمان  
ولو استعمله غير الغاصب ضمن المنفعة للمالك قطعاً ويجري الوجهان  
في ان الغاصب هل يلزمه موفته رده وهل ضمن حياضه في مضافا فيه  
وفي ادفع قيمته بالسوف واذا جع هل للغاصب حبسه الى ان  
يسترد القيمة قال القاضى له ذلك وامتنع في البيع وكل احكى عنه  
ان المشتري شرا فاستد احبش المسع الى ان يستوفى المرد وقد تقدم  
في كتاب البيع ذكر الخلاف في الشراء القابض وان الاظهر المنع  
قال ابو امام ولا اقل من يخرجه على الخلاف على اقوال الابداء في الصحيح  
قال الباقي يستين ان يكون حسن الغاصب معناه واخذ ان يرد ما  
المنع فيها ولو كانت الدار هم المبدؤ له باقية بعضها في يد المالك قبل  
له امتدادها وروى مثلها رد وفيه الشيخ ابو محمد كالقرض على القول انه  
يملك بالقبض والمقطعة بعد التملك قال المؤيد في رد قوتى انه ليس له  
ذلك قال صاحب البيان ولو ظهر على المالك دين مستغرف فالغاصب  
احق بالقيمة التي يدليها فان تلفت وجع مثلها وان كانت باقية وايدى  
وقال الرواية رجوع مدليها مثلها ان كان لها مثل ومعهما ان لم يكن لها  
مثل يصور ان يكون ما ريد رجوع في زيادة منها المنفعة دون المنفعة

كوله

كالولد واللمز والمز ويصور ذلك بوجهين احدهما ان يرضى على اخذ  
عوض غير النقد للحيلولة من غير ان يكون عوضا عن القيمة الباقية في  
الذمة والثاني انه يتصور على قول القاضى الطبري وهو الموقوف عنه  
ذلك هنا وثالثه ان البايع اذا اخذ عن المز عوضا ثم رد البيع عليه  
يعيب كان له اشتد اذ العرض كسرة البيع ونظيره استرجاع العوض  
هنا قال ابو امام وسبغى ان يخرج على الخلاف وقت حصول التملك على  
الخلاف في القرض ولو انفق على بدل الرد فلا بد من بيع لصير المعضوب  
ملك الغاصب ولو راضيا على اخذ القيمة عن المعضوب قال الباقي  
فان عرفنا حاله فهو بيع محض ان كانت الروية قريبة او بعيدة وهو مما  
لا يغير فيها صحيح وان كانا شسنا لا وصافه لم يصح الا ان ذكر شرط  
خيار الردية اي في صحته واذا كانا اذ اكرز لها فتولا وجه المنع  
احتمال التغير ولا اخلاص له هذه المسئلة بهذا التفسير فان التغير  
للحيلولة في صورة رد بدل المعضوب مع وجوده ثابت في كل  
معضوب سواء كان متقوم او متليا **وعان** الاول لو اعنى المالك  
القيمة الا بقر في يد الغاصب بعد اخذ قيمته لزمه ردها اليه وهذا هو  
قالت مروى لا عنتها ومات عنها وعن العبادى انه لا يرجع ادوات  
عنها وفزت بان انشأ العيقو شطاع فهو لو عاد في اليه وادوات  
حصل للمعوق كما يقبل له مما يتولى فيما لو مات السيد قبل اخذ القيمة  
هل يرد منه مطالبته الغاصب بها فقال حتى او روية **الباقي** سرائر  
منافع المعضوب مضمونة ولو اخذت من حجرة في مدة الغصب فبليت  
اوجه اطهرها انه ضمن كل بعض من العاقر المدة باجرة مثلها وثالثها  
انه ان كانت اجرة او المدة اقل من المدة وان كانت ارض فبليت  
فلا كسر في جميع المدة وقال ثانيا انه يضمنها بالاكسر في جميع المدة  
وهو ضعيف وروى وجه للقاضى الهروي فاذا كان الشطر من ولد في  
المدة سدا في ديميز والمالي في سدا في ديميز المدة على ولد ثلاثة



وعلى الثاني والثالث اربعة ولوا تعد حسن الحال لزمه على لولاك الماني  
ثلاثة وعلى الثالث اربعة ونقل عن العبادي انه قال لا اعتبار بيوم  
الاخذ وهو كمن يستريح بيوم استيقظا المنفعة وهو لا يورث ويوم  
القبض هو الثاني ولو تغير النقد في المدة ضمن اجرة كل مدة نقد  
ولو انقطع بعض القود ولم يوجد حيث ضمنه باعتبار ذلك الوقت  
بالدنا سر لا بالنقد الذي حدث بعده من الدراهم لان يقوم الدرهم  
بالدراهم متفاد فان لجور **المسئلة الثانية** اذا سارغ المالك والغاصب  
في تلف المعضوب فادعاه الغاصب واذا ذكر المالك فوجها لاصحها  
ان القول قول الغاصب مع يمينه والشيخ عز الدين ومجبر طرده في كل  
يد ضامنه كيد المستعير المستأمر وعلى هذا الوجه فكل يغرمه  
المالك القيمة او المثل فيه وجها فاحدهما لبقا العيز في دعمه وان  
المادر في بلود جمع المعضوب وصدقه استحق واصحها نعم ولو انفق  
على ثلاثة واختلاف في قدر قيمته فالمصدق الغاصب على المالك البينة  
وبجور للشاهدان بعدد شهادته الروقة السابقة ودخلى عند  
الحاسحات شاهده ويميز وشاهده وامرأتان وعن الامير سره انه لا  
مدخل للبينة فيه وينبغي ان يشهد الشاهدان قيمته قد اقر  
شهادة بالصفات دون القيمة لقومه المقومون بتلك الصفات  
فالذي يجب الموضوع ان لا يستمع ولا يجوز للمقومين المهور اعمادا  
على ذلك ومعه وجه انها فعل ومقوم بالاوصاف المذمومة ونزل  
على اقل الدرجات كما في السلام وحكاه بعضهم عن النضر في انهما  
ويستفيد المالك باقامة هذه البينة انظر ادعوى الغاصب ان  
متمه مقدارا لا يلبق بهذه الصفات كالواقر الغاصب بصفات  
بعضى النقاسنة لقوله مود والحخد من الخط العيز ثم فسر شي حقيق  
لا يلبق بتلك الصفات بل يوم بالبرية لئلا يبلغ حدا يجوز ان يكون  
فيه لمل ذلك الموصوف ولولا المالك لا ادري كمرقته لم يستمع

دعواه

دعواه حتى يعين مقدارا وكذا القول الغاصب في الجواب هو دون  
ما ذكرته ولا اعلم قدره لم يستمع جوابه حتى سيز مقدار اذا بينه تلف  
عليه فان ذلك حلف المدعي على ما ادعاه واستحققه ولو ادعى الغاصب  
ان قيمة المعضوب خسرت بفلا الغاصب على ما به فقام المالك شاهدا  
شهادة ان قيمته زدت على الماية ولم يعين مقدارا قبلت شهادتهما على  
الاصح وكلف الغاصب الزيادة عليها فلو قال استوز شهادته ان قيمته فوقها  
طوبى بزيادة عليها وهذا حتى يصل الى الحد لا يقطع الشاهدان  
بالزيادة عليه وكذا الوادعي على اثبات ما به فاقول بخمسين فقام به ان  
له عليه اكثر من خمسين فقام المالك بينه شهادته ان قيمة المعضوب كانت  
قبل الغصب العالم بحكمها وقال بعضهم يصير القول قول المالك مع  
يمينه بهذه اليمين وعلى فيه **الثالثة** اذا سارغ في عيب بالمالك  
فادعاه الغاصب واذا ذكر المالك فان دعي الغاصب فونه حلفا كما لو قال  
كان اسمه او لداعرج او قتيلا بعض طرف ففيم القول قوله بلشه  
اوجه اصحها الغاصب وثانيتها المالك وبالثان ان ما ندد من العيوب  
القول فيه قول المالك وما لا سند للقول فيه قول الغاصب وان  
ادعى عيبا حادنا كما لو كان قطع او سارقا ففي المصدقت منهما  
طريقا حادنا فيه قولان والثاني القطع بان القول قول المالك  
ولو اختلفا في صفة كمال كما لو قال المالك كان العبد كاتبا او حاربا  
وانكره الغاصب فالمصدق الغاصب على الصحيح ولو حلف المعضوب  
وبه عيب وقال غصبته هذا وقال المالك بل شليمنا ونقيب عندك  
فالقول قول الغاصب على الصحيح وحكي عن النضر لو ادعى ان الطعام  
المعضوب كان جديدا وقال الغاصب كان عتيقا فالمصدق الغاصب  
مع يمينه فان ذلك حلف المالك فان دعي باخذ العتيق جاز لا نه دون  
حقه **الرابعة** لو سارغ في الثوب الذي على المعضوب فادعاه الغاصب  
فالقول قوله وهو مخالف لقوله له عندي عنده عليه عمارة



ان ما في يد العبد لست به **الحاشية** لو قال عصبته مني في الكوفة  
فقال بل عصبته املك بالبدنة صدق فانه لم يصب دار الكوفة  
واما عصبته املك بالبدنة فان وافقه المدعي عليه ثبت والا رندا قرأ  
تحت يده وكذا لو قال عصبته مني دارا فقال بخارية **السابعة** عصب  
خمار حرمته وهلاكه عندنا فقال المغضوب منه هلاك بعد التخلل فليكن  
صانها وقال الغاصب فليكن صدق الغاصب **السابعة** باع عبدا  
فجا احزاد ادعى انه ملوك وان البايع عصبته منه فله ان يدعي على المشتري  
ويؤد دعواه القيمة على البايع بخلاف المتقدم في الاقرار في الغرم بالحبولة  
وقطع ابن هريرة بالمعزوم وقيل ان لم يعترف بملك نفسه فلا غرم  
وان قال بعتته ففيه الظل بمكان وامتنع من ان يادعي على المشتري  
اولا فان صدقه اخذ ولا يرجع على البايع ان كان ذلك كله المشتري  
فانما المدعي بينه بالعبد اخذ ويرجع المشتري بالمرئ على البايع وان  
لم يقر بينه وحلف المشتري فذاك وان وكل خلف المدعي اخذ ولا رجوع  
للمتري على البايع واذا ادعى على البايع فصدقه دون المشتري لم يقبل  
اقرار البايع على المشتري ويؤخذ منه القيمة وبقي البايع محال الا ان  
دعوا قرابة بالعصب من الجوار فتكون ذلك فسخا واذا ادعى المبيع  
فليس للمشتري استرجاع الممن من البايع وليس للبايع التصرف فيه  
ان قلنا لا يغرم المقر له او قلنا يغرم فغرمه والعبد باق في يد المشتري  
فهو مال ضائع وان هلك البايع برغم انه استحق الرجوع عليه بالقيمة  
وهو مقر له بالممن الذي يده فان كان بعد التمن او اكثر فالمنقولي  
والحكم فيه كالواقر بحرمه عبدا ثم اشتراه فأت وطف كسبا وان كان  
الممن حرمه فلا حوله في الزكاة وان لم يكن استوفى التمن فقل هلاك  
العبد لا يطالب به شيء بعد هلاكه الحرم فامر بمر لو عاد العبد الى البايع  
بفتح ادارت لزمه تسليمه الى المدعي ولو اذاد البايع اقامه المينة على  
العصب فان كان حرم البيع اعترف بالملك لم يسمع وان لم يوجد منه الا

لفظ

لفظ البيع سمعت وان اذكر البايع وذكر عن المميز وحلف المدعي واخذ  
القيمة فان ادعى المالك بعد على المشتري بالعين فاقوله بها وذا القيمة على  
البايع وكل يرجع المشتري على البايع بالتين في الدعوى حرمته على  
الزكول ورد الميز كالبدنة ولا يرجع به الا فقال سعد بن ابى السنان  
قالا قرأ ورجع لانهما بقا راعيته والمشتري ان يدعي على البايع ويحلف  
وفكوله في حق المدعي لا يكون فسخا في حق المشتري وان ادعى اولا  
على البايع واقام عليه بدنة واخذ القيمة فاذا ادعى على المشتري في حاج  
الاعادة المينة في حقه لان مينة على البايع كانت لابن العبد محتاج  
الى اعادة المينة للعين وان صدقه البايع والمشتري جميعا سلم العبد الى  
المدعي ورد البايع الثمن الموقوف للمشتري ان كان باقيا وبذلك ان كان  
تالفا ولو كان المشتري قد اعسفه قبل دعوى المدعي بمر صدقه هو البايع  
فل المالك لم يطل العتق سواء وافقه العبد او خالفه ما لو كان كاتبه  
ثم توافقا على بصدق المدعي في الكتابة بطل المدعي في مسئلة من خالف  
قيمة العبد على البايع ان اخضع بصدقه وعلى من شامته ان صدقة  
جميعها وقرار الصمان على المشتري لان دعوى القيمة في يد البايع اكثر  
فلا يطالب المشتري بالزكاة ولو خالف العبد وقد افسد مالا وليس له  
سبب يريه من المدعي قال ابن قدام اطلاق قيمة هذا امر على برهات  
التي لا يحتاج فيها الى اذن السيد اما بالسر فذلك فان المدعي لا  
يستحقها اذا عرف حولها عن نراذ **الثامنة** لو ادعى الغاصب انه  
رد العبد المغضوب حيا وقال المالك بل ميتا قال لقول المالك ولو  
اقام كل منهما بدنة تعارضنا وقتنا قطننا وضمن الغاصب ولو قال  
عصبته العبد انا وعشيرة فقال المالك بل انت وحدك ففي المينان عن  
بعضهم ان القول قول الغاصب لان من اصل براءة دمنه فيما زاد ولو ادعى  
الغاصب ان المغضوب لا مثله وقال المالك له مثل رجوع في ذلك الى  
راي الحاكم ولو اختلفا في وجود المثل فادعى المالك وجوده والغاصب



الباب الثاني في القواعد على

تقدم الى المعضوب حب دده ان كان ماقيا حاله ورد بدل ان كان  
تالفا وان كان بعضه باقيا وبعضه تالفا رد المالك وبذل المالك  
بقصته قيمة المالك بسبيل التالف كزوجي الخف فمما يلزمه خلاف قاتي  
لن شأ الله تعالى واذا كان باقيا فان كان حاله انقص من الامر سرده وان  
طرح عليه ما غير فالتغير اما ان يعود الى ذاته او لا والذي يعود اليها  
اما ان يخرج جزية او نقصان والذي لا يعود الى ذاته هو تصرفات  
الغاصب المعضوب لجعل الباب ثلاثة فصول • فصل في النقصان  
وتان في الزيادة • وتالث في تصرفات الغاصب **الفصل الاول في النقصان**  
مسائل **الاولى** الناقص من المعضوب اما فته او نقص احرامه او  
صفاته او كلاهما فهذه اربعة اضرب **الاول** اذا نقصت قيمته وصدق  
فاذا غصب ثوبا بثمان عشرة دراهم ورده كفي ولم يلزمه نقصه ان  
السوق على المذهب وفيه وجه ولو تلف بعد ان عاد الى دهر فان  
كان منقوما لزمه الاقصى وهو العشرة وان كان تاليا لزمه مثله وان  
اشتره بدرهم **الضرب الثاني** ان يحصل فيه نقصا بالجر والصفة  
فالجر التالف معنونه باقصى قيمته من يوم الغصب الى التالف النقصان  
الحاصل بسفوف السوف في التالف المردود وغيره مضمون كما لو غصب

تؤاقيمة عشرة فغادت إلى خمسة بالحفاظ السئوق ثم لستة حتى عادت  
إلى أربعة فقد نقص باللبس درهما وهو خمس الثوب فغرمه ناقص القيمة  
وهو عشرة فبازمه خمسة درهما ثم دها مع الثوب كما يغرم العشرة  
عند تلفه ولو غادت قيمته باللبس إلى درهمين فقد نقص ثلثه أخماسة  
فيرد دها مع الثوب كما يغرم العشرة عند تلفه ولو غادت قيمته باللبس إلى  
درهمين فقد نقص ثلثه أخماسة فيرده مع ما وضع سنة دراهم قال  
الشيخ أبو علي وأخطأ بعض شراح المولات فقال رد بلا له لأنها التي  
بعت بها ثلاث وقياس قولنا أن يلزمه في رد واحد درهم ولو استعمله  
أو لا حتى صار دينارين بالاربع خمسة ثم غادت قيمته بالحفاظ السئوق  
إلى درهمين لزمه رده مع الخمسة الناقصة ولو لبسته أو لا حتى غادت  
قيمته بالخمسة ثم ادعت قيمته فبلغ بالياء عشرة فظاهر كلام ابن  
الحدا أنه رده مع عشرة وادعت ثلثه فوافيه ثلثه بقية ثم ويشهد له  
قوله في رد درهم لو عصب ثوبا جديدا قيمته عشرة فلبسته حتى أخطأ  
وغلط الثياب فصار دينارين عشرين أقوم الثوب جديدا وخلقنا  
فأعطيه فضل ما بين القيمة وظاهره أنه يقوم في الحال وأخلفه الجسم  
والعسمو إلى مغاير ومولك قالوا لا يلزمه مع رده إلا الخمسة الناقصة  
بالاستعمال ولا نظر إلى زيادة السعر المحاصلة بعد التلف كما لو  
زادت قيمته بعد تلفه كلفه قال ابن مأم والصفقات كالاجرة ذلك  
فاذا عصب عبدا صا نعا أو سمينا قيمته ما به ففسي الصفقة أو هزل  
وعادت قيمته إلى حستين ثم ادفع السئوق فصار دينارين ما به وقيمة  
مثله صا نعا سمينا ما يتين لا يغرم مع رده الاحستين **والخلاف**  
في صود المغرطها مني على الصحيح أن اجرة مثل المغصود لا تندرج  
في رد الشئ بل هي من الحاصل بالاستعمال وأما على القول بأنه لا يجمع  
بينهما فيجب مع رد الثوب الرد من من المقادير المزجوة واجرة  
المرء ولو خلف المالك والغاصب وقت زيادة قيمة الثوب الذي



لبيته فقال المالك ثادت فمدلر بلا فغليك قيمة الثالث من لاجزاء  
 بقسطها وقال الغاصب بل بعد فلا يلزم مني ضما فيها قال ابن سرتج  
 المصدف الغاصب بانه غارم كالوثلغ الثوب واختلفا في ان قيمته  
 زادت بعد الملقا وقبله **الضرب الثالث** ان يكون الحاصل نقصان جيفة  
 وهو ثوبان **احدهما** ما لا شرعية له كما اذا مر في الثوب حرفا وكسرا  
 وفي البياض فلا يملك الحرق والاشترى بل رد هاهما مع ارش النقص سواء كان  
 الارش قد راقية كالوقطع بدين العبد او قطع عينييه او اقل منها وستر  
 فانت معظم النافع ام لا وسواء بطل بالجناية لرد ستمردول كالو  
 طحن الخطة او لا ولو كانت العين قبل بصلاح لم يدر للغاصب اصلاحها  
 فليست له جياطة التوب الذي حرقه ولا ردقو التوب الذي قطعه فلو فعل  
 باذن دبه او بعين اذن دبه لم يستقطضان **النوع الثاني** ما يجرى  
 سرية بؤدس الى الفوات كالوقل الخطة حتى ذكر **العقر الساري** منها  
 او وضعها في مكان يدرى فعفت عفتا غير متناه فيما يلزمه اقوال  
 احدها ان المالك يجبر من ان يأخذه وارش النقص ويزان بتركه  
 وبأخذ بده مثله في المثلي وقيمه في المقوم ومحل كالمالك **وهو**  
**المسئلة** مستدنى من القاعدة ووجه المستعودى ابو محمد والثالث انه ليس  
 الا اخذه فادش النقص ووجه برامم والبغوي وقطع به بعضهم والمالك  
 انه يحول كالمالك ويأخذ بده وهو بعيد عند برامم ووجه  
 العراقي وقطع به بعضهم **الرابع** ان الغاصب يجبر من ان يستك  
 ويغرم بده وبين ان يرده مع ارش النقص واجري العراقيون القول  
 الثاني والثالث فيما اذا مل الخطة بالماء او شوتت بده وقطع  
 القاضي الطريق فيما اذا عفت في يده لطلو الكسب بانه فاجدها  
 والارش وفرف بينه وبين برادول وصحة ابن الصباغ والنواوي  
 ويجري برادول فيما اذا عصب دقيقا وسما وسرا او عسلا واخذ  
 منها طوى وعصيدة لا تخاف فسادها او خبطة واخذ منها بهرسته

لا تخاف

لا تخاف فسادها في الحال وحكي المامد في العصيدة عن النقر  
 المالك يجبر من ان يأخذها فابغابها ومن ان يقوم افرادها وبأخذ  
 ارش النقص بشرق اقلو طالبة بالبدل عن افرادها فان كان جميعها  
 او بعضها مالا مثله لم يدر ذلك وان كان جميعها متلبا فقيده الوجهان  
 في مسئلة الخطة وبفرقه بين ان يكون من جز استنقمة او مسئلة  
 عجيب وعن الحاكم لو صحت على الدقيق ما وعسر تحلبه منه واشرف  
 على الفساد وردد الشيخ ابو محمد في اجر الخلاف فيما اذا مر من العبد  
 مرضا سارا بغير العلاج كالسبل لرد متسقا فانه يفتي في الهلاك  
 غا الما كالعقر في الخطة وقال لا الجا فبه ولم يردنه نرد ما قر  
 وقياس قولنا في الحاق الجرح الساري بذلك لان جزم المامد بانه  
 لا يلحق بالعقر الساري **المرفوع** ان قلنا استحق المالك البدل فلن  
 ردوا الخطة المسولة فيه وجماع اخذ بها على ملك المالك فانيهما  
 انما يصير للغاصب فان قلنا استحق ارش النقص اخذ ارش عيب سار  
 وهو اثر من ارش العيب الواقف ورجع فيه الى العادة وبقد الوصف  
 الذي يمتري اليه الحالة في العادة معوم سلبا ويقوم شلك العفة  
 وموجب السفاوت بم ان ذاي الحاكم ان يستلم الجميع اليه فقل وان  
 رايمان يستلم له قدر ريد وشر الحق في الحال وتوقف الزيادة  
 على سائر الهياكل مستحق سبب وجوب برادش تركه عند امير قاله  
 المؤيد قال الما في وفيه توقف لان المعقول من ارش العيب الساري  
 ارش العيب الذي سببه السرانة وهو حاصل في الحال اما المولى دعه  
 فحب قطع النظر عنه اذا الخلام في النقصان الذي لا يقف سرانه  
 لا الهلاك فلو فطر الى المولى منه لا يجرى له ارش ارش العيب الساري  
 تمام القيمة وهو عود الى وجوب البدل وقد بينه ابو خلف الساماني  
 فقارضا التعبير عن قول المجتهد ان ساء المالك ختمه ما نقص لان  
 لم لا شئ له زياره فساد حصل من بعد وان ساء تركه وطالبة بجميع



البذل وكلام الماهر من موافق ما قاله المتولي فانه قال له خذ ارش  
 النقص المحض ثم طفت العيز قبل سنها في نقصانها وفي رجوعه بارش  
 كان منظر من النقصان وجهان ساعيا ان من قلعه من صعيد لم يتعد  
 ومات قبل عودها هل نغم ارشها وخرج عليها ما لو طلت المالك برار  
 قبل حدوث النقصان فلما لا شيء له اذا تلف لم يملكه والاولى والسند  
 وسليم فالألا اذا اخذ ارش النقص في الحال مع القبح اذا ادفعه اخذ  
 ارشها ولو باعه المالك قبل ان يسهى لا النقصان علم به المشتري  
 فلم يغضوب منه ان يرجع على الغاصب بنقصه ان عند حدوثه لانه  
 عارض عليه فافصا وان لم يعلم به ولم يرد به ففي رجوع الغضوب  
 منه على الغاصب بارش بنقصه وجهان قال ابو اسحق العرابي ولو  
 رضى المالك به وباعه فهل للمشتري المطالبة بذلك برار فيه وجهان  
 ولو طعن الخطأ فلا يلزمه الاداء واليقين مع الارش ان حصل نقص على  
 المذهب فيه وجه ان المالك تركه وطالبته بمثل الخطأ وهو اولى  
 المادري فما اذا اخذ من التمسك شيئا **هذا كله** في غير الرقيق **فاما الرقيق**  
 فالكلام في جنائنه من وجهين الجنابة عليه وجنابته على غيره **الوجه الاول**  
 الجنابة عليه وهو ينقسم الى جنابة على اطرافه والى جنابته على نفسه  
**الاول** الجنابة على اطرافه وقد تقدم اذا الجنابة عليه ان لم يكن لها  
 ارش مقدرة في الحر فالواجب بها ما نقص من قيمته بالغائب ان كانت  
 على عضو ليس له ارش مقدرة كالظهر فان كانت على عضو له ارش مقدرة  
 وجب ما نقص من قيمته ما لم يبلغ مقدرة ذلك العضو فلا يجب على  
 المراجعة على البدل نصف القيمة وان نقصت من قيمته في المتولي وان  
 كانت دون الموصحة لا يبلغ بارشها ارش الموصحة وبعتبر القيمة يوم برأه  
 فان لم يكن نقصان له يجب شي وان كان لها ارش مقدرة في الحر فواجبها  
 مقدرة من قيمته على الصحيح كما مر على بوحدة الحال او موخر الى ان  
 فيه القولان فيما اذا كانت الجنابة على الحر فاذا قطع الغاصب احدى يدي

الرقيق

الرقيق لزمه اكثر من من ارش النقص مقدرا اليه وهو نصف  
 القيمة وهو على الصحيح في ان جراح الرقيق مقدرة والزيادة على المقدرة  
 للفتوات تحت اليد العادية كما مر ولو سقطت يده عنه باخذتها يده فقد  
 مر ان يراعى انه ضمن النقص المقدرة ولو قطعها قاطع في يده عمدا  
 لزمه نصف قيمته فان كان النقص اكثر منه كانت الزيادة على الغاصب  
 وبخير المالك بزمان يطالب المالك بالمقدرة والغاصب بالزيادة وبان  
 يطالب الغاصب بالكل وقرار المقدرة على الجاني وان زاد المقدرة على ارش  
 النقص فهل يطالب المالك الغاصب بملك الزيادة فيه وجهان اصحهما ان  
 قال القراء على الجاني فان كانت الجنابة خطا النقص ذلك على الخلاف في تحمل  
 العقاب للجنابة على الرقيق فان قلنا يتحمله كان خلعها مع الغاصب ثم  
 الجاني تداخيا تقدم ولو قطعت يده في يد الغاصب في حد شره او  
 فضاخ فهل يعمنه باكثر من من ارش والمقدرة او بما نقص فيه  
 وجهان اصحهما الثاني وسامعنا ان على الصحيح في ان جراح العبد مقدرة  
 ولو كانت لشره او لجنابته بعد ما في يد المالك وقطعت يده الغاصب  
 ففي صما الغاصب له وجهان لسفقات على الوجهين فلو وقع ذلك في يد  
 المشتري قد علم بجنابته او شره قبل السرقة ذلك من شره او استحقاق  
 او العبد فان قلنا يمتلئ من استحقاق حرم المشتري ولا نغرم الغاصب  
 وان قلنا يمتلئ العيب فلا خيار **القسم الثاني** الجنابة الواحدة على  
 نفس الرقيق المغضوب فاذا قتل قاتل الرقيق وان كان قاتلا فوجب القصاص  
 واقصر سيد منه يرى الغاصب من ضمانه وان كان العبد القاتل قتل  
 قيمه ولا دخل لثقات القيمة كما لا ينظر في تفاوت الدية في من حرار  
 ولو كان العبد قد تعلق برقيقه مال او فضاخ في يد الغاصب المالك  
 لم يمنع شيئا من برأ فضاخ من ماله وماله العبد لم يلا ولا يحجب عليه  
 فداه او قتل ماله ولا على الغاصب ايضا قال من مأم الا ان يستوف منه  
 منع اذا كان الواجب مالا لان المالك ضمن له كملولة وقد له منع السيد

ص



من استيفاء القصاص الواجب عليه حتى مات أو قتل فاقصر السيد لا يجب عليه شيء وكذا حكم العبد غير المصوب وإن كان القتل لا يوجب قصاصاً فإن كان الحائز جرحاً فعليه قيمته يوم القتل سواء كان الحائز أو الغاصب أو أحميماً أو تحت المالك بين المظالم الغاصب والحائز بهما والقرار على الحائز ثم إن كانت قيمته يوم القتل أكثر من قيمته يوم الغاصب يد الغاصب فعليه ما نقص يوم اليد وإن كان الحائز عديداً فإن قتل سيدك مبيعاً في أحمية فإن كان منه مثل قيمة المصوب أخذها المالك ولا شيء على الغاصب إلا إذا كانت القيمة في يده قبل القتل أكثر منها يقوم القتل وإن كان المثل أقل منها أخذ المالك من الغاصب وإن احتار سيدك فداه فإن قلنا مفدي بالادب والحكم كالوسيلة ومبيع وإن قلنا مفدي بأقل من برادش وقسمته فإن كانت منه المصوب لزم من قيمة الحائز فالتأني على الغاصب وإن كان سلفها أو أقل أخذها المالك ولا شيء على الغاصب إلا إذا كانت القيمة في يده قبل يوم القتل أكثر ولو أخذها المالك أخذ حقه من الغاصب إن كان له ذلك ويرجع الغاصب على سيد الحائز بما جرمه لا بما يطالب به إلا الغاصب **فرع** قال الغاصب لو حرم العبد في قبلة الغاصب فزده كذلك ودام حتى مات في يد المالك يلزم منه ذلك قيمته بخلاف ما إذا رده المسمى والمستعير كذلك فإنه يلزمه إرضاء النفس عن ظهرها نهياً تضمنان الغير ضمان الغصب على ذلك الوجه يلزمها كمال القيمة **الوجه الثاني** من الحنابلة المتعلقة بالرقب الحنابلة الصادقة منه فإذا جنى الرقيق المصوب فإما أن يوجب حنانيته القصاص أو المألفان وجبت القصاص وأضر منه بخلاف الغاصب فإن كانت في البش عزم الغاصب قصص قيمته من يوم الغصب إلى الانتصاف وإن كانت في الطرف عزم نكده كما لو حصل نافة وقد مر وكذا الوجه من القصاص بعد رده المبيد وكذا الوجه في يد الغاصب ثم قتل بعد رده إلى سيده ولو عصته من ذل أو سارقاً أو فاسقاً في

وكبران فالقول قول المعير في القيمة لراوحي والزيادة عليها التي لا يملكها العرف وإن كان ما سعى إجره بالاستعمال فالقول قول المستعير في المصوب فإنه لا يكون إلا إذا كان في الزمان بوقت لا يستغنى زيادة في الغاربية فالقول قوله **للام الثاني** سلب المستعير على لاشفاق بالمستعار وسبق ذلك بحسب ذلك المعير وتسلية فإن كان المستعار لا ينفق به إلا جهة واحدة كالسقاء بالفرش والتتر بالعليق والقميص باللبس دون سائر ما لم يحج فيه إلى التقوض للجهة ويستعمله في ذلك بالمعروف ويظهر أن ياتي في الادب بالثوب الخلاف يراعى في سائر حارة وإن كان لها حشاً انشفاق فأكثر إلى بداية تصيب للرطوبة والحمل والأرض تصلح للزراعة والعرض والبناء فإن بين حش المسفعة ومنعها كما لو قال لا زرع الحنطة فله أن يزرع الحنطة وما ضره ضررها وما دونه كالشعير الباقلان لم يضره عند لكن سائبة في كتاب سراجة قولك أنه ليس للمستأجر زراعة غير الشاجر للزراعة وبجبه هنا ادعى لا زرع ما ضره فوق ضررها كالذرة والتمر وإن نماه عن زراعة غيره لم يضره لزراعة وإن كان منها على المذهب **بحث** زرع ما ليس له زرعاً فله ضابط برادش قلعه بجافاً والاطلاق الاعارة ولم يبين جش المفعة بان قال اعرك هذه الداية أو هذه برادش فقل يصح أم لا بد من التعرض بجش المفعة فيه وجهان أظهرهما عند برامام والغزالي والرابع أنه لا يصح وتأنيها وهو أن رده العراقون قد ائردى في البغوى والرواية أنه يصح ويتسلط على الكل فزرع وبني دبرس بخلاف الاجازة وعلى تراوحي لو قال لنسفع به كيف سيدي أريدك ذلك فوجهاً أحدهما يصح وعلى هذا يسفع كيف شأوك الرواية تسفع ما هو العادة فيه قال الرافعي وهذا أحسن وثانيهما لا يصح ولو يرضى فوجهاً بان قال اعرك برادش للزراعة ولم يبين ما يزرع أو للعرض ولم يبين ما يفرش أو للبناء ولم يبين المغيرش والمبني وقلنا



لا يصح الا غارة المطلقه فوجهان احدهما الصحة وله ان يزرع ما نشأ  
 قال الرازي في لو فعل يصح الا غارة ولا يزرع الا اقل من انواع ضل الكان  
 من هبها ولو غير حسن المنفعة لم يكن له ان يفعل فاضره اكثر من ضرر ذلك  
 الجنب وله ان يفعل ما يادونه على الصحيح وفي مثله وجهان فالاول ان غارة  
 للزراعة لم يكن له ان يزرع فيما اذا استعار للبنا وحكاة بعضهم فيها وان  
 اعاد للبنا اظهر له ان يزرع او للغرس بل انه ان يبنى فيه وجهان احدهما ان  
 وجب له ان يزرع ان لا يزرع فيما استعار للبنا وحكاة الخلاف في انه هل  
 يبنى فيما استعار للغراس **حيث** اعاد للزراعة او الغراس والبناء له  
 في الاستيعار ذلك الامر واحد فلو قلع ما عرسها وبناه لم يكن له اعاد  
 الا باذن جديده لان يصح له بالتجديد مرة بعد اخرى في الغرس فان  
 القاضي الطبري والمتولي في اعادته الغراس وجهان كالزجر فيها  
 او اعاد حايطة لوضع الحيا وعمله اعادته غيرهما **الامر الثالث**  
 الغارة خايزه من الحايدين سقطت بموت الميعر وجنونه واعماله  
 والحجر عليه بالسفاهة وموت المستعير ايضا وجنونه واذا انفسخ وجب  
 على المستعير الرد ولو لكل واحد منهما فسخها فلا يغير الرجوع متى شأ  
 والمستعير الرد متى شأ ولا فرق بين المطلق والموقته **مده** ويسقط  
 من هذا الفصل صورتان **احدهما** اذا اعاد ارضه لدفع ميت فدفن فيها  
 لمقت من الحايدين ولم يكن له الرجوع فيها بطلب اجرة ولا بنش القبر خارج  
 الميت سواء كان الميت جديدا او عتيقا وسوارضى اوليا او لا الا  
 ان يندرس المدفون ويصح اجراه فله الرجوع على المشهور وقال القاضي  
 اخر البش له ان يرجع وليس له ان يخفق بظاهر القبر ولا ان يدفن في  
 حله ميتا اخر معه ولو بنش الوحش القبر خارج الميت وجب اعادته له  
 وليس لصاحبه ان يرضى المنع منه ولو كان في ارضه ارضه فله سقمها وان  
 لم يندرس الميت اذ لم يفض السقم الى ظهوره من يدنه وله الرجوع

قر

قبل الحفر وبعد ما لم يوضع فيه الميت قال في النهاية والمنتبة وكل  
 بعد الوضع وقبل الموازنة وقضيه كلام الرازي منه ولا يلزم المستعير  
 طمر القبر قبل الرازي عن المتولي ان موثة الحفر اذ رجع بعد الحفر  
 وقبل الدفن على ذي الميت وهو غلط ولعله من الاسخنة التي وقعت له  
 والموجود في المنتبة خلافه وليس لولي الميت ايضا ان يرجع ويخرج منه  
 قال الرازي في الدفن في ارض احد من متافعه قد ذكرنا خلافا في ان  
 التعرض للمنفعة هل يستترط في ارضه لانه لا دفع ليس كسائر المنافع  
 في ذلك فالوجه القطع بان اطلاق ارضه لا يستلط عليه **الناحية**  
 اذا اعاد حيازة الحيا لم يصح عليه اطراف حيا وعه في حيا الرجوع  
 بعد الوضع والبناء وجهان تفيدان في الصلح احدهما ان له الرجوع ويتخير  
 بين ان يعلل ويغرم ارضه المقت ويبن ان سقى باجره وليس له ان يبدل  
 قيمة الحذوع ولا منه اطرافها ويملكها عليه فطعا وقال الما من  
 والرواية التي ليس قلعها وعزامة ارضه المقت وفي ارضه وجهان  
 فان اوجباها فلم يبدل لها قلع بجانا **قال** صاحب دفع التمويه ويجوز  
 الرجوع وان كانت الحذوع من الحايدين على ملك الميعر وكلام الغزالي  
 يفهمه لان كلام البند بنجي والرازي يفهم جريا في خلاف فيه ايضا **مده**  
 والخو البند بنجي بالسئلة ما اذا اعاد سفينه فجعل المستعير فيها طعامه  
 وطالبه المستعير ردها في حجة البحر قال ليس له ذلك لاجل الضرر ولا  
 للزومها لئلا يظن ههنا وجوب راجعه من وقت الرجوع قطعاً ويكون  
 لواعاد ارضه لزرع لا حصه قصيدة لا رجوع قبل استنابه على امتيالي  
 واسلمني بعضهم **مسئلة** اخرى قلزم العارية فيها من حايدين المستعير  
**وي** ما اذا استعار دارا لست في المعندق على ما ياتي في العدد **مده** لو  
 اعادته دارا البسند به حايطة البش له ان يزرعه منه بعد اسناده ما  
 دام الحايط قائما والحذوع صحيحا وفي وجوب راجعه من حين الرجوع  
 وجهان قال الما من ذي الرضا في ظاهر كلام القاضي في مئاريه



ان له نزعاً وعزاً ارض النقص **ومحل** اعارة لارض البناء والغراس بنفسه  
 التي مطلقه لم سقيد بهن ولا مقيدة بهن **والقسم الاول** المطلقه اذا  
 اعارة ارضا للبناء والغراس فله ان يبنى ويغرس في ارض الميعر اذا  
 رجع لم يتر له ذلك فلو فعل على ما بالرجوع كان متعدياً بقلع بنيانه  
 وعزاسه مجازاً وعليه تسوية الارض كالحاصب وان كان حالاً في  
 قلعه مجازاً وحققاً كالوحيه لا يتبر في مسئلة التوالا بينه وبينه  
 المتوالي بالوحيه في انزال الوكيل قبل العلم واماناً بانه او عزته قبل  
 الرجوع فاذا رجع وبارض فيها فانه ان التمتع من عزته ان  
 ازيل ولا في نظر ان كان قد شرط عليه القلع مجازاً عند رجوعه وتو  
 الحف لزمه فانه منع قلعه الميعر مجازاً وان كان قد شرط عليه القلع  
 دون التسوية لم يلزمه التسوية وان لم يشترط القلع فانه اراد المتعدي  
 القلع من منته وان لم يرد له لم يتر للميعر قلعه مجازاً **وقد** يفعل طرف  
**اخذها** وهي التي اورد بها القاضى بسببه الحاضى سرح والعبادى وروام  
 والغزالي انه تخير بين ثلاث خصال ان يبقية باجرة المثل وان يملكه  
 عليه بالقيمة وان يقلعه ويغرم ارض يقصانه وهو قد والشفاوف  
 بين قيمته ثابته ومقووعاً وعلى المستعير راحة الى ما يختاره المالك  
 منها فان لم يفعل قلعه مجازاً فاللقاضى فان كان على راسه ان يرد  
 صلاحها فآخر التحير بين الخصال الى صدادها **المادة** وهي التي  
 اوردتها اكر العرافين والراجحي وصاحب المذهب والتمه والرافعي  
 ويشبه ان يكون اظهر في المذهب انه تخير بين الخصال الاخيرتين التملك  
 بالقيمة والقلع مع ضمان لارض ان لم سققا على لبقا باجرة **الثالث**  
 وهي المذمومة بين المذاهب ان يملك لارض على القلع وعزاسه  
 ارض النقص واما المالك بالقيمة والاعانة لارض ان انفقاً على  
 احدهما صح وليس للمستعير ان يملك لارض على الميعر بالقيمة وان كانت  
 فمة البناء والغراس اصغاف قيمه لارض وعلى الطريقه لارض **والامام**

اذا احضار الميعر القلع وبذل لارض في اياه المستعير قلعه وبذل لارض  
 فان قلنا لا اردت فهو دفعه الميعر لا ان يرد منه وانما اختار  
 الملك باجرة او التملك ببذل ولم يحبه المستعير اليه كلف بغير لارض  
 مجازاً ولو لم يخط الميعر واحد منهم لم يقلع مجازاً **وقد** يفعل وجهان  
 احدهما بيع الحاضى لارض مع البناء والغراس عليها ووطي كلاهما حق  
 وفي حقيقه التوزيع الخلاف المتقدم في الرهن والقبض قد يرد ما فر  
 والمنوي وقال البيهقي يرد على لارض مسغولة بالغراس والبناء على ما  
 فيها وحدها فخصه لارض الميعر وحقة فافيهما للمستعير وثانيهما وهو  
 قول الاكثر من ان الحاضى يعرض عنها حتى يختار الميعر شيئاً فان لم يأم  
 والظاهر ان يرد الاجرة ليدفعه الوقف الفقه احياءها على القولين ول  
 وحتم ان لا يجت وعلى الطريقة الثانية لو امتنع الميعر من التملك بالقيمة  
 والقلع مع عزامة لارض وبذل المستعير لاجره لم يتر للميعر القلع  
 مجازاً وان لم يبد لها فوجهان احدهما بقلعه مجازاً واظهرهما لا يصح  
 الوجهان المتقدمان هذا الحزم على الطريقة الثالثة اذا امتنع الميعر  
 من القلع بالارض ومن التملك بالقيمة وقد صرح المستعير ثم اذا رجع  
 الميعر ولم ينقل الامر بعد باختيار كان له دخول لارض ولسفاهما  
 ولترستظلاً بالبناء والشجر فان كان صاحب ولا يتر لارض ولسفاهما  
 الى الحد وان وقد سريه كتاب الصلح ان الامام قال لارض مثلاً الى  
 حد ارضه الا ان يمنع منه ففيه كروا للاحكام ويربط فيها شيئاً  
 ولا ينشر عليها ثوباً ولا يجوز للمستعير الدخول للفرج بخلاف الميعر  
 ويجوز لمره الجدران وسقف لارض على الصحيح وكل هذه التعليلات  
 المسفحة على صاحب لارض بدخوله في التهمة لا يمكن الا باجره ويجوز ل  
 واحد من الميعر والمستعير مع لارض من لارض ويجوز للميعر مع لارض  
 بنا المستعير وعزاسه من ثالث والمستعير مع عزاسه وبناه من  
 ثالث على الصحيح ففهما واختار الامام في الرواية المنع في لارض



والصحة الثانية **ربى** القامنى الطير والنولي الوجهين فيها  
ان المستعير له المدخول للشيء في المتعقد ان قلنا ذلك هو البيع  
والافلا وبها ما قد دى على الخلاف في ان المستعير ان يعير المجرى  
صم البيع والافلا ومقتضاه ان يحد بصلاح المنع كما قاله فان قلنا يصح  
المستعير في المادى بخير المعير وقال المادى والرواية بخير المستعير  
على قلع العراس في المالك على يد المادى النقص لا نه من حقوق النظم كما يجب  
على موثقه وبذلك المستعير في الثانية مثله المستعير والمعير الخ  
تقدم فان كان المستعير باعلا بالثبوت له الخمار ولو ابقى المعير المتعير  
على بيع المادى وما فيها بمن واحد فطريقا احدها انه كما لو كان لكل واحد  
منها عبد فباعاها بمن واحد وفيه وجهان ظاهرهما المنع واظهرنا القطع  
بالصحة للحاجة وفيه بغيره فوزيع العن الخلاف المتقدم فيما اذا باعها الحاكم  
وفي وقت العراس والبنا الوجهان اختيارا بين الحد والحدو اذ ان قلنا المعير  
اخذ المادى النقصان وافق عليه ويجعل في موضع آخر وحكم الدخول  
في المادى فباع في البيع فيما اذا استعير المعير من احد من المفاض  
عنها كالحكم فيما تقدم في ان المادى المرجوع الى الترخيص **القسم الثاني**  
الحاوية الموقته كما اذا قال لا عر في هذه المادى او في الغراس  
سنة وخمسة ما تقدم في العارية المطلقة غير انه ليس له احدث  
بنا ولا عر اسر بعد السنة وله ذلك فيها الا ان يرجع المعير الى الموقوت  
وله ان يجد كل يوم عر سنا وله الرجوع فيها قبل بصل المدة وخدمه حكم  
العارية المطلقة وفيه وجه انه ليس له الرجوع فيها **واما** بعد المدة  
فان كان قد قال فاذا مضت المدة قلعت البنا والغراس فله القلع  
وان لم يكن شرط ذلك فليس له القلع بعد المدة على المدة وفيه قول  
وقال الرابع ان الرواية اختار وتوقف فيه وقبل الموجود في بحس  
خطية فابله وقرع الرواية علمه انما لو اختلفا في ابقاء المدة قال  
الرجاحى المصدق رب المادى مع ميمه وفيه فطر **فروع الاول**

فان

قال المتولى احد الشريكين اذا عر في المادى المستعير او بني باذن  
صاحبه فرجع صاحبه فليس له ان ينقص ويغرم ارض البقعات  
ولا ان يملكه بالقيمة لانه لم يقرر باجره فان لم يملكه الثاني فبناح او  
يعرض عنها فيه ما سبق وقال المتولى معنى ان يقول فان لم يرض بها  
الشريك فان يد للمانيه ليش شرط على المالك كما تقدم **قلت** وهذا بناءه  
على طريقته في ان المالك يتخير بين التملك بالقيمة والنقص مع يد  
الارض دون الزام من جره وقال الشيخ من الملاح له فطالبة بالقيمة  
وله ان يملك عليه بالقيمة من البنا فقد رخصته من يد رضى حتى يصير  
البنا مشركا بينهما اشترائهما في قاربه ولم يتعرض في تصوير المسئلة لا ذن  
الشريك في البنا بعد ان نقل عر لانه من اعلى حصه من الشافعية  
والحنفية والحابلة انهم افتوا بعدم التملك **الثاني** لو اعار راضا  
وطلقا وصحناه فعر من المستعير او بني ثم رجع فله القلع بحاقا لانه البقوت  
**الثالث** لو اخذ رقع العراس فقلعه وحصل في المادى حفر فان كانت  
زائده على حاجة القلع لزمه حكم الرايد قطعاً وان كان على قدر هالم لم يضر  
تشتويها في اصح الوجهين في المجرى وحصل الراجح في الشرح اظهر  
قال المتولى وهو الذي صححه الجمهور وروى في ضعفه وادعى بلام الانفاق  
عليه في نظير المسئلة من الرجاء وذا في مقابلة هنا احتمال **واما** اذا اعار  
ارضا للمزراعة وقيل المزروع او اطلق وصحناه فدرع المستعير فيها ثم رجع  
المعير قبل اداء ذلك الزرع فان كان المزروع ما يعتاد قطعه كالرطبة  
كلت قطعه وان لم يكن كذلك فطريقان اشهرهما واصحهما انه  
يجب ابقاؤه للحصاد وله اجرة ذلك المدة في اصح الوجهين واختار الفقهاء  
والرواية مقابلة والطريق الثاني ان خدمه حكم المادى للبنا والغراس  
ذكره المتولى فيصير على طريقته بين القلع والتملك بالقيمة وعن صاحب المقرب  
ان المعير ان يقلعه ويغرم ارض النقصان مريض الغراس بخراج من العارية  
الموقته وان خرج من هذه وجه لا تلك انه ليس له قلع البنا والغراس في







اشترى ملك صاحبه في موضع الحفر علة في الموضع الذي يريد صاحبه  
ان يحفره وهو صحيح وقصير تلك البقعة مستحقة على الخصم فان  
قد امدق فكل منهما استاجر ملك صاحبه في موضع بمسقة ملك صاحبه  
في الموضع الذي يريد الحفر فيه واستبحا والمسقة بالمسقة جاز **الثامن**  
لورد المستعير الداية المستعارة الى اصطبل المعير والمناخ لا اذ له  
بما من صناعته وان سلمها الى زوجته او ولد فان سلمها الى امرئ فضاء قبل  
وصولها الى المالك فخير من ان ضمن المستعير ويرجع المستعير على الزوجة  
او الولد وفيه من الزوجة او الولد ويستقر الضمان عليه **العاشر** فان  
البغوي لو دفع ارضا الى رجل ليغرسها او يبنى فيها على ان ينفق الغرس  
والبناء المالك لا يرضى فهو فاسد فان فعلوا لغرسوا البنا للغارس والباقي  
فان لم ينقص قيمتها بالقطع كلف قطعها وان كانت معدومة لم يقطع بها  
ويخير المالك لارض من الارض الا للاثلاث وان كان وزرعها بقي الى اول الحصاد  
باجرة وفي قدرها وجهان احدهما نصف اجرة مثل ارض الباني ثامنها  
**الحاشي** لو استعار دابة لركبها زوجته ذينب فهل لاركبها زوجته  
خفصة اذا كانت مثلها فيه وجهان **النظر الثالث في فصل الخصومة**  
في اختلاف في العارية وفيه صورة **الاولى** قال انا ارجو الدابة الى كذا  
امرئ فيها فقال المالك بل اجركم هذا مذكور ان كان دكون باقية  
الدابة باقية او هذا لك **الحال من قول** ان دكون باقية فاما ان يقع  
لا خلاف بعد فسخ مذكور لمثلها اجرة او قبله **الضرب الاول** ان يقع  
بعد فسخ مذكور لمثلها اجرة فالخصوص بالقول قول الرابح مع ميمه وهو  
فيها اذا زرع ارضا وقال لها امرئ فيها وقال المالك بل اجركم ان القوت  
قول المالك مع ميمه وللاصحاب فيها طريقان اصحهما ان فيها قولين  
مقدرا وحرجا وقيل بامتنع وصار اصحهما تصديق المالك الثاني ان  
المصدق الركب والزراع واخبار الشيخ ابو حامد وبعده صاحب المنية  
والطريق الثاني تقرير النصين وقيل ان القفا لاثبات **الشرع** ان قلنا

قود

قولا المالك فحلف على نفي براءة عارة وفيه تعرضه فيها لاثبات براءة  
وجهان فاحدهما ان اذا حلف اخذ اقل من من المسمى الذي ادعاه  
واجرة المثل في اظهر ما نعم وعلى هذا ففيه مستحقاه ملته او وجه  
احدهما اقل من من كما هو على الاول وتاينهما المسمى الذي يدعيه  
وهو بعيد وتاينهما وهو اظهرها ونحوه عن النص اجرة المثل فان قلنا الواجب  
المسمى لزمه ذلك في الدعوى وان لم توجه كفاه فذكر براءة على الظاهر  
ولو حصل المالك عن الميم المرفوضة عليه لم يرد الميم على الرابح الزارع  
فومن القاضي لاثباتها ترد وفيه ذلك دفع الغرم وان قلنا القوت  
قولا الركب والزراع فاحلف على نفي الاجارة كفاه وانقطع الخصومة  
وان ذكر وجه التميز على المالك فحلفا نه اجرة براءة التي ادعاهها  
فمستحقها وفيه وجه بعيد انه مستحق اجرة المثل فان لم يمام  
وهو غلط ولو انك مستحق الاقل منها كانا قرب **الضرب الثاني**  
ان يقع قبل فسخ مذكور لمثلها اجرة بان دفع عقيب مذكور بالقول قول  
الراكب الزارع مع ميمه على نفي براءة فاحلف سقطت دعوى  
المالك بالاجرة وردت العين عليه وان ذكر حلف المالك واستحق براءة  
المحلو فعليها واستفغ مدعي براءة عارة بالعين الى انقضاء المدق **الحال الثاني**  
ان دكون الدابة علة فان تلفت قبل فسخ مذكور لمثلها اجرة فاما ان يقر  
بالقيمة والمالك يكرها وان كان بعد فسخ مذكور لمثلها اجرة ابني على الخلاف  
المقدم وان خلا فالحجة هل يمنع الاخذ ان قلنا منعه سقطت القيمة  
بره المالك **الثاني** في قول قوله في الاجرة الطريقان في الحال الاول  
وان قلنا لا فان كانت من جرة مثل القيمة او اقل اخذها بغير ميم فان كانت  
اكثر اخذت قدر القيمة بغير ميم في المصدقات في الزائد الخلا فالمقام  
**الصورة الثانية** ان يقول القابض امرئ هذه الدابة او ارضي وقول  
المالك بل غصبتمني فان لم يضمن مذكور لمثلها اجرة استلزم المالك العين ولا  
معنى للاختلاف وان مضت مذكور لمثلها اجرة فاما ان يكون العين باقية او



ثالثة فان كانت باقية فقل المزدني ان القول قول القابض ولا يصح  
 طرقت **احدها** القطع بذلك **وثانيها** القطع بان القول قول المالك  
 والثالث وهو ان يظهر ان الحكم كان في الصورة برونه فيكون فيه  
 قولان في طريقين يعرف من الدابة والادنى في طريقين يجعل القول  
 قول القابض في الدابة دون برونه **وحيث** قلنا القول قول المالك  
 ثبت له بدل للمنافع وان كانت هالكة فان كان بعد مضي مدة لملها  
 اجرة فالمالك مع اجرة المثل والقيمة والقابض بقرب الاجرة وينكر  
 القيمة ففي ثبوت بر اجرة الطرف الملاك ما لو كانت باقية واما القيمة  
 فقلنا لا يغوي ان قلنا اخلافا لجهة منع الاخذ حلف واحد وان قلنا لا  
 منع فان قلنا العادية ضمنها ان العصبية وقلنا ضمن يوم المثل  
 وكانت قيمتها حينئذ اكثر احدثها لا يميز وان كانت قيمتها يوم المثل  
 اقل ففي الزيادة محلف وناخذ ولم يخرج الامام والمتولي على الخلاف  
 في اخلافا لجهة لا اتحاد العزم والامام اذا كانت ضمن يوم المثل  
 اقل لا يدر فيها ويقتضي ان يخرج على الطرف والملاك والقابض بصدق  
 المالك وخارج المتولي والخلاف في الزيادة على قيمة يوم المثل على الطرف  
**وان** كان لهلاك قبل مضي مدة لملها اجرة قال المرافعي قيا سر قول  
 البغوي ان يقال ان جعلنا اخلافا لجهة فانما من الاخذ حلف واحد لا  
 اخذه من غير يمين وقضية ما قاله الامام ان لا يخرج ذلك على الخلاف  
 وحزم التويل بلزوم القيمة **الصورة الثالثة** عكس الاول وان يقول المالك  
 الدابة احرمها مدة هذا يريد استقاط الضمان عند التلف واستحقاق  
 استأكم واستيفاء المنفعة ويقول المالك اعرتكمها فنفني بها ابنا  
 الضمان ونفي استحقاق المنفعة فان كانت الدابة باقية صدق المالك  
 في نفي رجاءه فاذا استردوها فان كل حلف الراكب واستحقاق المنفعة ثم  
 ان كانت مضت مدة لملها اجرة فالراعي بقرب الاجرة والمالك ينكرها  
 وفيه الخلاف المعروف وقد حكى الغزالي والرافعي في الدعوى فيما اذا ادعى

ذوالمد

ذوالمد بر جارة واذا رها المالك وجهه فيمن القول قوله منها والقيما  
 محيها منها وان كانت هالكة فان كانت قبل مضي مدة لملها اجرة  
 قال ذهب المصنف والمالك يمينه فان حلف استحقاق القيمة وقيل المصنف  
 الراكب وان كان بعد مضي مدة لملها اجرة فالمالك يدعي القيمة  
 وسر لاجرة والراعي بقرب الاجرة ويذكر القيمة فان قلنا اخلافا  
 لجهة منع الاخذ حلف المالك واخذ القيمة وان قلنا لا يمنع وهو من صحيح  
 فان كانت القيمة ودر اجرة سواء او كانت القيمة اقل اخذها فلا يمين وان  
 كانت اكثر لم ناخذ الزيادة على لاجرة الا يمين **الرابعة** لو قال المالك  
 عفيتمها مني قال القابض اجرتني فان كانت العيز باقية ولم تمض مدة  
 لملها اجرة صدق المالك في نفي رجاءه فان حلف استرد العيز وان  
 مضت مدة لملها اجرة فالمالك يدعي اجرة المثل والقابض بقرب المسمى  
 بعليهم والراعي في الزيادة كما تقدم في اخذه بالتمسك الصحيح قال البغوي  
 ولا يجز هنا خلافا فاختلاف لجهة وان كان من اختلاف بعد مضي مدة  
 لملها اجرة وقلنا تعين يد القابض فالمالك يدعي اجرة المثل والقيمة  
 والقابض بقرب المسمى وسر القيمة فلما كان اخذها اقر به فغير واخذ  
 ما انكره بالتمسك الصحيح **الخامسة** ان يقول المالك عصمتي ويقول  
 القابض بل او دعني فان كان القابض قد اشفع مما فقد حمارا عاصدا ومن  
 قال قول المالك على الصحيح يمينه وثانيهما القول قول القابض  
 ونسبه المهرود على اصحاب مطلقا وذرانه خرج برونه عن  
 ونقل غيره الوجهين ونقل الرواية ان با حنيفة قال لو قال اخذته منه  
 ودعيت فقال المالك بل عصبيا قال قول قول المقر له ولو قال ردعته لي ودعيت  
 فقال المالك بل عصبيا قال قول قول المقر قال المصنف ان حلفه وقال  
 القول قول المقر فها قال القفال عندى ان المذهب ما قال ابو حنيفة  
 واذا قلنا القول قول المالك فحلف اخذ العنة ان يبعث العيز واجرة المثل  
 ان مضت مدة لملها اجرة **فروع** برونه اذا استعمل الميعر المعاد بعد



رجوع الجير وقيل العلم به فقد روي الراجعي عن القفال انه لا يلزم منه اذرة  
ويقل في كتاب القسمة والقسمة ان سمي الطعام لورجوع عن ابادته فكله  
الناج له بعد الرجوع وقيل العلم به وجوب الضمان طريقان احدهما  
عن الشيخ ابي محمد انه على قولين احدهما انزال اللوح قبل العلم الثاني عن  
الحيد لا يذو القطع بوجوب الضمان وهو القياس اليه ميل الا ما  
والقياس صحيحا هنا **الثاني** اذا مات المستعير وجب على وارثه الرد  
وان لم يطلبه الجير فافاض الى موته فهو في الرد فان لم يتركه  
لم يلزم الرد فانه لو لم يرد على الرد حتى هلكت ضمنها في تركه المستعير  
ولو لم يرد فافاض القدر ضمنها ولزمه اجر ثمنها وهذا هو المستعير  
يلزم الرد فيهما ودرجها **الثالث** قال القاضي ما جرت به عادة اهل  
السواد من المعاوضات في منافع الدواب بان يدفع هذا بقرته لآخر  
عليها يوما ويعطيه لآخر بقرته لآخر عليها يوما وما من  
المعاوضات الفاسدة التي تضمن فيها المنافع دون الاعيان الا ان يربط  
كالاجارة الفاسدة **الرابع** استعار خليا فوضعه في ثور فخالف  
او قد فيه فادخله في البغوي في فناءه ان كان الموقد عالما  
بانه فيه ضمنه والمستعير يرضى الضمان سواء فعله باذن المستعير  
اولا وان كان جاهلا به فادخله دون ان المستعير ضمن ايضا  
باذنه فان كان المستعير عالما بضمه ولا شيء على الموقد وان كان جاهلا  
ضم الموقد ويحتمل ان يوزن كل طعام المغصوب ولو وضعه في ثور غير  
بغير اذنه ضمن المستعير ولا شيء على الموقد الا ان يوزن عالما بقرته فان  
عليه فان وضعه باذنه فهو كالوضع في ثور نفسه **الخامس**  
قال اليعقوبي ان الراب للمسا لا يجوز لانه لا يمكن الا بجعله طينا  
يخرجه على هيئته ولو اعان الاجر واللبس للبيان ان كان لسا لا يمكن  
تعليمه لم يجز وانما رزعه على نفسه جاز واذا ابني المستعير بقرته وان  
بغرم ارض النقص بان لا يخذل ما لنفسه ولو استعار اجرا ولو ابني عليه

صح فان لم يغير الرجوع ثم ان لم يكن اخراجه الاستعير البناصير المعيار  
النقصان لانه لخذل ما لنفسه ولو استعار اجرا ولو ابني عليه صح فان  
اما لو استعار اجرا فضمه للبني في الارض بقرته او جازا فانه لا شيء عليه الا  
ان يكون المستعير دخل شيئا من الات لنفسه وانقصت بالنقصان الجير  
يضمن النقصان ولو انقص من لسان المعير شيئا من ذلك لا ضمنه المستعير  
لان العارية لا يضمن بقصدها بالاستعمال المادون فيه **سادس**  
**كتاب الغصب**  
واختلف فيه اهل اللغة فقال الجوهري هو اخذ الشيء ظلما فندخل فيه  
الماخوذ بسرقة او محاربة او اختلاس ولا يمنع ان يسمى غصبا وان اخص  
باسما كما يستعمل مع اخذ النقدين بالاختصاص وان شمله اسم البيع ويدخل  
فيه ما ليس بمالك ويخرج منه الاستعارة والمساومة ويحتمل ان يخرج منه  
المقبوض بالعقد الفاسد لانه اخذ باذن ولا موجد وظلم ويحتمل ان لا  
يخرج لان الظلم وضع الشيء في غير موضعه وهذا المذهب **الثاني** وقال  
ابن قيس الغصب اخذ الشيء جهرا بغير اذنه وفوق فان اخذ من حره سرا  
فهو سرقة وان اخذه من غيره سرقة بغير اذنه وان اخذ من سرقة بغير اذنه  
مخلسا وان اخذه من سرقة كان موثقا عليه سمي خيانة **والسابع** عبارات  
الاصحاب في تفسيره شرعا فقال بعضهم هو اخذ مال الغير او امتلاكه  
على ما لا يغير على جهة التعدي وقال القاضي هو سرقة لا على ما لا يغير  
بغير حق وهي اعم من سرقة واخذها للامام وقال لا حاجة الى التمييز  
بالعدوان ويثبت الغصب وخذه من غير عدوان كما اذا لبس ثوبا لغيره  
ظانا انه ثوب نفسه الشيء **والخروج** منه ما اذا اخذ مال مسلم من يدره  
ليده على صاحبه فانه يجوز ذلك على النقص لا يضمنه ودخول المال المخصوص  
الذي يترفع لربه من الغاصب على الوجهين لا يثبت في جواز ائتماره ان  
جوزناه لم يضمنه والا ضمنه **قال** بعضهم كل منور على مسئلة فهو  
معتوب حتى المقبوض بالشر الفاسد والودع والمرفوض اللذان تعدي



المودع والمرقن فيهما **ومدة العتاق** اعلم من الاولين قال المرافعي  
واسمهما الاولى الصور المذكورة الثابت فيها حق الغصب لا حقيقة  
**وقال** الماوردى الروكا في الغصب منع الاثنان من ماله والتصرف  
فيه من غير استحقاق فان منع ولم تصرف كان منعيا فاولم يتعلق به ضمان  
فان تصرف ولم يمنع كان تعديا ولم يتعلق به ضمان وان جمع بينهما لم يصيب  
ولنعه الضمان ولا يقف على نقله من موضعه **وهذه** العتاقان هما مذخور  
فان الغصب لا يشترط فيه المالك ولا الضمان ولا الملك فان الغصب  
يوجد في الكلبي السرجي وحلده لئله والحببة الواحد من الحنطة وفي الماعز  
والحق كقائمة من فعد مستحدا ودباط او قواق والجلوس فيه اراستحق  
سكن سكر باط او قدر سكة ونرد على لرحف خاصة والغاصب من الغاصب  
فانه لم يمنع الغاصب من ملكه وما منع المالك والغصب لا يتوقف على  
التصرف وما اذا اعطى عبدا اثنتان شيئا لمصلحة لا يمتنع بغيره  
ميتد فان التصرف في ملك الغير حرم ولم يمنع من التصرف فيه وقد  
قال القاضي انه يجوز غاصبا لانه لو استعار لذلك ضمنه وما ضمن  
بالعاقبة ضمن الغصب الا ان يقال ان منع ميتد منه في ذمتين الى  
متره وقا لا بمعنى في فئا وية ان كانا عتقا يري طاعة غير سيد ولجاء  
فيما امره او صغير ضمن الا فلا وان كان ميتدا لرحف لانه الذي استعمله  
انما اجرتك من سيدك ضمنك ولو ان الزوج بعث عبدا زوجة في  
شغل دون اذنها فاقب ضمن كل حال لان عبدا لمرأة قد يري طاعة زوجها  
واجبة فهو كالعبد حرم جني قال ولو ارسل عبدا في شغل فاستقبله  
ظالم فضمنه فاقب فان هرب منه فظلم ولم يمسك الى سيده ضمنه والا  
فلا **وقال** التولي ونا بعد النودي هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا  
وقصد بقوله عدوانا الاحراز عن اخذ مالا الكفارا بالاغنام والغنم  
من الغاصب لصاحبه في اجد الوحق في اخرج بالاستيلاء الاخذ على وجه  
السرقه والاختلاس والغصب سبب ضمان في الغنم والغنم

اما

اما ان شلف في يد الغاصب ادلا وحيد فاما ان يبقى بحاله او يطرأ  
عليه ما يغيره فيجعل فقه الكتاب في ناس اخذها في الضمان عند التلف  
والثاني في الطوائف ولجسكا منها

**الباب الاول**

في الضمان عند التلف والنظر فيه في ثلاثة امور الموجب للضمان وما  
ضمن وما يضمن به وسمى الغريم اركان **الركن الاول** الموجب ليس  
موجب الضمان مختصا في الغصب بل في خلاف موجب له الا على الحر  
والعبد في مال سيد وان حرم عليها والا على البغاة والمرتب من اذخار  
في قول بل لا خلاف في قولي منه فانه محرم به موجب استعانة بالضمان  
واما اثبات اليد بغير استحقاق فلا توجه بحرمه وانما موجب دخوله  
في سبب ضمانه بمعنى انه اذا تلف قبل وده ليا صاحبه فعلق ضمانه بذمته  
وكل واحد منهما قد يوجد دون الاخرى كما لو احرق ثوبا او عبدا في يد  
صاحبه او غضب عينا ثم ردّها وقد جتمعان كما اذا غصب شيئا ثم اقرضه  
**هذا** في الاطلاق بغير اذن المالك فاما الاطلاق باذنه فلا يفتى في  
ضمانه ولو كان سيدا العبد لا ضمان افضل هذا العهد وكان مرتدا او مرتد  
يهو انا فيه خمر ارق هذا فاسلم العبد وتحملت الخمر فقل واذن بلزومه  
ضمانه اذ انه سقيك بالحالة التي كانت عليه وكان قد اقرضه لردته  
وارقه لخبرته قال الماوردى وان كان لا يضمن **ثم** الاطلاق بالتعدي  
سبب في تقويت بالمباشرة وفي التقويت بالتسبب فصار اسباب  
الضمان **بلا** التقويت بالمباشرة والتقويت بالتسبب واثبات  
اليد بغير استحقاق وهو يشمل الغنم والمشتعارة والمستنم والمقبوض  
بالعتق الفايض وذكرا الغنم السبيل لا دل في هذا الباب **فالمباشرة**  
الايمان بعلة بعض التلف وهو ما يضاف اليها الاهلان في العاكة  
اضافة حقيقية فيقال حصل بها كالمثل ولا كل الا حراق **والتسبب**  
الايمان ما حصل المقتل عنك ويقصد به يحصل له صافي المقتل



اليها سواء كان موثرا بحد تحصيل العلة بمجردة وهو علة العلة او بوقوف  
 تحصيلها على انضمام امور ليست بعينها لخصو اليه لخصو اليه مع الترتيب  
 فاما قسمة العلة على اقسامها فقسمة في كتاب الجراح بالترتيب من اول وهكوما  
 يكون بمجردة موثرا في تحصيل علة الهلاك كما لا كراه وقسمة في باب  
 الدعاوى كما هو اعم من هذا من ثقل السبب ما يحمله الهلاك عند بعلته  
 سواء كان لولا لما اراد بعلته **وعلى** هذا فكل شرط سبب ولما فتنش  
 في باب بواب بنفاسير بخلفه اختلف اعتبار الحرف مع الرد في قسمته  
 هنا وفي الدليات سببا وفي اول الجراح شرط والحكم المقصود لا  
 يخالف بالتسميات فمن السبب لا كراه على ان لا فاعل المفعول من  
 المال الذي كره غيره على ان لا فاعله ومنه ما اذا حفر يراى في محل عدوان  
 فردى فيها بهيمة او عبدا او حر اذا افضى الحار وجوب الصمان فيه فان  
 رداه احدا فالصمان على الردى كما يجب على المباشرة بالهلاك دون المسك  
 في حق الحر اما في العبد فيطالب بالمسك ايضا فانه لا يخلو لانه صار  
 بالامساك فاصبنا له ان قرار الصمان على المباشرة بوقوف بعض الفقهاء فيه  
 وقالوا مسك من غير فعل كركوب الدابة والحياض على الفرائض  
 الصمان بذلك وجهان ياتيان والقياس بحبيها هذا وبداية بان ذلك  
 لا يكون فيه ما يوجب البيع وبان في وجوب الصمان على المحرم اذا امسك شيئا  
 حتى يملكه يحرم احراز جهتين ويحتمل ان يكون الغريم في هذا على مخارجه في  
 الغرض على ما سببنا وفي وجوب الصمان على المكره المباشرة او جرحا هالا  
 يجب واصحها انه يجب يرجع ما عزم على المكره وقالوا عنها عن الفحش في الطبيب  
 ان الصمان عليه بالتبعية ورايها يجب عليه دون المرح بخلاف القصاص  
 وفي الردى مشاييل **برادوي** اذا فعل فعلا لا يقصد به الهلاك فغرضه  
 احراز من الهلاك وكان للفعل لردا اثر فيه لكنه لا يقصد به فان  
 دفع حافظ الشئ حتى ضاع لا لعدم الحافظ لكرامه لا يقصد به دفع  
 الحافظ كما اذا فتح راس روي من مایع فغرضه يرح او زلزلة او سقوط

طائر

طائر عليه فتقطا وذهب ما فيه لم يضمن كما لو بنى دارا فطيرت الرح ثوبا  
 فالقته فيها مثلث لا يضمن بل ان عرف صاحبه وجب عليه اعلا منه  
 فان لم يفعل ضمن بخلاف ما لو وقع منها طائر فانه لا يلزمه اعلا منه ولو اعلق  
 الهام عليه لم يضمنه صفة والا فلا ولو كان الرق في محل هبوب الريح الشديد  
 فان وقع في محل ساعه ثم وقع برتح او زلزلة او سقوط طائر فشا ما فيه لم  
 يضمن وفيه رخص وكذا لو جئت ملك الشاة عنها فغار الذب فيه واللف  
 في الصحرا او جئت ملك ميه سوقيها بين يديها عنها مثلقت لم يضمن قال  
 الراجعي وكان التمسك فيها اذا لم يقصد منعه عن الماشية وانما قصد حبسه  
 قال الامري فلا يملك الا في الموضع الذي لا يتبين فيها اذا فتح الرق  
 عن جامد فذاب يشروق الشمس وماع فيما اذا كان له دزرع ونخل اذا سقر الما  
 اليها فمعه طائر من الشئ حتى يمتد فكل يضمن وصح النوادي عدم الصمان  
 مطلقا بخلاف الردى ولو حمل صبيا الى مضيقه فابعد حصه تبع فابعد  
 لم يضمن هذا المشهور للرجحان صاحب المذهب قال لو لفت جلا والقاه في ارض  
 غير مسبعة فقتله سبعة وجبت الدية محقة لانه قتل خطأ والصغير العاجز  
 عن الردى كالحمل المملوك فيا في فيه ذلك وهو كما لو القاه في ما غير  
 معرف فالقته الموت من حيث لم يشعر بالملق فانه يلزمه دية وقد جمع بين  
 السعطين يحمل الاول على ما اذا الردى في لقاها مهدكا او خلا عن الامناس  
 والثاني على ما اذا كان مهدكا ويحتمل ان يقال في الحالة الثانية فيها اذا  
 اقرسته السبع الخلاف فيما اذا القاه من شاطئ فقتله فاد به صغيرا وصو له  
 الارض فان قلنا الصمان على الملق فهو هنا على الواضع له في السعة وان  
 قلنا انه على القاد فلا وقد يفرق بينهما ولو حمله في مسبعة فاقترسته سبعة  
 او موضع الحيات فمسته حية لم يضمن على الصحيح قال برامام ولا يجب  
 على من قتل الصبي رده الى المكان الذي احذه منه بل يجب على كل من عرف ذلك  
 مطلقا ان ينقله الى ما من دهر يرجع عليه بمونة فقله فيه خلاف  
 كالخلاف في احوار المضرط الطعام قال القاضى لو كان عليه ثياب خيش

فان كان المالك قد وقع في موضع  
 من الماشية فانه لا يلزمه  
 رد الماشية الى مكانها  
 بل يلزمه رد الماشية  
 الى مكانها  
 ولو كان المالك قد وقع  
 في موضع من الماشية  
 فانه لا يلزمه رد الماشية  
 الى مكانها بل يلزمه  
 رد الماشية الى مكانها  
 ولو كان المالك قد وقع  
 في موضع من الماشية  
 فانه لا يلزمه رد الماشية  
 الى مكانها بل يلزمه  
 رد الماشية الى مكانها



فهذا تضمنها الناقل محتمل وجهين ولو فتح رأس الزن غير جامد فاست  
الشمس ذاب وصانع او عمرو والزمان وثاثير حارقة الهوى ضمن على  
الصحيح وجه الفوق الى انه لا يضمن واجرى القاصي الوجهين في مثله  
الزق فيها اذا ارادوا اقل الذرم وحرد العنافيد للشمس في البلاد الحارة  
حتى استندتها واجراها المتوي فيها اذا دمج شاة غيره او جالته او اخذ  
فهذا كسحتلها او فرخها وفيما لو كان شمر جامد على طبق فقرب النار  
منه حتى ذاب وسال او فقله من الطل الى السمك في ذابته **رفع** لو غصبت  
بهيمة فتبعها ولد لها او هادى القطيع فتبعه القطيع فغنى ضار القطيع  
والولد وجهان **الماية** اذاله مانع الحيوان الملوك من الضر فيسبب  
نقصه به اطلاقه بالحملة فيسقط فيه فان كان الحيوان عاقلا كما لو حمل  
قيد العبد او فتح باب المكان الذي يحبسه فيه فان لم يركب ابقا فلا ضمان  
على الفالح اذا اتفق بعد ذلك وان كان ابقا فطريقا فظهر ههنا انه لا  
يضمنه والتايد انه كالوحد باب الهيمة وفتح الففص عن الطائر المتوي  
وان كان الحيوان غير عاقل فان كان انتيبا فلا ضمان كالعبد انتهى وان لم  
يكن انتيبا كالطائر والهيمة المتوحشة والعبد المحنون وفتح باب  
الففص عن الطائر او باب الاصل على الهيمة او بالفتح عن المحنون  
او حل القيد عنها ففر الطائر وصاعنا الهيمة وذبح العبد فان هبها  
مع ذلك ضمنه وان افسد على دفع المانع ففيه طرف **سأخص** منها  
اربعة اقوال أحدها انه يضمن مطلقا وجميع جماعة منهم ابو خلد السلمي  
والقاضي الروياني وثانيها انه لا يضمن مطلقا ويستبد الى رتبة في  
القديم وصحة القاضي الطبري وصاحب المهدب وثالثها انه ان  
اضطرب ثم دمي من الافلا وذابعها اصحابا ان ذهابه ان افسد يرفع  
المانع ضمن الافلا **وفر** الشيخ ابو محمد بين ما سافر مطبوعا من الخيل  
والطير وبين الاستي الذي لا ينفرد جعل انصارا حركة للراستي كانهما  
حردا لما فرقا **ل** برامام وهو منقاس للزلم ارة الالة قال برامام

ولو كان

المخادبة وجب رده على مال له قالوا وحشده فله لزمه اجرة ولو مات  
المريد والمخارب في يدك ففي ضامه وجهان ولو نطله سقط ضمانه  
ولو نطل في ضامه وجهان ايضا مبتنيان على الوجهين اما اذا اشترى مريدا  
مقتل في يدك ففي ضامه وجهان ولو نطله سقط ضمانه ولو نطل في ضامه  
طل يجوز من ضامه او من ضمان البايع وقد تقدم نظره في قطع السارق  
والمخزوم به في البنية الضمان وانا وحيث المال بان جن على بغير ضامه  
يرجع المال والقصاص فحقا عنه على قال وجب على الغاصب ان يرد  
كما يجب على المالك اذا امتنع من البيع وهل يفدي به يادش لحنانه بالغنا  
ما بلغ او بلاقل من ارشها وقيمته فيه القولان اللذان في هذا السيد  
اظهرهما الاول وحدثي هنا عن النص **واذا** عرف ان جنابة الرقيق مضمومة  
على الغاصب فاما ان يلف في يد الغاصب ادرده الى قاله **الحالة**  
**براد** ان يلف في يده كما لو مات فغرم الغاصب للمالك اكثر قيمته  
من الغصب الى اثلث والمجنى عليه الاقل من برادش وقيمته الرماكا  
من حير الجنابة الى الملقا وللا برادش ما بلغ فيه القولان وحدثي في ابر  
الولد خلافا فان المعتد بغيره وقت الجنابة او وقت برادش لا بد  
وفياتر المالك ان يعتبر به وقت العصب لانه بعيد فان سائر القيمة  
اولا الى المالك كان المستحق برادش النعوى بالقيمة التي اخذها المالك  
وستؤخذ حقه منها على الصحيح ويرجع المالك بما اخذه المستحق هيك  
الغاصب بخلاف ما لو كان العبد رديعة فحقه مثل المودع وعزم  
قيمته للمالك فان حق المجنى عليه يتعلق بها ولا يرجع على المودع لان  
يده ليست بدضان والذي اخذه مستحق الادش قد دوز كل القيمة  
بان دوز برادش قدرها وقد دوز بعضها كما اذا كانت القيمة مثابه  
وللا برادش خمس برادش المالك بالمجسدين وقد لو كان يسارا في ما يده  
يرجع ما يخاف من السوء الى خمسين مخرجي ومات عند الغاصب  
فقرمه المالك ما يده من المجنى عليه من خمسين وان كان ارش الجنابة



الفالانه ليس عليه الا فدية قيمته حين الحناية وهو خمسون **الحالة**  
**الثانية** ان يرد مال المالك فان كان بعد ما غرم للمجنى عليه فطاهر  
 وان كان قبله ويبيع العبد في الجناية اخذ منه ارشها ورجع المالك  
 على الغاصب ما اخذ مستحقا وارش بخلاف ما اذا حنى في يد المالك  
 ثم عصب ورد ويبيع في تلك الجناية فان المالك لا يرجع عليه بشئ **وفرع**  
**ابن الحداد** عليه وقال لو حنى في يد المالك جناية تستغرق قيمته ثم  
 عصب وحنى في يد الغاصب جناية تستغرق قيمته ايضا ثم رده الى المالك  
 فبيع في الجنايتين قسم العن منهما نصفين يرجع المالك على الغاصب  
 نصف قيمة العبد وهذا المذهب وعمر لا على فعل لرافات عليه  
 وفيه وجهان احران احدهما انه ليس للمجنى عليه ادلة لتعلق التعريف  
 بالنصف الذي سترده المالك من الغاصب بل يقو به المالك بطالب  
 المجنى عليه به الغاصب فحصل له كما احقه وثانيها ان المجنى عليه اقلا  
 يختص بكل التزم ولو حنى المجنى عليه ثانيا متعلفا بزمه الغاصب  
 قال لا مأم ولا شك في بطلانية لو كانت المسئلة كالحا وقلت الجاه  
 بعد الجنايتين في يد الغاصب فلما اخذ القيمة من الغاصب لم تحق  
 الارش اخذها منه فاذا اخذها رجع بنصفها على الغاصب وعلى  
 المذهب الضعيف الاولي للمجنى عليه او لا اخذ فاذا اخذ لم يكن  
 للمالك الرجوع به على الغاصب مرة اخرى وعلى الوجه الثاني لا ياخذ  
 المالك ثانيا للمجنى عليه فطالب الغاصب بثأم القيمة والمجنى عليه  
 ثانيا بطالب بنصفها كذا قالوه وكان قياسه ان المجنى عليه ادلا لا  
 ياخذ من الغاصب النصف الذي رجع به بل يستأمر له وبطالب المجنى عليه  
 ادلا الغاصب ثأما مر لا يف وعلى الوجه الثالث يتعلق حق المجنى عليه  
 او لا بطالب العن ولا يشتر فيه المجنى عليه ثانيا وبطالب الغاصب مختص ما به  
 ولا بطالب السيد بشئ **من فروع ابن الحداد ايضا** انه لو انعكس الحال  
 مجنى في يد الغاصب ثم رده الى المالك فحنى ثانيا وكل من الحنايتين

سخرق

سخرق قيمته مباع منها ونفسه الشئ عليهما ولما لك الرجوع على الغا  
 نصف القيمة للحناية الا في المضمونة عليه فاذا اخذ قال الشيخ ابو علي  
 قال القفال مرة ليس لواحد من المجنى عليه اخذ وقال الشيخ قلت له حق  
 المجنى عليه يقدم على حق المالك فراجع الى قولي وبهذا اجزم من مام وعلى هذا  
 فاذا اخذ المجنى عليه لاول رجع به المالك على الغاصب مرة اخرى يستأمر له  
 الماخوذ ثانيا فبما من الوجه الثاني في الفروع من ولان العن يقسم بينهما  
 وياخذ المالك من الغاصب خمسين مائة يغور بها ويرجع المجنى عليه على الغاصب  
 خمس مائة ثم حقه **ومن الفروع ايضا** ما لو حنى في يد الغاصب ثم في  
 يد المالك كما مر ثم قتل الغاصب او عصبه ثانيا فاف عند فق خذ  
 قيمته منه ويسمى مستحقا الارشين ثم المالك ياخذ منه نصف  
 القيمة فاذا اخذ كان للمجنى عليه ادلا اخذ منه ولما لك الرجوع به  
 على الغاصب مرة ثانية ويستأمر له الماخوذ في هذه المرة وقد غرم الغاصب  
 في هذه المرة القيمة مرثى لا لرافعي وعلى قياس الوجه السابق فاخذ  
 المجنى عليه ادلا ثأما القيمة من الغاصب في الثانية نصف القيمة والثالث  
 نصف القيمة ولا تراجع **فروع** **لأول** لو قتل العبد المصوب  
 الغاصب وهرب الى ستره فان كان عدا قال الصمري ان عقا ورت  
 عن الفضاير الدية سقط الصان عن الغاصب المال وان قتلوه  
 لزمه قيمته في الزكة وان كان بعد اخذ ستره وكان ثم لم يسلموه  
 وكذا لو طلبوا الدية من رقبته ولو قتل ستره في يد الغاصب ك  
 الشيخ ابو حامد لومة ستره ان يوصوا منه فان فعلوا استحقوا  
 قيمته على الغاصب فيه وجه ان جنايته مهددة **المان** لو صال  
 العبد المصوب والحمل المصوب على انسان فقتله دفعا لم يضمنه  
 ويضمنه الغاصب ولا يرجع على المصوب عليه بشئ **الثالث** اذا  
 عصب العبد من مستحق عليه العا صضمنه وضمن منافعه فان قتل  
 فقد استوفى حقه وان مات في يده فان كان ارش الحناية مثل قيمة



المستول صار قصاصا وان كانت دونه تعدد استيفا المايه وان كانت  
قيمتها اكثر فقد رقتة المقتول فصا صرح الحاي في زيادة وجهان  
**الرابع** لو اجتمع جناة المعضوب والجناية عليه كالوقتل انسانا  
وماله في يد الغاصب عبد انسان فلم يعضوب منه ان يقتل ويستقط  
الضمان عن الغاصب ويبطل حق رقتة قتل المعضوب لانه لو كان الغاصب  
قد نقص عند الغاصب حدوث عيب بعد ما حصل ثبوت الغاصب من  
ارش النقص ولو قيل قتل العبد المستك به وان خدث العيب قبل جناية  
كان للمعضوب منه اخذ لانه لا يلزم المقابل له لانه لو كان موجبا  
عند الجناية فلم يعضوب منه بل عفا عن المال او كانت الجناية  
موجبة للمال فحرم عرقه واخذ المال كما تقدم في الجناية عليه من  
غير جناية منه ثم اذا اخذ المالا كان لورثه من جنى عليه المعضوب  
التعلق به لانه بدل الجاني على مؤدقهم فاذا اخذ رجوع به المالك على  
الغاصب مرة اخرى واستلم له الماخوذ بالنيابة على ما تقدم **المسألة الثانية**  
اذا نقصت الارض المعضوبة سفل التراب منها ونقل التراب منها تارة  
دون محزير او سفل فمرو تارة دون غيرهما **الحالة الاولى** ان يكون  
غيرهما كما اذا اكتشط وجه الارض او حفرفها حفرا رسة فان دلف  
التراب والمحق يعضوب بالبركاج او التسيير لا الحارقة كان عليه ومثله  
واعادتها الى الهيئة التي كان عليها من ارتفاع وانخفاض وانبتساط  
لا التراب من دوان لم يمثال وقيد من مام كما اذا استأوى اخاه على  
رأيه في حدة التراب **هذا في التراب برجلي** كالطير وفي معناه الرمال  
القمامات التي تختلج في الارض وليست مثلية فان تعدد ردت مثله  
لعشيان سليل او حرقا للماء ورضي الشايشي لزمه قيمة التراب وفي  
طريق يقوم وجهها فاحدها رداءه المربوب في جامعته يقوم الارض  
وفيها التراب ويقوم خلية منه فحدها بين العتمين والتا في لزمه  
اكثر من ذلك ومن ذلك ومن قيمته وحاصلها انه يجب ارش النقص او

الاشتر

الا لزمه ومن قيمة التراب وان كان التراب باقيا كان للمالك مطالبة  
برده وان عظمت المونة فيه وجعله على طيبته لانه لو استوفى الخضران  
كانت فان الى المالك رده فان لم يكن للغاصب فيه عرض صحيح بان  
كان قد نقله الى موات او من احد طرفي الارض المعضوبة الى طرف آخر  
في الارض اخرى معضوبة منه وابراه المالك من تعديه وتحتال له  
على ما سياتي قال ابن قداماد لا يتنازع على وجه لا يضر المالك لم يكن  
دفع له رده وان لم ينع المالك ولم يباذن له فقل له ذلك فيه وجهان  
بما هما المولى على الوجهين من تبين في انه اذا منع فخالف فقل له  
مطالبة منقلبه ثانيا فيه وجهان ظاهرهما ان له ذلك وان كان له فيه  
عرض بان كان قد دخل لارض رفته نقص موحا رشاير رفع باعادته  
او مثله او كان قد نقل التراب الى مله او مسجد او شارع لضيق على  
الارض او مخافان معثره غيره اذ لا ارض مفضوبة من ارضه ذلك  
فان رده اليها وقد كان منبسطا شغلا المالك من بسطه لم يسطر  
ان يكون الارض قد نقصت لسططه التراب فله بسطه فان من نقص  
ارضا سفل ترابها لم يستبدل باعادته اذا كان منبسطا للنقص  
وللمالك الزامه به بخلاف ما اذا شق الثوب وطلب ان يرفيه او جني  
على عبيد وطلب ان يعالجه ليرام يجب ذلك فان ابراه المالك من ارض  
منع وان قال رده فانه لا اطلب من رده فله رده لانه وعد لا يلزم  
ولو اذن المالك في ابقائه في الشارع او ابراه الغاصب من ضمان  
نقابه فيه ولم يبرأ له رده ولو كان على طريق نقل التراب من موضعه  
الى الموضع المعضوب موات وشارع متسع بحيث لو وضع التراب  
ابتداء فيه لم يتردد نقله او موضع للمالك فان الغاصب بالنقل اليه  
ومنعه من نقله الى الارض المعضوبة قطع من اعم باجائته وتردد  
في احاطته اذا امره بنقله الى موات اقرب الى موضع التراب من المكان  
المعضوب فليست على طريقه وجزم المولى بالبيع رده لو كان بسوطا



فطلب منه دده الى اقصى الارض لم يجب وان طلب دده الى الطرف  
الادنى يجب ثم اذا اعاد الغاصب الثراب ومثله الى ارض على الجهة  
التي كان عليها اما بطلب المالك دده فانه لم يبق في ارض بعض  
فلا شيء عليه غير حجرة المنزل فاصلاح الثراب وقال الماوردى ان كان  
دده اليها بعد تسليمها الى المالك فلا حجة عليه فان بقي فيها نقص  
الا وشر هذا المذهب ونقل العراقيون انه يجب على الغاصب الجفراس  
النقصان وقالوا انه نص عليه فيما اذا غرس في ارض المغضوبين او  
بنى ثم قلع الغراس او البنا فطلب المالك ولم يجب بسوءه بل ارض  
ونص على ان البايع اذا باع ارضا وفيها احجار ومدفونة فقلعتها  
بغيره التسوية وفيها طيرها فخذها فيها فولا ان اصحابها الواجب اليه  
فيها والثاني ان يجب ارض النقص وثانيها الفرق بين المستلزم وقدره  
في البيع ونظيره هدم الجدار هل الواجب فيه اعاده مثله والتسوية فيه لان  
**الحالة الثانية** ان يكون ثقل الثراب بحفره وسحقه فغلبه طه بترابه  
ان كان باقيا ومثله ان كان نالفا على هيئته بل ولى والحق فيه كما تقدم  
فان لم يمانر وهما مستقلان بطرهما اذا بقي الثراب بل ولى بغيره اما اذا تلف  
ففي طه بترابه اخذ دون اذن المالك وحميات قال الرافعي وبنى ان  
يجب هذا الخلاف في بل ولى وفيها اذا طلب المالك الرد والطره عند  
تلف ذلك الثراب والظاهر فيها انه لا فرق بين ذلك الثراب وعينه  
وله الطم وان اياه المالك فان قال براك عن ضمانه او رخصته  
باستدامته فان كان للغاصب عمر من سوي دفع ضمان الرد في طه الطم  
وان لم يدر له عمر من فعل بترك ذلك منزلة الرد في الحفر امتلا في سقوط  
الضمان فيه وجهان ظاهرهما نعم وليس له طه قالوا جرافيا اذا انما  
عن الطم ولم يلفظ بالرد في حزم بل عامر فان الهني لا يضمن الرد في  
وحزم المستوي بانه يتضمنه وهو مخزج على الخلاف في ان الهني يضمن  
الشيء بصدقه وفرض بل عامر والماوردى في اخذ الخلاف فيها اذا

رضي

رضي بدوامه وابراه عن ضمان من يرد في الماوردى ولو ارضيا على ايقا  
البيد لم يزل عن الغاصب ضمان من يرد في فيه وليس له صاحب بل ارض ان  
يطلب اليه بموته السند وانما لان ما حذر به متى شاء ولو كان الغاصب  
طوى السيرة لنفسه بالاجر وعينه كان له نقله وللمالك اجبار عليه  
فان اشنع من اخذها فله ان يرضى ان يتلها بالقيمة ختمه ختم  
ما لو بقي في ارضه ومياديه ولو وهبها منه لم يلزمه قبولها في اظهر الوجه  
وختم من نقل ثرابا او حفر مياديه ارضه غيره غير اذنه من غير عصبته ثم  
الغاصب جميع ذلك **المسئلة الثالثة** اذا احصى الغاصب العبد المعصوب  
خرج ذلك على القولين في ان يخرج العبد فقد راكلا او لا فان قلنا بالحد  
انه مقدور لزمه حال قيمته ودده وان قلنا ليس بمقدور لم يلزمه قيمته  
كالهيمه بل ان نقص وحيد رثن ما نقص وان لم ينقص فلا شيء عليه والظاهر  
ان المراد اذا لم يحصل نقص مطلقا في حال الجراحة وبعد طه اما لو حصل  
قبل الرد ما لم يظهر التحاقه بما اذا جرح خرافا فذلك لم يحصل نقص فان  
مقره قبل الرد ما لم يحصل نقص فمؤنه حاله الحانة حتى لا يخلوا  
الحناية عن عزم فان لم يحصل نقص فلا شيء على المذنب وفيه وجهان احكامهم  
بوجوب تبايحته باده وظهر محييه هنا وقرب من المسئلة ما لو قطع  
منه اصبع او ايدى فبرى زادت قيمته او لم يزد ولم يقطع الا من سرح  
لا شيء عليه وقال ابو اسحاق يلزمه ما نقص بمقومه قبل الرد والدم شايك  
قالوا قوم قبل الرد **المسئلة الرابعة** هذه المسئلة للضرف ليدل فهدد بالحناية  
وان سقطت خصيانه بافه فان نقصت قيمته ضمن ارض النقصان  
وان لم ينقص فزده لم يلزمه شيء على القولين قال الرافعي وقياس الوجه  
المقدم ان يضمن بالثلث تحت اليد العادية كما تضمن بالحناية ان  
يحتل القيمة وكذا لو كان بالعبد والحادة ضمن ففقط فنقص ورجع  
الى حد بل عندنا ان لم ينقص القيمة لم يلزمه شيء على القولين قال  
الرافعي وقياس الوجه المتقدم ان يضمن بالثلث تحت اليد العادية كما



نصيب من الحنابة ان يحب كمال القيمة كما لو حلق شعر رأسه فلم ينقص من قيمته **واعلم**  
 ان قول من صحاب اذا احصى المعبود لزمه قيمته على الحد يد ولو وقع ذلك  
 باخذ فلا شيء عليه لان القيمة رتبة ولا ينقص من كل فائده ان ارادوا  
 بالخصي قطع الخصيتين خاصة وهو حقيقة فالقيمة لا تزيد بذلك مع  
 بقا الذر اذا لا يصلح للدخول على الحرم بل يفسد وان اذا ذابها وقطعها  
 مع الذر وهو من استعمال العرب في الواجب بقطع ذلك قيمتان لا  
 واحدة **الرابعة** لو غضب رثا او دهنًا فاغلاه فاما ان ينقص عنه  
 او قيمته او كلاهما او لا ينقص واحد منهما فان لم ينقص واحد منهما رده  
 ولا شيء عليه وان نقصت عنه دون قيمته فوجهها واحد من الابن  
 القاصر يبرده ولا شيء عليه لا بحمار الزيادة بالنقصان قال ابن عامر  
 وليس بشيء اصحابها وهو ما اوردوه **المهم** ان يلزمه رده مثل ما ينقص  
 لانه يملك وان نقصت قيمته دون عينه وده مع ارش النقصان  
 وان نقصت جميعا وجب عليه مع رد الباقي مثل ما ذهب فلا غلا الا  
 اذا كان الناقص من القيمة اكثر ما ينقص من العين كما اذا كان صاعا عين  
 يساويان ورجع من رجوع الصاع وصار الصاع سادس ورجع الدرهم  
 فانه يلزمه ارش نقص الباقي وعن ابن داود انهما اذا نقصا معا  
 فعليه ارش الامر من من ينقص عينه ونقص قيمته وليس بواضح **هذا**  
 اذا انتهى النقص فان لم ينته قال الماوردي فانما ان يكون لهما اسمها  
 لكن لهما الشهادون فلهما العين او لا والحكم في الحالين كما تقدم في  
 الخنطة اذا ابلها بالمال **فروع** قال الركا في لو باع الزيت ثلث استأجر  
 نفسه ان كان علم به المشتري فلا رده وللمالك ان يرجع على الغاصب  
 سقاه لانه عارض عليه فاقصا وان لم يعلم به المشتري فله رده وان  
 رده وجع المالك بارئ منه على الغاصب وان رضى ولم يردده فيعي  
 رجوعه بالعد على الغاصب ما ارش نقصه وجهها فاخذها ان يرجع لانه  
 عارضه سلبا وقد اخذها من يده وبانيتها يرجع به ولا يكون خلو

دعي

رضى المشتري براءة للغاصب منه **الخامسة** لو غضب عصبه فاغلاه  
 فنقص دونه دون قيمته فوجهها واحد على الطري انه كالزيت  
 يعطى عليه مثل ما ينقص على الصحيح انه يملك وهو منزع على قول الجمهور  
 في الزيت فان قلنا انه منقوض فيظهر ان لا يبرم وبانيتها لا ينقص  
 وصرحة الجمهور انه لا يبرم شيء يجرى الوجهان فيما اذا صار خلافا  
 ونقصت عينه دون قيمته قاله المارقي وهو ظاهر على قولنا الرطب  
 مثله فان جعلناه منقوضا فالوجه القطع بان لا يلزمه شيء احكاما  
 الماوردي في اللزخ اذا صار جينا وفيه نظر لان معيار اللبن الضكيل  
 والجبن لا يكره لانه عالما **السادسة** قل بخير نقصان المغموص  
 بالمال بعدك من طرفا ما ان تكون الكمال بالوجه الذي حله  
 النقصان او بعينه **الحالة الاولى** ان يتقرب كما لو هزلت الجارية  
 في بطن ثم سميت وعادت قيمتها كما كانت او سقى العبد الصفة ثم  
 تعلمها او تدرها فوجهها واحد من الابن والحق ان القاصر انه لا  
 يحبه ويلزمه صان منافات وثانيتها ابن ابنه فبره انه بخير به  
 ولا يلزمه صان القابض كما لو حلق على غير ما سميت ثم زال الياسق  
 او مرض العبد وبرى وبناهما القاضى الطري على القولين معا اذا  
 قطع بين جبر ثم عاد قال المستوفى وليس به صحيح لان هذا معهود بخلاف  
 ذلك وحصوله لا يجازى فيه صورة المذراوة بخلاف السمن وهو  
 الصحيح فيها والصحيح في الشر برك وقطع بعضهم به فيه ونقص  
 الخلاف بالذكور ومنهم من قطع بالاجبارية المذكور وحصل الخلاف  
 بالسمن فان قلنا بالاجبارية فكم يبلغ القيمة الثانية الاولى ضمن ما  
 بقي من النقصان او اجبر بما رواه بما عاد ولو قدر النقص ضمنين  
 اكثر المرات نقصانا وان قلنا بعدم الاجبار فان ذكر النقصان  
 كما لو سنى الصفة ثم تعلمها ثم سنىها او سنى سورة ثم حفر طها ثم  
 سنىها او هزلت ثم سميت ثم هزلت ضمن نقصان جميع المرات ولو كان



تحسب صنائع كثيرة فليس بها كلها صنائعها كلها والخلاف في التميز جاد  
 فيما اذا كان الحسب غاد وفيما اذا استر الحالى او لم يكن المفضوب وقلنا  
 يجوز ان يجازى لولا اننا من التبر من او كان من صفا او نحاش او احد من الرطب  
 قد جازى غاد مثل تلك الصنعة قال الرابع في رد المحتار هذا الصنيع  
 لا يندرج في الصنعة وان كان الكمال بغير الوجه الذي حصل به المفضات  
 كما لو سئى الصنعة وتعلم صنعة اخرى مثل نول او امل او نسبي سوس  
 في حفظ اخرى وهزلت وتعلمت صنعة اخرى صادت شيئا  
 منها الا ان كانت تشاوية تسمى او كستر الحالى وجعله على هيئة اخرى  
 لم يجزى ضمن الغاصب ولو عصب بقره تشاوي واما او احد حليتها  
 فصارت تشاوي عشرة وجب رد الحالى ولا يقوم الصنعة للغاصب  
 ولما كان الجواز على حشرها ودونها الى ما كانت عليه لكذا اطلقوه وقال  
 الماورى اذ المولى له عزم فيه فوجها كالوجهين من سائر الصنيع  
 ومثله ما لو عزم من ارضا مفضوبة بغير ان يراجهما او نقل الزاب  
 منها من موضع الى موضع فان كثرها فقصت عن قيمتها في الحالة  
 برادى بان صادت تشاوي و ان لا ديم عزم المفضان ولا عزم  
 المفضان الحاصل بالنسبة الى الحالة الثانية ولو كثر من قيمته من  
 غير اجبا وعليه عزم المفض الحاصل به عن الحالة الثانية ولو صادتها  
 ثانيا ففي برائه من صمات الاستر الوجهان المفقدان وكذا الخدم فيما لو  
 خذت الصنعة او السمن او القراة او نحوها عند الغاصب لم يكره  
 بكد المالك ثم ذهب في غاد او عادت صنعه اخرى انجر قيمته الثالث  
 كما اذا عصبها من يله فسميت هم هزلت سميت فهو نفوات ما كان  
 في يد المالك والمحلل ومن الزايد كالوجود عند العقاب **الروى**  
**الاول** لو غلبت الجازية المفضوبة الغنا فادف قيمته من قيمته  
 فقصت فالمنصوص الصحيح انه لا يضمن المفضان وفيه وجه انه  
 يضمنه فاحتمل الرد فاذ لو عصب عبد امينا او جارية مغيبة

ومانا

دمانا عندك او املك كبشانا نطاحا او ديكاهرا شانا لزمه قيمته غير  
 مغر ولا نطاح ولا هراش على اله حجب **المادة** لو من من العبد في بلد  
 الغاصب ويرى رده فلا شى عليه عند الجمهور وقال براصطحي  
 يضمن المفق الحاصل بالمرض ولا يسقط بالبرق والماورى انه يضمنه  
 بقاعدة الشافعي واستبعده غيره وكذا الخدم لورده من يدا فبركت  
 عنده والمصلحة نظائر منها ما اذا كان المبيع معينا نال العيب  
 ومنها ما اذا قلع بين صغير ثم تغير فعاد ومنه ما اذا جرحه فاندمر ولم  
 يبق للجرح اثر وان مات يدين الغاصب من ذلك المرض لزمه قيمته  
**الثالث** عصب سمكة سمكات ورفقها ثم اودقت او شاة فخر صوفها ثم  
 جئت بغيرم برادى ولا تخبر بالثانيه بخلاف ما اذا سقط بين الجارية  
 المفضوبة ثم بنت وتمشط شعرها ثم بنت فانه يجزى القاب **الرابع** لو  
 عصب شاة او شابة واستكها حتى صار اشباحا ومجونا او مرد فالتحا  
 او ناهدا فتدلى ثديها ونقصت القيمة بذلك ضمن المفضان وكذا لو  
 كانت بكر فزال ثديها فكاريتها توبة ونحوها **الحامس** لو ترك من نطاح  
 بالمغضوب فدخله نقص كالو كانت الارض ففسد ثلثك الزرع فلم يزرعها  
 حتى عبت الدغل والحشيش فسمها او كانت ذابة فزبطها فانسخت ثمنها  
 لزمه ارش المفضان مع اجرة النيل **المسئلة الحاشية** لو عصب عصفورا  
 فصار عنده خمر عزم ما لا يجه مسلما كان او ذميا مثل العصفور ان كان المثل  
 موجودا وقيمته ان كان مفقودا وبجى فيه وجه انه يضمنه بالقيمة  
 مطلقا على ان العصفور ليس مثلى وهو ما اورد الماورى قال العرافون  
 وراؤ الخمر وقال المرازمة ان كانت مخزومة بان عسرت للحيلة لم يروى  
 الرابع في لو حوالت مخزومة كالو تخربت في يد المالك من غير قصد الخمر  
 لكان جازيا وهل للمغضوب منه اخذ الخمر فيه وجهان احدهما ان لا يملكه  
 لا لوجوب اذاتها وثانيها نعم لانه لا ينفع بمناخه طين او شق حيوان  
 ونحوه وقياس القول بان الخمر المحرمة ظاهرة ويجوز بيعها ان لا يضمن



الغاصب بدلها لان لم سق قيمتها عن قيمة العصور فلا شئ لغيرها  
 وان نقصت فهل يطالب بمثلها او يارث المقتصر ما يد فيه الخلاف المتقدم  
 فيما اذا اخذ من التمسك شيئا ونقصت قيمته عن قيمة التمسك ولو  
 انقلب العصور بعد ختمه خلا في يد الغاصب فوجهان احدهما انه يلزمه  
 مثل العصور ذكر الماد وري بدل له انه يلزمه وهو فيا شئ قوله المتقدم  
 وعلى هذا الوجه ففي الشك وجهان اظهرهما انه للمالك وقاينهما انه  
 للغاصب والوجه الثاني الصحيح انه يلزمه رد الخلل وارث النقصان  
 ان كانت قيمته اقل من قيمة العصور وعلى هذا فلو نقص كبله عن كبل  
 العصور ون قيمته فالقياس ان يرد معه ما نقص من كل العصور  
 وقد يقال ياتي فيه الخلاف المتقدم فما اذا اغلغله بمقتصر كبله فك  
 الماد وري الخلاف يخرج من الخلاف فيما اذا قلغ بين متعوضين عاد بعد  
 اخذ رسته فان قلنا يجب ردّها وما نقص وان قلنا لا يجب عن قيمته  
 العصور واذا ذكره صاحب المنية بدل لولا انه رد للخل ومثله من  
 العصور فادش ما نقص وهو **وجمله بعضهم** على ما اذا كان العصور اذ  
 قيمته قبل الخل فانه باخذ مع العصور ادرش نفسه وهو القدر الزايل  
 من القيمة كما قال الماد وري فيما اذا اطمح الخسطة ثم بلغ الدقيق ان يخذ  
 المثل وما نقص من قيمته عن قيمة الدقيق وان كان الاصحاب قالوا انه  
 مرد المثل فقط ويجري الخلاف فيما اذا غصب بضافه صار للخالف يده  
 او حبّا فزرعه او برزق فصار قرا فعلى الصحيح الفراج والزرع والقدر  
 للمالك ولا شئ على الغاصب لزيادة قيمته فانه يرد بمقتصره على  
 بدور لزمه ارث المقتصر وعلى لولا يعزم بدل المعصوب فيجب مثل الحب  
 وقيمة السيف والحاصل للمالك في اظهر الوجهين وللغاصب في رد **الشاة**  
 اذا غصب حملا فخللته في يده او جلد قيمته فدفعه في الخل والخليل  
 اربعة اوجه احدها انه للمقتصر وب منه فان قلنا ياتي يده عمرتها وتاينها  
 انها للغاصب والثالث ان يجلد المعصوب منه والخل للمالك الرابع عكسته

انقص

ونقص لولا ما من الخلاف بالخبرة المحترمة وقطع بعدم وجوب الرد في  
 غيرها وخصة هذه المتولي بعين المحترمة وجزم بوجوب الرد في المحترمة  
 لكون الوجه الرابع لا يات في المحترمة فان قلنا بالاصح انهما للمالك فلو  
 القاهما فاخذها احد فخللت المحترمة في يده ودفع الخلد فماله الاول للمالك  
 فيه وجهان **الفصل الثاني في الزادات** الزادات اللاحقة بالمقتصر  
 تنقسم الى اثار محضة واثار اعين **القسم الاول** الاثار المحضة فاذا  
 احدث للغاصب المعصوب اثر كما لو غصب حنطة فطحنها او نقره  
 فصر بها ذراهم او ثوبا فقصه او فصله او خاطه كخيطة منه او طينا  
 فصر به لبنا او دقنا ففججه او عجيننا فخبزه او قطينا فخرله او غزل  
 فنسجه او شاة فذبحها او كحاشواه او خشبة فشققها الواح فحلم  
 فمليكه بشئ من ذلك ولا يصير الغاصب شريكا للمالك بذلك بل يردّها  
 بزيادة بها ستوا عليها بنفسه او باجرة وليس للاجير المعلق بالعين ان  
 زادت بها وسد بعضهم فجعل قصارة الغاصب قصارة المقتصر  
 وقا في مشار كذا الغاصب للمالك بها القولا وهو يطرح في جميع  
 الاثار وهو بعيد وان نقصت العين بقيه الاثار ودها وده  
 ارث النقص وقد تقدم في ذلح الشاة وجه انه يرد قيمتها والمال  
 اجبارا والغاصب على رده الى حالته لولا ان كان رده كما لو اخذ  
 من النقرة ذراهم او جليا او من الحديد او الخاير او اية ذلات ومن  
 الرجاج انا ومن الطيز طوبا وان نقصت قيمتها بوجه اليها واد  
 نقص عن الحالة التي كان عليها قبل احدث الاثر ضمن النقص وان  
 نقصت قيمته عن حالته بعد لم يضمن النقص ومن ذلك ثياب الخنزير  
 دون القطر والكان فانه يمكن بقضا وردها كما كانت وليس للغاصب  
 لرمسها بده الى حالته لولا ان كان سببه وحدث به نقص ضمنه  
 كما اذا كانت البقرة تساو بعد كسرها وردها الى حالته لولا ان كان  
 في يده يلزمه نصف دينار الا ان يجر له في ذلك عرض صحيح كما لو



المقرة ذراهم بخير السلطان او على غير عياره او صكته لمخافة التعرير  
 ولا جبر على رفع الثوب واصلاح لولا **الفصل الثاني في الزكاة**  
**عشر** وفيها مسائل **الاولى** اذا صبيع الثوب المعصوب فالصبيغ اما ان  
 لا يخرج فصله من الثوب او يخرج **الضرب الاول** قال لا يخرج فصله فاما  
 ان يخرج للغاصب او لصاحب الثوب والثالث **الحالة الاولى** ان  
 يكون للغاصب فان كان الحاصل على الثوب مؤبدا محض لا غنى  
 محققه فليس للغاصب شرع ان يرضى به المالك وهو له الجبر عليه  
 فيه وجهان احدهما ان كان حصل من الصبيغ عيش في الثوب بقول  
 القديمر ان صاحب الثوب يفوز به كالاروقا لا ابن الصبيغ هو  
 مرجوع عنه والجديد لا وينظر فان كانت قيمة الثوب مبيعو غا  
 كقيمتها وقيمة الصبيغ قبل الصبيغ كما اذا كان قبل صبيغه بشتاد  
 عشرة والصبيغ عشرة فصا مبيعو غا بشتاد عشر من كان مشركا  
 بينهما بالسوية فان تقعا على ابقايه فذلك اذ على بيعه سهم الثوب  
 بينهما بالسوية وقد تقدم في القفل خلا فيه مثل هذه القصة  
 في حقيفة الشراكة هل اشركا في الثوب والصبيغ او الثوب لصاحبه  
 والصبيغ لصاحبه فيمكن ان يابى هذا معك ان يعرف وقد خرج  
 جماعة بالثاني ولو ظهر راعب يشتره سلايين كانت بينهما بالسو  
 وان نقصت قيمته مبيعو غا عن قيمتهما قبل الصبيغ كما لو صار بشتاد  
 خمسة عشر فان الذي ذكره الاكثر ان انقصان خمسة عشر على  
 الصبيغ فنكون عشر لصاحب الثوب وخمسة لصاحب الصبيغ وقال  
 الفاضل والحسين الطبري والتولي وابن الصبيغ ان كان النقصان  
 لا يحق اقسا من صبيغ كما لو صار ذلك الصبيغ بشتاد خمسة او للعمال  
 فالامر كذلك وان كان النقصان لا يحق اقسا للباب كما اذا صار مثل  
 الثوب بشتاد غير مبيعو غا خمسة فالنقصان محسوب على الثوب  
 قال الرافعي وعكر ان يزل اطلاق من اطلق على هذا التفصيل وان كانت

قيمة

قيمة الثوب مبيعو غا كقيمتها غير مبيعو غا بان بقيت قيمته عشرة كما كانت  
 فقد انحقر الصبيغ وفات ولا حق للغاصب في الثوب وان كانت قيمته  
 اقل من قيمته غير مبيعو غا كما اذا رجع لثمانية فزد معه درهما والصبيغ  
 صانع وان زادت قيمته مبيعو غا على قيمتها قبل الصبيغ كما لو صار  
 بشتادى ولا ينفى مثلا فان اطلق في صورة النقصان الجواب بان النقصان  
 على الصبيغ اطلق القول هنا بان الزيادة بينهما على نسبة ما لهما  
 فيأخذ كل منهما حصة مثلا فاختصة عشرة ومن فضل هناك فضل هناك  
 ان كانت الزيادة لا ارتفاع الياب فهي لصاحب الثوب ولا ارتفاع  
 الاصبيغ فهي لصاحب الصبيغ او لا عمل فهي بينهما وكذا اللحم لو طيرت  
 المرح ثوب لثان فالقصة في اجازة صبيغ فان بقيت منها حكاكا  
 فهي مشتركة بينهما على نسبة القيمتين وان زادت بالصبيغ فالزيادة  
 بينهما على اطلاق والتفصيل المتقدم وان كانت قيمته مبيعو غا  
 كقيمتها غير مبيعو غا فقد صاغ الصبيغ على صاحبه ويفوز به رب الثوب  
 ولا شيء عليه ويصير لو طيرت المرح الصبيغ وان نقصت قيمته عن  
 قيمته غير مبيعو غا فلا شيء على صاحب الصبيغ قال الرافعي وقياس القدير  
 ان يفوز رب الثوب بالصبيغ ايت مطلقا **الحالة الثانية** ان يكون  
 الصبيغ مبيعو باين يالت فان لم ينقص قيمة الثوب والصبيغ بالصبيغ  
 لهما سريكان على نسبة القيمتين ان نقصت فان لم يزد قيمته مبيعو غا  
 على قيمته غير مبيعو غا كما اذا صار بشتادى عشر في مثالنا فلا يعاق  
 لصاحب الصبيغ بالثوب ويفوز به رب الثوب ويغرم الغاصب لصاحب  
 الصبيغ قيمته وان نقصت عنه بان صار بشتادى ثمانية وجب على  
 الغاصب رسل المقصر لصاحب الثوب وقيمة الصبيغ لصاحبه ولا يعاق له  
 بالثوب وان رادب عليه كما اذا صار بشتادى خمسة عشر فقال القاصد  
 والبغوي ان الثوب بينهما بالسوية ويرجعان على الغاصب بخمسة قال  
 التوابي والبغوي القياس ان يكون بينهما اطلاقا وهذا ما ذكره لرام



والعظم فالرافعي هو الخوف كالمادردي ولورام صاحب الثوب  
على الصبغ بالقيمة اجبر صاحب الصبغ عليه ولو اذ صاحب الصبغ  
ملك الثوب بالقيمة لم يحباله وفيل لذات محير بين اخذها  
وبدله قيمة الصبغ **المالكة** ان يكون الصبغ ايضا مفضوفا من صاحب  
الثوب فان لم يحصل بفعله نقصان فهو للمالك ولا عزم على الغاصب  
ولا شيء وان حصل فيه نقصان فان كان لا تخاف من الثياب ارد  
الصبغ فلا شيء عليه وان كان للفعل لزمه الارش **الضرب الثاني**  
ان يمتدح فصل الصبغ من الثوب وهو الصبغ المعقود وعود فيه  
برحواك الدلالة المتقدمة **الاولى** ان يكون الصبغ للغاصب  
وقد خفي برام والردا بالذ عن القديم اطلاقا لقديم بات الملك  
بغور به فاهو في الحرب بر اولي قال الرديا انه احد القولين في  
القديم وبتدله لرافعي سما اذ لم يكن للصبغ قيمة وجعل العزل للثياب  
تستيطه هذا القول محض موصا بالضرب بر اولي والمهوراته سقي  
للغاصب كما تقدم وحيدنا ان اتفاقا على فصله وان اتفاقا  
اسمايه فالخدم كما مر في بر اولي فان زادت قيمة الثوب مصبوغا على  
قيمته غير مفضوفا كانا شريكين فيه فاذا بلغ لاني في مثالنا فان  
كان بسبب الصبغ فهو بينهما وان كان بسبب ارتفاع قيم الثياب  
او بر صباغ فهل هي بينهما او لم حصلت الزيادة في رايه فيه الخلاف  
المتقدم فان رجعت الى عشرة فان كان الزاجع في الثياب في الصباغ  
على ديرة واحدة فالثوب بينهما بالتسوية كما كان والنقصان داخل  
عليها جميعا ولا يجب على الغاصب علامة النقصان مع رد العرقان  
لم يزد قيمة الثوب مصبوغا على قيمته غير مصبوع فقد صار الصبغ  
كما تقدم وان احلها في فصله وابقا به فان رضى المفضوفا منه  
باصا به وطلب الغاصب فصله فله ذلك ان كان للمفضوفا حصة  
ولم ينقص قيمة الثوب بالفصل كما لم يفلح بنايد من ارضه وان لم يكن

له قيمة فظاهر الثوب الخدم كذلك فيه في ثوب الداروبه قال الفاي  
ونسبه الى الماونة وبه قال الماوردي لكنه قال فيما اذا ذوق الغاصب  
الدرا اذ لم يدر له قيمة وابن داود والتولي قيد اجواز قطع الصبغ بما  
اذا كان ينفع به بعد قلعه فصل ان في انتفاع السط بالقتلوع بعد  
القطع في قطع الصبغ والمزوق وجهه ظاهر المص عدم اشتراطه وان  
نقصت قيمة الثوب بعد قلعه فطريقان احدهما للمراذة القطع بان  
له ذلك والثاني للعراقيين ان فيه وجهين سبيلين على ان صاحب الثوب  
فهل له اجبار صاحب الصبغ على قلعه ان قلنا نعم له ذلك وهو بر ظاهر  
فان قطع غزم ارش السفق من قيمته مصبوغا ولو كان الثوب قد نقص  
بالصبغ ورجع قيمته بالفصل لا مكان فلا يجب عليه من ذلك لدفع  
عزامة لا تدرك ان طلب الملك الفصل واستنع الغاصب فهل للمالك احسان  
عليه فيه طريقان احدهما للعراقيين فيه وجهان احدهما ان اسحقاف  
وابن خزيمة ان له ذلك وصحح الماورد في برام والبعوث ما بينهما ان  
سرح لا ورحم العراقيون ونسبته الفاضل الى عامة المصحات وقال  
الردا بالذ هو ظاهر الذهب والثاني للمراذة القطع بالاجار وخصص  
الامام الخلاف بما اذا كان الغاصب يستر بالقطع حصة انا لكون  
المفصل لا ينفع به اذ لا نه محصل في الثوب بالفصل نقصان لا  
في قيمة المفضوفا وارشده او لحقا قيمته بالنسبة الى قيمة الصبغ قال  
رجحنا ان نقص ما يتعاضد به كدزهم من عشرة وخصه المونيل بما اذا لم  
يكن له قيمة ولا منفعة والماوردي بما اذا كان الصبغ قد احدث  
زياده نفوت بالفصل فان لم يحدثها اجر عليه قطعاً وحكي الفقهاء  
مخلى عن العراقيين ان يحلها اذا نقصت قيمة الصبغ بالقطع فان قلنا له  
اجبارا فيقول ونقص الثوب بالفصل ضمن بقائه من قيمته غير  
مصبوع لا من قيمته مصبوغا كما اذا امره بكسر الحلي لخلعها اذا استعمل  
به فانه يضمه من قيمته مصبوغا فان برام ولو عاد الثوب بالتحقق



الشوق الخمسة تعلق الصبغ فغادى لا درهم وقيمة من عرج صغ خمسة  
 لزمه درهمان اعتبارا بما قضى القم **فروع** **الاول** حدثت سلاسل  
 بالتوب المصنوع بالصبيغ فكل لكل منهما ان سافر ببيع الذي له قال  
 الامام القنبر الخوارزمي ان يقال لا فانه لا يتاثر من ارتفاع  
 باخذها دون ترحل وبيع فالتعسر لا يتفادى به فاستدوهو يشبه  
 بيع دار لا ممر لها وفي صحة خلاف فان قلنا لا يصح بيع احد ما اذا لم  
 انه مفروض فاما اذا كان الصبغ لا يقبل الفقد فان كان يقبل ببسببه  
 انقضاء لم يتر قيمة الثوب زادت به لم يصح ان لم يتر قيمة  
 بعد الفقد وان زادت فان لم يكن له قيمة بعد الفقد لم يصح وان  
 كانت له قيمة بعد فان كان للبايع له ترجيح على المبتاع بعد  
 وقال ابن الصباغ في صحة البيع مطلقا في صورة الزيادة وحين  
 ولو اذا مالك بيع الثوب جبر الغاصب على بيعه وان زاد  
 الغاصب بيع الصبيغ لم يجبر على اظهار الوجهين كما هو المقرر  
 اطلاقه وخصص الما مردى الوجه بانه جبر ما اذا لم يبدل او للثوب  
 للغاصب قيمة الصبيغ فان بدلهما لم يفسد ما وكليل المبيع احبر قطعا  
 وجزم الغاصب واما ما فانه لا يجبر واخذ منها كسائر الشرا **وتحريم**  
 فيه ثلثة اوجه بالثبوت جبر صاحب الصبيغ دون صاحب الثوب  
**الثاني** لو ترك الغاصب الصبيغ له صاحب الثوب في اجابة على  
 قبوله وجهان احدهما انه يجبر وقال السديجي هو ظاهر نصه وقال  
 الرواية هو ظاهر المذهب وثانيهما لا قال الراعي وهو اسبه واقبش  
**ويجوز عملها** احدهما انهما مطلقان والثاني انهما فيما اذا كان  
 فصل الصبيغ وقلنا باجبار الغاصب عليه وكان يضر به اما الما باله  
 من المتعبد او لضياع المفضول او معطلة او خمسة فانه لم  
 ذكر ذلك لم يلزم القبول بحال الثالث انهما فيما اذا كان الفصل  
 وقلنا باجبار عليه وكان الثوب سقصره نقصا لا يفي بزيادة

قيمة

قيمة الصنع المفضول فان لم يذكر ذلك لم يلزمه القول قطعا وان  
 ناله تعبد او ضاع معطر المفضول وسلك الما مردى طريقا اخر  
 فذكر الوجهين في الصبيغ الذي لا يتر فيه فانه اذا كان في فصله وطلبا  
 المالك بفصله فان احدث نقصا في الثوب او كان لفصله مؤنة  
 او كان جبر نقصا دخل الثوب لم يجبر على قبوله ولجبر الغاصب على  
 فصله وان كان زيادة محصة فوجهان وذكر القاضى الحسين  
 والما مردى طرق الوجهين قبول من يجار المعروضة في يرض  
 المفضولة والقاضى حسين فيما اذا فعل التامة المفضولة وكان  
 قلعه يلزمه ارضا والرواية في قبول المسامحة فما اذا اخذ من الخشب  
 بانا وشمع مسامحة فان قلنا يجبر عليه فلا يشترط تلفطه به  
 ولا بد من حكمة الغاصب من لفظ فان في لفظ المعينة فذلك وان  
 ان تلفط بشعر مقطوع الخو كقوله تركته او امراته عن تعقبي او امرضت  
 عنه او اسقطته وذلك فان مامر ويجوز ان يعتبر اللفظ  
 المشعر بالتفليك لوان في اللفظ المعين ثم اذا الرجوع بعد قبض  
 المالك الثوب لم يصح **الثالث** لو طلب المفضول منه الثوب او ان  
 سدد لقيمة الصبيغ للغاصب ونملاذ عليه في اجابته اليه وجهان  
 اخدهما نعم كما يتمك المشتعير البناء وسببه بعضه لا القديم  
 واظهرهما وقطع به جماعة لا وفيل ان النويطي رواه وقال المتوفى  
 ان كان الصبيغ بعد الفصل حصل منه ما من من ارتفاع به فقيمة  
 الوجهان الا تيان في الغراير وان كان لا حصل منه شئ فله ذلك  
 ومخرج منه وجه ثالث فارت وكلام اخر من بعض وجهان انما  
 فانما يتر ان كون المصبيغ قابلا للفصل او لا كما تقدم في وجهان  
**الحالة الثامنة** ان دون الصبيغ مخصصا من يال فان لم يحصل منه  
 في الثوب الا بمؤنة فالحكم كما تقدم فيما اذا كان لصاحب الثوب  
 وان حصل منه عين فان بيعت فمماها حالها او زاد فافهق بينهما



رضي المال كان بابقاياه او بيعه فعل ذلك وما شريكه وكذا ان  
نقصت قيمته او يرحل ان اليه الفاضل قاله المادري وهو على  
طريقته وعلى طريقة غيره يرجع عليه صاحب الصبغ خاصة ولو  
طلب ما فاصله احب اليه وان نضر به الغاصب ولو طلبه احدهما  
خاصة ففي احكامه الخلاف المتقدم في الحالة الاولى فان فصل سبق  
او سوا الاخذ بما افاد وجبناه وحدث نقص فيها او في اخدها كان  
قبل الصبغ عزمه الغاصب فان بلغت القيمة بلا شغل المثال المقام  
فقصت بالفضل ضمن لكل منهما من حساب عشرة وان فصله  
باختياره ضمن الارش لكل منهما من حساب خمسة عشر وان فصله  
باختيار احدهما دون الاخر ضمنه المخير من حساب عشرة والآخر من  
حساب خمسة عشر **قوله** من مامر في القلب منه شيء وكان لا  
يمنع ان لا يعتبر هذه الزيادة ولا احتسب على الغاصب **وقال**  
المادري اذا طلب رب الصبغ الفضل اوجب ان لم ينقص ببقية  
الثوب او نقصت والغاصب حاضر الا فلا الا ان يعجز عن  
الثوب نقصه ورجع به على الغاصب لو طلب له ذلك بثلث الثوب  
فان لم ينقص قيمته فله ذلك وعلى الغاصب المونة وارش النقص  
ان حصل في الثوب وان كان الصبغ ينقص لم يلزم به بفضله  
الا ان يبدله رب الثوب نقص الصبغ فنلزمه قطعا وفي وجوب  
بما بدله من نقص الصبغ على الغاصب حمان من الوجهين المتساويين  
فواجب الغاصب على فضل الصبغ لو كان له **الحالة الثالثة** ان يكون  
الصبغ لصاحبه في حقه في الزيادة والنقصان كما مر في نظيره من  
الصرب من ولد والمالك اجبان على الفصل فله ان قام والرافعي  
وقال المادري ان كان له في ذلك عزمه كاحته لا الصبغ او الي  
كون الثوب ابيض او لونه بعد الفصل المرفوعة او في استخراج مونه  
يزمنها شرط قيمته فله ذلك وان لم يكن فان لم يتصل الغاصب بنقص

محل

حصل فيه في اجبان وجهان كالشجر لا يرضى فان قلنا بجبهه ففضل من  
قلقص من قيمته مصبوغا ان كان قد راى يد قال ابو اسحاق البزاز في  
وفيه نظير المادري ولو طلب به بغرامه النقص من غير استخراج اجيب  
اليه وليس للغاصب الفصل اذا رضى المالك بالابقا **فروع** **الاول**  
اذا اختلف في الصبغ الصبوغ به فادعاه الغاصب وادعاه المالك  
قال المادري في الرواية ان كان ضمن فصله والقول قول الغاصب  
وان كان لا يمكن القول قول المصوب منه ولو اختلف المتناجز  
على صبغ الثوب وصاحب الثوب كذلك فان كان الصباغ اجرا منفردا  
فالمصدق رب الثوب وان كان اجرا مشتركا فالصدق البائع  
والفروق ان اليد في اجرا المنفرد لرب الثوب وفي الاجرا المشترك  
للاجير **الحال** لو صبغه باذن المالك لم يضمن المصنف فان اختلفا  
فيه صدق المالك بيمينه وان قال المالك رجوت عن الاذن قبل الصبغ  
ولذنه المالك ففي المصروف منها وجهان **الثاني** اذا غصب صبغ  
امتنان وصبغ به ثوب نفسه فالصبغ باذن ملك ماله فان  
زاد قيمة الثوب مصبوغا على قيمته منفردا فالزيادة بينهما كما تقدم  
فاللثوب ولو اراد ان يملك الصبغ لم يضر له ذلك وان اراد صاحب  
الصبغ ان يكلفه فصله او اراد الغاصب فالحكم كما مر في عكس السئلة  
**الرابع** لو غصب دقيقا وعسلا وشمما فان بقيت فيهما كالكثا و  
زادت فالكل للمالك وان نقصت فان استقر اخذ وما نقص بالخط  
وان لم يستقر فالحكم كما تقدم في الخسطة اذا ابلها **المسئلة الثالثة** اذا  
غصب ارضا مني فيها او غرس او زرع في كبر السوا والغرس والزرع حكم  
الصبغ القابل للفصل كما تقدم **وله احوال ثلاثة** اما ان يكون للغاصب  
او لصاحب الارض **الحال** **الحال** **الحال** ان يكون للغاصب فصاحب  
الارض يستحق ازالته وله تكليف الغاصب قلعها بحا فان انفق على  
الابقا بجرة فذلك ثم ان عيناندة وجرى عقد اجارة استحق رب



الارض المسمى وكان له بعد انقضاء المدد القلع مجازا بخلاف ما اذا  
 امتاخرها لذلك وان لم يحضر عقد وجب اجرة المثل وله القلع مجازا  
 وان تقاع على احد قمة الغراس والبناء جاز وقد اقيمت الزرع ان  
 كان بحيث يجوز بيعه من عاينه ذلك شرابط البيع ولا يلزم الغاصب  
 بعد ذلك ان يرضى ما يقص من قيمه بل يرضى لوقلعه وان اذيقا على بيع  
 بل يرضى من الغاصب جاز وليس له مطالبة بعد ذلك بارش ما كان  
 سقعه لو قلعه فان يفتح البيع باقالة او رد فللمبايع قسط المسكن  
 القلع مجازا كما كان قبله وان لم يفتح شيئا من طلب الغاصب القلع  
 اجب وان اياه بل اخر فان زادت قيمة بل يرضى بالبناء ونحوه فاذا قلعه  
 وحصل في الارض بقص بالقلع فهل عليه بل يرضى والستوية فيه  
 الخلا والمقدم في مسئلة الدار وعليه بل يرضى ببقاها ولو نقصت  
 الارض لطول فذوق الغراس فهل جاز المثل دارش المقصان معا  
 او لاكثر منهما فيه الخلا والمقدم في ابلا الثوب بالاستعمال  
 ولو طلب صاحب بل يرضى ان يملك البناء والغراس بالقيمة او سقيها  
 او الزرع باجرة لم يجب على الغاصب جابته في اظهار الوجهين ولو ترك  
 الغاصب البناء والغراس حتى طوبت بقلعهما لم يرضى مجازا في  
 وجوب قبوله طريقان فقد ما اظهرهما القطع بانه لا يجب ولو باع  
 الغاصب البناء والغراس من غير صاحب بل يرضى ان شرط القلع صح  
 او لا بقاء فطل او اطلق فوجهان وان باع مالك بل يرضى من اخر صح  
 وكان للمستترى اجاد الغاصب على القلع ولا يستحق البايع ان يرضى  
 نقص بل يرضى بالقلع **الحالة السابعة** ان يزوج الغراس والبناء معصومين  
 من اخر فدخل من مالك الارض البناء والغراس تمام الغاصب بالقلع  
 ويرجع مالك البناء والغراس بل يرضى ما يقص من قيمتهما قبل التصرف فيهما  
 اكثر ما كانت من حين الغصب للاحيز التصرف ولا يضمن نقص الزاكة  
 الحاصلة بسبب الغراس والبناء اما صاحب بل يرضى فهل يلزمه مستوية

ارض

الارض او بارش النقص فيه الخلا والمشتايف وهل يصح له ذلك اجق  
 المثل فيه الخلا والمقدم ولو اشترا ب الارض الغراس والبناء من  
 صاحبه كان له بعد ذلك ان ياخذ الغاصب بالقلع ان كان له فيه  
 عرض صحيح فباخذ منه ارش بقص من عرض دون بقص البناء والشجر  
 ولو اشتري ب البناء والشجر بل يرضى كان له المطالبة بالقلع  
 اذا كان له عرض صحيح ونظم الغاصب ارش بقص البناء والشجر دون  
 نقص بل يرضى ان لم يرض له في الحالين عرض صحيح فهل له المطالبة  
 بالقلع فيه وجهان قال الماوردى ولو لم يشتر احدهما لم يباح له صاحبه  
 وكان الغاصب قد هرب وارا دافصل ذلك واحتاج الى موافقة قعلى  
 ايما حب فيه وجهان **الحالة الثالثة** ان يزوج الغراس والبناء ايضا  
 لصاحب بل يرضى ان يرضى المالك به كذلك لم يرضى للغاصب قلعه ولا  
 شي عليه والموتة للغاصب وان طالبت بالقلع فان كان له فيه عرض  
 لزمه قلعه وارض بقص البناء والغراس وكذا الدار من على النقص وان لم  
 يكن فيه عرض صحيح فوجهان فان قلنا لا جبر فاذا قلعه لزمه ارش  
 النقص ولو لم يخر اجبارا على القلع وطلب بل يرضى الذي كان يجب له  
 لو قلعه اجبر عليه على هذا الوجه ولا جبر على بل يرضى ولو انفق ذلك في  
 الزرع فقصص بل يرضى المبدى من واحد وزرعهما به فللمالك اخراج  
 المبدى من الارض ويغرمه ارش النقصان وليس للغاصب اخراجه اذا  
 رضى به المالك **ردع الاول** اذا قلعه اجبني البناء والغراس والزرع  
 الذي هو ملك الغاصب في الارض المعصومة بجزا ان فهل يلزمه  
 الارش قال القاضى في الفتاوى في الزرع يلزمه قيمة الزرع للغاصب  
 ولا يخرج على الوجهين في الوانترع فضولي المعصوم من الغاصب  
 غيبة الزرع على المالك فملك يرضى والغرق انه هناك لم يتلف وهذا  
 اكلف ومقتضى هذا انه يرضى من ارش نقص الغراس والبناء وارض  
 لا رد ذلك لان لما اوجب بل يرضى لو قلعه الغاصب البناء والغراس



من ارض مالها من ارض بقدر اهل فان كان ذاتا على القيمة قبل الغراس والبناء  
فامر به نظيره من الصبغ ويؤخذ طريق معرفة ذلك اذا لم يثبت نصيب من ارض  
او جدها احدتها ما بين قيمته ثابتا او مقالوما والثاني ما بين قيمته بين  
وهما فيها وبين قيمتها بعد قطعها والثالث يغرم اكثر من مرتين اذا  
كان قد غصب الا ارض فلا ياتي الوجه لولا ان نقصت لارض ولا  
يأتي الثاني ولا الثالث ان لم ينقص **المادة** بنى اخذ الشريك في  
الارض المستمدة بعزاد من شريكه فليس له بقصه محظوظا وان رضى بذلك  
المعزول للثاني نقصه وخذ الموصوف لبناء من طين مشترك دون اذنه  
فليس له اجزاء في نقصه وان رضى به فلا ضارب بقصه بخلاف ما  
لوصف اللين من تراب معصوب ورضي به المالك لم يرض له نقصه **المادة**  
اذا روف للغاصب الدار المغصوبة فانها بفقائها ابقا الترتيب يعني اذا لم  
ذكر فيه محطود شرعي بان لا يجوز صوغه في حيوان وانما تفقها على الله  
اذ يلزم ان لا يثبت الا بالضرورة والحد وان لم يثبت الغاصب ارضه وان  
طلب الغاصب قلعه وانما وب الدار فان كان يحصل منه شيء لقيمة  
اجيب والا فلا وان طلبت بالدار قلعه وانما الغاصب ان كان  
ترده موكنا للدار اجبر الغاصب على القلع والادش وان لم يرض موكنا  
فانما بقاء على مله لزمه قلعه وان دهنه منه ليدفع عنه كلفه  
الزرع فان كان اعيانا كالخمر في الرخام ففي وجوب قبوله وجهان  
اصلهما اما اذا صدق الزوج زوجته مرة وجعلها في صفره ثم وهبته  
لها هل يجبر على قبوله وان كانا دارا لا يتحصل منها شيء بالترع فيمن  
اجاب به على قبوله الوجهان المذكوران في نظيره من الصبغ وجهان البع  
المنع وجزم به المامد في **الرابع** غصب ارضنا وطرح فيها نكرا  
فترادف قيمتها به ولا يرضى بقله لاحتمال طه واستباحة فيها فان  
الرواية فان كان مختارا لا روات والتمساح الجحش فلا شيء  
للغاصب فيها وان كان طاهرا فوجهان اخذها انه مستهلك

وكاتبه

ولا شيء له والثاني ان يكون مشتركا في ثمن لارض بقدر ثمن التراب كالتو  
صنيع الثوب بصنعه **الخامس** لو غصب ارضا ودفع فيها مستأجرا  
على اجزائه ويلزمه ارض بقدر الا ارض بالخير ولو كان بها انا اتركه ان  
ضمن لارض بقصها بالدين ففي اجساد الغاصب على ذلك وجهان **خاتمة**  
ذكر القاضي ضابطا فيما يجبر على قبوله وما لا يجبر عليه **قَالَ**  
**المسألة** **الضرب** احدها ان يهب له عينا مقيمة عن ماله فلا يجبر على  
قبولها ولا خلاف **المسألة** ان يهب له منفعة متعلقة بماله فمجبر على  
قبولها لا خلاف وهو فيما اذا اصدق امرأته بعد انتمى او تعلم صنعه  
ثم طلقها قبل الدخول ورضيت المرأة منه ان يهب له بصفة اليه راسدا  
فانه يجبر على قبوله **المسألة** ان يهب له عينا متعلقة بماله مثل الصبغ  
في الثوب المصبوع والغراس في الارض المغصوبة ففي ترجيحها على  
القبول وجهان وما ذكره في الضرب لاول هو ما اذا خلا القول  
عن عرض شرعي للموهوب له والا ففي وجوب قبوله شبهة لما والرشا  
والولد عند الحاجة الى الطهارة خلاف **المسألة** **الرابعة** اذا خلط  
الغاصب المغصوب بغيره فاما ان منعذرا التمييز بينهما او لا فان تعذر  
فاما ان يجوز ذلك الغير من حيثته او من غير **الحال** **دولى** ان  
يحرز من حيثته كما اذا خلط الزيت بالزيت فقد قصر الشافعي هنا  
على انه حالك ستواخلطه بملكه او اجود او اودى ونصرت المقلدين  
ان المستبري اذا خلطه بملكه او دونه ثم اقلش على انه ليس بملك  
وللبايع اخذ حقه منه وانما اذا خلطه باجود منه على قولين  
**واختلف** **بين صحاح** على طرق احدى ما تقر بالصومر والقطع بان  
هنا هالك والشرقة والثانية اثبات قولين ههنا في انه هالك او  
موجود اصحها عند الجمهور انه هالك وعند من مام والموتى والغيب  
اله موجود الماله عن ابن سريج وصاحبيه ان الخلط ان كان بالمثل  
فالمعصوب باق ونما شريك فيه وان كان باجود او اودى ففيه



قولا نود ذكر برام الطرف على وجه اخر فقال احديهما وهو القياس  
انه يتغير حقه في الخلط وظهر ما اثبات قولنا المالك المسمى  
ان خلطه بمثل او اجود فهو مفقود وان خلطه بادرى لم يجر المالك  
على اخذه منه بل ان رضى اجير الغاصب وهي بعيدة عن القياس وذكروا  
القاضي المسمى على وجه اخر فقال نص على انه اذا اختلط بالاجود على ان  
الغاصب يجبر اذا خلطه بالثلث انه يعطى من المخلوط واذا خلطه  
بالادري في الله باخذ منه او مثله **وساخف من الطرق** الاولى بلته او  
بالتها ان خلطه بالثلث فهو موجود وان خلطه بالاجود او برادري  
فهو مفقود وما ذكره الامام رابع وهو انه ان خلطه بالثلث او لرجود  
فمفقود وان خلطه بالادري فهو موجود بالنسبة الى اختيار المالك  
ومفقود بالنسبة الى اختيار الغاصب **المرجع** ان جعلناه هالك  
بزم الغاصب للمالك مثل حقه من ابن شيا يعطيه من غير المخلوط او  
منه ان كان الخلط بالثلث او لرجود لا من برادري الا ان رضى المالك ان  
اخذ منه فلا ارش له عند الاكثر من رضى صاحب النعمة والراي  
لذا الارش في المتون فان اذا ان يعطيه من المخلوط زيادة باذا  
المقصود هو ان لو خلطه باجود منه قال القاضي وليس للمالك ان  
يكلفه الاعطاء من برادري لان الجوده صفه لا يزد بالاسقاط  
وان لم يجعلها الكافان قال المخلوط بالثلث قسم بينهما على نسبة  
مليكيهما وليس لاحدهما ان يستبداد باخذ حقه منه على المذهب ان  
كان الخلط بالاجود كما اذا غصب محيلة قيمتها درهم مخلطاً بمكة  
فتمت درهما فان اعطاه الغاصب محيلة منه اجبر المالك على قبولها  
بيع وقسم بينهما على نسبة العامين بعد الفسدة بالحرمة والقيمة فان  
كانت حصة المعصوب منه من الثمن قدر قيمة ربه او اكثر فذاك  
وان كانت اقل لنعم الغاصب فتمتته ومختص بالنقص الا ان يكون  
لرجح السعر ولو ادا المالك فسمه الزيت على نسبة القيمة وماخذ

نحو

لنرى مقابلة المثال المتقدم فقولا ن قيل وجهها فظهر ما المنع  
القاضي وجهها فمرعان على ان الفسدة افران فمجبوزا وبيع فلا يجوز  
قال المتون ولا يبرر بصحيح وفيه وجه ان الغاصب يبرر بحاله فيكلف  
تسليم صاع من المخلوط قال برام وهو متجه وان كان الخلط بالادري  
كما اذا خلط بمكة قيمتها درهما ومكة قيمتها درهم اخذ المالك كله  
من المخلوط مع ادنى النقصان بخلاف ما لو خلط المشتري بالادري  
واستوفى بالبائع اما ان يقع بصاع من المخلوط او بضارب فان  
اتقعا على بيع المخلوط فسمته ثمنه على قدر قيمة الزيتين جاز وان  
طلت المالك فسمته غير الزيت على نسبة القيمتين وطريق واحد  
انه على القول المتقدمين في برجود وثانيهما وهو احتيا برام  
القطع بالمنع وعلى القول بالاعتصوب منه يخير من اخذه منه  
او مثله فاخذ حقه منه فكل له ادنى نقصه فيه الحلال والمتقدم  
قال برام ولا خلاف فيه انه لو خلط رجلا ن مثلبا او اشالي  
شلي احدهما على مثلي لراي فهاشريكان فان اذا التفاضل فهو سهل  
عند المثال فان اختلفا في الجوده والرداة فحتم خلط الغاصب  
وخلط اللبن باللبن في العصير بالعصير في الخل بالخل في الشح بالشح  
ختم خلط الزيت بالزيت وقد اختلفت الحمر او البنية بمثلها ولو  
خلط الدقيق بالمعصوب بغيره ففيه طريقان احدهما ان يسمع وغين  
انه مثلي والوجه كما تقدم في الزيت في برحو الالملاق والثاني  
وهو قولنا في استحقاق ابن ابي هريرة والعراقيين انه ليس مثليا فعلى  
هذا لا حرج على دفع شئ منه مطلقا وان جعلنا المخلوط هالك  
لزم الغاصب قيمته وان جعلناه باقيا كان مشتريه كافيها ويقسم  
المن بينهما على نسبة قيمة ملكيهما وان كان الخليط هائلا جاز في  
الفسدة ان جعلنا هائلا افران وان جعلنا هائلا فلا قال الكر ايسر  
اندرى عن النص حواش ولم توجد في حقه وان كان اجودا واردي



وإذا اقتسمته على قدر الفينين فإن مفعناه في المماثل ففهمنا أو في أن  
أخرنا ففهمنا هذا الخلاف في المقدمة في قسمته الزيت كذلك  
**الحالة الثانية** أن يخلط المصنوب بعين خشية كما إذا خلط الزيت  
بالشبح أو بالشمس أو بدهن اللوز أو اللوز أو البان أو دقيق حنطة  
بدقيق شعيرة فطريقان أحدهما القطع بأنه هالك والثاني أنه على  
الخلاف فيما إذا خلط بالادرس من الخيش قال ابن الصباغ وليس يصح  
وأيضا المتونيل بأنه باق وقال ابن تراضيا على بيع المخلوط وقسمته  
الفرجاء وكان المصنوب منه باع ما يصير في يد الغاصب من الزيت بما  
يصير في يده من الشبح وإن اشتغاف فهو كما لو خلط بالادرس ومن ذل  
النصوص لا خلاف في أن الغاصب لا يجبر على من عظامه وإن  
المصنوب منه لا يجبر على من خذ منه وإن زادت القيمة والقيمة  
يخلط الزيت بالشبح لب التوثيق من مأم وهو بعيد وإنما هو  
كبيع الثوب انتهى وهو ظاهر أن كان المصنوب الدقيق في من  
لوصية تيم في ما خلاص منه حتى يحوط ويتألا ما فيه ويجوز مخالطة الما  
غير ناقصة له لزوم المصنوب منه أن يقبله وإن كان ناقصة له في  
العاجل والتعقب فعليه أن يعطيه مثله قال الربيع وفيه قول  
أخر أنه يعطيه هذا الزيت بعينه ويرجع عليه مفعله قال ابن  
وأن لم يمتن بخلية فهو خلطه بالشبح إلا أن لا يبقا له مفعله  
هالك قطعاً وعلى الغاصب في الحالة الأولى استخلاصه ولو خلط  
ما الورج بالمان ذهب رايحه ولم يمتن للمقيمة فهو هالك بمره بدله  
وأن بقيت له رائحة فهو خلط الزيت بالشبح وجعل المتوالي  
الحكم كذلك إذا بقي للمقيمة ذلك الحجم إذا خلط الخل واللبان **الحالة**  
**الثالثة** أن يخلط المصنوب بما لا يتعد ريشه منه كما إذا خلط الحنطة  
الريضا بالجم أو السمسم بحب الكانا والحنطة بالشعيرة فالمصنوب  
باق يجب عليه تمييزه والفضل بالبقا الحبات وإن عظم فيه المسقة

والوزن

والوزن وفيه وجه أنه يجعل بالغا أو أكثر في المونة في فصله ويرد  
بدله ولو عصب دواهم وخلطها عظمها ولم يمتن ففهمنا كل الم الغن إلى أن  
بأنه وفي الخلاف المقدم في الزيت وقد روي البوطي عن الشافعي  
أنه قال في الزيت وذلك جارية كل مثلي وقال ابن الصباغ يصير أن  
شركه في الروباية وحقيق فيما إذا عصب دواهم من أسير ليطا  
أحدها بقسمتها والثاني أنها يتخير أن بين القسمته والمطالبة بالكل  
**السلسلة الخامسة** في تركب المصنوب مع غيره وفيها صور **الأولى** إذا  
عصب خشية أو حجر الواجر أو لبنا أو حنطاً دقني عظمها لم يملكه عليه  
هكم بناية وأخرجه ورده لا زده وإن كانت قيمة البنا الذي يهرمه  
فيه أصناف المصنوب ولا فرق بين أن يكون المبني عليه له أو لغيره كمن  
المسجد وجب عليه بعد بعض المنافع عزم بقصها للمسجد وإن كان  
هو المتطوع بجزءها غير ملزم **هذا** ولم يخرج المصنوب عن أن  
لعمله قيمة فإن خرج عن القول كالوعف الخشبة ولم يمتن لها قيمة  
أو خرجت فهي هالك فلا يسقط البنا ويلزمه القيمة وإذا خرج المصنوب  
ورده فإن لم يسقط لزومه أجرته وإن نقص لزومه أدنى النقص وفيه  
دخول من جرة فيه الخلاف المتقدم في الثوب قال المتونيل ولو دخل  
حيوان في البنا فإن لم يكن آدمياً وكان محرمًا بقص البنا الحرم الروح  
سواء كان مملوكاً أو ملك غيره وإن كان غير محرم فلا وإن كان آدمياً فادام  
حيثما سقت البنا من أجله إن كان محرمًا وإن لم يكن محرمًا كالحرة لا يفسد  
وإن كان مرقداً أو ذابنا محصنا أو قاتلاً في المحاربة فإن رأى من مأم  
تركه حتى يموت ترك وإن رأى نقص البنا وصله على الوجه المأمور به وعلى  
وكذا لو بني حوله بئنا ولم يترك له طريقاً وإن كان ميتاً فإن كان قاتلاً  
لا يسقط وإن كان مستملاً بقص للغسل والصلاة عليه ولو دخل المصنوب  
في البنا بقص وأخرج سواها كان المصحف له أو لغيره **فرع** لو اشترى  
خشبة شرافسة وأدخلها في بناية فوجها إن أحدهما أنه كالو



عصبها وثانيهما انه كالواغار حيد وعال غيره بنى عليها قاله المتولي **الثانية**  
لو عصب لو جازاد حيد في سفينة وجب نزعها ان لم يخرج عن المقتول  
بالعصب ولم يحف من نزعها فوات نفس ولا مال بان كان في اعلاها  
اولم دس في السفينة نفس ولا مال ولا حيف فوات السفينة نفسها  
كانت على لرا دس او على الشط فان كانت في الحجة وخيف من التزع  
هلاك حيوان مخزوم سواء كان دمي او غير الغاصب ودمه او غير دمي  
او هلاك مال غير الغاصب وهو غير عالم بالغصب وهلاك السفينة  
وهي لغير الغاصب لم يزع حتى يصل الى الشط مخزوم وغرم الغاصب  
القيمة في الحال المحيولة الا ان يركن الفصل فنزع ويرد معها ارض  
المقبر ان نقصت ويسترد القيمة وان خيف من نزع هلاك مال  
للغاصب السفينة او غيرها او لم يضع فادبها غلما لانا لجال فوجها  
ادبها عند القاضي فلو دام نزع واصحها عند من لا يزع  
يل مؤمر بردها الى الشط فنزع حينئذ وله اخذ القيمة للمحولة وعلى  
لراول لو احتل طه هذه السفينة بسفن للغاصب ولا يوقف عليها  
الا فصل الكل فوجها ان احدها سقت الكل وثانيهما لا در حجة التوازي  
وحكي الما قد دس عن بعضه ان حرم مال غير الغاصب في مال الغاصب  
وامتنعك **الثالثة** لو عصب خيطا وخط به فان خط به ثوبا ونحوه  
فالحرم كما مر في البناء على الحسنة وان خط به جرح حيوان فهو ما مخزوم  
او غيره **الشرع الاول المحترم** فاذا خط به جرح حيوان مخزوم  
فان خيف من نزع الهلاك لم يزع وعلى الغاصب دمه فاذا خط به  
ويطهر ان ياتي فيه الخلاف فان العزل متى لم لا يحتمل ان يقال  
ينبغي القيمة هنا اذا لم يعرض للمحولة **والمحترم** كل ادمي معصوم وكل  
حيوان مخزوم لا يؤكل لحمه كالبعل والكارسوا كان للغاصب وغيره وفيه  
وجه ان يزع من الهبة وهو مؤلف لوجه ذكر انه لا يجوز اخذ مال  
الغير حفظ روحه ثم ان كان الغاصب خط جرح نفسه استقر الضمان

عليه

عليه وان كان خط جرح غيره فان كان باذبه وهو عالم بالغصب  
فقرأ الضمان على صاحب الجرح فان كان جاهلا ففي القرار الوجهان  
فيما اذا اطعم المعضوب غيره جاهلا وفي معنى خوف الهلاك خوف  
كل محدور يبيع التيمم وفاقا لو خاف على بعض اعضائه ومنافعه  
وخلا فاما في طول المرض وزيادة الام لا لقاضي لولا طهراته  
نزع وجزم به تسليم في مجرده في خوف زيادة في المرض والحيوان  
المحترم كالادمي لان را دس من هنا يفارقة في اعتبار حرمه نول السر  
في را دس على راي قال من مام ولو رتب الحلاف هنا على مسئلة التيمم  
انفدح وجهها فاخذها من الخط اولى لقيام القيمة مقامه والما في  
نزع اولى لتعلقه بحق ادمي وان لم يحف من نزع صرا وخيف ضرر لا  
بيح التيمم نزع **واما الحيوان المأكول** فان كان لغير الغاصب التحق  
بالمخزوم وان كان للغاصب ففي الحاقه به قولان وقيل وجهان  
احدهما لا يدمج ويرد الحيط واطهرهما وقال المبدع يحيى وسليم انه  
الذهب نعم فلا يجوز بيعه اذا خيف منه حصول ما يمنع النزع من  
غيره ويغرم قيمته **الشرع الثاني** غير المحترم فان لم يكن ادينا فان  
كان مستحقا القتل كالكلب العقور والحزير والسباع الصادية  
والمودات فحرم نزع ولا سالي ملاكه واما الحيت الذي يجوز  
اقتناؤه فلا يزع منه واما الذي لا يجوز اقتناؤه فقال لراما لا  
بعد الحاقه بالمود في نزع قال القاضي اطلق القول بنزع من الكلب  
وهو مفصل عندنا وان كان دمي كالحريد والمريد نزع منه ولا يباله  
بقتله وفيه وجه احتار لراما انه لا يزع من المريد كغيره  
المثلة به لسوق عوده وجزم القاضي بهذا وقال انما استحققت له حرم  
الرقبة ولا يجوز نزع مرقه ولا حرقه قال المتولي والرا في المحرمين  
والمحارب كالمريد في جواز نزع من را دس بعد موته وجهان  
احدهما يجوز وصحة الرواية والثاني لا وصحة لراما وفصل الما قد دس



فقال ان اثر القلع فشا لم يقلع ولا قطع فان منعناه فلو كان النزع طائفا  
في الحياة نزع بعد الموت وان منع في الحياة خوف هلاك او بقاء شيئا  
لم ينزع ان حدث ثلثة وان لم يحدثها ففيه احتمالان **الاول** ان يبين  
على التفصيل المذكور في النزع جواز عصب الحنيط ابتداء النحاط به الجرح  
اذا لم يجد حنيطا غيره فثبت منع تجوذا حذره ابتداء وجب حنط بالنزع لا  
يجوز العصب فان خالف وخاط لم ينزع الا ان الضرر مرقا للتوتى واذا  
سدد بالحنيط المغشوب الحيرة على موضع الاسترخاء كما في الامر بالحمل  
كالجرح في الوعصب وخاط به الجرح وحيث تعفن الحنيط وبلى لم ينزع وتبين  
القيمة **فروع الاول** اذا عصب حيوانا صغيرا كالفضيل وادخله  
بيته فذكر ولم يخرج اراحه الا سقصر البناء بقصر ما يحتاج اليه نقضه لا خراجه  
ولا يزعم صاحبه شيئا وان دخل حوله بنفسه بيتا لستان من غير عصب  
ولا يصير من ربه ولا من صاحب البيت فان كان بقاءه بضربه اخرج  
وان لم يطلبه المالك وان طلبه ماله سواء ضار بقاءه ام لا وهل يزعم  
صاحبه ان يشق بقصر البناء جزم العراقيون والقاضيان والحسيني والمادري  
والرواية انه يزعم قال المامون في كذا لو كانت البهيمة بأكملها مع الحنيط  
ويخرج او يدح ولا يهدم فيه خلاف من القول في مسئلة الحنيط وقال  
ابن مامون لا يزعم وقد تقدم في خلاف فيه بخلاف ما لو اوجرت طر اطماعا  
هل يلزمه قيمته قال الراعي في انما ينظر هذا اذا كان الغرض فيها اذا  
خيف هلاكه لو لم يخرج قال القاضى في لو باع دارا وفيها حبات لا يخرج  
الا بقصر المالك بقصره على صاحب الجباب باصلاحه ولو كان الحيوان  
دخل شفرط من صاحبه بقصره غزم لئلا يشق قطعاً وان كان شفرط من  
صاحب البيت فقط فهو كما لو ادخله بنفسه وصورة بعضهم بان يكون  
ترك داره بغير باب او تركه مفتوحا وهي علم المماير في المسمى وترك  
فيها غاطلة المماير او شتره ولو كان الشفرط من صاحب الحيوان والبيت  
معاً فالمامون في التحليل مضمون علمها لا شترها في المتعلقات

لكن

كالنقادين

كالنقادين منظر فان لم تكن البهيمة ما كولة تعين النقص وان كانت  
ما كولة سقصر او يدح فيه الوجهان فان قلنا يدح فقال صاحبه  
انقص البناء واعزم حصن من النقص وقال صاحب البيت يدح واشتره  
حصى من ارش النقص فطر الباه من ماله وطلب التحليل فعمل ذلك فحنطه  
فان بدا به صاحب البهيمة احب الى نفسه ورجع بنصف نفسه وان بدا  
به صاحب الدار احب الى النقص ورجع بنصف نفسه ولو امتسكا عن النزع  
حتى طال الزمان اجبر صاحب البهيمة على ذلك بخلاف ما لو لم يجر  
صاحب الدار انتمى لواء دخلت ميمة راسها في قدر ولم يخرج الا بكسرها  
فالجرح كما مر في دخولها البيت في دخولها بفرط ذاك او ذاك او  
تفرطها في ذبح الماكولة من حجاب عند الشاذع وغيره الا انه لو  
تعد الوصول الى مخزها من اجل القدر تغيز كسرها ليدخل البهيمة  
وتشترها بفرط صاحب البهيمة هنا بان يكون معها او بفرط صاحب  
القدر بان وضعها في مكان لا حوله فيه قال الرواية اوله فيه حق  
لان قدره على دفعها فلم يدفعها والرافعي نقل النفقة المقدم والخلاف  
في هذه المسئلة وقال لم يذكر ذلك في مسئلة البيت والوجه المستوفى  
اشهر وقد سوى المامون بينهما في ذلك ولو ادخلها ترجه من شجرة  
في قدر وكسرت فلم يخرج الا كسر القدر فان مكسرها داخل القدر  
فان توافقا عليه او على كسر القدر فذاك وان اختلفا فالحكم ما تقدم  
ولو وقع دينار في محبة امتان فلم يخرج الا وكسرها فان وقع فيهما  
بفعل صاحبهما عدا او شترها كسرت واخرج الدينار ولا ضمان وان  
كان بفعل صاحب الدينار وغيره بان شتر فيها وكسرها وعزم  
ارش كسرها وان وقع فيهما من غير فرط فيها ففيه الوجهان كذا قاله  
الغزالي والمدني في تعليق القاضى والحراية على مال الدينار قال ابن  
العباس لو قال صاحب المحبة لا مكسرها وانا ادفع بدل الدينار  
مبلغه ان لا يكسر وفيه نظر قال الراعي وجزم به الرواية وهذا احتمال



غاية في صفة البيت والفصيل ولو احترق ابقاؤه وطلبت ما جازى الى  
باجراجه فيه ظهرا ان يجزى على ذلك وان تجزى الخلاف في ان الضمان على ايها  
وان كان يتفرع منهما اشتدت وعلى صاحب الدين ان يدفع الضمان **الثاني**  
انك لا احد زوج خفا وعصبة وتلف عندك والخلف يشاوي عسر واليساوي  
يشاوي ثلاثة ففيما يلزم منه ثلاثة اوجه اصحها يلزم منه سبعة والمالي  
يلزم منه ثلاثة والثالث يلزم منه خمسة وصحة القفال والمغوى ولو عصبها  
معاد وداخدا وتلف بآخر القيمة كذلك ففيما يلزم منه من وجه اصحها  
وجزى به الراعي سبعة ولو سرق احدها وقيمتها مع نصفه ان البائة  
لضابك لم يقطع فطعا ولو عصبك واحدا احدها وشرخر البائة ففيما  
يلزم من راد ووجه ويلزم الثاني ثلاثة وهذا الحزم في اجدر ووجه  
النبل وبصر اعي الباب **الثالث** عصب ثوبا وسقته نصفه وتلف  
احدها عندك فان لم تنقص القيمة بالسبق ضمن نصفها وان انقصت  
فطريقان احدها ان الحزم فيه كايه الخلف والثاني الصحيح القطع بانه  
يغرم النقصان **الرابع** سبنا في القول في ان ما سلفه المبيعة سبنا  
بصنته ما لا يحق في الجنابات فاذا ابتلع شيئا وامضى الحال الضمان  
فان كان ما يفتسد بالابتلاع ضمنه وان كان مما لا يفتسد كاللايل  
فان لم يدر ما كوله لم يذبح ويغرم قيمته للحيولة فان كانت كوله ففي ذبحها  
الوحيان المتقدمان وقد الوكان معه طائر محرم فابتلع لولوه ولو  
باع بهيمة بمن معين وسعر معين فابتلعه او اكلته وان كان بعد  
قبضه لم يفتسخ العقد **فصل** في من الكلام في طرف في وطى المسك  
من الغاصب وفيما يرجع به المشتري عليه اذا عزم **الطرف الاول**  
في الوطى في ذكر انه مرفى او لا البيع ان تصرفات الغاصب في المعصوب  
بالبيع واليثل وغيرهما موقوف على القدر الذي اصاب المالك فابن  
احادها فقدت والا فلا وباطل في الجدي والصحيح الا ان يكسر  
ويعسر معها بالنقص في البطلان قولان فان ورد النصف ورد

عزل

على الذمة فالعقد صحيح والتسليم باطلا والكلام هنا على الجديد فاذا  
باع الغاصب الجارية المغصوبة فوطئها المشتري فهو الجارية  
اما ان يكونا بالتجرير او جاهلين او احدهما عالما وشرخر جاهلا **فان**  
جاهلين او جاهلها بالتجرير الزنا مطلقا او بتجرير هذه خاصة لشبهة  
حصل لها من صورة العقد ودخولها في ضمانه ولا يفتل هذا الا من  
قرىب العبد بالاسلام او بمن يشا في بادية بعيدة او للمجمل بايها مغصوبة  
او لا شئها بها عليه واعتقاد انها زوجته او امته وظلما انه يتدلى  
او زوجها فلا جد عليها وعلى المشتري منعت لستدتها وادش اقتضا  
ان كانت بكر انص عليه وفيه وجه انه يجب مهر مثلها وبكر افقط فان  
اختلف المقدار على القولين وجب تركه وان لم يخلد بليلان فوايد  
فطهر من بعد ووجه ثالث انه يلزمه مهر برك وادش كارة **وان** كانا  
عالمين بالتجرير فان كانت الجارية ذرمة لزمه المهر والجد فان كانت  
بكر افقتل يلزمه مهر ثيب وادش البكر او مهر برك فقط او مهر برك  
وادش البكر في ذرمة لوجه البكر لا ولا جد عليها وان كانت راضية وجب  
عليها الحد وفي المهر وجهان وقيل قولان احدهما يجب وصحة التولي  
واصحتها وهو المنصوص لا يجب وعلى هذا وجوب ادش من مضا ازان  
كانت مكر ابنتي على الوجوه المتقدمة ان قلنا انه نفرد عن المهر وجب  
وبه اجاب القاضى الطرى فيها وان قلنا لا نفرد ففي وجوب زياده  
على مهر مثلها ثبوتا وجهان **وهذا الجدل الموضع** التي يطهر فيها فايد  
الخلاف **وان كان** احدهما عالما بالتجرير دون شرخر فان كان العالم  
الرجل فعليه الحد ودنا المهر وادش البكر ان كانت بركا وان كان العالم  
الجارية فعليه الحد وونه وبكر المهر ان كانت ذرمة وان كانت مطاوعة  
فعلى الوجهين فان ذكر الوطى فان كان مع طر الخل وحدث الشبهة لشر  
بكر لا مهر واجد على المذنب كالوطى في النكاح الفاسد مزارا قال  
لحام وقد الووطى امرأة على فراشه من اطفالا انها زوجته تعد والمهر



وفيه وجده انه بحسب النكاح القايست لكل وطية مهر لكن المشهور عندنا  
وهو يعبد **وهذا طه** في السبئية في غير الجمل اما لو كانت السبئية في  
الجمل فتعد المهر بتعدد الوطيات قطعاً ولو طلى الابن جارية ابنة مراه  
والسيد جارية ذكاته مراه او الشريك المشترك مراه **وحيث** وجب  
المهر موطن المشتري بان كان غالياً وطبها من حرة او على هذا القول  
بوجوبه للطاوعة في تعدده وحيث ان الشئ لم يحد اصحابها انه  
متعدد لتعدد ائلاف منفعة البضع والبرام وقصة هذا ان يتعد  
المهر اذا طلى الجمل **والفهم** لطيفة يقتضي منها النجب ولو وطىها مرة  
غالياً واخرى خاهلاً وجب مهران وهما للمالك طالبة الغاصب والمهر  
الذي يجب على المشتري بتدافيه وحيث ان احدهما فاك الراجح وهو  
فضيلة ظلم المعظم واسناد البرام لا يطرد هما متوافلنا المشتري  
يرجع على الغاصب بالمهر اذا اعز منه على ما سياتي اولاً الا انه جعك  
الظن البينة على قول الرجوع اظهر وعدهما على القول بعكم الرجوع اظهر  
وطرد ما فيها اذا وطيت المعصوبة في يد الغاصب بالسبئية ورواهما  
غيره عن صاحب التفرغ والذي اوردته فيها الماوردي والثوري وغيرهما  
انه يطالب به وحكم وطى الغاصب حكم وطى المشتري منه في جميع ما  
تقدم الا ان طرف السبئية في حق المشتري او منع منها في حق  
الغاصب ولو اختلفا في الطواعية ولا كراه في المصدق منها قولان  
قال الماوردي ويشبهه ان يكونا مبينين على اختلاف قوليه فيما اذا  
اختلف رب الدائنة وراكبها ورب لا يرضى وراكبها **واما اذا مات**  
الجادنة يولد من المشتري من الغاصب **فان** كان غالياً بالخير من المولود  
فيكون غير تسيب **هو** كانت الموطون طاعة او حرة غالة بالخير من  
ام لا فان افضل حياً فهو من صاحبه الغاصب فله من قيمته ان مات في يده  
كولدها الذي لست منه وان انفصل ميتا فان كان بجناية ضمنه الجاني  
لسيد بعشر مئة درهم والغاصب بطون الصان كذا قالوه وهو ظاهر

عن

على القول فيه انه يضمن المالك ولو خرباً باقية السماوية بالمقدار ما على قولنا  
انه يضمنه بما نقص والتفكير من حاصبه سببه ان ما فيه الخلاق تربية  
فيما اذا انفصل عن جناية انه يضمنه بالمقدار ومقتضى مقتدر جناية وان  
كان بعين جناية ففي ضمانه له وجهان احدهما لا يضمنه وهو اظهر عند  
المأوردية من امام ووالده والغريلا والبغوي ثانياً وهو ظاهر للنقل  
واختار الفقهاء نعم **وبحيث** في حلال الميتة اذا انفصل ميتا فان قلنا يضمنه  
فلا يحد من ان يزعم عشر قيمة لرام لغواته باقة والتقدير من خاصية الجناية  
على المذهب واسما يزعم قيمته يوم لا انفصال بتقدير جناية وكذا اولد  
البهيمة خكاه لرام عن شيخه ثم قال لا هذا لم يعهد وهذا بعيد والذي  
يفضيه قياس طريقه القاضي لا يحد مما لو كان المولود حراً اما على هذا  
القول بوجوب عشر قيمة لرام والغاصب بجانية جناية او جناية جواهر  
وهنا ما اوردته المتولي قياس هذا ان يعتبر قيمته الشئ ما كان من  
حين الحمل الى حين الوضع وان كانت في وقت التفرغ اذا اجهدته بالجناية  
من غير غصب ثلثة اوجه احدها قيمة يوم الضرب وثانيها قيمة يوم تدمر  
وقالها اكثر القميين **وان** كان الواطى خاهلاً لا بالخير من المولود  
خر سبب وهذا العقد حراً او العقد رقيقاً ثم عوق فيه خلاف من ضم  
مولود وعليه قيمته مال ذلك القيمة الجارية يوم لا انفصال بتقدير  
رقه ان انفصل جثا ولا يطالب بها الغاصب وان انفصل ميتا فاما ان  
ينفصل بنفسه او بجناية جاز فان انفصل بنفسه فلا شئ عليه بل الصحيح  
ومقتضى مقابلة ان ياد الخلاق تربية في انه يضمنه بالقيمة او  
بشتر قيمة لرام وان انفصل بجناية وجب الغرة على الجاني المشتري  
الواطى وهو لرام يجب ضمانه على لرام وفي قد والمان طرف **احدهما**  
وهي الرضائية عند البرام فيه وجهان احدهما ان الواطى قل من مريم  
من ممة الغرة الواجبة له وعشر مئة لرام وصحة لرام والطهرها الت  
الواجب عشر مئة لرام وان زاد على قيمة الغرة وجرم به الماوردي



وذكرها نفصا في الولادة وارش المكارف دون المهر وحرية ولودها  
 للمالك حاملا فانت في يد من الولادة فكل من ضمن الغاصب  
 والمشتري منه اذا كانا عالمين بالحال فيه فولا سدينا على القولين  
 ضمان الزلف الحرة المزية بها اذا كانت في الولادة بالدية وعز ابن القطان  
 انه لا شيء عليه في صورة العلم وحكي القولين في صورة الجهل وقد رد ذلك  
 في كتاب الرهن خلا في الحادية البيعة ببيعها فاشد اذا وطئها المشتري ولعلها  
 ورددتها فانت في يدك لتبايع من الولادة فانه بضمها **ويلاحظ** فيها ثلاثة  
 اقوال قال الراعي **و** للوجوب في هذه الصورة ما خذ ان احدهما انه  
 احبل حانية غيره بالزنا او بالشبهة وفيه كونه سببا للضمان وجهان  
 الثاني ان سبب الهلال وحيد في يده وان حصل اثره بعد الرد الى  
 المالك واطلق المتولي القول بوجوب الضمان لما خذ الثاني وصحح النواوي  
**الثالث** قال المتولي الغرض يجب بوجلة وانما نفهم الغاصب عشره لمر  
 اذا اخذ العشرة ووقف لمرامه في هذا وما ذكره يظهر اذا علقنا الضمان  
 بقدرها **الرابع** لو وطئ الغاصب الحادية باذن المالك قال البند بحتي  
 حيث لا يوجب المهر لولم ياذن ففما اذني وحيث توجه فيها قول  
 وفي قيمة الولد طريقتان أحدهما انه على الخلاف في المهر والثاني القطع  
 بوجوبه لانه لم يصرح بالاذن في الرحالة وقد تقدم مثله فيما اذا  
 وطئ المرتبة الحادية باذن الراهن **الطرف الثاني** فيما يرجع به المشتري  
 من الغاصب اذا عزم ومما يرجع به ويندرج فيه بيان ما عزمه وما لا  
 يغرمه وفيه صور **الاولى** اذا بلغت العين المغنوبة في يد المشتري  
 من الغاصب ضمن قيمتها اكثر مما كانت من القبض لا التلف وللمالك ان  
 يغرمها الغاصب وان يغرمها المشتري فان عزمها المشتري لم يرجع بها  
 على الغاصب سواء كان عالما بالحال وجاهلا وفيه قول ان القيمة اذا  
 دارت من الثمن رجع المشتري لم يرجع بها على الغاصب سواء كان عالما  
 بالحال وجاهلا وفيه قول ان القيمة اذا زاد ثمن الثمن رجع المشتري

وذكرها في اقياس **الثانية** عن ابي محمد انه لا يظن في عشره لمر لكن  
 يتردد النظر بين الغرض وقيمة الولد لو انفق له حيا فبوجوب الغرض  
 على وجه والا فلهما على وجه **الثالثة** ان الواجب الاكثر من قيمة  
 الغرض وقيمة الولد لو انفق له حيا وهي التي اوردتها المعنوي وجعلها  
 لمرامه خطأ ولو ضرب المشتري بطنها فالقيمة فعليه ضمانه على ان  
 التفصيل المتقدم الا انه لا يستحق على نفسه شيئا ولو كان الحابل لحنين  
 الاب جلق ولا منصور معه غيرها فله السدس والباقي للاب المشتري  
 قال القاضي فيجعل ما حصل من كل الغرض ومعاينة المتولي ولو كان المشتري  
 المحبل فمر حتى على لمرته تبار ودار الحنين حرة فالغرض وهو لدق القمار  
 ويضمن للمالك ما كان يصممه ولله المحبل لو كان حيا فالمرام يفي  
 الطرف الثلاث وجواب القاضي في التسليم مختلف ومقتضى جواب  
 في براديه ان يفوز بالحد في الثانية بالمرات فزاي لمرام اثبات الحامل  
 الصورة فقال المحمل في براديه ان يدخل التسلسل في المقابلة وكل من  
 تلك الغرض ينبغي ان يضمن ويحمل في الثانية الا لا يلزم الجديش لانه  
 لم يغصب ولا ينفوت ولا اثبت يد غيره غاصب وعلى هذا احتمال  
 ان لا يجب الضمان للمالك ويحتمل ان يتعلق بمره الغاصب وحكم الواطي  
 بالشبهة ختم المشتري الواطي في جميع ذلك **و** ختم وطئ الغاصب بالاده  
 في جميع ما تقدم ختم وطئ المشتري واولاده لمر المعنوي احاب فيها  
 اذا اولد الغاصب وانفصل الولد ميتا حنانية بالاطهر في الطرفين  
 وهي انه يلزمه عشره لمرم وفيما اذا اولد المشتري بالطريقة الثالثة  
 وهي انه يغرم لمر اكثر منه ومن قيمة الولد لو انفق حيا قال الراعي وهو  
 من العيب **فروع الاول** يقبل من الواطي دعوى استبائهما عليه والمجمل  
 بالتحريم اذا اذنت لاثبات جرمة الولد كما تقدم اذا لم يحلها وفيه  
 وجه انه لا يقبل في حق الولد **الثاني** يجب على المحمل في حاكمي العلم والمجمل  
 ارش نفصا بالحادية ان نفقت الولادة فان تلفت في يده وجب قيمتها



بالفقد والزائد عليه وفيه وجه انه يرجع بما زاد على قيمته وقت القبض  
بحكاك الماصري ان المشتري شرافا متبادا اذا تلف المتع في يده يلزمه  
ممنه يوم القبض ومقتضى الحاقه بالشرا الفاسد ان يحكي فيه قول  
اخر انه يرجع بما زاد على قيمه يوم التلف وهو قول اخر فيه وله الرجوع  
بالمس الذي يده له قطعاً برزوايدة المتصلة والمفصلة وانما اذا كانت  
العمه في يد الغاصب اكثر منها في يد المشتري فالزيادة يطالب بها  
الغاصب دون المشتري **الثانية** المنافع الطائفة بحسب المشتري  
من الغاصب يضمنها المالك باجرة التلرجوعه مما استوفاه منها كالمس  
الثوب وسد حن الدار يخرج على قوله الغرض ومع مباشرة للاف وفيه  
قولا تفيد ما في مقدم الطعام المغصوب الى المغصوب منه حتى  
اكله اصحها وهو المجد يدانه لا يرجع ويجري ان في الرجوع بمهر المثل اذا  
وطح وعزمه وفيه ارش من مقتضا ان كانت دجرا لا الدافعي وعدم  
الرجوع فيه اظهر وبناءه البتوي على الخلاف في انه يفرد ام يجب  
مهر بجران قلنا مفرد لم يرجع به والافكا لم يزوجم جماعة لعدم الرجوع  
به قال المولى وقرب من المسئلة ما اذا اكره امرأة على التكر من الزنا  
ودخل على الزنا بها وقلنا يتصور فعل الرجل مهر مثلها وفيه الرجوع  
به على المكره وجهان بناء على هذا لا يصلح ان يرد ما من قلنا لا يرجع  
بالمهر ففي مظالمه الغاصب به احتمل والظاهر انه لا يطالب ان  
قلنا يرجع به فالظاهر انه يطالب وفيه احتمل ان لو وطئت بشبهة  
في يد الغاصب ففي مظالمه البتد بالمهر احتمل اما المنافع التي فاتت يد  
ولم تستوفها فان قلنا لا يرجع ضمانا استوفاه فهذا او قلنا  
يرجع بغيرهنا وجهان اصحها انه يرجع **الثالثة** لو زوج الغاصب  
المحاربة المغصوبة فوطئها الزوج لزومه مهر المثل ولا يرجع به على الغاصب  
وان كان جاهلا ولو استأجرها وعزم اجرتها لم يرجع بها على الغاصب  
ويرجع بقيمة المنافع التي تلفت تحت يده على الصحيح واذا اولق الزوج

او المهر

او المشتري وعزم قيمة الولد عند انعقاده جرم به وقيل في  
رجوع المشتري بها قولا ان الرجوع بالمهر ولو انفصلت بالولادة فخرم  
المشتري لئلا يشق عليه الرجوع به حتى يرد ما من والدافعي عن العراقيين انه  
لا يرجع به قيمة الولد وعن المزانية انهم خرجوه على التعيب بالاقية  
التماوية فيكون فيه الخلاف الا لا فيتمها لشيء الله تعالى ونوقشا في  
هاتين النسبتين فقد قطع الفضا المامدي في الطري والسند بنحو ان  
بالرجوع وقطع القاضي حنين بعدمه ولو كانت في يده رجع بقيمتها  
عند المروزة **الرابعة** اذا بنى المشتري او عرس في بذر من المغصوبة  
فقلع المالك بناءه وعزمه ففي رجوعه بارش بقتان قلعهما على  
الغاصب وجهان اظهرهما عند المام والافقي والدق واخا ان القاي  
وهو ما اوردته العراقيون والمولى انه يرجع دحكي عن النفس ولا خلاف  
في انه لا يرجع عما سبق على العار قال المصنف والقياس انه لا يرجع عما  
سبق على العبد وما ادر من جراح الارض **الخامسة** لو يعيب المغصوب  
في يد المشتري كما لو سقطت يد العبد او ذهب سمعه او بصره فان  
كان بفعله استقرضه عليه كما لو قتلته وان كان بافاته متا وفيه وعزم  
الارش للمالك روي المرنجة انه نص على انه يرجع قال وهو خلاف قياسه  
لانهم لم يهلك كله لم يرجع وللاصحاب طريقتان فقالوا لا يرجع  
به قطعاً وقال ابن مرسح واخرون فيه قولا ان المنصوص وما خرج  
المرنجة **السادسة** لا يجبر بقتان المغصوبة بالولد سواء كان  
الولد حراً او قتيلاً ففيه ما نصق بالولادة ام لا ولو كانت في يده  
سقط عنه ضمان الولادة كما لو ازال بكارثتها وكذا الوجه جراحة  
للسر لها ارش مقدرة او لها ارش مقدرة قلنا ان جراح الرفيق  
يضمن بالارش وان دلت ثم مات فانه يسقط الارش بخلاف ما لو  
قطع يده فانه يجب قيمته غير مقطوع فان مات وجبت قيمته  
ايضا مقطوعاً ولو دلت الغاصب الجارية واستولى عليها المتهب



حاله بالمال عزم قيمة الولد في رجوعه بها وجهان فان  
قلنا لا رجوع فادعى الواهب عليه وانكره المتهب فالقول قول الواهب  
ولو اجر الغاصب المعضوب من غير المالك لازم المتناجر اجرة المثل  
للمالك ولا يرجع فيها على الغاصب ولو فات تحت يده عزم فتمتبه  
قال امام ورجع بها عند المزاولة ولو اعاد عزم المستعير لرجع  
ويرجع عما عزم للمنفعة التي فاتت تحت يده وفي رجوعه بما عزم  
للمنافع التي استوفاهما القولان وكذا عزم للاجر الفايده لرجع  
**وضابط هذه المسائل** ان ينظر فيما عزم من ترديد يده على الغاصب  
عن جهل ان دخل فيه على ان ضمنه لم يرجع به وان دخل فيه على ان  
لا ضمنه فان لم يستوف ما يقابل له وجع وان استوفاه فقولا في على  
هذا لو كان المعضوب شاة فتحت يده المشتري او شجرة فاشترى  
داخل السخلة والثمر وعزمها للمالك في الرجوع بها القولان كالمهر  
وان هلك في يده فالحكم كما تقدم في المنافع التي لم يستوفها فان  
القولان وكذا القولان في كراهية وجزم ترديدها به رجوع بقيمة  
ولد الحارثة والبهيمة اذا وضعت حيا فان يده وانما ينقل بيتا  
فيقول على الخلاف فيما اذا انقل بيتا في يد الغاصب والظاهر انه لا  
 ضمان فان قلنا نعم فالحكم الرجوع كما تقدم ولو استرضع المشتري  
الحارثة ولد له او ولد غيره وعزم اجرة المثل في الرجوع القولان في  
المهر ويغرم مبدل المهر وان اضرب في السخلة الشاة المعضوبة قالوا  
علقت البهيمة المعضوبة بعلفت المالك قال ابو يونس يرجع به على الغاصب  
**واعلم** ان كل ما يرجع به المشتري على الغاصب اذا عزمه لا يرجع به  
الغاصب عليه اذا عزمه وكما لا يرجع به المشتري اذا عزمه رجوع به  
الغاصب عليه اذا عزمه **فصل** لو رد الغاصب المعضوب الى المالك او  
وكيله او وليه برى من ضمانه سواء وضعه في يده او بين يديه وان  
لم يجعل ذلك قبضا في البيع في السنة الا ان يكون المالك يتحقق

قبضه

قبضه يجمع اخر فلا يكون وضعه بين يديه قبضا قالوا في الدابة  
والمنقول ان يضع في الموضع الذي اخذ منه محضه المالك او  
وكيله في القبض او بعينه حصة ما اذا بلغ الخمر اليه انه وضعه في  
مكانه من متوقه واذا احضر اليه فامتنع من اخذ الزمة الحارم اخذ  
فان امتنع نصيب من قبضه عنه ولو كان غاييا فامتنع الحاكم فان  
قبضه منه برى وفي وجوب قبضه عليه وجهان وقال غير في  
جوابه قولان وسألت في كتاب الوديعة لرسالة الله وكذا الحكم لو  
اشبهه على الغاصب المعضوب منه ولا يبرأ الغاصب برفع يده  
عن المعضوب قطعا فان يعصم ولو رده الى مكانه ولو رده الى  
من عصمه منه فان كانت يده محقة كيد الودع والمهر والمشتري  
والوكيل والمشتري وكذا المستعير في احد الوجهين برى في المهر  
در محقه كيد الغاصب المعضوب لم يجز ولم يبرأ ولو كان الوكيل في البيع  
او المرتبه تعدي في العيز حتى ضمنها فزدها عليه قال ابو يونس  
محتمل ان يكون كالودعها على المستعير وفيه وجهان وجه المالك  
انه مع كونه ضامنا مادون حصة المالك في الحفظ بدليل ان  
للوكيل البيع بعد النعدي والمرتبه المحبس بعين ولو كان المودع تعدي  
وصار ضامنا فمحتمل هذا ومحتمل ان لا يبرأ قطعا كالمشتري **والقول**  
ان الوديعة ليست الا الامتثال للمالك امانة فاذا تعدي زات  
ذلك والتحق بالمعضوب حتى اقول لا يجوز له بعد النعدي حفظه  
وعليه الرد بخلاف المرتبه والوكيل في البيع قالوا اخذ من العبد  
شيئا ثم رده اليه نظر فان كان المولى دفعه اليه كنوب عليه ومنه  
على راسه ومسحاة يعزل بها فرد اليه برى قالوا قد لا يخلو لالة  
من رجوع ردها اليه لا للمالك رضى به وان كانت يد العبد  
عليه ليست باذن مولا لم يبرأ الاخذ منه بالرد اليه حتى يعزل  
الى سيده ولو باع المالك المعضوب من الغاصب ببيع لا ردها او هبته



إياه وأقبحه أو جعله له عوضا في خلع أو أجرة أو صداقا بركي فإن باع بشرط  
لغيره أو على غيره أو للملك فإن بطلت بركي وإن قلنا هو موقوف فالباع  
موقوفه ومقدم في الرهن لا يبرأ برهنه منه وإن باع بركي بغير  
بالإيداع دون الأمانة والتوجيه والبراءة واختار الفقهاء أن الباع في  
الأمانة وبما إذا لم يوافق دون الكتابة ولو أوصى له بالمغضوب فهو  
من ضمانه قبل موت الموصي فإذا مات فإن قلنا الموصي له لا يملك إلا  
بالقبول دام إليه وإن قلنا الملك موقوف فالبراءة موقوفه وإن  
قلنا ملك بالموت بركي فإن رد الوصية فقد صار ملك غيره في يد  
من عزم قصد منه فإن رد من رد ولم رد ضمن وإن تلف قبل التحويل  
ولو أوصى له متفعة ومات وقبل فوجها إن أحدهما وجزم به العراة  
أنه لا يبرأ والثاني اختيار الفقهاء لا يبرأ ولو أكل المعصوب أو  
فريقه أو قتل به أو ذن المالك سقط الضمان ولو غاربه من الغاصب فإن  
قلنا ضمانا لغارية كضمان الغصب فلا فائدة لذلك وإن قلنا تضمن  
ببعضه يوم التلف فالله يثبت أن صفه له ما لا يملك كالورث من ولو  
كان المغضوب مبيعة فولدت بعد براءة قالوا لم يضمن وما فوقه  
من براءة لا يستعمل غير مضمون قطعا ولو رد الغاصب للمغضوب  
اليد مال له بحجة ضمان فإن باع منه أو جعله راس مال سلم أو أوفده  
منه أو أعاده أو استوما بركي وإن رده إليه بحجة أمانة كالوإجره منه  
أو وهبه أو أودعه أو روجه الجارية أو سلمه إليه لبيعه أو كان بطلا  
فسلمه إليه لينقذه لم يبرأ إلا أنه يبرأ في براءة من ضمان المانع له ولو بغير  
مضمونة على المستأجر وحكي الرواية وجهها أنه يبرأ ولو كان خطبا  
فأمه أن يشعل فيه النار ففعل لم يبرأ أن كان المال جاهلا بالمال  
ولو سلم الثوب إليه ليصبغه أو يقصره وسلمه جاهلا بالمتولي  
أن قلنا يبرأ الجير المشترك بكذا مائة لم يبرأ وإن قلنا يبرأ بضمنان  
بركي ولو رده عليه فضا للبر كان له عليه بركي من الضمان دون

الدين

الدين كالوإجره ولو غصب شيئا من يد إنسان وجب عليه رده وبطل  
وإن لم يتحقق أنه للملك لدلالة اليد على الملك **فروع الأول** لو غصب  
لهية وأمر عليها فخله فالولد لا الهما ولا شيء له في الفحل نقص ولم ينقص  
ولو غصب فحلا وأمره على بهيمة فالولد له ولا شيء عليه إلا أن  
ينقص بالأسراف من النقص فالرافعي والمان تقولان جبران مجروح وجوب  
شيء للامن على الخلاف في جواز من يتجاوز له قال النواوي وهو يخرج عليه  
وأما فرعوا على الصحيح **الثاني** لو غصب ثوبا فغصبه أو محسن من ذلك  
لم يبرأ له غسله ولا للمالك أن يعكفه غسله فإن غسله فإن لم يحدث  
نقص فلا شيء عليه وإن نقص من النقصان وإن رده نجسا وأخرج في  
غسله إلى موبة فهي على الغاصب وإن حصل منه نقص فهو عليه فإن  
كان المعصوب ما يباع غير الدين فغلبه فبدله وقد كان كان صبيعا  
فإن كان دهنًا أنبى على إمكان غسله أن قلنا من هو كالسوق في الأ  
وكالمبيع والاحتصاص على الدهن الخمس سفي له جملته **الثالث** لو  
غصب العبد من الغاصب فأبرأ المالك الأول عن الضمان قال المتولي  
صح الأبرأ إلا أنه مطالب بقيمة فهو دين عليه وفيه نظر لأنه إن كان  
بعد التلف لم يصح قوله كدين عليه لأنه دين حقيقة وإن كان قبله  
فهو كالوإجره العبد من الغاصب وأبرأه عن قيمته لا يصح قيل المبيع  
والظاهر أنه ما أودعه قالوا إن كان له أيا بركي من الضمان وانقلب  
الضمان على التأييد حقاله وهذا ظاهران قد روي عن علي أنه  
أما إذا لم يقدر فظهر أنه لا يصح إلا أن مدعى بأن العبد من ضمان  
المشتري وإن كان له في استرجاعه فالضمان باق ما لم يسترجعه  
فإذا استرجعه فإن كان على وجه اللوديرة ارتفع الضمان على المشتري  
وإن كان على وجه الرهن فلا ولو باعها من الغاصب المأذون صحا ووهبها منه  
وإن كان له قبضها بركي لا يبرأ وإن أودعه منه وقلنا يصبر ما فاة  
في يد بركي لا يبرأ أيضا وإن وهبها منه أو روجه أو حله بالبيع لم



برز الصانع عن واحد منهما **الرابع** قال المالك لو أبرأ المالك العاصب المالك  
 عن الصانع برز ولا يرد ولا يرد ولا كالصانع قال الرافعي هذا يبرأ ان  
 فوض بعد تلف المالك اذ ما قبله فخرج على صحة أبرأ العاصب مع بقاء  
 المالك يده **الحامش** عصب دار او بعضهما وان تلف العاصب بعض المقتصر  
 وما نقص من قيمة العريضة وكل يضمن اجرة مثلها اذ اذلت وقت المقتصر  
 اذ لا وقتا لرد فيه وجهان للشيخ الجليل في دفع المقتصر في الثاني  
 وثالثه على ما لو سلب يد العبد في يده فانه يجب عليه اجرة مثله سليما  
 وقها نال يد قال في رابته في المجموع بخلافه والطاهر انه مجموع المحاملي  
 وقد اخرج لو انقضت الدار **السادس** لو عصب عاصب المقتصر  
 من العاصب ليرده على المالك فان تلف في يده بعد العتق من رده ضمن  
 وان تلف قبله ففي ضمانه وجهان ذكرهما المؤلف في فناء العاصب  
 ما تجالفت حيث سئل عن عبد اتوفى فخذ صديق يتيده ليرده عليه فرب  
 فقا لا عندني لما اخذك الواجب ان يستلها الي الحام فان رزق بل العتق من  
 رده آتية فلا ضمان او بعد من خلد في اللقطة فان مالها غير معلوم  
 فان علم وقت الخلع وفي تمام الوجهين المقتصر على وجهه في جواب  
 ان اخذ وجزم بجواز ان يضمن العاصب الجزية وقد علم **السابع**  
 عصب عريضة ونبي فيها اذا اتم ان عصب يده فهل اجرة الدار  
 او العريضة قال القاضى ان من سقا بئر ترابها لزمه اجرة مثل الدار  
 كالوعصب عبدا وعلية الحياكة محب جرت حايكا وان من عصب  
 فعليه نصف اجرة مثل الدار تغليظا وفي هذا نظر **الثامن** لو  
 رجل بالمعصوبة في يد العاصب يرد مال المالك فانت من الطاق  
 لزم العاصب قيمتها ولا يرجع بها على الراية **السايق** لو اوقد نار  
 في داره فاخرق شردها اذ جاره قال تمام الرجوع فيه الى العادة  
 ما عدا اهل العادة مجاوزة للعادة انما هي الضمان وما عدا مقتض  
 فلا ضمان والنار البسيطة وقت هبوب الريح في العريش ويوق

العصب

العصب كالنار المحبورة للعادة وقا للمؤيد النار المحبورة بها العادة  
 وقت سكونها لم يحس لا يقتضي ضمانا وفي وقت هبوبها ولا حائل ردها  
 يقتضي الضمان وكذا النار العظيمة المحبورة للعادة واطلق القاضى  
 القول بانه اذا اشتعل نار في ملاء فطارث شرارة واخرق جرس  
 غيره بانه لا ضمان وقال ان العتق اذ كان كان ذلك وقت هبوب  
 ريح او في ظلمة الليل ضمن الا فلا وقال الماوردي اذا اخرج حشيشا في  
 ارضه فتعدت النار واخرق وخرج غيره فان كان غير منه لا يضمن  
 فلا ضمان وان كان متصلا به فان كانت المرح مصروفة عن حقة الزرع  
 لهبوبها الى غيره فلا ضمان وان كان هبوبها الى حقة ففي الضمان  
 وجهان قال لو اوقد في وقت سكونها ما يحمله سطحه ثم عصففت  
 فشرع في طفيفها فتعدت واخرق فلا ضمان وان كان هبوبها الى  
 حقة ففي الضمان وجهان قال لو اوقد في وقت سكونها ما يحمله  
 سطحه ثم عصففت فشرع في طفيفها وقال الحام لو سقي ارضه فانه  
 منها ما هدم حيا دخلت او اقتدر دمره فان تجاوز العادة بان كان  
 الذي ارسله من الماء فوق حاجة ارضه ولم يدر منه وبين ملك جبارك  
 حاجز ضمن على الصحيح وان لم يجاوز العادة في سقيها فلا ضمان  
 وان كان في ارضه تقية لم يعلم بها وقد سقي من غير اسراف فتضمنها  
 في ارض غيره قال البند نجح ان علم بها فلم يستد فاضمن وان لم يعلم  
 بما فلا وهو ظاهر كلام المؤلف وقال القاضى به من علم بها امر لا  
 لشريطة وكذا لو كانت ارضه مستعيلة فسقاها فخرج ما وهما في  
 ارض غيره ضمن طال يستدعا على العادة قال تمام وعلى من سقي تعمد  
 ما جرت العادة بتعمد وتختلف لك باختلاف البقاع وصلاحيتها  
 ورخاوتها وارتفاعها وانخفاضها ولو شككها في ان اللود والساق في  
 تجاوز العادة او لا فلا ضمان وان غلبت المحبورة على الظن احتمل بخبر  
 على القولين في غلبة الظن في الجائزات **العاشر** اذا كانت الحادية للوحد



وحملها لآخر من حشيتها معها غاصب فان غاصبا للرجل اصابه فان اشبه  
صاحب الرجل بقي غصبه للمخاربة وان سرقها فدا جرمها بغير رضى من ليد  
للرجل لا سقى غصبها للولد حتى لو اقبل وقات قبل ان يمتلئ من رده ليد  
يضمنه لستعينه **الحادي عشر** رجل عاش رجل فوضع رجله على موضع  
سمشله فجاء صاحب السمشك رجله فتمزق حجب على راسه الرجل فنهف  
الضمان قال القاضى لو وضعه على ذيله فعليه كل الضمان لان الخرق حصل  
بجرو فعله خلا فالسمشك فلو كان في القيام فوضع رجله على ذيله فتمزق  
وهو قائم وجب نصف الضمان **الثاني عشر** سجد ثورا الغريمه فجاء رجل  
وسجد ثانيا فالتقى المالك فيه العجز ولم يعرف فزده قدر المولى بحرف  
لو اكفى بالسجدة الاولى فاحرق قال القاضى حجب على الذي سجد ثانيا نصف  
الضمان وكذا لو سجد اوله ولم يعرف المالك فاحرق فليزده نصفه **الثالث عشر**  
مسلم ومجوسى امرا يتكلمان على عنق شاة غيرهما فاحرقا فاحرقا  
فكان القاضى محملا ان يقال به منه المجوسى كله وعلى المسلم نصف  
ارتقاء لقصاص من خوفهما انه يوحده وجته على المجوسى بصفه وكفيل ان  
يقال بحب الكل عليها بالسوء فليخصوا لادها في فعلها وهما  
كالوجهين فيها لو كان لا سفينه سبعة اعدا لوضع اسنان فيها  
عدا لفرقت هل يمتلئ الرذائل والعشر والاحكام لثالثه الرذائل وقيل  
عن المادى انه قال يضمن المجوسى نصف قيمتها والمستلم نصف ثمنها  
لو لم يدر المشارك له في الزخ مجوسى ثانيا فادها المجوسى **الرابع عشر**  
عبد غصب شيئا وصاغ منه فبيع فيه وصرف ثمنه الى المفعول  
منه ثم وجد المفعول مسلم الى المفعول بصفه منه ويسترد التبدل  
ما اخذ من الثمن ولا يبطل بيع العبد **الخامس عشر** دخل رجل الى دكان  
جداد وهو بطريق الجدي فطارد ثرايه فاحرق ثوبه قال القاضى  
لا ضمان من الجدي اذا سوا دخل اليه فادها ودونه **السادس عشر** غصب  
ما لا يواظف عليه من الصغيرة فلا ضمان فبطالبه بعد بلوغه ولا يجوز له

السجدة

ان يحلف على انه لا نازله شئ في كل رجوع بعد الغرم على من اطعمه فيه وجها  
**السادس عشر** غصب حنطة فتمت خمسون فطحنها فغادق بالسوق الى  
عشرين ثم خبزها فبلغت خمسين فتمت بلغت قال القاضى بضمنه ما يبيع  
نفسه من الحنطة ولا يحرقها بها مستبينة بانه قيمة الخبز كالموتى العبد  
الحرقه ثم تعلم اخرى **السابع عشر** لو كان في يده مال اكرام بغصب اذ و  
غيره فاختلط بملكه ولم يتم قال الغزالي في رد المحتار بانه التوبة ان  
تراضى هو والمالك بالقسمة فان استنع المالك دفع لمرءى الحاكم  
ليقبض عنه فان لم يجد حاكمه رجلا امتد يده اليه من ذلك فان  
لم يجد عنده لم يبق عليه ذلك لصرفه الى المفعول منه سواء كان  
دراهم او حبات او ذهبا او نحوه وحل له البائة فلواراد ان ياكل  
من المختلط قبل يغيره المفعول قال بعضهم يجوز ما دام قد  
المفعول باقيا وقال اخرون لا يجوز حتى يخرجه منه ليرى اذ لا  
فان لم يعرف حاله واست من معرفته والحرام منه فبغى ان يصير في  
المصالح العامة كالاستلجدة والقناطر والربط وسائر ما لا يملكه  
فما سرك المستلجدة والافيت صدقة على الفقراء فبغى ان يتولى ذلك  
القاضى ان كان اهلا فان لم يكن اهلا لم يجز التسليم اليه بل يحتم رجلا ودينا  
عالم فان التحويم او من لا يقرأ او ان عجزه لولا نفسه لكان مصلدا  
به على نفسه وحياله اذا كانوا اقرا وهم اولى فاما النودى وقذا له اخرو  
من حجاب والسلف قال الغزالي اذا صرفه الى الفقراء وسع عليهم اذا  
صرفه الى نفسه حيث جودته فليصوب ما امكنه واذا صرفه الى غيره  
فليقتصد به في الطريق فان اصابه استأفان كان فقرا وسع عليه وان  
كان غنيا لم يطعم منه الا ان يكون في يده ونحوها بحيث لا يجد شيئا فانه  
لا معنى للفقير فان علم من حال الفقير انه لم يعلم الحال يورع عنه اخص  
الطعام واخبره بالحاله ليعرف فجمع بين شوا الضيافة وترى ذراع ولا  
فكفى بان ذلك الفقير لا يدور في الحرام اذا حصل في المعدل استرخى



فتنادى القلب وان لم يعرف حله ولا يجوز له الحج من هذا المال اذا كان  
 فقيرا اذ اباكا لا يجوز ان يشتري من ثوب يركبه في البلد ويجوز ما شيا  
**الناشر عشر** لو كان عليه دين لم يخل فاته ولا وادته قال الردياني  
 القياس ان يدفعه الى الحاكم لانه صار للمستدين والحاكم ثابته ولا  
 يتعدت خلاف اللقطة فان له التصديق بها بعد الخوف **فان**  
**فان قيل** لو كان من عليه الدين بطبرستان فانفذ اليه الحاكم حرمان  
 هلك برفا **فلما** ان حله هو اليه يرى وان نفذه اليه وهو بطبرستان لا يبرأ  
 لانه في غير ولايته وفان الذي الاشبه انه يبرأ لانه قائم مقام من  
 ولولم يبرأ من بلده قائم بزمه انفاذه لا قاضي فلهذا اذا امكنه وكان  
 لا يبرأ من مام ولودفعه الى القاضي ثم طهر له وادته لا يطلبه وقد  
 برى بالدفع الى القاضي لانه نائب الغائب وفان الذي حمل ان يقال ان  
 طهر انه كان في بلده لا يبرأ بالدفع الى القاضي بخلاف ما لو كان في بلد  
 اخر كما لو اعطاه للقاضي مع العلم بوجوده في البلد اذ لا يفرق في حال  
 بين العلم والجهل وحمل ان يقال لا يبرأ اضلا لانه دفع على قدر عدم  
 الوادته وكان بخلافه فان وجهه له **عند العشر** لو دفع الى  
 رجل انا فيه فاحقه وقارضه في ذلك فاحقه ووضعها واكل من  
 العاكمة شيئا فجاءه الدافع وطلب منه لردا وقال ان القاضية جيت  
 بمقاهدية لك هل يلزمه ان يستحيل منه عما ناوله قال الردياني  
 حمل ان يقال قل من ذلك لا والقبول لم يكن حصل على هذه الهبة  
 ولا يبرأ الا بالقبول اما صرحا او معني فالقبول بعد **الحاجي والعشر**  
 لو غصب منه سجلا او صكا او كتاب عهد فاطلعه لزمه قيمته وان  
 قلت سوا بطل احتياج المالك به في شئ من ام لا ولولم تطلعه ولم  
 يحاميه من خطه وسفه فلا شئ عليه الا ان يصرح في الكتاب بذلك  
 فيضمن ما نقص والحق ان فعل ذلك امر اذ ابرأ به وابطال الوثيقة  
**الحاجي العشر** لو غصب خشبا او غيره فاحرقه فالرقاد للمغصوب

منه

منه اول الغاصب فيه وجهان في البحر واثنى المغوي **الحاجي والعشر**  
 غصبا ثانيا ذابته فطلعت يدها فغلبت ففقتها فلو اخذ المالك  
 قيمتها من احدهما فلا رجوع له على من اخذها للمغوي الا ان لا يظفر بمالك  
 الدابة فيرجع على شريك الغاصب معني ان له على صاحب الدابة حق وله على  
 شريكه حق فيرجع على من يبرأ من قيمته وان حصل الدابة في يد كل منهما فكل  
 منهما ضامن لقيمة الدابة فاذا اخذ المالك القيمة من احدهما رجع على شريكه بالقيمة  
 وان كان الهلاك في يد احدهما رجع الغاوم بجميع القيمة على صاحبه ان كان  
 الهلاك في يد

يملوك كتاب الشفعة  
 لرسالة تعالى











